www.kotobarabia.com

تاريخ سيناء الحديث



صبري العدل

تاريخ

سيناء الحديث

(١٨٦٩ ـ ١٩١٧)

تأليف

د. صبرى أحمد العدل

٢٠٠٤ م

المحتويات

المقدمة

تبدو شبه جزيرة سيناء مثل" الإسفين " الذي يفصل قارتى آسيا وأفريقيـا، وهـذا الوضع قد أكسبها أهمية استراتيجية وجيوبوليتيكية بالنسبة لمصر. ورغم هذه الأهميـة لم تحظ سيناء بنصيب كبير من الدراسة العلمية في المجالات المختلفة،التي من بينهـا الدراسات التاريخية، ولكن هذا لاينفي وجود عدد من الدراسات التي تناولـت علـى استحياء بعضاً من تاريخها عبر العصور، ومن بينها العصر الحديث، ومع هذا فلازال هناك الكثير من الغموض بشأن تاريخ شبه جزيرة سيناء الحديث. كما أن مجتمع سيناء لم يحظ بالاهتمام الكافي من الدراسة لمعرفة الدور الذي ساهم به في تـاريخ مصـر الحديث.

ومنذ أن بدأت أولى خطوات هذا البحث، كان لدى العديد من التساؤلات، والتي كان أهمها : ما هو الأثر الذي تركه افتتاح قناة السويس على مجتمع سيناء ؟، ومـا هـو موقع سيناء الإدارى في المنظومة الإدارية لمصر في القرن التاسع عشر ؟، وما هـي الأسباب المؤدية إلى ظهور " مشكلة سيناء" بين مصر والدولة العثمانيـة فـي نهايـة القرن التاسع عشر (عام ١٨٩٢) بهذا الشكل المفاجئ ؟ وغيرها من التساؤلات التـي أثارت لدى الدافع لدراسة تطور هذه البقعة من أرض مصر في محاولة للإجابة علـى هذه التساؤلات وغيرها. وهذه الدراسة هي محاولة لرسم صورة أقرب إلـى الواقـع عن حياة سكان شبه جزيرة سيناء ومشكلاتهم في الفترة مجال الدراسة. فخـلال هـذه الفترة كانت مصر تشهد مرحلة مهمة من مراحل تاريخها الحديث، فكان مـن المهـم دراسة وضع "الأطراف الحدودية " - إن جاز لنا التعبير - وعلاقتها " بالقلب " الذي تمثله السلطة المركزية، وموقفها مما يحدث خلال هذه المرحلة.

وتبدأ هذه الدراسة بعام ١٨٦٩ وهو العام الذي افتتحت فيه قنـاة السـويس أمـام الملاحة، والذي لاشك أن افتتاحها كان له أثره على الوضع الاسـتراتيجى لسـيناء، وأثره أيضاً على المجتمع الذي كان يرتبط بعلاقات وثيقة مع باقى المجتمع المصرى في الوادي والدلتا، ومن ثم كان افتتاح القناة نقطة تحول في تاريخ سيناء. بينما انتهـت الدراسة بعام ١٩١٧وهو العام الذي تم فيه إخلاء سيناء من القوات العثمانيـة أثنـاء الحرب العالمية الأولي، كما تأسست في العام نفسه مصلحة أقسام الحدود، وصـارت

سيناء وحدة إدارية ضمن هذا التشكيل الإدارى الجديد الذي أقامته السلطات البريطانية لإحكام السيطرة على مناطق الحدود.

ونظراً للطبيعة الخاصة التي تتسم بها سيناء من حيث التركيبة السكانية ـ المختلفة إلى حدٍ بعيد عن تركيبة أقاليم الدلتا والوادي ـ والوضع الإدارى الذي كانت عليه في تلك الفترة، فقد كان البحث عن إطار منهجى يمكن أن يجمع كل الظـواهر التاريخيـة المراد بحثها يشكل مشكلة حقيقية. فما يمكن أن يطبق من أطر نظرية على الظـواهر التاريخية في تاريخ مصر الحديث يصح أن تستخدم في الوقت ذاته مع بـاقى أقـاليم مصر في الوادي والدلتا، لكن هذه الأطر قد لا تصلح لدراسة تاريخ بعض البقع فـي أطراف مصر كمناطق الحدود، نظراً لأنها لم تحظ بنصيب من حركة النهضة التـي شملت أقاليم الدلتا والوادي، فلم تتأثر بالحركة التاريخية لمصر، بل لا نبالغ إذا قلنـا إن صانعى القرار في مصر على مدى التاريخ الحديث قد تناسوا ـ بشكل ما ـ تلك البقع البعيدة عن مركز الإدارة والحكم في القاهرة. كما كانت ندرة المصـادر التاريخيـة تشكل عقبة من العقبات التي واجهت البحث طوال مراحله المختلفة، وخاصة ما يتعلق منها بالبدو، حيث أنهم نادراً ما يسجلون تعاملاتهم اليومية فـي السـجلات الرسـمية للدولة، لكن العثور على محكمة العريش قد منح الباحث فرصة للبحث بـين طيـات سجلاتها عن المعلومات التي تعطينا ملامح صورة هذا المجتمع في فترة الدراسة.

وعلى هذا فقد قسمت هذه الدراسة إلى تمهيد وسبعة فصول بالإضافة إلى المقدمـة والخاتمة، تناول **التمهيد** وضع سيناء في الفترة السابقة على الفتـرة مجـال الدراسـة لأهمية ذلك في معرفة التطور الذي طرأ عليها.

ولهذا رأيت أن أبدأ **الفصل الأول** ـ الذي يبدأ مع الفترة مجال الدراسـة ـ بـ ـ "**التنظيم الإدارى لشبه جزيرة سيناء**" على اعتبار أنه يمثل الإشكالية الأكثر إلحاحـاً في دراسة منطقة كسيناء، حيث إن الإطار الإدارى لسيناء في هذه الفترة خضع لنـوع من الانكماش والتقلص الذي غير من الجغرافية الإدارية والبشرية لها، وكـان هـذا الإطار مدعاة لنشوب صراعات حول ماهية الشكل الإدارى لسيناء بين مصر والدولة العثمانية، والذي ظل هلامياً في بعض مراحل هذا الصراع. لهذا حاولت أن أرصـد التطور الذي طرأ على الأشكال الإدارية التي وضعتها الحكومة المصرية في إطـار محاولتها للسيطرة على هذه المنطقة الحدودية. ولهذا تناولت الأشكال الإدارية المختلفة

التي أقامتها الحكومة المصرية في سيناء، فتطرقت بالدراسة إلـى الإدارة العسـكرية والمحلية والذي تناولت فيها "محافظة العريش " كأول شكل إدارى أقامته الحكومة في سيناء منذ مطلع القرن التاسع عشر، كما تناولت الأسـاليب التـي اتبعتهـا الحكومـة للسيطرة على أمن الطرق والحدود الشرقية وكيفية معالجتها لمسـألة التهريـب، كمـا تطرقت إلى دراسة الأشكال الإدارية الأخرى كقلاع وسط وجنوب سـيناء وشـمال الحجاز باعتبارها مراكز إدارية وعسكرية في هذه المنطقة من سـيناء، ثـم تناولـت بالدراسة الإدارات الأخرى كالإدراة المالية والقضائية والصحية والدور الذي لعبته في سيناء في هذه الفترة، هذا بالإضافة إلى دراسة تطور إنشاء البريد والتلغـراف الـذي كان له أهميته في منطقة حدودية كسيناء، وأخيراً موقف الإدارة الحكومية من العربان.

ولما كان من الطبيعى أن يتأثر إقليم كسيناء بالأحداث السياسية التي تمر بها الدولة الأم، فقد جاء **الفصل الثانى** تحت عنوان "**مشاركة شبه جزيرة سـيناء فـي الحيـاة السياسية** " والذي سلطت فيه الضوء على دور سكان سيناء في حدث مهم كـالثورة العرابية، لأن هذا الدور سيوضح لنا "هوية " هؤلاء السكان السياسية والثقافية، مسلطاً الضوء على دور العربان والأهالى في تلك الثورة، وموقفهم من بعثـة بـالمر التـي أرسلتها بريطانيا لكسب تأييدهم إلى صفها. كما تناول هذا الفصل مشاركة أهالى سيناء في الحياة النيابية المصرية من خلال دراسة موقفهم من عملية التمثيل النيـابى وردود فعلهم إزاء هذه الخطوة أو النقلة الحضارية المفاجئة التي لم تكن عقولهم قد تهيأت بعـد لتقبلها.

وعلى الرغم من أن أزمات الحدود الشرقية لسيناء كانت تمثل، في جزء كبير منهـا، صراعاً حول الحد الإدارى الفاصل بين سيناء وممتلكات الدولة العثمانية، فإنها رغم ذلـك قد أخذت أبعاداً سياسية تدخلت فيها أطراف أخرى غير طرفي النزاع، مما جعـل هـذه النزاعات تشكل وحدة موضوعية واحدة، وعلى هذا فقد حمل **الفصل الثالـث** عنـوان " **أزمات الحدود الشرقية** "، بدأته بتسليط الضوء على الجذور التاريخية لأزمات الحدود بين مصر والدولة العثمانية متناولاً أسباب كل أزمة ونتائجها، فتحدثت عن أزمة الحدود الأولى عام ١٨٩٢، وأزمة الحدود الثانية عام ١٩٠٦ التي بدأت بحادثة المرشـش فـي ينـاير ١٩٠٦، ثم حادثة طابا (فبراير ـ أبريل ١٩٠٦)، وحادثة رفح (أبريل ـ مـايو ١٩٠٦)، ثم الإنذار البريطاني، وأخيراً تشكيل اللجنة المصرية ـ العثمانية لتعيـين الحـدود، وقـد

أوضحت موقف مصر والدولة العثمانية، والموقف البريطانى تجاه كل أزمة ونتائج تلك الأزمات على وضع خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية.

ولما كانت سيناء ذات أهمية دينية لدى الديانات السماوية الثلاث بصفة عامة، والديانة اليهودية بصفة خاصة، لارتباطها بموسى عليه السلام، وطريق خروج بنى إسرائيل، لهذا كانت محط أطماع اليهود الذين كانوا افتقدوا الكيان السياسى الذي يجمعهم داخل حدود " **دولة** " خلال الفترة مجال الدراسة، فلم تكن سيناء بعيدة عن أعينهم كمحطة يمكنهم من خلالها تشكيل نواة لدولتهم المزمعة في إطار الأفكار اليهودية والصهيونية التي تبلورت خلال القرن التاسع عشر. لهذا جاء **الفصل الرابع** تحت عنوان "**المشروعات اليهودية لاستيطان شبه جزيرة سيناء**"، تناولت فيه مشروع بول فريدمان الذي تم التفكير فيه قبيل قيام الحركة الصهيونية بسنوات قلائل (عام ١٨٩٢)، ومشروع هرتزل لاستيطان العريش عام ١٩٠٣، ثم أخيراً مشروع كنزوفيتش عام ١٩٠٨ لاستيطان رفح، وقد تحدثت عن دوافع كل مشروع، والظروف التاريخية المصاحبة له ونتائجه.

وقد جلبت الأهمية الاستراتيجية لسيناء وموقعها الفريد - كضفة شرقية لقناة السويس من ناحية، وحداً صحراوياً مانعاً على حدود مصر الشرقية من ناحية أخرى - قدراً من المصاعب حيث عانت من ويلات الحرب العالمية الأولي، حينما صارت مسرحاً للعمليات الحربية، لهذا جاء **الفصل الخامس** تحت عنوان " **شبه جزيرة سيناء في الحرب العالمية الأولى** " وقد تناولت فيه بالشرح والتحليل وضع سيناء أثناء الحرب، والمعارك التي دارت على أرضها باعتبارها أهم مسارح تلك الحرب، موضحاً تأثير تلك الحرب على السكان. فتناولت الحملة العثمانية الأولى على سيناء وقناة السويس عام ١٩١٥ من حيث أسبابها ودوافعها وموقف عربان سيناء منها، ثم تناولت بالدراسة الحملة العثمانية الثانية عام ١٩١٦ موضحاً الظروف التي أدت إلى تحركها، وخلال دراستى للحملتين العثمانيتين سلطت الضوء على المعارك العسكرية ونتائجها على الأوضاع في سيناء، وعملية إخلاء سيناء من القوات العثمانية، وأخيراً تناولت الآثار التي تركتها الحرب على مجتمع سيناء.

أما **الفصل السادس** والذي يحمل عنوان "**الحياة الاقتصادية في شبه سيناء**" فحاولت أن أرصد فيه الأنشطة الاقتصادية التي يمارسها هؤلاء السكان تحت سلطة

وبصر السلطة المركزية، وتلك التي تتم بعيداً عن أعينها، فتناولت ممارستهم لمهنة نقل البضائع والمسافرين عبر مصر والشام والحجاز كأهم نشاط يمارسه غالبية عربان سيناء في تلك الفترة، وحرفة صيد الأسماك والسمان، ثم النشاط الزراعي، والنشاط التجاري، واستخراج الفيروز والمعادن، وأخيراً التهريب كمهنة كان يزاولها قطاع من البدو مستغلين معرفتهم بالطرق والدروب البعيدة عن أعين رجال الحدود، بالإضافة إلى بعض الأنشطة الأخري.

ثم جاء **الفصل السابع** تحت عنوان "**مجتمع شبه جزيرة سيناء** "، حيث يتشكل هذا المجتمع في غالبيته من عناصر بدوية دائمة التنقل والترحال، فكان من الضرورى القيام بدراسة تشريحية لهذا المجتمع الذي صاغ تاريخها خلال الفترة موضوع الدراسة، من خلال دراسة التركيب الإجتماعى لسكان سيناء، وتوضيح شكل العائلة البدوية، وتعداد سيناء سكان، والذي درست فيه موقف البدو من عملية التعداد، كما تناولت تطور التجمعات الحضرية في سيناء كالعريش والطور ونخل، بالإضافة إلى دراسة طبيعة الصراعات القبلية من حيث أسبابها وتأثيراتها على الأمن والوضع الجغرافي للقبائل. وأخيراً تناولت تطور دير سانت كاترين كمؤسسة دينية اجتماعية لعبت دورها بين البدو في الفترة مجال الدراسة.

وقد أجابت المصادر على الكثير من التساؤلات التي أثارتها هذه الدراسة، وكانت أهم تلك المصادر، الوثائق الموجودة بدار الوثائق القومية بالقاهرة، فاعتمدت على مجموعة وثائق **الإدارة المحلية** لمحافظة العريش، وأهم سجلات هذه المجموعة هي سجلات صادر ووارد تحريرات محافظة العريش، والتي تتضمن الخطابات والتلغرافات والرسائل المرسلة من وإلى محافظة العريش وإداراتها المختلفة إلى النظارات والمديريات والمصالح الحكومية الأخري، وهي مجموعة غنية من الوثائق توضح سير الحركة على الحدود وكيفية عمل الجهاز الإدارى لمحافظة العريش، كما تلقى الضوء على حياة العربان القاطنيين على الحدود المصرية - الشامية وأنشطتهم الاقتصادية. وتلى هذه المجموعة من حيث الأهمية سجلات كوبيا الإدارة بمحافظة العريش. هناك العديد من السجلات من هذه المجموعة اعتمدت عليها هذا الدراسة وقد أثبتها في نهاية هذه الدراسة.

وتلى مجموعة الإدارة المحلية من حيث الأهمية سجلات **محكمة العريش**، وربمـا أكون أول من اكتشف هذه المجموعة من السجلات، فهي سجلات غنية توضح الحياة الاجتماعية والأنشطة الاقتصادية لسكان منطقة العريش ورفح والشيخ زويد ونخيل أبى سقل من البدو والحضر. وهذه السجلات تحت مسميات مختلفة حسـب الاختصـاص فمنها تحت عنوان "سندات شرعية "، و" إعلام شـرعى "،"وأحكـام " وغيرهـا. واستفادت هذه الدراسة من مجموعة **محافظ مجلس الوزراء، ومحافظ عابدين**،والتـي احتوت على معلومات تاريخية جديدة تتعلق بالوضع الإدارى والاقتصادى والاجتماعى في وسط وجنوب سيناء ودير سانت كاترين.

كما اعتمدت على مجموعة الوثائق الموجودة **بدار المحفوظات** بالقاهرة، وخاصة **ملفات الموظفين**، وقد أعطتنى معلومات غاية في الأهمية. هذا بالإضافة إلى الوثـائق البريطانيـة غير المنشورة والمنشورة وهو ما أثبته في موضعه وفي قائمة المصادر.

واعتمدت هذه الدراسة أيضاً على عدد من الدرلسات التي تناولت تاريخ سيناء الحديثـة، وكان أهمها كتاب نعوم شقير عن تاريخ سيناء، وتنبع أهميته من أن مؤلفه كان مشاركاً فـي صياغة بعض الأحداث التاريخية التي مرت بها سيناء، لهذا جاءت كتاباته في بعض الأحيان كشاهد عيان على الحدث التاريخي. وجاء كتاب الميجور جارفس Jarvis محـافظ سـيناء الإنجليزى والذي يحمل عنوان :(Yesterday and To-day in Sinai) كشـاهد عيـان آخر لكنه لم يكن بغزارة المعلومات التي جاء بها شقير، إلا أنه كان مهتماً برصـد عـادات وتقاليد البدو ومن ثم جاءت كتاباته عنهم غاية في الأهمية، وقد جاءت كتاباته تتضمن آراءاً مهمة حول عادات وتقاليد البدو ودور السلطات المحلية في مكافحة التهريب ومطاردة الجراد خلال الفترة التي تولى فيها إدارة سيناء. هذا بالإضافة إلى عدد من المصادر والدرلسـات الحديثة مما هو مثبت في قائمة المصادر في نهاية الدرلسة.

وأخيراً فإنني لابد أن أشير هنا إلى أن هذه الدراسة في الأصل رسالتي لنيل درجة الدكتوراه تقدمت بها إلى كلية الآداب ببنها ـ جامعة الزقازيق، وأجيزت بتقدير مرتبـة الشرف الأولي. ولا يسعنى هنا إلا أن أرد الفضل لأهله حيث أننى مدين لأسـتاذتى الدكتورة **لطيفة محمد سالم** لما قدمته لي، وبلا ملل، من عون وتوجيهات وملاحظات خلال مراحل الدراسة المختلفة، والأستاذ الدكتور **حماده إسماعيل** فليس هنـاك مـن كلمات يمكن أن أصفه بها، فهو مثال للتواضع العلمي، حيث كان يتعامل مع الباحـث

ليس بصفته العلمية، وإنما بما هو أقوى من روابط الأخوة، كما أتوجه بالشـكر إلـى الأستاذ الدكتور **أحمد زكريا الشلق** رئيس قسم التاريخ بآداب عين شمس الذي هو لى بمثابة الأخ الأكبر والذي شجعنى على نشر هذه الدراسة ولازال يشجعنى على انتاج المزيد، كما أتوجه بالشكر إلى الأستاذ الدكتور **رءوف عباس** والأستاذة الدكتورة **نللـى حنا** لما لمسته منهم من تشجيع خلال مراحل الدراسة المختلفة، فجزاهم ا عنى كـل خير.

وا ولى التوفيق،، القاهرة في ١ / ٢/ ٢٠٠٤

د. صبري العدل

التمهيد

التمهيد

تبدو سيناء من حيث الشكل الخارجى أشبه بمثلث منتظم، يرتكز على قاعدة تشبه المستطيل، ضلعا هذا المثلث هما خليجا العقبة والسويس. أما رأسه فتقع في أقصى الجنوب عند رأس محمد. وتحيط المياه هذا المثلث من جوانب ثلاث، فيحده البحر المتوسط من الشمال، وخليج العقبة وخط الحدود مع فلسطين من الشرق، ثم خليج السويس وقناتها من الغرب. وكان خط الحدود في الفترة مجال الدراسة يتاخم الممتلكات العثمانية في الشام (متصرفية غزة وقضاء بئر السبع) والحجاز (العقبة).

ويميل علماء الجغرافيا والجيولوجيا إلى الاعتقاد بأن شبه جزيرة سيناء تنتمى جيولوجياً إلى الكتلة الأفريقية، وهذا الأمر أكثر وضوحاً في سيناء الجنوبية، حيث الجبال المرتفعة التي تمثل امتداداً لجبال البحر الأحمر الواقعة على البر الأفريقي[(١)].

وتنقسم شبه جزيرة سيناء إلى ثلاثة أقاليم طبيعية، من الشمال إلى الجنوب، وهذه الأقاليم هي: المنطقة الشمالية المعروفة اصطلاحاً بسهول العريش، ثم المنطقة الوسطى المعروفة بهضبة التيه، وأخيراً المنطقة الجنوبية أو الكتلة الجبلية لجبل الطور. أما **المنطقة الشمالية** فتشمل تلك المنطقة الساحلية التي تتطابق مع المستطيل القاعدى التي تتشكل أضلاعه من الحدود مع فلسطين شرقاً، وخط قناة السويس غرباً، والبحر المتوسط شمالاً، وخط السويس ـ العقبة جنوباً. ويتميز هذا الإقليم بالسهول والكثبان الرملية والهضاب، كما يوجد بها بعض المناطق الجبلية[(٢)]. وهذه المنطقة تتدرج في الارتفاع كلما اتجهنا جنوباً، والنصف الشمالي من منها يتميز بوجود المستنقعات الملحية (كسبخة البردويل وسهل الطينة)، ونتيجة لكثرة الكثبان الرملية بهذه المنطقة فقد أعطتها المصادر الإسلامية اسم " أرض الجفار"، بينما النصف الجنوبي من هذه المنطقة يتميز بوجود القباب الجبلية العالية التي تنتشر بلا نظام، لكنها تؤلف في مجموعها خطاً كأنه يقطع المستطيل القاعدى من الجنوب الغربى (السويس) وحتى الشمال الشرقى (العوجة – أبو عجيلة)، وتقدم الأودية والفتحات والممرات التي تفصل بين حلقات هذا الخط مفاتيح الحركة في شبه الجزيرة، فهناك ممر متلا [(٣)] الشهير بين جبلى حيطان والراحة، وممر الجدى بين جبلي أم خشيب وحيطان، وممر الخيتمة بين الجبل الذي يحمل اسمه وجبل أم خشيب[(٤)].

ولعل أهم معالم الجزء الشمالي قاطبة هو وادي العريش، الذي يعتبر أضخم الأودية الصحراوية من حيث المساحة في سيناء بل لعله في مصر كلها، لهذا سمى "نهر مصر الصحراوى"، وعلى روافده تقع أشهر المناطق المأهولة في سيناء كالعريش ونخل، كما نجد أهم مناطق الآبار والمناطق الاستراتيجية كبئر لحفن، وبير التمد، والكونتيلا، والقسيمة، والعوجة، وأبو عجيلة، فهناك ثمة ارتباط وثيق بين روافد هذا الوادي وطرق المواصلات التجارية والاستراتيجية(٥).

وتشمل **المنطقة الوسطى** ثلثى مثلث شبه الجزيرة، وعلى منحدراتها الغربية تقع معظم مناجم سيناء المعدنية، خاصة مناجم المنجنيز والفوسفات، ويغلب عليها الصخور الطباشيرية، كما تقطعها روافد وادي العريش العليا. وتحتل كتلة جبل الطور **المنطقة الجنوبية**، وهي كتلة جبلية تتسم بالوعورة وارتفاع المناطق الجبلية بها(٦).

ووفقاً للدكتور جمال حمدان فإن الجزء الشمالي يمكن تقسيمه إلى مثلثين، الشمالي منه يحده جنوباً خط السويس رفح تقريباً، وهو **حلقة الوصل المباشرة بين مصر الشام**، وبمزيد من التحديد فإن المستطيل القاعدى الشمالي والواقع إلى الشمال من خط عرض ٣٠° تقريباً هو إقليم الحركة والمرور والاتصال، في حين أن المثلث الجنوبى أسفل هذا الخط هو منطقة العزلة والالتجاء والفصل، لكنه يحمل أهمية استراتيجية من خلال ساحلى جنوب سيناء بسهليهما الضيقين اللذين يمثلان محور الحركة البرية الأساسيان على ضلعيها، كما أن التقائهما عند شرم الشيخ يعطى الأخيرة أهمية استراتيجية، فالأول يحمل شرايين الحركة المحورية والحبل السرى بين القارتين، والثانى وهو **منطقة الطرد** والالتجاء التي أوت إليها العناصر المستضعفة أو المضطهدة(٧). وهذه النظرية سوف نرى أنها تتطابق إلى حدٍ كبير مع الوضع التاريخى للمنطقة خلال الفترة مجال الدراسة، من حيث كون هذا الإقليم الشمالي هو إقليم الحركة، بينما الجزء الجنوبى هو إقليم السكون.

ويتميز مناخ شبه جزيرة سيناء بالاختلاف من منطقة إلى أخري، فهو متقلب مطير شتاء ومستقر حار صيفاً ومتقلب في فصلى الربيع والخريف في المناطق الشمالية، بينما في المناطق الوسطى والجنوبية فيختلف مناخ المناطق الساحلية فيها عن المناطق الجبلية المرتفعة التي تصل إلى ارتفاعات كبيرة وتكتسى قمتها بالجليد طوال شهور

الشتاء، أما المناطق القريبة من الساحل فالطقس يميل إلى الدفء وهو قليل التغير على مدار السنة [٨].

ونتيجة لسقوط الأمطار على شبه جزيرة سيناء بمعدلات قليلة وغير منتظمة، لهذا تكون في بعض السنوات شحيحة أو منعدمة مما يهدد السكان بالمجاعات، لكنها في بعض السنوات تسقط بغزارة شديدة فتملأ الوديان بالمياه وتجرف كل ما يقابلها وتقذف به في البحر.

ويعتمد عربان سيناء على الأمطار في زراعتهم من الشعير والقمح والبطيخ والذرة، ويتوقف نوع المحصول على مواعيد سقوط الأمطار، ولهذا نجد العربان يقومون بحراثة الأرض في مواعيد مبكرة وينتظرون ما تجود به السماء من الأمطار لبذر الأرض وزراعتها، وقلما تجود السماء بما يكفي لنمو المحصول نمواً طبيعياً. كما يعتمد العربان أيضاً على مياه الأمطار في الشرب لهم ولمواشيهم طوال العام، وذلك في المناطق التي يندر وجود مياه جوفية عذبة بها سواء أكانت في المناطق الصخرية أم غير الصخرية، وذلك عن طريق إنشاء خزانات تحت الأرض مباشرة إما عن طريق النقر في المناطق الصخرية، ويوجد منهم متخصصون بمهارة في عمل الخزانات بهذه الطريقة أو بطريقة البناء في المناطق غير الصخرية، كما توجد في بعض المناطق الصخرية المتفرقة بشمال سيناء "هرابات" قديمة إما مكشوفة أو مسقوفة، وهذه الهرابات عبارة عن سراديب في الصخر جزء من سقفها مكشوف[٩].

ولا شك أن هذا الوضع الجغرافي قد لعب دوراً في صياغة وتشكيل تاريخ مجتمع سيناء على مر العصور. فقد ارتبط التوزيع السكانى والحرف التي يمارسون السكان بالوضع الجغرافي، كما ارتبطت علاقتها بالسلطة المركزية بالقاهرة بوضعها وموقعها الجيوستراتيجى كهمزة وصل وشريان الحركة بين مصر وأقطار آسيا المجاورة، وخاصة الشام والحجاز.

ولا شك أن هذا الوضع الجغرافي كان له تأثيره على التوزيع السكاني، بل من الملاحظ أنه كان له أيضاً تأثير على الاسم الذي أخذته سيناء، فهناك خلاف بين المؤرخين حول أصل كلمة "سيناء"، فقد ذكر البعض أن معناها "الحجر" وقد أطلقت على سيناء لكثرة جبالها[١٠]، بينما ذكر البعض الآخر أن اسمها في الهيروغليفية القديمة "توشريت" أي أرض الجدب والعراء، وعرفت في التوراه باسم"حوريب" [١١]،

أي الخراب. لكن المتفق عليه أن اسم سيناء، الذي أطلق على الجزء الجنوبى من سيناء، مشتق من اسم الإله "سين" إله القمر في بابل القديمة حيث انتشرت عبادته في غرب آسيا وكان من بينها فلسطين، ثم وافقوا بينه وبين الإله "تحوت" إله القمر المصرى الذي كان له شأن عظيم في سيناء وكانت عبادته منتشرة فيها. ولم يكن لسيناء اسم خاص، ولكن كان يشار إليها أحياناً بكلمة "بياوو" أي المناجم أو "بيا " فقط أي "المنجم"، وفي المصادر الآخرى من عصر الدولة الحديثة يشار إليها باسم "خاست مفكات" وأحياناً "دومفكات" أي "مدرجات الفيروز" [١٢].

أما كلمة الطور التي كانت تطلق على سيناء في المصادر العربية، فهي كلمة أرامية تعنى "القمر" [١٣]، وهذا يعنى أن طور سيناء تعنى "جبل القمر"، وكان قدماء المصريين يطلقون على أرض الطور اسم "ريثو" بينما يطلقون على البدو في تلك المنطقة بصفة عامة اسم "عامو" [١٤].

وقد ظل الغموض يكتنف تاريخ سيناء القديم حتى تمكن بترى Petri عام ١٩٠٥ من اكتشاف اثنى عشر نقشاً عرفت "بالنقوش السينائية "، وظلت هذه النقوش لغزاً حتى عام ١٩١٧ حين تمكن عالم المصريات جاردنر Gardinar من فك بعض رموز هذه الكتابة والتي أوضح أنها لم تكن سوى كتابات كنعانية من القرن الخامس عشر قبل الميلاد من بقايا الحضارة الكنعانية القديمة في سيناء [١٥].

والواضح أنه خلال الدولة القديمة كانت هناك صلة بين سيناء ووادي النيل، ولعبت سيناء في ذلك التاريخ دوراً مهماً كما يتضح من نقوش وادي المغارة وسرابيط الخادم. فقد كانت سيناء بالفعل "منجما" للمواد الخام، كالنحاس والفيروز الذي كان يستخرج المصريون القدماء لاستخدامه في الصناعة [١٦].

وينسب سكان شمال سيناء "الهروشاتيو" (أي أسياد الرمال)، وجنوبها "المونيتو"، إلى الجنس السامي، كانوا يشتغلون بالزراعة حول الآبار والينابيع، كما كانت الحملات الحربية تخرج من مصر في بعض الأحيان لتأديب بعض البدو في سيناء نتيجة الغارات التي كانوا يشنونها على الدلتا[١٧].

وتدل آثار سيناء القديمة على وجود طريق حربى قديم وهو طريق حورس الذي يقطع سيناء، وكان هذا الطريق يبدأ من القنطرة الحالية، ويتجه شمالاً فيمر على تل الحى ثم بير رومانة بالقرب من المحمدية، ومن قطية يتجه إلى العريش[١٨].

ولم تقتصر أهمية سيناء من الناحية التاريخية في تلك الفترة على ما تسجله تلك النقوش، ولكن ارتبط إسمها أيضاً بحادث مهم آخر، وهو أنها في القرن الخامس عشر قبل الميلاد كانت مسرحاً لحادث خروج بنى إسرائيل The Exidous من مصر وتجولهم في صحراء سيناء [١٩].

وخلال العصرين اليونانى والرومانى استمرت سيناء تلعب دورها التاريخي، فنشأت فيها العديد من المدن التي سارت على نمط المدن اليونانية، والتي كان أشهرها هي مدينة البتراء Petra، وهي مدينة حجرية حصينة في وادي موسى، كانت مركزاً للحضارة النبطية التي نسبت إلى سكانها من الأنباط[٢٠]. وقد استخدم النبطيون طرق التجارة، وعدنوا الفيروز في وادي المغارة والنحاس في وادي النصب، وكانوا يزورون الأماكن المقدسة في جبلى موسى وسربال، كما سكن رهبان من البتراء دير سانت كاترين في صدر العصر المسيحي، وكانت أبرشية فيران قبل بناء الدير تابعة لأبرشية البتراء [٢١].

هكذا يتضح لنا أنه كانت هناك حضارات مزدهرة في سيناء خلال فترات التاريخ القديم، فكانت سيناء بمثابة منجم المعادن الذي مد حضارة مصر القديمة بما تحتاجه، ولم تكن تلك صحراء خالية من العمران. كما اتضح وجود صلات وثيقة بين سيناء ووادي النيل طوال تلك الفترة، ولم يكن هناك انفصال تاريخى بينهما، ويدل على ذلك تلك الآثار المصرية الموجودة على أرض سيناء.

وإذا ما انتقلنا إلى العصر الإسلامى نجد أن عمرو بن العاص حينما قدم إلى مصر لفتحها قد سلك طريق حورس في شمال سيناء، فاستولى على العريش، وتقدمت قواته ففتحت بولوزيوم أو الفرما، وبعدها تقدم إلى بلبيس التي كانت نقطة مهمة على الطريق الذي يقطع سيناء إلى الشام[٢٢].

وكان الفتح الإسلامى مشجعاً لبعض العناصر البدوية في شبه جزيرة العرب للنزوح إلى سيناء والاستقرار بها مما شجع على انتشار الإسلام بين سكانها، وقد اعتبرتها بعض هذه العناصر نقطة وثوب إلى شمال إفريقيا فاستقر بعضها بمصر بينما نزح البعض الآخر إلى بلاد المغرب [٢٣]. فكانت سيناء أحد أهم المعابر البشرية خلال القرون الأولى من الفتح الإسلامي. وهذه الهجرات التي عبرت سيناء منذ الفتح الإسلامى أخذت تزداد على سيناء خلال العصرين الأموى والعباسي، ثم أخذت تقل

بشكل ملحوظ منذ عصر الطولونيين، نتيجة انهيار النفوذ العربى خلال العصر العباسى الثاني، وتزايد نفوذ عناصر أخرى كالفرس والأتراك.

وخلال فترة الحروب الصليبية تعرضت سيناء لمحاولة الغزو من قبل الصليبيين، حيث قام بلدوين الأول حاكم بيت المقدس الصليبى بالتوغل في وادي عربة للسيطرة على المنطقة الواقعة جنوبى البحر الميت، ثم شيد سنة ١١١٥م حصن الشوبك ليكون مركزاً يمكن للصليبيين من السيطرة على وادي عربة بأكمله. وفي العام التالي (عام ١١١٦) خرج بلدوين في حملة أخري، وسار حتى أيلة على ساحل خليج، وشيد في أيلة قلعة حصينة ليستطيع التحكم في الطريق البرى للقوافل بين مصر والشام [(٢٤)].

وتمكن بلدوين من تشييد قلعة في جزيرة فرعون الواقعة في مواجهة أيلة في خليج العقبة. وبذلك تمكن الصليبيون من الإشراف على شبه جزيرة سيناء التي أخذت تحرك في قلوبهم ذكريات ومشاعر دينية عزيزة عليهم، لكن على الرغم من ذلك فإن رهبان دير سانت كاترين رفضوا استضافة بلدوين خشية انتقام الفاطميين في القاهرة، مما جعل بلدوين ينصرف عائدا إلى بيت المقدس[(٢٥)].

واستمر بلدوين في استراتيجيته الرامية إلى السيطرة على شبه جزيرة سيناء والطرق المؤدية إليها، فبنى قلعة وادي موسى في عام ١١١٧م، وفي العام التالي خرج بلدوين بحملة عبر الطريق الشمالي الذي يمر بشمال سيناء، ووصل إلى الفرما حيث أحرقها، وفي أثناء عودته أصيب بمرض، نتيجة تناوله لوجبة من السمك أدى إلى وفاته، وحمل جثمانه إلى القدس ليدفن بها[(٢٦)].

وقد تعرضت العريش لهجوم الصليبيين في عام ٥٧٧هـ/ ١١٨١م وقطعت أشجار نخيل سيناء وحمل الصليبيون جذوعها إلى بلادهم لاستخدامها في صناعة السفن المعروفة بـ"الجلاب" التي تصنع من جذوع النخيل، وذلك ضمن خطة أرناط حاكم حصن الكرك الصليبى للسيطرة على البحر الأحمر[(٢٧)]. إلا أن خطتة قد فشلت نتيجة الجهود التي قام بها الأيوبيون، وخاصة صلاح الدين الأيوبي في وقف حملات أرناط على حدود مصر الشرقية، وإفشال مخطط أرناط في شق مصر عن الشام.

ومن الملاحظ أنه خلال تلك الفترة ازدياد عمليات تهرب القوافل من دفع الرسوم والعوايد مستغلة الاضطراب الناتج عن الوجود الصليبى في الشام، فكانت تلك القوافل تستخدم طرق التجارة بين مصر والشام غير المطروقة كالطريق "المدرية " ومعناه

الطين اليابس، وسمى بهذا الاسم لقربه من النيل، كما استخدموا الطرق " البدرية أو الفوقانية " بعيدا عن الطريق الشمالي المعتاد هروباً من تهديد الصليبين، وكانت القوافل تقطع هذا الطريق في ثمانية أيام، كما كان هناك الطريق "البرية " الذي قطعه صلاح الدين الأيوبي أثناء هزيمة تل الصافية عام ٥٧٣هـ/١١٧٧م[٢٨].

وقد امتاز العصر الأيوبي بالاهتمام الملحوظ بتعمير سيناء نظراً لظروف الحروب الصليبية التي كانت تملى عليهم ضرورة تجديد القلاع والموانئ خوفاً من هذا الخطر القريب، فقد قام صلاح الدين الأيوبي بتعمير وإصلاح ميناء الطور عام ٥٨٠هـ/١١٨٤م، فعمر المراكب والميناء، وبدأت تصله المراكب المحملة بالبضائع من اليمن، وهجر أصحاب المراكب مينائى عيذاب والقصير، وقد تبع ذلك أن صارت الغلال ترسل إلى الحجاز بصورة دورية ومنتظمة، وشجع ذلك حركة التجارة في البحر الأحمر[٢٩]. وكان صلاح الدين الأيوبي قد تمكن من انتزاع ميناء أيلة من أيدى الصليبين في عام ٥٦٦هـ/١١٧٠م، ومن ثم صار البحر الأحمر تحت سيطرته. كما قام الصالح نجم الدين أيوب في نهاية العصر الأيوبي ببناء بلدة الصالحية في " أرض السباخ " (امتداد سبخة البردويل) عام ٦٤٤هـ/ ١٢٤٦م لتكون محطة على الطريق الموصل إلى الشام [٣٠].

وتغير مركز سيناء ابتداء من القرن الرابع عشر الميلادي، فقد رأيناها منذ الفتح الإسلامى مجرد قنطرة تعبرها القبائل المختلفة من بلاد الحجاز والشام في طريقها إلى وادي النيل، لكنها منذ ذلك التاريخ صارت منطقة تلجأ إليها القبائل[٣١]، بعد أن توقف تقريباً سيل الهجرات العربية إلى مصر في عصر المماليك، حيث تم عزل العناصر العربية سياسياً ولم يعد هناك ما يدعو الحكام الجدد أن يستعينوا بالقبائل العربية في الحكم حتى يشجعوا هجرتها إلى مصر.

ويعد العصر المملوكى بداية لمرحلة من الاستقرار في شبه جزيرة سيناء نتيجة لتوقف موجات الهجرة العربية، والاهتمام الملحوظ بطريق الحج إلى مكة والمدينة، فقام بيبرس البندقدارى (٦٥٨ – ٦٧٦ هـ/١٢٦٠ – ١٢٧٧م) بتمهيد طريق العقبة بعد فتح أيلة، فصار طريق السويس العقبة هو طريق الحج المصري[٣٢]. كما أمنوا الطريق إلى الشام من غارات العربان لتأمين طريق البريد بين مصر والشام[٣٣].

وقد نمت العريش في العصر المملوكي، فقال عنها القلقشندى أنها "مدينة ذات جامعين مفترق (أي أنهما بعيدين عن بعضهما البعض) وثمار وفواكه" (٣٤)، لكن أصابها التدهور في نهاية العصر المملوكي، حيث يذكر النابلسى خلال رحلته إلى مصر في تلك الفترة بأن العريش فيها " قلعة وزاوية، وبعض دور فناها خاوية "(٣٥). إلا أن السلطان المملوكي قانصوة الغورى (٩٠٦ - ٩٢٢هـ / ١٥٠١ - ١٥١٦م) قد اهتم بإنشاء القلاع في سيناء نظراً للأخطار التي كانت تحدق بدولته من ناحية الشرق وخاصة الخطر العثماني، ومن ثم أنشأ قلعة نخل على طريق الحج المصري وقلعة البغلة (٣٦)، ونقب العقبة (٣٧).

وكان اهتمام الدولة المملوكية بسيناء يهدف إلى تأمين حدود مصر الشرقية من الأخطار المحدقة بها ناحية الشرق، والتي كانت تتمثل حينذاك في بقايا الوجود الصليبي، بالإضافة إلى الخطر المغولي، كما حاولت من وراء إنشاء القلاع وترميمها على طريق الحج أن تظهر بمظهر الدولة التي تؤمن لرعاياها المسلمين آداء فريضتهم الدينية، حيث أن مثل هذا العمل يظهر السلاطين في عيون رعاياهم بمظهر ديني يليق بالألقاب التي اتخذها بعضهم كلقب " خادم الحرمين الشريفين ".

وتنهار دولة المماليك على يد السلطان العثماني سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠) في عام ١٥١٧م، التي دخلت قواته مصر عبر سيناء، فأولى المنشآت العسكرية في سيناء أهمية خاصة لأهميتها الاستراتيجية، فبنى قلعة العريش، ورمم قلعة نخل. ومرت سيناء خلال العصر العثماني بفترة من الهدوء، وإن كانت تقطعها بعض فترات الجفاف الذي كان يلجأ بسببه العربان إلى نهب القوافل وتهريب البضائع. لكن على أية حال فقد راجت حركة التجارة بين مصر والشام، ولاشك أن هذا الرواج كان له أثره على سكان سيناء الذين يقومون بنقل التجارة بين البلدين، حيث كان الطريق البرى هو الطريق المفضل لنقل البضائع لرخص تكلفته من ناحية وسهولته من ناحية أخرى(٣٨). فكان لاستخدام الطريق البرى بين مصر والشام عدة نتائج على سيناء، أهمها زيادة الاعتماد على جمال عربان سيناء مما كان يحقق دخلاً للعربان القائمين بحركة النقل في سيناء، اهتمام الدولة بهذا الطريق وتأمينه مما كان يحقق أمن المسافرين والتجار. وكان طريق القوافل بين مصر والشام في العصر العثماني يبدأ من

بركة الحاج فالخانقاه، فبلبيس، فغابة القرين، فالصالحية، فقطية، فالعريش، فخان يونس، فغزة[٣٩].

وكانت الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨ بقيادة نابليون بونابرت نقطة مهمة في تاريخ مصر الحديث، لكن من المؤكد أن تلك الحملة تركت أثرها الواضح على وضع مصر في بؤر الاهتمام الأوربية، كما كان لها آثارها على المجتمع المصري.

وما يهمنا هو وضع سيناء خلال السنوات القلائل التي قضتها تلك الحملة في مصر، تلك المعارك التي وقعت على أرض سيناء بين القوات العثمانية والفرنسية، ومدى التأثير الذي تركته عليها. كانت بداية الاتصال بين الحملة وسيناء في إطار الأطماع التوسعية لنابليون عقب دخوله مصر، فقد كان يطمح في فتح الشام، ومن ثم كان لابد من استطلاع مناطق الحدود مع الشام، فأرسل الجنرال لوجرانج Lagrange في ٢٣ ديسمبر ١٧٩٨ لاستطلاع ساحل سيناء الواقع على البحر المتوسط، كما أمره بإنشاء نقطة حصينة في قطية بالقرب من الحدود الشامية، لكن على ما يبدو أن لوجرانج تعرض لغارات من قبل العربان في سيناء، لكن رغم هذه الغارات والمطر الشديد الذي واجهه جنود هذا الجنرال فقد أتم ما أمره به قائده على أكمل وجه، وأبلغ بونابرت في ١٧ يناير ١٧٩٩ أنه تم بناء النقطة الحصينة في قطية، فجعلها نابليون محطة عسكرية ونقطة تجمع واستراحة لقواته [٤٠].

وخلال الاستعدادات الفرنسية للحملة على سوريا بحثوا عن الجمال اللازمة لحمل المؤن والذخائر، واستطاعوا الحصول على عدد كبير من جمال قبيلة الترابين التي تعيش في سيناء، كما قاموا بجمع عدد كبير من الحمير والبغال من القاهرة والمناطق المحيطة بها[٤١].

وعلى الجانب الآخر كانت التقارير تصل إلى بونابرت، حول تحركات جيوش المماليك الذين فروا إلى الشام والعثمانيين، وتجمعهم بشكل متزايد في العريش، داخل الحدود المصرية، حيث كان أحمد باشا الجزار يستعد للهجوم على القوات الفرنسية في مصر [٤٢].

ووصل عدد كبير من فرقة الجنرال رينيه Reynier إلى قطية في الأيام الأولى من شهر فبراير ١٧٩٩، ثم غادرها في ١١ فبراير متوجهاً إلى العريش بهدف الاستيلاء عليها بناء على أوامر من بونابرت، كما وصل كليبر بفرقته في اليوم نفسه

حيث تولى قيادة القوات الفرنسية المتجهة إلى العريش. وبعد يومين ونصف وصلت تلك القوات إلى المساعيد التي تبعد عن العريش بمسافة خمسة أميال ونصف الميل[٤٣].

واستولت الدهشة على رينيه عند وصوله أمام العريش بعد زحف شاق في ٨ فبراير ١٧٩٩، لأنه لم يجد معسكراً كبيراً للعدو فحسب، بل وجد حصناً منيعاً (قلعة العريش)، وكان هذا المعسكر يتألف من ٦٠٠ فارس من العرب والترك والمماليك، ونحو ١٢٠٠ من المشاة الألبانيين الذين أرسلهم الجزار، أما الحصن (القلعة) فيقع شمال غرب العريش، فهو بناء حجري مربعاً يقوم على أبراج مثمنة أسواره ترتفع ٣٠ قدماً، كما كانت الممرات داخل المدينة محاطة بالبيوت الصغيرة، التي زادت من صعوبات رينيه [٤٤].

وكانت بيوت العريش مبنية بالطوب النيئ ذات أسوار عالية، وشوارعها عريضة ومستقيمة، لكن في الحى القديم للمدينة كانت المسافات بين البيوت صغيرة والشوارع ضيقة، وهذا الوضع شكل عقبة كؤود أمام القوات الفرنسية، وأي قوة تحاول الاستيلاء على العريش عن طريق المغامرة في الدخول إلى داخل المدينة بشوارعها الضيقة، فإنها ستتكبد خسائر فادحة، وحينما وصل بونابرت إلى العريش في ١٧ يناير ١٧٩٩ وجد المدينة لم تسقط بعد في أيدى قواته، فلم يحسب نابليون حساباً للمسافة الصحراوية الطويلة التي سيقطعها في صحراء سيناء، حتى أن عدداً من جنود كليبر" أقدموا على الانتحار" بسبب ما لاقوه من طول المسافة ووعورتها حتى العريش [٤٥].

وكان أول عمل قام به رينيه هو الاستيلاء على العريش التي دافع عنها أهلها، لكن مصيرهم كان حد السيف أو السنكي، ثم وصلت قوات كليبر إلى العريش في ١٤ يناير ١٧٩٩ فانضمت قواته إلى قوات رينيه، وعانت قوات رينيه من الجوع لأن العريش لم يكن بها من المؤن ما يكفي الفرنسيين، فهي لم تتعد في ذلك الوقت كونها بلدة صغيرة تقع بين البحر والصحراء، لكن رغم هذا حاصر رينيه وكليبر الحصن وكان الأمل ضعيفاً في تسليمه قبل أن يصل المدد من الجنود والمدفعية، وفي ليلة ١٤ ـ ١٥ فبراير ١٧٩٩، قاد رينيه أربع كتائب في هجوم مباغت على المعسكر العثماني الذي كان تعداد قواته حوالي ١٨٠٠ جندى [٤٦]، وتمكن من مباغتة الجنود العثمانيين النيام فقتلوهم بالسلاح الأبيض، وكانوا يقتلون كل من يجدونه حتى وصل عدد القتلى ما بين

٤٠٠ ـ ٥٠٠ من المماليك وعدد من الكشاف، وأسر حوالي ٩٠٠ رجل، بينما لم يفقد الفرنسيون سوى ثلاثة رجال[٤٧].

وفي ١٨ فبراير ١٧٩٩ وافق قائد الحصن إبراهيم نظام بك على تسليمه شريطة أن يسمح له وللحامية بمغادرة الحصن بسلاحهم، لكن رفض بونابرت هذا الشرط واقترح عليه تسليم الحصن أولاً بعدها سيعطيهم سلاحهم ومتاعهم معززين مكرمين، بل وينقلهم إلى مصر حيث يمكنهم ركوب البحر لأي بلد شاءوا، لكن القائد العثماني رفض هذا العرض لأنه يعلم تمام العلم أن مصر محاصرة، ولما يأس نابليون من طول المفاوضات، والحصار الذي طال أمده، قرر ضرب المدافع بشكل متواصل وبكثافة على الحصن، فأحدثت ثغرة صغيرة في الأسوار، ثم تسلل بعض الجنود الفرنسيين إلى أحد أبراج الحصن لكن بلغت خسائر الفرنسيين في ذلك اليوم حوالي ٢١ من رجال المدفعية و١٧ من رجال البنادق، و٣٥٠ من المشاة لكن في اليوم التالي اضطرت القوات المحاصرة إلى التسليم، بعد خروجهم حملوا الكثير منهم على الانضمام إلى الجيش الفرنسي، ووجد الفرنسيون في الحصن من المؤن ما يسد جوعهم[٤٨].

وجاءت الأنباء إلى القاهرة تفيد باستيلاء الفرنسيين على قلعة العريش، و"طاف رجل من أتباع الشرطة، ينادى في الأسواق أن الفرنساوية ملكوا قلعة العريش وأسروا عدة من المماليك، وفي غدا يعملون شنكاً ويضربون مدافع، فإذا سمعتم ذلك فلا تفزعوا" [٤٩].

وغادر جيش نابليون العريش في ١٢ فبراير ووصل الشيخ زويد بعد مسيرة يومين، حيث قادهم دليلهم من العربان إلى طريق أبعد إلى الجنوب من الطريق الشمالي المعتاد، وربما كان ذلك عن عمد بهدف توريطهم في الرمال، حيث كانوا غير مستريحين للسير على الكثبان الرملية، ولم يلاقوا بأية مقاومة من الجيش العثماني طوال هذه المسافة، حتى وصلوا إلى عكا وهناك توقفت جيوش نابليون لتضرب حصاراً على المدينة، وتفشل في اقتحامها نتيجة لمناعة الأسوار من ناحية، والإمدادات التي يتلقاها الجزار من الأسطول البريطانى في البحر المتوسط.

وعاد نابليون وجنوده ثانية بعد فشل حصار عكا إلى العريش في ٢ يونيو، وفشل مشروعه التوسعي. ولم تكن خسارته في يافا وعكا كبيرة، لكن تحطمت معنويات جنده

بسبب موت الكثير منهم بسبب الطاعون، وفي ٣ يونيو ١٧٩٩ غادر نابليون العريش إلى القاهرة تاركا حامية لقلعة العريش قوامها ٥٠٠ جندي[٥٠].

واستعدت القوات العثمانية للزحف براً على مصر بعد فشل حملتها على أبى قير، ولما كان موقف الحملة في مصر قد بدأ يتأزم نتيجة عدم وجود حماية بحرية بعد تحطيم أسطولهم في معركة أبى قير البحرية، ونتيجة للثورات الشعبية المصرية التي باتت تواجهها الحملة بين الفينة والأخري، مما اضطر كليبر إلى عقد مفاوضات مع سيدنى سميث Sidny Smith للتوصل إلى طريقة ما تضمن له ولقواته الرجوع إلى فرنسا بسلام، فتم توقيع معاهدة العريش الأولى في ٣ ديسمبر ١٧٩٩. ولم تدم هذه المعاهدة طويلاً، حيث خرق العثمانيون هذه المعاهدة باجتياحهم للعريش في ٣٠ ديسمبر من العام نفسه [٥١].

وبعد مفاوضات بين الجانبين الفرنسى والعثماني تم التوقيع على معاهدة العريش في ٢٤ يناير ١٨٠٠ وقعها عن الجانب العثماني مصطفي رشيد أفندى الدفتردار، ومصطفي راسخ أفندى رئيس الكتاب نيابة عن الصدر الأعظم، وعن القائد العام للجيش الفرنسى كل من الجنرال ديزيه Desaix والمسيو بوسليج Poussielgue، ولم يوقع عليها أحد من الحكومة الإنجليزية [٥٢].

وبذلك انتهت أحداث الحملة الفرنسية على مصر وكانت سيناء خلالها مسرحاً لأحداث ذلك الصراع الفرنسى العثماني في مصر. حيث تعرضت العريش للتدمير بمدافع القوات الفرنسية، كما قتل الكثير من أهلها نتيجة استبسالهم في الدفاع عن أرضهم، فكانوا بهذا الاستبسال مثار إعجاب القوات الفرنسية نفسها.

وبدأت مصر مع بداية القرن التاسع عشر أحداثاً جديدة مع تولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، وكان أهمها إنشائه لمحافظة العريش عام ١٨١٠ ضمن التشكيلات الإدارية التي وضعها في هذا العام [٥٣]، والتي كانت تمثل أول شكل إدارى منظم في سيناء في العصر الحديث، ولها اختصاصات وحدود إدارية، ووضع تحت تصرف محافظ العريش قوة عسكرية لحماية حدود مصر الشرقية، وقوة نظامية لحماية الأمن داخل المدينة. كما أنشأت نقطة جمركية ونقطة للحجر الصحى (كورنتينة) بالعريش. أما الطور فقد كانت تابعة إدارياً لمحافظة السويس، بينما أدخلت نخل ضمن إدارة القلاع الحجازية التي كانت تتبع قلم الروزنامة بالمالية المصرية[٥٤].

وفي عام ١٨٣١ سير محمد على جيشاً برياً وآخر بحرياً بقيادة ابنه الأكبر إبراهيم باشا إلى الشام، وقد تألف هذا الجيش من ٢٤ ألفاً من المشاة و ٨٠ مدفعاً، واتخذ الجيش البرى طريق العريش، وقام إبراهيم باشا بالعديد من الإصلاحات في سيناء بهدف خدمة قواته، فرمم بئر قطية وبئر العبد وبئر الشيخ زويد، كما حركة البريد إلى غزة، وجعل له محطات في بلبيس وقطية وبير العبد وبير المزار والعريش والشيخ زويد وخان يونس وغزة، كما وضع حراسة على آبار المياه على طول طريق العريش(٥٥).

وعند رجوع إبراهيم باشا من حملته على الشام عام ١٨٣١ ثار عليه عربان السواركة والترابين فخربوا محطات البريد في الشيخ زويد وبير المزار، فاضطر إبراهيم إلى قتالهم، ووقعت معركة بين قواته وقوات الترابين والسواركة في عند وادي غزة، فانهزمت قوات العربان وفروا إلى بئر السبع(٥٦). وربما تكون الأسباب الحقيقية لتمرد هؤلاء العربان في سياسة محمد على ذاتها، حيث كان يريد إخضاع هؤلاء القبائل لسلطته، حتى يوطد الأمن على الطريق المؤدى إلى الشام، خاصة وأنهم كانوا دائمى السلب والنهب للقوافل والتجار الذين يرتادون هذا الطريق.

وفي عام ١٨٣٤ جهز محمد على قوة من عربان أولاد على بقيادة أحمد المقرحى شيخ القبيلة، والشيخ هنداوى شيخ قبيلة الجميعات لوضع حد لعصيان عربان غزة، فألحقت هذه القوات هزيمة ساحقة بعربان غزة، ونهبت بيوتهم وماشيتهم، وقد منح محمد على كل فرد من القبائل التي شاركت في الحملة ٥٠٠ قرش مكافأة له على هذا النصر الحاسم على عربان غزة(٥٧).

وعلى أية حال، فقد كانت طموحات محمد على خاصة بعد الانتصارات التي حققها إبراهيم باشا على الجيوش العثمانية في شمال الشام وآسيا الصغرى، سبباً في إثارة ما سمى بالمسألة الشرقية، وعقدت الدول الأربع وهي بريطانيا وروسيا وبروسيا والنمسا بمشاركة الدولة العثمانية مؤتمراً في لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ تعهدت بمقتضاه الدول الأربع بمساعدة السلطان على إخضاع محمد علي، وبموجب هذه المعاهدة يمنح محمد على ولاية مصر وعكا طيلة حياته، وأن يكون لمصر حق الاستقلال الداخلى بقيود تربطها بالدولة العثمانية كالجزية وعدم تمثيل مصر في الخارج، وتحديد عدد الجيش إلى غير ذلك، ومنح محمد على مهلة للموافقة على المعاهدة، ولم يكن أمامه بد من

التسليم بها، خاصة بعد أن تخلت عنه فرنسا، ثم أرسل السلطان إلى محمد على فرماناً في ١٣ فبراير ١٨٤١ تقرر فيه إعطاؤه وأسرته حكومة مصر وراثية على أن يختار الباب العالى نفسه من يتقلد منصب الولاية من أبناء محمد على الذكور[٥٨]، ومن ثم صار إعطاء مصر وتقرير الحكم الوراثى بهذا الشكل منحة من السلطان العثماني.

وبموجب معاهدة لندن ١٨٤٠ وفرمان ١٨٤١ باتت دولة محمد على محصورة داخل حدود مصر التي حددها الفرمان من رفح حتى الوجه على الساحل الشرقى للبحر الأحمر وفقاً للخريطة مرفقة به والتي لم يعثر عليها حتى الآن، كما أعطى الفرمان لمحمد على بعض النقاط الإستراتيجية على الساحل الشرقى لخليج العقبة وهي، ضبا والمويلح والوجه والعقبة.

وخلال فترة حكم عباس الأول (١٨٤٨ – ١٨٥٤) لاقت سيناء منه اهتماماً من نوع جديد، حيث كان ينوى أن يجعلها مصيفاً ومزاراً سياحياً، فبنى بالقرب من الطور حماماً كبريتياً، كما مهد الطريق من دير سانت كاترين إلى قمة جبل موسى لجذب السياحة إلى المنطقة المقدسة، وشرع في بناء قصر على جبل " طلعة " غربى جبل موسى، ومد طريق العربات من مدينة الطور إلى القصر، لكن لم يقدر لهذه الأعمال أن تنفذ، حيث عاجلته المنية قبل أن يتمها. وفي فترة حكم خلفه محمد سعيد (١٨٥٤ - ١٨٦٣) أقام في سيناء نقطة للحجر الصحى في الطور، بهدف التأكد من سلامة الحجاج [٥٩].

وخلال فترة حكم إسماعيل (١٨٦٣ – ١٨٧٩) حدثت عدة أحداث متصلة بسيناء، منها زيارات العديد من الرحالة إلى سيناء وكان أهمهم البرفيسور بالمر Palmer حيث أرسلته بريطانيا عام ١٨٦٨ على رأس لجنة علمية للتنقيب في منطقة الطور ورسم خريطة لسيناء[٦٠]. لكن كان أهم تلك الأحداث التي أثرت على سيناء خلال تلك الفترة هو افتتاح قناة السويس للملاحة عام ١٨٦٩، التي كان لإنشائها آثاراً هامة على مجتمع سيناء كما سنرى. وكان من نتائج إقامة هذا الممر الملاحى المهم أن أنشأت عدداً من المدن على ضفتى القناة، فقد أنشئت الإسماعيلية في منتصف القناة تقريباً، كما أنشأت مدينة جديدة على طريق العريش، وهي مدينة القنطرة.

ومن هذا العرض يتضح أن سيناء كانت تمثل منطقة استراتيجية مهمة بالنسبة لمصر، فقد دخل من خلالها الغزاة إلى مصر، كما كانت مسرحاً لمعارك كبرى كتلك التي حدثت

بين الصليبيين والأيوبيين، وبين الفرنسيين والعثمانيين، لكن على أي الأحوال لم يكن سكان سيناء طرفاً في تلك الصراعات. كما لاحظنا أن موقف سكان سيناء من محمد على كان موقفاً معادياً، نظراً لاستخدامه أسلوب الشدة والقوة العسكرية ضد أي تمرد أو عصيان لأوامره. كما أن عمليات الإصلاح أو التجديد في منشآت ومبانى شبه جزيرة سيناء طوال تلك الفترة لم تكن إلا لأغراض استراتيجية وعسكرية بحتة.

هوامش التمهيد

(١) Greenwood, Ned H., The Sinai , A physical Geography, University of Texas Press, 1997, p.9.

(٢) حسان محمد عوض، جغرافية شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨.

(٣) **ممر متلا**، هو هجاء خاطئ للإسم االذي يعرف به هذا الممر عند البدو وهو " أم إثلة " وهو خطأ طالما وقعنا فيه نتيجة الأخذ عن الخرائط الإنجليزية. راجع، درويش مصطفي الفار، سيناء ودرب الحاج، مجلة الدوحة، العدد ٧٩، يوليو ١٩٨٢، ص ٣٠.

(٤) وجيه ضياء الدين، جيوبوليتكية سيناء والأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ص٨، ٩.

(٥) المرجع نفسه، ص ٩.

(٦) المرجع نفسه.

(٧) جمال حمدان، سيناء في الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٧.

(٨) قسم المناخ بمصلحة الأرصاد الجوية، وزارة الحربية، مناخ شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، ص ١٦٨.

(٩) كرم جيد، مصادر المياه بشبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، ص ٢١٥، ٢١٦.

(١٠) نعوم بك شقير، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينها من العلائق التجارية والحربية وغيرها، مطبعة المعارف بمصر، القاهرة، ١٩١٦، ص ١٠.

(١١) أحمد يوسف، سيناء، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٢٢.

(١٢) أحمد فخري، تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور حتى ظهور الإسلام، ضمن موسوعة سيناء، المرجع المذكور، ص ٧٣.

(١٣) أبو الحجاج حافظ، سيناء، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ٢٩، ٣٠.

(١٤) أحمد فخري، المرجع المذكور، ص ١١٠.

(١٥) المرجع نفسه، ص ص ١٠٦، ١٠٨.

(١٦) منطقة الشرقية التعليمية، الشرقية وسيناء، القاهرة، ١٩٤٩، ص ٢٨٢.

(١٧) المرجع نفسه، ص ٢٨١،.Jarvis, op. cit., p.92

(١٨) أحمد فخري، المرجع المذكور، ص ٧٦.

(١٩) عبده مباشر، إسلام توفيق، سيناء الموقع والتاريخ، دار المعارف، ١٩٧٨، ص ١٨٩.

(٢٠) منطقة الشرقية التعليمية، المرجع المذكور، ص ٢٨٣.

(٢١) عبده مباشر، إسلام توفبق، المرجع المذكور، ص ١٩٠، عباس عمار، المدخل الشرقى لمصر أو أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للهجرات البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الملكية، المجلد ٢١، القاهرة ١٩٤٦، ص١٠٢.

(٢٢) ابن تغرى بردي، أبو المحاسن يوسف، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الجزء الأول، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة النشر، القاهرة، ١٩٦٣، ص ٦.

(٢٣) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٠٤.

(٢٤) Setton, K. M. , A History of Crusades, vol. I., London 1958, P. 406.

(٢٥) سعيد عبد الفتاح عاشور، الحركة الصليبية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٥٧.

(٢٦) حسن عبد الوهاب حسين، مقالات وبحوث في التاريخ الاجتماعى للحروب الصليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧، ص ١٩٦.

(٢٧) المقريزي، تقى الدين أبى العباس أحمد بن علي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جـ ١، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢١١، حسن عبد الوهاب حسين، المرجع المذكور، ص ص ٢٠٣، ٢٠٤.

(٢٨) ابن الجوزي، مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، جـ ٨، القسم الأول، حيدر آباد ـ الدكن ١٩٥١، ص ٣٤٣، ياقوت الحموي، معجم البلدان، جـ٣، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٦٠.

(٢٩) القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، جـ ٣، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة د/ت، ص ١٦٥.

(٣٠) المقريزي، المصدر المذكور، جـ ١، ص ٢٢٧.

(٣١) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٠٩.

(٣٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٣٥.
(٣٣) المقريزي، المصدر المذكور، جـ ١، ص ٢٢٧.
(٣٤) القلقشندي، المصدر المذكور، جـ ٣، ص ٣٨٢.
(٣٥) النابلسي، عبد الغنى بن إسماعيل، الحقيقة والمجاز في الرحلة إلى بلاد الشام ومـصـر والحجاز، تقديم وإعداد د. أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص ١٧.
(٣٦) **قلعة البغلة**، هي محطة هامة على طريق الحج المصري، يجتاز فيها المسافرين بعض العقبات أثناء السير، إلا أنها بنيت وتم تمهيدها، وقد بنى فيها الأمير رضوان بك الفقارى مسجداً صغيراً غير مسقف. سميرة فهمى عمر، إمارة الحج في مصر العثمانية (١٥١٧ – ١٧٩٨)، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١، ص ٢٥١.
(٣٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٣٦.
(٣٨) سحر على حنفي، العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبرى في القرن الثامن عشر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٦٠.
(٣٩) المرجع نفسه، ص ٥٩.
(٤٠) هيرالد، كريستوفر، بونابرت في مصر، ترجمة / فؤاد أندراوس، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٢٧٩.
(٤١) الجبرتي، عبد الرحمن، عجائب الآثار في التراجم و الأخبار، جـ٣، طبعة الأنوار المحمدية، د/ت، ص ٥٨.
(٤٢) هيرالد، المرجع المذكور، ص ٢٧٩.
(٤٣) Jarvis , op. cit., p.113.
(٤٤) هيرالد، المرجع المذكور، ص ٢٨٠.
(٤٥) Jarvis , op. cit., p.113.
(٤٦) يذكر الجبرتى رقماً قريباً من هذا الرقم لعدد جنود القوات العثمانية الموجود بقلعة العريش، إذ يذكر أن تعدادهم الف عسكرى من المغاربة والأرناؤود، ثم أرسلت إليهم نجدة من غزة حوالي ٧٠٠ جندى بقيادة قاسم بك أمين البحرين، وبذلك يكون إجمالى العدد الذي ذكره الجبرتى ١٧٠٠ جندي. راجع، الجبرتي، المصدر المذكور جـ ٣، ص ٦٣.

(٤٧) هيرالد، المرجع المذكور، ص ٢٨٠.

(٤٨) Jarvis , op. cit., p.115.

(٤٩) الجبرتي، المصدر المذكور جـ ٣، ص ٦٣.

(٥٠) Jarvis , op. cit., p.116.

(٥١) الجبرتي، مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص ١٥٧، ١٥٨.

(٥٢) عبد الرحمن الرافعي، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر ج٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٣٢٥.

(٥٣) محمد رمزي، القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلى سنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الرابع، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٩٣، ص ٢٦٣.

(٥٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٤١.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٤٤.

(٥٦) Clinton, Bailey, The Negev in Nineteenth Century: Reconstructing History from Bedouin Oral Traditions, Asian and African Studies, Journal of the Israel Oriental Society, Vol. 14. No 1, March 1980, p. 59.

(٥٧) أمين سامي، تقويم النيل وعصر محمد علي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٨، ص ٤٢٢.

(٥٨) عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربى (١٥١٧ – ١٩٢٢)، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٨٤، ص ص ٣٢٠، ٣٢١.

(٥٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٤٥.

(٦٠) حول المزيد من المعلومات عن بالمر راجع الفصل الثانى من هذه الدراسة.

الفصل الأول

التنظيم الإداري لشبه جزيرة سيناء

(أ) الإدارة العسكرية والمحلية

من أكبر المشكلات التي يمكن أن تواجه الباحث في تاريخ سيناء الحديث،هي مشكلة الوضع الإداري لهذا الإقليم، بخاصة الوضع الإداري للجزأين الأوسط والجنوبي منها، نظراً لصعوبة تحديد هذا الوضع من خلال المصادر التي تناولت تاريخها في العصر الحديث. لكن علي أية حال،فإن الوثائق التي لدينا تمدنا بمعلومات دقيقة وواضحة عن الوضع الإداري لها. واعتماداً علي هذه الوثائق، فإن شبه جزيرة سيناء كانت تنقسم إلي ثلاثة أقسام إدارية رئيسية : **القسم الأول،** ويشمل الجزء الشمالي من سيناء، وهذا القسم كان يتبع محافظة العريش من الناحية الإدارية. أما **القسم الثاني،** فيشمل علي الجزء الأوسط من سيناء، والمعروف ببلاد التي ه، وهذا الجزء كان يمر خلاله طريق الحج المصري، ويتألف إدارياً من مجموعة من القلاع المعروفة باسم القلاع الحجازية، أو " القلاع المعدة لتخزين مؤن الحجاج "، وتشمل قلعتي نخل والعقبة بالإضافة إلي قلاع شمال الحجاز التي كانت تضم قلاع " الوجه "، و"المويلح "، و"ضبا"، وهذه القلاع جميعها تتبع " ديوان الروزنامة " من الناحية الإدارية، وهذا الديوان نفسه كان يتبع نظارة الداخلية [١]. أما **القسم الثالث،** ويشمل بلاد الطور، فكان يتبع محافظة السويس من الناحية الإدارية، التي كان لها سلطة إدارية علي النقاط الجمركية والموانئ الموجودة بهذا القسم فقط، وإن لم يكن لها سلطة علي العربان[٢]، إلا أن هذا القسم كان قليل الأهمية خلال فترة الدراسة، إذا ما قورن بالقسمين الشمالي والأوسط.

ومن الملاحظ أن السلطة المركزية كانت أكثر وضوحاً وفاعلية في القسم الشمالي من سيناء عنها في القسمين الأوسط والجنوبي، نظراً لوجود محافظة العريش منذ مطلع القرن التاسع عشر التي لعبت دوراً مهماً في إقرار النظام والسلطة المركزية في هذا الجزء الذي يمثل شريان الحياة بالنسبة للحركة التجارية بين مصر والشام. وفي تقديري أن السبب وراء ضعف السلطة المركزية للحكومة المصرية في الجزأين الأوسط والجنوبي من سيناء راجع إلي قلة الأهمية الاقتصادية للمنطقة، خاصة وأن الدولة لم تكن قد توصلت بعد لأهمية المنطقة اقتصادياً، كما أن حركة التجارة بين مصر والحجاز كانت غالباً ما تسلك الطريق البحري عبر موانئ البحر الأحمر هروباً من كثرة تعدي العربان علي القوافل، لهذا اكتفت الحكومة بوضع نقاط عسكرية لحماية مخازن تموين الحجاج والحفاظ علي أمن الطرق دون التدخل في شئون العربان.

وبالإضافة إلي ذلك فإن هناك عاملاً مهماً، وهو صعوبة العيش في القسمين الجنوبي والأوسط نظراً لعدم توفر المياه الصالحة للشرب، لهذا كثرت شكاوي نظار القـلاع من عدم توفر المـاء، وبعد المنـطقة عن العمران[٣]. كما أنه لم تكن هناك معلومات دقيقة متوفرة لدي الحكومة المصرية حول طبيعة الأرض والسكان بالمنطقتين الوسطي والجنوبية من سيناء خلال الفترة مجال الدراسة، لعدم وجود إحصائيات دقيقة، وصعوبة القيام بعمليات مسح للمنطقة[٤].

وسوف نتناول بالدراسة كل الأشكال الإدارية لشبه جزيرة سيناء لمعرفة التطور الذي طرأ علي إدارتها خلال الفترة موضوع الدراسة، والظروف التي صاحبت كل شكل من هذه الأشكال، بداية من محافظة العريش، ومحطات أمن الطرق والحدود التي كانت تشكل إدارة تابعة لمحافظة العريش، ثم إدارة قلاع سيناء وشمال الحجاز التي كانت تضم مجموعة القلاع في وسط سيناء وشمال الحجاز، وأخيراً مديرية أو محافظة سيناء التي ضمت كل شبه جزيرة سيناء في وحدة إدارية واحدة.

١- محافظة العريش

منذ بداية القرن التاسع عشر صارت العريش مركزاً إدارياً لشمال سيناء بموجب قرار محمد علي بإنشاء محافظة العريش عام ١٨١٠ كما سبق أن ذكرنا، وكان لهذه المحافظة اختصاصات وحدود إدارية وبها قوة عسكرية من القوات غير النظامية لحماية حدود مصر الشرقية، وقوة نظامية لحماية الأمن داخل مدينة العريش.

وامتدت الحدود الإدارية لمحافظة العريش من رفح شمالاً حتي حدود قاطية غرباً، ووادي العريش حتي جبل الحلال جنوباً [٥]. أما منطقة قاطية نفسها فقد كانت تتبع مديرية الشرقية إدارياً، نظراً لارتباط بعض عربان الشرقية بزراعة نخيلها وحراسة "دركها " [٦]، بينما أوكلت حراسة الطريق من العريش حتي القنطرة إلي قوات تابعة محافظة العريش.

كما كان هناك عدد من الملحقات التي تتبع محافظة العريش من الناحية الإدارية، منها أربع محطات لحراسة الطرق والحدود وهي محطة المزار، وبير العبد، ورفح، والشيخ زويد، بالإضافة إلي ست قبائل من العربان تتبعها إدارياً وهي: الرميلات، والعرادات، والدهيمات، والوقاقدة، والخناصرة، وأولاد سليم، وهؤلاء من البدو الرحل[٧].

ومنذ بداية القرن التاسع عشر ومحافظة العريش تتبع ديوان الداخلية، ثم نظارة الداخلية بعد ذلك، وقد استمرت كذلك حتي عام ١٩٠٦، حين أقيم شكل إداري موحد

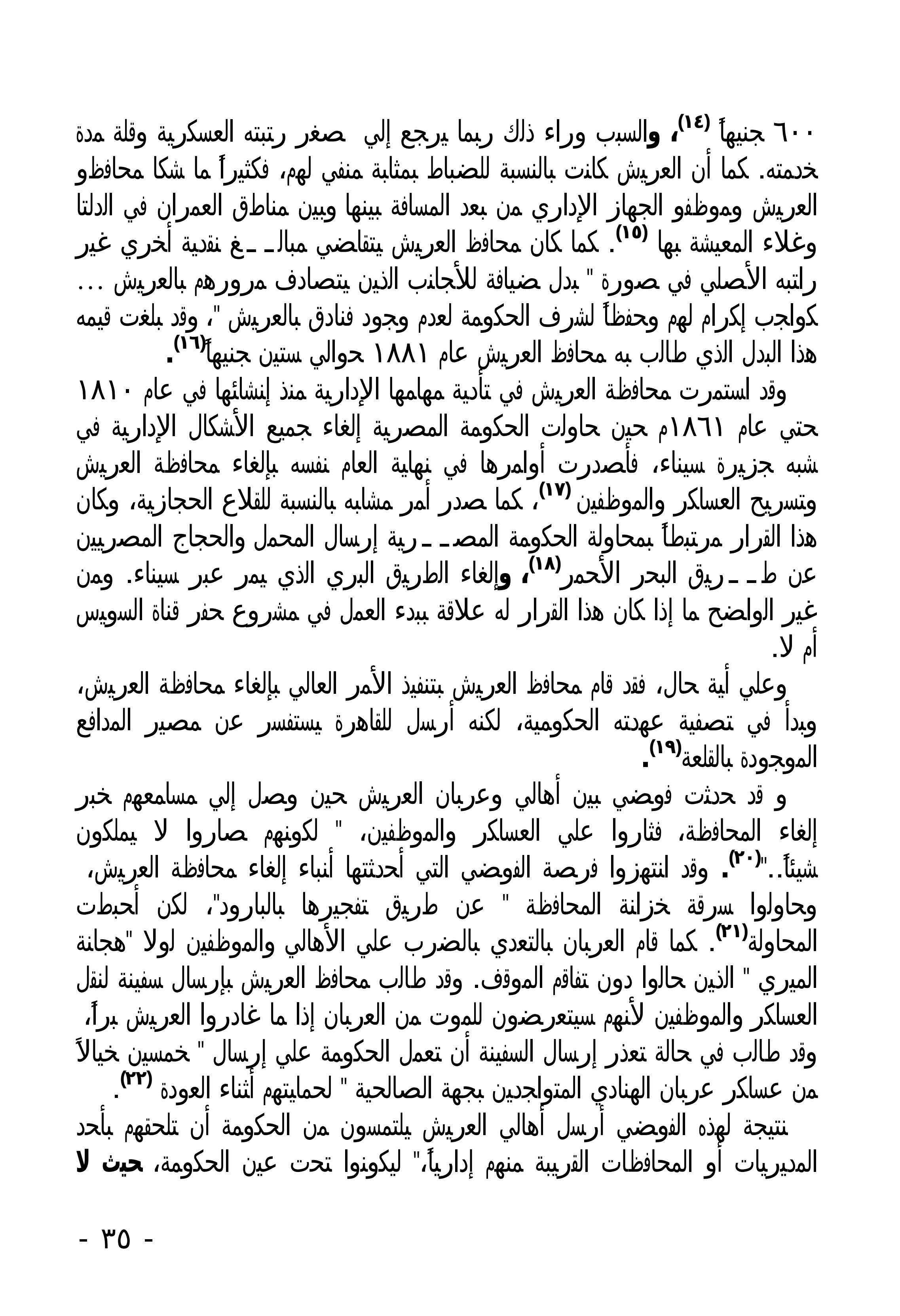
لسيناء، وهو مديرية سيناء. ولاشك أن الهدف الأساسي من وراء إنشاء محافظة العريش هو المحافظة علي أمن الطرق التجارية بين مصر والشام، واستتباب الأمن علي الحدود الشرقية، ومنع تعدي قبائل حكومة الشـــــام عـــلي القبائل التابعة للحكومة المصرية. بالإضافة إلي محاولة بسط السلطة المركزية علي القبائل الموجودة بهذا القسم من شبه جزيرة سيناء.

وكانت قلعة العريش هي مقر الجهاز الإداري للمحافظة [(٨)]، حيث بها ديوان محافظ العريش، ومقر الثكنات العسكرية للقوة الخاصة بحفظ النظام والأمن علي الطرق والحدود، التي كانت تقع في الجزء الجنوبي من القلعة، كما كان يوجد داخل القلعة مقرات الموظفين المدنيين العاملين بالعريش [(٩)].

وكان محافظ العريش بمثابة رئيس الجهاز الإداري والعسكري بالمحافظة، ويتم اختياره من بين الضباط العسكريين بالجيش المصري ممن اشتُهروا "بالتقوي وحسن الاستقامة، وممن له خبرة بإجراء الأحكام السياسية "، ويوجه فرمان تعيين المحافظ إلي" العلماء والأعيان والتجار ببندر العريش"، ويأمرهم بالانصياع لأوامر المحافظ "المتوافقة مع الشريعة والمتطابقة مع الإرادة السنية"، كما يوصي الفرمان المحافظ بإتباع " العدل والإنصاف وتجنب التعسف والجور...، والبحث عن كل ما يوجب راحة الأهالي. ..، وتحصيل أموال الميري في أوقاتها"[(١٠)]. إلا أن هناك بعض المحافظين ممن عاملوا الأهالي بالشدة والقسوة، كما حدث مع "إسماعيل أفندي حسين " الذي كان محافظاً للعريش عام ١٨٨٠، فقد تعدي بالضرب علي أحد العرايشية، كما قام كذلك بحبسه بسجن العريش مما اضطر هذا العرايشي إلي مقاضاته أمام محكمة المنصورة[(١١)].

ويعاون محافظ العريش في إدارة أعمال المحافظة عدد من الموظفين أهمهم "كاتب المحافظة"، و" صراف خزينة المحافظة " المسئول عن إيرادات ومصروفات المحافظة[(١٢)]. وفي عام ١٨٨١ استُحدِثت وظيفة " معاون المحافظ" أو وكيله، كما أصبح هناك " كاتب أول" و" كاتب ثاني" للمحافظة [(١٣)]، هذا بالإضافة إلي عدد من العساكر و" الطوبجية " المنوط بهم حراسة القلعة والطرق، وصيانة واستخدام المدافع الموجودة بها وإطلاقها في شهر رمضان والأعياد.

وكان راتب محافظ العريش حتي عام ١٩٠٦ يتراوح ما بين ٢٣٠ ـ ٣٦٠ جنيهاً سنوياً. ومن الملاحظ أن هذا الراتب كان أقل من راتب أقرانه من المحافظين الآخرين ففي عام١٨٨١ بلغ راتبه السنوي حوالي ٢٤٠ جنيهاً بينما بلغ راتب محافظ بور سعيد حوالي ١٠٨٠ جنيهاً، ومحافظ السويس حوالي ٧٢٠ جنيهاً، ومحافظ دمياط حوالي

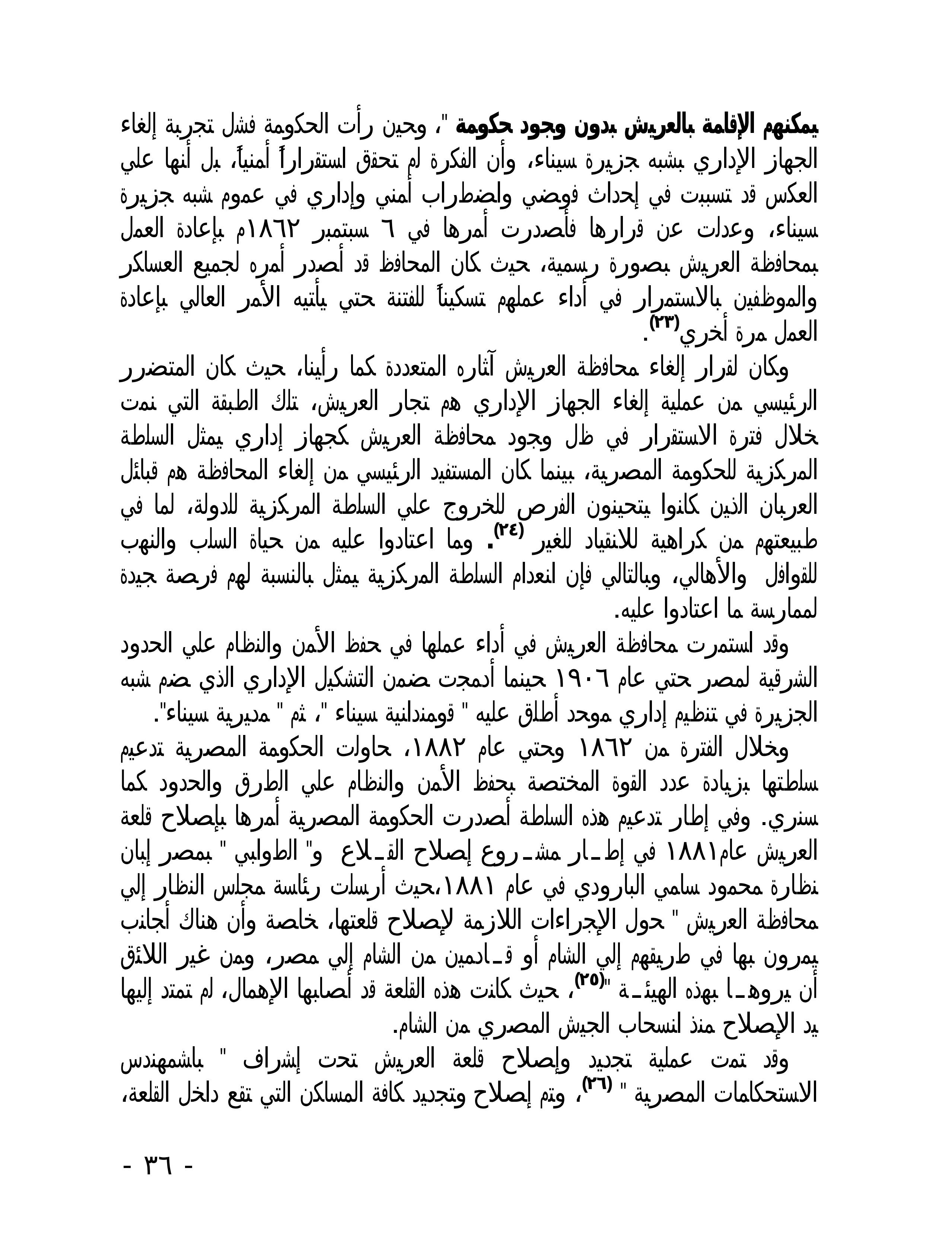

٦٠٠ جنيهاً [١٤]، والسبب وراء ذلك ربما يرجع إلي صغر رتبته العسكرية وقلة مدة خدمته. كما أن العريش كانت بالنسبة للضباط بمثابة منفي لهم، فكثيراً ما شكا محافظو العريش وموظفو الجهاز الإداري من بعد المسافة بينها وبين مناطق العمران في الدلتا وغلاء المعيشة بها [١٥]. كما كان محافظ العريش يتقاضي مبالـ ـغ نقدية أخري غير راتبه الأصلي في صورة " بدل ضيافة للأجانب الذين يتصادف مرورهم بالعريش ... كواجب إكرام لهم وحفظاً لشرف الحكومة لعدم وجود فنادق بالعريش "، وقد بلغت قيمه هذا البدل الذي طالب به محافظ العريش عام ١٨٨١ حوالي ستين جنيهاً[١٦].

وقد استمرت محافظة العريش في تأدية مهامها الإدارية منذ إنشائها في عام ١٨١٠ حتي عام ١٨٦١م حين حاولت الحكومة المصرية إلغاء جميع الأشكال الإدارية في شبه جزيرة سيناء، فأصدرت أوامرها في نهاية العام نفسه بإلغاء محافظة العريش وتسريح العساكر والموظفين [١٧]، كما صدر أمر مشابه بالنسبة للقلاع الحجازية، وكان هذا القرار مرتبطاً بمحاولة الحكومة المصـ ـرية إرسال المحمل والحجاج المصريين عن طـ ـريق البحر الأحمر[١٨]، وإلغاء الطريق البري الذي يمر عبر سيناء. ومن غير الواضح ما إذا كان هذا القرار له علاقة ببدء العمل في مشروع حفر قناة السويس أم لا.

وعلي أية حال، فقد قام محافظ العريش بتنفيذ الأمر العالي بإلغاء محافظة العريش، وبدأ في تصفية عهدته الحكومية، لكنه أرسل للقاهرة يستفسر عن مصير المدافع الموجودة بالقلعة[١٩].

و قد حدثت فوضي بين أهالي وعربان العريش حين وصل إلي مسامعهم خبر إلغاء المحافظة، فثاروا علي العساكر والموظفين، " لكونهم صاروا لا يملكون شيئاً.."[٢٠]. وقد انتهزوا فرصة الفوضي التي أحدثتها أنباء إلغاء محافظة العريش، وحاولوا سرقة خزانة المحافظة " عن طريق تفجيرها بالبارود"، لكن أحبطت المحاولة[٢١]. كما قام العربان بالتعدي بالضرب علي الأهالي والموظفين لولا "هجانة الميري " الذين حالوا دون تفاقم الموقف. وقد طالب محافظ العريش بإرسال سفينة لنقل العساكر والموظفين لأنهم سيتعرضون للموت من العربان إذا ما غادروا العريش براً، وقد طالب في حالة تعذر إرسال السفينة أن تعمل الحكومة علي إرسال " خمسين خيالاً من عساكر عربان الهنادي المتواجدين بجهة الصالحية " لحمايتهم أثناء العودة [٢٢].

نتيجة لهذه الفوضي أرسل أهالي العريش يلتمسون من الحكومة أن تلحقهم بأحد المديريات أو المحافظات القريبة منهم إدارياً،" ليكونوا تحت عين الحكومة، **حيث لا**



يمكنهم الإقامة بالعريش بدون وجود حكومة "، وحين رأت الحكومة فشل تجربة إلغاء الجهاز الإداري بشبه جزيرة سيناء، وأن الفكرة لم تحقق استقراراً أمنياً، بل أنها علي العكس قد تسببت في إحداث فوضي واضطراب أمني وإداري في عموم شبه جزيرة سيناء، وعدلت عن قرارها فأصدرت أمرها في ٦ سبتمبر ١٨٦٢م بإعادة العمل بمحافظة العريش بصورة رسمية، حيث كان المحافظ قد أصدر أمره لجميع العساكر والموظفين بالاستمرار في أداء عملهم تسكيناً للفتنة حتي يأتيه الأمر العالي بإعادة العمل مرة أخري[٢٣].

وكان لقرار إلغاء محافظة العريش آثاره المتعددة كما رأينا، حيث كان المتضرر الرئيسي من عملية إلغاء الجهاز الإداري هم تجار العريش، تلك الطبقة التي نمت خلال فترة الاستقرار في ظل وجود محافظة العريش كجهاز إداري يمثل السلطة المركزية للحكومة المصرية، بينما كان المستفيد الرئيسي من إلغاء المحافظة هم قبائل العربان الذين كانوا يتحينون الفرص للخروج علي السلطة المركزية للدولة، لما في طبيعتهم من كراهية للانقياد للغير [٢٤]. وما اعتادوا عليه من حياة السلب والنهب للقوافل والأهالي، وبالتالي فإن انعدام السلطة المركزية يمثل بالنسبة لهم فرصة جيدة لممارسة ما اعتادوا عليه.

وقد استمرت محافظة العريش في أداء عملها في حفظ الأمن والنظام علي الحدود الشرقية لمصر حتي عام ١٩٠٦ حينما أدمجت ضمن التشكيل الإداري الذي ضم شبه الجزيرة في تنظيم إداري موحد أطلق عليه " قومندانية سيناء "، ثم " مديرية سيناء".

وخلال الفترة من ١٨٦٢ وحتي عام ١٨٨٢، حاولت الحكومة المصرية تدعيم سلطتها بزيادة عدد القوة المختصة بحفظ الأمن والنظام علي الطرق والحدود كما سنري. وفي إطار تدعيم هذه السلطة أصدرت الحكومة المصرية أمرها بإصلاح قلعة العريش عام١٨٨١ في إطـار مشـروع إصلاح القـلاع و" الطوابي " بمصر إبان نظارة محمود سامي البارودي في عام ١٨٨١،حيث أرسلت رئاسة مجلس النظار إلي محافظة العريش " حول الإجراءات اللازمة لإصلاح قلعتها، خاصة وأن هناك أجانب يمرون بها في طريقهم إلي الشام أو قـادمين من الشام إلي مصر، ومن غير اللائق أن يروهـا بهذه الهيئـة "[٢٥]، حيث كانت هذه القلعة قد أصابها الإهمال، لم تمتد إليها يد الإصلاح منذ انسحاب الجيش المصري من الشام.

وقد تمت عملية تجديد وإصلاح قلعة العريش تحت إشراف " باشمهندس الاستحكامات المصرية " [٢٦]، وتم إصلاح وتجديد كافة المساكن التي تقع داخل القلعة،

وكذلك مقر المحافظ والجهاز الإداري المعاون له، وتكلفت عملية إصلاح وتجديد قلعة العريش ما يزيد عن أربعة آلاف جنيه مصري [٢٧]. وفي إطار عملية التجديد، تم استبدال المدافع الستة القديمة الموجودة بالقلعة والتي كانت من مخلفات الجيش المصري أثناء الحملة المصرية علي الشام، بأربعة مدافع أخري " جديدة من عيار خمسة بوصة " [٢٨]. كما تم استبدال " طاقم " العمل علي هذه المدافع، حيث كان بعضهم غير لائق للعمل، فتم استبدالهما بغيرهم ممن لهم دراية بفنون المدفعية[٢٩].

وعقب الاحتلال البريطاني مباشرة، اهتم الإنجليز بالمواقع الإستراتيجية، خصوصاً القلاع الحدودية، فاهتمت سلطات الاحتلال باستكمال تجديد وإصلاح قلعة العريش، ففي مارس ١٨٨٣ تم عمل خطة لترميم الأجزاء المتبقية من القلعة، وبلغت تكلفتها حوالي ٢٧٣٩ جنيهاً تقريباً، ولما أعلنت نظارة الأشغال عدم توفر هذا المبلغ لديها، تقرر تدبيره من المبلغ المخصص لإصلاح " ورشة الجوخ "، وذلك بتقديم " الأهم علي المهم "![٣٠].

ولاشك أن الاحتلال البريطاني لمصر كان له أثره الواضح علي إدارة محافظة العريش. فمنذ وصول الكولونيل شارلز وارن Charles Warren إلي العريش في ٢٧ فبراير ١٨٨٢ للتحقيق في قضية مقتل البروفيسور بالمر.Palmer H. E ورفاقه، أصدر أمره في ٤ مارس باعتباره " أركان حرب قلعة العريش "، بإقالة مصطفي ممنون محافظ العريش بحجة أن " الإجراءات التي يتخذها هذا المحافظ مناقضة للنظامين المدني والحربي، كما أنها منافية لأوامر سمو الخديوي. .، وتعوقه عن تأدية مهامه، وقام بتعيين بكير أفندي رحمي وكيلاً للمحافظة عوضاً عنه ريثما يصدر الأمر بتعيين الشخص المناسب "[٣١].

وقد منح الكولونيل وارن صلاحيات الفصل في المنازعات التي تنشب بين الموظفين، فقد خولته نظارة الداخلية صلاحية الفصل في النزاع بين الموظفين مما أعطاه الفرصة في التدخل المباشر في تسيير هذا الجهاز وفق ما يتفق والمصالح البريطانية[٣٢].

ولا شك أن مقتل الكولونيل بالمر في شبه جزيرة سيناء كان له أثره الواضح علي سياسة بريطانيا تجاه سيناء، فالسلوك الذي اتبعه الكولونيل وارن للتحقيق في القضية، وأسلوب التهديد والتلويح بالإقالة، كلها تدل علي النية في استخدام سياسة متشددة تجاه الأهالي والعربان والموظفين. هذا بالإضافة إلي أن سيناء كانت تمثل الحد الشرقي لقناة السويس التي تمثل الشريان الإمبراطوري الذي يربط بريطانيا بمستعمراتها في الهند.

وفي فترة الاحتلال البريطاني صدر ما يشبه لائحة تنظيم مدينة العريش للحفاظ علي نظافتها، ففي ١٩ أكتوبر ١٨٨٩ صيغ قانون رأي محافظ العريش أنه الأنسب بالنسبة للعريش لأنها مدينة نظيفة تختلف عن باقي مدن مصر حيث لا تنتشر فيها "الأوساخ " ولا البرك أو المستنقعات لأن أرضها رملية. وبموجب هذا القانون باتت قوات البوليس الموجودة بالعريش مسئولة عن الإشراف علي نظافة المدينة وتحرير، كما خول القانون مسئولية نظافة البيوت من الداخل إلي مشايخ النواحي الموجودين بالعريش[٣٣]. لكن مع ذلك لم يشكل بالعريش مجلس بلدي لرفض العمد والمشايخ هذه الفكرة من أساسها، بل أنهم حاربوا الفكرة من منطلق الخوف من أن يقرر هذا المجلس ضرائب جديدة عليهم ولعدم درايتهم بطبيعة تكوين وعمل هذا المجلس[٣٤].

هكذا يتضح أن إنشاء محافظة العريش كان أحد العوامل التي ساعدت علي استتباب الأمن ـ إلي حدٍ كبيرٍ ـ علي الحدود الشرقية لمصر، حيث أن محاولة إلغائها في عام ١٨٦١ أثبتت كما رأينا ضرورة وجود هذا الشكل الإداري لضبط حركة الدخول والخروج عبر الحدود، ولبسط السلطة المركزية علي المنطقة، التي كان من الممكن أن تموج بالصراعات القبلية لولاً وجود هذا الشكل الإداري. كما كانت هي الشكل الإداري الوحيد المستقر والفعال في شبه جزيرة سيناء. وعلي أية حال، فإن محافظة العريش كان لها الفضل في الحفاظ علي شريان التجارة بين مصر والشام والحجاز، من خلال حفاظها علي أمن الحدود. وهذا ما سوف نتناوله بالتفصيل خلال الأوراق التالية.

٢- محطات أمن الطرق والحدود

اهتمت الحكومة المصرية بمسألة تأمين وضبط حركة المرور علي الطرق التي ترتادها القوافل بين مصر والشام والحجاز، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو الحفاظ علي حركة التجارة مع هذه المناطق من ناحية، ومنع تهريب البضائع دون دفع الرسوم عنها ومنع هروب الأشخاص سواء المحكوم عليهم في قضايا جنائية أو المطلوبين من قبل السلطات الأمنية أو الهاربين من الجندية من ناحبة أخري، وقد وقع علي كاهل محافظة العريش عبء تأمين هذه الطرق والحدود بين مصر والشام كما ذكرنا.

وكانت أهم الطرق التي تربط بين مصر والشام هو " **طريق العريش** " الذي كان يبدأ قبل افتتاح قناة السويس من " الصالحية "، وبعد افتتاحها صارت نقطة بدايته من " القنطرة "، ثم يسير باتجاه الشرق بانحراف تدريجي نحو البحر المتوسط حتي يصل

إلي منطقة تسمي "الخشوم " (مفارق الطرق) والتي عندها يتفرع الطريق إلي ثلاثة دروب هي" الدرب السلطاني"، " درب الطوايات "، " الدرب الوسطانية ". وكان التجار وأصحاب القوافل كثيرا ما يفضلون طريق العريش بدروبه المختلفة، نظرا لاختصاره وقلة رماله، لكنهم أحيانا ما يفضلون " طريق الفرما " الذي كان يبدأ من " رفح " بمحاذاة الساحل حتي " الفرما "، وذلك نظرا للطف هوائه والخوف من ذبابة سامة تنتشر علي طول طريق العريش فيما بين " بير العبد " و"قاطية "، في أيام معينة خلال فصلي الربيع والصيف (٣٥).

وكان الطريق الذي يلي طريق العريش في الأهمية هو " **الطريق المصري**". وهو طريق تجاري يربط مصر بالشام عن طريق " المقضبة " وقد أبطل استخدام هذا الطريق مع افتتاح قناة السويس. وكان يبدأ من " خان يونس " أولي مدن الشام الواقعة قرب حدود رفح، ثم يمر هذا الطريق بالمقضبة، ومنها إلي العريش وعندها يتفرع إلي فرعين أحدهما يتجه غربا إلي الإسماعيلية، والآخر يتجه باتجاه جنوبي ـ غربي إلي السويس، مارا بالحسنة ووادي الحج (٣٦). ولحراسة الطرق المؤدية إلي الشام، أقيمت نقاط الحراسة والتفتيش علي تلك الطرق التي ترتادها القوافل. وكان يطلق علي هذه النقاط الأمنية " رباطات " (جمع رباط)، وهي نقاط ثابتة لحراسة الطرق بينما كانت هناك "المحطات" هي نقاط حراسة متحركة،وكانت مهمتهما الرئيسية تأمين الطرق ومنع عمليات التهريب. وكانت أهم هذه "الـ رباطـ ـات " موجودة في "الصـ ـالحية "، و"بلبيس"، و" العريش " و" رفح" و"القنطرة " و" الشيخ زويد " (٣٧).

وكانت الحكومة المصرية تعطي أوامرها بصفة دائمة لمحافظ العريش وأصحاب القوافل بضرورة الالتزام بالسير علي " الطريق السلطاني " الذي كانت تعتبره الطريق الرسمي لمرور القوافل الواردة من الشام والمتجهة إليها(٣٨). كما كانت تحذر أصحاب القوافل من السير علي الطرق الخالية من الحراسة، وخصوصاً الطريق المسمي "بالطريق الفوقانية " (طريق الفرما الساحلي)، والذي كانت تطلق عليه الوثائق أحيانا " طريق العلو" أو الطريق العلوي (٣٩).

وكانت هناك قوة عسكرية تابعة لمحافظة العريش مهمتها الرئيسية حراسة الطرق والحدود كان يطلق عليها أحيانا " الضبطية "، وكانت تتألف من عساكر "الباشبوزق و" الخيالة". وليس لدينا إحصائية دقيقة لتعداد هذه القوة في الفترة مجال الدراسة،(٤٠).

وإن كنا نعلم أنه في عام ١٨٦٨ طالب محافظ العريش بدعم القوة العسكرية اللازمة لإحداث السيطرة علي الطرق ومناطق الحدود مع الشام، فطلب زيادتها إلي

مائة وعشرين من العساكر، وخمسة من "البلوكباشية " [٤١]، وتسعة من " الهجانة " لحمل المؤن والعساكر، وإرشادهم إلي المسالك والدروب الجبلية التي يرتادها أصحاب القوافل الهاربة من دفع الرسوم. وكان توزيع هذه القوة علي محطات حراسة الطرق المؤدية إلي العريش والقنطرة كالتالي [٤٢]:

مسلسل	اسم المحطة وموقعها	تعداد القوة العسكرية		ملاحظات
		عساكر	بلوكباشية	
١-	محطة رفح	٢٠	١	
٢-	محطة المغارة والمقضبة	٣٠	١	مناطق مرر القوافل
٣-	محطة المقضبة وأولاد علي	٣٠	١	مناطق مرر القوافل
٤-	محطة بير العبد	٢٠	١	
٥-	ديوان محافظة العريش	٢٠	١	
٦-	قوات الهجانة	٩	-	
إجمالي		١٢٩	٥	

جدول (١) توزيع عساكر حراسة الطرق والحدود علي محطات الحراسة.

وكان لافتتاح قناة السويس أثره الواضح علي تناقص حجم القوة العسكرية المختصة بحراسة الحدود والطرق المؤدية إلي معبر القنطرة، وذلك نظراً لإقامة نقاط جمركية ونقاط تفتيش وحراسة عند القنطرة والكباري المؤدية إلي البر الغربي للقناة. فقد تناقص عدد قوة " عساكر ضبطية الطرق والحدود أو المستحفظين " في عام ١٨٨٠ إلي ٣٨ عسكرياً فقط [٤٣]. ثم ارتفع هذا العدد في عام ١٨٨١ إلي ٥٦ عسكرياً [٤٤]، كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها وزارة محمود سامي البارودي. ومع ذلك فقد كان العدد غير كافٍ لإحداث السيطرة علي الطرق والحدود نظراً للشكاوي المتعددة من كثرة عمليات التهريب [٤٥].

وعقب الاحتلال البريطاني لمصر تغير التركيب الإداري لعساكر "المستحفظين" المختصين بحفظ الأمن علي الطرق والحدود، حيث تم تشكيل قوة البوليس في جميع أنحاء القطر المصري لتكون عوضاً عن " نظام الضبطيات " القديم. وقسمت إدارتها إلي ثلاثة أقسام، قسم الإسـكندرية، ومصـر المحـروسـة (القاهرة)، وأسيوط، وكانت العريش تتبع " قسم مصر المحروسة " [٤٦].

وقد تشكل " لواء عموم الجندرمة " بمصر تحت إشراف " قومندان عموم الجندرمة" الذي قام بتعيين حكمدار للبوليس والجندرمة بكل محافظة ومديرية. وفي أول

سبتمبر١٨٨٣ تم تشكيل فرقة جندرمة العريش [٤٧]. وكانت مهمتها الرئيسية حفظ أمن الطرق والحدود، بالإضافة إلي الحفاظ علي الأمن داخل مدينة العريش[٤٨].

	الضبـــاط			الصف والعساكر							إجمالي
	يوزباشي	ملازم أول	ملازم ثاني	صول	باشجاويش	بلوك أمين	جاويش	أونباشي	عساكر	عساكر	
مشاة	١	_	١	١	١	١	٢	٤	٤١	١	٥٣
خيالة	_	١	_	١	_	_	_	١	١	٨	١١

جدول (٢) توزيع فرقة الجندرمة بالعريش

ومن الجدول السابق يتضح أن تعداد فرقة جندرمة العريش قد بلغ حوالي ٦٤ فرداً ما بين جنود وصف وضباط، بالإضافة إلي عشرة خيول لتنقلات عساكر الخيالة (السواري)[٤٩]. كما أضيف إلي هذه الفرقة سرية من الهجانة بلغ تعدادها في عام ١٨٨٩ حوالي ٢٠ فرداً [٥٠].

وقد اهتم قومندان لواء الجندرمة بالتدريب المستمر لفرقة جندرمة العريش، مؤكداً علي ضرورة اتباع الأنظمة العسكرية كما أرسل بذلك إلي حكمدار هذه الفرقة بالعريش في سبتمبر ١٨٨٣[٥١].

ولتشجيع فرقة " الجندرمة " و" بوليس" العريش علي أداء مهامها في تأمين الحدود والطرق، خصصت لها الحكومة المصرية مكافآت سنوية بلغت في عام ١٨٩١ حوالي ١١٤ جنيهاً، كما خصصت مكافآت للسبب ذاته لعربان وعساكر قلعة العقبة، وبلغت قيمة هذه المكافآت في العام نفسه حوالي ٥٠٤ جنيهاً [٥٢].

وكانت الحكومة المصرية قد بدأت في الاهتمام بمنطقة جنوب ووسط سيناء، حيث أنشأت عام ١٨٩٣ قلعة صغيرة " بالنويبع " علي ساحل خليج العقبة، كما أنشأت "محطة الطور" في العام نفسه [٥٣]، ووضعت في كل منها عددا من العساكر بهدف الحفاظ علي الأمن في هذه المناطق البعيدة، وحراسة الطرق، ومنع عمليات التهريب. هذا بالإضافة إلي القوة العسكرية الموجودة بكل من نخل والعقبة، التي كان اختصاصها في السابق حماية طريق الحج المصري، لكن هذه النقاط كانت قد ألغيت

منذ عام ١٨٨٤، لكن بدأ الاهتمام بها في العام التالي مباشرة، حيث ألحقت بنظارة الحربية فأرسلت إليها قوة من العساكر التابعين لها ـ كما سنري ـ وذلك في محاولة لبسط السيادة علي العربان والحفاظ علي الأمن هناك.

ومما زاد من اهتمام الحكومة المصرية بتأمين الطرق وضبط الحدود، هو ظهور تجارة المخدرات بعد صدور الأوامر والقوانين المنعية التي اتخذتها الحكومة المصرية، وبخاصة ضد زراعة وتجارة الحشيش في نهاية القرن التاسع عشر[٥٤]، وكانت شبه جزيرة سيناء أحد أهم المنافذ الحدودية التي ينفذ من خلالها المهربون الذين أغروا بعض أهالي سيناء بالثراء والغني إذا ما استغلوا خبراتهم بدروب الصحراء ومسالكها لحمل هذه المخدرات علي ظهور الهجن حتي يسلموها لمن ينتظرهم علي شاطئ قناة السويس.

لكن علي أية حال، فإن المصادر التاريخية لم تطالعنا بحالات كثيرة حول قيام أهالي سيناء بعمليات تهريب للمخدرات في الفترة مجال الدراسة. ففي مارس ١٨٩٤ تم ضبط جمل محمل بالحشيش خاص بأحد العرايشية، فتم بيع الجمل والحشيش لصالح خزينة الدولة [٥٥]. حيث كان القانون الصادر في ١٠ مارس ١٨٨٤ يسمح ببيع ما يتم ضبطه من الحشيش شريطة أن يقوم البائع ببيعه في ظرف خمسة عشر يوماً إلي ميناء أجنبي من غير الموانئ العثمانية[٥٦].

ومع أزمة الحدود سنة ١٩٠٦، وما نتج عنها من ترسيم الحدود بين مصر والدولة العثمانية، تزايد الاهتمام بإحكام السيطرة عليها، حيث تم تقسيم خط الحدود، بهدف حراسته، إلي ثلاثة أقسام، **الأول** : من رفح حتي وادي الأبيض ومركز حراسته يقع برفح. **والثاني** : من وادي الأبيض إلي رأس وادي الأحيقبة، ومركز حراسته بالقصيمة. **والثالث** : من رأس الأحيقبة وحتي نقب العقبة، ومركز حراسته بمشاش الكنتلا. كما أنشئت مراكز أخري للبوليس في بئر الثمد وشط السويس، ووضع في كل مركز منها عدد من رجال البوليس غير النظامي من أهالي نخل، وبلغ تعداد هذه القوة حوالي ١٢٦رجلاً، يتألفون من بوليس" هجانة " وبوليس بياده (مشاه)، إضافة إلي خبراء للطرق من البدو[٥٧].

وعلي الرغم من تلك الحراسة المشددة علي خط الحدود فقد استغل العربان الميزة التي منحتهم إياها اتفاقية رفح ١٩٠٦ بموجب المادتين السادسة والثامنة من هذه الاتفاقية، والمتعلقة بالإبقاء علي عاداتهم القديمة من حيث ملكية المياه والحقول الأراضي في كل من الجهتين المصرية والعثمانية [٥٨]، وقاموا تحت ضغط الفقر

بممارسة التهريب كأحد أنشطتهم الاقتصادية. ويبدو أن مسألة تأمين الطرق والحدود في تلك الفترة كانت عملية صعبة، لأن بعض العربان من أصحاب الجمال كانوا دائما يدعون الجهل بقوانين الدخول والخروج عبر الحدود، فعند ضبطهم يدعون عدم معرفتهم بهذه القوانين، أو أنهم لم يجدوا نقاط تفتيش بالطرق التي مروا بها **(٥٩)**. كما كان من السهل عبور الحدود من أية جزء منها، وذلك علي الرغم من سلسلة التلال الصخرية التي تشكل في بعض أجزائها علامات حدودية طبيعية **(٦٠)**.

و لابد هنا أن نقرر حقيقة مهمة، وهي **أن فكرة الحد الفاصل بين أملاك مصر وأملاك الدولة العثمانية في الشام أو الحجاز كانت فكرة قائمة وموجودة وإن لم تكن بفاعلية الحد الإداري ـ السياسي الذي تم رسمه في اتفاقية رفح ١٩٠٦**. حيث تؤكد الوثائق السابقة علي هذا التاريخ علي وجود هذا الحد، كما أن **وجود رموز السيادة المصرية علي سيناء كنقطة الحجر الصحي والجمرك تؤكد ممارسة مصر لسيادتها الكاملة علي شبه جزيرة سيناء**. ففي وثيقة مؤرخة بعام ١٨٨٢ يذكر محافظ العريش في رسالته لمجلس " الصحة البحرية والكورينتينات "، الذي كان يقترح عليه نقل نقطة الحجر الصحي من العريش إلي رفح، " بأنه لا يتصور للمجلس أن رفح اسماً لبلدة أو منطقة معمورة، إنما هي مجرد موضوع لعلامة تنفرز بها الحدود المصرية من الحدود الشامية، وتلك العلامة عبارة عن عمودين منصوبين عند رفح من قديم الزمان وبينهما شجرة سدر، وهي الحدود، فمن داخل العمودين تابعاً لمصر ومن أراضيها، ومن أمام العامودين من الخارج أرضا شامية، وبين العمودين والشجرة والبحر مسيرة ساعة، وبينهما تل مرتفع عن الأرض المجاورة له" [٦١]. كما تساءل في الرسالة ذاتها حول كيفية التصرف " إذا ما هربت قافلة أو أكثر و تخطت حدود رفح التي لا تبعد كثيراً عن حدود حكومة غزة، فهل سيغامر بتخطي الحدود والدخول في نطاق حكومة أخري لملاحقتها ؟ كما أن المسافة من رفح حتي خان يونس أول المدن الشامية خالية من العمران والسكان، فلو حدث شئ ما مخل بالأمن فكيف يمكن تداركه؟" **(٦٢)**.

وعلي هذا يتضح أن حدود مصر مع الشام قبل حدوث أزمة الحدودعام ١٩٠٦ بفترة طويلة كانت معلومة وواضحة سواء بالنسبة للإدارة الحكومية أو للأهالي والعربان القاطنين في المناطق المجاورة للحدود، حيث كان عمودا الحدود وشجرة السدر هما الحد الإداري الشمالي الفاصل بين متصرفية غزة وشبه جزيرة سيناء.

وفي النهاية لابد أن نذكر أنه كانت هناك عدة معوقات أمام أداء القوة التي كان مختصة بحفظ الطرق والحدود وهي: القلاقل التي كان يثيرها وجود العربان علي الحدود، حيث كانوا يتدخلون في شئون الجهاز الإداري علي الحدود، مثل تدخلهم في

شئون جمرك العريش والكورنتينة [٦٣]، إضافة إلي الفوضي التي تحدث علي الحدود من جراء تعدي عربان الشام علي عربان الحدود المصرية وأحياناً علي عساكر الحدود أنفسهم [٦٤]. كما لعب تواطؤ بعض الموظفين مع أصحاب القوافل والأشخاص بهدف تسهيل دخولهم أو خروجهم عبر الحدود دون إجراءات رسمية أو تحصيل رسوم، دوراً مهماً في إعاقة عمل قوة حراسة الحدود، فخلال شهر واحد فقط مر من جمرك العريش والكورنتينة (نقطة الحجر الصحي) حوالي ٤٧٢ شخصاً دون دفع أية رسوم جمركية أو عوائد صحية [٦٥]. هذا بالإضافة إلي عصيان بعض أفراد القوة العسكرية المختصة بحفظ الحدود للأوامر وعدم قيامهم بأداء عملهم بالهمة المطلوبة، حتي شكي منهم محافظ العريش بالإضافة إلي سوء سلوك بعض الضباط مما أثار عليهم الأهالي والعربان وما صاحب ذلك من فوضي، فكان يتم نقلهم من العريش إلي جهات أخري[٦٦]. ووصل الأمر إلي حد هروب بعض أفراد تلك القوة المنوط بها حفظ الأمن ومنع عمليات الهروب، فقد هرب تسعة عساكر من "جماعة رفاعي أغا سرسواري " العريش متجهين إلي الشام بعد أن حصلوا علي كامل رواتبهم[٦٧].

٣- إدارة قلاع وسط سيناء وشمال الحجاز

تطلق الوثائق علي مجموعة القلاع الواقعة علي طريق الحج المصري (وهي نخل والعقبة والمويلح وضبا والوجه) اسم " القلاع الحجازية " أو " القلاع المعدة لتخزين مؤن الحجاج "، والتي كانت تمثل تشكيلاً إدارياً موحداً يدخل في نطاق السيادة المصرية. وهذه القلاع كانت تتبع " ديوان الروزنامة " إداريا. واهتمت الحكومة المصرية بتزويد هذه القلاع بالقوة اللازمة لحفظ الأمن علي طريق الحج المؤدي إلي الأراضي المقدسة، وذلك منذ إنشاء هذه الإدارة في عام ١٨٤٠.

وفي نهاية عام ١٨٦١ صدر أمر من نظارة المالية بإلغاء القلاع الحجازية، ونقل ما يوجد من المؤن والذخائر بهذه القلاع إلي السويس، مع تسريح العساكر والموظفين الموجودين بها [٦٨]. ويبدو أن السبب وراء هذا الأمر راجع إلي محاولة الحكومة المصرية تجربة سفر المحمل والحجاج عن طريق البحر الأحمر. وهذا القرار كان متزامناً مع قرار إلغاء محافظة العريش. لكن نظراً للآثار السلبية التي نتجت عن قرار إلغاء الأجهزة الإدارية في محافظة العريش والقلاع الحجازية، والاضطرابات التي أثارها الأهالي والعربان من جراء عدم وجود سلطة مركزية تحميهم، جعلت الحكومة تتراجع عن موقفها بخصوص إلغاء هذه الأشكال الإدارية. وصدر أمر نظارة المالية في يناير ١٨٦٣م بناء علي الأوامر الحكومية بإرسال المحمل عبر الطريق البري،

فأعيد العساكر والموظفون إلي أعمالهم مرة أخري من تاريخ ٩ شعبان من العام نفسه[٦٩]. وفي عام ١٨٧٣م تم استبدال موظفي القلاع الحجازية ومستخدميها بضباط وعساكر تابعين " لنظارة الجهادية " بمقتضي الأمر العالي الصادر في العام نفسه [٧٠].

وقد استمرت القلاع الحجازية في أداء عملها في حراسة طريق الحج، من خلال القوة العسكرية الموجودة بكل قلعة. ومن الملاحظ من خلال دراسة أعداد تلك القوة خلال الفترة من عام ١٨٨٠ وحتي عام ١٨٨٤، أن الحكومة المصرية اهتمت بزيادة عدد القوات الموجودة بكل من المويلح والوجه في شمال الحجاز نظراً لأن عربان شمال الحجاز كثيراً ما كانوا يعتدون علي قافلة الحج المصرية، ومن ثم اهتمت الحكومة المصرية بزيادة أعداد القوات العسكرية الموجودة بهاتين القلعتين (راجع جدول: ٣).

السنة	نخل	العقبة	المويلح	الوجه	الإجمالي
١٨٨٠	٣٧	٤٤	٥٤	٥٦	١٩١
١٨٨١	٣٧	٤٤	٦٧	٥٤	٢٠٢
١٨٨٢	٣٧	٤٤	٦٧	٥٥	٢٠٣
١٨٨٣	٣٧	٤٤	٦٧	٥٥	٢٠٣
١٨٨٤	٣٧	٤٤	٦٧	٥٥	٢٠٣

جدول(٣) تعداد القوة العسكرية بقلاع سيناء والقلاع الحجازية[٧١].

وكانت الوجه هي القلعة الوحيدة من بين القلاع الحجازية التي تشكل محافظة إدارية، يرأسها ضابط برتبة " أغا سي صاغقول " [٧٢]، ويطلق عليه " محافظ الوجه". أما القلاع الأخري فكان يرأس كل قلعة منها ضابط برتبة " يوزباشي"، يسمي ناظر القلعة، وله وكيل ينوب عنه في حالة تغيبه[٧٣].

وقامت الحكومة بالعديد من الإصلاحات بقلاع سيناء وشمال الحجاز نظراً لأهميتها الإستراتيجية كمحطات لقافلة الحج المصري ووقوعها علي حدود مصر مع أملاك الدولة العثمانية في الحجاز والشام. ففي عام١٨٧١ قامت الحكومة المصرية بتركيب آلة تقطير لمياه البحر بقلعة الوجه، كما قامت بتركيب آلة أخري عام ١٨٧٥ لسد حاجة أهالي المنطقة من المياه العذبة [٧٤]، كما أمرت بشراء عشرة آلاف " قربة" مياه يومياً لملأ صهاريج المياه الموجودة بالقلعة لسد حاجة الحجاج من المياه أثناء فترة



إقامتهم[٧٥]، كما أنشأت في العام نفسه فناراً ثابتاً لهداية السفن عند مدخل ميناء الوجه بلغ ارتفاعه حوالي ١٠٦ قدماً [٧٦].

وحينما ظهر مرض الكوليرا بين الحجاج بالحجاز سنه ١٨٨١م مدت الحكومة المصرية يد العون، فقامت بإنشاء مستشفي بالوجه يسع خمسين مريضا كما قررت اللجنة التي تشكلت برئاسة شريف باشا، رئيس مجلس النظار، إنشاء تكية لإطعام الفقراء تسع ٥٠٠ فقير، وخصصت ثلاثة " وابورات" (آلات بخارية) لتقطير المياه[٧٧]. كما قررت اللجنة إرسال ٦٠٠ خيمة لاستقبال الحجاج أثناء فترة الحجر الصحي، وأرسلت للوجه ثلاثة أطباء وسبعة صيادلة وإحدي وعشرين مراقباً، وعشرة أنفار لنقل المياه، ١٣٠حارساً و٤٠٦ جندياً للحفاظ علي أمن الحجاج[٧٨]. كما اهتمت الحكومة المصرية بقلعة "ضبا "، فأقامت بها محطة عسكرية لوقوعها علي طريق الحج، وتكفلت بجلب الماء العذب لها من الأماكن القريبة منها، وبلغت تكلفة جلب المياه العذبة لمحطة ضبا عام ١٨٨٠ حوالي ٧٥ جنيهاً [٧٩].

لكن حدث تطور كبير علي أهمية القلاع الحجازية بالنسبة لمصر في عام ١٨٨٣، حينما أعلنت الحكومة المصرية رسمياً بدء سفر المحمل المصري عن طريق البحر الأحمر عبر مينائي السويس والطور[٨٠]. ومنذ ذلك التاريخ فقدت هذه القلاع أهميتها كنقاط حماية لطريق الحج، وإن لم تفقد أهميتها الإستراتيجية باعتبارها مراكز استراتيجية لحماية حدود مصر الشرقية من اعتداءات العربان التابعين للحكومة العثمانية علي العربان التابعين للحكومة المصرية.

لهذا فإنه عقب صدور أمر نظارة المالية بتسريح العساكر الموجودة بقلاع سيناء وشمال الحجاز، وتسليم هذه القلاع لشيخ عربان التي اها في بداية ١٨٨٤ عام[٨١]، حتي أدركت الحكومة المصرية مدي أهمية استمرار وجود إدرة حكومية بهذه القلاع، فبتشجيع من بريطانياً، ولأسباب تتعلق بالأهمية الإستراتيجية لهذه القلاع، صدرت الأوامر الحكومية بإلحاق هذه القلاع بنظارة الحربية في نهاية عام ١٨٨٤. ومن الواضح أن نظارة الحربية قد أحدثت تغييراً في عدد القوات الموجودة بهذه القلاع حيث لم يتعد حجم هذه القوات ٢٦ فرداً في أواخر عام ١٨٨٤ [٨٢]، بينما كان تعدادها في عام ١٨٨٣ قد وصل إلي ٢٠٣ فرداً. حيث قامت بإنقاص عدد العساكر بتلك القلاع، ففي نخل والعقبة تم إنقاص عدد العساكر إلي عشرة عساكر في كل قلعة، منهم ستة من المشاة وأربعة من " الطوبجية " يرأسهم ضابط برتبة ملازم، ومقره "نخل"[٨٣].



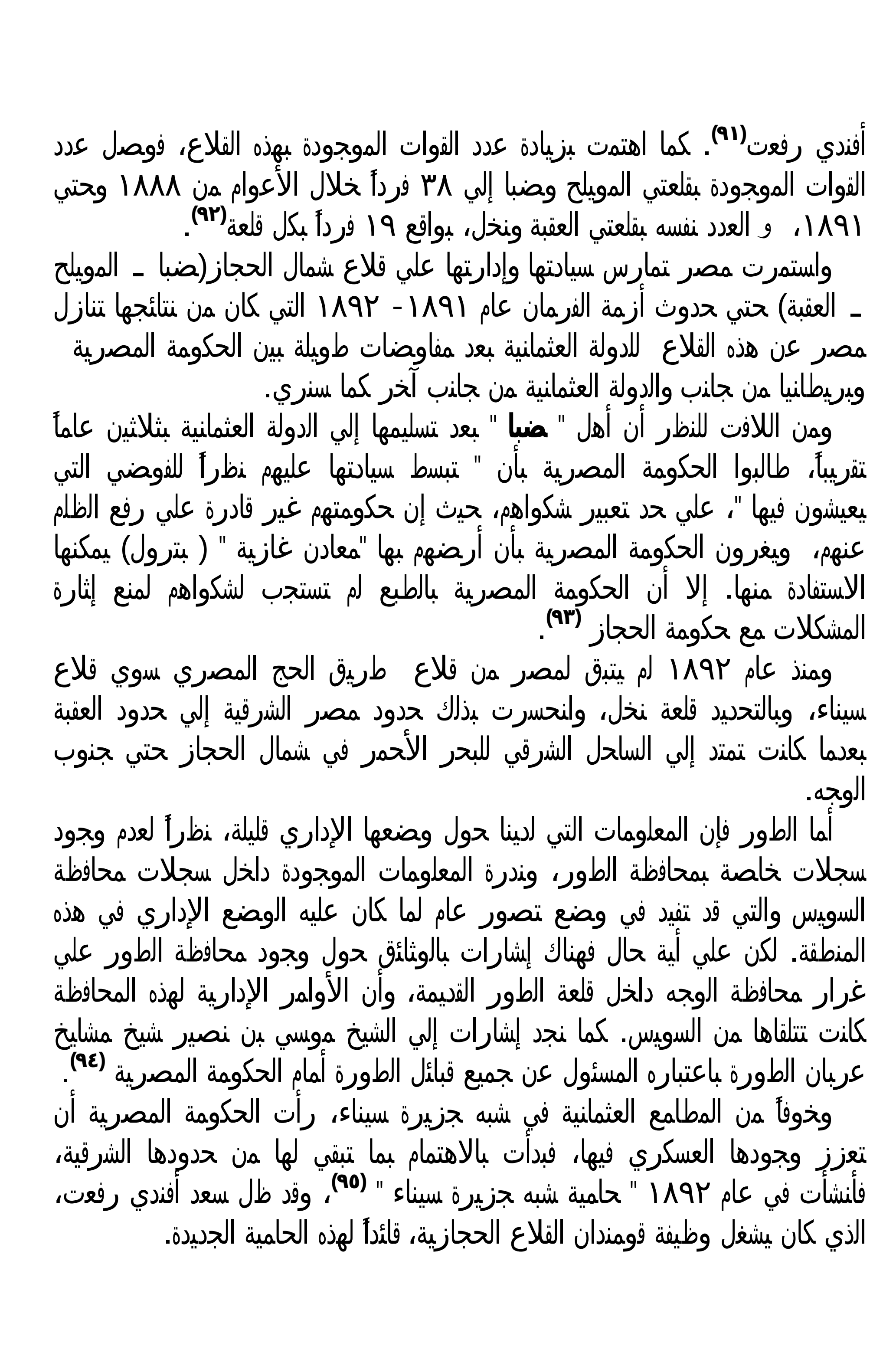
وفي قلعة الوجه أحدثت الحكومة تعديلات علي حجم القوة الموجودة بها، حيث قامت بتسريح العساكر غير اللائقين منهم، وأبقت فقط علي ثلاث عشرة منهم أغلبهم من قوات المدفعية بالإضافة إلي محافظ الوجه [٨٤]. كما قامت بتعيين أربعة أشخاص بوظيفة واعظ وإمام للقلاع الأربعة، وقد تم اختيارهم بمعرفة شيخ الأزهر لدوام إقامة الشعائر الدينية[٨٥].

وقد قررت الحكومة المصرية ربط القلاع الحجازية بعضها ببعض عن طريق تسيير البريد بصورة دورية بين هذه القلاع، فعينت اثنين من رجال الهجانة لتوصيل الرسائل وضمان عدم انقطاعها تحسباً لحدوث أي طارئ[٨٦]، خاصة وأن ناظر قلعة الوجه كان قد أرسل للحكومة المصرية عن قلقه إزاء عمليات السلب والنهب التي قام بها جيش أمير نجد بالقرب من الوجه، فطالب الحكومة المصرية بإجراء بعض الترميمات والإصلاحات ببرج القلعة الآيل للسقوط، وذلك كإجراء احتياطي، ووقاية وحماية للعساكر المدافعين عن القلعة و" البندر" [٨٧]. وفي الوقت الذي تم فيه عمل الرسوم والقياسات اللازمة لإجراء الإصلاحات بقلعة الوجه للحصول علي موافقة مجلس النظار، وضعت القلعة تحت إدارة نظارة الحربية التي أرجأت عملية الترميم إلي ميزانية عام ١٨٨٥، كما سنري بالتفصيل في الثالث.

وقد أبقت الحكومة علي مرتبات العربان بالقلاع الحجازية، حيث كانت تصرف لهم مرتبات عينية ونقدية لدوام ولائهم لها، والحفاظ علي حماية دركاتهم المنوط بهم حفظها[٨٨]. وقد بلغ راتب شيخ عربان الوجه حوالي ٩٦ جنيهاً في عام١٨٨٠، واستمر هذا المبلغ ثابتاً حتي تسليم القلعة في عام ١٨٨٨[٨٩]. وكان شيخ عربان الوجه يقوم بتوزيع هذا المبلغ علي مشايخ القبائل الرئيسية بالوجه، وهي قبائل "بلي"، و" الحويطات "، و" العلويين "[٩٠].

وعلي أية حال، فقد كان لهذه الإصلاحات التي أقامتها الحكومة المصرية بالوجه وباقي القلاع الحجازية أثرها في إثارة الدولة العثمانية، التي رأت فيها تثبيتاً لأقدام المصريين بهذه القلاع، هذا بالإضافة إلي وجود الاحتلال البريطاني في مصر، كل هذا جعلها تطالب بهذه القلاع الواحدة بعد الأخري، فحصلت بعد مفاوضات طويلة مع الحكومة المصرية علي قلعة الوجه عام ١٨٨٨، كما سنري تفصيلاً في الفصل الثالث.

ومنذ عام ١٨٨٨ رأت الحكومة ضرورة الاهتمام بما تبقي من القلاع الحجازية، فأصدرت نظارة الحربية أمرها بوضع هذه القلاع تحت إدارة واحدة "قومندانية "، تحت رئاسة" قومندان القلاع الحجازية "، وتولي رئاسة هذه القلاع منذ إنشائها سعد


أفندي رفعت[٩١]. كما اهتمت بزيادة عدد القوات الموجودة بهذه القلاع، فوصل عدد القوات الموجودة بقلعتي المويلح وضبا إلي ٣٨ فرداً خلال الأعوام من ١٨٨٨ وحتي ١٨٩١، و العدد نفسه بقلعتي العقبة ونخل، بواقع ١٩ فرداً بكل قلعة[٩٢].

واستمرت مصر تمارس سيادتها وإدارتها علي قلاع شمال الحجاز(ضبا ـ المويلح ـ العقبة) حتي حدوث أزمة الفرمان عام ١٨٩١- ١٨٩٢ التي كان من نتائجها تنازل مصر عن هذه القلاع للدولة العثمانية بعد مفاوضات طويلة بين الحكومة المصرية وبريطانيا من جانب والدولة العثمانية من جانب آخر كما سنري.

ومن اللافت للنظر أن أهل " **ضبا** " بعد تسليمها إلي الدولة العثمانية بثلاثين عاماً تقريباً، طالبوا الحكومة المصرية بأن " تبسط سيادتها عليهم نظراً للفوضي التي يعيشون فيها "، علي حد تعبير شكواهم، حيث إن حكومتهم غير قادرة علي رفع الظلم عنهم، ويغرون الحكومة المصرية بأن أرضهم بها "معادن غازية " (بترول) يمكنها الاستفادة منها. إلا أن الحكومة المصرية بالطبع لم تستجب لشكواهم لمنع إثارة المشكلات مع حكومة الحجاز [٩٣].

ومنذ عام ١٨٩٢ لم يتبق لمصر من قلاع طريق الحج المصري سوي قلاع سيناء، وبالتحديد قلعة نخل، وانحسرت بذلك حدود مصر الشرقية إلي حدود العقبة بعدما كانت تمتد إلي الساحل الشرقي للبحر الأحمر في شمال الحجاز حتي جنوب الوجه.

أما الطور فإن المعلومات التي لدينا حول وضعها الإداري قليلة، نظراً لعدم وجود سجلات خاصة بمحافظة الطور، وندرة المعلومات الموجودة داخل سجلات محافظة السويس والتي قد تفيد في وضع تصور عام لما كان عليه الوضع الإداري في هذه المنطقة. لكن علي أية حال فهناك إشارات بالوثائق حول وجود محافظة الطور علي غرار محافظة الوجه داخل قلعة الطور القديمة، وأن الأوامر الإدارية لهذه المحافظة كانت تتلقاها من السويس. كما نجد إشارات إلي الشيخ موسي بن نصير شيخ مشايخ عربان الطورة باعتباره المسئول عن جميع قبائل الطورة أمام الحكومة المصرية [٩٤].

وخوفاً من المطامع العثمانية في شبه جزيرة سيناء، رأت الحكومة المصرية أن تعزز وجودها العسكري فيها، فبدأت بالاهتمام بما تبقي لها من حدودها الشرقية، فأنشأت في عام ١٨٩٢ " حامية شبه جزيرة سيناء " [٩٥]، وقد ظل سعد أفندي رفعت، الذي كان يشغل وظيفة قومندان القلاع الحجازية، قائداً لهذه الحامية الجديدة.

وكان سعد أفندي عند إخلائه للعقبة ١٨٩٢ وتسليمها للدولة العثمانية قد نزل بوادي طابا علي بعد ثمانية أميال من العقبة، وحفر بئراً عند فم الوادي، وأقام هناك مع عساكره لمدة ثمانية أشهر، لكنهم شكوا قلة المياه وبعد المسافة ووعورة الطريق إلي طابا، فأرسلت نظارة الحربية مندوباً ليختار مكاناً يتوفر فيه الماء، فاختار "النويبع" فبني بها قلعة صغيرة عام ١٨٩٣، وجعل لقلعتي نخل والنويبع ناظراً واحداً، وللطور ناظراً برتبة ملازم، وكلاهما تحت قيادة قومندان سيناء[٩٦]. وكانت الطور قد ألحقت في ٢٣ مارس ١٨٩٣ بقومندانية سيناء.

وقد بلغ تعداد الحامية العسكرية الموجودة بقلاع سيناء الوسطي والجنوبية في عام ١٨٩٣ حوالي ٥٣ فرداً، موزعة علي تلك القلاع، فكان تعداد أفراد قلعة نخل ١٣ فرداً، وقلعة النويبع ٢٢ فرداً، ومحطة الطور ١٤ فرداً، ومركز قيادة الحامية في نخل أربعة أفراد[٩٧]. وظل تعداد قوة هذه القلاع ثابتاً حتي عام ١٩٠٦، فيما عدا مركز قيادة الحامية الذي ارتفع تعداد القوة الموجودة بها إلي ستة أفراد [٩٨].

ومنذ عام ١٩٠٤ بدأت الحكومة المصرية تخصص مرتبات لمشايخ العربان في سيناء الجنوبية والوسطي، وقد وصل إجمالي هذه المرتبات حوالي ١٨٠ جنيهاً سنوياً خصصت من ميزانية الحكومة[٩٩]. وكانت الحكومة خلال الفترة السابقة تخصص مرتبات للعربان الذي يقع طريق الحج ضمن " دركاتهم "، ومع التطورات التي طرأت علي الحدود الشرقية لمصر منذ عام ١٨٩٢، تقلص عدد القبائل التي كانت تنتفع من تلك المرتبات وانحصرت فقط في قبائل سيناء الوسطي والجنوبية.

ولا شك أن التواجد الإداري للحكومة المصرية في سيناء، وأعداد القوات الموضوعة بها، لم يكن يوازي اهتمامها ببسط السيادة المصرية عليها، وربما يرجع ذلك إلي صعوبة المعيشة وسط المناطق الصحراوية في شبه الجزيرة التي تفتقر إلي وجود الماء اللازم لبقاء قوة عسكرية كبيرة العدد.

وقد سعت الحكومة المصرية إلي دعم تواجدها في شبه الجزيرة بشكل تدريجي، فشرعت في وضع بند بميزانية عام ١٩٠٦ لإنشاء قلعة جديدة شرق السويس، كما كان من المقرر في هذه الميزانية إنشاء مكتب تلغراف بالطور يضم ستة موظفين بتكلفة إجمالية ٣٩٢ جنيهاً، لكن تفجر أزمة الحدود عملت علي ازدياد الاهتمام بالوضع الاستراتيجي والإداري لسيناء[١٠٠].

(٤) مديرية سيناء (١٩٠٧ – ١٩١٤)

كانت أزمة الحدود الشرقية لمصر عام ١٩٠٦ بين مصر والدولة العثمانية نقطة تحول في تاريخ شبه جزيرة سيناء الإداري. حيث تم توحيد شبه الجزيرة عقب انتهاء الأزمة في شكل إداري موحد عام ١٩٠٧ يضم بلاد العريش – التي كانت كياناً إدارياً مستقلاً – ومركزها العريش وبلاد التيه ومركزها نخل، وبلاد الطور ومركزها الطور. وقد أطلق علي هذا الشكل الإداري الجديد اسم " قومندانية سيناء " ثم تغير المسمي إلي " مديرية سيناء ". كما أسندت وظيفة مفتش سيناء لأول مرة إلي موظف إنجليزي، وهذا الإجراء ربما كان يعكس قلق بريطانيا من التحركات العثمانية في خليج العقبة.

ففي عام ١٩٠٥ استدعت نظارة الحربية سعد بك رفعت، الذي كان قد أحيل للتقاعد، ليكون نائباً لقومندان سيناء اعتباراً من أول يوليو١٩٠٥ [١٠١]، لمشاركة المستر جيننجز براملي Jennings Bramly مفتش سيناء. وقد منح براملي صلاحيات كبيرة لإدارة شئون شبه الجزيرة لتهدئة واستقرار الأحوال فيها، حيث كثرت نزاعات القبائل وتعددت حالات القتل[١٠٢]. وكان تعيين براملي وهو رجل إنجليزي سبباً من أسباب تفجر أزمة الحدود بين مصر والدولة العثمانية.

وبمقتضي الشكل الإداري الجديد لشبه جزيرة سيناء، قُسمت شبه الجزيرة إلي ثلاثة أقسام إدارية، يدير كل قسم منها ناظر يخضع لأوامر مفتش سيناء، فكان **القسم الأول** يضم بلاد العريش ومركزه العريش، و**القسم الثاني** يضم بلاد التيه ومركزه نخل، وهي مركز قيادة الجهاز الإداري لشبه الجزيرة، و**القسم الثالث** يشمل بلاد الطور ومركزه مدينة الطور، لكن في عام ١٩٠٧ سميت القومندانية " مديرية" ولقب حاكمها بلقب " مدير" وعين لها مدير برتبة " قائمقام " مركزه " نخل"، ومفتشاً عاماً برتبة بكباشي يقيم غالباً في العريش، وكلاهما من الضباط الإنجليز[١٠٣]. وكان مدير سيناء الإنجليزي يتقاضي راتباً سنوياً يتراوح ما بين ٧٨٠ و٨٤٠ جنيهاً طوال الفترة من ١٩٠٧ وحتي ١٩١٧بينما كـان مفـــتش سيناء يتقاضي في الفترة نفسها راتباً يتراوح بين ٦٠٠ و٦٦٠ جنيهاً سنوياً [١٠٤]، كما بلغ تعداد أفراد الجهاز الإداري في عام ١٩٠٧ حوالي ٢٠٨ فرداً، وظل هذا العدد ثابتاً حتي عام ١٩١٧[١٠٥].

وقد استمر هذا الشكل الإداري الموحد لإدارة سيناء حتي عام ١٩١١، حين صدر قانون التنظيم الإداري والقضائي لمحافظة سيناء والذي صارت بمقتضاه جميع شبه الجزيرة – فيما عدا عيون موسي والطور بالإضافة إلي دائرة اختصاص محافظة العريش – تشكل محافظة إدارية تابعة لنظارة الحربية يعين عليها ضابط يلقب بـ "

المحافظ "، ولهذا المحافظ بموجب المادة الثالثة من هذا القانون نفس اختصاصات المدير في مديريته، كما أعطت المادة الرابعة من القانون لناظر الحربية حق إصدار قرارات بحفظ النظام والأمن في المحافظة بعد موافقة مجلس الوزراء[١٠٦].

وقد خرجت عيون موسي والطور من أحكام هذا القانون نظراً لارتباطهما بقوافل الحجاج القادمة عبر البحر الأحمر، أما العريش فقد خرجت من أحكام هذا القانون نظراً للالتماسات التي تقدم بها مشايخ وأهالي العريش إلي مجلس شوري القوانين وكبار رجال الدولة بإعادة محافظة العريش كما كانت عليه في السابق تابعة لنظارة الداخلية [١٠٧].

وعقب اندلاع الحرب العالمية الأولي عام ١٩١٤، أمرت الحكومة المصرية موظفيها في سيناء بمغادرتها، وتم إخلاؤها من الجهاز الإداري كلية. وعقب انتهاء المعارك في سيناء بين القوات التركية والبريطانية في يناير ١٩١٧ أعيد الجهاز الإداري للعمل بنفس شكله السابق مع تغير طفيف في أعداده، حيث بلغ عدد الموظفين المدنيين والعسكريين حوالي ٢٥٦ فرداً، منهم ١٥٥ من العسكريين، بينما الباقي من المدنيين [١٠٨]. وهو تغير لا يعكس أهمية المنطقة التي اتضحت أثناء الحرب واندلاع المعارك.

لكن هذا الشكل الإداري خضع لتغير واضح في العام نفسه (١٩١٧)، حيث تم إنشاء مصلحة أقسام الحدود في ١٥ مايو ١٩١٧، التي أنيط بها إدارة المناطق الحدودية، وتطبيق قانون الصحراء، الذي استند علي القانون ١٥ لسنة ١٩١١، فألحقت محافظة سيناء بهذه المصلحة [١٠٩].

ومن أشهر الضباط الإنجليز الذين تولوا شئون سيناء خلال الفترة المذكورة الكولونيل ألفرد باركرCol. A. Parker، الذي تولي إدارة سيناء خلال الفترة من ١٩٠٧ إلي ١٩١٢، وكان من بين ضباط المخابرات البارزين في جيش الاحتلال البريطاني بمصر، فهو ابن أخت كتشنر الذي رشحه ليكون محافظاً لسيناء نظراً لحب كتشنر لسيناء كمسرح للأحداث التوراتية [١١٠]. في عهد باركر تم ضم العريش إلي قومندانية سيناء، ثم تغير المسمي إلي "مديرية " ثم أصبح " محافظة ". وقد ظل كتشنر في منصب محافظ سيناء حتي عام ١٩٢٣، باستثناء سنوات قبيل وأثناء الحرب، حيث عاد فيها للعمل بالمخابرات الحربية، وأناب عنه كل من بيمش بك وبراملي[١١١].

وطوال فترة توليه محافظاً لسيناء اكتسب باركر خبرة تامة في معرفة لهجات القبائل، ورسوم الإبل، وتقاليد القضاء العرفي، وعادات البدو في سيناء. وقد بلغ به

الذكاء أن أشاع عنه اعتناق الإسلام، فقد كان يحث رجاله ومعاونيه بالإكثار من الصلاة علي رسول ا (صلعم)عندما يشعرون بالتعب !، وافتتن به البدو في سيناء حتي حوروا اسمه فصار يعرف بينهم باسم " بركل بيه "، وكان باركر لا يكل ولا يمل من التجوال في أنحاء سـيناء لتثبيت أمن بريطـانيا في المنطقة (١١٢).

ولا شك أن إسناد وظيفة " محافظ سيناء " إلي ضابط إنجليزي بدلاً من الضباط المصريين يعكس سياسة السلطات البريطانية تجاه سيناء ومحاولتها الانفراد بالسلطة فيها، ولعل هذا التحول نحو زيادة القبضة العسكرية علي سيناء مرتبط إلي حد كبير بالمتغيرات الدولية في منطقة قناة السويس، ورغبة بريطانيا في الدفاع عن مصالحها في القناة، وقلقها الواضح من الوجود الألماني الذي ضخمه العثمانيون في المنطقة.

كما يتضح أن السياسة البريطانية تجاه سيناء كانت في الأساس تهدف إلي الحفاظ علي سيناء كعمق استراتيجي لقناة السويس، والإبقاء علي منطقة شرق القناة تحت السيطرة البريطانية بهدف حماية حركة المرور بالقناة. ولتحقيق هذه السياسة، عملت السلطات البريطانية في مصر علي إجراء تعديلات إدارية تهدف إلي تحقيق هذه السياسة. وكان إدماج كل شبه الجزيرة في كيان إداري واحد من أبرز التعديلات التي تم إجراؤها عقب أزمة الحدود عام ١٩٠٦ لتحقيق هذه السياسة. كما كان تعيين ضابط إنجليزي بدلاً من ضابط مصري لإدارة شئون سيناء كان مجرد خطوة لتحقيق السياسة نفسها.

(ب) الإدارة المالية

لم تكن لشبه جزيرة سيناء أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لمصر إذا ما قورنت ببـاقي مديريات ومحافظات مصر الأخري، وذلك لعدم توفر المقومات الأساسية لقيام نشاط اقتصادي علي نطاق واسع، كما أن أغلبها أراض صحراوية بعيدة عن مياه النيل، وغالب سكانها من البدو الرحل الذين كانوا خارج حركة النهضة التي شهدتها مصر طوال القرن التاسع عشر.

ومن الملاحظ أن محافظة العريش كانت هي الشكل الإداري الوحيد في سيناء الذي تحصل منه الحكومة علي جزء من الإيرادات. وإن كانت المصروفات الإدارية تزيد كثيراً عن الإيرادات التي يتم تحصيلها. ففي عام ١٨٦٢ بلغت الإيرادات المقررة لمحافظة العريش حوالي ٥٩٠ جنيهاً، متمثلة في ضريبة الملح وجمرك العريش ورسم القضاة وعوائد الحجر الصحي، بينما بلغ إجمالي المصروفات ٢١٠ جنيهاً، ممثلة في

مرتبات الموظفين والمصروفات الإدارية الأخري[١١٣] وبلغت مصروفات عام ١٨٨٠حوالي(١٠٥٠) جنيهاً بينما لم تتعد الإيرادات (٤٥١) جنيهاً [١١٤]، ثم انخفضت الإيرادات في العام التالي إلي(٢٥٢) جنيهاً فقط، علي الرغـم إدخـال مبلغ إيجار أرض" الزقبة " (حوالي ١١٥جنيهاً) ضمن إيراداتها في هذا العام، بينما ارتفعت المصروفات إلي ١٢٧٤ جنيهاً [١١٥]، وذلك كنتيجة لأحداث الثورة العرابية وما صاحبها من فوضي في الأجهزة الإدارية في مصر. وتمثلت أهم هذه الإيرادات في العوائد الصحية وعوائد " دخولية المواشي"، ورسوم محكمة العريش، بالإضافة إلي إيجار أرض الزقبة الذي استجد منذ عام ١٨٨١.

وعقب الاحتلال البريطاني لمصر ارتفعت إيرادات محافظة العريش لتصل إلي ١٠٠١ جنيهاً في عام ١٨٨٣ [١١٦]، و١٣٦٠ جنيهاً في عام ١٨٨٩ [١١٧]، وتعزي هذه الزيادة الإيرادات إلي صدور " قانون الملح " وحصول الدولة علي إيرادات من وراء بيـع المـلح للأهالي، حيث بلغت إيراداته في عام ١٨٨٣ حوالي ٦٥٠ جنيـها، بينـــما انخفضت إيرادات المحافـظة إلي ١٢٧٥، ١٣٩٣ جنيهاً علي الـتوالي خـلال العامين المذكورين، نتيجة لتقليص أعداد الموظفين والعساكر بعد ما شارك بعضهم في أحداث الثورة العرابية.

وانخفضت إيرادات محافظة العريش نتيجة إلغاء الحكومة لضريبة الملح وتركها ملاحات العريش للأهالي، لكن مع ذلك استجدت ضريبة جديدة منذ عام ١٨٩٩و هي"عشور النخيل" التي لم تكن مفروضة من قبل علي أهالي العريش، والتي بلغت حوالي ٨٤٦ جنيهاً خلال العام نفسه[١١٨]، ثم ارتفعت إلي حوالي ١٠٠٠جنيه في عام ١٩٠٤ [١١٩]، وربما ترجع هذه الزيادة إلي اهتمام الإدارة الحكومية بتحصيل هذه الضريبة.

ومنذ عام ١٩٠٤ ألغيت ضريبة " حلقات الأسماك " [١٢٠]، وتركت الحكومة للأهالي حرية الصيد في بحيرة البردويل وبحيرة الزرانيق، لكنها أعادت بحيرة البردويل إلي نظام الالتزام عام ١٩٠٥ فزادت إيرادات محافظة العريش إلي ٢٠٥٠ جنيهاً في العام نفسه [١٢١].

أما فيما يتعلق بالمناطق الإدارية الأخري من شبه جزيرة سيناء فقد كانت غير ذات أهمية من الناحية الاقتصادية، حيث لم تحصل منها الدولة علي أية إيرادات تذكر، وإن كانت ذات أهمية من الناحية الإستراتيجية، لهذا تحملت الحكومة نفقات الجهاز الإداري بها. ففيما يتعلق بالقلاع الحجازية، التي كان من بينها قلاع سيناء، فقد بلغت

مصروفاتها في عام ١٨٨٠ حوالي ٢٣٩٠ جنيهاً، منها ٥٠٦ جنيهات لقلعة نخل، ٥٧٧ جنيهاً لقلعة العقبة، ٦٣٨ جنيهاً لقلعة المويلح، ٥٥٩ جنيهاً لقلعة الوجه، بالإضافة إلي مرتبات شيوخ العربان والتي بلغت حوالي ١١٠جنيهات[١٢٢]. وعقب الاحتلال الإنجليزي مباشرة حدث تطور علي إدارة هذه القلاع، حيث أُلحقت بنظارة الحربية، التي أصبح منوطا بها الصرف علي هذه القلاع، ارتفعت مرتبات العربان إلي ١١٤٦ جنيهاً [١٢٣]. وحين سلمت الوجه للدولة العثمانية عام ١٨٨٨ كان لذلك أثره الواضح علي ارتفاع ميزانية مصروفات القلاع المتبقية (المويلح وضبا والعقبة ونخل) فبلغت مصروفات المويلح وضبا في السنة المالية ١٨٩٠-١٨٩١ حوالي ٦٨٧ جنيهاً، بينما بلغت مصروفات العقبة ونخل ٥٤٣ جنيهاً خلال العام نفسه[١٢٤]. وفي عام ١٨٨٤ انخفضت مصروفات هذه القلاع إلي حوالي ١٥٠٧ جنيهاً، علي حين ارتفعت مرتبات العربان المنوط بهم حفظ " درك " طريق الحج إلي ١١٤٦ جنيهاً[١٢٥].

وحينما أسندت السلطات البريطانية إلي براملي مهمة مفتش سيناء، لإقرار الأمن وإقامة بعض الإصلاحات في شبه الجزيرة، خصصت الحكومة المصرية لهذه الإصلاحات جزءاً من ميزانية عام ١٩٠٦، وكان من بين هذه الإصلاحات إنشاء خط تلغراف الطور والذي كان متوقعاً أن تصل تكلفته حسب ما هو مدرج في الميزانية حوالي ٢٩٢ جنيهاً، بالإضافة إلي مصروفات القلعة الجديدة شرق السويس (قلعة الشط)، والمصروفات المتنوعة للقوة التي صاحبت المستر براملي، ومصروفات انتقاله واستقباله لمشايخ العربان، وبلغ إجمالي المصروفات التي كان من المزمع صرفها علي سيناء خلال هذا العام حوالي ٢٥٨٧جنيهاً [١٢٦]. لكن علي أي الأحوال فقد حال النزاع الذي نشب بين الدولة العثمانية ومصر علي الحدود دون إتمام كل هذه الإصلاحات خلال هذا العام.

وعقب أزمة الحدود ١٩٠٦، أدمجت كل الأشكال الإدارية لشبه الجزيرة بما في ذلك العريش في شكل إداري واحد هو مديرية سيناء. وقد ظلت إيرادات هذا التشكيل الإداري الجديد معتمدة علي ما يتم تحصيله من المنطقة التي كانت تشكل في السابق محافظة العريش دون غيرها من مناطق سيناء. حيث بلغت إيرادات محافظة العريش عام ١٩٠٥ حوالي٢٠٥٠ جنيهاً، وكذلك لم تتعد إيرادات مديرية سيناء عام ١٩٠٨ حوالي ٣٠٨٠جنيهاً، بينما بلغت مصروفاتها خلال العام نفسه حوالي ١٢٨٢٤ جنيهاً، وتعزي هذه الزيادة في المصروفات إلي الإصلاحات التي قامت بها الحكومة لتعزيز

سلطتها في شبه الجزيرة [١٢٧]. كما أن هذا يعني أن إيرادات هذه المديرية اعتمدت بشكل كامل علي ما يتم تحصيله من منطقة العريش دون باقي أجزاء شبه الجزيرة.

وقفزت مصروفات محافظة سيناء (بموجب الشكل الإداري الجديد الذي أنشئ في عام ١٩١١) في عام ١٩١٧ إلي ١٥٠٣٢ جنيهاً [١٢٨]، عقب المعارك التي تمت علي أرض سيناء أثناء الحرب العالمية الأولي وما تبعها من طرد الأتراك، ومحاولة السلطات البريطانية تعزيز التواجد المدني والعسكري بها لتكون نقطة إمداد للجيش البريطاني الزاحف إلي فلسطين.

ولاشك أن تطور حجم إيرادات ومصروفات شبه جزيرة سيناء عكس بشكل كبير التغييرات التي طرأت علي الوضع السياسي والاقتصادي لمصر بصفة عامة، كما أنه عكس تغير النظرة الإستراتيجية لها طوال الفترة الممتدة من ١٨٦٩ وحتي ١٩١٧، حيث كانت زيادة أو نقصان مصروفات الإدارات المختلفة في سيناء يسير بشكل مطرد في بعض الأحيان مع الأوضاع السياسية والاقتصادية السائدة في مصر.

كما يتضح أيضاً أن محافظة العريش كانت هي الشكل الإداري المنظم مالياً في شبه الجزيرة، فهي الإدارة الوحيدة التي تحصل منها الحكومة علي إيرادات منتظمة، كانت متمثلة في عوائد الصيد في بحيرة البرد ويل، وعوائد الملح وغيرها من مصادر دخل المحافظة. ومن أهم الإدارات المالية التي كانت تشكل إيراداتها دخلاً مهماً لشبه جزيرة سيناء هي النقاط الجمركية التي كانت تمثل إدارة تتميز بها مناطق الحدود عن غيرها من المناطق الأخري وسوف نتحدث عنها بالتفصيل في الصفحات التالية.

النقاط الجمركية

منذ مطلع القرن التاسع عشر وضعت الحكومة المصرية عددا من النقاط الجمركية بهدف حماية الاقتصاد المصري من عمليات التهريب التي كانت تتم عن طريق أصحاب القوافل التي يعمد أصحابها إلي التهرب من دفع الرسوم الجمركية. وكانت أهم هذه النقاط الجمركية الموجودة بشبه جزيرة سيناء هي نقطة العريش الجمركية. وكان الهدف من إنشاء جمرك العريش هو تنظيم حركة دخول وخروج البضائع عبر الحدود ومنع عمليات التهرب من دفع الرسوم. ولا تمدنا المصادر التاريخية بمعلومات مؤكدة حول تاريخ إنشائه، لكن من المرجح أن يكون قد أنشئ مع نشأة محافظة العريش، أي في عام ١٨١٠، نظراً لما تتطلبه عملية حراسة وتأمين هذه النقطة الجمركية من وجود قوة عسكرية أو بوليسية، والتي كانت في الغالب تقع علي عاتق القوة العسكرية بمحافظة العريش.

ومن الملاحظ أن جمرك العريش لم يكن محطة جمركية كبيرة، وإنما مجرد نقطة جمركية تتبع جمرك بولاق منذ مطلع القرن التاسع عشر وحتي عام ١٨٥٥ حين تحولت تبعيته إلي جمرك باب النصر.

وكان الجهاز الإداري لجمرك العريش يتألف من أمين (أو أحياناً ناظر) الجمرك، وهو بمثابة مدير الجمرك، وكان راتبه الشهري في عام ١٨٥٤ حوالي ١٠٠ قرش، ويساعده كاتب الجمرك الذي يقوم بتحرير التصاريح، وكان راتبه في العام نفسه حوالي ٢٥ قرشا شهرياً[١٢٩]، بالإضافة إلي عدد من " الكشافين " الذين يقومون بعملية تفتيش الطرود والبضائع، كما كان هناك " القباني" الذي يقوم بإجراءات الوزن للبضائع التي تمر علي الجمرك لتقدير قيمة الرسوم. كما كان أمين الجمرك يستعين ببعض الأشخاص في مهمة " التجسس " داخل العريش والمناطق المحيطة بها للتوصل إلي القوافل المتهربة من دفع الرسوم، وذلك في مقابل مكافأة يحصلون عليها [١٣٠].

وعند وصول قافلة ببضائع قادمة من الشام إلي مصر عبر العريش تتجه أولاً إلي نقطة الحجر الصحي لعمل الإجراءات الصحية اللازمة، وبعد ذلك تتجه القافلة إلي جمرك العريش حيث تدفع الرسوم الجمركية بعد مراجعة أوراق البضائع والتأكد من مطابقة الأوراق والتصاريح التي يحملها صاحب القافلة مع عدد الطرود الموجودة بالقافلة بالفعل، حيث يقوم مأمور الجمرك بمساعدة "الكشافين " بفرز وتفتيش الطرود والبضائع، وحجز ما قد يكون زائداً عما هو وارد بالتصاريح، وبعد ذلك يتم الإفراج عن القافلة لتستكمل مسيرتها بعد دفع الرسوم وحصول صاحب أو عريف القافلة علي تصريح مدون به البيانات الخاصة بالقافلة وكميات البضائع[١٣١]. أما البضائع الواردة من الشام بهدف الاستهلاك المحلي داخل العريش، فقد كانت في الغالب معفاة من الرسوم الجمركية [١٣٢].

وكان للقوافل المتجهة من مصر إلي الشام عبر جمرك العريش، عدد من المحطات الجمركية التي تنطلق منها، كان أهمها جمرك باب النصر بالقاهرة، وجمرك السويس، وجمرك العريش. **فجمرك باب النصر** كان هو المحطة الأولي للقوافل المتجهة من القاهرة إلي الشام، خاصة بعد أن تم إلغاء التزام جمرك بولاق الذي كان يتبعه جمرك العريش، وكان يتم فيه فرز البضائع وتفتيش الطرود المصدرة إلي الشام، ويقوم أمين الجمرك بتحرير كشف ببيان وكمية هذه البضاعة واسم المصدر والمستورد، واسم عريف القافلة التي ستحمل هذه البضاعة[١٣٣]. وبعد ذلك يقوم موظف مختص بحزم الطرود ويقوم أمين الجمرك بنفسه في بعض الأحيان، بختم الطرود بخاتم الجمرك، ثم

يتم تحصيل الرسوم والعوائد علي هذه البضاعة [١٣٤]. أما **جمرك السويس** فقد كان أحد المحطات التي تصلها القوافل الواردة من العريش عبر طريق الحسنة بوسط سيناء. حيث كان بعض أصحاب القوافل يفضلون ارتياد طريق الحسنة، إما للتهرب من الإجراءات التي قد يصادفونها في طريق العريش أو لوجود حزازات بينهم وبين قبائل العريش.

وعندما تصل القافلة إلي جمرك العريش يقوم كشافو الجمرك بالتأكد من وجود تصريح المرور المدون به كمية البضاعة وعدد الطرود واسم التاجر المصدر والمستورد، ثم يقوم أمين الجمرك بمضاهاة ما في التصريح علي الواقع من خلال عمل " جشني " (اختبار بفتح عدد عشوائي من الطرود) علي البضائع للتأكد من صحة البيانات المدونة بالتصريح ومطابقتها مع الواقع، وكان هذا الاختبار يتم بفتح طرد واحد من بين كل عشرة طرود وفقاً للمادة الثانية من قانون الجمارك الصادر في فبراير ١٨٧٧، ويتم حجز البضائع والطرود الزائدة عما هو مدون بالتصاريح بمقر الجمرك، ويرسل أمين الجمرك إلي مصلحة " عموم الجمارك " للاستعلام عن كيفية التصرف في هذه البضائع التي تم حجزها بالجمرك [١٣٥]. وكان هناك تعريفة جمركية لكل أصناف البضائع التي تدخل إلي القطر المصري، وكانت هذه التعريفة الجمركية تصل بصورة شهرية إلي جمرك العريش من " ديوان جمرك الإسكندرية " للعمل بموجبها [١٣٦].

وفي جمرك العريش يتم التعامل مع القوافل المتهربة من دفع الرسوم وفقاً لقوانين الجمارك المصرية، حيث كان علي صاحب القافلة أن يدفع غرامة تقدر بحوالي ٢٠٠٪ من القيمة الحقيقية للرسوم الجمركية، ويحصل ديوان الجمارك من هذه الغرامة علي ٥٠٪ بينما يحصل العساكر والمخبرون السريون، الذين تعين بهم إدارة الجمرك في جمع المعلومات حول القوافل أو الأشخاص المتهربين من دفع الرسوم، والأشخاص الذين ساهموا في ضبط القافلة علي الـ ٥٠٪ الأخري من قيمة[١٣٧] الغرامة أما البضائع التي يتركها أصحابها ويفروا هاربين، ففي هذه الحالة يتم بيعها بمعرفة جمرك العريش بالمزاد، ويحصل أفراد الداورية التي قامت بضبطها والأشخاص المبلغون عنها علي مكافأتهم تشجيعاً لهم علي أداء عملهم بهمة ونشاط[١٣٨].

ومن خلال الوثائق يتضح لنا أن **إيرادات جمرك العريش،** خلال الفترة التي عصفت بمصر الأزمة الاقتصادية، **كانت مخصصة لدفع أقساط الدين العام** ضمن الإيرادات الأخري التي خصصت لهذا الغرض. فكانت إيرادات جمرك العريش ترسل

شهرياً إلي بنك الكريدي لونيه [١٣٩]، لصالح صندوق الدين العام الذي تم إنشاؤه في عام ١٨٧٦ بهدف توحيد الديون المصرية لضمان حقوق الدول صاحبة هذه الديون.

وكان لافتتاح قناة السويس (١٨٦٩) أثره الواضح علي أهمية جمرك العريش، حيث أنشأت نقطة الجمركية شرق القناة في بور سعيد مما قال من أهمية جمرك العريش. وقد ساعد الاحتلال البريطاني لمصر أيضاً علي سلب البقية الباقية من تلك الأهمية التي كان يتمتع بها جمرك العريش حيث قامت السلطات البريطانية في عام ١٨٨٢بنقل نقاط الجمارك إلي القنطرة والإسماعيلية شرق القناة، لكنها مع ذلك أبقت علي جمرك العريش كنقطة تحصيل للرسوم الجمركية علي القوافل الواردة من الشام بهدف الاستهلاك المحلي لسكان سيناء.

وخلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر كان موظفو جمرك العريش يؤدون أعمالهم في " كشك خشبي "، وبمرور الوقت صار الموظفون يؤدون أعمالهم في العراء نتيجة لتهدم " الكشك "، وقد نتج عن ذلك عجز واضح في إيرادات الجمرك.

ونتيجة لهذا الوضع السيئ لمقر الجمرك قام محافظ العريش بنقل الموظفين إلي إحدي الغرف بمبني المحافظة كإجراء مؤقت حتي يتم تدبير مكان لهم، لكنه في الوقت نفسه طالب الحكومة بمكان بعيد عن مقر سكن الأهالي لسهولة التحكم في عمليات التهريب ومنع الاختلاط بالأهالي[١٤٠]. وعلي الرغم من سوء الحالة التي كان يعمل في ظلها موظفو جمرك العريش، فقد أرسلت الحكومة إلي محافظ العريش تطالبه بزيادة التشديد والمراقبة لمنع عمليات التهرب من دفع الرسوم الجمركية، فطالب المحافظ بدوره من الحكومة زيادة عدد أفراد الحراسة المخصصة لحراسة نقاط الاستقبال الثلاث للقوافل والتي أقيمت في أماكن بعيدة عن مقر الجمرك[١٤١].

وقد شملت التطورات التي حدثت نتيجة لافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ والاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ بعض الإجراءات الجمركية المعقدة خاصة تلك الرسوم التي فرضت علي دخول الماشية والإبل من الشام إلي سيناء ومنها إلي وادي النيل عبر قناة السويس. فقد كان جمرك العريش يقوم بتحصيل ٨٪ من قيمة الماشية، التي يقوم أصحابها بإدخالها إلي وادي النيل بهدف العمل خلال أوقات الحصاد أو للرعي، كتأمين لضمان تحصيل " عوائد الدخولية "، نظراً لوجود فترة محددة لا يجب تجاوزها وفقا للقانون الصادر في ٣٠ ديسمبر١٨٩٠ لدخول الماشية إلي القطر المصري، وبعد مرور هذه الفترة كان لابد لهذه الماشية من العودة ثانية إلي العريش أو المناطق التي جاءوا منها في سيناء[١٤٢].

وبالإضافة إلي رسوم التأمين التي كان يتم تحصيلها بجمرك العريش هناك رسوم أخري علي تلك الماشية ممثلة في " عوائد الدخولية "، والتي كانت تُحصل بواقع ٥٠ قرشاً علي كل رأس من الماشية أو الإبل خلال عام ١٨٨٩. والواقع أن رسوم " الدخولية " قبل صدور قانون ١٨٩٠ لم تكن تتعدي الـ ١٪ من قيمة الماشية، كما أنه لم يكن هناك إجراءات بخصوص الضمانات أو التعهدات التي قررها قانون ١٨٩٠[١٤٣].

وكان لصدور قانون ١٨٩٠ أثره الواضح علي حركة دخول الإبل والمواشي من شبه جزيرة سيناء إلي وادي النيل وعلي تلك الإيرادات التي يتم تحصيلها من هذه الرسوم المفروضة عليها. فقبل صدور هذا القانون بلغت إيرادات " عوائد الدخولية " عن شهر أغسطس ١٨٩٠ حوالي ٥٠٠ جنيهاً، بينما بلغت حصيلة هذه العوائد عن الشهور من يناير وحتي نهاية أكتوبر ١٨٩١(أي بعد صدور القانون ١٨٩٠) حوالي ٢٠٥٠ جنيهاً، عن قيمة عوائد ٥٨٩٢ رأساً من الماشية [١٤٤] ،أي أن متوسط قيمة العوائد في الشهر الواحد حوالي ٢٠٠ جنيه، ولاشك أن في ذلك تراجعاً واضحاً في حصيلة هذه العوائد.

ولعل من أهم نتائج تطبيق قانون ١٨٩٠ علي أهالي سيناء هو لجوء بعض أصحاب الماشية إلي التهرب من تلك الإجراءات الحكومية باللجوء إلي أسلوب التهريب، مستغلين معرفتهم بالمسالك والطرق التي تقطع سيناء، وقلة عدد قوة الحراسة المخصصة لهذه الطرق. ولهذا اتهم جمرك الإسماعيلية موظفي جمرك العريش بالتساهل في تطبيق القانون ١٨٩٠، والسماح للأشخاص القادمين من الشام بماشيتهم بدخول القطر المصري دون تحصيل رسوم تأمين الدخول أو عوائد الدخولية[١٤٥]، وقد اضطر الكثير منهم إلي التوجه للأراضي الشامية لقلة الرسوم التي تفرضها حكومتها علي دخول ماشيتهم. حيث كان بعض عربان سيناء يعبرون الحدود المصرية إلي مدن الشام ليرعوا ماشيتهم هناك أو يبيعوها وكان موظفو جمرك غزة يقومون بـعـد ما معهم من حيوانات، ثم ينتظرون رجوعهم بعد الرعي ويقومون بتحصيل ١٢ قرشا عن كل جمل وعلي رأس الماشية أربعة قروش[١٤٦].

وكان من الطبيعي أن تفرض جمارك غزة رسوماً علي أهالي سيناء وماشيتهم لأنهم يقومون بالرعي في أراض غير أرضهم، لكن المثير للتساؤل أن تقوم الحكومة المصرية بتحصيل رسوم جمركية علي سكان هم من داخل الأراضي المصرية. لكن يبدو أن سلطات الاحتلال البريطاني قد دفعت الحكومة المصرية لاتخاذ مثل هذا الإجراء، لأنها لم تقم بفرض أية رسوم علي دخول الماشية أو الإبل الخاصة بسكان

سيناء قبل مجئ قوات الاحتلال، بل إنها كانت تعفيهم من معظم الضرائب المفروضة علي نظرائهم من سكان الوادي والدلتا.

وقد حدد القانون ١٨٩٠ رسوم التصدير بواقع ١٪ من قيمة البضاعة المصدرة، وكان علي التاجر أو المصدر الذي يود تصدير بضاعة إلي خارج القطر المصري أن يحضر " علم خبر "، وهو بيان يفيد دفعه لرسوم التصدير، ومدة هذا " العلم " ستة شهور من تاريخ تحريره، بعد هذه المدة ليس من حق التاجر إلغاؤه أو حتي استرداد قيمته. وقد عاني تجار العريش من هذا القانون الذي أضر بمصالحهم، خاصة وأن معظم البضاعة التي كانت تصدر من العريش إلي الشام عبارة عن "أسماك مملحة " (فسيخ)، وحنظل، وغيرها من تلك الأنواع التي يمكن أن تفسد سريعاً[١٤٧].

وهكذا يتضح أن نقطة جمرك العريش هي النقطة الجمركية الهامة في شبه جزيرة سيناء، وإن كانت هناك بعض النقاط الجمركية التي لا نملك حكماً عليها نظرا لعدم وجود معلومات حول هذه النقاط. فالمعلومات التي نعرفها أن هناك نقطة جمركية في الطور، لكن لا يرد ذكر لهذه النقطة الجمركية ضمن ميزانية الحكومة المصرية وبالتالي لا يمكن أن نعول كثيرا علي هذه المعلومة. وإن كان من المؤكد وجود نقطة جمركية بها بعد إنشاء ميناء ومحجر الطور.

جـ – الإدارة القضائية

نظراً لأن الطابع البدوي هو السمة الغالبة علي سكان سيناء، فقد تركت الحكومة معظم شبه جزيرة سيناء بدون تنظيم إدارة قضائية بها، وتركت السكان يتعاملون قضائياً وفق الأعراف القبلية التي يتبعونها منذ القدم. ومن أراد منهم اللجوء إلي القضاء المصري كان عليه التوجه إلي منطقة الاختصاص القضائي التابع لها.

ومنذ عام ١٨٥٩ طالب أهالي العريش بإنشاء محكمة شرعية لهم، وذلك علي أثر حادثة قتل بالعريش، نظراً لكون معظم السكان يشتغلون بمهنة "الجمالة" ولا يخلو الحال من دعاوي شرعية لا يتم إنهاؤها إلا بوجود هذه المحكمة[١٤٨]. وتصادفنا الوثائق بوجود رسوم قضاة ومرتب لنائب الشرع ضمن إيرادات محافظة العريش لعام ١٨٦٢ م، وهذا يوحي بوجود قاضي بالعريش قبل هذا التاريخ وإن لم يكن هناك مقر لمحكمة ومن المرجح أن تكون الحكومة قد استجابت لمطالب أهالي العريش وأرسلت إليهم أحد القضاة للفصل في القضايا والدعاوي، كما أنه من المرجح أن يكون مقر القاضي هو بيت القاضي نفسه أو علي الأقل داخل مبني قلعة العريش التي كانت مقراً للجهاز

الإداري[١٤٩]. وعلي أية حال فإن الوثائق تطالعنا باسم أول قاض أرسلته الحكومة المصرية للعريش، وهو الشيخ عثمان محمد " نائب شرع العريش"[١٥٠].

وكانت الحكومة المصرية تشجع العربان علي رفع دعاواهم وقضاياهم أمام المحاكم، فأصدرت في عام ١٨٥٣ أوامرها إلي مشايخ القبائل وكافة العربان في سيناء تطالبهم " بترك عادات العرب القديمة وكل من له دعوي أو قضية يقوم برفعها أمام المحاكم المصرية وفي ظل الحكومة المصرية "[١٥١].

وأحياناً ما كانت الحكومة المصرية ترسل موظفاً بصفة مأمور للتحقيق في القضايا والنزاعات الإدارية التي تنشب بين الموظفين العاملين بالعريش [١٥٢]. لكنه لم يكن يمارس التحقيق في القضايا الخاصة بالأهالي. ثم تأسست بالعريش محكمة شرعية لكن تاريخ تأسيسها غير مؤكد، لكن من الواضح أنها تأسست عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م وهو تاريخ أول سجل لهذه المحكمة بدار الوثائق[١٥٣]،ووفقا لهذا السجل فإن أول من تولي هذا منصب القاضي بهذه المحكمة هو الشيخ عبد البر الرملي ثم شارك في الثورة العرابية فتم عزله من منصبه وتعيين الشيخ عبد الرحمن السلمنتي عوضا عنه، في عام ١٨٨٣م[١٥٤].

وكان مقر محكمة العريش، في بداية نشأتها داخل قلعة العريش [١٥٥]، ثم تم استئجار مقر منفصل داخل العريش بأجرة شهرية قدرها ٢٥ قرشا، وأجرة نقل المياه لاستهلاك الموظفين عشرة قروش شهرياً [١٥٦].

وكانت اختصاصات هذه المحكمة في البداية توثيق عقود البيع والشراء والمعاملات التجارية، ولم تكن مختصة بتوثيق عقود الزواج حيث كان يوجد بالعريش شخصان بصفة مأذونين مهمتهما تحرير عقود الزواج، وتوثيقها ثم قدما استقالتيهما في عام ١٨٨٣ [١٥٧]، ونظرا لعدم وجود أشخاص لائقين يقومون بهذه الوظيفة، لهذا أحيلت هذه المسألة إلي محكمة العريش بناء علي طلب من القاضي إلي نظارة الحقانية[١٥٨].

علي أية حال، فإنه من خلال دراسة وثائق محكمة العريش الشرعية يتضح أنها اختصت بقضايا البيع والرهن والتركات والدعاوي وتوثيق عقود الزواج وغيرها من القضايا المدنية.

وكانت الجرائم الجنائية والجنح من اختصاص محكمة المنصورة، ثم محكمة الزقازيق في فترة لاحقة. ويبدو أن اللجوء إلي محكمة العريش من قبل الأهالي كان ضعيفاً حيث لم تسجل إيرادات المحكمة في عام ١٨٨٠سوي ثمانية جنيهات فقط، ممثلة في رسوم محكمة دون رسوم الدعاوي أو الديون أو خلافها[١٥٩]. وحين ألحقت

بالمحكمة مسألة تحرير عقود الزواج وتوثيقها ارتفعت إيرادات المحكمة عام ١٨٨٤ إلي٢٠ جنيهاً [١٦٠]. وكانت رسوم هذه الدعاوي ورسوم التوثيق ترسل إلي مجلس المنصورة [١٦١].

منذ عام ١٨٨١ تشكلت بالعريش أيضاً وحدة للطب الجنائي بهدف تحرير شهادات الوفاة، والتأكد من عدم وجود شبهه جنائية في حالات الوفاة الطبيعية. وقد لعبت وحدة الطب الجنائي دوراً مهماً في حل ألغاز بعض القضايا التي كانت تحال إليه من بوليس العريش[١٦٢].

وعقب صدور لائحة ترتيب المحاكم الأهلية، صدر أمر عال في ٢ يونية ١٨٨٤ بإدخال محافظة العريش والمناطق التابعة لها ضمن اختصاص محكمة المنصورة الأهلية. وفي ٢٣ ديسمبر ١٨٩٧ صدر أمر عال بنقل محكمة المنصورة إلي الزقازيق[١٦٣].

وفي عام ١٨٨٩ صدر أمر عال يخول للمديرين والمحافظين ووكلائهم مباشرة تحقيق الوقائع الجنائية. وبموجب هذا الأمر اختص محافظ العريش بالنظر والحكم نهائياً في دائرة محافظته فيما لا يتجاوز قيمة المدعي به فيها ألف وخمسمائة قرش، وفي القضايا الجنائية التي لا يتجاوز الحبس فيها أسبوعا. وقد خفف هذا الأمر علي الأهالي مشقة السفر إلي الزقازيق والمتاعب التي كانوا يكابدونها لنظر قضاياهم التي تكون من هذا القبيل [١٦٤].

وقد صدر في أبريل ١٨٩٨ أمر عال خول للمحافظ وقاضي العريش وأحد أعيانها ممن يختاره ناظر الحقانية بالتعاون مع ناظر الداخلية، النظر والحكم نهائياً في القضايا المدنية والتجارية التي يتجاوز قيمة المدعي به فيها عن ألف وخمسمائة قرش ولا تزيد عن خمسة آلاف قرش. كما سمح الأمر للقضايا المدنية والتجارية والجنائية التي ليست من اختصاص محافظ العريش أو المحكمة المخصوصة المشكلة بالعريش بأن ترفع لمحكمة بور سعيد الجزئية أو محكمة الزقازيق الابتدائية [١٦٥].

وعقب أزمة الحدود عام ١٩٠٦ دخلت العريش ضمن التنظيم القضائي لمحافظة سيناء، لكن تقدم أهالي العريش بشكوي طالبوا فيها بإنشاء محكمة جزئية لهم، فصدر الأمر العالي في ٥ يونية ١٩٠٩ بسحب جميع الاختصاصات القضائية التي خولها الأمر العالي الصادر في ١٨٩٨، منحت لقاضي من قضاة محكمة الزقازيق، ينتدبه ناظر الحقانية. ثم صدر أمر آخر سنة ١٩١٠ بإلغاء الأمرين الصادرين في عامي ١٨٩٨، ١٩٠٩، وصدر قرار مجلس النظار في ٢٦ أبريل ١٩١٠ بإنشاء محكمة

جزئية بمدينة العريش ترجع في أحكامها إلي محكمة الزقازيق الكلية، وبدأت عملها في عام ١٩١٠، وصارت العريش تابعة في إدارتها القضائية لنظارة الحقانية، بينما كانت تابعة إدارياً لنظارة الحربية [١٦٦] .لكن في عام ١٩١١ سمع أهالي العريش من خلال الصحف بأن هناك قانوناً جديداً بشأن التنظيم الإداري لشبه جزيرة سيناء علي وشك الصدور، فقاموا بتقديم شكاوي موقع عليها من أعيان وأهالي العريش يلتمسون فيها عدم إدراج العريش تحت طائلة هذا القانون، واستجابت الحكومة بالفعل لشكواهم ولم يشملهم هذا القانون[١٦٧].

وفي عام ١٨٩٠تم إنشاء محكمة شرعية لمنطقتي نخل والعقبة[١٦٨]. وفي الطور كانت هناك محكمة منذ أوائل العصر العثماني، حيث يذكر نعوم شقير بأنه يوجد بمكتبة دير سانت كاترين كتاب يسمي " كتاب الأم " لكن من خلال شرحه لمحتويات هذا الكتاب يتضح لنا أن هذا الكتاب ما هو إلا سجل لمحكمة الطور وعدد أوراق هذا السجل حوالي ٥٦٧ صفحة، تتناول عقود البيع والرهن والزواج والعتق وغيرها من القضايا التي كانت تختص بها هذه المحكمة. ويستدل مما كتبه شقير أنه كانت هناك محكمة بالطور منذ عام ١٠٠١ هـ / ١٥٩٢م، وآخر تاريخ بهذا السجل هو١٨٥١م، وكان مقر تلك المحكمة بقلعة الطور، وكان لها قاض خاص بها علي المذهب الحنفي يعينه قاضي السويس، ولما خربت تلك القلعة في عام ١٨٢٦ نقل هذا السجل إلي حيازة الراهب ملاتيوس من رهبان دير سانت كاترين، ويؤكد شقير أيضاً بأن هذا السجل لا يزال موجودا بخزانة الدير[١٦٩] .

ثم وقعت بالطور جريمة قتل في عام ١٨٩٠، وفي سبيل التمكن من محاكمة الجناة أدخلت بمقتضي الأمر العالي الصادر في ديسمبر ١٨٩٠ ضمن دائرة اختصاص محكمة المنصورة الأهلية[١٧٠] .لكن في عام ١٩٠٤ أدخلت الطور ضمن اختصاص محكمة الزقازيق الأهلية، كما نص علي ذلك القانون الصادر في ١٤ فبراير ١٩٠٤، إلا أنه نظراً لكون الطور منطقة نائية بعيدة عن مركز الإدارة بالقاهرة، فقد كان حل القضايا البسيطة يتم بمعرفة موظفي الحجر الصحي بالطور، كما تؤكد ذلك المذكرة المرفقة بمشروع القانون الإداري والقضائي لمحافظة سيناء، وتطالب المذكرة بإخراج الطور من دائرة اختصاص محكمة الزقازيق خصوصاً في القضايا العادية [١٧١] .

ومع أحداث أزمة الحدود عام ١٩٠٦ شكلت لسيناء ـ فيما عدا العريش ـ لجان خاصة (قومسيونات) للفصل في القضايا الجنائية، ويعاون هذه اللجان محلفون من شيوخ القبائل[١٧٢]. وكان قومسيون التحقيق في القضايا يتشكل من مدير سيناء بصفته

رئيساً، وممثلاً عن النيابة العامة والبوليس، ولا يشكل هذا القومسيون في الفصل في أية قضية إلا بعد التصديق عليه من مجلس شوري القوانين وتوقيع ناظر الحقانية[١٧٣]. وقد اعترض سعد زغلول ـ كما يقول في مذكراته ـ أمام مجلس النظار علي منح هذا القومسيون السلطة في تطبيق عقوبات غير تلك الواردة في قانون العقوبات، إلا أن المجلس لم يصغ للآراءه معترضاً بوجود سوابق في تطبيق هذا الأمر، كما أن المنطقة كلها موضوعة تحت إدارة نظارة [١٧٤].

وبموجب القانون١٥ لسنة ١٩١١ للتنظيم الإداري والقضائي لسيناء، صار هناك ثلاثة أنواع من المحاكم، الأولي **المحاكم الجزئية،** وكانت تتألف من مأمور قضائي واثنين من العدول، وتحكم في القضايا المنصوص عليها قانونا، ولا يجوز لهذه المحاكم أن تحكم بالحبس لأزيد من سنة واحدة أو بغرامة تزيد عن ٥٠ جنيهاً مصرياً، وتحكم في الدعاوي المدنية أو التجارية التي لا تتجاوز قيمة المدعي به فيها عن ١٠٠ جنيه. والثانية **المحاكم المخصوصة،** وكانت تتألف من المحافظ أو مأمور قضائي يندب بمعرفته بصفة رئيس، واثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوين وثلاثة من العدول، وهي تختص بالدعاوي المدنية أو التجارية التي يتجاوز المدعي فيه مائة جنيه. والثالثة **المحاكم العليا،** وكانت تتألف من المحافظ أو مأمور قضائي يندب بمعرفته بصفة رئيس، واثنين من المأمورين القضائيين بصفة عضوين وخمسة من العدول. وهذه المحكمة مختصة بالنظر في كل جريمة ترتكب داخل حدود محافظة سيناء وتكون واردة في قانون العقوبات أو في هذا القانون أو في القرارات التي يصدرها ناظر الحربية، كما تحكم في كل دعوي مدنية أو تجارية مهما كانت قيمة المدعي فيها ويجوز في جميع الأحوال رفع المنازعات المدنية أو التجارية ـ باتفاق الخصوم ـ إلي محكمة يكون نصاب اختصاصها أقل من قيمة المدعي به. كما أعطي قانون ١٩١١ للمحاكم المذكورة أن تحكم بالعقوبات التي تقضي بها الأعراف والتقاليد المحلية الثابتة بدلاً من العقوبة التي يجوز لها الحكم بها بشرط ألا يخالف ذلك العدالة والآداب [١٧٥].

ومن الملاحظ أن قانون ١٩١١ قد ارتكز علي السلطة العسكرية الممثلة في ناظر الحربية من جهة والمحافظ من جهة ثانية، وذلك من أجل تشديد القبضة العسكرية علي سيناء، وهذا ما كانت تسعي إليه السلطات البريطانية. كما أنه اعترف صراحة بالعرف القبلي السائد بين بدو سيناء.

وفي ظل هذا النظام القضائي تم نظر العديد من القضايا في شبه جزيرة سيناء، والتي وكان شهرها قضية مقتل " الهنداويين ". ففي ٧ مارس ١٩٠٥ تم تشكيل قومسيون برئاسة نعوم بك شقير نائب قلم المخابرات بنظارة الحربية لسماع الدعوي المتهم فيها كل من سليم الأطرش وصباح حسين بقتل الأخوين محمد وإبراهيم هنداوي[١٧٦]. وفي هذه القضية تم الحكم بالإعدام شنقاً علي المتهمين، ونفذ الحكم في ٢٨ مايو ١٩٠٥، في نخل علي مشهد ومرآي من الأهالي. ويؤكد التقرير البريطاني بأن إصدار هذا الحكم كان لإقرار النظام والقانون الذي كانت تفتقر إليه في شبه الجزيرة والتي كان يعمها الفوضي من جراء عدم وجود قانون يعمل علي ردع مثل هذه الحالات من القتل الوحشي[١٧٧]. ولاشك أن هذا الحكم كان الأول من نوعه في تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ قضية مقتل البروفيسور بالمر في سيناء عام ١٨٨٢، وهو يعكس حرص السلطات البريطانية علي تطبيق سياسة إحكام السيطرة علي قبائل سيناء من خلال محاولة إخضاعهم بسلطة القانون العسكري.

وقد تم تشكيل العديد من قومسيونات التحقيق، منها القومسيون الذي تشكل برئاسة القائم مقام باركر بك لتحقيق حادثتي قتل عطية راشد في ٢٢ أبريل١٩٠٧، والمتهم فيها حسين بن سليمان وسلمان سليمان العوامرة، وحادثة مقتل منصور عواد عوض أبو عادرة والمتهم فيها محمد سالم الأخرس ومحمد سلامة وسالم الدنقيري وسويلم الدنقيري[١٧٨]. كما تم تشكيل قومسيون أخر برئاسة مدير سيناء للتحقيق في حادث مقتل شخص يدعي جمعة فريج بجهة جبل لبني والمتهم فيها سليمان بن صبحي وحسن أرديح [١٧٩] .وقد اعترض مجلس شوري القوانين في جلسة ١٨ ديسمبر ١٩٠٩ علي تشكيل هذا القومسيون لأنه صدر بأمر عال من الخديوي عن طريق ناظر الحربية دون أن يصدق عليه المجلس أو يوقع عليه ناظر الحقانية، وأبدي المجلس حفظ حقه في هذه المسألة، وطالب الحكومة ألا تعود لمثل هذا الأمر مرة أخري [١٨٠] .وفي هذه القضية ثبتت براءة سليمان صبحي وحسن أرديح من التهمة المنسوبة إليهما، وانحصرت التهمة في كل من عايد عواد البسيسي وسلامة سالم صبح فتم تشكيل قومسيون لمحاكمتهما. وهذا يعني أن نظارة الحربية التي كانت تتحكم فيها السلطات البريطانية لم تكن تعير آراء مجلس الشوري اهتماما فيما يتعلق بقومسيونات التحقيق التي تجري لمحاكمة المتهمين في شبه جزيرة سيناء.

أما فيما يتعلق بقضايا الأحوال الشخصية وما يخص حقوق الأيتام وتعيين الأوصياء، فقد تم ترتيب قلم مخصوص لبيت المال بمحافظة العريش في عام ١٨٩١

للحفاظ علي حقوق الأيتام والقصر، كما أرسل محافظ العريش لنظارة الحقانية يلتمس تشكيل مجلس حسبي بالعريش ليقوم بمهمة محاسبة الأوصياء والنظر في مسائل تنصيبهم وعزلهم وفقا لما يقتضيه الشرع [(١٨١)] .

وبالإضافة إلي هذا التنظيم القضائي الذي وضعته الحكومة المصرية في شبه جزيرة سيناء، فقد كانت تعترف بالقضاء العرفي السائد بين بدو سيناء، حيث كان لهؤلاء البدو نظاماً قضائياً خاصاً بهم سوف نتناوله في الفصل السابع.

هكذا يتضح أن التنظيم القضائي الذي وضعته الحكومة المصرية لشبه جزيرة سيناء كان يهدف في الأساس إلي الحفاظ علي الاستقرار والأمن داخل شبه جزيرة سيناء، فكان إنشاء محكمة العريش يهدف أساساً إلي استقرار الوضع في هذه المنطقة الحدودية، والحفاظ علي استقرار شريان التجارة بين مصر والشام، ومحاولة من الحكومة لتدريب البدو علي اللجوء إلي المحاكم المدنية المصرية والتخلي ولو بصورة جزئية عن العرف القبلي في إطار محاولاتها المستمرة لتوطين البدو في مصر.

ولكن الاحتلال البريطاني لمصر كان نقطة تحول علي المستوي الإداري، حيث حدثت بعض التغيرات علي الأشكال الإدارية والتي كان من بينها القضاء. ولبروز أهمية سيناء الاستراتيجية تعاملت السلطات البريطانية مع الأوضاع فيها علي هذا الأساس، لهذا كان الوضع الإداري بما فيه النظام القضائي موضوع تحت السيطرة العسكرية، وهذا يفسر لنا تشكيل قومسيونات التحقيق، وفرض القانون ١٥ لسنة ١٩١١ الذي كان بمثابة قانون طوارئ يهدف إلي وضع المنطقة تحت الرقابة العسكرية.

د – الإدارة الصحية

أولت الحكومة المصرية اهتماما بالغاً لمسألة الحجر الصحي منذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر، وخصوصاً في مناطق الحدود التي تنفذ منها القوافل والسفن والأشخاص، فأنشأت مصلحة الصحة البحرية والكورينتينات بالإسكندرية في ٢٧ يناير ١٨٤٤[(١٨٢)]. كما أنشئت في عام ١٨٤٧ " تحفظخانة" (نقطة لتجمع المحجور عليهم) لكورنتينة العريش وقد بلغت تكلفة إنشائها ما يزيد عن ٤٠٠ كيس مصري[(١٨٣)]. ومن الجدير بالذكر أنه قبل هذا التاريخ كان يوجد بالعريش كورنتينة لكن لم يكن بها مبني خاص لحجز المحجور عليهم، فكان عساكر الصحة البحرية يقومون بمنع اختلاط المحجور عليهم بالأهالي[(١٨٤)].

وتشير الوثائق إلي أنه تم إلغاء كورنتينة العر يش ورفت جميع موظفيها بما فيهم الحكيمباشي لكنها لا توضح تاريخ الإلغاء وإن كانت تذكر أنه تم في فترة ليست ببعيدة عن عام ١٨٦١م وأعيد العمل بها في أبريل من العام المذكور، وتولي إدارتها بعد إعادتها للعمل الخواجا ريزوا معاون السيناتاه (١٨٥).

وقد اشترطت نظارة المالية المصرية لعودة العمل بالكورنتينة وباقي الجهاز الإداري بمحافظة العريش ألا تزيد مصروفاتها عن إيراداتها، لكنها لاحظت عجزاً في الموازنة بين إيرادات ومصروفات الكورنتينة بنحو ثمانية وعشرين كيساً، غير أن أهمية الكورنتينة في هذا المكان قد جعلت رئيس مجلس الصحة البحرية يبقي عليها لكنه شدد علي ضرورة الاهتمام بمسألة " تذاكر المرور" بهدف تحصيل عوائدها لسد جزء من العجز في الموازنة(١٨٦). ثم أسندت إدارتها للخواجا " نيقولا مسيو"، لكن تم رفته في أبريل ١٨٦٢بسبب ما أثاره من مشكلات مع الموظفين المصريين، فتم تعيين الخواجة أنطون بيانكي (الذي كان يعمل بنقطة الحجر الصحي برشيد) عوضاً عنه(١٨٧). ومن الملاحظ أن إدارة الكورنتينة كانت في الغالب تسند إلي طبيب أجنبي، وربما يرجع ذلك إلي عدم وجود كوادر طبية مصرية كافية للعمل في جميع القطاعات الصحية في مصر آنذاك، كما أن فترة حكم سعيد قد شهدت تدفقاً واضحا للأجانب للعمل داخل مصر مما شجعهم علي العمل داخل النظارات المختلفة ومنها مصلحة الصحة البحرية التي كانت تشكل أحد قطاعات نظارة المالية.

وقد أطلق علي نقطة الحجر الصحي بالعريش اسم " كورنتينة العريش " أو "سيناتاه العريش "، وكان يدير شئونها مأمور أو ناظر يعاونه وكيل، وهو في الغالب طبيب (حكيمباشي). وكانت الكورنتينة تتبع محافظة العريش منذ بداية نشأتها حتي تم انفصال عساكر مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات عن محافظة العريش في عام ١٨٨١م فصارت تتبع هذه المصلحة.

ولم تكن الكورنتينة مختصة فقط بعمل إجراءات الحجر الصحي علي القادمين من الشام أو المتجهين إليها، بل إنها كانت مختصة أيضاً بالشئون الصحية بالعريش والمناطق المحيطة بها، حيث كانت تعمل كمستشفي (إستبالية) لأهالي العريش، وبناء علي لائحة مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات قسمت إدارات هذه المصلحة إلي نظارات ومأموريات، فكانت إدارات الصحة في مصر بمثابة مكاتب صحية يرأس كل منها مدير بصفة ناظر، بينما كانت العريش والقصير هما المأموريتان الوحيدتان اللتان لهما مدير بصفة مأمور، وكانت اختصاصات الناظر والمأمور هي إجراء الاحتياطات

الصحية المتعلقة بالصحة والكورينتينات وفقا للوائح، لكن لم يكن من اختصاص الناظر منح الشهادات الصحية (البطنطات)[١٨٨]، لكن من حقه منح تذاكر البراءة الصحية الدالة علي إجراء الكورنتينة التي تعطي للأشخاص (البراتيكة)[١٨٩]. وقد أسندت إلي مأمور كورنتينة العريش مهمة إصدار جوازات السفر والختم عليها للمتجهين أو القادمين من وإلي الشام [١٩٠]. ويتقاضي مأمور الكورنتينة راتباً بلغ في عام ١٨٨٣ حوالي ٦٠٠ قرش شهرياً [١٩١].

وكان ناظر كورنتينة العريش بمثابة المدير الإداري لموظفي مصلحة الصحة البحرية بالعريش، وكان يعاونه طبيب بشري بصفة " حكيمباشي " يقوم بفحص القادمين عبر الحدود الشامية والتأكد من خلوهم من الأمراض الوبائية، كما كان من مهامه أيضاً مباشرة الحفاظ علي الصحة العامة بمدينة العريش والمناطق المحيطة بها، وخاصة تلك التي يسكنها العربان، فكان هذا الطبيب يتوجه إلي مناطق العربان لملاحظة الصحة العامة للبدو وتلقيح أطفالهم بمصل الجدري[١٩٢].

وبالإضافة إلي وجود الطبيب البشري بالكورنتينة، فقد كان هناك حكيم بيطري للكشف علي الخضر والفواكه والمأكولات والحيوانات التي ترد من الشام والتأكد من خلوها من الأمراض الوبائية التي من الممكن أن تدخل إلي القطر المصري وتضر بالثروة البشرية والحيوانية[١٩٣]. كما كان هناك " أجزجي " (صيدلي) مهمته صرف الأدوية والأمصال اللازمة للحالات المرضية التي قد يواجه بها أطباء الكورنتينة، سواء للمرضي القادمين من الشام أو من أهالي العريش[١٩٤].

كما كان يعمل بالكورنتينة عدد من التمورجية كمساعدين للأطباء، و" كشافة" تعمل كـ " داية " للقيام بعملية التوليد، كما تقوم بالكشف علي المتوفيات من النساء في حالات الوفاة ذات الشبهة الجنائية، وقد بلغ عدد هؤلاء التمورجية في عام ١٨٨١ حوالي خمسة تمورجية بالإضافة إلي الكشافة [١٩٥]. وكانت مهمة عساكر الصحة البحرية، الذين بلغ عددهم في عام ١٨٨١ حوالي ١٥ عسكرياً، هي الحفاظ علي عملية الحجر الصحي لمنع اختلاط المحجور عليهم بالأهالي[١٩٦].

وتقوم كورنتينة العريش بتحصيل العوائد الصحية علي الأشخاص والحيوانات والبضائع الواردة من الشام. وقد بلغت قيمة هذه العوائد للشخص الواحد عام ١٨٦٢ قرشا واحدا وفي حالة التهرب من دفع هذه العوائد، يتم تحصيل هذه العوائد بصورة مضاعفة، فالشخص الذي يتهرب من دفع هذه العوائد ويتم ضبطه يدفع غرامة لا تقل عن ٣٠٠ ٪ من قيمة هذه العوائد أو ٥٠٠ ٪ وأحيانا كانت تصل إلي ١٠٠٠ ٪[١٩٧].

وقد بلغت قيمة الغرامة عن أحد الأشخاص المتهربين من دفع عوائد الحجر الصحي عام ١٨٨١ حوالي ٣٢ قرشاً بغرامة قدرها ١٠٠٠ ٪ [١٩٨]، بينما تم تغريم محمد فهد العريشي الذي توجه إلي غزة بدون "بطنطة " بعد عودته بواقع ٣٠٠ ٪ من قيمة عوائد الكورنتينة ومجازاته بالضرب[١٩٩].

وكانت هذه العوائد الصحية تمثل جزءاً من إيرادات محافظة العريش ممثلة في "عوائد البطنطات "، حيث بلغت إيرادات هذه العوائد خلال شهر مارس ١٨٨٢ حوالي ١٢٨٢٢ قرشاً[٢٠٠]، بينما لم تبلغ خلال عام ١٨٦٢ بأكمله سوي ١٤٣٤٣ قرشاً[٢٠١].

وعلي الرغم من صدور أمر في عام ١٨٦١م من نظارة الداخلية يقضي بعدم التعرض لعربان السواركة القاطنين بالعريش وضواحيها أو لمواشيهم من قبل الكورنتينة، إلا أن بعض رجال الإدارة بالعريش كانوا يخضعونهم لقانون الكورنتينة ويبالغون في تقدير قيمة الغرامة، مما دفع بعض الأهالي والعربان إلي الشكوي منهم، مثلما حدث مع محافظ العريش داود أفندي صدقي عام ١٨٦٤ حينما أمر بتحصيل غرامة " التهريب " بواقع٣٠٠ ٪، وأحيانا بواقع١٠٠٠ ٪علي أهالي العريش كما قام بتحصيل عوائد الحجر الصحي علي الأغنام والحمير الخاصة بهم، مما دفع نظارة المالية إلي تغريمه ما كان قد حصله منهم ورفته من الخدمة[٢٠٢].

وعلي أية حال، فقد ألغيت بعض العوائد الصحية التي كانت تحصلها الكورنتينة بمقتضي الأمر العالي الصادر في ١٧ نوفمبر ١٨٩١م[٢٠٣].

وكان أهالي العريش والعربان في الحالات العادية معفيين من إجراءات الكورنتينة، لكن في حالة الإعلان عن ظهور أمراض أو أوبئة في الشام والحجاز، هذه الإجراءات تتم علي جميع القادمين إلي مصر. وقد شكي عربان السواركة وأهالي العريش من إخضاعهم للكورنتينة، مؤكدين بأنهم لا يمكن أن يعاملوا معاملة عربان الشام الخارجين عن الإدارة المصرية، فهم من داخل الحكومة المصرية ويطالبون بإعفائهم من ذلك لكن تأكد عليهم بمعاملتهم معاملة الهاربين إذا ضبط أحدهم خارجا عن نطاق الطريق السلطاني وعن مركز الكورنتينة [٢٠٤].

وكانت مدة الحجر الصحي للأفراد والحيوانات تتراوح ما بين ٣ إلي ٢١ يوماً أو حسب تعليمات مصلحة الصحة البحرية. وخلال فترة الحجر الصحي يصرف لفقراء المحجور عليهم " جراية يومية [٢٠٥].

ولعبت كورنتينة العريش دوراً مهماً أثناء فترات الأوبئة التي اجتاحت سوريا وبلاد الحجاز، فخلال انتشار وباء الكوليرا عام ١٨٨٢ تم إحكام السيطرة علي الطرق لمنع

هروب القوافل ودخولها إلي الحدود المصرية بدون إجراءات صحية[٢٠٦]، وتم تجديد مقر الكورنتينة في عام١٨٦٠ وزيدت قوة العساكر المنوط بهم حفظ "كردونات " الحجر الصحي، وحينما تطلب الأمر التحفظ علي عربان الشيخ زويد لمنع تحركهم خوفاً من انتشار وباء الكوليرا تم عمل كردون صحي علي هؤلاء العربان الذين لم يبدوا أي اعتراض علي هذا الإجراء[٢٠٧] .

وهكذا لعبت كورنتينة العريش خلال الفترة من ١٨٦٩ وحتي ١٨٨٢ دوراً مهماً في التقليل من حجم الخسائر البشرية والخسائر في الثروة الحيوانية خلال فترات الأوبئة التي اجتاحت مصر، مما جعل الخديوي توفيق يثني علي أفراد عساكر الصحة البحرية ويشكرهم علي ما بذلوه من جهد أثناء وباء عامي ١٨٨٢ ـ ١٨٨٣[٢٠٨].

لكن مع ذلك كانت هناك بعض الآثار السلبية ربما لتهاون بعض رجال الكورنتينة والتي كانت سبباً في حدوث عواقب وخيمة علي الصحة العامة، فقد حدث عام ١٨٨٢ أن دخلت إلي الأسواق المصرية عبر حدود مصر مع الشام شحنة قمح قادمة من الشام، ومن المؤكد أنها دخلت عن طريق التهريب، وهذه الشحنة من القمح كانت مخلوطة ببذور نبات سام " الزروانة " وهذا النبات يحدث تغيرات فسيولوجية لمن يتناول خبزه، وهو نبات من القبيلة النجيلية يوجد غالبا في مزارع القمح والشعير بالشام وأوربا، ويحدث تناوله اضطرابا في الدورة الدموية ونوماً عميقاً، وذلك حسب تقدير" المعمل الكيماوي باستبالية مصر "، وقد حذرت الحكومة الأهالي بعدم تناول الخبز المصنوع من هذا النوع من القمح، كما حذرت المزارعين من استخدام بذور هذا النوع من القمح كتقاوي [٢٠٩].

وقد أوكلت إلي مأمور كورنتينة العريش مهمة إصدار جوازات السفر، حيث كان محمد علي قد استخدم نظام جواز السفر الداخلي منذ عام ١٨٢٨ للحد من مشكلة هروب الفلاحين بسبب التجنيد الإجباري أو بسبب الديون المتراكمة عليهم، وتطلب ذلك إصدار تصريح المرور " تذاكر المرور" لكل فلاح موضح به اسمه ولونه وعمره للتحكم في حركة انتقال قوة العمل داخل الريف المصري، وتوفير عدد كافي من الأهالي لتحقيق مشروعاته الطموحة[٢١٠].

وقد أقامت السلطات المصرية بالعريش قلماً خاصاً بجوازات السفر ألحق بكورنتينة العريش عام ١٨٥١. وكان علي الشخص الذي يريد السفر خارج مصر أن يقدم ضامناً وضماناً كافياً لعودته إلي مصر مرة أخري[٢١١]. قد ظلت مسألة الضمان سارية حتي فترة متأخرة (١٩٠٦) [٢١٢]، وبعد تقديم الضامن والضمان يحصل علي " تذكرة مرور"

وتذكرة صحية (بطنطة). أما الأجانب والقادمون من الخارج فقد كان يكتفي بإعطائهم تذكرة صحية " بطنطة " طالما أنه يحمل " تذكرة مرور" أو "باسبورت"[٢١٣].

وكان يوجد بالعريش باعتبارها منفذاً حدودياً، قلم خاص بتذاكر المرور، وكانت مهمة هذا القلم مراجعة " الباسبورتات " الخاصة بالمسافرين الأجانب، وتذاكر المرور الخاصة بالمصريين ثم ختمها بشعار الحكومة المصرية. كما كان من مهام هذا القلم إصدار الجوازات الجديدة للأفراد الراغبين في السفر إلي خارج القطر المصري[٢١٤]. وكان رسم"الباسبورت " الواحد عام ١٨٨٣ حوالي خمسة قروش[٢١٥].

وقد أوكلت مهمة إدارة قلم باسبورتات إلي ناظر الكورنتينة وأحيانا الحكيمباشي لدرايتهما باللغات الأجنبية، حيث لا يخلو الأمر من مرور أشخاص أجانب عبر الحدود. وكان الناظر أو الحكيمباشي يتقاضي عن ذلك أجراً إضافياً بلغ عام ١٨٨٣ حوالي ٢٥٠ قرشا شهرياً[٢١٦].

وخلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر تضاءلت أهمية كورنتينة العريش بسبب قيام سلطات الاحتلال البريطاني في عام ١٨٨٢ بنقل نقطة الحجر الصحي الخاصة بالإبل والخيول التي ترد من الشام التي كانت تقع شرق العريش إلي القنطرة [٢١٧]. كما أنشئ في عام ١٨٨٧محجراً مؤقتاً بالعريش علي شاطئ البحر المتوسط بالقرب من قبة النبي ياسر[٢١٨]، لكن المحافظ شكا من سوء الإجراءات التي يتعامل بها هذا المحجر مع الأهالي، حيث لعب هذا المحجر " دوراً مهماً في أذية خلق ا " نتيجة للإجراءات التي يتخذها مع الأشخاص والحيوانات الواردة من الشام والتي لا تنطبق علي أية قواعد صحية، وأضرت بالصحة العامة لمواشي القطر المصري نتيجة التعسف في جباية الرسوم، وطالب المحافظ بإلغاء هذا المحجر بناء علي هذه التجاوزات بالإضافة إلي ضيق التجار من تذاكر المرور التي فرضها المحجر علي الإبل والماشية التي تستخدم في النقل عبر الحدود[٢١٩]، فقد فرضت علي كل رأس رسماً قدره ستة قروش، وهو مبلغ قد يوازي أجرة النقل نفسها، بالإضافة إلي الإجراءات التي تفرضها نقطة الحجر الصحي بالقنطرة والتي كانت تعاملهم معاملة القوافل الواردة من الشام وتضرب عليهم مدة الكورنتينة مدة ستة أيام، كما تقوم بتحصيل رسوم الحجر الصحي بالإضافة إلي ما كان يتم تحصيله منهم في كورنتينة العريش، وما يتم من إجراءات أيضاً، وبهذا كانت عملية الخضوع للحجر الصحي تتم مرتين، مرة بالعريش وأخري بالقنطرة، لهذا طالب محافظ العريش بالاكتفاء

بالإجراءات التي تتم علي القوافل والمواشي بالقنطرة لرفع الظلم عن الأهالي " الذين يعانون من الفقر بل أن الحكومة تعمل علي مساعدتهم في أمورهم المعيشية"[٢٢٠].

ولا شك أن هذه الإجراءات التي اتخذتها السلطات البريطانية ساهمت إلي حد كبير في زيادة عزل مجتمع سيناء عن المجتمع المصري في وادي النيل، فقد حدت هذه الإجراءات من حركة المجتمع السيناوي إلي داخل مدن وقري مصر، كما عملت هذه الإجراءات بلا شك علي خفض مستوي الدخل بين أهالي سيناء، حيث حرمت تلك الفئة المشتغلة بنقل التجارة بين مصر والشام من الأرباح التي ضاع معظمها كرسوم جمركية ما بين كورنتينة العريش ومحجر القنطرة. كما أن نقل مهام الحجر الصحي الرئيسية إلي القنطرة وجعل نقطة العريش مجرد نقطة حجر فرعية كان له أثره الكبير في تحويل الاهتمام إلي القنطرة باعتبارها النقطة الرئيسية في استقبال القوافل القادمة من الشام وانتزعت بذلك تلك الأهمية التي كانت لكورنتينة العريش قبل الاحتلال البريطاني لمصر.

كما كان مكتب الصحة بالعريش خلال فترة الاحتلال البريطاني عرضة للغلق بين الحين والآخر بسبب طول فترات الإجازات، ففي عام ١٨٨٩ تم إغلاق المكتب "بالجمع الأحمر " لأسباب غير معروفة وظل المكتب مغلقاً حتي وقت تحرير محافظ العريش لتقريره في عام ١٨٩٠. ولم يقف الحد عند هذا الأمر بل لم يكن هناك "حلاقين " (حلاقي الصحة) للقيام بقيد المواليد والوفيات، ولا " كشافة حكيمة " للكشف علي النساء والمتوفيات[٢٢١].

وخلال فبراير ١٨٨٩ تفشي مرض الحصبة بين أطفال العريش وتوفي بسببه ستة عشر طفلاً في أسبوع واحد، ونظرا لانتشار المرض بشكل وبائي فقد حضر الدكتور محمد أفندي حسن مندوب مصلحة الصحة لفحص الحالات المرضية ومعالجتها، فقام بتطعيم الأطفال الذين أهمل تطعيمهم خلال فترة إغلاق مكتب صحة العريش ومعالجة العديد من الحالات المرضية[٢٢٢].

ومن تتبع " دفتر الكشوفات الطبية والجنائية بالعريش" نلاحظ أن أكثر الأمراض شيوعاً بين أهالي وعربان العريش كانت هي: " الدوسنتاريا، النزلات الشعبية، فقر الدم، الروماتيزم، والرمد "، لكن كانت نسبة الشفاء من معظم هذه الأمراض كبيرة وفقا لما هو مسجل بالدفتر [٢٢٣].

ونظرا للزحف العمراني بالعريش فقد صارت الكورنتينة محاطة بمساكن الأهالي، لهذا طالب محافظ العريش بنقل أحد النقاط الصحية بالعريش (حيث كانت توجد أربع

نقاط صحية لاستقبال القوافل هي الفتح، والمالح، والطريق السلطاني، وأودة مصر)[٢٢٤]، وهي نقطة " الفتح " من العريش إلي رفح، وزودت باثنين من الهجانة بهدف إحضار القوافل الواردة عبر حدود الشام إلي مركز الصحة الرئيسي بالعريش لضرب مدة الكورنتينة واتباع القواعد الصحية معها [٢٢٥].

ولم تهتم الحكومة أو السلطات البريطانية بالعريش من الناحية الصحية إلا بعد أزمة الحدود وبروز أهمية سيناء، حيث تم تحويل محجر العريش إلي مستشفي به طبيب وطاقم تمريض، كما شمل الاهتمام رفح والقنطرة ومخافر البوليس في الكنتيلا والقصيمة ونخل التي أنشئت بها عدد من النقاط الصحية بها عدد من " التمورجية " وكان هدفها الحفاظ علي صحة الموظفين في هذه النقاط الحكومية وكذلك تفقد حالة العربان في تلك المناطق، والذين كانوا - علي حد تعبير جارفيس Jarvis (محافظ سيناء) يعالجون أنفسهم من الأمراض بطريقتهم الخاصة، حيث كانوا يرون أن معظم الأدوية ضارة بالصحة إذا ما قورنت بتلك الأعشاب الطبيعية المتوفرة في الصحراء، كما كانوا يستخدمون بعض آيات القرآن الكريم بعد كتابتها علي ورق ووضعها داخل " العمامة " بهدف الشفاء التام من جميع الأمراض[٢٢٦].

أما فيما يتعلق بنقاط الحجر الصحي الأخري في شبه جزيرة سيناء فقد كان أهمها نقطة الحجر الصحي بالطور، حيث أنشأت الحكومة المصرية محجر الطور في عام ١٨٥٨[٢٢٧]، وقد بدأ الاهتمام بهذه النقاط بعد توقف سير المحمل والحجاج براً، وبدء سفر الحجاج عن طريق البحر الأحمر، لكن لم يتم بناء محجر جديد في الطور إلا في عام ١٨٩٣ حيث بدأ تنظيمه وتجهيزه بأحدث الأدوات الطبية آنذاك علي يد الدكتور روفر رئيس " مصلحة الصحة البحرية والكورنتينات "، فقد تم بناؤه علي شكل طائر كبير باسط جناحيه، وبه مكان يصلح لرسو السفن الصغيرة، ومعزل للموبوئين، وأربعة مستشفيات واحدة للجراحة وثلاثة للأمراض العادية، وأماكن لطاقم التمريض والأطباء والعساكر، وأماكن للحجاج القادمين من ينبع وأخري للقادمين من جدة، ويضاء المحجر بالكهرباء، وبه مضخة لرفع المياه العذبة من " بئر مراد " ومنه يشرب رواد المحجر وأهل مدينة الطور، وبه مكان لإدارة المحجر، وللمحجر في موسم الحج خفر داخلي من عساكر الصحة البحرية وخفر من البوليس ومن بدو الطورة [٢٢٨].

وأصبح محجر الطور بمثابة محطة الحجر الصحي الرئيسية لمصر، وكانت الحكومة المصرية تهتم به اهتماماً بالغاً، وتتابع وصول الحجاج إلي الطور وتطمئن علي سلامتهم، وكان الخديوي يأذن بالاحتفال رسمياً بالمحمل عندما يصل إلي

السويس، ثم بعد ذلك يصل للقاهرة فيستريح الركب بالعباسية وبعد ذلك يتم الاحتفال به رسمياً بالقاهرة [٢٢٩].

وكان مأمور كورنتينة الطور يرسل بالمعلومات للقاهرة حول سلامة الحجاج الذين كانوا يشكون من طول فترة الحجر الصحي المضروبة عليهم، خاصة وأن كورنتينة الطور لم تكن تضع في الحسبان فترة اليومين الذين تستغرقهما الرحلة العودة من جدة وينبع إلي الطور، فكانت تضرب عليهم فترة الحجر عشرة أيام[٢٣٠].

وكانت الحكومة المصرية تمنح مشايخ العربان في شبه جزيرة سيناء مبالغ سنوية نظير ما يؤدونه من خدمات في الحفاظ علي الأمن العام أثناء فترة الكورنتينة، وقد بلغت قيمة هذه المبالغ في عام ١٨٩٤ حوالي ١٨٠ جنيهاً[٢٣١].

وهكذا كان اهتمام الحكومة المصرية بإقامة نقاط الحجر الصحي والاستباليات (المستشفيات) بشبه جزيرة سيناء فكان ذلك جزءاً من سياستها لبسط السيادة علي المناطق الحدودية النائية، والجمرك ونقاط الحجر الصحي هي في الأساس منشآت حدودية، تقام غالباً في الموانئ البرية والبحرية، كما كان هناك هدف مهم وهو التحكم في حركة الدخول والخروج عبر الحدود.

وكان لوجود نقطتي الحجر الصحي في العريش والطور دور مهم في الحد من انتشار الأمراض الوبائية في مصر في فترة الدراسة كما رأينا، خاصة وأن نقطة الحجر الصحي بالعريش تتحكم في حركة دخول الأفراد القادمين من الشام، بينما تحكمت نقطة الطور في الأفراد القادمين عبر البحر الأحمر وغيرهم من الحجاج.

هـ- البريد و البرق (التلغراف)

حرصت الحكومة المصرية كما سبق أن رأينا علي تأمين هذه الطرق بوضع حراسات دورية عليها. كما اهتمت بتأمين سلامة وصول المراسلات بين مصر والشام من ناحية وبين القاهرة والعريش من ناحية أخري. وحينما أنشأ خط التلغراف بين مصر والشام عام ١٨٦٥ عهدت الحكومة إلي بعض القبائل مهمة حراسة هذا الخط علي طول المسافة من بلبيس حتي رفح. وقبيل افتتاح قناة السويس وإنشاء الخط البرقي (التلغراف)، كانت المراسلات البريدية تصل من القاهرة إلي العريش عن طريق القوافل المتجهة من العريش إلي القاهرة والعكس، أو عن طريق إرسال أحد الهجانة بهذه المراسلات للقاهرة.

في عام ١٨٥٠ كان البريد الحكومي يتم إرساله من العريش إلي القاهرة مرة كل ١٥يوماً[٢٣٢]، لكن علي الرغم من أن المراسلات المتجهة من العريش إلي الإدارات المختلفة في القاهرة وغيرها كانت لا تبقي أكثر من خمسة أو ستة أيام، إلا أنه كانت هناك شكوي دائمة من تأخر وصول البريد وليس إرساله[٢٣٣].

كما كان البريد يصل أحياناً إلي العريش عن طريق عرفاء القوافل الذين يذهبون في رحلات متواصلة من العريش إلي القاهرة. حيث نجد أحد العريشية وهو الفالوجي عبد الكريم قد صرحت له محافظة العريش باستلام "البوستة " من القاهرة وقبول "ختمه" وتوقيعه باستلامها لتوصيلها إلي العريش[٢٣٤].

وعقب افتتاح قناة السويس، أصبحت المراسلات البريدية الحكومية والمراسلات التجارية والأمانات ترسل مرة كل أسبوع، نظراً لإنشاء مدن القناة التي تم ربطها بالسكك الحديدية وبخطوط اتصال بالقاهرة، فبات من السهل إرسال المراسلات من العريش إلي إحدي مدن القناة ومنها إلي القاهرة. فكان يتم تجميع المراسلات من الإدارات الحكومية بالعريش وغيرها وتوضع داخل " مخلة " ثم تختم ويتم إرسالها مع اثنين من الهجانة إلي القنطرة في بحر ثلاثة أيام، ومن القنطرة ترسل مع قطار " البوستة " إلي الإسماعيلية وتبقي هناك لمدة يوم لاستلام محتوياتها، ثم يتم استلام الخطابات أو المراسلات الواردة للعريش[٢٣٥]، ومن الإسماعيلية تعاد مع الهجانة مرة أخري للعريش، بعد أن تكون قد استغرقت سبعة أيام. وقد طلب محافظ العريش في عام ١٨٨١ من مصلحة عموم البوستة إنشاء مكتب للبريد بالعريش أسوة ببقية جهات مصر، وقد أكد في طلبه علي أهمية العريش باعتبارها أخر الحدود المعمورة، ولا يخلو الحال من حدوث حالات طارئة تستدعي إقامة مثل هذا المكتب الدائم، يعين فيه كاتب يكون وكيلاً لمصلحة البوستة براتب شهري قدره ٥٠٠ قرش حتي تنتظم عملية إرسال المخاطبات والمرسلات بين العريش وسائر جهات مصر[٢٣٦].

وقد اشترطت مصلحة " البوستة " لإقامة مكتب للبريد بالعريش، أن تتعهد المحافظة بتقديم اثنين من الهجانة يختصان بنقل المراسلات ذهاباً وإيابا، وفي هذه الحالة يمكن إقامة المكتب المطلوب وقد وافقت محافظة العريش علي هذا الطلب[٢٣٧] أعلنت المصلحة المذكورة أن مكتب البريد بالعريش سوف يبدأ في العمل ابتداء من أول يونية ١٨٨٤ [٢٣٨]. أي أن إنشاءه قد تأخر بسبب قيام الثورة العرابية وأحداث الاحتلال البريطاني لمصر.

أما فيما يتعلق بـ" التلغراف "، فقد أدخل إلي مصر منذ فترة مبكرة من القرن التاسع عشر حيث بني محمد علي أول خط برقي بين القاهرة والإسكندرية في عام ١٨٢٠، لكنه كان يعمل بالطريقة القديمة حيث كانت الرسائل ترسل عن طريق الإشارات من خلال ١٩ برجاً مابين رأس التين والقلعة بالقاهرة، وكان مخصصا للوالي، لكن في عهد محمد سعيد أدخل في مصر نظام التلغراف الكهربائي وافتتح أول خط من هذا النوع بين القاهرة والإسكندرية في عام ١٨٥٤- ١٨٥٥[٢٣٩]، وبدأ في وضع الخط البرقي بين مصر والشام منذ عام ١٨٦٤، لكن علي ما يبدو أنه قد أنشأ بالعريش مكتباً للتلغراف خلال هذه الفترة وأهمل بعد ذلك، حيث أن محافظ العريش طلب في عام ١٨٨١ إنشاء مكتب للتلغراف بالمدينة ويؤكد بوجود " عدة التلغراف " لدي عهدة المحافظة [٢٤٠].

ووافق مجلس السكة الحديد علي إنشاء مكتب للتلغراف بالعريش بشرط أن توفر المحافظة المكان المجاني لإقامته. فتم استئجار مكان بمحلات القلعة من أصحابه بأجرة قدرها ٢٠ قرشاً شهرياً علي أن يتم خصم ٦٤ قرشاً ثمن الترميمات والإصلاحات التي ستتم بالمكان. وقد صار إنشاء المكتب بهذا المكان، وتم العمل بالمكتب ابتداء من ١٥ يناير ١٨٨٢ [٢٤١].

وقد قدم أهالي العريش الشكر لحكومة محمود سامي البارودي علي إقامة مكتب التلغراف بالعريش، كما هنأوا نظارة الثورة العرابية علي تلك الخدمة التي أسدتها لهم[٢٤٢]. وتم تقسيم خط التلغراف بين القنطرة ورفح إلي مناطق دركات أنيط بالقبائل القاطنة علي طول هذه المسافة بحفظ دركات خط التلغراف حتي رفح، وتم ترتيب عدد من الهجانة و"الأسطاوات" الفنيين المخصصين لإصلاح وحراسة ومراقبة خط التلغراف[٢٤٣]. وخلال عملية إصلاح هذا الخط عام ١٨٨٢ الذي تخرب نتيجة الرياح الشديدة خلال شهر فبراير ١٨٨١التي كان نتيجتها وقوع بعض الأعمدة [٢٤٤]، قام بعض العربان بالسطو علي مهمات التلغراف التي كانت معدة لعملية الإصلاح في المسافة بين الخروبة والشيخ زويد [٢٤٥].

علي أي الأحوال فقد تم تعيين" تلغرافجي " بمكتب تلغراف العريش وإيجاد مكان مناسب لإقامته بقلعة العريش وكانت مصروفات هذا المكتب سنوياً حوالي ٣٦٠ قرشاً ثمن نقل مياه وأجرة المكان[٢٤٦]، بينما كان راتب التلغرافجي حوالي ١٥٠ قرشاً شهرياً، تؤخذ من إيرادات المكتب [٢٤٧] .

ومن أهم المشكلات التي واجهت الإدارة الحكومية خلال المرحلة الأولي من إنشاء مكتب تلغراف العريش هو إفشاء أسرار التلغرافات الحكومية التي ترسلها المحافظة إلي الإدارة بالقاهرة [٢٤٨]. كما كانت مشكلة أمن الطريق من القاهرة إلي العريش أهم ما يقلق المسئولين في القاهرة، خاصة مع تكرار حوادث التعدي علي القوافل التجارية علي هذا الطريق، فكانت الحكومة دائماً تخشي علي نقل أموال الميري من وإلي العريش لعدم أمان الطريق[٢٤٩].

ولاشك أن مد خطوط السكة الحديدية أبان معارك الحرب العالمية الأولي عام ١٩١٦ مع سير الحملة البريطانية لطرد الأتراك من سيناء، حين قرر أللنبي Allenby التوغل مطاردة القوات التركية في فلســطين[٢٥٠]، قد ساعد إلي حدٍ كبير علي سرعة الاتصال بين سيناء والقاهرة.

أما بريد الطور فقد كان يحمل علي ظهور " الهجن " مرة كل شهر، لكن مع إنشاء محجر الطور وانتظام الحركة فيه منذ عام ١٩٠٧ ومع قيام شركة البواخر الخديوية بالسير علي الطريق التجاري بين السويس وسواكن وجده، صارت بواخرها تمر بالطور مرة كل أسبوع. كما صار للطور خطاً تلغرافياً مع السويس منذ عام ١٨٩٧ [٢٥١]. أما نخل فقد كان لها بريد إلي السويس وآخر إلي الطور يرسل مرة كل شهر عند إنشاء قومندانية سيناء عام ١٨٩٢، ثم صار منذ عام ١٩٠٣ يرسل إلي السويس مرتين كل شهر، وفي عام ١٩٠٦ صار يرسل إلي السويس مرة كل أسبوع[٢٥٢].

ومن هنا يمكننا القول بأن حكومة الثورة العرابية قد ساعدت إلي حدٍ كبير في ربط سيناء بمصر من خلال تبني قادتها لسياسة تطوير أدوات وسبل الاتصال بين سيناء والقاهرة بإقامة محطة للتلغراف بالعريش، وإن كانت هذه السياسة مردها خوف حكومة الثورة من مهاجمة أية قوة أجنبية لحدود مصر عن طريق سواحلها الشمالية، لكن مع ذلك فقد كان لهذا العمل أثره الطيب في نفوس الأهالي كما سبق أن رأينا، وربما يفسر لنا ذلك سبب تعاطف أهل سيناء مع الثورة العرابية كما سنري.

أما الطور فقد زادت الحكومة من اهتمامها بوسائل الاتصال بينها وبين السويس والقاهرة بعد أن تم إنشاء ميناء الطور، الذي صار الميناء الأكثر أهمية في مصر لاستقباله للحجاج القادمين أو المتجهين إلي الأراضي المقدسة.

و- الإدارة والعربان

تعاملت الحكومة مع العربان وفق الطبيعة البدوية لهؤلاء العربان، حيث إن العرف القبلي ونظام التقاضي لديهم يضع الجماعة وليس الفرد في مواجهة القانون. لهذا

تعاملات السلطة الحكومية مع هؤلاء العربان بنفس المنطق، فكان شيخ القبيلة هو المسئول قانوناً أمام الحكومة عن أفراد قبيلته. فشيخ القبيلة هو الشخص النافذ الكلمة علي القبيلة، وهو المسئول عنها أمام الإدارة الحكومية، وكان شيخ مشايخ قبائل سيناء المسئول قانوناً إزاء الأمن العام في عموم شبه الجزيرة، وكان له سلطة كبيرة نافذة علي جميع القبائل في سيناء.

وكان اختيار شيخ القبيلة يتم برضاء جميع أفراد القبيلة، وإذا لم يرضوا عنه كتبوا التماساً للحكومة طالبين تغييره وتعيين شيخ آخر مكانه. مثلما حدث مع عراده سلامة شيخ قبيلة العرادات والوقاقدة عام ١٨٨١ الذي التمس أفراد قبيلته عزله من الشياخة لأنهم لا يبدون ارتياحا له، وأرادوا تعيين سلام سلمي عرادة لتمتعه بأخلاق حميدة، وقد أصر هؤلاء العربان علي موقفهم من عزل عرادة سلامة الذي يعمل في وظيفة حكومية كهجان بخط تلغراف العريش ـ غزة، ولا يمكنه أداء الوظيفتين في آن واحد، وذكروا أنه إذا أصرت الحكومة علي الإبقاء عليه شيخاً عليهم فإنهم سوف يتشتتون في الجبال[٢٥٣].

وقد استجابت الحكومة لمطالب قبيلة العرادات والوقاقدة فتم رفت الشيخ عرادة، وحكم عليه " بالحبس ستة شهور مع الأشغال السفيلة " من مجلس المنصورة نظراً لإهماله في وظيفته كهجان لغفر خط التلغراف، ووعده المحافظ بالعفو عنه نظراً لأن عائلته – التي كانت غير راضية عنه كشيخ – قد تقدمت بتظلم من هذا الحكم[٢٥٤]. فأرسل المحافظ التماساً إلي نظارة الداخلية أوضح فيه أن عرادة سلامة من البدو وليست له دراية بالقوانين المدنية وجاهل بشئون الحضر، وأن جريمته ليست قطع طريق أو خلل بالأمن، ويلتمس الاكتفاء بحبسه شهر واحد بسجن المحافظة [٢٥٥]. وهذه القضية توضح لنا أمرا غاية في الأهمية، وهو أن هؤلاء العربان رغم عدم رضائهم عن شيخهم إلا أنهم رفضوا أو علي الأقل استنكروا تنفيذ القوانيين الحكومية علي شيخهم علي الرغم من أن هذا الحكم إذا كان قد صدر عن قاضيهم العرفي لكان واجب النفاذ.

وكان شيخ القبيلة أحياناً ما يتقدم بنفسه بطلب استعفائه من منصبه كشيخ للقبيلة إذا ما رأي أن أفراد قبيلته غير راضين عنه كما حدث مع أحمد سلام شيخ قبيلة العرادات الذي طلب إعفاءه من منصبه لعدم قدرته علي أداء واجبه لكون العربان التابعين لشياخته غير ممتثلين له، فصار اختيار شيخ آخر مكانه تتوفر فيه الاستقامة

والأهلية ورضاء عمد القبيلة وكبارها عنه، فاستجابت الحكومة لمطلب وعينت الشيخ غنيمي مكانه شيخاً للقبيلة المذكورة[٢٥٦].

كما كانت الحكومة تقوم بعزل المشايخ أو العمد الذين تثبت إدانتهم في قضايا ماسة بالشرف، ففي عام ١٨٨١ قامت الحكومة بعزل ثلاثة من مشايخ العريش وأحد عمدها لقيامهم بتزوير شهادات لأشخاص يؤكدون فيها بأنهم موجودون بمقر إقامتهم، لكن اتضح للحكومة عكس ذلك، فحكم علي هؤلاء المشايخ والعمدة بالعزل من مناصبهم وفقا لما قرره مجلس المنصورة ومجلس استئناف بحري[٢٥٧]. وأحيانا كانت الحكومة المصرية تحاول وضع بعض القبائل التي لا شيخ لها تحت شياخة قبيلة أخري، مثلما حدث مع قبيلة الفلافلة (أحد فروع السواركة) الذين أبوا الدخول في أحد الشياخات الأخري، ثم اختار كبارهم شيخا من نفس عائلتهم وهو "حسين فليفل" خوفاً من أن تقوم الحكومة بضمهم مع قبيلة أخري، وتم اعتماد هذا الشيخ الجديد بعد أخذ الضمانات اللازمة عليه[٢٥٨]. وقد حاول أحد مشايخ العربان التدخل في شئون إدارة محافظة العريش، فتم إرساله إلي ضبطية مصر بسبب شكوي الموظفين ومشايخ وعمد العربان من تدخله فيما لا يعنيه، لكن عائلته تظلمت من ذلك وطالبت بإطلاق سراحه[٢٥٩].

ومع إخضاع شبه الجزيرة للحكم العسكري عام ١٩٠٦ وتطبيق القوانين العسكرية، بات من اللازم إخضاع مشايخ القبائل لسلطة القانون، فصاغ مجلس شوري القوانين مشروع قانون يحدد واجبات وحقوق عمد ومشايخ العربان والتي انحصرت في ثلاث نقاط أساسية: **الأولي،** تشكيل لجنة تأديبية لمحاكمة عمد القبائل ووكلائهم ومشايخ العربان علي نسق اللجان المشكلة لمحاكمة عمد ومشايخ الأهالي. **الثانية،** تخويل عمد القبائل الامتيازات الممنوحة لعمد الأهالي. **الثالثة،** إلغاء طريقة أخذ الرهائن (الوثاقة) من عائلات أشقياء العربان الذين تسعي الحكومة في البحث عنهم وإلقاء القبض عليهم، حيث أن مسألة أخذ الرهائن ينص عليها في المادة الثانية من الأمر العالي الصادر في مايو ١٨٨٥[٢٦٠].

وبهذا القانون باتت الحكومة تتعامل مع هؤلاء العربان بقاعدة قانونية جديدة وبخاصة مع إلغاء قاعدة أخذ الرهائن التي كان يتضرر منها شيوخ العربان في سيناء، ومن ثم صارت الحكومة تتعامل مع البدو من قاعدة الفرد وليس القبيلة في مواجهة القانون كما كان يحدث من قبل.

٢ـ البدو والسلطة

لا شك أن الحياة البدوية كان لها تأثيرها علي نظرة سكان شبه جزيرة سيناء إلي السلطة المركزية، فقد كانت نظرتهم للسلطة، في أغلب الأحيان علي أنها مقوم رئيسي للحفاظ علي التوازن والأمن في شبه الجزيرة، فمعظمهم رأي في وجود هذه السلطة داعما مهما للأمن بينما رأي القليل منهم في وجودها معوقاً رئيسياً لأنشطتها التي ربما تخالف القوانين التي تفرضها تلك السلطة المركزية عليهم. لكنهم بلا استثناء كانوا يرفضون تبعات الرضوخ للسلطة المركزية، وخاصة قانون التجنيد الإلزامي (القرعة العسكرية)، لأنه في الطبيعة البدوية، كما يقول ابن خلدون، يصعب علي البدوي الانقياد لغيره، كما أن الانتماء في المجتمع البدوي يكون للقبيلة والعشيرة والعائلة ونادراً ما يكون هناك انتماء لعصبية غير ذلك[٢٦١].

ولا شك أن هذه الطبيعة البدوية كانت أهم عائق واجه الإدارة الحكومية في سيناء في محاولة إخضاع بدو سيناء للسلطة المركزية وتطبيق القوانين المدنية عليهم. فحينما صدر أمر نظارة الجهادية في ٩ مايو ١٨٨١م بإحصاء الشباب الذين بلغوا سن العشرين لإخضاعهم للخدمة الإلزامية [٢٦٢]، كان رد الفعل الفوري من شباب العربان في سيناء هو الهرب إلي الجبال، بينما فر البعض الآخر إلي الحدود الشامية، وأرسل محافظ العريش إلي نظارة الداخلية يعلمها بأن هذه المنطقة لا تقاس بغيرها من الجهات، وأنه إذا صممت نظارة الجهادية علي تطبيق قانون الخدمة الإلزامية علي هؤلاء العربان فسوف " يتركوا البلاد خراب "، حيث إن استتباب الأمن بهذه المنطقة مرهون بإعفاء هؤلاء العربان من الخدمة الإلزامية والضرائب[٢٦٣].

ونتيجة لذلك ولكثرة شكاوي العربان، وافقت نظارة الجهادية علي استثناء العربان من " قانون القرعة العسكرية "، رغم مخالفة ذلك للبند الأول من قانون القرعة الذي يقضي، "بأن كل مصري مكلف بالدخول في الخدمة العسكرية"[٢٦٤]، وربما يعكس ذلك سياسة الحكومة في إبقاء هؤلاء العربان في حالة من الهدوء نظراً لاستقرارهم في مناطق ذات وضع استرتيجي وهي مناطق الحدود، كما أن هذه السياسة تعد استمراراً لسياسات الحكومات السابقة التي أعفتهم من الضرائب وبعض التكليفات التي كانت واقعة علي الفلاحين في القري. ثم صدر الأمر العالي في ١٤ مارس ١٨٨٢م بمعافاة العربان من الخدمة الإلزامية ومن أشغال العونة[٢٦٥].

وحين تحول طريق الحج المصري عن سيناء شق علي البدو انقطاع الحج عن بلادهم، وكان من بين هؤلاء العربان الذين خسروا من هذا التحول قبيلة الحويطات، وزاد من سوئهم أن الحكومة المصرية حاولت تجنيدهم، فهالهم ما يحدث لهم، وخرجوا

من سيناء متجهين إلي بلاد الحجاز، فأرسل الخديوي توفيق إليهم من تمكن من إقناعهم بالعودة إلي سيناء وأعفاهم من الخدمة العسكرية [٢٦٦].

هكذا يتضح أن النظام الإداري الذي وضعته السلطات المصرية لسيناء كان يهدف في الأساس إلي تحقيق أهداف بعضها أمني والبعض الآخر استراتيجي وديني. فقد كان الهدف من إنشاء محافظة العريش الحفاظ علي شريان التجارة بين مصر والشام، كما كان هناك هدف أمني أيضاً من وراء إنشائها، بينما كان الهدف من إنشاء القلاع الحجازية الحفاظ علي طريق الحج المتجه إلي الأراضي المقدسة ومراقبة تحركات القبائل الموجودة علي طول الطريق المؤدي إلي الحجاز، لهذا امتدت الحدود المصرية حتي قلعة الوجه علي الساحل الشرقي للبحر الأحمر (شمال الحجاز) بهدف توفير الحماية للحجاج الذين كانوا يعانون من غارات قبائل شمال الحجاز عليهم، بهذا رأت السياسة المصرية ضرورة مد الحدود الشرقية حتي شمال الحجاز. أما السياسة البريطانية فقد كانت تري في سيناء بعداً استراتيجيا هاماً لقناة السويس خاصة مع المحاولات العثمانية للاقتراب من القناة، لهذا اتسمت هذه السياسة البريطانية تجاه سيناء بالشدة في بعض الأحيان، حتي أخرجت في النهاية تنظيما إدارياً خاصاً بسيناء في عام ١٩١١ رأي في سيناء منطقة لها طابع خاص لابد من مراعاته، لكنه في الوقت نفسه أخضعها للحكم العسكري حتي في التنظيم القضائي، وذلك بهدف إحكام السيطرة علي المنطقة التي تعتبر الجانب الشرقي لقناة السويس، والنطاق الفاصل بين مصر والشام.

هوامش الفصل الأول

(١) دار المحفوظات، ملفات الخدمة، ملف رقم ٣٢٤٥، محفظة ١٦٢، عين ٤، دولاب ٧، ملف خدمة جمعة حسين طوبجي قلعة نخل، ٢٥ جمادي الآخر ١٢٨٣هـ/ ٦ نوفمبر ١٨٦٦م، نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، مطبعة أركان حرب الجهادية، ١٢٩٨هـ، ص ١١٥.

(٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ٢٧ صادر لمحافظة مصر، وثيقة ٢٩ بتاريخ غاية ربيع الآخر ١٢٧٧هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٦٠م.

(٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ٥٤ صادر إلي الجهادية، وثيقة ٦ بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٢٩٩هـ/٢٨ فبراير ١٨٨٢م، سجل ٤١، ص ٦ صادر لديوان المالية، وثيقة ١ بتاريخ ١ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/٤ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٤) راجع علي سبيل المثال، وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٧٦ تلغرافات واردة من الداخلية والخارجية، وثيقة ١٦، ٢١ بتاريخ ٨، ١٣ مايو ١٨٨٣.

(٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص ٤ مجلس أحكام مصر، وثيقة ١ بتاريخ ١٤محرم ١٢٧٠ هـ / ١٨ أكتوبر ١٨٥٣م، ص ٢٢ صادر للمالية، وثيقة ٢٤ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٢٦٩هـ/ ٧ يناير ١٨٥٢م، سجل ٤١، ص ١٠ صادر لمديرية القليوبية، وثيقة ١ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٧٩هـ/ ٤ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٦) **الدرك،** المقصود بالدرك هنا هو المنطقة المنوط بكل قبيلة حراستها، حيث كانت الحكومة توكل إلي القبائل مهمة حراسة الطرق الواقعة في نطاق حدودها، فمنذ العصر العثماني كان هناك " أصحاب الأدراك " هم القوات المحلية التي تحرس النقاط علي طول الطرق وخاصة طريق الحج، وعادة ما كانت الحكومة تسند أمر حفظ الأمن في المناطق الواقعة تحت سيطرة البدو إلي البدو أنفسهم في مقابل تخصيص إيرادات لهم نظير تلك المهام. راجع، أحمد الدمرداشي كتخدا عزبان، الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس وعبد الوهاب بكر، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٩٢، ص ٥٥ حاشية ٩٥.

(٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل رقم ٣٣ جـ١، ص ٦٧ وارد من الإحصاء والتعداد، وثيقة ٥ بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٩٩هـ/ ٧ مايو ١٨٨٢م.

(٨) أنشئت قلعة العريش في عام ٩٦٧هـ/ ١٥٥٩م في عهد السلطان العثماني سليمان القانوني. راجع، ليلي عبد اللطيف، الإدارة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧- ١٧٩٨)، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٠٥ز

(٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٣٩ صادر للداخلية، وثيقة ١ بتاريخ ٤ ربيع أول ١٢٩٩هـ / ٢٣ يناير١٨٨٢م.

(١٠) سجلات المعية السنية، صادر الإفادات والأوامر الكريمة، سجل ١٤، ص ٤٩ نمرة سايرة، وثيقة ١٧١ بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٦١هـ /٢٦ مارس ١٨٤٥م.

(١١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل٢٦، ص٦٩ وارد من مجلس المنصورة، وثيقة ٦ بتاريخ غرة جمادي الآخر ١٢٩٨هـ / ١ أبريل ١٨٨١م.
(١٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، د / ت، ص ١٠٥.
(١٣) المصدر المذكور، ميزانية الحكومة المصرية لسنة١٨٨١، ص١٠١.
(١٤) المصدر نفسه، ص ١٠٥.
(١٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٥٤ صادر إلي الجهادية، وثيقة ٦ بتاريخ ٨ ربيع آخر ١٢٩٩هـ / ٢٨ فبراير١٨٨٢م، سجل ٤١، ص٦ صادر لديوان المالية، وثيقة ١ بتاريخ ١ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ / ٤ أكتوبر ١٨٦٢م.
(١٦) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ١، ص ٣٨ صادر للداخلية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٢٩٨هـ/١٣مارس ١٨٨١م.
(١٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ١٣٠ صادر للمعية السنية، وثيقة ١١ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.
(١٨) هناك اختلاف بالوثائق حول تاريخ إلغاء كلاً من محافظة العريش والقلاع الحجازية، فتاريخ إلغاء محافظة االعريش كما تعطيه وثائق سجلات محافظة العريش هو غرة شهر رجب ١٢٧٨هـ / ١ يناير ١٨٦٢م، بينما تاريخ إلغاء القلاع الحجازية هو ١٩ ذو الحجة ١٢٧٧هـ / ٢٧ يونية ١٨٦٢م، كما تعطيه وثائق دار المحفوظات (ملفات الموظفين) أي قبيل قرار إلغاء محافظة العريش بستة شهور تقريباً. بينما كان تاريخ عودة العمل بمحافظة هو ٦ سبتمبر ١٨٦٢م، وتاريخ عودة العمل بالقلاع الحجازية هو ٩ شعبان ١٢٧٩هـ / ٢٨ يناير ١٨٦٣م، أي بفارق حوالي أربعة شهور إلا قليلاً. وهذا يعني أن تاريخ إلغاء القلاع الحجازية سابق علي تاريخ إلغاء محافظة العريش، مما يؤكد أن قرار الإلغاء كان مرتبطاً بالقلاع الحجازية أكثر مما هو مرتبط بمحافظة العريش ويدعم فكرة أن الحكومة المصرية ربما حاولت تسيير المحمل عن طريق البحر الأحمر وإلغاء الطريق البري عبر سيناء، كما أن تاريخ عودة العمل بمحافظة العريش سابق علي تاريخ عودة العمل بالقلاع، بينما كان قرار عودة العمل بالإدارتين مرتبط بما حدث بالعريش من أحداث شغب عقب سماع الأهالي والعربان بإلغاء المحافظة. راجع، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ص ٩٨ صادر لمجلس الصحة بسكندرية، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٧٩هـ / ١٨ يونية ١٨٦٢م، دار المحفوظات، ملف خدمة رقم ٣٢٤٥، محفظة ١٦٢، عين ٤، دولاب ٧.
(١٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ١٣٠ صادر للمعية السنية، وثيقة ١١ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.
(٢٠) المصدر نفسه، وثيقة ١٢ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.
(٢١) المصدر نفسه، وثيقة١٦ بتاريخ ٢ رجب ١٢٧٨هـ / ٣ يناير ١٨٦٢م.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٣١ صادر للمعية السنية، وثيقة ١٤ بتاريخ غرة رجب ١٢٧٨هـ / ٢ يناير ١٨٦٢م.

(٢٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨، ص ٣ وارد من المالية، وثيقة ١ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٧٨هـ /١٠ يناير ١٨٦٢م، وصادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ص ٩٨ صادر لمجلس الصحة البحرية بسكندرية، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٧٩هـ / ١٨ يوليو ١٨٦٢.

(٢٤) حول طبيعة القبائل البدوية العربية وأنماط سلوكها الاجتماعي، راجع، عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د/ ت، ص ص٨٥ – ٨٧.

(٢٥) الوقائع المصرية، العدد ١٠٦٨، ٢٢ ربيع الثاني ١٢٩٨هـ / ٢٢ مارس ١٨٨١م.

(٢٦) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١ صادر إلي باشمهندس استحكامات مصرية، وثيقة ١ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٩٨هـ/٢٧ يونية١٨٨١م.

(٢٧) الوقائع المصرية، العدد ١٠٦٨، بتاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ / ٢٢ مارس ١٨٨١م.

(٢٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٢٦ صادر إلي الداخلية، وثيقة ١١ بتاريخ ٢٦ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ / ٢٩ مارس ١٨٨١م.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٠٢ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٣١ بتاريخ ٢٥ جمادي الآخر١٢٩٨ هـ / ٢٦ مايو١٨٨١م.

(٣٠) محفوظات مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١/أ مجموعة ١٠٢ حربية، موضوعات متنوعة، مذكرة من الداخلية بخصوص الاستحكامات اللازمة للعريش، ٨ مارس ١٨٨٣.

(٣١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٦٩ وارد من جناب الكولونيل وارن، وثيقة بدون رقم بتاريخ ٩ مارس ١٨٨٣.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٣٨ بتاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٣٠٠هـ/٢٩ فبراير ١٨٨٣م.

(٣٣) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٤٢٤، وثيقة بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨٩.

(٣٤) الأهرام، ٩ فبراير ١٩٢٨.

(٣٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص٢٥٣ – ٢٥٥.

(٣٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٤، ص ١٢ صادر لجمرك باب النصر، وثيقة ٦ بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٦هـ /١ مايو ١٨٦٠م.

(٣٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٢٣ صادر لوكيل سرسواري، وثيقة ٦ بتاريخ غاية ربيع أول ١٢٧٤هـ / ١٧ ديسمبر ١٨٥٧م،

وسجل ٢٤، ص ٤ صادر إلي كمرك باب النصر، وثيقة ١ بتاريخ ٣ محرم ١٢٧٢هـ / ١٦ سبتمبر ١٨٥٥ م.

(٣٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٤، ص ١٢ وارد جمرك باب النصر، وثيقة ٦ بتاريخ ٩ شوال ١٢٧٦هـ / ٢١ أبريل ١٨٦١م.

(٣٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ ١، ص ١٣٥ صادر لوكيل سر سواري العريش، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٧٤هـ / ٢٦ مارس ١٨٥٨م، ص ٣٥ صادر إلي محافظة السويس، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧٤هـ / ٥ مايو ١٨٥٨م.

(٤٠) بلغ تعداد عساكر الخيالة بالعريش حوالي (١٤٣) خيالاً في عام ١٨٤٥، ثم ازداد عددهم في عام ١٨٤٩ إلي (١٥٠) خيالاً. وفي عام١٨٥٣ تم انتداب هذه القوه الموجودة بالعريش لمهام أخري كحراسة المحمل وقافلة الحج المصري، فتم استبدالها بقوة من " الخيالة " و" الهجانة " (العساكر الذين يستخدمون الجمال) بلغ تعدادها خمسون من الخيالة، وخمسون من الهجانة، الذين تم تعينهم من قبيلة الأخارسة بمعرفة رفاعي أغا، نظراً لمعرفتهم بالدروب والمسالك الجبلية التي تسلكها القوافل المتهربة من دفع الرسوم. راجع حول المزيد من التفاصيل، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩جـ ، ص ١٣٥ صادر لوكيل سرسواري العريش، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٧٤هـ/٢٦ مارس ١٨٥٨م، وص ٣٥ صادر إلي محافظة السويس، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٢٧٤هـ/٥ مايو ١٨٥٨م، صادر وارد محافظة العريش، سجل١، ص ٥ صادر للجهادية، وثيقة ٧ بتاريخ ١٢ جمادي الأولي ١٢٦١ هـ / ٢٠ مايو ١٨٤٥م، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٥ صادر لديوان داوري بسكندرية، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ جمادي الأولي ١٢٦٥هـ / ٢٠ أبريل ١٨٤٨م.

(٤١) **بلوكباشي،** رتبة عسكرية تعني مفتش أو ضابط بوليس. راجع، Redhouse, Sir James W., Turkish and English Lexicon, Istanbul 1978, p.385.

(٤٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ١٠ صادر لمديرية القليوبية، وثيقة ١ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ / ١ أكتوبر ١٨٦٢م.

(٤٣) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ١٠٥.

(٤٤) المصدر نفسه، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، ص ١٠٣.

(٤٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل٣٠ جـ ١، ص ٧ صادر إلي قسم الإيرادات بالمالية، وثيقة ٤ بتاريخ ٥ صفر ١٢٩٨هـ / ٨ يناير١٨٨١م، ص٢٤ صادر إلي عموم الكمارك المصرية، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٦صفر ١٢٩٨هـ/ ٢٩ يناير ١٨٨١م، ص٤٨ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٢٠ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ / ٢٣ مارس ١٨٨١م.

(٤٦) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص١ نظارة الداخلية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٠ ربيع آخر ١٣٠٠هـ / ٢٧ ديسمبر ١٨٨٣.

(٤٧) وارد جندرمة العريش، سجل ٥٥، ص١ من سعادة لواء عموم الجندرمة، وثيقة ١ بتاريخ ١ سبتمبر ١٨٨٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص١٠ وارد من سعادة لواء عموم الجندرمة، وثيقة ٣٤ بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٨٨٣.

(٤٩) دفتر وارد بوليس العريش، سجل ٥٧، ص ١١ وارد من ديبوتي انسبكتر جنرال بوليس مصر، وثيقة ٥٣ بتاريخ ١١ مارس ١٨٨٤.

(٥٠) المصدر نفسه، سجل٥٥، ص ١ من سعادة لواء عموم الجندرمة، وثيقة ٢ بتاريخ ٣ سبتمبر١٨٨٣.

(٥١) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٤١٣ (١٨٨٩م)ز

(٥٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٠، ص ٢٣٤.

(٥٣) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩٢، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩١، ص ٢٢٣.

(٥٤) في يناير ١٨٨٠ صدر ديكرتو خديو يمنع زراعة الحشيش في مصر، وكانت الغرامة ١٠٠٠ قرش عن كل فدان، كما صدر أمر آخر في عام ١٨٨٤ بمنع زراعة وتجارة وجلب الحشيش، وكانت غرامة جلب الحشيش ٢٠٠ قرشاً عن كل آقة، ثم ارتفعت الغرامة عام ١٨٩١ إلي خمسين جنيهاً لكل فدان أو جزء من الفدان يزرع بالحشيش. وفي عام ١٨٩٥صدر قرار بمنع تعاطي الحشيش في الأماكن العامة كالمقاهي والمحاشش والغرز المخصصة لتعاطي الحشيش. حول هذه القوانيين المنعية راجع، الوقائع المصرية، ١٢ رجب ١٢٩٨هـ / ٩ يونيه ١٨٨١م، سجلات قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص٢١ من نظارة الداخلية، وثيقة ٣٩ بناريخ ١٤ جماد أول ١٣٠١هـ/١٥ مارس ١٨٨٤م، إسماعيل عبد الفتاح، السموم البيضاء بين الدين والقانون، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة د/ت، ص ٧٣.

(٥٥) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص٦، وثيقة ٣٨، بتاريخ ١٠ أغسطس ١٨٩٤.

(٥٦) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص ٢١، وارد من الداخلية، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٤ جمادي الأولي ١٣٠١هـ / ١٥ مارس ١٨٨٤م.

(٥٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨، Jarvis, op.cit.,p.71

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٦١٤.

(٥٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥، ص١٦ صادر لكمرك باب النصر، وثيقة ٥ بتاريخ ١٨ جمادي الأولي ١٢٧٦هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٥٩.

(٦٠) المصدر نفسه، سجل ١٢، ص ٤١، وثيقة ٣٥ بتاريخ ٢٦ ربيع الأخر ١٢٦٦هـ/ ١٠ فبراير ١٨٥٠م، وراجع كذلك، Jarvis,c.s.,op.cit.,p.8.

(٦١) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ ١، ص١٦ صادر لمجلس صحة بحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ١٩ صفر ١٢٩٩هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٨٢م.
(٦٢) المصدر نفسه.
(٦٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ ١، ص٥٤ وارد من مجلس صحة بحرية، وثيقة ٧ بتاريخ ٢٦ جمادي الأخر ١٣٠٠هـ / ٣ يونية ١٨٨٣م، ص ٨٦ وارد من السيناتاه، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٦ أبريل ١٨٨٣.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣ وارد من الداخلية، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٥ يوليو ١٨٨٢.
(٦٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ ١، ص ٣ صادر لجمرك باب النصر، وثيقة ٢ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٧٤هـ / ٩ أكتوبر ١٨٥٧ م.
(٦٦) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٨٥ صادر ظهورات – ديوان كتخداوي، وثيقة١١١ بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٦٦هـ/١١ أكتوبر ١٨٥٠م.
(٦٧) صبري أحمد العدل، حركة القوافل والأشخاص عبر الحدود المصرية ـ الشامية في القرن التاسع عشر، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، العدد الأول، القاهرة ٢٠٠٢، ص٢٧٨.
(٦٨) دار المحفوظات، ملفات الخدمة، ملف رقم ١٦٢، عين٤، دولاب ٧.
(٦٩) المصدر نفسهز
(٧٠) دار المحفوظات، ملفات الخدمة، ملف رقم ٦٩٣٦، محفظة ٢٧٠، عين ٤، دولاب ١٢.
(٧١) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ١١٥، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، ص ١١١، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٣، المطبعة الميرية ببولاق ١٨٨٢، ص ١١٩، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٤، المطبعة الميرية ببولاق ١٨٨٣، ص٦٢.
(٧٢) أغاسي صاغقول، رتبة عسكرية تعني قائد الجناح الأيمن لكتيبة أو جماعة منظمة، أو مساعد الرائد وهي رتبة أعلي من النقيب وأدني من المقدم. راجع، Redhouse, op. cit., p.1157.
(٧٣) نظارة المالية، ميزانية... لسنة ١٨٨٠، ص ١١٥. ولسنة ١٨٨٤، ص ٦٢.
(٧٤) سعد بدير الحلواني، العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن التاسع عشر، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٩٩، ١٠٠.
(٧٥) ديوان الأشغال، صادر دواوين، سجل ٤٤جـ ١، ص ١٠٨ صورة الصادر إلي الداخلية، وثيقة ٢٢ بتاريخ ١٥ شوال ١٢٩٠هـ / ١ ديسمبر ١٨٧٤م.
(٧٦) شوقي عطا ا الجمل، سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤، ص ٣٠٤.
(٧٧) سعد بدير الحلواني، المرجع المذكور، ص ١٠٠.
(٧٨) العصر الجديد، ١٤ ديسمبر ١٨٨١.
(٧٩) نظارة المالية، ميزانية الحكومة لسنة ١٨٨٠، ص ١١٦.

(٨٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١(هذا السجل وضع خطأ ضمن تصنيف محافظة العريش، لكنه يخص محافظة الوجه)، ص ٨٦ وارد من الروزنامة، وثائق أرقام ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، بتاريخ ٢٥ ذو الحجة ١٣٠١هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٨٤م.

(٨١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.

(٨٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٣، ص ١١٩، ولسنة ١٨٨٤، ص ٦٢.

(٨٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.

(٨٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ٦٥ وارد من الروزنامة، وثيقة ١٠٢ بتاريخ ٢٥ جمادي الأولي ١٣٠١هـ/ ٢٣ مارس ١٨٨٤م.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٢ وارد من الروزنامة، وثيقة ٦٠٢، بتاريخ غاية جمادي الأخر ١٣٠٠هـ/٧ مايو ١٨٨٣م.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٧ وارد من الروزنامة، وثيقة ٦ بتاريخ ٢١ رجب ١٣٠٠هـ / ٢٩ مايو ١٨٨٣م.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٤ وارد من الروزنامة، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١٦ رجب ١٣٠٠هـ/ ٢٤ مايو ١٨٨٣م، ص ٩٠ وارد من الروزنامة، وثيقة ١١٥ بتاريخ ٢٨ جمادي الأولي ١٣٠٠هـ / ٦ مايو ١٨٨٣م.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٩١ وارد من الروزنامة، وثيقة ١٢٢ بتاريخ ٩ محرم ١٣٠١هـ / ١١ نوفمبر ١٨٨٣م.

(٨٩) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص١١٥، ولسنة ١٨٨٥، المطبعة الهلية ببولاق المحمية، القاهرة ١٨٨٤، ص ١٤١.

(٩٠) **قبيلة العلويين،** أو أولاد علي، تقطن القبيلة الأكبر منها بالساحل الشمالي الغربي لمصر وشرق ليبيا، وتقطن فخوذ من هذه القبيلة في قاطية بشمال سيناء، ويعرفوا هناك بالعلويين.

(٩١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.

(٩٢) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٠، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٨٩، ص ٢٣٠، وميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٠، ص ٢٢٨.

(٩٣) محافظ عابدين، محفظة 551 التماسات عربان، تلغراف لجلالة ولي النعم ملك الديار المصرية فؤاد الأول، بتاريخ ١٢ صفر ١٣٤٤هـ/ ١٩٢٦م.

(٩٤) صادر تحريرات محافظة السويس، سجل ٢٤، ص ٨ صادر جهات سايرة، وثيقة ٢٣١ بتاريخ ٦ شعبان ١٢٦٨هـ/ ٢٧ مايو ١٨٥٢م، ص ٢٢ صادر لديوان كتخداوي، وثيقة عرض، بتاريخ ٧ رمضان ١٢٦٨هـ/ ٢٦ يونية ١٨٥٢م.

(٩٥) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٢، ص ٢٢٣.
(٩٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٣.
(٩٧) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، ص ٢٢٣.
(٩٨) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٢، المطبعة الأميرية، ١٩٠١، ص ٢٢٤.
(٩٩) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية، ١٩٠٣، ص ١٢٦.
(١٠٠) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٦ المطبعة الأميرية ١٩٠٥، ص ص ٢٢٨، ٢٢٩ز
(١٠١) الغازيتة العسكرية، العدد ٣٢، بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٠٥، والعدد ٣٤، ١٣ أغسطس ١٩٠٥.
(١٠٢) Egypt No.1 (1906), Report by his Agent and Consul general on the finance administration and condition, Egypt and Sudan, 1905, P.15.
(١٠٣) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٨، المطبعة الأميرية، ١٩٠٧، ص١٥٦، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٢٨٧، ٥٦٧ -٥٦٩ز
(١٠٤) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٧، المطبعة الأميرية ١٩٠٦، ص ١٥٦، لسنة ١٩١٧، المطبعة الأميرية ١٩١٧، ص ٤١٨.
(١٠٥) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٧، ص ٤٢٦، لسنة ١٩١٧، ص ٤١٨.
(١٠٦) محافظ مجلس الوزراء، محفظة (١٢) نظارة الحربية، شبه جزيرة سيناء وحدود مصر الغربية، مجموعة (١٩٥) حربية، قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١١.
(١٠٧) المصدر نفسه، تلغرافات واردة من سكان العريش فبراير ١٩١١، وتلغراف إلي سعادة رئيس مجلس الشوري وحضرات رجالها العظام بمصر.
(١٠٨) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩١٧، ص ٤١٨ - ٤٢٦.
(١٠٩) عبد الرحمن عزوز، القضاء الشعبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٩٠.
(١١٠) Jarvis, op. cit., P.7.
(١١١) درويش مصطفي الفار، من تاريخ سيناء، مجلة الدوحة، العدد ٨٩ مايو١٩٨٣، ص ٤٩.
(١١٢) المرجع نفسه، ص ٤٨.
(١١٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ١٧ صادر للمالية، وثيقة ٨ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/ ٣١ سبتمبر ١٨٦٢م.
(١١٤) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ٥٠، ٥١.
(١١٥) المصدر نفسه، لسنة١٨٨١، ص ص٤٨، ١٠١.
(١١٦) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٣، ص ٥٠.
(١١٧) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩٠، ص ص٦٣، ١٦٤.
(١١٨) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية، ١٩٠٣، ص٤٥.

(١١٩) المصدر نفسه، لسنة١٩٠٠، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٩، ص ٤٧.
(١٢٠) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٤، ص ص ٤٤، ٤٥.
(١٢١) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٦، ص ٤٧.
(١٢٢) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٠، ص ١١٥.
(١٢٣) المصدر نفسه لسنة ١٨٨٤، المصدق عليها من مجلس النظار بجلسة يوم ١٩يونية ١٨٨٤، المطبعة الأهلية ببولاق المحمية ١٨٨٤، ص ٦٢.
(١٢٤) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩١، ص ٢٢٨.
(١٢٥) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٤، ص ٦٢.
(١٢٦) المصدر نفسه، لسنة ١٨٩٣، ص٢٢٣، لسنة ١٩٠٠، ص٢١٥.
(١٢٧) المصدر نفسه، لسنة ١٩٠٨، ص ص ٤٢، ١٥٦، ١٥٨.
(١٢٨) المصدر نفسه، لسنة ١٩١٧، ص ص ٤١٨ - ٤٢٦.
(١٢٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٢، ص ١١ صادر لملتزم جمرك بولاق، وثيقة ٢ بتاريخ ٥ صفر ١٢٧١ هـ /٢٩ أكتوبر ١٨٥٤م.
(١٣٠) المصدر نفسه، سجل ١٤، ص ٢٨ ظهورات ـ عموم الكمارك، وثيقة ٢٨ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٦٧هـ / ١١ يناير ١٨٥١م، وص ٣١ إلي المعية السنية، وثيقة ٥ بتاريخ ٩ جمادي الأولي ١٢٦٧هـ/ ١٣ مارس ١٨٥١م.
(١٣١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١٨ وارد من حكيم باشي المحافظة، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٨هـ/ ١٣ يوليو ١٨٨١م.
(١٣٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ الجزء الأول، ص ١٠٠ صادر سايرة ـ كمرك القنطرة، وثيقة ٧٤ بتاريخ ٢٢ جمادي الأولي ١٢٩٩هـ/ ١٣ أبريل ١٨٨٢م.
(١٣٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦، ص ٥٩ وارد من المالية، وثيقة ٨٦ بتاريخ ٧ جمادي الأولي ١٢٧٧هـ / ٢٢ نوفمبر ١٨٦٠م.
(١٣٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥، ص ١٦ صادر لكمرك باب النصر، وثيقة ٥ بتاريخ ١٨ جمادي الأولي ١٢٧٦هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٥٩م، سجل ٢٩ الجزء الأول، ص ٧٥ صادر إلي الداخلية، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٥ جمادي الأولي ١٢٧٤هـ / ١٢ ديسمبر ١٨٥٨م.
(١٣٥) محافظ عابدين، محفظة ٢٥٤، نظارة المالية – جمارك، ١٨٧٧/٢/١٦ – ١٩٤٧/١/١، صورة قانون الجمارك وترجمة تعليمات نامة الأرضية، مأخوذة من الصورة الواردة من نظارة التجارة بإفادة غير رسمي عنماه ٢صفر ١٢٩٤هـ/ ١٥ فبراير ١٨٧٧م.
(١٣٦) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ ١، ص ٨٤ ديوان الداخلية، وثيقة ٤٦، ٢٥ جمادي الأولي ١٢٧٤هـ/ ٢٢يناير ١٨٥٨ م.
(١٣٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤٢، ص ٧٠ وارد من المالية، وثيقة ٣٥ بتاريخ٢٤ محرم ١٢٨١هـ/ ٢٨ يونية ١٨٦٤م.

(١٣٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ٩٥ صادر سايرة ـ متسلم غزة، وثيقة ٢٥٠، بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٧٩هـ / ٢٤ يوليو ١٨٦٢ م.
(١٣٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص٣٤ وارد من عموم جمارك مصرية وثيقة ١١ بتاريخ ٢٢ محرم ١٢٩٩هـ / ١٤ ديسمبر ١٨٨١م.
(١٤٠) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٥٩ (١٨٨٩).
(١٤١) المصدر نفسه، ص ٥٧ (١٨٨٩).
(١٤٢) المصدر نفسه، سجل ٢، ص ٣٧٦ بتاريخ ١٨٩٠.
(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٣ بتاريخ ١٨٩٠.
(١٤٤) المصدر نفسه، ص ص ٤٥١ – ٤٦٤ بتاريخ ١٨٩٠.
(١٤٥) المصدر نفسه، ص ص ٢٩٠، ٢٩١ بتاريخ ١٨٩٠.
(١٤٦) عباس مصطفي عمار، المدخل الشرقي لمصر، مرجع سابق، ص ص ١٤٨ – ١٤٩.
(١٤٧) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ٢، ص ٢٤ بتاريخ ١٨٩٠.
(١٤٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣، ص ١٢٢ صادر لمجلس الأحكام، وثيقة ٩ بتاريخ ١٦ صفر / ١٦ سبتمبر ١٨٥٩م.
(١٤٩) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص ١٧ صادر للمالية، وثيقة ٨ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ / ٣١ سبتمبر ١٨٦٢ م.
(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٢٧ صادر لوكيل سيناتاه العريش، وثيقة ٥ بتاريخ ٧ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٦٢ م.
(١٥١) المصدر نفسه، سجل ٢٠، ص ٢٧ صادر سايرة – الشيخ عايش الوحيدي، وثيقة ٢ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٧٤هـ / ١٢ يناير ١٨٥٨م.
(١٥٢) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ١٤١ صادر لمأمور القضايا بالعريش، وثيقة ١، ٢ بتاريخ ١٥، ١٦ رمضان ١٢٧٤هـ/ ٣٠ أبريل، ١ مايو ١٨٥٨م.
(١٥٣) سجلات محكمة العريش، سجل ١ (غرة ربيع أول ١٢٨٠هـ ـ ١٠ جماد أول ١٢٨٧هـ) ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ١ ربيع أول ١٢٨٠هـ/١٨٦٣م.
(١٥٤) المصدر نفسه، سجل ٣٦جـ١، ص ٥٧ صادر للحقانية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٢ رمضان / ٢٩ يوليه ١٨٨٢م.
(١٥٥) المصدر نفسه، ص ٥٧ صادر للحقانية، وثيقة ٣ بتاريخ ١٦ جمادي الآخرة ١٢٩٩هـ / ٦ مايو ١٨٨٢م.
(١٥٦) المصدر نفسه، ص ٥٧ صادر للحقانية، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٤ ربيع ثاني ١٣٠٠هـ/١٦ أبريل ١٨٨٢.
(١٥٧) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨جـ١، ص ٩٤ وارد من محكمة العريش، وثيقة ١٩ بتاريخ ١٣ رمضان ١٣٠٠هـ / ١٩ يوليه ١٨٨٣م.
(١٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٨ وارد من الحقانية، وثيقة ٥ بتاريخ ٢٦ شوال ١٣٠٠هـ /١ سبتمبر ١٨٨٣م.

(١٥٩) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، ص ٥٠.
(١٦٠) المصدر نفسه، لسنة ١٨٨٤، ص ٢٢.
(١٦١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤٠ جـ٣، ص ١ وارد من مجلس المنصورة، وثيقة ٢٠ بتاريخ ٧ جمادي الأولي ١٣٠٠هـ /١٧مارس١٨٨٣ م.
(١٦٢) دفتر قيد الكشوفات الجنائية والطبية بالعريش، سجل ١٤٢، ص ٦، وثيقة ٤١ بتاريخ ٦ صفر ١٣٠٠هـ / ١٨ ديسمبر ١٨٨٢م، سجل ٤٤، ص ٤، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٩ أكتوبر ١٨٩١.
(١٦٣) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٢٤٩ (١٨٨٩).
(١٦٤) المصدر نفسه، ص ٥٣.
(١٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٦.
(١٦٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٨٩.
(١٦٧) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢ شبه جزيرة سيناء والحدود الغربية، تلغرافات واردة من سكان العريش بخصوص مشروع النظام القضائي والإداري لشبه جزيرة سيناء.
(١٦٨) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٠، ص ١٣٦، لسنة ١٨٩١، ص ١٣٦.
(١٦٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٣٩، ٤٠٠.
(١٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٨٨.
(١٧١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢ شبه جزيرة سيناء والحدود الغربية، مذكرة مرفقة بمشروع قانون النظام القضائي والإداري لشبه جزيرة سيناء، ٢٥ يناير ١٩١١.
(١٧٢) لطيفة محمد سالم، تاريخ القضاء المصري الحديث، الجزء الأول، ١٨٧٥ – ١٩١٤، الطبعة الأولي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٦، ص١٤٩.
(١٧٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢ شبه جزيرة سيناء والحدود الغربية، مجموعة ١٩٥ حربية، مكاتبة مجلس شوري القوانين بالاعتراض علي إصدار أمر عالي لمحاكمة شخصين في سيناء بدون عرض عليه، ٤/ ١٠ / ١٩١٠.
(١٧٤) مذكرات سعد زغلول، جـ١، تحقيق / عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٨٧، ص ٢٧٤.
(١٧٥) المصدر نفسه، قانون نمرة ١٥ لسنة ١٩١١، قانون بشأن النظام الإداري والقضائي لمحافظة سيناء.
(١٧٦) المصدر نفسه، أمر عال بتشكيل قومسيون سيناء لمحاكمة المتهمين بشبه جزيرة سيناء ١٧ / ٤ / ١٩٠٥.

(١٧٧) Egypt, No.1 (1906) , Reports by his Agent and consul general on finance administration and condition, Egypt and Sudan , 1905, p.15.

(١٧٨) المصدر نفسه، مشروع أمر عال بتشكيل قومسيون لمحاكمة بعض المتهمين بالقتل في سيناء.

(١٧٩) المصدر نفسه، مذكرة الحربية ومشروع أمر عال بتشكيل قومسيون كالذي تشكل بمقتضي الأمر العالي الصادر في ٣٠ / ٤ / ١٩٠٩ وذلك لمحاكمة كل من عايد عواد البسيسي وسلامة بن سليمان بن صبحي المتهمين في قتل شخص يدعي جمعة فريج بجهة جبل لبني ١٩٠٩/١١/١٦.

(١٨٠) المصدر نفسه، مكاتبة مجلس شوري القوانين بالاعتراض علي إصدار أمر عال لمحاكمة شخصين في شبه جزيرة سيناء بدون عرض عليه ١/٤ /١٩١٠.

(١٨١) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص ٥٥ بتاريخ ١٨٨٩.

(١٨٢) مجلس أحكام مصر، دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات، ص ٣٨٢، قصاصة نامة الكورنتينة والنضافة في ٥ شوال ١٢٦٠هـ / ٢٧ يناير ١٨٤٤م.

(١٨٣) محافظ الوقائع المصرية، محفظة ١٢ مجموعة " صحة "، من ٢ رمضان ١٢٤٥ – ١٥ ربيع الآخر ١٢٩٤، العدد ٩٨، بتاريخ ١٧ محرم ١٢٦٤ هـ / ٢٦ ديسمبر ١٨٤٧م.

(١٨٤) أدراج الدار، درج ١٧٧، محفظة ٧٥ معية تركي، أمر من الجناب العالي إلي حبيب أفندي، ص ١٧٤، وثيقة بدون رقم، بتاريخ ١١ محرم ١٢٥١هـ / ١٠ مايو ١٨٣٥م.

(١٨٥) صادر وارد محافظة العريش، سجل ١، ص ٢٣، وثيقة ٣٣٤ بتاريخ ١٥ ربيع أول ١٢٦١هـ/٢٥مارس ١٨٤٥م. كلمة **سيناتاه** من الكلمة اللاتينية Sanatorium التي تعني " مصحة " وخاصة مصحة للمصابين بالأمراض المزمنة. وربما دخل هذا المصطلح إلي الأوراق الرسمية المصرية كتحريف للكلمة الفرنسية التي Sante تؤدي نفس المعني اللاتينيز(وقد شاع استخدام الشكل المحرف لهذه الكلمة " سيناتاه" بالوثائق). راجع، منير البعلبكي، المورد، قاموس انكليزي ـ عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨١١.

(١٨٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦، ص ٨٣ وارد من المالية، وثيقة ٩٦ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٧٨هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٦١م.

(١٨٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩، ص ٥٩ صادر لمحافظة العريش، وثيقة ١٨، ٢٠ بتاريخ ٢٧ شوال ١٢٧٨هـ / ٢٨ أبريل ١٨٦٢م، وص ٥٠ صادر سايرة – محافظة رشيد، وثيقة بدون رقم أو تاريخ.

(١٨٨) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦، ص١١، وثيقة ٧ بتاريخ ١٨٨٤. **البطنطات**، ومفردها بطنطا أو بطنطه مأخوذة من الكلمة الفرنسية Patente التي تعني الشهادة الصحية التي تعطي للمراكب المسافرة لدلالة علي خلوها من

الأمراض المعدية. راجع، قاموس إلياس، فرنسي - عربي، القاهرة، ١٩٨١، ص ٣٦٥.

(١٨٩) **البراتيكة**، من الكلمة الفرنسية Pratique تعني براءة الحجر الصحي. راجع، قاموس إلياس، المرجع المذكور، ص ٣٩١. ومنير البعلبكي، المورد، ص٧١٥.

(١٩٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٤٣ صادر إلي عموم الحسابات، وثيقة ١٧ بتاريخ ١٣ شوال ١٢٩٨هـ / ٩ سبتمبر ١٨٨١، وسجل ٣٦جـ١ ص ٨٣ صادر إلي الداخلية، وثيقة ١٤ بتاريخ ٦ جمادي الآخر ١٢٩٩هـ / ٣٠ أبريل ١٨٨٢م.

(١٩١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٥٤ وارد من مجلس صحة بحرية، وثيقة ٦ بتاريخ ١٠ جمادي الآخرة ١٣٠٠هـ/٢٩ أبريل ١٨٨٣م.

(١٩٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٥٤ صادر لمحافظة العريش، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٣ شوال ١٢٨٧هـ / ١٥ ديسمبر ١٨٧١م.

(١٩٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٩ صادر إلي السيناتاه، وثيقة ٤ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ٩ فبراير ١٨٨٢م، وسجل ٣٠ جـ١، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٨١ صادر لمجلس السيناتاه، وثيقة ١٣ بتاريخ ٢٧ ربيع الآخر ١٢٩٨هـ/٣٠ مارس ١٨٨١م، ووارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١٨ وارد من حكيمباشي المحافظة، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٨هـ/ ١٢ يوليو ١٨٨١م.

(١٩٤) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ٦٦ صادر لناظر الكورنتينة، وثيقة ٢٢بتاريخ ١٥ جمادي الأولي ١٢٧٤هـ/ ٣ يناير ١٨٥٨م.

(١٩٥) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ١، ص صادر لمجلس الصحة البحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ٢ ربيع الأول ١٢٩٨هـ/ ٣ فبراير ١٨٨١م.

(١٩٦) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، ص ١١٣.

(١٩٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص ١٩ صادر لمجلس الأحكام، وثيقة ٦ بتاريخ ١٩ ذو الحجة ١٢٧٠هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٥٤م، وسجل ٢٢، ص ٣١ صادر للمالية، وثيقة ٢٦ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٧١ هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٥٥م.

(١٩٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٤ وارد من السيناتاه، وثيقة ٧٩ بتاريخ ٢٣ جمادي الأولي ١٢٩٨هـ / ٢٤ أبريل ١٨٨١م.

(١٩٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص ٧٩-٨٢ صادر لناظر الصحة، وثيقة ٢٠ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٢٧٠هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٥٤م.

(٢٠٠) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ٣ صادر إلي السيناتاه، وثيقة ٦ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ١٠ فبراير ١٨٨٢م.

(٢٠١) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص ١٧ صادر للمالية، وثيقة ٢٦ بتاريخ ٣١ سبتمبر ١٨٦٢م.

(٢٠٢) سجلات مجلس الأحكام، سجل ٢٢/١٠/٧، ص ص ١٢٣، ١٣٣، وثيقة ٩٠٦ بتاريخ ٣ ذو الحجة ١٢٨٠ هـ/ ١١ مايو ١٨٦٤م، وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤٢، ص ٧٠ وارد من المالية، وثيقة ٣٥، بتاريخ ٢٤ محرم ١٢٨١هـ / ٣٠ يونية ١٨٦٤م.

(٢٠٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الداخلية، محفظة ١٠/٢/ جـ، موضوعات مختلفة، مذكرة الداخلية بشأن تنفيذ البندين ١٤، ١٥ من لايحة العوايد الصحية ١٨٨٤/٦/٢٣، صورة مشروع أمر عال يتعلق بتقرير العوايد الصحية.

(٢٠٤) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٧٦ صادر إلي السينتاه، وثيقة ٢١ بتاريخ ١٤ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٢٠٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٣ وارد من الحكيمباشي، وثيقة ١٠ بتاريخ ٩ ربيع الآخر ١٣٠٠هـ / ١٨ فبراير ١٨٨٣م، وسجل ٣٣ جـ١ ص ١٥٠ وارد من الحكيمباشي، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٤ شعبان ١٣٠٠هـ/ ١١ يونية ١٨٨٣م، وسجل ٣٦، ص ٣٨ وارد من السينتاه، وثيقة ٢٦ بتاريخ ١٩ أبريل ١٨٨١.

(٢٠٦) المصدر نفسه، سجل ٣٩ جـ٢، ص ٣ تلغرافات واردة، وثيقة ٣٥٦ بتاريخ ٢٤ يوليو ١٨٨٢.

(٢٠٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ٢٤ صادر إلي وكيل سرسواري رفاعي أغا، وثيقة ٢٣ بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١٢٧٢هـ / ٢٦ يناير ١٨٥٦م.

(٢٠٨) راجع ما كتب في هذا الفصل عن رجال جندرمة العريش، ص١٢.

(٢٠٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ١، ص ١٢٢ وارد من الداخلية، وثيقة ٥٠ بتاريخ ١٢ رجب ١٢٩٩هـ/ ١ يونية ١٨٨٢م.

(٢١٠) كينيث كونو، فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري ١٧٤٠- ١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوقي، المجلس الأعلي للثقافة، القاهرة ٢٠٠٠، ص ١٦٤.

(٢١١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧ جـ١، ص ٤٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ٧ فبراير ١٨٨٢م.

(٢١٢) الوقائع المصرية، العدد ٢٣ السبت ٨ محرم ١٣٢٤هـ/ ٣ مارس ١٩٠٦م.

(٢١٣) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦٠، ص ١٤٤، وثيقة ٧٨ بتاريخ ١٠ جمادي الآخر ١٣٠٠هـ/ ١٩ أبريل ١٨٨٣م.

(٢١٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٩٠ وارد من الحكيمباشي، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٣.

(٢١٥) المصدر نفسه، ص ١٥١ وارد من السيناتاه، وثيقة ٤٨ بتاريخ ٤ شعبان ١٣٠٠هـ/ ١١ يونية ١٨٨٣م.

(٢١٦) المصدر نفسه، ص ٩٠ وارد من الحكيمباشي، وثيق ٢٢ بتاريخ ٢ أبريل ١٨٨٣.
(٢١٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٥.
(٢١٨) يطلق بدو سيناء علي أوليائهم اسم الأنبياء فهناك النبي صالح والنبي ياسر وغيرهم.
(٢١٩) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ١، ص٥٥ تقرير مرفوع إلي نظارة الداخلية من محافظ العريش بتاريخ ١٨٨٩.
(٢٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٨ بتاريخ ١٨٨٩.
(٢٢١) المصدر نفسه، ص ٥٥ تقرير محافظ العريش عن أعمال ١٨٨٩.
(٢٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٢.
(٢٢٣) دفتر قيد الكشوفات الطبية والجنائية بمحافظة العريش، سجل ١٤٢، ص ص ١،٢،٣،٤.
(٢٢٤) وارد جندرمة العريش، سجل ٥٥، ص ١١ وارد من محافظة العريش، وثيقة ٣ بتاريخ ١٣ محرم ١٣٠١هـ/١٥ نوفمبر ١٨٨٣م.
(٢٢٥) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ٢، ص ٣٦٣ بتاريخ ١٨٨٩.
(٢٢٦) Jarvis, Op.cit., PP.82-83.
(٢٢٧) أحمد شفيق باشا، مذكرات عن زيارة إلي طور سيناء، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٢٧، ص٢٤.
(٢٢٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٣٦.
(٢٢٩) سجلات عابدين، ديوان جلالة الملك، سجل ٢٥ وارد عربي ص ٨٦، وثيقة ٢٣٣، وص ٩٠، وثيقة ١٥٥.
(٢٣٠) المصدر نفسه، سجل ٢٢ وارد عربي، ص ٦٨، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٢ نوفمبر ١٩١٣.
(٢٣١) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ٨ ثورة العصاة - العربان، مجموعة ١١ حربية، طلب اللجنة المالية إعطاء إعانة قدرها ١٨٠ جنيه لمشايخ عربان سيناء ١٨٩٤/١/٣١.
(٢٣٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٣٤ صادر لديوان داوري بسكندرية، وثيقة ١٩ بتاريخ ٢٦ ربيع أول ١٢٦٦هـ/ ٩ فبراير ١٨٥٠م.
(٢٣٣) المصدر نفسه.
(٢٣٤) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص ٧ صادر لمحافظة مصر، وثيقة ١ بتاريخ ١٣ ربيع الآخر ١٢٧٩هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٦٢م.
(٢٣٥) المصدر نفسه، سجل ٣٦جـ١، ص ٢١ صادر لعموم بوستة مصر، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٢ يناير ١٨٨٢م.
(٢٣٦) المصدر نفسه.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٥ صادر لعموم البوسته، وثيقة ٤، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٩هـ/ ٨ يونية ١٨٨٢م.

(٢٣٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ ١، ص ١٢٠ وارد سايرة، وثيقة ٦٤ بتاريخ ١٢ يوليو ١٨٨٣.

(٢٣٩) خاف عبد العظيم الميري، تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤- ١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢، ص ١٢٦.

(٢٤٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ ١، ص ١٠٠ صادر سايرة ـ إلي باشمهندس تلغرافات، وثيقة ٩١ بتاريخ ١٩ جمادي الأولي ١٢٩٨هـ/ ٢٠ أبريل ١٨٨١م

(٢٤١) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ ١، ص ٦٢ صادر للداخلية، وثيقة ٩ بتاريخ ٨ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢٨ فبراير ١٨٨٢م.

(٢٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٩ صادر تلغرافات مستجدة، مهردار خديوي، وثيقة ٢٤ بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ١٦ مارس ١٨٨٢م.

(٢٤٣) المصدر نفسه، ص ١٠٤ صادر للداخلية، وثيقة ٢١، بتاريخ ٢٠ رجب ١٢٩٩هـ/ ٨ يونية ١٨٨٢م.

(٢٤٤) المصدر نفسه، ص ١٤٩، صادر لهندسة التلغرافات، وثيقة ١١ بتاريخ ٢٧ نوفمبر ١٨٨٢.

(٢٤٥) المصدر نفسه، ص ١٩٨ صادر لهندسة التلغرافات، وثيقة ١٢ بتاريخ ٢٦ محرم ١٣٠٠هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٨٢م.

(٢٤٦) المصدر نفسه، ص ٩٩ صادر لعموم الحسابات، وثيقة ٤٨ بتاريخ ١٦ جمادي الآخر ١٢٩٩هـ/ ٦ مايو ١٨٨٢م.

(٢٤٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ ١، ص ١٠٠ صادر سايرة، باشمهندس تلغرافات، وثيقة ٩١ بتاريخ ١٩ جمادي الأولي ١٢٩٨هـ/ ٢٠ أبريل ١٨٨١م.

(٢٤٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ ١، ص ٩٦ صادر للداخلية، وثيقة ٦٠، بتاريخ ٢٣ جمادي الأولي ١٣٠٠هـ/ ٣١ مايو ١٨٨٣ م.

(٢٤٩) المصدر نفسه، سجل ٥٧، ص ٤ وارد جهات سايرة – من حضرة وكيل بوستة وتلغراف العريش، وثيقة ٢ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٤.

(٢٥٠) Davaid Lloyd George, War Memoirs of Davaid Llyod George, vol. IV, London, 1965,p.1819.

(٢٥١) محافظ مجلس بلاط الملك، محفظة ٤ أوراق مجلس بلاط الملك، دايري التلغراف، ص ١٤ منشور بدون نمرة، بتاريخ ١٦ مايو ١٨٩٧.

(٢٥٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٩٩.

(٢٥٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ ١، ص ١٠٢ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٣٠ بتاريخ ٢٢ جمادي الأولي ١٢٩٨هـ/ ٢٣ أبريل ١٨٨١م.

(٢٥٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ٢٤ وارد من الداخلية، وثيقة ٩، بتاريخ ٢ ربيع أول ١٣٠٠هـ/ ١٢ يناير ١٨٨٣ م.
(٢٥٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٩٧ صادر لمجلس استئناف بحري، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٩٩هـ/١٧ يونية ١٨٨٢م.
(٢٥٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٧ جـ٣، ص ٢٣، وارد من الداخلية، وثيقة ١٠٣ بتاريخ ٢٠ شوال ١٢٩٨هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٨١م.
(٢٥٧) الوقائع المصرية، العدد ١٠٣٨، ١٥ فبراير ١٨٨١م.
(٢٥٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ١ وارد من الداخلية، وثيقة ١٢٠، بتاريخ ٩ صفر ١٣٠٠هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٨٢م.
(٢٥٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٧ صادر للداخلية، وثيقة ٢٠ بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١٢٩٨هـ/ ١٨ مارس ١٨٨١م٠
(٢٦٠) الوقائع المصرية، ١ يناير ١٩٠٦.
(٢٦١) عبد الرحمن بن خلدون، المصدر المذكور، ص١٠٦.
(٢٦٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٧٠ صادر لقلم عسكرية بمديرية الشرقية، وثيقة ٣ بتاريخ ٨ جمادي الآخرة ١٢٩٨هـ/ ٩ مايو ١٨٨١م.
(٢٦٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠جـ١، ص ١٢ صادر لديوان الداخلية، وثيقة ٣٦ بتاريخ ١٤ جمادي الآخرة ١٢٩٨هـ/ ١٥ مايو ١٨٨١م.
(٢٦٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٩٢ قلم عسكرية بمديرية الشرقية، وثيقة ١٦ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٩٨هـ/١٢ يوليو ١٨٨١م.
(٢٦٥) وارد قلم الضبط بمحافظة العريش، سجل ٩٨، ص ٤ قلم العربان، وثيقة ٢ بتاريخ ١٥ سبتمبر ١٨٩٢م.
(٢٦٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٤.

الفصل الثانى

شبه جزيرة سيناء والحياة السياسية المصرية

لاشك أن الأحداث السياسية التي مرت بها مصر خلال الفترة مجال الدراسة كان لها صدي بين سكان سيناء. وفي هذا الفصل سأحاول أن أرصد تلك المشاركات السياسية التي أسهم فيها هؤلاء السكان. فخلال الفترة مجال الدراسة مرت بمصر أحداث سياسية كثيرة، لكن نظراً للوضع الجغرافي والاجتماعي الذي عاشته سيناء خلال تلك الفترة فقد كانت مشاركتهم إلي حدٍ ما محدودة. وكان هناك حدثان سياسيان مهمان شارك فيهما سكان سيناء، الأول وهو الثورة العرابية، والثاني وهو الحياة النيابية التي كانت ممثلة في ذلك الوقت في مجلس شوري القوانين والجمعية العمومية والجمعية التشريعية.

أ- دور شبه جزيرة سيناء في الثورة العرابية

كان اندلاع الثورة المصرية بزعامة أحمد عرابي عام١٨٨١، تعبيراً عن تبلور جذوة الوطنية لدي المصريين، حيث أسهمت النهضة في توجيه الأفكار نحو الحرية والدستور. حيث كان من نتيجة النكبات المالية وازدياد التغلغل الأجنبي، خاصة الإنجليزي والفرنسي، أن بدأت الحركة الوطنية في الظهور، وأخذ البعض يعبر عن سخطه وتذمره من التدخل الأجنبي، ومن خضوع الحكومة لمطالب الدول واستكانتها للوصاية المفروضة علي ميزانيتها، وتطلعوا إلي إقامة نظام نيابي ديمقراطي يوطد مبادئ العدل والحرية، ويكون لنواب الشعب فيه سلطة مراقبة الحكام ومحاسبتهم علي أعمالهم[١] .

وقد تسببت الأزمة المالية في الإضرار بمصالح ملاك الأراضي الزراعية وضباط الجيش والموظفين وغيرهم من فئات الشعب المصري، حيث تأثرت طبقة ملاك الأرض الزراعية بثقل الضرائب المفروضة علي أراضيهم [٢].

وعلي أية حال، فقد لعب الأعيان دوراً هاماً في تأييد الأنشطة السرية التي أدت في النهاية إلي الثورة العرابية، كما كان لنشوء الطبقة الوسطي أثره الواضح علي تعزيز النضال الوطني والمطالبة بإقامة نظام نيابي أكثر تمثيلاً للشعب ككل وإقامة الدستور. كما كانت " طبيعة تكوين الجيش تعتمد علي عنصر الفلاحين، فالقوات المصرية لم تكن سوي فلاحين تحولوا إلي جنود، وفلاحين قاسوا قبل أن يجندوا، وأيضاً أثناء تجنيدهم بسبب ضغط الحكومة عليهم وضرائبها، ومن الأجانب ورباهم وسيادتهم التي تربعت علي عرش مصر" [٣]. لهذا أدي الجيش دور المقاوم للتدخل الأجنبي، بينما كان الأعيان

يخشون في البداية المغامرة بمصالحهم الاقتصادية، لكن سياسة الخديوي إسماعيل في زيادة الضرائب في محاولة لحل مشكلاته المالية جعلتهم ينصرفون عنه.

ففي بداية حكم توفيق (١٨٧٩- ١٨٩٢) واجه اشتداد الحركة الوطنية في الجيش، وبرز من بين صفوفه عرابي وزملاؤه ممن حاولوا الوقوف ضد الإجراءات التي تحول دون حصولهم علي الترقيات والامتيازات التي كانت مقصورة علي الضباط الشراكسة[٤].

وحين وجدت بريطانيا أن الخديو أخذ يستسلم خطوة فخطوة للمطالب الوطنية التي جسدها أحمد عرابي ورفاقه منذ المواجهة الكلامية في ميدان عابدين في ٩ سبتمبر ١٨٨١، وحتي إسناد رئاسة مجلس النظار إلي شريف باشا ونظارة الجهادية والبحرية إلي محمود سامي البارودي، بناء علي نصيحة عرابي[٥]، نسقت جهودها مع فرنسا، وأبلغت الخديو مذكرتها الثنائية في٢٥ مايو ١٨٨٢ باستعدادهما لدعمه، مما زاد من الثورة الوطنية علي الخديوي وعليها [٦]. وانفردت بريطانيا بإنزال جيوشها بالإسكندرية في يوليو ١٨٨٢، وهزمت القوات المصرية في معركة التل الكبير في ١٣ سبتمبر ١٨٨٢، واحتلت القاهرة في ١٥ سبتمبر[٧]. ودخل الخديوي توفيق ومعه ولزلي Sir G. Wolsely قائد القوات البريطانية إلي القاهرة في ٢٥ سبتمبر١٨٨٢ [٨]. أما الدولة العثمانية، فقد أثبتت مدي ضعفها وعجزها علي مواجهة الاحتلال البريطاني، فبتحريض من بريطانيا أصدر السلطان العثماني إعلانه في ٥ سبتمبر ١٨٨٢ بعصيان عرابي[٩]، وهذا الإعلان الذي اتخذته بريطانيا وسيلة لإضعاف قوة الجيش المصري وإيداع الفرقة بين صفوفه. فالقيادة البريطانية في القناة اتخذت من هذا الإعلان وسيلة لإسقاط شرعية دفاع عرابي عن الوطن وإظهاره أمام الشعب المصري بمظهر المتمرد والخارج عن الدين الإسلامي، لعصيانه أوامر خليفة المسلمين (السلطان العثماني) وولي أمره (الخديو)، وأنه بذلك يحارب من أجل تحقيق مطامع شخصية. وسنلاحظ مدي تأثير مثل هذا الإعلان علي سكان سيناء من البدو والحضر، الذين كانوا بمنأي عن ميادين المعارك وصناعة القرار، وبالتالي كان من السهل تصديقهم لمحتوي هذا الإعلان.

وقبل البدء في دراسة الدور الذي لعبته سيناء في الثورة العرابية، لابد في البداية من معرفة الأسباب التي دعت معظم أهالي سيناء إلي المشاركة في الثورة العرابية، والتي يمكن إجمالها في الآتي :

أولاً : أن أهالي سيناء يعيشون علي أقصي حدود مصر الشرقية، ومهنة الغالبية العظمي منهم مرتبطة بالنشاط التجاري بين مصر والشام سواء كعرفاء للقوافل أو كتجار، كما كان بعضهم يعمل في تهريب البضائع فيما بين الحدود المصرية والشامية، وعانوا كثيراً من الرسوم الجمركية والعوائد الصحية المفروضة علي البضائع التي يجلبونها من الشام أو من وادي النيل(١٠).

ثانياً : لعبت الخلافات والصراعات بين قبائل البدو بعضها البعض دوراً مهماً في دخول البعض في جانب الثورة.

ثالثاً : تعرض أهالي سيناء للإغارة والتعدي من جانب عربان الحدود الشامية مرات عديدة في الفترة السابقة علي الثورة العرابية دون استجابة من الحكومة المصرية لاستغاثتهم ومطالبهم بحمايتهم من هذه الغارات ووضع حدٍ لها (١١).

رابعاً : أن افتتاح قناة السويس بمثابة نقطة تحول في تاريخ سيناء، حيث كانت القناة بمثابة حاجز مائي ساعد علي عزل مجتمع سيناء عن بقية سكان وادي النيل، كما ساعد أيضا علي قطع مورد رزقهم الأساسي الذي كان يأتي من نقل التجارة بين مصر والشام، حيث بات من الصعب علي تلك الفئة المشتغلة بنقل التجارة الاستمرار في نقل البضائع بحرية بعد افتتاح القناة، فاضطروا بذلك إلي الاتجاه نحو مجتمع الشام لممارسة نشاطهم هناك، وبذلك بات الكثير منهم أكثر ارتباطا بالشام منهم بالمجتمع المصري.

خامساً : أن الحركة الوطنية المصرية في الجيش وزعيمها أحمد عرابي كانت تمثل ذروة المحاولات التي قام بها أولاد العرب عبر القرون الثلاثة الأخيرة للوصول إلي المراكز العليا في الجيش، في مواجهة المعارضة المملوكية– التركية (١٢). فالزعامة العربية للثورة جعلت عربان سيناء يتعاطفون معها.

كانت هذه هي أهم الأسباب التي جعلت معظم أهالي سيناء يشاركون في الثورة العرابية، حيث كانت لديهم أسباب عديدة للدخول في جانب الثورة، لكن من طبيعة البدو التراجع فوراً عن موقفهم إذا ما أحسوا في خصمهم قوة وبأساً، وهذا يفسر سبب ارتداد بعض مؤيدي الثورة إلي جانب أعدائها الإنجليز وأنصار الخديوي كما يفسر لنا أيضاً أسباب رجوع الوضع إلي ما كان عليه في شبه جزيرة سيناء عقب انتهاء أحداث الثورة.

١ – الدعاية للثورة في سيناء

لاشك أن للعنصر الدعائي أهمية كبيرة في تعبئة وتهيئة الرأي العام لمساندة فكرة معينة. لكن مسألة الدعاية تصبح أكثر صعوبة إذا ما كان المجتمع المراد تهيئته وتعبئته مجتمعاً بدوياً والأمية هي السمة الغالبة بين سكانه. لهذا كانت مسألة الدعاية للثورة العرابية بين أهالي شبه جزيرة سيناء غاية في الصعوبة، ومن ثم تفقد الصحافة كسلاح دعائي في إثارة الرأي العام دورها وقيمتها كسلاح دعائي بين هؤلاء البدو. ولهذا وقع علي كاهل العناصر المثقفة والمتمثلة في موظفي الإدارات الحكومية في سيناء عبء الدعاية للثورة وتهيئة الأهالي ومساندة الثورة.

وليست لدينا معلومات حول تلك النشاطات الدعائية بين بدو سيناء خلال المراحل الأولي من الثورة، لكن ما لدينا يشير إلي وجود تحرك دعائي واسع بين البدو خلال المراحل الأخيرة من الثورة.

ولعب السيد بك محمد محافظ العريش دوراً مهماً في الدعاية للثورة بين أهالي منطقته، حيث عمل علي إذكاء الروح الوطنية لدي البدو، علي وجه الخصوص، فيعترف بعض مشايخ القبائل المناهضة للثورة وهم مشايخ قبائل الخناصرة والدهيمات والعرادات والرميلات بأن " المحافظ السالف ولكونه من حزب عرابي، ودواما يحضر له جريدة الطائف، ويصير تلاوتها بين الأهالي والمستخدمين بقصد الهيجان والحركات والإشاعة"[١٣]. كما أن سلطان باشا عميل الإنجليز والساعد الأيمن للخديو لا يفوته أن يقرر ذلك بقوله :" إن محافظ العريش هو الذي يحث ويسلط هذه العربان علي هذه الأفعال "[١٤]. حيث عهد الخديو إلي سلطان باشا توزيع نسخ من جريدة " الجوائب " التركية التي نشرت إعلان السلطان عصيان عرابي علي ضباط الجيش المصري لاطلاعهم عليها، وتنقل سلطان باشا في البلاد لدعوة العمد والأعيان إلي مساعدة الإنجليز [١٥].

وقد استعان محافظ العريش بكل من أحمد شراب وطلسن عبد الشافي لمساندته في عملية الدعاية للثورة بين أهالي المنطقة. فأحمد شراب يرجع إلي أصول شامية فهو من غزة وعمل في وظيفة " كاتب ثاني بمحافظة العريش " وكان يعرض علي المحافظ " بأنه بإمكانه استحضار غالب العربان الأشقياء الموجودين بجهة غزة "[١٦]، وبخاصة " عربان الترابين بقصد الهيجان " [١٧]، وذلك كأسلوب تهديد للقبائل التي ترفض الوقوف في جانب الثورة. أما طلسن عبد الشافي فقد كان يعمل بوظيفة "كاتب بمحكمة العريش"،

لكن كان قد تم نقله إلي وظيفة " صراف " بمحافظة العريش بمعرفة المحافظ[١٨]، وكان يقوم بإعداد التقارير حول الحوادث التي تحدث في سيناء أو قريبا منها ويرسلها إلي جريدة " الطائف " بقصد نشرها، حيث وجدت بحوزته أوراق معدة للنشر بالجريدة المذكورة، " بقصد الهيجان والإشاعة " [١٩]. وشارك كل من أحمد شراب وطلسن عبد الشافي في كتابة الخطابات السرية والمكاتبات التي يرسلها إلي أحمد عرابي[٢٠]. أما قاضي العريش المدعو "عبد البر الرملي"، فقد لعب دوراً مهماً في التعبئة الدينية، لما له من تأثير علي جموع الأهالي والعربان، حيث كان "يحث الأهالي علي وجوب تطوعهم واشتراكهم إلي جانب الثورة"[٢١]، كما كان يشجعهم علي التطوع بقوله: " كل من مات بالمحاربة مات شهيداً"[٢٢]. وكانت ثمرة الحملة الدعائية التي قام بها محافظ العريش ومؤيدو الثورة من المثقفين بالعريش هي انضمام المتطوعين من الأهالي إلي جانب جيش الثورة وكلف محافظ العريش شخص يدعي محمود عبيد بتنظيم حركة التطوع إلي جانب جيش الثورة حيث كان يقوم " بتفهيم الأهالي المحضرين من القنطرة والإسماعيلية بأنهم عند دخولهم إلي العريش عليهم أن يخبروا المحافظ بأن العساكر والعربان جاري توجههم أول بأول لجهة الجيش وبعض أشخاص بصفة متطوعين"[٢٣].

كما تطالعنا الوثائق باسم الشيخ يوسف شرابه من علماء الأزهر بالعريش وتؤكد اشتراكه في الثورة، وحكم عليه بالنفي خارج مصر لمدة ثلاث سنوات[٢٤]، لكنها لا توضح الدور الذي قام به هذا الشيخ، لكن من الواضح أنه ربما كان إماماً بمسجد العريش وله دور في حث الأهالي علي الانضمام للثورة بما له من مكانة دينية وسط الأهالي.

وهكذا يتضح لنا أن الدعاية للثورة العرابية بين أهالي سيناء والتي وقعت علي كاهل الموظفين الحكوميين من مختلف الدرجات الوظيفية قد أخذت شكلاً منظماً إلي حدٍ كبير بهدف جمع الأهالي علي فكرة تأييد ودعم الثورة. لكن من الملاحظ أن حملة الدعاية للثورة بين أهالي سيناء قد تمت خلال مراحل متأخرة من الثورة، وبالتحديد أثناء المعارك التي دارت بين الجيش المصري والإنجليز، ولم نجد في المصادر المعاصرة ما يفيد بوجود أي شكل من أشكال الدعاية في الفترة السابقة علي اندلاع المعارك بين الجيش المصري والجيش البريطاني.

٢- المشاركة في الثورة

من خلال دراسة الوثائق الخاصة بالثورة العرابية، والوثائق المتعلقة بسيناء، يمكننا القول بأن دور سيناء، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من مصر، خلال مراحل الثورة المختلفة كان دورا داعما ومؤيدا لها، وخاصة خلال مراحل اشتباك جيش الثورة مع القوات البريطانية، وقد اتخذ هذا الدعم والتأييد صورا وأشكالا مختلفة منها الدعم المادي والعسكري، بالإضافة إلي التأييد المعنوي للجيش أثناء المعارك ضد القوات البريطانية.

ومن أشهر قضايا دعم **أهالي** سيناء للثورة ما تطلق عليه الوثائق " قضية البطيخ"، والتي تتلخص في قيام السيد بك محمد محافظ العريش في ١٨ أغسطس ١٨٨٢ بجمع عشرة آلاف "بطيخة " (حيث يوجد بكثرة في سيناء) من أهالي سيناء وإرسالها إلي الجيش المصري في كفر الدوار [٢٥]. وتشير إحدي البرقيات التي أرسلها السيد بك إلي عرابي إلي أنه طلب عدداً من المراكب لحمل شحنة البطيخ من العريش إلي دمياط، ومن هناك ترسل إلي كفر الدوار. وقد صاحب هذه الشحنة في طريقها إلي دمياط اثنين من رتبة الملازم، وهما محمد سلطان (ملازم أول)، وعثمان عبد الغني الباشجاويش(ملازم ثاني)، وقد حصل هذان الملازمان علي رتبتيهما بموجب مكاتبات من عرابي وذلك كمكافأة لهما علي موقفهما المؤيد للثورة[٢٦].

كما قام العسكريون الموالون للثورة منهم " محمد سلطان وعثمان عبد الغني" وآخر يدعي " مصطفي شريف " بحراسة شواطئ العريش بهدف مراقبتها، وكانوا يوهمون العساكر القائمين علي الحراسة بأنهم بضرورة تشديد الحراسة حتي " يكونوا في استقبال الإنجليز "[٢٧]، لكنهم في الحقيقة أرادوا من ذلك أن يرقبوا وصول المراكب الإنجليزية لصالح الثورة.

وكان الجنرال ولزلي قد استغل اطمئنان عرابي من ناحية القناة وحصر مقاومته في كفر الدوار، فقام بمهاجمة الجيش عن طريق سواحل مصر الشرقية القريبة من قناة السويس، وأمر الأسطول البريطاني بإجراء مناورة بحرية لخداع القوات المصرية [٢٨]. وكانت بعض القطع البحرية تصل إلي شواطئ العريش " وعند رفع الإشارات لها تختفي في الحال "، ولهذا أرسل عرابي إلي محافظ العريش يؤكد له بأن هذه المراكب التي تصل شواطئ العريش إنما هي " مراكب جواسيس من طرف العدو لمعرفة المواقع البحرية"، وطلب عرابي من المحافظ من ٢٠ يوليو ١٨٨٢ تعيين حراسة علي سواحل البحر المتوسط " بمعرفة العساكر والأهالي وعمد ومشايخ العربان " [٢٩].



ومن الملاحظ هنا أن التحرك المؤيد للثورة قامت به الفئة العسكرية التي هي جزء من النسيج العسكري القائم بالثورة. لكن هناك إشارات في الوثائق تؤكد بأن أهالي سيناء شاركوا في إمداد جيش الثورة بالجمال اللازمة لنقل المؤن والذخيرة إلي ساحة المعارك، حيث تم العثور علي عدد من الجمال مع شخص يدعي "علي حمدان من أهالي العريش " بعد انتهاء المعارك والهزيمة، وضبطت الجمال بمعرفة المحافظ الجديد للعريش لشكه في كونهم من الجمال التي فرت من جيش الثورة بعد الهزيمة(٣٠).

وقام أهالي العريش بالضرب علي أيدي الجواسيس الذين يعملون لصالح الإنجليز سواء كانوا من العربان أو الأجانب. فقام عثمان عبد الحافظ شيخ العريشية والموالي للثورة بالتشكي من " يعقوب جويد وأخوته وبعض الأشقياء الموجودين بقنطرة القناة "، حيث أنه من " أهالي غزة المقيمين بالقنطرة وقد صار لهم حزب واتحاد مع بعض الأشقياء وجاري التشكي منهم من قبل العريشية والتجار المارين بالقنطرة "، ونظراً لكثرة الشكوي من هؤلاء الأشخاص وخطورتهم علي الأمن العام، فقد رأي الأهالي ضرورة إبعادهم ونفيهم إلي غزة موطنهم الأصلي " لأجل راحة الأهالي والتجار، لأن الجميع متضرر منهم "، فتم القبض علي يعقوب جويد وأخوته وتعيين خفراء علي الطريق القنطرة ـ العريش (٣١).

ولم يقتصر الأمر علي التخاص من الجواسيس من العربان، بل امتد إلي التخاص من الجواسيس الأجانب، فنري محافظ العريش يمنع " مسيو بيانكي" ناظر كورنتينة العريش من إرسال أية تقارير أو خطابات سرية إلي الإنجليز أو حكومة الخديوي، لعلمه أنه يعمل لصالح الإنجليز، ولهذا هدده بالموت والطرد من الخدمة والإكراه علي السفر وترحيله إذا ما أرسل أية تقارير أو خطابات سرية إلي الإنجليز، كما قام المحافظ بتعطيل نقطة الحجر الصحي وترك القوافل المتوجهة إلي الشام تمر دون إجراءات صحية خلال شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر من عام ١٨٨٢(٣٢).

ولم يقتصر الأمر علي مشاركة الأهالي بل أننا نري دوراً بارزاً ومهماً **للعربان** في الوقوف إلي جانب الثورة. فنراهم يتصدون لمحاولات الإنجليز وأعوانهم من التجار والعربان ضرب الثورة، وهذا ما حدث لأحد تجار الإسماعيلية المدعو " عطية الجولاني " الذي كان "مقاولاً بالقومبانية الفرنساوي بالقنال بجهة القنطرة "وكان متوجها إلي العربان المقيمين بين القنطرة والعريش لشراء الجمال اللازمة لتسهيل عمله، وعند وصوله إلي منطقة " قاطية "، أشيع هناك أنه يشتري جمالاً للإنجليز فتصدي له العربان

وأرادوا الفتك به لولا أنه احتمي " بأسطي التلغراف" بقاطية، حيث توجه به إلي مقر محافظة العريش بهدف الاحتماء بشوكة الحكومة هناك، إلا أن محافظ العريش بمجرد علمه أنه كان يريد شراء جمال للإنجليز قام بتهديده وتخويفه مدة أيام حتي أشيع " أنه كان المرغوب قتله " [٣٣].

كما راح العربان يهاجمون الإمدادات والمؤن الخاصة بالجيش الإنجليزي، وسلبوا ونهبوا ما كانت تحمله الإبل للقوات الإنجليزية، ويبدوا ذلك جلياً من إفادة مأمور القنطرة التي قال فيها "أن عربان السماعنة والعقايلة هجمت علي جمال كانت محضرة للقنطرة علي ذمة الجيش الإنجليزي " حيث أحس البدو بحاستهم الفطرية مدي خطورة الموقف في جبهة القتال وما يمكن أن تؤول إليه البلاد إذا ما مني الجيش المصري بالهزيمة، واحتلال عدو أجنبي لهذه الأرض المقدسة [٣٤].

وقام عدد آخر من القبائل بمنع القوافل الواردة من الشام إلي مصر، وذلك خوفاً من وصول أية إمدادات إلي الجيش الإنجليزي، كما قاموا بالهجوم علي العربان الموالين للإنجليز المتوجهين بالبوسته إلي القنطرة [٣٥]. ولما خشي الإنجليز والخديو علي مصالحهما من تلك الهجمات التي يشنها العربان، قام كل منهما بعمل مبادرة تهدف إلي كسب ودهم واستعمال بعضهم بهدف تشكيل جبهة موالية له في شبه الجزيرة خصوصاً وأن الصراع علي ضفة قناة السويس بين قوات الجيش المصري من ناحية والقوات البريطانية من ناحية أخري كان وشيكاً.

وقام الخديوي توفيق بتعيين سلطان باشا رئيس مجلس النواب مندوباً خديوياً ومعه بعض " الياوران الخديوي " لدي الجنرال ولزلي، وكلفه بنشر إعلان السلطان العثماني عصيان عرابي بهدف إثارة البلبلة بين العربان الموالين لعرابي والثورة، كما طلب إليه دعوة الأهالي للطاعة والانصياع لأوامره وأوامر الإنجليز. وراح سلطان باشا يستخدم سلاح الإغراء بالمال لشراء جانب العربان وكسب ودهم بالمنح والهبات، لكن لم يستجب لسلطان باشا سوي بعض العشائر والعائلات الضعيفة التي نجح في استمالتها، أو علي الأقل تحييدها[٣٦].

وقد حاول البعض استغلال ظروف الثورة العرابية وهياج العربان لإثارة فتنة طائفية في منطقة الطور، كما يؤكد نعوم شقير، " فأشاعوا أن عساكر المسلمين (الجيش المصري) قد نبحوا الإنجليز، وقام المسلمون علي النصاري في مصر (القاهرة) ونبحوهم وغنموا مالهم وحضوا قبائل الطورة علي قتل نصاري الطور (رهبان دير

سانت كاترين) "، لكن الشيخ موسي بن نصير شيخ عربان الطورة فطن إلي ما يمكن أن يؤول إليه عمل كهذا، فتصد ي لمنع هذه الفتنة، وساعده عل ي النجاح أن الأخبار قد جاءت إل ي سيناء معلنة هزيمة الجيش المصري، فكان ذلك تكذيبا للإشاعة [٣٧].

كما شارك عربان سيناء ف ي المعارك الت ي خاضها العرابيون ضد القوات البريطانية فقد قام عربان الترابين بقيادة شيخ العرب جمعة علام بالهجوم عل ي قوة مكونة من أربعين رجلاً من الإنجليز والهنود وعربان الطور الذين تمكن الإنجليز من استمالتهم، بجهة عجرود بالقرب من السويس فقتلوا منهم ١٥ جندياً [٣٨].

ولا شك أنه كان هناك صراع خفي بين تلك القبائل من أهالي سيناء من أنصار الثورة وبين تلك البطون القليلة التي كانت تمثل عمد الخيانة، واستخدم كلا الطرفان ما لديه من أسلحة معنوية، إلا أن سلاح التهديد من قبل الثوار " باستحضار عربان غزة الأشقياء " كان أهم الأسلحة التي لجأ إليها أحمد شراب لتهديد قبائل الرميلات والدهيمات والخناصرة (وكلها فروع من قبيلة السواركة)[٣٩].

ولعبت الثورة العرابية دوراً مهماً في إذكاء نار الصراعات والخلافات القديمة بين القبائل في سيناء. فالصراع التقليدي بين قبائل الترابين وقبائل السواركة وفروعها الأخري ظهر بشكل واضح أثناء الثورة. فقام عربان المعازة والعيايدة بالهجوم علي قبائل الترابين وسرقة عدد من الجمال، ربما لبيعها للجيش الإنجليزي، وبعد انتهاء الثورة أرسل الخديو سرداره الخاص ليعين القومسيون الخاص في هذه القضية وتحقيقها بمقر مديرية الشرقية بحضورسالم فياض من عربان الترابين ومنصور البغدادي عمدة عربان الطميلات، وحسن مقبل شيخ عربان السماعنة، ومحمد بدران شيخ عربان أولاد موسي، وسالم الرقيبي شيخ عربان السواركة [٤٠].

ولا شك أن انتصار القوات البريطانية علي جيش الثورة العرابية كان بفضل العدة والعتاد الحديث الذي تمكنت من خلاله من الاستيلاء علي بعض مدن القناة، بينما كان لأسلوب الغدر والمكيدة الذي سلكه سلطان باشا وقليل من العربان الفضل فيما انتهت إليه هذه المدن من سقوط في يد الإنجليز، لكن علي الرغم من ذلك فإن خطوط الدفاع الأمامية من البدو وكانت حتي هذه الآونة تشكل عائقا أمام تقدم القوات المباشرة، وتسبب لهم الكثير من خسائر الأرواح[٤١].

وتدل مشاركة أهالي سيناء في الثورة علي مدي ارتباط سكان سيناء بمصر وبما يحدث بها من أحداث سياسية، وأنهم لم يكونوا بمعزل عنها. كما تدل بشكل من الأشكال

علي تبلور الفكرة الوطنية لدي بعض الأهالي ممن وعوا خطورة الاحتلال البريطاني لمصر.

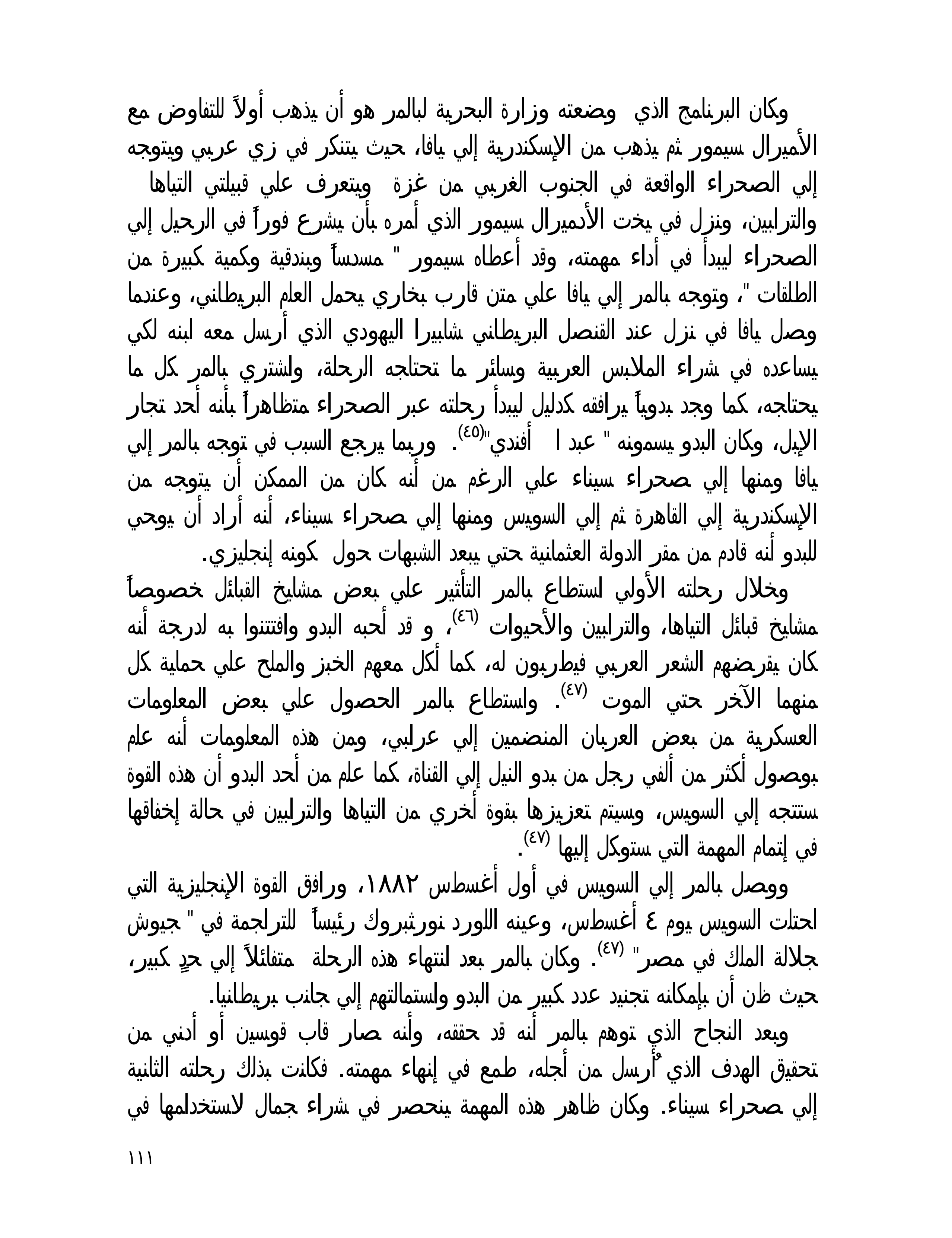
ولا شك أن هذه الهجمات التي كان يشنها العربان كانت مما تخشاه الحكومة البريطانية حتي قبيل احتلالها لمصر، لأن هؤلاء العربان يقومون بهجمات سريعة وخاطفة مما كان يخشي معه علي أمن المرور بقناة السويس. لهذا كان في نية بريطانيا تجنيد عدد من هؤلاء العربان أو علي الأقل كسب ودهم، لتشكيل جبهة موالية لبريطانية في سيناء لهذا أرسلت بعثة بالمر إلي شبه جزيرة سيناء لهذا الغرض.

٣- بعثة بالمر

قررت وزارة الحرب البريطانية بالتعاون مع البحرية البريطانية تمهيد الطريق للحملة البريطانية علي مصر وذلك بالاعتماد علي رشوة واسعة النطاق وبخاصة بين البدو في المناطق الشرقية لمصر، حيث كانت الخطة البريطانية لاحتلال مصر ترتكز علي الدخول إلي مصر من ناحية قناة السويس.

وقد استدعت إدارة البحرية البريطانية إداورد هنري بالمر Edward Henry Palmer أستاذ اللغات الشرقية بجامعة كمبردج، حيث رأت في هذا الرجل خير من يصلح لأداء العمل المطلوب لدرايته التامة باللغة العربية، ولخبرته بالمنطقة إذ تصادف أنه كان عضوا في صندوق استكشاف فلسطين[٤٢]، وقد مكنته زياراته للمنطقة خلال أعوام ١٨٦٨، ١٨٦٩، ١٨٧٠ من معرفة قبائل البدو في شبه جزيرة سيناء، كما كان علي معرفة تامة بشيوخ القبائل، وكان من نتيجة أعماله الاستكشافية عمل ضخم تحت عنوان " صحراء الخروج The Desert of the Exodus "[٤٣].

وقد قبل بالمر العرض الذي عرضه عليه اللورد نورثبروك Lord Northbrook، ممثل الأدميرالية الأول The First Lord of Admiralty في مجلس العموم، بأن ينهض بهذا " العمل الوطني المشرف "علي حد تعبيره، وهو ضمان انضمام البدو شرق القناة إلي الجيش الإنجليزي عن طريق استخدام الرشوة، وقد قدم له نورثبروك مبلغ ٥٠٠ جنيه تحت الحساب، ووعده بمكافأة مجزية في حالة نجاح مهمته. وقبيل سفر بالمر إلي مصر زار المستر بلنت وتظاهر بأنه عين مراسلاً لجريدة إستاندرد وأنه مسافر إلي الإسكندرية وطلب منه أن يزكيه لدي أصحابه من رجال الحزب الوطني في مصر ليخفي العمل الذي كلف به[٤٤].



وكان البرنامج الذي وضعته وزارة البحرية لبالمر هو أن يذهب أولاً للتفاوض مع الأميرال سيمور ثم يذهب من الإسكندرية إلي يافا، حيث يتنكر في زي عربي ويتوجه إلي الصحراء الواقعة في الجنوب الغربي من غزة ويتعرف علي قبيلتي التياها والترابين، ونزل في يخت الأدميرال سيمور الذي أمره بأن يشرع فوراً في الرحيل إلي الصحراء ليبدأ في أداء مهمته، وقد أعطاه سيمور " مسدساً وبندقية وكمية كبيرة من الطلقات "، وتوجه بالمر إلي يافا علي متن قارب بخاري يحمل العلم البريطاني، وعندما وصل يافا في نزل عند القنصل البريطاني شابيرا اليهودي الذي أرسل معه ابنه لكي يساعده في شراء الملابس العربية وسائر ما تحتاجه الرحلة، واشتري بالمر كل ما يحتاجه، كما وجد بدوياً يرافقه كدليل ليبدأ رحلته عبر الصحراء متظاهراً بأنه أحد تجار الإبل، وكان البدو يسمونه " عبد ا أفندي"[٤٥]. وربما يرجع السبب في توجه بالمر إلي يافا ومنها إلي صحراء سيناء علي الرغم من أنه كان من الممكن أن يتوجه من الإسكندرية إلي القاهرة ثم إلي السويس ومنها إلي صحراء سيناء، أنه أراد أن يوحي للبدو أنه قادم من مقر الدولة العثمانية حتي يبعد الشبهات حول كونه إنجليزي.

وخلال رحلته الأولي استطاع بالمر التأثير علي بعض مشايخ القبائل خصوصاً مشايخ قبائل التياها، والترابين والأحيوات [٤٦]، و قد أحبه البدو وافتتنوا به لدرجة أنه كان يقرضهم الشعر العربي فيطربون له، كما أكل معهم الخبز والملح علي حماية كل منهما الآخر حتي الموت [٤٧]. واستطاع بالمر الحصول علي بعض المعلومات العسكرية من بعض العربان المنضمين إلي عرابي، ومن هذه المعلومات أنه علم بوصول أكثر من ألفي رجل من بدو النيل إلي القناة، كما علم من أحد البدو أن هذه القوة ستتجه إلي السويس، وسيتم تعزيزها بقوة أخري من التياها والترابين في حالة إخفاقها في إتمام المهمة التي ستوكل إليها [٤٧].

ووصل بالمر إلي السويس في أول أغسطس ١٨٨٢، ورافق القوة الإنجليزية التي احتلت السويس يوم ٤ أغسطس، وعينه اللورد نورثبروك رئيساً للتراجمة في " جيوش جلالة الملك في مصر" [٤٧]. وكان بالمر بعد انتهاء هذه الرحلة متفائلاً إلي حدٍ كبير، حيث ظن أن بإمكانه تجنيد عدد كبير من البدو واستمالتهم إلي جانب بريطانيا.

وبعد النجاح الذي توهم بالمر أنه قد حققه، وأنه صار قاب قوسين أو أدني من تحقيق الهدف الذي أُرسل من أجله، طمع في إنهاء مهمته. فكانت بذلك رحلته الثانية إلي صحراء سيناء. وكان ظاهر هذه المهمة ينحصر في شراء جمال لاستخدامها في

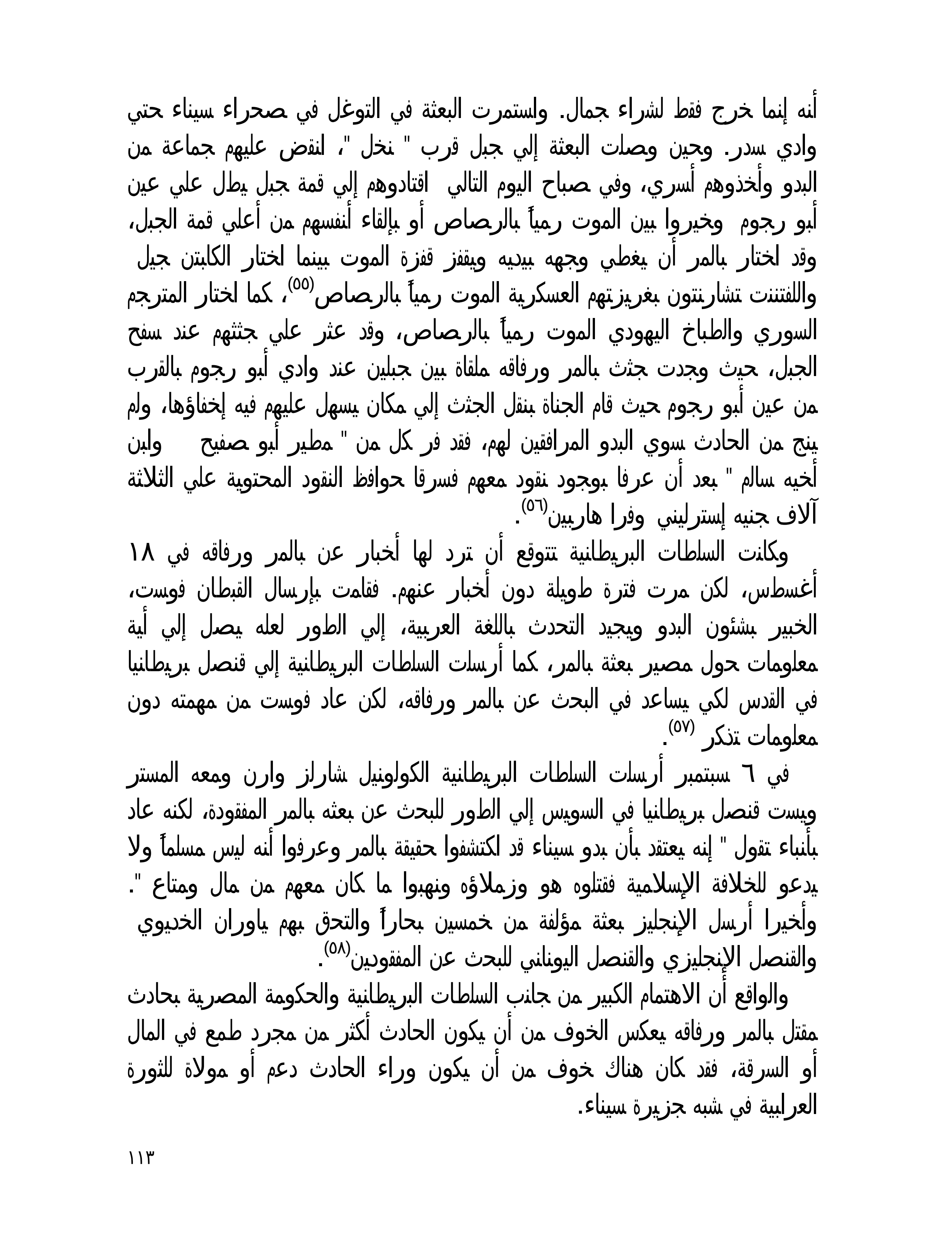
نقل القوة الهندية التي كانت قد وصلت إلي السويس لتحل محل القوة الموجودة في الإسماعيلية (٤٨). بينما كانت هناك أهداف غير معلنة أهمها، قطع أسلاك البرق وحرق الأعمدة حتي تنقطع المواصلات بين عرابي والدولة العثمانية (٤٩)، وتحقيق الهدف النهائي للمهمة التي كلف بها بالمر، وهي استمالة عربان سيناء إلي صف الإنجليز أو علي الأقل تحييدهم في الصراع الدائر بين القوات الإنجليزية وجيش الثورة العرابية.

واستعد بالمر لرحلته الثانية إلي سيناء، وكانت غايته هذه المرة أن يصل إلي "نخل " في وسط سيناء. وقد وضعت البحرية تحت تصرف بالمر مبلغ ٢٠ ألف جنيه إسترليني، أخذ منها في هذه الرحلة حوالي ٣٠٠٠ جنيه تقريباً ليوزعها علي مشايخ القبائل في سيناء (٥٠)، خاصة قبيلة التياها، كما كان الاتفاق بينه وبينهم، وكان بالمر يود أن يأخذ المبلغ بكامله لكن الكابتن جيل Gill، الذي أحضر المبلغ من الإسكندرية ورافقه في هذه الرحلة وهو من سلاح المهندسين، عارض بالمر في أخذ المبلغ كاملاً. ووضع بالمر هذا المبلغ في ثلاث حقائب بكل حقيبة مبلغ ١٠٠٠ جنيه، كما أخذ معه دستة سيوف كهدايا لشيوخ القبائل في سيناء (٥١).

وكان يرافق بالمر خلال هذه الرحلة الكابتن جيل، واللفتننت هارولد تشارنتون Harold Charrintonn الخبير في شئون البدو. كما صحبهم مترجم سوري يدعي "خليل عتيق "، وطباخ **يهودي** من غزة يدعي " بخور حسون "، بالإضافة إلي دليل من البدو يدعي " مطير أبو صفيح " أحد كبار قبيلة اللحيوات الصفايحة، وكان هذا الدليل هو نفسه الذي صحب بالمر خلال رحلته الأولي من يافا إلي السويس، وصحب هذا البدوي معه ابن أخيه "سالم"، كما أخذ معه عددا من الجمال حوالي تسعة جمال منها ثمانين تابعون لقبيلة العليقات بينما كان التاسع تابعاً لمزينة (٥٢).

في ٨ أغسطس ١٨٨٢ غادر بالمر ورفاقه السويس متوجهين صوب صحراء سيناء لمقابلة مشايخ البدو في نخل، لكن قبيل التوغل في الصحراء توجه كل من بالمر والكابتن جيل لقطع خطوط البرق (التلغراف) بين مصر والشام (٥٣)، لمنع عرابي من طلب النجدة من الدولة العثمانية، ويبدو أن بالمر استعان بأحد موظفي الإدارة المصرية في قطع وتدمير الخط البرقي بين مصر وسوريا إذا صح ما ذكره جون نينيه John Ninet (٥٤).

وفي ٩ أغسطس غادر بالمر ورفاقه عيون موسي بعد أن اشتري منها عشرة جمال منها، ربما كان شراؤه لهذه الجمال لإخفاء المهمة التي خرج من أجلها، ويثبت بالفعل


أنه إنما خرج فقط لشراء جمال. واستمرت البعثة في التوغل في صحراء سيناء حتي وادي سدر. وحين وصلت البعثة إلي جبل قرب " نخل "، انقض عليهم جماعة من البدو وأخذوهم أسري، وفي صباح اليوم التالي اقتادوهم إلي قمة جبل يطل علي عين أبو رجوم وخيروا بين الموت رمياً بالرصاص أو بإلقاء أنفسهم من أعلي قمة الجبل، وقد اختار بالمر أن يغطي وجهه بيديه ويقفز قفزة الموت بينما اختار الكابتن جيل واللفتننت تشارنتون بغريزتهم العسكرية الموت رمياً بالرصاص[55]، كما اختار المترجم السوري والطباخ اليهودي الموت رمياً بالرصاص، وقد عثر علي جثثهم عند سفح الجبل، حيث وجدت جثث بالمر ورفاقه ملقاة بين جبلين عند وادي أبو رجوم بالقرب من عين أبو رجوم حيث قام الجناة بنقل الجثث إلي مكان يسهل عليهم فيه إخفاؤها، ولم ينج من الحادث سوي البدو المرافقين لهم، فقد فر كل من " مطير أبو صفيح وابن أخيه سالم " بعد أن عرفا بوجود نقود معهم فسرقا حوافظ النقود المحتوية علي الثلاثة آلاف جنيه إسترليني وفرا هاربين[٥٦].

وكانت السلطات البريطانية تتوقع أن ترد لها أخبار عن بالمر ورفاقه في ١٨ أغسطس، لكن مرت فترة طويلة دون أخبار عنهم. فقامت بإرسال القبطان فوست، الخبير بشئون البدو ويجيد التحدث باللغة العربية، إلي الطور لعله يصل إلي أية معلومات حول مصير بعثة بالمر، كما أرسلت السلطات البريطانية إلي قنصل بريطانيا في القدس لكي يساعد في البحث عن بالمر ورفاقه، لكن عاد فوست من مهمته دون معلومات تذكر [٥٧].

في ٦ سبتمبر أرسلت السلطات البريطانية الكولونيل شارلز وارن ومعه المستر ويست قنصل بريطانيا في السويس إلي الطور للبحث عن بعثه بالمر المفقودة، لكنه عاد بأنباء تقول " إنه يعتقد بأن بدو سيناء قد اكتشفوا حقيقة بالمر وعرفوا أنه ليس مسلماً ولا يدعو للخلافة الإسلامية فقتلوه هو وزملاؤه ونهبوا ما كان معهم من مال ومتاع ". وأخيرا أرسل الإنجليز بعثة مؤلفة من خمسين بحاراً والتحق بهم ياوران الخديوي والقنصل الإنجليزي والقنصل اليوناني للبحث عن المفقودين[٥٨].

والواقع أن الاهتمام الكبير من جانب السلطات البريطانية والحكومة المصرية بحادث مقتل بالمر ورفاقه يعكس الخوف من أن يكون الحادث أكثر من مجرد طمع في المال أو السرقة، فقد كان هناك خوف من أن يكون وراء الحادث دعم أو موالاة للثورة العرابية في شبه جزيرة سيناء.

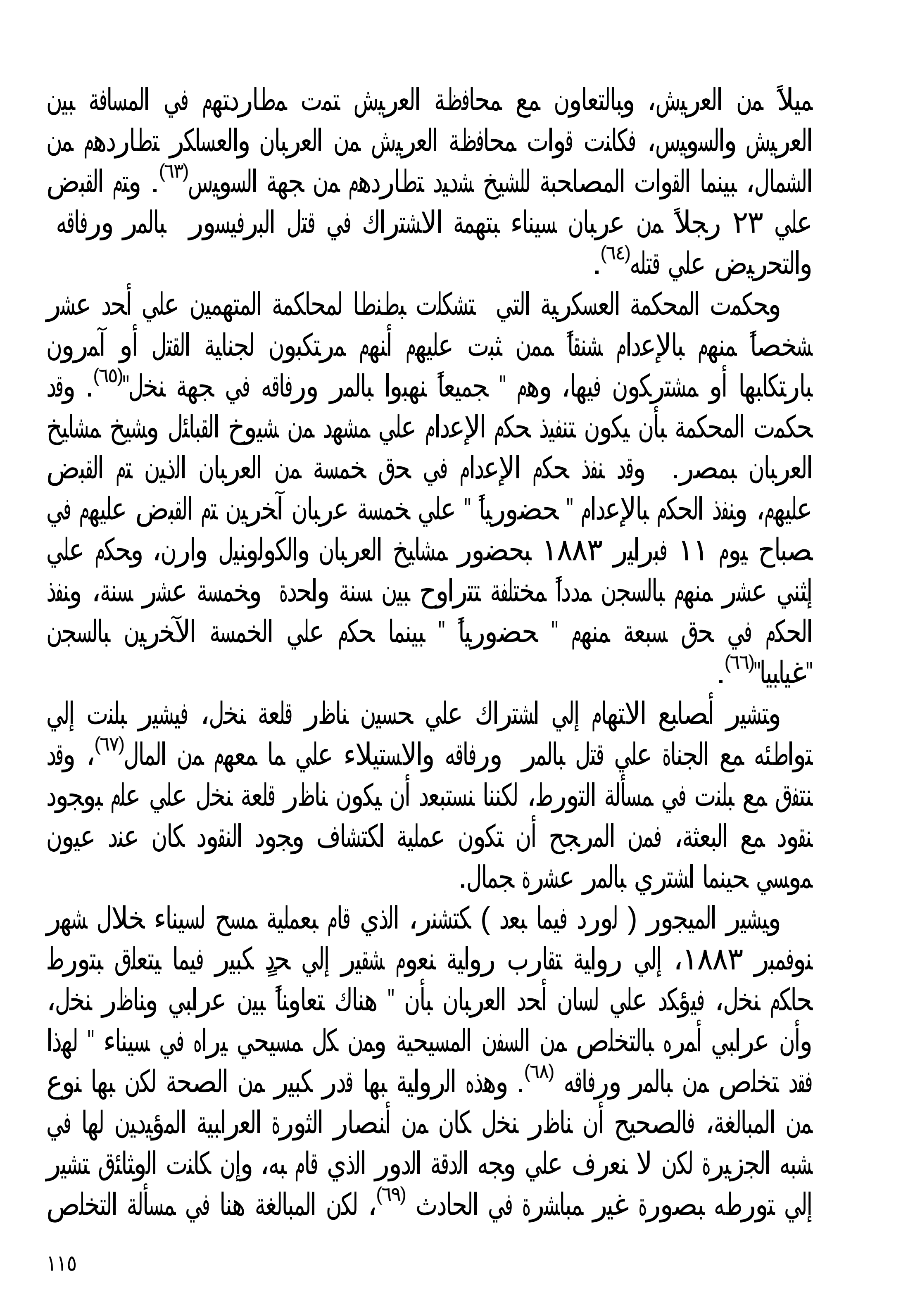


وفي إطار البحث عن بعثة بالمر أرسلت نظارة الداخلية في استدعاء الشيخ سلامة بن إبراهيم شديد شيخ العربان بمصر وأرسلته إلي السويس بناء علي طلب محافظة العريش، وهناك اجتمع مع الكولونيل وارن وتعهد بأنه " لن يمر ثلاثون يوماً علي بحثه وتحقيقه حتي يأتي بالمجرمين والشهود اللازمين لتحقيق القضية " [٥٩].

وفي تلك الأثناء كان الكولونيل وارن والقنصل الإنجليزي في السويس يتلمسان خيوط المعلومات التي ربما تؤدي إلي حل لغز فقدان بالمر ورفاقه. وتشير الوثائق إلي أنه وردت معلومات من حاكم غزة تفيد بأن شخصاً يدعي أحمد الأزعر من أهالي خان يونس قد ضبطت بحوزته " ساعة بكتينة ذهب " وقد شك حاكم غزة في أن تكون هذه الساعة من متعلقات البرفيسور بالمر، وعند استجوابه بغزة عن مصدر هذه الساعة أجاب بأنه اشتراها من شخص يدعي سلامة سليمان من عربان التياها[٦٠]. ومن سياق التحقيقات التي تمت بعد ذلك اتضح أن الساعة بالفعل خاصة بالبرفيسور بالمر وأن الذي قام ببيعها لأحمد الأزعر هو شخص من عربان التياها يدعي سلامة أبو وادي وليس سلامة سليمان، وقد باعها بمبلغ ٢٨٠ قرشاً [٦١]. لكن الوثائق لم توضح علاقة أبو وادي بالقضية، ويبدو أنه كلف ببيع الساعة لحساب القتلة من عربان التياها. والمهم أنه أدلي بمعلومات عن البدو المصاحبين لبالمر وكانت هذه أولي الخيوط التي أوصلت الكولونيل وارن الذي كلف بتحقيق القضية والبحث عن الجناة وتقديمهم للمحاكمة.

وكان لظهور " مطير أبو صفيح " (دليل بعثة بالمر) أثره في التعجيل بالقبض علي قتلة بالمر ورفاقه. فقد جاء مطير إلي سواحل السويس ليتجسس الأخبار سراً، فنزل عند جماعة من العربان الصيادين، لكن تم كشفه والقبض عليه ٦ نوفمبر ١٨٨٢، وسيق إلي دار أندراوس ميدور وكيل قنصل بريطانيا بالسويس، فلبث هناك فترة يسيرة ثم جاءت أوامر القنصل بتسليمه إلي السلطات المحلية لإجراء التحقيقات معه، فتم تسليمه إلي المحافظة، ثم استدعي الكولونيل وارن، وأقر " مطير" أمامه بتفاصيل الحادث وبأن النقود التي سرقها لا تزال معه وأنه قام بدفنها في مكان يعرفه وهو مستعد لاستحضارها عند الطلب، لكن عند استحضارها وجدت ناقصة حوالي ١٠٠٠ جنيه[٦٢]. وقد عرف وارن من اعترافات " مطير " أسماء الأشخاص الذين شاركوا في أسر بالمر ورفاقه وقتلهم وبدأ وارن رحلة البحث عنهم.

وبدأت مطاردة المتهمين في قتل بعثة بالمر بمعاونة الشيخ سلامة أبو شديد، فتم تضييق الخناق علي المتهمين الذين كانوا قد تجمعوا في جبل الحلال علي مسافة ٢٥



ميلاً من العريش، وبالتعاون مع محافظة العريش تمت مطاردتهم في المسافة بين العريش والسويس، فكانت قوات محافظة العريش من العربان والعساكر تطاردهم من الشمال، بينما القوات المصاحبة للشيخ شديد تطاردهم من جهة السويس(٦٣). وتم القبض علي ٢٣ رجلاً من عربان سيناء بتهمة الاشتراك في قتل البرفيسور بالمر ورفاقه والتحريض علي قتله(٦٤).

وحكمت المحكمة العسكرية التي تشكلت بطنطا لمحاكمة المتهمين علي أحد عشر شخصاً منهم بالإعدام شنقاً ممن ثبت عليهم أنهم مرتكبون لجناية القتل أو آمرون بارتكابها أو مشتركون فيها، وهم " جميعاً نهبوا بالمر ورفاقه في جهة نخل"(٦٥). وقد حكمت المحكمة بأن يكون تنفيذ حكم الإعدام علي مشهد من شيوخ القبائل وشيخ مشايخ العربان بمصر. وقد نفذ حكم الإعدام في حق خمسة من العربان الذين تم القبض عليهم، ونفذ الحكم بالإعدام " حضورياً " علي خمسة عربان آخرين تم القبض عليهم في صباح يوم ١١ فبراير ١٨٨٣ بحضور مشايخ العربان والكولونيل وارن، وحكم علي إثني عشر منهم بالسجن مدداً مختلفة تتراوح بين سنة واحدة وخمسة عشر سنة، ونفذ الحكم في حق سبعة منهم " حضورياً " بينما حكم علي الخمسة الآخرين بالسجن "غيابيا"(٦٦).

وتشير أصابع الاتهام إلي اشتراك علي حسين ناظر قلعة نخل، فيشير بلنت إلي تواطئه مع الجناة علي قتل بالمر ورفاقه والاستيلاء علي ما معهم من المال(٦٧)، وقد نتفق مع بلنت في مسألة التورط، لكننا نستبعد أن يكون ناظر قلعة نخل علي علم بوجود نقود مع البعثة، فمن المرجح أن تكون عملية اكتشاف وجود النقود كان عند عيون موسي حينما اشتري بالمر عشرة جمال.

ويشير الميجور (لورد فيما بعد) كتشنر، الذي قام بعملية مسح لسيناء خلال شهر نوفمبر ١٨٨٣، إلي رواية تقارب رواية نعوم شقير إلي حدٍ كبير فيما يتعلق بتورط حاكم نخل، فيؤكد علي لسان أحد العربان بأن " هناك تعاوناً بين عرابي وناظر نخل، وأن عرابي أمره بالتخاص من السفن المسيحية ومن كل مسيحي يراه في سيناء " لهذا فقد تخلص من بالمر ورفاقه (٦٨). وهذه الرواية بها قدر كبير من الصحة لكن بها نوع من المبالغة، فالصحيح أن ناظر نخل كان من أنصار الثورة العرابية المؤيدين لها في شبه الجزيرة لكن لا نعرف علي وجه الدقة الدور الذي قام به، وإن كانت الوثائق تشير إلي تورطه بصورة غير مباشرة في الحادث (٦٩)، لكن المبالغة هنا في مسألة التخلص

من المسيحيين في شبه الجزيرة وقد ذكرنا أن هذه المسألة كادت أن تؤدي إلي فتنة لكن حكمة شيوخ القبائل في سيناء قد حلت هذه المشكلة.

ومن خلال الحكم الذي صدر ضد ناظر قلعة نخل يتبين أنه كان بالفعل متواطئاً مع الجناة لكن لأسباب سياسية. فقد حكم عليه بالتجريد من رتبته العسكرية وسلاحه، وطرده من الخدمة وسجنه لمدة عام بسجن الإسكندرية، وذلك لعلمه بمصير بالمر ورفاقه ورغم ذلك خرج يتجول في الأودية ثلاثة أيام للبحث عن بالمر القتيل ورفاقه ولم يقبض علي الجناة، ولم يرفع تقريراً بالحادث إلي السلطات المختصة [٧٠].

علي أية حال، فقد فشلت الخطة البريطانية في ضم عربان سيناء إلي جانبهم أبان اشتعال الثورة العرابية، كما فقدت بريطانيا ثلاثة من خيرة رجالها، منهم البرفيسور بالمر والكابتن جيل واللفتننت تشارنتون في مهمة كان محكوما عليها بالفشل نظرا للظروف التي عاشتها شبه الجزيرة أثناء الثورة العرابية، ونظراً للطبيعة البدوية للمنطقة. وقد قام الكولونيل وارن بنقل جثة بالمر وجل وتشارنتون إلي كاتدرائية سان بول St. Paul's Cathedral بلندن، بينما دفنت جثتي المترجم السوري خليل عتيق، والطباخ اليهودي بخور حسون في منطقة الحادث عند بطن وادي أبو رجوم [٧١].

وقد أثار الحادث اهتمام بعض أعضاء مجلس العموم البريطاني، الذين رأوا في الحادث نوعا من الغموض المتعمد من جانب الحكومة البريطانية التي لم تشر إلي المهمة الحقيقية لبعثة بالمر. فقد وجه المستر ريتشي تساؤلاً لممثل البحرية البريطانية في المجلس عن الغاية من وراء إرسال البرفيسور بالمر ورفاقه إلي الصحراء بدون حراسة، فهل كانت الغاية هي استطلاع أخبار العرابيين ؟ وأجاب ممثل البحرية البريطانية بأن بالمر هو الذي تطوع لهذه المهمة ذات الأغراض السياسية [٧٢].

وعلي هذا فقد أنكرت الحكومة البريطانية أشد الإنكار محاولتها رشوة البدو، حيث وقف كل من لورد جرانفيل ولورد نورثبروك في مجلس العموم ينفي بشكل قاطع مسئولية الحكومة عن الحادث، أو أنها حاولت أن ترشو بدو سيناء [٧٣].

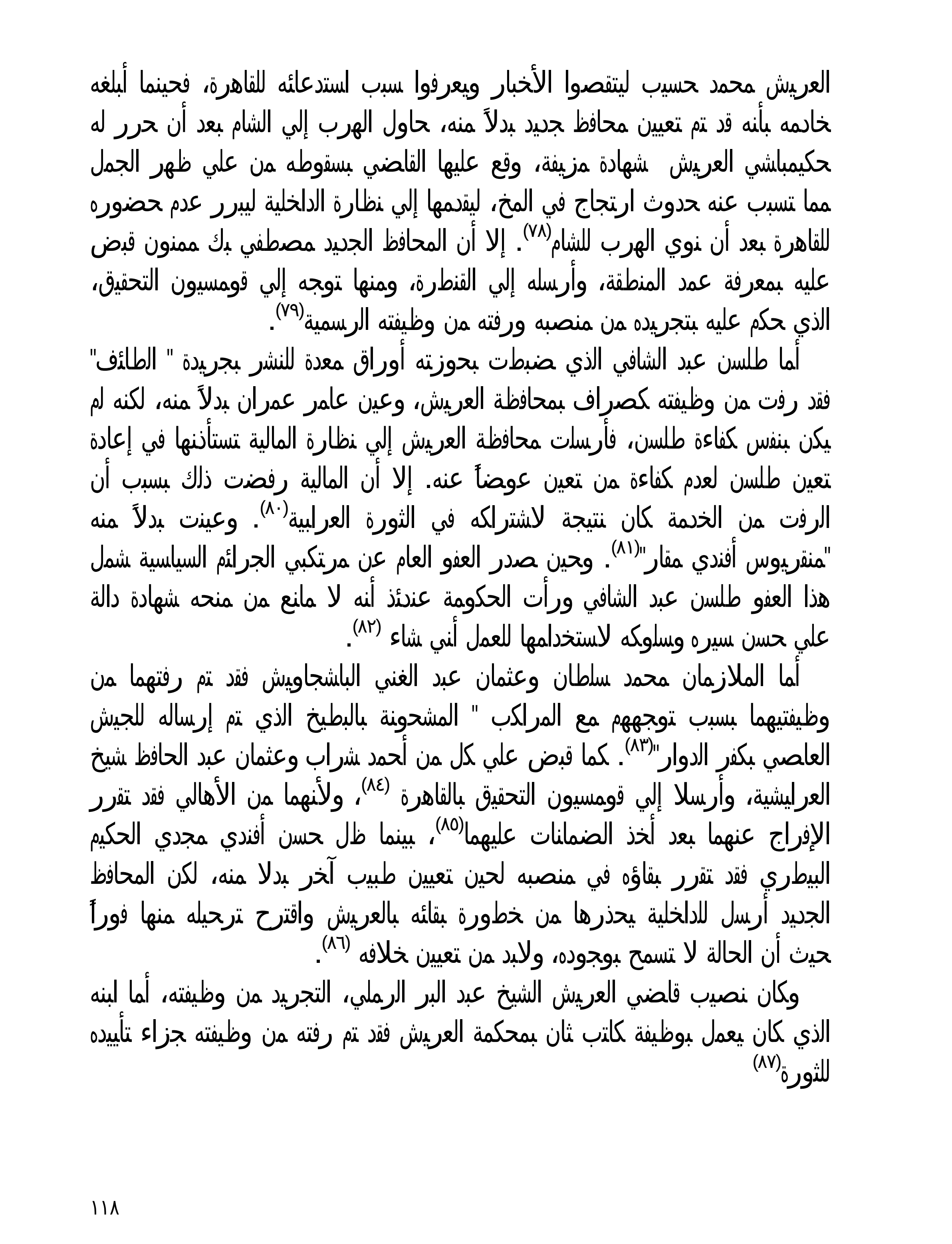
كما أشار اللورد دوفرين Dufferin في تقريره الشهير عن الوضع في مصر عام ١٨٨٤ إلي حادث مقتل بالمر ورفاقه فيما يؤكد بأن السياسة البريطانية تجاه العربان بصفة عامة وعربان سيناء خاصة قد حددتها تلك الحادثة [٧٤]. وهو أمر تؤكده سياسة بريطانيا في سيناء كما سبق أن رأينا، فقد وضعتها تحت الحكم العسكري منذ عام ١٨٨٥ لإحكام القبضة والسيطرة علي العربان فيها.

قد صورت العديد من المصادر حادث مقتل بالمر ورفاقه علي أنه حادث سطو عادي مجرد من أي غرض سياسي، لكن المسألة إذا ما نوقشت في إطار موضوعي فسوف نخرج بعدة حقائق أهمها، **أولاً**، أنه لا يمكن اعتبار الحادث حادث سطو عادي في ظل تورط ناظر قلعة نخل المعروف بولائه للثورة العرابية. ولو كان الحادث حادث سطو مدبر مسبقاً لاقتسم الجناة - بما فيهم البدو المرافقين للبعثة - النقود التي عثروا عليها معهم، لكن ما حدث أن مطير أبو صفيح هو الذي حصل علي الغنيمة وحده، بينما الجناة الذين حاصروا البعثة لم يحصلوا علي أية نقود اللهم إلا الأشياء الثمينة التي كان يحملها أفراد البعثة كالسيوف والجمال وغيرها. وتشير رواية شقير إلي أنه لا علاقة للصوص الذين هجموا علي بالمر ورفاقه بمطير الذي هرب بالنقود بعد الهجوم عليهم، بل أنهم ذهبوا إليه بعد هروبه بالنقود وطالبوه بها بعد أن عرفوا من البعثة أنه هرب بالنقود[٧٥]. وقد انتقد بعض الكتاب شقير لأنه صور الحادث علي أنه مجرد حادث سطو عادي ولم يضعه في إطاره السياسي معتقدين أنه كان ضمن لجنة التحقيق[٧٦]. **ثانياً**، يشير فيلد H. M. Field إلي أن الكولونيل وارن وقواته قد تعرض للهجوم من العربان في سيناء، لأنهم كانوا في حالة هياج شديد بسبب الثورة العرابية[٧٧]، مما يؤكد تحول الحادث من حادث سطو عادي إلي مسألة سياسية، كما أن المهمة التي اضطلعت بها البعثة نفسها كانت مهمة سياسية. **ثالثاً**، أن تصوير الحكومة البريطانية للحادث علي أنه مجرد حادث سطو يوحي بأنها تحاول أن تنفي عن نفسها صفة التجسس أو حتي التورط في إرسال هذه البعثة من الأساس. كما أنها حاولت بذلك إظهار مجتمع سيناء علي أنه جماعة من اللصوص وبالتالي يكون ذلك مبررا لسياستها المتشددة تجاه سيناء.

٤- المحاكمات

مع انهزام الثورة العرابية، انفرط عقد الضباط الموالين للثورة وتخلوا معظمهم عن مراكزهم، وبناء عليه طرح الجنود أسلحتهم وولوا بعضهم هاربين إلي بلادهم. وبعد القبض علي زعماء الثورة اهتمت الحكومة المصرية بتصفية العناصر الثورية، ورجوع الوضع إلي سابق عهده، لكن مع إضافة الوجود البريطاني داخل البلاد.

وفي سيناء كان الوضع مشابها لما حدث في أنحاء مصر. فقد تم القبض علي محافظ العريش السيد بك محمد، الذي حاول الهروب إلي الشام بعد أن أبلغه خادمه الذي كان قد أرسله إلي القاهرة مع قاضي العريش الشيخ عبد البر الرملي وحكيمباشي



العريش محمد حسيب ليتقصوا الأخبار ويعرفوا سبب استدعائه للقاهرة، فحينما أبلغه خادمه بأنه قد تم تعيين محافظ جديد بدلاً منه، حاول الهرب إلي الشام بعد أن حرر له حكيمباشي العريش شهادة مزيفة، وقع عليها القاضي بسقوطه من علي ظهر الجمل مما تسبب عنه حدوث ارتجاج في المخ، ليقدمها إلي نظارة الداخلية ليبرر عدم حضوره للقاهرة بعد أن نوي الهرب للشام(٧٨). إلا أن المحافظ الجديد مصطفي بك ممنون قبض عليه بمعرفة عمد المنطقة، وأرسله إلي القنطرة، ومنها توجه إلي قومسيون التحقيق، الذي حكم عليه بتجريده من منصبه ورفته من وظيفته الرسمية(٧٩).

أما طلسن عبد الشافي الذي ضبطت بحوزته أوراق معدة للنشر بجريدة " الطائف" فقد رفت من وظيفته كصراف بمحافظة العريش، وعين عامر عمران بدلاً منه، لكنه لم يكن بنفس كفاءة طلسن، فأرسلت محافظة العريش إلي نظارة المالية تستأذنها في إعادة تعين طلسن لعدم كفاءة من تعين عوضاً عنه. إلا أن المالية رفضت ذلك بسبب أن الرفت من الخدمة كان نتيجة لاشتراكه في الثورة العرابية(٨٠). وعينت بدلاً منه "منقريوس أفندي مقار"(٨١). وحين صدر العفو العام عن مرتكبي الجرائم السياسية شمل هذا العفو طلسن عبد الشافي ورأت الحكومة عندئذ أنه لا مانع من منحه شهادة دالة علي حسن سيره وسلوكه لاستخدامها للعمل أني شاء (٨٢).

أما الملازمان محمد سلطان وعثمان عبد الغني الباشجاويش فقد تم رفتهما من وظيفتيهما بسبب توجههم مع المراكب " المشحونة بالبطيخ الذي تم إرساله للجيش العاصي بكفر الدوار"(٨٣). كما قبض علي كل من أحمد شراب وعثمان عبد الحافظ شيخ العرايشية، وأرسلا إلي قومسيون التحقيق بالقاهرة (٨٤)، ولأنهما من الأهالي فقد تقرر الإفراج عنهما بعد أخذ الضمانات عليهما(٨٥)، بينما ظل حسن أفندي مجدي الحكيم البيطري فقد تقرر بقاؤه في منصبه لحين تعيين طبيب آخر بدلا منه، لكن المحافظ الجديد أرسل للداخلية يحذرها من خطورة بقائه بالعريش واقترح ترحيله منها فوراً حيث أن الحالة لا تسمح بوجوده، ولابد من تعيين خلافه (٨٦).

وكان نصيب قاضي العريش الشيخ عبد البر الرملي، التجريد من وظيفته، أما ابنه الذي كان يعمل بوظيفة كاتب ثان بمحكمة العريش فقد تم رفته من وظيفته جزاء تأييده للثورة(٨٧)

علي أية حال، فقد تم رفت جميع الموظفين الذين ثبت تأييدهم للثورة، بينما كان مصير الأهالي من غير الموظفين الذين شاركوا أو أيدوا الثورة " تشغيلهم بالأشغال السفيلة من شهر إلي شهرين "، ثم أخلي سبيلهم بعد ذلك[٨٨].

وعاد الوضع في سيناء إلي ما كان عليه في السابق و" صدر العفو العام عن جميع أهالي القطر المصري الذين اقترفوا جريمة أو جنحة سياسية في الحوادث الثورية "[٨٩]، كما صدر أمر الداخلية بجمع الأسلحة لكن محافظ العريش أكد للداخلية بأن " هذه الجهة لا تقاس بمثلها من جهات مصر لكونها بأخر الحدود المصرية " ويلتمس عدم سريان هذا الأمر عليهم[٩٠].

وعقب استتباب الوضع في العريش وسيناء، أرسل محافظ العريش الجديد مصطفي ممنون تهنئة لناظر الداخلية ولناظر المالية ولسلطان باشا بتولي مناصبهم الجديدة. كما أرسل لنظارة الداخلية يبلغها بأن " جميع الأهالي والعربان والمستخدمين قد أبدوا الخضوع والانقياد لسلطان الخديوي ... وأنهم جميعا يبدون الطاعة والامتثال"[٩١].

وهكذا ارتدت الأوضاع في شبه جزيرة سيناء إلي ما كانت عليه في السابق، لكن مع بعض الإجراءات التي رآها الإنجليز ضرورية لعزل هؤلاء العربان المشاغبين من وجهة نظرهم عن باقي أجزاء مصر، وبعض الإجراءات التي تهدف إلي إحكام السيطرة علي شبه جزيرة سيناء.

(ب) سيناء والحياة النيابية

مرت عملية تقبل أهالي شبه جزيرة سيناء لفكرة التمثيل النيابي بمرحلتين : الأولي، مرحلة القبول مع التحفظ والتخوف، والثانية مرحلة القبول المتفهم لأهمية التمثيل النيابي. ففي البداية كان مشايخ القبائل متخوفين من ارتباط مشاركتهم في عملية التمثيل النيابي بالتجنيد الإلزامي، وذلك نظراً لضرورة وجود دفاتر لإحصاء الأفراد الذين لهم حق التصويت. لكن ما أن اتضحت أهمية وجود ممثل عنهم في المجالس النيابية حتي اقتنعوا بالفكرة.

ومن الملاحظ أن مشاركة سيناء في الحياة النيابية المصرية لم تتم سوي في فترة متأخرة، حيث لم يشاركوا في هذه الحياة النيابية منذ نشأتها في عصر إسماعيل. وكانت أول مشاركة لهم عند إنشاء الجمعية العمومية في مايو ١٨٨٣، حيث أعطي للعريش حق التمثيل النيابي بها، فكان لها مع الإسماعيلية عضو واحد في الجمعية العمومية. كما

كانت تمثل في الدائرة الانتخابية التي كانت تضم الإسكندرية ودمياط ورشيد وبورسعيد والإسماعيلية لانتخاب عضو واحد يمثل هذه الدائرة في مجلس شوري القوانيين [٩٢].

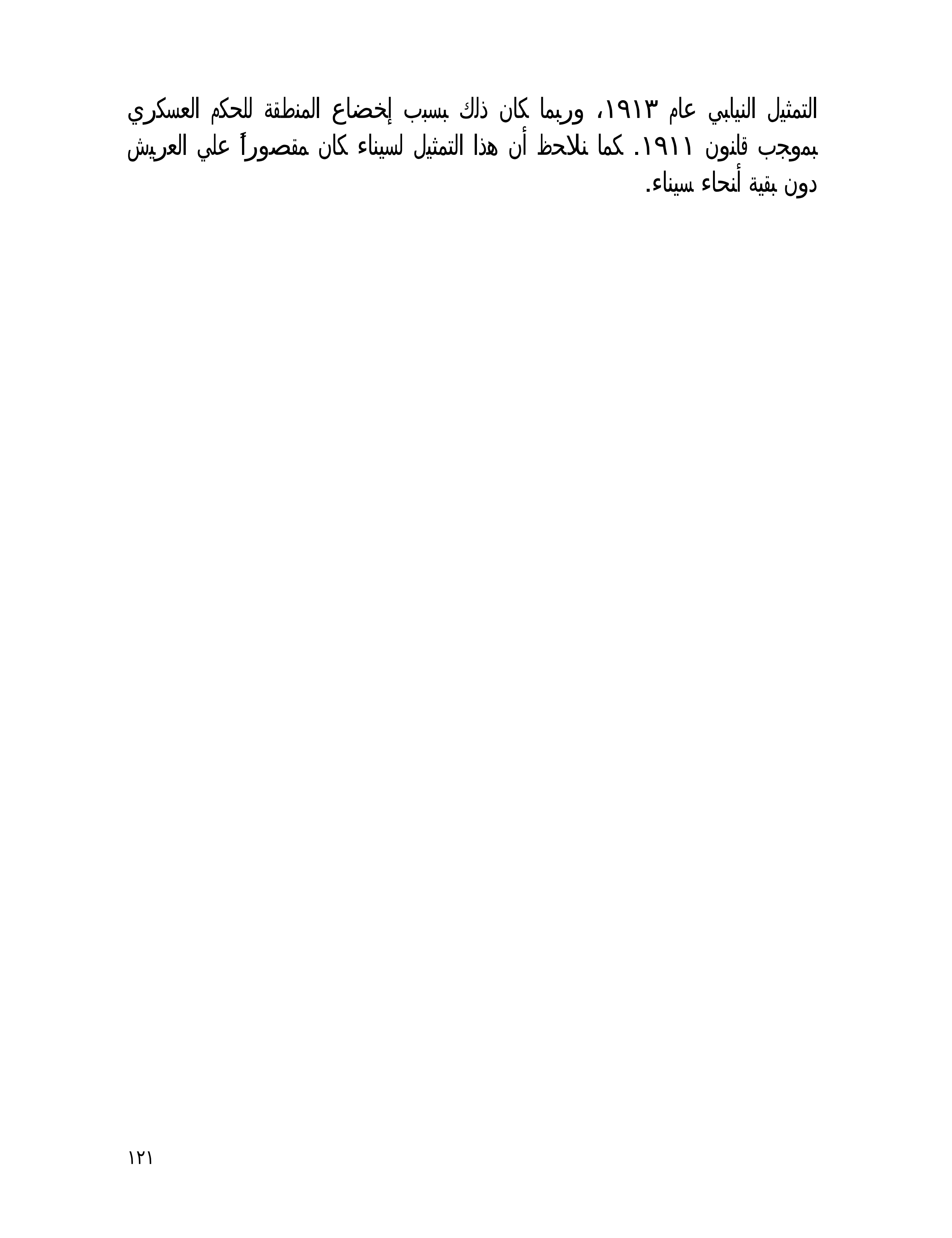
وحينما أصدرت نظارة الداخلية أوامرها إلي مشايخ وعمد العريش بعمل الكشوف الإحصائية لمن لهم حق التصويت، رفض هؤلاء المشايخ والعمد عمل هذه الكشوف لاعتقادهم بأن وراءها أوامر خاصة بإخضاعهم للتجنيد الإلزامي، لكن نظارة الداخلية أرسلت إليهم بما يفيد بأن هذا الأمر لا يتعلق بالتجنيد الإلزامي، وإنما يتعلق فقط بمسألة التمثيل النيابي[٩٣].

ويبدو أن مشايخ وعمد العريش لم يكونوا علي دراية كاملة بمفهوم التمثيل النيابي، فقد كانوا دائما يتخوفون من تقربهم من الإدارة الحكومية، وهذا يفسر رد الفعل الطبيعي منهم للوهلة الأولي تجاه أي أمر حكومي أو قانون جديد.

وأجريت في ٢١ يونية ١٨٨٣ عملية انتخاب العضو الممثل للعريش في الجمعية العمومية، وذلك بمقر محافظة العريش، وفقاً للمادتين ١٣، ١٤ من القانون الانتخابي[٩٤]. وقد بلغ عدد الناخبين بالعريش حوإلي ٢٩٩ ناخباً، وانتخب عضواً واحداً عن العريش والإسماعيلية[٩٥]. وحينما أجريت انتخابات عام ١٨٨٩، تألفت لجنة للإشراف علي عملية الانتخاب بديوان عام محافظة العريش في ٣٠ نوفمبر ١٨٨٩ لانتخاب ممثل العريش بالجمعية العمومية بحضور محمود بك حمدي محافظ العريش، وحصل الحاج محمد صالح البيك علي أكبر قدر من الأصوات، حيث حصل علي ٩٨ صوتاً من إجمإلي ١٦٧ صوتاً وهو إجمالي عدد من أدلوا بأصواتهم [٩٦].هذا العدد الضئيل الذي أدلي أصحابه بأصواتهم يعكس قلة الاهتمام بممارسة العمل السياسي، وإن كان ذلك خطوة كبيرة في سبيل تقبل أهالي سيناء لفكرة التمثيل النيابي.

وفي انتخابات يناير ١٩٠٨ كان يمثل العريش والإسماعيلية الشيخ عبد الوهاب سليمان من قبيلة أولاد سليمان العريشية بالجمعية العمومية. لكن قانون الجمعية التشريعية الذي صدر في أوائل يوليو ١٩١٣ أسقط العريش من التمثيل بالمجلس، كما ألحق الإسماعيلية ببور سعيد التي كانت ملحقة هي الأخري بالسويس، فانفردت السويس بناء علي ذلك وحدها بالعضوية[٩٧].

هكذا يتضح لنا أن أول تمثيل نيابي لسكان سيناء ضمن المؤسسات البرلمانية المصرية كان عام ١٨٨٣، حين صار للعريش حق التمثيل النيابي، وحينما بدأ سكان سيناء في تقبل فكرة التمثيل النيابي، جاء قانون الجمعية التشريعية ليسقط العريش من



التمثيل النيابي عام ١٩١٣، وربما كان ذلك بسبب إخضاع المنطقة للحكم العسكري بموجب قانون ١٩١١. كما نلاحظ أن هذا التمثيل لسيناء كان مقصوراً علي العريش دون بقية أنحاء سيناء.

هوامش الفصل الثاني

(١) عبد الرحمن الرافعي، الثورة العرابية و الاحتلال الإنجليزي لمصر، الطبعة الثانية، القـاهرة ١٩٤٩، ص٢٠.
(٢) محمد أنيس، السيد رجب حراز، ثورة يوليو ١٩٥٢ وأصولها التاريخية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤، ص ص ١٠٧، ١٠٨.
(٣) لطيفة محمد سالم، القوي الاجتماعية فى الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولي، القاهرة ١٩٨١، ص١٥١.
(٤) السيد أحمد عرابي الحسيني المصري، كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصـرية المشهورة بالثورة العرابية، الجزء الأول، الطبعة الأولي، القاهرة د/ ت، ص ١٥٥.
(٥) لورد كرومر، الثورة العرابية، ترجمة عبد العزيز عرابي، الهيئة العامـة للكتـاب، القـاهرة ١٩٩٩، ص ٦٥- ٦٧، و محمود الخفيف، أحمد عرابي الزعيم المفتري عليه، دار الوحـدة، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٩٨٢، ص ص ٩٨ - ١١٥، عبد العزيز رفاعي، فجر الحياة النيابية فى مصر الحديثة (١٨٦٦- ١٨٨٢)، القاهرة ١٩٦٤، ص ص ٤٩- ٧٩.
(٦) عمر عبد العزيز عمر، المرجع المذكور، ص ٢٩٨.
(٧) عبد الرؤوف أحمد عمرو، قناة السويس فى العلاقـات الدوليـة (١٨٦٩- ١٨٨٣)، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٢٧٤، ٢٧٥.
(٨) أحمد شفيق باشاً، مذكراتي فى نصف قرن، الجزء الأول، القسم الأول، القـاهرة، ١٩٣٤، ص ١٩٨.
(٩) عبد الرحمن الرافعي، الزعيم الثائر أحمد عرابي، دار الشـعب، القـاهرة، ١٩٦٨، ص ص ١٨٤، ١٨٥.
(١٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ١، ص ٢٣، صادر لجمرك باب النصر، وثيقة ٢ تاريخ ٩ ربيع أول ١٢٧٤ هـ/ ٢٩ أكتوبر ١٨٥٧م. و وارد تحريرات محافظة العر يش، سجل ٢٦، ص ٤٦ وارد من السيناتاه، وثيقة ٢٨ بتاريخ ١١ أبريل ١٨٨١.
(١١) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ٢، ص ٢٤، صادر بنمرة سايرة، وثيقة ٨٧ بتـاريخ غـرة محرم ١٢٧٥ هـ/ ١١أغطس ١٨٥٨م.
(١٢) عبد الكريم رافق، العـرب و العثمـانيون (١٥١٦- ١٩١٦)، ط١، دمشـق، ١٩٧٤، ص ٤٤٢.
(١٣) محافظ الثورة العر ابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص ٢ محضر من الواضعين أسـماؤهم و أختامهم فيه أدناه، نوفمبر ١٨٨٣.
(١٤) حسن أحمد يوسف، البدو فى مصر من ١٨٨٢- ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، ١٩٨٧، ص ٣١٩.
(١٥) عبد الرحمن الرافعي، الزعيم الثائر أحمد عرابي، المرجع المذكور، ص ١٨٥.

(١٦) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخليـة، وثيقـة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م.
(١٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ ١، ص ١٧٧ صادر للداخلية، وثيقـة ٣٩ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٨٢م.
(١٨) كان طلسن عبد الشافى يعمل بوظيفة كاتب أول بمحكمة العريش، ثم تم رفتـه مـن هـذه الوظيفة بتاريخ ٣١ أغسطس ١٨٨١ ليعين فى وظيفة صراف بخزينة محافظة العريش بمعرفة المحافظ براتب شهري قدره ٥٠٠ قرشاً. وقد رفت من وظيفته كصراف عقب انتهاء الثورة، ثم ما لبث أن أعيد للعمل مرة أخري و ظل يترقى فى الوظائف حتى وصل إلى منصـب وكيـل مديرية الغربية، ثم أحيل إلى التقاعد فى عام ٢٥ يوليو ١٩٢١، وأنعم عليه برتبة البكويـة مـن الطبقة الثانية فى عام ١٩١٨، ونيشان النيل من الطبقة الرابعة فى عام ١٩٢٠ وفى عام ١٩٢١ حصل علي رتبة البكوية من الطبقة الأولي. ويعد طلسن عبد الشافى من أهـم رجـال سـيناء وأشهرهم راجع : وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١١ وارد من محكمـة العريش، وثيقة ١٨ بتاريخ ٧ شوال ١٢٩٨هـ/ ٤ سبتمبر ١٨٨١م، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ ١، ص ١٧٧ صادر للمالية، وثيقة ٨ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٩٨هـ/ ٢٤ يناير ١٨٨١م. و محافظ عابدين، محفظة ٢٩، مجلس الوزراء – مذكرات وزارة الداخلية مـن ٢٦ / ٢/ ١٨٨٠ – ١٩٦١، مذكرة إلى رئاسة مجلس الوزراء.
(١٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ ١، ص ١٣١صادر لمحافظة بورسـعيد، وثيقة ٢ بتاريخ ٣ شعبان ١٢٩٨هـ/ ٢ يوليو١٨٨١ م.
(٢٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخليـة، وثيقـة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م.
(٢١) المصدر نفسه، ص ٤ وارد من الداخليـة، وثيقـة ٩٢ بتـاريخ ٢٣ جمـادى الآخـر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م، صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ ـ ١، ص ١٧٧ صادر للداخلية، وثيقة ٤٠ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٨٢م
(٢٢) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦ ملف ٨٥، ص ٢.
(٢٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ ١، ص٤ صادر من الداخلية، وثيقـة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ٢ مايو ١٨٨٣م.
(٢٤) ديوان جلالة الملك، المكاتبات الصادرة الغير رسمية بقلم عرضحالات، سـجل ٢، ص٦١ صادر للداخلية، وثيقة ١٩ بتاريخ ١٩ شوال ١٣٠٤هـ/ ٩ أغسطس ١٨٨٧م.
(٢٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ ١، ص ١٥٣صادر لمحافظة دمياط، وثيقة ١٨ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٨٨٢.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٦٥صادر للداخلية، وثيقة ٢٩ بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ ـ/ ٢٢ فبراير ١٨٨٢م، و ص ١٧٢ صادر لنظـارة الحربيـة، وثيقـة ٥٦ بتـاريخ ٦ ذو الحجـة ١٢٩٩هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٨٢.

(٢٧) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص ٢.

(٢٨) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور جـ١ القسم الأول، ص ١٨٩.

(٢٩) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١ ملف ١٦٧، ص ١٠ تلغراف بتـاريخ ١٢ أغسـطس ١٨٨٢، و صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٥٣ تلغرافات صادرة – إلى ناظر الجهادية و البحرية بكفر الدوار، وثيقة ١٦ بتاريخ ١١ أغسـطس ١٨٨٢، و ص ٤٩ تلغرافات مستجدة – إلى ناظر الجهادية و البحرية، وثيقة ١٣ بتاريخ ٢٠ يوليو ١٨٨٢.

(٣٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٨٨ صادر إلى محافظة القنال، وثيقة ١٩ بتاريخ ٢٠ محرم ١٣٠٠هـ/٢ ديسمبر ١٨٨٢م.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٣١ صادر إلى محافظة بورسـعيد، وثيقـة ٢ بتـاريخ ٢٣ شـعبان ١٢٩٩هـ/١١ يوليو ١٨٨٢م.

(٣٢) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص١٨.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٣٤) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣١٨.

(٣٥) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص١٨.

(٣٦) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور جـ١ القسم الأول، ص ١٨٦، و سليم خليـل نقـاش، مصر للمصريين، جـ٥، القاهرة، ١٨٨٤، ص ٢٢٣.

(٣٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٢.

(٣٨) سليم خليل نقاش، المصدر المذكور جـ٥، ص ٢٣١.

(٣٩) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣١٨.

(٤٠) وادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ١، ص١٤٠ وارد من الداخلية، وثيقـة ٥٩ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٩٩هـ/ ٧ يوليو١٨٨٢م.

(٤١) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣١٩.

(٤٢)، Field, Henry M., On the desert , New York ,1894,P.238. أنشئ صـندوق استكشاف فلسطين فى لندن عام ١٨٦٥ برعاية الملكة فيكتوريـا ورئاسـة رئـيس أسـاقفة كانتربري، ولعب الصندوق دوراً مهماً فى تزويد الساسة والعسكريين البريطانيين بالمعلومـات الجغرافية والتاريخية والسياسية التى كانوا يحتاجونها لمد نفوذهم الاستعماري. راجع، أمين عبد ا محمود، مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتي الحرب العالمية الأولـي، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٧٤ فبراير ١٩٨٤، الكويت، ص ٣٧.

(٤٣) Rothenberg , Beno and others, Sinai , Pharaos, Miners, Pilgrims and Soldiers, New York,1979.P.8.

(٤٤) Blunt, W.S., The Secret History of the English Occupation of Egypt, London 1909, p.401.

(٤٥) Ibid., pp.401- 404. ونجاة سليمان سيد ، شبه جزيرة سيناء فى القرن التاسع عشـر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط ١٩٨٤، ص ٥٨.

(٤٦) نتيجة لخطأ فى نقل كلمة "Teyyaha" الواردة فى كتاب بلنت " التاريخ السري للاحـتلال البريطاني لمصر" فى الترجمة العربية لهذا الكتاب و التى قامت بترجمته جريدة الـبلاغ عـام ١٩٠٧، فقد نقلها المترجم إلى العربية " الطياحة " (الترجمة العربية، ص ص ٢٨٨، ٢٩٠)، و نقلتها غالبية الدراسات العربية علي هذا الخطأ، لكن الصحيح أنها " التياها " و هي أهم القبائل التى تسكن علي الحدود المصرية – الشامية.كما أخطأ المترجم أيضاً فى نقل كلمة Haiwath (الأصل الإنجليزي، ص ٤٠٥) التى ترجمها علي أنها الحويطـات (الترجمـة العربيـة، ص ٢٩١)، و الصحيح أنها" اللحيوات " أو " الأحيوات ". كما أن الترجمة العربية لهذا الكتاب غيـر دقيقة و ناقصة. راجع علي سبيل المثال P.401 من الأصل الإنجليزي و صـفحة ٢٨٨ مـن الترجمة العربية.

(٤٧) Blunt, op.cit.,p.405.

(٤٧) نجاة سليمان السيد، المرجع المذكور، ص٦٠.

(٤٧) Blunt, op.cit.,p.405.

(٤٨) Field, op.cit., p.239.

(٤٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص٥٤٧.

(٥٠) هناك خلاف بين المصادر حول تقدير قيمة المبلغ الذى أخذه بالمر معه خلال رحلته إلـى نخل، فبينما يذكر نعوم شقير و معه جون نينيه John Ninet أن المبلغ كـان ٣٠٠٠ جنيـه استرليني، بينما يذكر بلنت أن المبلغ كان يتراوح بين ٣٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ جنيه، لكن الأرجح أنه ثلاثة آلاف كما سيتضح من سياق الأحداث بعد ذلك راجع، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٤٧، Ninet ,John , Arabi Pacha, Paris, 1884, p. 252. ، Blunt, op.cit.,p.408.

(٥١) Rowlatt, Mary, Founders of Modern Egypt , New York, 1987 ,139.

(٥٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٤٧، ٥٤٨، Rowlatt , op.cit., p. 139.

(٥٣) Ninet, op.cit., pp.252-3.

(٥٤) Ibid., p. 253.

(٥٥) Field , op.cit., p.240.

(٥٦) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور جـ٦، ص ١٤٦.

(٥٧) المصدر نفسه.

(٥٨) حسن أحمد يوسف، المرجع المذكور، ص ٣٢٣.
(٥٩) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، جـ٦، ص ١٤٥.
(٦٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨جـ١، ص ٢٤ وارد من الداخليـة، وثيقـة ٧ بتاريخ غرة ربيع أول ١٣٠٠هـ / ١٠ يناير ١٨٨٣م.
(٦١) المصدر نفسه، ص ٦ وارد جهات سايرة - محافظة نخل، وثيقة ٧ بتـاريخ ٩ ربيـع أول ١٣٠٠هـ/ ١٩ يناير ١٨٨٣م.
(٦٢) يذكر نعوم شقير أن المبلغ وجد ناقصاً ٢٠٠٠ جنيه. راجع : نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٣. و سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، ص ص ١٤٦، ١٤٧.
(٦٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سـجل ٣٨ جـ ـ١، ص٤٩ وارد سـايرة – محافظـة السويس، وثيقة ١٦٦ بتاريخ ٥ فبراير١٨٨٣.
(٦٤) محافظ الثورة العرابية، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص ص ٣٢، ٣٣.
(٦٥) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، جـ٦، ص ١٤٧.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ص ١٤٧، ١٤٨، ذكر سليم نقاش أسماء المتهمـين والأحكـام التـى صدرت ضدهم وهم : مرسي الراشدي، علي الشويعر، سلامة أبو تلحيفة، سالم الشيخ، سالم أبو تلحيفة، تراش بن محمد، عزام بن حميد العرضي، زيدان بن حميد العرضي، سـالم صـبحي، حسن بن مرشد، زيدان العرضي وهؤلاء حكم عليهم بالإعدام. أما من حكم عليهم **بالسجن** فهم، سلامة بن عيد ١٥ سنة، محمد عرصوم ١٠ سنوات، سلامة أبو وادي، مرشد بن سعد، عابـد بن سالم، عيد أبو الرجال بن فريجي، حريس بن محمد، مضعان العبد بن عبد ا ، سـالم بـن سويلم، عيد بن سالم، حكم علي كل منهم بخمس سنوات، أما سليم سليمان، مصـلح عويضـة، فحكم علي كل منهما بثلاث سنوات.
(٦٧) Blunt, op.cit.,p.408.
(٦٨) Rowlatt , op.cit., p. 139.
(٦٩) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، لجنة تحقيق قضايا الأقاليم.
(٧٠) المصدر نفسه، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص ٣٤.
(٧١) The Times, 10 April1883, p. 10, 25 April 1883, p.7.
(٧٢) سليم خليل النقاش، المصدر المذكور، جـ ٦، ص ١٤٥.
(٧٣) Blunt, op.cit., p. 409.
(٧٤) راجع ذلك فى نص التقرير فى، سليم نقاش، المصدر المذكور، جـ ٦، ص ٦٩.
(٧٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٥٠.
(٧٦) فتحي رزق، رباعيات سيناء، الطبعة الثانية، القاهرة،، د/ ت، ص ١٠٧. الواقع أن أسـرة نعوم شقير قد أتت إلى مصر فى عام ١٨٨٤ حسبما يذكر ذلك فى كتابه، ولم يكن لنعوم شـقير

أي ارتباط بسيناء قبل عام ١٨٨٩ و هو العام الذى دخل فيه فى خدمة إدارة المخابرات بنظارة الحربية المصرية. راجع نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٣، ٧٥٧.

(٧٧) Field , op.cit., p.240.

(٧٨) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص٢.

(٧٩) المصدر نفسه، محفظة ١١، ملف ١٦٧، ص ١٩ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٨٢.

(٨٠) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ ١، ص ٧٥ وارد عموم الحسابات، وثيقة ٤ بتاريخ ١٧ مارس ١٨٨٣.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٩٨ وارد من عموم الحسابات، وثيقة ٤٤ بتاريخ ١١ جمـادى الأولـي ١٣٠٠هـ/ ٢١ يناير ١٨٨٣م.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١١٥ وارد من الداخلية، وثيقة ٩ بتاريخ ١٤ ربيع الآخر ١٣٠٠هـ / ٢٣ أبريل ١٨٨٣م.

(٨٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ ١، ص ١٦٥ صادر للداخلية، وثيقـة ٢٩ بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢٢ فبراير ١٨٨٢م.

(٨٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخليـة، وثيقـة ٩٢ بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٠٠هـ/ ١ مايو ١٨٨٣ م.

(٨٥) محافظ الثورة العرابية، محفظة ٦، ملف ٨٥، ص ٦ بتاريخ ٢٣ ديسمبر ١٨٨٢.

(٨٦) صارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ ١، ص١٨٤ صـادر لمجلـس الصـحة البحرية، وثيقة ٩ بتاريخ ١٦ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٨٧) سعيد اسماعيل علي، دور الأزهر فى السياسة المصرية، كتـاب الهـلال (٤٣١) نـوفمبر ١٩٨٦، ص ١٧٧، وصادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ ١، ص ٥٧ صـادر للحقانية، وثيقة ٥ بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٩٩هـ/ ٢٩ يوليو١٨٨٢م.

(٨٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٥ جـ٣، ص ٤ وارد من الداخليـة، وثيقـة ٩٢ بتاريخ ٢ ربيع الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢٢ فبراير١٨٨٢م.

(٨٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ ١، ص ٢ وارد ناظر الداخلية، وثيقـة ٥٤ بتاريخ ٣ يناير ١٨٨٣.

(٩٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ ١، ص ١٧٧ صادر للداخلية، وثيقـة ٣٨ بتاريخ ١٢ ذو الحجة ١٢٩٩هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١١٦ صادر لناظر الداخلية، وناظر المالية، ولسلطان باشا، وثائق أرقام ٢٦، ٢٧، ٢٨ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٨٢م.

(٩٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩ جـ ٢، ص ٤٢ وارد من الداخلية، وثيقة ١٤٦ بتاريخ ١٩ أكتوبر ١٨٨٣.

(٩٣) المصدر نفسه، سجل ٣٨ جـ١، ص ١٣٧ تلغرافات – واردة مـن الداخليـة، وثيقـة ١٨ بتاريخ ٢٨ مايو ١٨٨٣م.

(94) المصدر نفسه، ص ١٤١ تلغرافات – واردة من الداخلية، وثيقـة ٢١ بتـاريخ ٢١ يونيـة ١٨٨٢م.

(95) Egypt.No.1 (1884) , Furuther Correspondence Respecting the Affairs of Egypt , Inclosure 1 in No.18,p.31. No.19,p.34 (sir.E. Baring to Earl Granaville , Received Oct.1). Inclosure No. 134, p.114.

(96) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٦٩ (١٨٨٩).

(97) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٧٠، أصبحت شبه جزيرة سيناء محرومة من التمثيـل النيابي حتى عام ١٩٢٢، حينما تقدم مشايخ ١٨ قبيلة من العربان بشكوى للحكومـة مطـالبين فيها بأن يكون لهم حق التمثيل النيابي مثلهم مثل بقية أنحاء مصر، محافظ عابـدين، محفظـة 551 إلتماسات عربان، تلغرافات الديوان العإلى السلطاني، ١٤ نوفمبر ١٩٢٢.

الفصل الثالث

أزمات الحدود الشرقية

١- مقدمات أزمة الحدود الشرقية

أجبرت معاهدة لندن عام ١٨٤٠ التي فرضتها الدول الأوربية محمد علي علي الانسحاب من الأراضي التي كان قد احتلها بما فيها الحجاز. وبالفعل قام والي مصر بسحب قواته وممثليه من المدن الحجازية، لكنه أبقي علي بعض الحاميات في بعض الموانئ والقلاع التي رأي فيها أهمية استراتيجية بالنسبة لمصر وهي، ضبا والمويلح والوجه والعقبة في شمال الحجاز، وذلك نظرا لوقوعها علي طريق الحج المصري إلي الأراضي المقدسة.

واستمر وضع هذه القلاع علي ما هو عليه حتي عام ١٨٨٣، حين حدث حادثان كان لهما الأثر الكبير علي بدء الجولة الأولي من جولات النزاع بين مصر والدولة العثمانية علي الحدود. الحدث الأول، هو التطور الذي طرأ علي مسألة سفر المحمل المصري والحجاج إلي الأراضي المقدسة عن طريق البر، فقد تحول هذا السفر من الطريق البري الذي يمر بقلاع شمال الحجاز إلي الطريق البحري بالبواخر عبر مينائي الطور والسويس [١]. ورأت الدولة العثمانية في هذا التحول فقدانا لأهمية هذه القلاع بالنسبة لمصر، هذا بالإضافة إلي وجود الاحتلال البريطاني في مصر الذي زاد من إلحاح الدولة العثمانية للمطالبة بهذه القلاع. وقد لعب عثمان نوري باشا(١٨٨٢ – ١٨٨٦) وإلي الحجاز دورا مهما في تحذير الإدارة العثمانية من خطورة الوجود الإنجليزي في مصر، واقتراب قوات عسكرية إنجليزية من الأراضي المقدسة[٢].

والحدث الثاني هو قيام أمير عربان نجد في العام نفسه بتجهيز جيش كبير من الخيالة والهجانة بهدف الإغارة علي " الوجه "، ووصل بجيشه إلي مكان يسمي "جيده" التي تبعد مسافة يومين عن الوجه، وعاث جيشه فسادا في المنطقة، فقتل ونهب وسلب كل ما صادفه من العربان الذين سبق وأغاروا علي منطقة نجد وسلبوا عددا من الجمال والأمتعة الخاصة بجماعة هذا الأمير، فأراد هذا الأمير تأديب هؤلاء العربان [٣]. وأرسل ناظر قلعة الوجه يطمئن الحكومة المصرية، التي عبرت عن قلقها إزاء تحركات هذا الأمير وخشيتها من تعرض بندر الوجه للتعدي من قبل هذا الأمير، بأن هذا الأمير جاء فقط لتأديب العربان الذين أغاروا علي منطقته، لكنه اقترح إجراء بعض الترميمات ببرج القلعة كإجراء احتياطي، ووقاية للعساكر المدفعين عن الوجه، لأنه كان آيلا للسقوط [٤].

وبالفعل أخذت الرسومات والقياسات اللازمة لإجراء الترميمات بقلعة الوجه، لكنها تأجلت بسبب إحالة إدارتها علي نظارة الحربية بدلا من قلم الروزنامة فأرجأت الترميمات إلي ميزانية عام ١٨٨٥[٥]. وقامت الحكومة المصرية بعدد من الإصلاحات التي تهدف إلي زيادة إحكام السيطرة علي هذه القلاع كما سبق أن ذكرنا.

وقد صور نوري باشا وإلي الحجاز هذه الإصلاحات التي أجرتها الحكومة المصرية بقلعة الوجه علي أنها محاولة بريطانية لتثبيت الوجود البريطاني في شمال الحجاز. وقد أرسل الصدر الأعظم إلي نوري باشا مذكرة يخبره فيها بأن المصريين لا حق لهم في التواجد بهذه القلاع، حيث إن ولاية الحجاز – علي حد تعبيره – كانت في السابق تمتد حتي خليج العقبة، ولم يسمح للمصريين بإدارة هذه القلاع إلا لكونها تشكل نقطة وصل في طريق حجاجهم إلي الأماكن المقدسة، وختم نوري باشا مذكرته مقترحا ضرورة تعيين حدود الحجاز بشكل لا يسمح لأية دولة أجنبية قد تحتل مصر مستقبلا أن تدعي الحق في التدخل في شئون الحجاز[٦].

ونتيجة لذلك اجتمع مجلس الوزراء العثماني في عام ١٨٨٤، وقرر بالتنسيق مع خديوي مصر إرسال قوة عثمانية صغيرة من القوات الموجودة بالحجاز للتمركز في الوجه**[٧]**، لكن علي أي الأحوال لم يقم العثمانيون بإرسال هذه القوة علي الفور، لكنها أرسلت في عام ١٨٨٦ إلي الوجه قوة قوامها مائتي جندي**[٨]**، من الجنود المقيمين في " ينبع "، كما عينت أحد السفن الصغيرة لتقوم بالمرور علي سواحلها مرة كل ١٥ يوما بغرض القيام بعمليات الاستطلاع العسكري، وذلك علي أن تقوم هذه القوة العثمانية بالتعاون مع القوة المصرية الموجودة بالوجه من أجل الحفاظ عليها [٩]. وبعد ذلك أرسل عدد من الموظفين لإدارة شئونها، بعد أن دخلت القوة العثمانية للتعاون مع القوة المصرية لحماية الوجه[١٠].

وحالما احتل العثمانيون الوجه، أرسل القنصل العام البريطاني في مصر السير إيفلين بارنج Evelyn Baring [١١] برقية إلي حكومته يخبرهم فيها بما حدث مشيرا إلي أن العثمانيين ليس لهم الحق في امتلاك الوجه، ويقترح في الوقت نفسه انسحاب معظم الحامية المصرية حيث لم يعد لها أهمية كبيرة هناك بعدما صار

الحجاج المصريون يسافرون للأماكن المقدسة عن طريق البحر بعد فتح قناة السويس [١٢].

ولا يمكن تفسير موقف السير بارنج بسحب أفراد الحامية المصرية مع الإبقاء علي بعضها وموقفه القاضي بعدم أحقية العثمانيين في امتلاك الوجه إلا في إطار واحد أراد به مساومة العثمانيين فهوأراد بسحب القوات المصرية من الوجه إرضاء العثمانيين لا نغإلي إذا قلنا إنه فعل ذلك إسكاتا لهم أو تعويضا عن الوجود البريطاني في أرض كانت ملكا للسلطان العثماني. وسوف يتأكد هذا التفسير عندما نراه يتنازل للسلطان العثماني عن قلاع شمال الحجاز الواحدة تلوالأخري، لكن عندما يمس الأمر أمن قناة السويس خلال أزمة الحدود الأولي عام ١٨٩٢، نراه يأخذ موقفا أكثر تشددا.

وظلت القوات المصرية تشارك القوات العثمانية في الحفاظ علي الوجه حتي عام ١٨٨٨ عندما أمرت الحكومة المصرية قواتها وموظفيها بإخلاء الوجه التي كان وصلها القاضي المعين من قبل وإلي الحجاز ليحل محل القاضي المصري، وتركت الحكومة المصرية لمن يريد البقاء من الموظفين حرية البقاء بالوجه [١٣].

وهكذا فإن إدعاء نوري باشا وإلي الحجاز بأن مصر تقوم بإصلاحات وترميمات فعلية لتقوية مركزها في الوجه هو إدعاء تدحضه الوثائق التي لم تشر حتي عام ١٨٨٤ إلا إلي مجرد " مقايسة وأخذ رسومات "، وكان المحرك الحقيقي لمطالبة العثمانيين بالوجه وغيرها من القلاع الحجازية هو الوجود البريطاني في مصر.

وبعد التنازل عن الوجه ستبدأ مصر سلسلة من التنازلات عن قلاع شمال الحجاز الأخري (ضبا – المويلح – العقبة)، لكن حجة وإلي الحجاز هذه المرة لم تكن إجراء إصلاحات وترميمات بالقلاع، إنما كانت تلك المحاولة التي قام بها المغامر اليهودي الألماني بول فريدمان عام ١٨٩١ لإقامة دولة يهودية [١٤]، وهي تلك المحاولة التي ستؤدي في النهاية إلي أزمة الحدود سنة ١٨٩٢ المعروفة باسم " أزمة الفرمان "، وهي أول محاولة عثمانية لاقتطاع سيناء في غمرة التنازلات المصرية عن تخومها الشرقية.

٢– أزمة الفرمان ١٨٩٢/١٨٩١

وعلي أثر تلك المحاولة التي قام بها فريدمان أرسلت الدولة العثمانية في يناير ١٨٩٢ حوالي ٢٥ جنديا إلي ضبا في محاولة لاحتلالها، فأبت القوة المصرية تسليمها للعثمانيين وقامت الحكومة المصرية بإرسال أحد الضباط الإنجليز وهو البكباشي فريث Frith [١٥]، ومعه قوة قوامها خمسون جنديا علي متن سفينة حربية خاصة للتوجه إلي القلاع المصرية بشمال الحجاز، وذلك خشية نشوب نزاع بين القوة المصرية الموجودة بالقلاع الحجازية وبين قوات وإلي الحجاز، كما أرسلت برقية إلي وإلي الحجاز تؤكد له بأن طلب تسليم قلعتي المويلح وضبا للدولة العثمانية هو طلب مبني عن سوء فهم، وتعلمه بأنها أرسلت سفينة علي متنها خمسون جنديا لحفظ الحقوق المصرية في هذه القلاع[١٦].

ويبدو أن الحكومة العثمانية لم تكن علي علم بما فعله وإلي الحجاز من إرساله للقوة العسكرية لاحتلال قلاع شمال الحجاز، وكل التصرفات التي صدرت عنه في هذا الشأن قد تمت دون الرجوع إلي استانبول بدليل أن الحكومة العثمانية أصدرت أوامرها بانسحاب القوات العثمانية من المناطق التي احتلتها [١٧]. لكن هذا لا ينفي تضايق السلطان العثماني لوصول الكتيبة المصرية تحت قيادة رجل إنجليزي تقف دولته حجر عثرة في سبيل إستعادته لتلك الأماكن، لهذا أوصي الصدر الأعظم بأن يطلب من المصريين أن يضعوا حدا لهذا الوضع ويسحب قواتهم من هناك بدون تأخير، وأوصاه كذلك بأن يكون مستعدا للدفاع عن موقف الدولة العثمانية الحازم بخصوص هذه الأماكن في حالة إثارة السفير البريطاني لهذا الموضوع في استانبول[١٨].

وجاءت الفرصة المناسبة للسلطان عبد الحميد لكي يضع العراقيل أمام الحكومة المصرية لإجبارهما علي التخلي عن قلاع وموانئ شمال الحجاز وذلك عقب وفاة الخديوي توفيق، حيث واجه بارنج مشكلة تولية عباس الثاني الحكم وذلك لأنه لم يكن قد بلغ سن الرشد. حيث كان موقف مصر الشاذ بين الاحتلال البريطاني والتبعية العثمانية مصدر قلق كبير لبارنج الذي يعلم بأن أي موقف يتعلق بتبعية مصر للدولة العثمانية سيكون في صالح السلطان العثماني الذي بإمكانه أن يضع العراقيل أمام الوجود البريطاني في مصر وهذا ما حدث بالطبع خلال أزمة الفرمان ١٨٩٢.

ووفقا لفرمان ١٨٧٣ تم تشكيل مجلس للوصاية لمباشرة أمور الخديوية تمهيدا لعرض هذا التشكيل علي السلطان العثماني للتصديق عليه. إلا أن وجود الخديوي

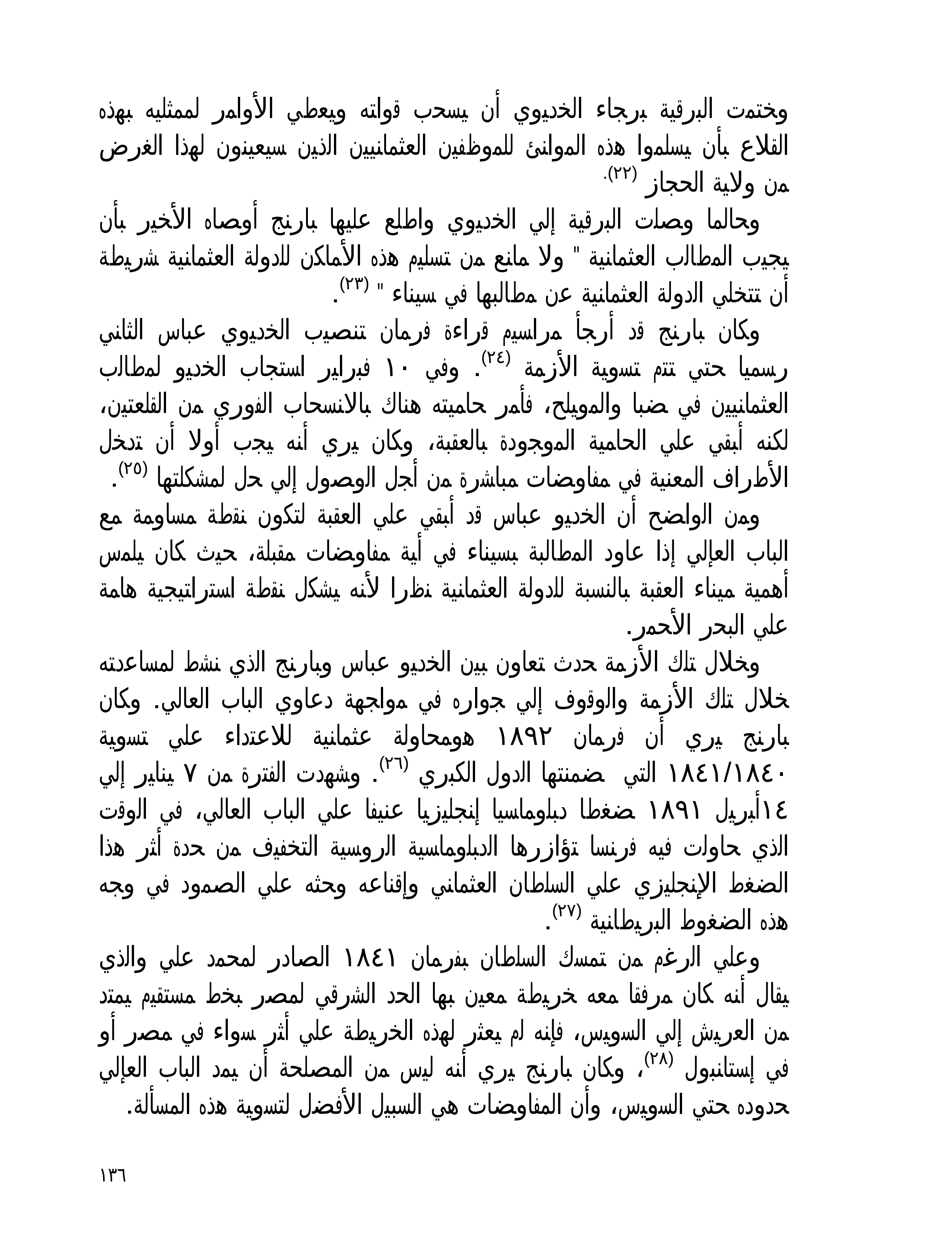
القاصر وبجواره مجلس الوصاية كان بالنسبة لبارنج لا يعني سوي خلق المشكلات أمام بريطانيا في فترة الوصاية فضلا عن أن ذلك يتيح الفرصة للمؤامرات العثمانية لكن بارنج تنفس الصعداء حينما همس أحدهم في أذنه بأن عباسا قد بلغ بالفعل سن الرشد لكن بالتقويم الهجري فوفقا لهذا الحساب يكون عباس قد بلغ سن الرشد في ٢٤ ديسمبر ١٨٩١ أي قبل وفاة أبيه بأسبوعين، وبذلك تم إنقاذ الموقف ولم تعد هناك حاجة لمجلس الوصاية[١٩].

لكن ذلك لم يثن السلطان عن محاولة إثارة العراقيل أمام الحكومة المصرية وبريطانيا، وكان عليه أن يصدر فرمان تولية عباس الثاني لكنه تأخر في إصدار الفرمان لأنه كان يريد تحوير الحد الفاصل بين سيناء والعقبة وسلخ الأخيرة عن الحدود المصرية [٢٠]. وهذا ما اعتبره السلطان فرصة للحصول علي أكبر قدر ممكن من النقاط الاستراتيجية في شمال الحجاز وشبه جزيرة سيناء التي تأكدت أهميتها بالنسبة للدولة العثمانية بعد شق قناة السويس.

ولقد جاء فرمان تولية الخديوي عباس الثاني علي غير ما كان عليه فرمان تولية الخديوي توفيق فلم يقتطع فقط قلاع وموانئ شمال الحجاز بل اقتطع أيضا جزءا كبيرا من شبه جزيرة سيناء، حيث نص الفرمان بأن حدود مصر " المحدودة بالحدود القديمة المبينة في الفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ٢ ربيع الثاني سنة ١٢٥٧هـ والمبينة أيضا في الخريطة الملحقة بالفرمان المذكور مع الأراضي المنضمة إليها طبقا للفرمان الشاهاني الصادر بتاريخ ١٥ ذي الحجة سنة ١٢٨١هـ/ ١٢ مايو ١٨٦٥م "[٢١].

ووصل إلي علم السفارة البريطانية في استانبول مضمون الفرمان قبل إرساله، كما علم بارنج في مصر بمضمونه، فقامت أزمة بين الحكومة المصرية تؤيدها بريطانيا وبين الدولة العثمانية ممثلة في المعتمد العثماني في مصر أحمد مختار باشا، ودارت المفاوضات بين الطرفين في محاولة لحل الأزمة، حيث كانت بريطانيا تدرك مدي خطورة التسليم بما جاء بالفرمان.

وأرسلت الحكومة العثمانية برقية إلي الخديو عباس الثاني في فبراير ١٨٩٢ تطالبه فيها بتمكينها من ضم الموانئ الثلاثة (المويلح – ضبا – العقبة) إليها نظرا لفقدان السبب الذي من أجله تركت هذه الموانئ إلي مصر لتديرها، وهوسفر المحمل والحجاج المصريين عن طريق البحر. وقد أكدت برقية الحكومة العثمانية أن هذه الموانئ لم تدخل أبدا في حدود مصر التي أعطيت لجده محمد علي،



وختمت البرقية برجاء الخديوي أن يسحب قواته ويعطي الأوامر لممثليه بهذه القلاع بأن يسلموا هذه الموانئ للموظفين العثمانيين الذين سيعينون لهذا الغرض من ولاية الحجاز [٢٢].

وحالما وصلت البرقية إلي الخديوي واطلع عليها بارنج أوصاه الأخير بأن يجيب المطالب العثمانية " ولا مانع من تسليم هذه الأماكن للدولة العثمانية شريطة أن تتخلي الدولة العثمانية عن مطالبها في سيناء " [٢٣].

وكان بارنج قد أرجأ مراسيم قراءة فرمان تنصيب الخديوي عباس الثاني رسميا حتي تتم تسوية الأزمة [٢٤]. وفي ١٠ فبراير استجاب الخديو لمطالب العثمانيين في ضبا والمويلح، فأمر حاميته هناك بالانسحاب الفوري من القلعتين، لكنه أبقي علي الحامية الموجودة بالعقبة، وكان يري أنه يجب أولا أن تدخل الأطراف المعنية في مفاوضات مباشرة من أجل الوصول إلي حل لمشكلتها [٢٥].

ومن الواضح أن الخديو عباس قد أبقي علي العقبة لتكون نقطة مساومة مع الباب العإلي إذا عاود المطالبة بسيناء في أية مفاوضات مقبلة، حيث كان يلمس أهمية ميناء العقبة بالنسبة للدولة العثمانية نظرا لأنه يشكل نقطة استراتيجية هامة علي البحر الأحمر.

وخلال تلك الأزمة حدث تعاون بين الخديو عباس وبارنج الذي نشط لمساعدته خلال تلك الأزمة والوقوف إلي جواره في مواجهة دعاوي الباب العالي. وكان بارنج يري أن فرمان ١٨٩٢ هومحاولة عثمانية للاعتداء علي تسوية ١٨٤١/١٨٤٠ التي ضمنتها الدول الكبري [٢٦]. وشهدت الفترة من ٧ يناير إلي ١٤أبريل ١٨٩١ ضغطا دبلوماسيا إنجليزيا عنيفا علي الباب العالي، في الوقت الذي حاولت فيه فرنسا تؤازرها الدبلوماسية الروسية التخفيف من حدة أثر هذا الضغط الإنجليزي علي السلطان العثماني وإقناعه وحثه علي الصمود في وجه هذه الضغوط البريطانية [٢٧].

وعلي الرغم من تمسك السلطان بفرمان ١٨٤١ الصادر لمحمد علي والذي يقال أنه كان مرفقا معه خريطة معين بها الحد الشرقي لمصر بخط مستقيم يمتد من العريش إلي السويس، فإنه لم يعثر لهذه الخريطة علي أثر سواء في مصر أو في إستانبول [٢٨]، وكان بارنج يري أنه ليس من المصلحة أن يمد الباب العإلي حدوده حتي السويس، وأن المفاوضات هي السبيل الأفضل لتسوية هذه المسألة.

وأثمرت الضغوط البريطانية علي الباب العالي عن برقية أرسلها جواد باشا الصدر الأعظم في١١ رمضان ١٣٠٩هـ/ ٨ أبريل ١٨٩٢ كانت بمثابة تصحيح للفرمان، حيث جاء فيه أن السلطان العثماني إن كان قد سمح من قبل بترك مناطق الوجه والمويلح وضبا والعقبة وبعض الأماكن في طور سيناء الموجودة علي ساحل الحجاز تحت الإدارة المصرية لتسهيل مرور الحجاج المصريين عبر الطريق البري، وذكر الباب العالي أن هذه الأماكن لم تدخل في نطاق الإدارة المصرية في الخريطة التي أعطيت لمحمد علي باشا طبقا للاتفاقية المعقودة في عام ١٨٤١[٢٩]، إلا أن أقر في البرقية بوضع سيناء تحت الإدارة المصرية و" ترك القديم علي قدمه"، وعندئذ قبل الخديو وبارنج الفرمان وعدت البرقية بمثابة جزءا متمما للفرمان، لهذا آثر بارنج نشر نصها بالجريدة الرسمية [٣٠].

ويبدو أن تصحيح الباب العالي لفرمان تولية عباس الثاني عن طريق هذه البرقية، كان نتيجة لقبول السلطان وقناعته بما حصل عليه في هذه الجولة، حيث استحوذ علي جميع القلاع الحجازية خلال هذه الأزمة بما فيها قلعة العقبة الاستراتيجية التي وافق الخديو علي تسليمها للدولة العثمانية في مقابل التخلي عن ادعاءاتها بخصوص سيناء. وعقب هذه التسوية وفي ١٣ أبريل تم سحب الحامية المصرية من العقبة والتي كانت تتألف من ضابط وعشرة جنود [٣١].

وكان لنشر بارنج لنص البرقية سبب واضح، حيث أراد أن يتجنب أي سوء فهم أو لبس بخصوص معناها، ولهذا أرسل رسالة إلي تيجران باشا ناظر الخارجية المصرية في ١٣ أبريل أبلغه فيها أنه عليه أن يعلم أنه لا يمكن حدوث أي تغيير في الفرمانات المقررة للعلاقات بين الباب العالي ومصر دون موافقة بريطانيا [٣٢]، وأضاف:" أن برقية الصدر الأعظم التي تفضلتم بإطلاعي عليها تجعل من الواضح أن شبه جزيرة سيناء هي الأراضي المحددة من الشرق من نقطة قريبة من شرق العريش إلي رأس خليج العقبة سوف تظل تحت الإدارة المصرية، وأن قلعة العقبة الواقعة شرق هذا الخط سوف تبقي قسما من ولاية الحجاز " [٣٣]، وقام بارنج بإرسال نسخ من الفرمان والبرقية وخطابه إلي تيجران باشا إلي مختلف الدول ومنها ممثلي فرنسا وروسيا في القاهرة بغرض تدويل الموقف.

والواقع أن فرنسا وروسيا لم يكونا بمعزل عن الأزمة أو أطرافها، حيث تعاونت الدبلوماسية الفرنسية والروسية باستانبول والقاهرة بهدف مساندة السلطان

العثماني خشية خضوعه للضغط البريطاني، فكلتاهما أرسلت ببعض قطع من أسطولها البحري غداة اعتلاء عباس الثاني للعرش إلي ميناء الإسكندرية لتهنئة عباس وكنوع من استعراض القوة، لكنهما في الوقت نفسه كانتا تشجعان السلطان علي مد حدود دولته لتقترب من الحافة الشرقية لقناة السويس، وهوما كان يخشاه بارنج [٣٤].

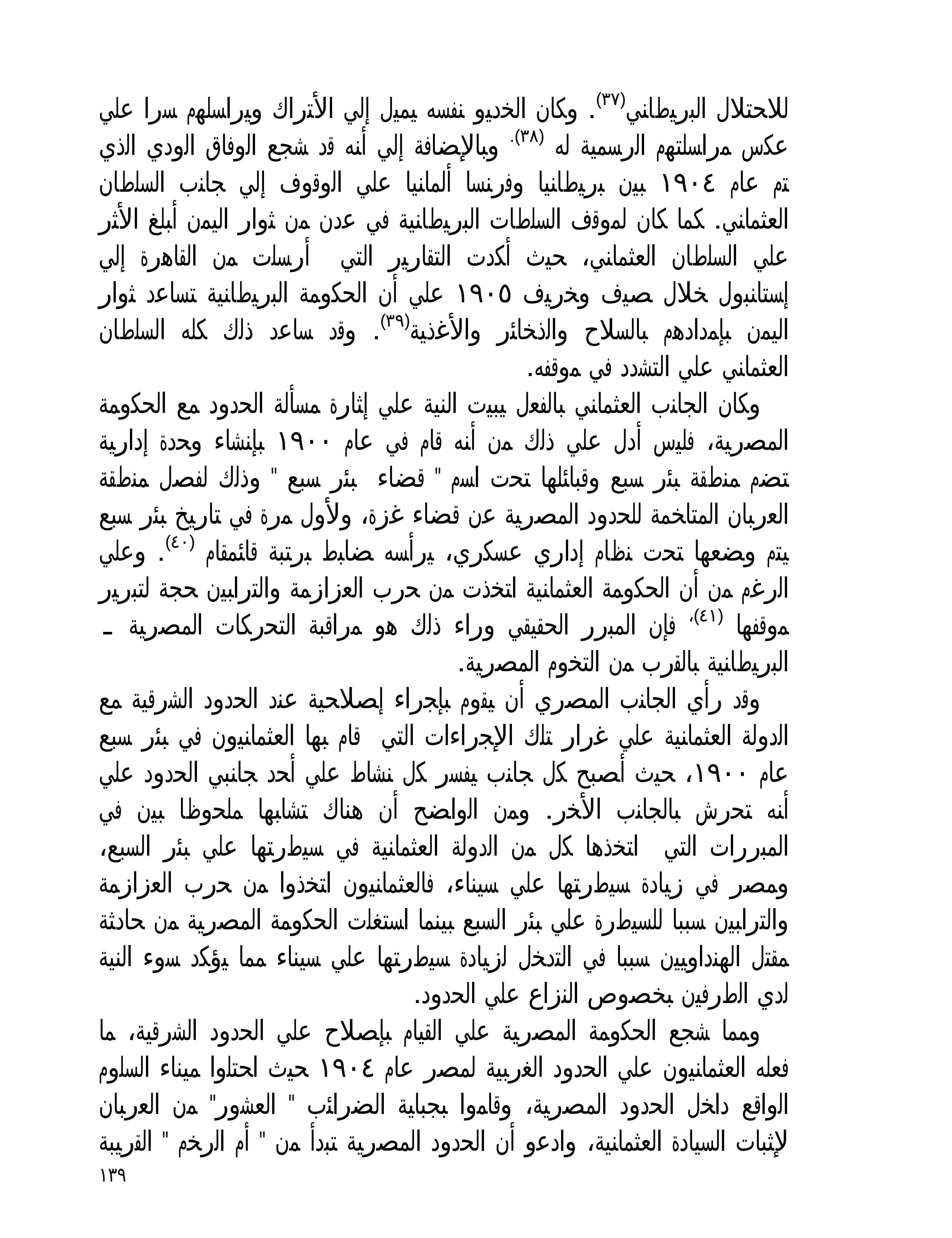
وقد اهتم ريبو رئيس وزراء فرنسا بأزمة الفرمان، وبدا حريصا علي أن يحرز نصرا سياسيا لفرنسا في تلك الأزمة. ففرنسا كانت حينئذ لا تزال تقف لبريطانيا بالمرصاد فيما يتعلق بمصر. وكان ريبو قد أوضح للسلطان أنه " لا يرفض إدارة مصر لسيناء، وإنما كل ما في الأمر أنه يجب فصل هذه المسألة عن مسألة تنصيب الخديوي، أو بمعني آخر، وهو أن يميل السلطان إلي مسألة ترك إدارة سيناء إلي مصر كما كان الحال في الماضي " [٣٥]. ولاشك أن هذا الموقف الفرنسي لعب دورا مهما في تقريب وجهات النظر بين الخديوي والسلطان.

وحينما أرسل بارنج إلي قنصل فرنسا بالقاهرة المسيوريفرسيو Reverseaux نسخة من الفرمان والبرقية وخطاب بارنج إلي ناظر الخارجية المصري، وكان رده في ١٤ أبريل بأن " حكومة الجمهورية كلفت سفيرها لدي الباب العالي باعتماد هذين الأمرين الشاهانيين ". أما القنصل الروسي المسيو كوياندر فقد رد علي النسخة التي أرسلها إليه بارنج بأن " سفير جلالة الإمبراطور بالأستانة اعتمد فحوي هذين المحررين باسم الحكومة الإمبراطورية " [٣٦].

وعلي أية حال، فقد انتهت الأزمة بنجاح السلطان العثماني في الحصول علي كامل قلاع وموانئ شمال الحجاز، وهذا ما كان يصبوإليه خلال تلك المرحلة، وإن كان قد فشل فيما يتعلق بأطماعه في شبه جزيرة سيناء. لكن أهم ما نتجت عنه تلك الأزمة هو أنها أبرزت مدي أهمية شبه جزيرة سيناء من الناحية الاستراتيجية، سواء بالنسبة للممتلكات العثمانية في الحجاز والشام، خصوصا مع ظهور مشروعات عثمانية خاصة بمد خطوط سكة حديد الحجاز كما سنري أو بالنسبة لمصر باعتبارها الحد الشرقي لقناة السويس.

٤ـ حادثة المرشش (يناير١٩٠٦)

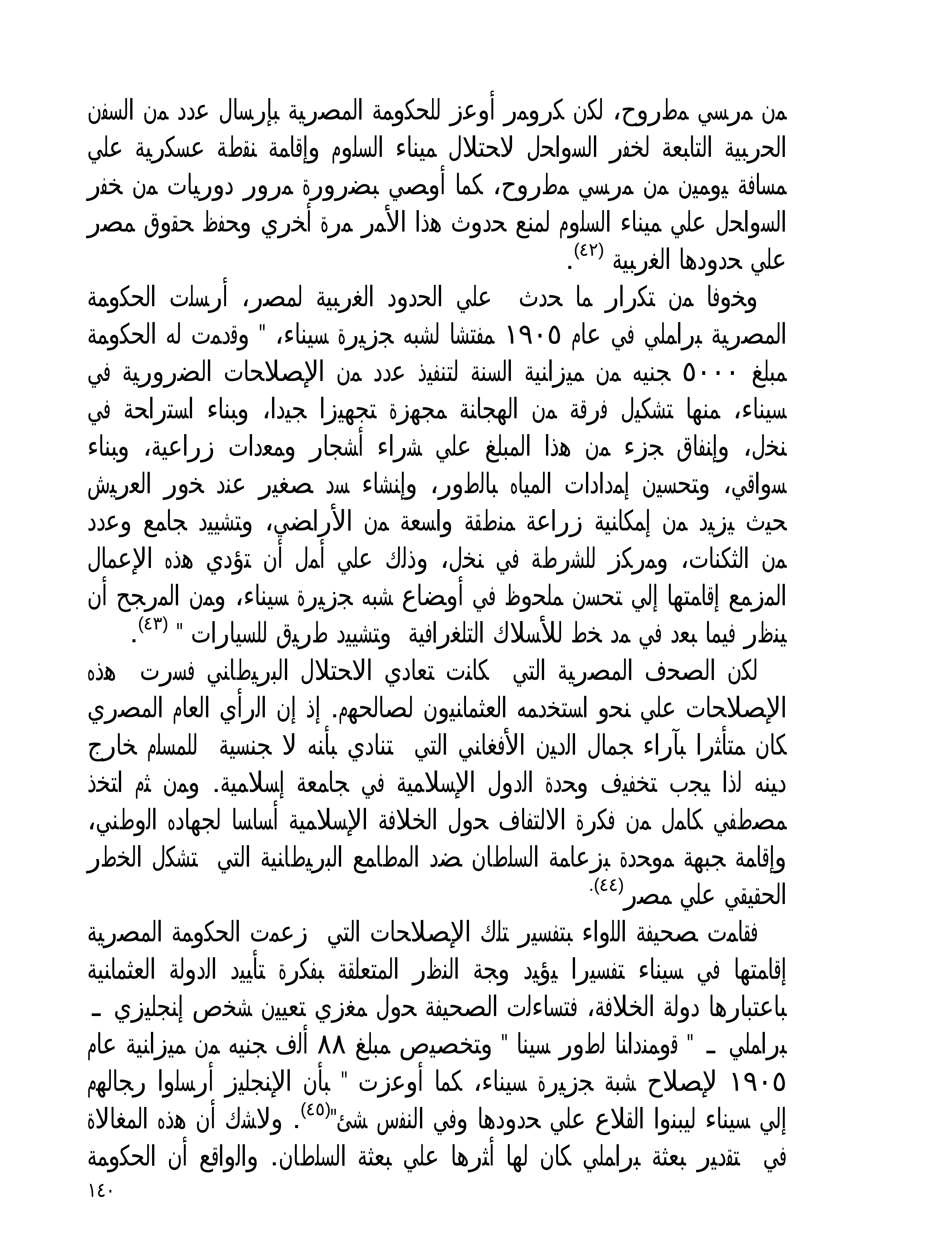
في عام ١٩٠٥ بدت الظروف مهيأة لإثارة أزمة حول حدود سينـــــاء الشرقية، إذا كان الرأي العام المصري يؤيد كل مبادرة يري فيها مناهضة


للاحتلال البريطاني[٣٧]. وكان الخديو نفسه يميل إلي الأتراك ويراسلهم سرا علي عكس مراسلتهم الرسمية له [٣٨]. وبالإضافة إلي أنه قد شجع الوفاق الودي الذي تم عام ١٩٠٤ بين بريطانيا وفرنسا ألمانيا علي الوقوف إلي جانب السلطان العثماني. كما كان لموقف السلطات البريطانية في عدن من ثوار اليمن أبلغ الأثر علي السلطان العثماني، حيث أكدت التقارير التي أرسلت من القاهرة إلي إستانبول خلال صيف وخريف ١٩٠٥ علي أن الحكومة البريطانية تساعد ثوار اليمن بإمدادهم بالسلاح والذخائر والأغذية[٣٩]. وقد ساعد ذلك كله السلطان العثماني علي التشدد في موقفه.

وكان الجانب العثماني بالفعل يبيت النية علي إثارة مسألة الحدود مع الحكومة المصرية، فليس أدل علي ذلك من أنه قام في عام ١٩٠٠ بإنشاء وحدة إدارية تضم منطقة بئر سبع وقبائلها تحت اسم " قضاء بئر سبع " وذلك لفصل منطقة العربان المتاخمة للحدود المصرية عن قضاء غزة، ولأول مرة في تاريخ بئر سبع يتم وضعها تحت نظام إداري عسكري، يرأسه ضابط برتبة قائمقام [٤٠]. وعلي الرغم من أن الحكومة العثمانية اتخذت من حرب العزازمة والترابين حجة لتبرير موقفها [٤١]، فإن المبرر الحقيقي وراء ذلك هو مراقبة التحركات المصرية ـ البريطانية بالقرب من التخوم المصرية.

وقد رأي الجانب المصري أن يقوم بإجراء إصلاحية عند الحدود الشرقية مع الدولة العثمانية علي غرار تلك الإجراءات التي قام بها العثمانيون في بئر سبع عام ١٩٠٠، حيث أصبح كل جانب يفسر كل نشاط علي أحد جانبي الحدود علي أنه تحرش بالجانب الأخر. ومن الواضح أن هناك تشابها ملحوظا بين في المبررات التي اتخذها كل من الدولة العثمانية في سيطرتها علي بئر السبع، ومصر في زيادة سيطرتها علي سيناء، فالعثمانيون اتخذوا من حرب العزازمة والترابين سببا للسيطرة علي بئر السبع بينما استغلت الحكومة المصرية من حادثة مقتل الهنداويين سببا في التدخل لزيادة سيطرتها علي سيناء مما يؤكد سوء النية لدي الطرفين بخصوص النزاع علي الحدود.

ومما شجع الحكومة المصرية علي القيام بإصلاح علي الحدود الشرقية، ما فعله العثمانيون علي الحدود الغربية لمصر عام ١٩٠٤ حيث احتلوا ميناء السلوم الواقع داخل الحدود المصرية، وقاموا بجباية الضرائب " العشور" من العربان لإثبات السيادة العثمانية، وادعو أن الحدود المصرية تبدأ من " أم الرخم " القريبة


من مرسي مطروح، لكن كرومر أوعز للحكومة المصرية بإرسال عدد من السفن الحربية التابعة لخفر السواحل لاحتلال ميناء السلوم وإقامة نقطة عسكرية علي مسافة يومين من مرسي مطروح، كما أوصي بضرورة مرور دوريات من خفر السواحل علي ميناء السلوم لمنع حدوث هذا الأمر مرة أخري وحفظ حقوق مصر علي حدودها الغربية [٤٢].

وخوفا من تكرار ما حدث علي الحدود الغربية لمصر، أرسلت الحكومة المصرية براملي في عام ١٩٠٥ مفتشا لشبه جزيرة سيناء، " وقدمت له الحكومة مبلغ ٥٠٠٠ جنيه من ميزانية السنة لتنفيذ عدد من الإصلاحات الضرورية في سيناء، منها تشكيل فرقة من الهجانة مجهزة تجهيزا جيدا، وبناء استراحة في نخل، وإنفاق جزء من هذا المبلغ علي شراء أشجار ومعدات زراعية، وبناء سواقي، وتحسين إمدادات المياه بالطور، وإنشاء سد صغير عند خور العريش حيث يزيد من إمكانية زراعة منطقة واسعة من الأراضي، وتشييد جامع وعدد من الثكنات، ومركز للشرطة في نخل، وذلك علي أمل أن تؤدي هذه الإعمال المزمع إقامتها إلي تحسن ملحوظ في أوضاع شبه جزيرة سيناء، ومن المرجح أن ينظر فيما بعد في مد خط للأسلاك التلغرافية وتشييد طريق للسيارات " [٤٣].

لكن الصحف المصرية التي كانت تعادي الاحتلال البريطاني فسرت هذه الإصلاحات علي نحو استخدمه العثمانيون لصالحهم. إذ إن الرأي العام المصري كان متأثرا بآراء جمال الدين الأفغاني التي تنادي بأنه لا جنسية للمسلم خارج دينه لذا يجب تخفيف وحدة الدول الإسلامية في جامعة إسلامية. ومن ثم اتخذ مصطفي كامل من فكرة الالتفاف حول الخلافة الإسلامية أساسا لجهاده الوطني، وإقامة جبهة موحدة بزعامة السلطان ضد المطامع البريطانية التي تشكل الخطر الحقيقي علي مصر[٤٤].

فقامت صحيفة اللواء بتفسير تلك الإصلاحات التي زعمت الحكومة المصرية إقامتها في سيناء تفسيرا يؤيد وجة النظر المتعلقة بفكرة تأييد الدولة العثمانية باعتبارها دولة الخلافة، فتساءلت الصحيفة حول مغزي تعيين شخص إنجليزي ـ براملي ـ " قومندانا لطور سينا " وتخصيص مبلغ ٨٨ ألف جنيه من ميزانية عام ١٩٠٥ لإصلاح شبة جزيرة سيناء، كما أوعزت " بأن الإنجليز أرسلوا رجالهم إلي سيناء ليبنوا القلاع علي حدودها وفي النفس شئ"[٤٥]. ولاشك أن هذه المغالاة في تقدير بعثة براملي كان لها أثرها علي بعثة السلطان. والواقع أن الحكومة

المصرية كانت بالفعل تريد رصد النشاط العثماني علي الحدود المصرية – العثمانية، لهذا اتخذت من قضية مقتل الشقيقين محمد وإبراهيم الهنداوي في أوائل عام ١٩٠٥ ذريعة لتشكيل قومسيون للتحقيق في الحادث، وتشكل القومسيون برئاسة نعوم بك شقير" نائب قلم المخابرات بنظارة الحربية"، وتوجه قومسيون التحقيق إلي سيناء(٤٦)، وألقي القبض علي الجناة وتمت محاكمتهم ونفذ فيهم حكم الإعدام في٢٨مايو ١٩٠٥(٤٧). كما كان الهدف الأساسي من إرسال هذا القومسيون لسيناء بالإضافة إلي تحقيق الحادث هوالتحقق من نشاط الجنود العثمانيين علي الحدود وتأكيد السيادة المصرية علي سيناء بعد ما اتجهت أنظار الدولة العثمانية نحوها.

وفي إطار الإصلاحات التي رأت الحكومة المصرية إقامتها في سيناء، أصدرت نظارة الحربية أمرها إلي براملي في أوائل يناير ١٩٠٦ بالتوجه إلي " نقب العقبة " لوضع خفر من الشرطة فيها لمراقبة الحدود، لكن فوكنر بك مندوب نظارة الحربية في السويس أخبره بأن سفينة ألمانية قد حطت حمولتها من الأسلحة وحملها العربان علي ظهور الجمال(٤٨). ويبدو أن الحكومة المصرية كانت تبحث عن مبرر لإرسال هذه القوة، فهي تارة تدعي أنها قد أرسلتها لمراقبة عمليات تهريب الأسلحة، وتارة أخري تدعي بأنها أرسلت براملي لتوزيع خمسة آلاف جنيه علي أصحاب الأراضي بالطور الذين أضيروا من جراء انتزاع أملاكهم لتوسيع محجر الطور (٤٩).

وعندما وصل براملي إلي نقب العقبة علي رأس قوة من رجال الشرطة عدتها خمسة أفراد من أهالي قلعة نخل بهدف إقامة نقطة الحراسة بها، لم يجد بها الماء الكافي لإقامة مثل هذه النقطة الدائمة في هذا الموقع، لهذا توجه إلي المرشش (أم رشش أو أم الرشراش) في سفح النقب علي الجانب الغربي من رأس خليج العقب، ومن هناك أرسل إلي رشدي باشا قومندان العقبة يطلب مقابلته، لكن رشدي باشا قام بمحاصرة براملي وقوته، ودام الحصار حوإلي ثمانية عشر يوما، ولم يتم فك الحصار إلا بعد أن تلقي رشدي باشا أوامر بذلك من الباب العالي (٥٠).

وكان البكباشي صدقي أفندي قائد العقبة قد توجه إلي براملي بعد أن وصل إليه رسولان من قبله يطلبان السماح لبراملي بمقابلته، وقد أكد الأخير بصورة قاطعة أنه جاء لإقامة معسكر للجنود في المنطقة المذكورة طبقا للأوامر التي تلقاها من سردارية الجيش المصري. ويؤكد رشدي باشا في كتابه عن "مسألة العقبة " أن براملي ذكر أن المناطق الممتدة من خليج العقبة حتي البحر المتوسط كلها تابعة

لمصر، وهي المرشش وأم البيان وغديان ونقب العكفي وكنتلة الجرافي والقصيمة وعجرود وخان يونس (٥١).

ووفقا لرشدي باشا فإن براملي اقترح خطا للحدود يمتد من رفح حتي الغور، وهوخط يمتد تجاه جنوب شرق رفح، ولاشك أن براملي بني اقتراحه علي الأساس الحد الذي تعترف به الحكومة المصرية وهوالخط الممتد من رفح وحتي جنوب الوجه، وهي المناطق التي كانت بالفعل تحت الإدارة المصرية قبل أن تنتزع الحكومة العثمانية منها الوجه وضبا والمويلح والعقبة، وأضاف إلي هذا الخط " وادي عربة ".

ورجع براملي عن المرشش بناء علي طلب من اللواء رشدي باشا قومندان العقبة التركي، وتوجه إلي قلعة نخل، وبعد وصوله إليها تلقي أوامر من كرومر بالتوجه إلي العقبة عبر قلعة العويقب علي بعد ست ساعات شرق طابا، وكان سعيد باشا قد بني هذه القلعة ووضع فيها مدفعين واثني عشر جنديا من عساكر الباشبوزق، وقد أمره بعدم الاحتكاك بالمراكز العثمانية الموجودة بالعقبة (٥٢).

وقد احتج السلطان العثماني لدي السفير البريطاني في استانبول من قيام براملي ومعه قوة عسكرية بمحاولة إنشاء مركز للحراسة قرب الحدود، والتمس من السفير اتخاذ خطوات لسحب هذه القوة من الموقع الذي احتلته. وكانت رسالة السلطان للسفير البريطاني بلا شك ناشئة عن تلك التقارير المغالية التي وصلته من مصر والتي تصور بعثة براملي علي أنها انتهاك للحدود التركية (٥٣).

لكن الواضح أن الدولة العثمانية قد سبقت الحكومة المصرية فيما أقامته من نقاط الحراسة بعد تسلمها لقلعة وميناء العقبة، بينما انسحبت القوة المصرية التي كانت موجودة بالعقبة إلي مكان يسمي " مونابي " علي الشاطئ الغربي من خليج العقبة عقب تسوية عام ١٨٩٢(٥٤).

ونظرا لأن مسألة الحدود الفاصلة بين مصر والدولة العثمانية لم تحدد بشكل قاطع في تسوية ١٨٩٢، وما إذا كانت العقبة، وهي الحد المشمول في تلك التسوية وفقا لبرقية جواد باشا، تشمل فقط حصن القلعة والميناء والقرية أم أن الحد يشمل نقطة أبعد من ذلك. واستغلالا لهذه الثغرة وللظروف الدولية والإقليمية آنذاك، سارعت الحكومة العثمانية عقب التسوية بوضع المنطقة تحت الإدارة العسكرية، تحت رئاسة ضابط برتبة قائمقام مركزه العقبة (٥٥).

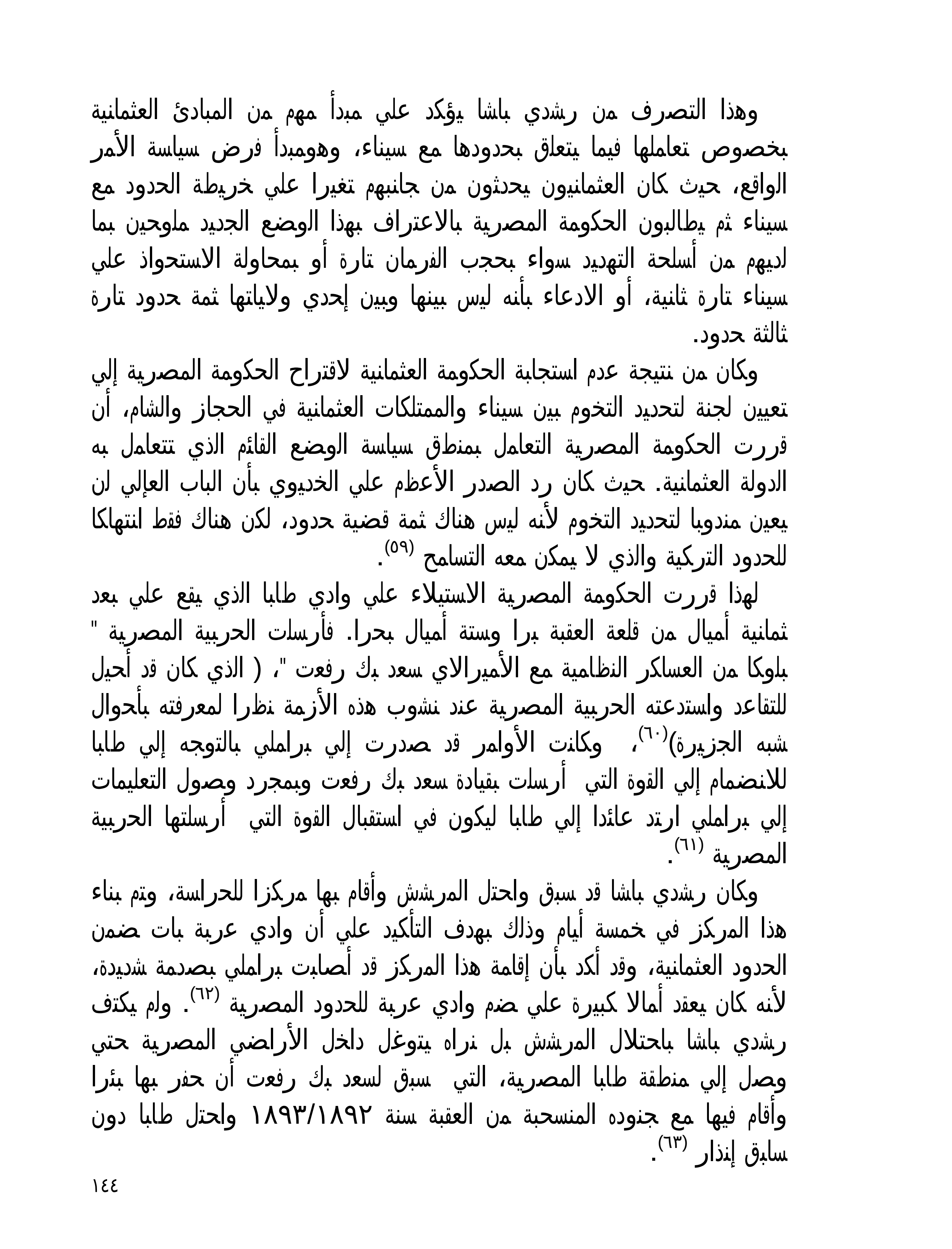
ومما شجع الدولة العثمانية علي توسيع نطاق حدودها علي خليج العقبة، هو مشروع مد خط السكة الحديد إلي " معان "، كما لعب إهمال الحكومة المصرية في تواجدها بمنطقة خليج العقبة دورا مهما في تشجيع الدولة العثمانية علي مثل هذه الخطوة. حيث أن الحكومة المصرية قامت عقب تسوية عام ١٨٩٢ بسحب قواتها من العقبة بل ومن المناطق المتاخمة لها، لأن سعد أفندي رفعت (قومندان القلاع الحجازية وسيناء) عند إخلائه للعقبة في أبريل ١٨٩٢، نزل إلي وادي طابا علي بعد ثمانية أميال من العقبة، وحفر بئراً في فم الوادي، وأقام بجنوده هناك ثماني أشهر لكنه شكي من بعد المسافة ووعورة الطريق وقلة وجود الماء في طابا، فأرسلت إليه الحربية المصرية مندوبا ليختار مكانا يتوفر فيه الماء فاختار " النويبع " التي تقع علي بعد ٥٠ ميلا من العقبة جنوبا، وعلي بعد ميلين من مصب " وادي العين " شمالا، وبني سعد أفندي بالنويبع قلعة صغيرة سنة ١٨٩٣ لتكون مركزا للشرطة[٥٦].

وهذا التصرف من الحكومة المصرية كان مشجعا علي نشوب الأزمة ومنح الفرصة للدولة العثمانية لمد نطاق العقبة والإداري حتي المرشش التي تبعد بمسافة ثلاثة أميال شمال العقبة وذلك لانعدام الوجود المصري القريب بالمنطقة.

٤- حادثة طابا، يناير ١٩٠٦

فور عودة براملي من المرشش إلي مركزه في نخل، كتب تقريرا عن الحادث أوضح فيه كل تفصيلات الحادث، كما أكد في تقريره بأن هناك شيخين من شيوخ وادي عربة هما "مسمخ الكبيش، وسليمان الخليفي التي كانت قبائلهما تعيش منذ زمن طويل تحت الإدارة المصرية، وكانا يتلقيان إعانة سنوية من الحكومة المصرية، قد تلقيا رشوة من رشدي باشا، وتحولا تجاه الجانب العثماني، وهذان الشيخان لا يمثلان خسارة كبيرة لكن تصرفهما هذا قد يستغله العثمانيون أثناء بحث مسألة التخوم القبلية"[٥٧].

ويؤكد رشدي باشا أنه استخدم سلاح الرشوة بالفعل مع شيوخ القبائل القاطنة في وادي عربة، ليؤكد علي مسألة مهمة، وهي أن تبعية هذه القبائل صارت للدولة العثمانية ماداموا يتلقون المعونة منها، وهو يهدف بذلك إلي القضاء علي دعوي براملي في وادي عربة [٥٨]، كما أن تصرفه هذا سوف يفيد كذلك إذا ما استخدم مبدأ " ترك القديم علي قدمه " عند وضع أية اتفاقية بخصوص الحدود مستقبلا.


وهذا التصرف من رشدي باشا يؤكد علي مبدأ مهم من المبادئ العثمانية بخصوص تعاملها فيما يتعلق بحدودها مع سيناء، وهومبدأ فرض سياسة الأمر الواقع، حيث كان العثمانيون يحدثون من جانبهم تغيرا علي خريطة الحدود مع سيناء ثم يطالبون الحكومة المصرية بالاعتراف بهذا الوضع الجديد ملوحين بما لديهم من أسلحة التهديد سواء بحجب الفرمان تارة أو بمحاولة الاستحواذ علي سيناء تارة ثانية، أو الادعاء بأنه ليس بينها وبين إحدي ولاياتها ثمة حدود تارة ثالثة حدود.

وكان من نتيجة عدم استجابة الحكومة العثمانية لاقتراح الحكومة المصرية إلي تعيين لجنة لتحديد التخوم بين سيناء والممتلكات العثمانية في الحجاز والشام، أن قررت الحكومة المصرية التعامل بمنطق سياسة الوضع القائم الذي تتعامل به الدولة العثمانية. حيث كان رد الصدر الأعظم علي الخديوي بأن الباب العالي لن يعين مندوبا لتحديد التخوم لأنه ليس هناك ثمة قضية حدود، لكن هناك فقط انتهاكا للحدود التركية والذي لا يمكن معه التسامح [٥٩].

لهذا قررت الحكومة المصرية الاستيلاء علي وادي طابا الذي يقع علي بعد ثمانية أميال من قلعة العقبة برا وستة أميال بحرا. فأرسلت الحربية المصرية " بلوكا من العساكر النظامية مع الأميرالاي سعد بك رفعت "، (الذي كان قد أحيل للتقاعد واستدعته الحربية المصرية عند نشوب هذه الأزمة نظرا لمعرفته بأحوال شبه الجزيرة)[٦٠]، وكانت الأوامر قد صدرت إلي براملي بالتوجه إلي طابا للانضمام إلي القوة التي أرسلت بقيادة سعد بك رفعت وبمجرد وصول التعليمات إلي براملي ارتد عائدا إلي طابا ليكون في استقبال القوة التي أرسلتها الحربية المصرية [٦١].

وكان رشدي باشا قد سبق واحتل المرشش وأقام بها مركزا للحراسة، وتم بناء هذا المركز في خمسة أيام وذلك بهدف التأكيد علي أن وادي عربة بات ضمن الحدود العثمانية، وقد أكد بأن إقامة هذا المركز قد أصابت براملي بصدمة شديدة، لأنه كان يعقد أمالا كبيرة علي ضم وادي عربة للحدود المصرية [٦٢]. ولم يكتف رشدي باشا باحتلال المرشش بل نراه يتوغل داخل الأراضي المصرية حتي وصل إلي منطقة طابا المصرية، التي سبق لسعد بك رفعت أن حفر بها بئرا وأقام فيها مع جنوده المنسحبة من العقبة سنة ١٨٩٣/١٨٩٢ واحتل طابا دون سابق إنذار [٦٣].

وحينما وصلت الباخرة المصرية " نور البحر" وعلي متنها ٢٥ جنديا من خفر السواحل بقيادة سعد بك رفعت إلي طابا، وجدت أن القوة العثمانية قد احتلتها [٦٤]، ويقول سعد بك رفعت في تقريره الذي وضعه حول مهمته : " ولما وصلت بنا الباخرة ميناء طابا رأيت العساكر التركية قد انتشرت علي التلال التي تطل علي طابا من الشرق، وقائدهم ضابط برتبة بكباشي وقفا علي الشاطئ، فأمرت العساكر بالاستعداد للنزول إلي البر وسبقتهم إليه فاستقبلني القائد المذكور، وقال : ما الخبر؟ قلت، جئت ببعض العساكر المصرية لاحتلال طابا. قال أن طابا في حد العقبة وهي جزء منها، فلا أسمح لأحد بأن ينزل فيها. قلت: بل طابا في حد الجزيرة (يقصد شبه جزيرة سيناء) وقد أقمت فيها بنفسي مع العساكر بعد إخلاء العقبة سنة ١٨٩٢، وحفرت فيها هذا البئر ودللته عليها، وفيما أناقشه في ذلك، حضر المستر براملي برا من نخل واشترك معنا في المناقشة، فأصر القائد التركي علي قوله أنه يقاومنا إذا أنزلنا العساكر إلي البر، وكانت عساكره قد انتشرت علي التلال وصوبت نيرانها نحونا " [٦٥]. فاضطر سعد بك وبراملي إلي النزول بقواتهما بجزيرة فرعون التي تبعد حوإلي ميلين من طابا، وأرسلا تقريرهما إلي الحكومة المصرية وظلا هناك انتظارا للرد.

وقد احتجت الحكومة البريطانية لدي الباب العإلي علي احتلال طابا التي لا نزاع في وقوعها داخل حدود شبه جزيرة سيناء، وأشارت علي الباب العإلي أنه إذا وجد شكا بالنسبة لخط الحدود فإن تشكيل لجنة مشتركة لتعيين الحدود هي أفضل السبل لحل المسألة [٦٦]. كما أرسل الخديو رسالة إلي الصدر الأعظم، يؤكد فيها تبعية طابا للإدارة المصرية ويقترح تعيين مندوبين لتحديد الحد الفاصل بين أملاك الدولة العثمانية وسيناء لمنع حدوث مثل هذه المشكلات [٦٧].

وجاء رد الصدر الأعظم علي الخديو يحتوي علي نوع من التهديد المباشر إذا لم ينصاع للأوامر السلطانية وجاء هذا الرد من خلال عدد من البرقيات أرسلت خلال شهر يناير ١٩٠٦ تتلخص في سحب القوة المصرية من جزيرة فرعون، و التوقف عن مخالفة الأوامر ومنع إقامة النقاط العسكرية بالقرب من العقبة، كما أكد علي أنه ليس هناك خلاف حول طابا لأنها أساسا من الأملاك العثمانية، كما أن مصر ما هي إلا ولاية من الولايات العثمانية، فلا حاجة إذن لتعيين مندوبين لإقامة خط الحدود، وعدم الاعتراف بفرمان ١٨٩٢ [٦٨].

وكان هذا الرد من الدولة العثمانية يعني تمييع الموقف بما يعني الرفض التام لكل أشكال المساومة علي تحديد حدود ممتلكاتها مع سيناء. وبناء علي هذا الرد صدرت الأوامر في ١٧ فبراير ١٩٠٦، إلي الكابتن هورنبي Horinby قائد الطراد ديانا Diana الموجود حينئذ في بورسعيد بمناسبة افتتاح سكة حديد النيل – البحر الأحمر، بالتحرك إلي خليج العقبة للحفاظ علي العساكر الموجودين بجزيرة فرعون ومنع العثمانيين من التوغل أكثر من ذلك في سيناء[٦٩].

واصطحب الكابتن هورنبي معه علي متن الطراد ديانا كلا من نعوم شقير مندوبا عن المخابرات المصرية، والكولونيل باركر مدير المخابرات المصرية آنذاك الذي كان قد وصل إلي جزيرة فرعون قبل وصولهم إليها، فتوجه معهم إلي العقبة وكانت القوات العثمانية قد سيطرت علي طابا بقوة قوامها ألفي جندي واتخذت موقعها وباتت علي استعداد تام لحدوث أي اشتباك في أية لحظة [٧٠].

والتقي الكابتن هورنبي وباركر بك ونعوم شقير باللواء رشدي باشا قومندان العقبة، ودار بينهما حديث حول أصل النزاع، فأوضح رشدي باشا بأن نزول براملي إلي المرشش كان المقصود منه التحرش بالدولة العثمانية، وأضاف بأن طابا والنقب نقطتان استراتيجيتان تتحكمان في خليج العقبة لهذا لابد من ضمهما إليها لأجل سلامتها أ وأن خليج العقبة هو جزء لا يتجزأ فهو يشكل ميناء طبيعيا واحدا، ومن ثم فإن المنطقة المحيطة به تعد أراضي تركية، وعلي هذا فإن طابا والقطار ونقب العقبة والقصيمة كلها ـ علي حد تعبيره ـ أرضا عثمانية. لكن البعثة المصرية أوضحت لرشدي باشا بأنه من المعلوم أن المنطقة شرق خليج العقبة تابعة للدولة العثمانية، والمنطقة شرق غرب خليج العقبة تابعة لمصر، وقد سبق للقوات المصرية أن استولت علي طابا عدة أشهر عقب إخلاء العقبة ١٨٩٢، ولم تتركها إلا لوعورة الطريق وبعد المسافة، ومن ثم فإن احتلال الجنود العثمانيين لطابا والنقب قبل تحديد التخوم رسميا بين مصر والدولة العثمانية، يعد خطة محكمة لإقرار سياسة الأمر الواقع. وظلت البعثة المصرية بجزيرة فرعون ريثما تأتيهم الأوامر أو ترسل إليهم لجنة لتحديد التخوم، وذلك تحاشيا لحدوث احتكاك بينهم وبين القوة العثمانية الموجود بالعقبة [٧١].

وعن الموقف البريطاني، فقد كانت لندن مقتنعة تماما بأن المسألة ليست مسألة إدخال بعض التعديلات علي الحدود بقدر ما هي السماح للعثمانيين بوضع يمكنهم من خلاله تهديد مصر وتهديد المرور في قناة السويس [٧٢]. وكان رأي السير

إدوارد جراي Sir. E. Grey مشابها لرأي كرومر المؤيد لاستخدام القوة في التعامل مع المسألة. لكن رأي جراي واجه معارضة قوية في مجلس الوزراء البريطاني في ٢٥ أبريل من اللورد تشانسلور Chancellor واللورد لوربورن Loreburn، خصوصا فيما يتعلق بطلب كرومر إنزال قوات بريطانية في سيناء، لكن المجلس قرر الدفاع عن المصالح الدولية في القناة [٧٣].

ومن الملاحظ أن الموقف البريطاني خلال هذه المرحلة من الأزمة لم يكن يؤيد استخدام القوة في التعامل مع التشدد العثماني. وكان ذلك واضحا من خلال التعليمات التي أعطيت لأعضاء البعثة المصرية المصاحبة للبارجة بعدم إثارة العداوات. لكن في الوقت نفسه لم يكن هناك تنازل عن مبادئ أساسية أهمها، عدم السماح للأتراك بالتقدم في سيناء أكثر من ذلك، وضرورة تعيين لجنة لتحديد الحدود.

وقد رفضت الحكومة البريطانية الطلب الذي تقدم به عدد من أعضاء مجلس العموم البريطاني بإحالة النزاع حول طابا إلي التحكيم، وأكد السير إدوارد جراي في ١٠ مايو " بأننا لا يمكن أن نحيل أمن القناة وأمن مصر إلي التحكيم " [٧٤].

أما الموقف العثماني فقد كان عنيدا ومتصلبا، حيث صمم العثمانيون علي أن شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة خارج التخوم المحددة في فرمان ١٨٩٢، وأن برقية ٨ أبريل ١٨٩٢ تشير فقط إلي الجانب الغربي لشبه جزيرة سيناء[٧٥] .

والواضح أن الحكومة العثمانية كانت دائما تضع نصب عينيها هدفا أساسيا وهوالوصول بخط السكة الحديد الممتد من بيروت – معان – العقبة حتي قناة السويس عن طريق فرع يمتد إلي بورسعيد وآخر إلي السويس [٧٦]. وهذا الهدف ربما أعمي الجانب العثماني عن حقيقة مهمة وهي أن بريطانيا ما جاءت إلي مصر منذ عام ١٨٨٢ إلا لهدف أساسي وهو حماية الشريان الإمبراطوري (قناة السويس) وبالتالي فهي لن تسمح بأي اقتراب يهدد هذا الشريان الحيوي بالنسبة لها.

وقد تجلي الهدف العثماني واضحا في التعامل العثماني مع المشكلة، وفي الاقتراحات التي تقدمت بها الحكومة العثمانية كأساس للمسألة فحين وافق السلطان العثماني علي إرسال مندوبين من طرفه للقاهرة لتقصي الحقائق بشأن النزاع علي الحدود كان المصريون والبريطانيون يعتقدون أن هذين المندوبين مخول لهما صلاحيات واسعة بالتحري والتفاوض والاتفاق لكن بوصولهما إلي

القاهرة، نزلا ضيفين علي مختار باشا المندوب السامي العثماني في مصر، ولم يحاولا التحدث مع أحد بخصوص مهمتهما، ولم يتصلا بأي مندوب من جانب الحكومة المصرية أو اللورد كرومر. وفي ٢ أبريل أرسلا تقريرهما الذي أكد فيه أن طابا لا تقع ضمن الحدود المصرية وعلي هذا فلا حاجة لانسحاب القوات العثمانية منها طالما أنها تقع ضمن الأراضي العثمانية [٧٧].

وعقب ذلك تقدم مختار باشا بطلب فتح باب التفاوض مع الخديو علي أساس برقية ٨ أبريل، لكن من وجهة النظر العثمانية التي كانت تفسرها كالتالي[٧٨] :

١- أن حدود شبه جزيرة سيناء تتكون من الأراضي الواقعة جنوب الخط المستقيم الممتد من العقبة إلي السويس، والخط المستقيم الممتد من السويس إلي رفح.

٢- أن المثلث المتخلف عن هذا التقسيم فهو أرض عثمانية.

٣- بناء علي هذا التقسيم فإن طابا مصرية.

وأكد مختار باشا بأن السلطان عبد الحميد يعلق أهمية كبيرة علي هذا التقسيم المقترح للحدود لرغبته في مد خط سكة حديد إلي العقبة ثم إلي السويس وبورسعيد. كما اقترح خطا آخر يمتد من رفح حتي رأس محمد.

هكذا يتضح أن المسألة بالنسبة للعثمانيين لم تكن مسألة توزيع دائرة مصالحها الاقتصادية حيث كان السلطان العثماني يعقد آمالا كبيرة علي ما يمكن أن يحققه مثل هذا الخط الحديدي المزمع إقامته من أرباح تسد عجز الميزانية العثمانية، كما أن هذا الخط الذي ستصل بعض فروعه إلي الأراضي المقدسة سيقوي مركزه في مناشدته لفكرة الجامعة الإسلامية.

ولاشك أن كلا الاقتراحين العثمانيين بشأن حدود سيناء، سواء ما اقترحته الحكومة العثمانية أو ما اقترحه مختار باشا كانا يشكلان تهديدا مباشرا لقناة السويس، كما أن الموافقة علي أحدهما من جانب الحكومة المصرية أو الحكومة البريطانية كان يعني مزيدا من المتاعب للوجود البريطاني، ومزيدا من الطمع العثماني في الأراضي المصرية. وعلي هذا الأساس تم رفض الاقتراحين.

وأرسل الخديو رده علي هذه المقترحات العثمانية في ١٤ أبريل إلي الصدر الأعظم، وقد أشار إلي أن برقية ٨ أبريل التي تعد بمثابة جزء مكمل لفرمان ١٨٩٢ هي أساس الموقف المصري، واقترح في رسالته إجراء عملية مسح لخط الحدود فيما بين رفح والعقبة كأساس لحل الأزمة، ومنع أية شكوك حول موقع

بعض المراكز علي ذلك الخط، والمحافظة علي " الوضع القائم " الذي كان قبل احتلال القوات العثمانية لطابا(٧٩).

وفي رده علي رسالة الخديوي في ٢٢ أبريل أكد الصدر الأعظم علي حق السلطان العثماني في تفسير برقية ٨ أبريل وبالأسلوب الذي يراه، كما أكد بأن خليج العقبة فيما عدا الجانب الغربي من سيناء خارجة عن الأراضي التي يحددها الفرمان(٨٠). وهذا الرد العثماني قد أغلق باب التفاوض، ولم يعد أمام الحكومة المصرية، التي تساندها بريطانيا، سوي الاتجاه إلي أسلوب الضغط والتهديد باستخدام القوة لإجبار الحكومة العثمانية علي الرضوخ للمطالب المصرية البريطانية.

وفي خطوة تعبر عن موقف الخديوي من الأزمة، قرر إيفاد أحمد شفيق باشا، نائب رئيس الديوان الخديوي، إلي الآستانة في ١١ أبريل ومعه ملف كامل بالملفات والوثائق والصورة الخاصة بالأزمة في محاولة من الخديوي للوصول إلي حل للأزمة بالطرق الودية، ولإظهار موقفه للسلطان بأنه مضطر إلي مجاراة سلطات الاحتلال البريطاني وذلك من خلال المراسلات السرية التي أرسلها للباب العإلي والسلطان مع أحمد شفيق، وأنه متعاطف مع مطالب الباب العإلي(٨١).

لكن علي أي الأحوال فقد عاد أحمد شفيق من الآستانة إلي القاهرة في ٢٨ يونيه دون أن يحقق أية نتائج تذكر، حيث عاد بوعود شفهية بالسعي لحل الأزمة. لكن مهمته أكدت لكرومر استحالة الاستمرار في طريق التفاوض مع الباب العإلي وفقا لتلك الأسس التي يطرحها، ولابد أولا من استعمال أسلوب الضغط المباشر لإثناء الباب العإلي عن موقفه المتشدد.

٥- حادثة رفح (أبريل - مايو ١٩٠٦)

كانت رسالة الصدر الأعظم للخديو في ٢٢ أبريل قد سدت الطريق أمام التفاوض بين الجانبين المصري والعثماني، كما أحست الحكومة البريطانية أن الباب العإلي يضيع الوقت دون الوصول إلي نتائج فعلية، ولم يعد هناك مفر من الضغط أو التلويح بالقوة لإجبار حكومة الأستانة علي قبول المقترحات المصرية.

وقد زاد من توتر الموقف قيام القوات العثمانية بإزالة عمودي الحدود الموجودين عند رفح، حيث أرسل الأتراك في ١٢ أبريل، عقب احتلالهم لطابا، عددا من الجنود لاحتلال رفح، فأزالوا عمودي الحدود من موقعهما علي جانبي

شجرة السدر التي تفصل الحدود المتعارف عليها بين مصر والشام، كما اقتلعوا عددا من أعمدة التلغراف [٨٢].

ووصل خبر إزالة عمودي الحدود عند رفح إلي الحكومة المصرية في ٢٥ أبريل، عندما أبرق مراسل صحيفة " المقطم " بالعريش "سعد أفندي عرفات " بأن "العساكر الأتراك أزالوا الأعمدة الرخامية المقامة في نقطة رفح بمنزلة حدود ثابتة بين الحكومة المصرية والحكومة الحميدية ". ومن الجدير بالذكر أن الخديو كان قد زار العريش في عام ١٨٩٨ وسجل محافظ العريش آنذاك، عثمان بك فريد، تاريخ الزيارة علي أعمدة الحدود ٠المقامة بجانب شجرة السدر [٨٣]٠

وكان بلاغ مراسل المقطم لصحيفته أسبق من بلاغ محافظ العريش محمد بك إسلام لحكومته، مما كان ذلك سببا في عزله من وظيفته، كما ألحقت محافظته إداريا بنظارة الحربية، وأرسل الكولونيل باركر بك Col. Parker مساعد مدير المخابرات المصرية لإدارة الأعمال بها بصورة مؤقتة [٨٤]

ويؤكد رشدي باشا أن الحكومة العثمانية أرادت من وراء إزالة عامودي الحدود عند رفح شغل المصريين والإنجليز عن طابا والمناطق الحساسة المجاورة لها بموضوع آخر أقل أهميه وخطورة، لكي تخفف من الضغط البريطاني المصري الذي يطالبها بالانسحاب من طابا[٨٥].

لكن من الواضح أن الحادث قد جاء بنتائج عكس ما كان متوقعا بالنسبة للعثمانيين حيث إن هذا العمل قد عجل بوصول الأزمة إلي ذروتها، وكتب جراي يقول :" إنه من الواضح أن عبد الحميد يريد إنذارا، فأنا لا يمكن أن أتصور تحريكه للموضوع من أساسه، إلا إذا كان ذلك نابعا من طبيعة الأتراك الذين يخلقون المشكلات فقط من أجل المناورات التي عادة ما تلي ذلك. فإذا لم يكن في نية عبد الحميد الاعتداء حقيقة علي مصر، فلماذا إذا يثير أصلا المشكلات بشأن سيناء التي لا تساوي كل هذا الأمر"[٨٦].

وأوعز الصدر الأعظم إلي قومندان العقبة باتخاذ الاستعدادات اللازمة للدفاع عن المنطقة، وذلك بإرسال قوات إضافية للعقبة وإرسال سفن حربية للدفاع عن شواطئها، ووكلت هذه المهمة إلي الجيش الخامس التركي [٨٧]. ووصلت التقارير إلي القاهرة بأن الحامية التركية بالعقبة قد وصلتها إمدادات وتعزيزات عسكرية، وصرح رشدي باشا قائد هذه الحامية بأن في نيته التقدم نحو نخل [٨٨].

وكان رد الفعل المصري سريعا، حيث " صدرت الأوامر من الحكومة المصرية في ٢٧ أبريل للبارجة الإنجليزية، مينرفا Minerva، الراسية في مياه بورسعيد بالسفر علي الفور إلي رفح لتحقيق الخبر". وصاحب البارجة نعوم بك شقير (معتمدا للحكومة المصرية)، والكابتن ويموث Weymouth قومندان الطراد مينرفا (معتمدا للحكومة البريطانية). وقد طلب منهما التثبت من صحة الخبر، إذا ما وجداه صحيحا احتجا علي العمل رسميا باسم الحكومتين المصرية والبريطانية معا ويسلمان الاحتجاج رسميا إلي ضابط الجنود العثمانيين في رفح، وبعد ذلك تعود البارجة إلي مصر، وأعطيا تحذيرا بعدم تخطي حدود رفح شمالا[٨٩].

ووصلت البارجة إلي رفح في ٣٠ أبريل، وظهر من أقوال الشهود من قبيلة الرميلات بأن العمودين قد أزيلا فعلا يوم ١٢ أبريل كما تم استبدال ١١ عامود من أعمدة التلغراف المصري في بئر رفح بأعمدة عثمانية في ٢٨ أبريل، كما تبين أن ما يقرب من خمسين جنديا عثمانيا علي رأسهم اليوزباشي أركان حرب مفيد بك قد نصبوا خيامهم الخمسة في حدود مصر. وبعث نعوم شقير برسالة إلي قائد القوة العثمانية مع أحد الجنود من حرس الحدود، يخبره فيها أنه أتي مندوبا عن الحكومة المصرية لمقابلة قومندان الجنود العثمانيين المعسكرين في رفح مقابلة ودية. كما أرسل الكابتن ويموث رسالة أخري لمفيد بك يخبره فيها بأنه جاء مندوبا عن الحكومة البريطانية لمقابلته بشأن مسألة الحدود، لكنه لم يحضر، فأرسل إليه كل من نعوم شقير والكابتن ويموث احتجاجا من علي ظهر البارجة منيرفا في ميناء رفح في الساعة الثالثة بعد ظهر يوم ٣٠ أبريل يطالبانه فيه إعادة عامودي الحدود وأعمدة التلغراف إلي أماكنهم، والحفاظ علي الحدود[٩٠].

وفي اليوم التالي حضر مفيد بك ومعه ١٥ جنديا، وتقابل مع نعوم شقير وقال له: "بما أنك معتمد الحكومة المصرية فإني أفاوضك ولكن الكابتن ويموث معتمد الحكومة البريطانية فإني استقبله كزائر "، ثم أفهمه نعوم شقير بأن هذه الرسالة هي احتجاج رسمي، ومنعا لتوتر الموقف اكثر من ذلك، فإن عليه أن يكتب لحكومته بتعيين لجنة مشتركة من أتراك ومصريين لتعيين الحدود بصورة جدية وودية [٩١].

ولما لم تأت تلك المساعي بأية نتيجة، أقلع الطراد إلي العريش في طريق عودته إلي بور سعيد. وكان من الواضح أن وصول الأمر عند هذا الحد سيجعل

بريطانيا تتخذ اجراءات اكثر تشددا تجاه الباب العالي لإجباره علي قبول وجهه نظرها.

٦. الإنذار البريطاني والمظاهرة البحرية

رأت الحكومة البريطانية في قبول مطالب الدولة العثمانية التي اتسعت لتشمل رفح خطرا علي حرية المرور في قناة السويس. لهذا قررت توجيه إنذار نهائي إلي الباب العالي، وبدأت استعدادها لاتخاذ الخطوات اللازمة لذلك، والتي كانت مزيجا من الضغط الدبلوماسي والتهديد باستخدام القوة.

ومنذ البداية استبعدت فكرة إرسال قوات بريطانية إلي طابا لطرد القوات العثمانية، لأن ذلك كان يتطلب القيام بمظاهرة بحرية في مياه البحر الأحمر، كما أن القوات العثمانية زادت من تحركاتها علي طول المنطقة الحدودية القريبة من رفح(٩٢)، ومن ثم فإنه من الممكن أن تثير مثل هذه الخطوة العالم الإسلامي ضد بريطانيا، نظرا لوجود المقدسات الإسلامية علي الساحل الشرقي للبحر الأحمر.

وأعلن جراي في ٢٦ أبريل زيادة القوات البريطانية في مصر. وفي ٣٠ أبريل قررت بريطانيا القيام بمظاهرة بحرية في البحر المتوسط قرابة الشواطئ التركية فأمرت أسطول البحر المتوسط بالتحرك إلي بيريه Piraeus، كما أرسلت سفنا حربية إلي السويس وبورسعيد والإسكندرية وإن لم يكن هذا الإجراء كافيا فعلي الأسطول البريطاني احتلال متيلين Mitylene وليمنوس Lemnos وأمبروز Imbros وساموثراك Samothrac وثاسوس Thasos ورودوس وخيوس وإيقاف حركة المرور البحري في البحر المتوسط بعيدا عن قناة السويس(٩٣).

وفي الوقت نفسه تقرر الإبقاء علي البارجة البريطانية " دايانا " في مياه خليج العقبة حتي إذا ما تقدم الجيش العثماني صوب نخل بوسط سيناء قامت البارجة بتدمير آبار المياه في العقبة مما يجعل التقدم العثماني مستحيلا (٩٤).

وفي تلك الأثناء اجتمع مجلس الوزراء البريطاني في ٢٧ أبريل وقرر تقديم إنذار لتركيا. وبالفعل تقدم السفير البريطاني في ٣ مايو ١٩٠٦ بإنذار إلي الحكومة التركية يدعوها فيه للاستجابة للمطالب البريطانية، والتي تتلخص في سحب القوات التركية من طابا وتعيين الحدود التركية – المصرية في شبه جزيرة

سيناء من رفح وحتي راس خليج العقبة علي أساس تلغراف جواد باشا في ٨ أبريل ١٨٩٢ [٩٥].

وقد منحت الحكومة البريطانية للباب العالي مهلة عشرة أيام، وإذا ما رفض المطالب البريطانية ستكون العواقب وخيمة. وقد ساند هذا الإنذار وصول أسطول البحر المتوسط تحت قيادة بريسفورد Beresford إلي بيريه في ٤ مايو، وقد قررت المخابرات العسكرية أنه من الصعب علي خمسة آلاف رجل وألفي جمل عبور سيناء في الظروف العادية نظرا لنقص المياه، وأن القناة بمثابة خط واضح للدفاع الفعلي عن الحدود الشرقية لمصر، لهذا فإن سيناء ستكون بمثابة حاجز نظرا لجبالها وكونها صحراء قاحلة شبه خالية من السكان والماء [٩٦].

وقد أرادت بريطانيا أن تؤمن الموقف الدولي للإجراءات التي عزمت علي اتخاذها، وتضمن موقف فرنسا وروسيا وألمانيا لما لهما من تأثير كبير علي الباب العالي. ففرنسا كانت قد وقعت مع بريطانيا الوفاق الودي عام ١٩٠٤، ومن ثم كان موقفها مؤيدا لبريطانيا، فقام سفيرها بالأستانة بنصيحة الباب العالي بالموافقة علي المطالب البريطانية [٩٧].

أما روسيا فقد كانت مرتبطة مع فرنسا بمعاهدة تحالف منذ عام ١٨٩١، حيث اتفقت فرنسا علي مساعدة روسيا إذا هاجمتها ألمانيا أو النمسا والمجر بمساعدة ألمانيا، كما وعدت فرنسا بتقديم مليون وثلاثمائة جندي، وروسيا سبعمائة أو ثمانمائة ألف جندي ضد ألمانيا[٩٨]. لهذا صدرت التعليمات إلي المسيو زينوفيف السفير الروسي في استانبول، بالتنسيق مع زميليه الفرنسي والبريطاني لزيادة الضغط علي الباب العالي [٩٩].

أما ألمانيا فعلي الرغم من أن السلطان العثماني كان يثير شائعات حول وقوفه بجانبه في خلال الأزمة، إلا أن الحكومة الألمانية أعلنت صراحة أنها لا يمكن أن تساعد السلطان في هذا الموضوع، وأن النصيحة التي قدمتها ألمانيا للسلطان في هذا الشأن لا تتعدي حث حكومته علي التفاهم مع الحكومة البريطانية[١٠٠].

كما نجح جراي في ١٠ مايو في الحصول علي تأييد مجلس العموم البريطاني للإجراءات التي اتخذها تجاه المسألة وذلك علي الرغم من الاعتراضات التي تقدم بها ثمانية من الأعضاء لهذه الخطوات القاضية باستخدام هذه القوة ضد الباب العالي لإرغامه علي الإذعان للمطالب البريطانية. وأعلن جراي بأنه لا يمكن أن يحيل أمن القناة أمن مصر إلي التحكيم كما يثريد المعارضون[١٠١].


ونتيجة للضغط الدبلوماسي البريطاني علي الباب العالي، حاولت الدبلوماسية العثمانية البحث عن مخرج للأزمة، وبخاصة أن الزمن المحدد للإنذار ينتهي في ١٣ مايو. وفي ٥ مايو تقدم الباب العإلي بعدد من الاقتراحات تمس مركز بريطانيا في مصر وهي، اعتراف بريطانيا بسيادة السلطان علي مصر، في مقابل اعتراف السلطان بالمعاهدات الدولية الخاصة بمصر، واشتراك القوات العثمانية في الدفاع عن مصر وقناة السويس جنبا إلي جنب مع بريطانيا وفي حالة قبول هذه الاقتراحات يكون الباب العإلي مستعدا للجلاء عن طابا وتعيين أعضاء اللجنة المشتركة المختصة برسم الحدود (١٠٢).

ويبدو أن هذه المقترحات العثمانية لم تكن سوي شروط تريد بها أن تفرض وجودها في مصر كشريك لبريطانيا في إدارة شئونها. لهذا نظرت إليها بريطانيا علي أنها مجرد تضييع للوقت.

وفي الوقت نفسه وصلت الأخبار من القدس تفيد بأن الأتراك يحاولون تعزيز مركزهم في يافا، والعقبة مما دعا كرومر إلي الاستعداد لمواجهة تحرك الأتراك نحوقناة السويس فقام بتعزيز قواته في نخل بمائة رجل من خفر السواحل، وثلاثة مدافع، وذلك كخطوة أولي لتعزيز قواته في سيناء ككل. وتمت الاتصالات مع الحكومتين الروسية والفرنسية لتنسيق التعاون بينهما وبين بريطانيا ضد الهجوم العثماني المترقب، وأسفرت الاتصالات مع روسيا وفرنسا، وهما من الدول الموقعة علي معاهدة القسطنطينية ١٨٨٨، عن حملة إنجليزية من السفن الحربية وصلت إلي المياه المصرية لتكون تحت تصرف المعتمد البريطاني بالقاهرة، كما تمت اتصالات سرية مع كنزوفيتش وكيل القنصل البريطاني في غزة لإثارة سكانها ضد الحكم العثماني، حيث أنهم ـ علي حد تعبيره ـ غير راضين عن الأتراك (١٠٣).

وعقب الرفض البريطاني للمقترحات العثمانية، حاولت الحكومة العثمانية الهروب من مواجهة "حائط الصد " البريطاني لهذا حاولت التفاهم مباشرة مع الخديو لعدة أسباب؛ أولها، أن الخديو كان يميل طوال الأزمة إلي مطالب السلطان العثماني ويحاول دائما إرضاؤه لكن الضغط البريطاني عليه كان قويا، **ثانيا**، أن التفاهم مباشرة مع الخديو يعني أنه عند التوصل إلي صيغة تفاهم بشأن تحديد الحدود، فإن تركيا ستعتبر أن تسوية الأزمة تمت بالاتفاق مباشرة مع الخديوي، **ثالثا**، تهميش دور بريطانيا في المسألة.

وفي ٧ مايو أرسل الصدر الأعظم للخديو يطلب منه عدم تمكين أية قوة أجنبية من التدخل في شئون مصر، كما طلب منه التفاهم مباشرة مع مختار باشا. وكان رد الخديوي، بناء علي مشورة من كرومر أنه ليس لديه ما يضيفه إلي ما سبق أن تقدم به[١٠٤].

ولزيادة الضغط البريطاني علي الدولة العثمانية، أصدرت بريطانيا أوامرها في ٨ مايو بتوجه نصف البطارية الخامسة إلي السويس ومنها إلي شبه جزيرة سيناء[١٠٥]، كما قدمت الحكومة البريطانية عدة مقترحات لإذلال الباب العالي إذا ما رفض الإنذار، أهمها استدعاء المندوب السامي مختار باشا من مصر، وطرد الأتراك من السلوم، وطلب تعويض عن المظاهرة البحرية، كما أشارت الحكومة البريطانية إلي سفيرها في استانبول بأن رفض الباب العالي لمطالبها سيؤدي إلي مطالب جديدة[١٠٦].

وفي ظل الضغوط البريطانية، وضغط كل من فرنسا وروسيا وتخلي ألمانيا عن مساندة الباب العالي، اضطرت الحكومة التركية إلي التسليم بالمطالب البريطانية، وأمرت عساكرها بإخلاء طابا وسحب قواتها من رفح إلي الحدود[١٠٧]، وإقامة عمودي الحدود في مكانهما السابق.

وبعث توفيق باشا الصدر الأعظم برسالة إلي السير أوكونر Sir O`conor سفير بريطانيا في استانبول في ١٤ مايو ردا علي الإنذار البريطاني أكد فيها صدور الأوامر بإخلاء طابا، وانتداب مندوبين من طرف الدولة العلية والخديوية المصرية لإجراء المسح الطبوغرافي لخط الحدود التي تبدأ من رفح قرب العريش باتجاه جنوب شرقي بشرق علي خط مستقيم تقريبا إلي نقطة علي خليج العقبة تبعد علي الأقل ثلاثة أميال غرب العقبة[١٠٨].

وكان السلطان عبد الحميد يرفض رفح كبداية لحدود الإقليم المصري، وذلك ما لم تكن معلومة علي خريطة حكومية رسمية معتمدة، لكنه وجد أن كل الخرائط التركية المعتمدة لا توجد رفح ضمن معالمها، ووفقا لذلك رفض السلطان قبولها كحد للإقليم المصري، وتؤكد الوثائق البريطانية بأن السلطان عبد الحميد قد التبس عليه الأمر بين " يافا " و" رفح "ربما بسبب أن هجائهما اللاتيني متقارب "Rafa-Jaffa"[١٠٩]، كما حدث الشئ نفسه مع " طابا " Taba و"ضبا " Daba[١١٠]، لكن هذا الرأي لم يكن له أساس من الصحة لاستخدام الأتراك لخرائط مكتوبة بحروف عربية، كما أنهم كانوا علي علم جيدا بالفارق بين المنطقتين[١١١].

لهذا أصدر إرادة سلطانية إلي الصدر الأعظم يؤكد فيها بأن رفح ليست هي يافا، ومثل هذا الظن غير مذكور بالفرمانات الرسمية التي توضح أن الحدود تبدأ من نقطة شرق العريش، وهي ما تشكل الحد الشرقي لمصر طبقا لفرمان١٨٤١[(١١٢)].

ومنذ بداية الأزمة أيضا كان مستر فندلي القائم بأعمال كرومر يحاول إيجاد مبرر لتراجع الباب العالي عن موقفه أثناء مراحل الأزمة في يناير ١٩٠٦، بأنه ربما حدث خلط بين " ضبا " الواقعة علي الساحل الشرقي من خليج العقبة وبين طابا الواقعة علي ساحله الغربي[(١١٣)]، لكن هذا المبرر أيضا لا أساس له من الصحة.

وأسرع الخديو بإرسال موافقته علي المذكرة العثمانية مما أثار غضب كرومر الذي كان يود تنفيذ المقترحات البريطانية التي اقترحت في حالة رفض الباب العإلي للإنذار. كما أن ذلك كان يعني أن السلطان سيعتبر التسوية تمت بالاتفاق المباشر بينه وبين الخديوي فلا حاجة إذا للتدخل البريطاني [(١١٤)]. وقد اتهم كرومر الخديو عباس " بإعاقة عمله " وصمم علي أن يكون الرد مباشرة بين السلطات البريطانية والباب العالي، وكان له ما أراد، وخفت حدة الأزمة وصدرت أوامر الباب العإلي إلي المندوبين العثمانيين أن يتعاونوا مع من تندبهم مصر لتعيين الحدود [(١١٥)].

وهكذا نجحت السياسة البريطانية في إخضاع الباب العإلي للإذعان لمطالبها، مستخدمة في ذلك كافة أساليب الضغط الدبلوماسي بالإضافة إلي التهديد باستخدام القوة. وكان فشل الدولة العثمانية وانصياعها للمطالب البريطانية، قد تسبب في إحداث صدمة لدي الرأي العام المصري من جراء هذا الموقف العثماني[(١١٦)]، نظرا لأن الرأي العام المصري كان ينظر إلي دولة الخلافة علي أنها القوة القادرة علي إعادة فتح القضية المصرية علي الصعيد الدولي، حيث ألهبت حادثة طابا المشاعر الشعبية في مصر وخاصة رجال الحزب الوطني بقيادة مصطفي كامل، لا ضد الدولة العثمانية كما هو متوقع، وإنما ضد بريطانيا لتعاملها مع مصر وكأنها إحدى مستعمراتها [(١١٧)].

٧- اللجنة المصرية - العثمانية وتعيين الحدود

بناء علي رد الحكومة العثمانية بقبول تعيين الحدود في ١٤ مارس ١٩٠٦ صدرت أوامر الباب العالي بتعيين مندوبين ليعملوا مع المندوبين الذين ستعينهم الحكومة المصرية لرسم وتعيين خط الحدود بين مصر وأملاك الدولة العثمانية.

ومرت عملية تحديد الحدود الشرقية لمصر بثلاث مراحل لحدود نجدها قد مرت بثلاث مراحل، **الأولي** مرحلة **التخصيص**، وهي مرحلة تحديد المساحة والنطاق الذي تمارس فيه الدولة سيادتها، وهي عمل سياسي بالدرجة الأولي. والمرحلة **الثانية** هي مرحلة التحديد وهي مرحلة تحديد خط الحدود علي الخرائط والوثائق الملحقة بها. أما المرحلة **الثالثة** فهي مرحلة **التخطيط** وهي عملية فنية يقوم بها الخبراء والمختصين، وتتم بواسطة لجنة من الجانبين تنتقل إلي خط الحدود ومعها معداتها وأجهزتها وتقوم بتخطيط خط الحدود ومعها خريطة تفصيلية للمنطقة توضح عليها العلامات المختلفة التي تبين خط الحدود[(١١٨)].

وقد حددت رسالة الصدر الأعظم إلي السير أوكونر في ١٤ مايو المرحلة الأولي لتعيين الحدود، حيث اتفق علي أن خط الحدود يبدأ من رفح في خط شبه مستقيم حتي نقطة تبعد علي الأقل ثلاثة أميال غرب العقبة.

وتألفت لجنة تعيين الحدود المصرية من الأميرلاي روجر كرمايكل روبرت أوين بك مدير المخابرات المصرية، واللواء إبراهيم فتحي باشا الذي كان إذ ذاك وزيرا للأوقاف[(١١٩)]، وانتدب نعوم بك شقير للذهاب معهما كسكرتير للجنة المصرية. كما صحب هذه الجنة المصرية مهندسان إنجليزيان من قلم المساحة المصرية وهما المستر ويدن والمستر كيلنج وطبيب إنجليزي هو القائمقام براكنروج بك ومترجم تركي وهو يوسف أفندي سامح، والرقيب س. إيفانز كاتب علي الألة الكاتبة [(١٢٠)]، بالإضافة إلي مندوبين من نظارة الحربية وهما المستر وليم هيس وأحمد أفندي شوقي[(١٢١)]، أما اللجنة التركية فقد تألفت من رشدي باشا، والأميرلاي أحمد مظفر بك، والبكباشي محمد فهمي بك، والصاغقول أغاسي أسعد بك سكرتيرا للجنة [(١٢٢)].

غادرت اللجنة المصرية القاهرة في ٢٤ مايو١٩٠٦ ووصلوا إلي العقبة في ٢٦ مايو حيث وجدوا اللجنة التركية قد سبقتهم إلي هناك بأيام [(١٢٣)]. وفي ٢٧ مايوشرع المهندسان المرافقان للجنة المصرية في مسح موقع العقبة والمناطق المحيطة بها، ورسم خريطة للمنطقة بينما شرع أعضاء اللجنتين في مناقشة مبدأ الحد الفاصل، وقد اقترح أعضاء اللجنة التركية بناءا علي تعليمات من استانبول

خطا يضم نقب العقبة وامتداداتها غربا حتي أسفل" وادي طابا "، وشمالا حتي " المفرق " بهدف ضمان مركز عسكري لهم في العقبة ومن المفرق خطا يتبع الطريق بين غزة والقصيمة ويدخل القصيمة في الجانب التركي وينحرف من هناك غربا حتي المقضبة علي الحد الشرقي لوادي العريش غرب خط المرشش (أو أم الرشراش) - رفح بمسافة ٤٠ كيلومتر تقريبا ثم ينحني بعد ذلك في خط شمال شرقي باتجاه رفح [١٢٤].

وبهذا الاقتراح العثماني نلاحظ أن الحكومة العثمانية أرادت أن تفسر مبدأ الوضع الراهن Status Quo علي أساس المصالح العثمانية والاعتراف بالأوضاع التي استجدت كأمر واقع. فقد فسروا هذا المبدأ فيما يتعلق بالأراضي التي ضموها بعد تأسيس قائمقامية بئر السبع عام ١٩٠٠ خصوصا منطقة وادي عربة التي سبق لرشدي باشا أن استمال قبائله عن طريق الرشوة، إلا أن الحكومة المصرية في مقابل هذا الموقف كانت مصرة علي الالتزام بما جاء في رسالة ١٤ مايو من أن خط الحدود يسير من رفح في خط شبه مستقيم حتي نقطة تبعد ثلاثة أميال غربي العقبة.

وكانت أهم نقاط الخلاف بين الجانبين المصري والعثماني تكمن في تحديد بداية خط الحدود، فبينما رأي الجانب التركي أن حد الثلاثة أميال غرب العقبة أوأن يبدأ من طابا أوعند النقطة التي يلتقي فيها وادي المصري مع خليج العقبة، إلا أن الجانب المصري كان متمسكا بالمرشش التي تقع علي بعد ثلاثة أميال وثلاثة أرباع الميل غرب العقبة كبداية لخط الحدود. وألح المندوبون الأتراك حينما كانت اللجنة لا تزال بالعقبة بتعديل خط الحدود ليضموا للجانب التركي جبل فتحي والمفرق قبل أن تتقدم اللجنة شمالا، لكن الكابتن أوين كان بالفعل بإمكانه أن يتنازل عن نقب العقبة لكن ذلك من وجهة نظره كان يستوجب الحصول علي تنازل في وادي العجفي ووادي الجرافي (القرافي)، ولمسافة عشرة كيلومترات شرق مشاش الكنتيلا وعين قاديس والقصيمة[١٢٥].

لكن الجانب التركي لم يوافق علي هذا الاقتراح وأكد علي أنه إذا ما سويت مسألة الحدود علي نحويضمن الوضع العسكري للعقبة فإنهم لن يثيروا أية صعوبات بعد ذلك وسوف يتساهلون مع أعضاء اللجنة المصرية علي طول الخط الممتد شمالا.

وانتهي المهندسان البريطانيان من رسم خريطة العقبة في ٤ يونيه ١٩٠٦ وقد استغرق رسمها عشرة أيام، وصدرت التعليمات إلي المساحين بأن يرسموا علي الخريطة خطا مستقيما من المرشش إلي رفح، واتفقت اللجنة المشتركة علي أن تكون المرشش هي نقطة البداية وجعلت أول محطة لها هي " المفرق" عند رأس النقب. وفي ٧ يونيو غادرت اللجنة المشتركة العقبة علي الخط المستقيم يعينان الأماكن البارزة ومواقع الجبال علي جانبي الخط بالأرصاد الفلكية ويرسمان خريطة الطريق، وسارت اللجنة في أثر المهندسين علي الخط حتي وصلت رفح في ٢٨ يونيه، وفي رفح انضم إلي المهندسين المستر هيس من موظفي قلم المساحة المصرية الذي كان في انتظارهما، فرسموا خريطة للحدود عبارة عن خط مستقيم تقريبا من رفح حتي المرشش والمناطق الواقعة علي جانبي هذا الخط بنحوخمسة أميال علي كل جانب[١٢٦].

واجتمعت اللجنتان المصرية والتركية إذ ذاك للنظر في تعيين خط الحدود، وهكذا تبدأ المرحلة الثانية من مراحل رسم الحدود وهي مرحلة التحديد. وقد عرضت اللجنة التركية خطا أسمته الخط الإداري الفاصل، وهويبدأ من رأس طابا علي خليج العقبة ويمتد علي رؤوس التلال المطلة علي العقبة إلي المفرق ثم يسير بطريق غزة المشهور إلي أن يصل إلي جبل الأحيقبة فينحرف في اتجاه الشمال الغربي حتي بئر عجرود فيضمها إليه ثم يعود إلي طريق غزة حتي يصل إلي القصيمة فينحرف غربا لمسافة خمسة كيلومترات بعيدا عنها ويضمها إليه، ويمر فوق جبل المويلح إلي الروافعة في وادي العريش ويسير في الوادي إلي المقضبة، ثم يتجه ناحية الشمال الشرقي حتي الحد بين قبائل السواركة والترابين فيسير عليه إلي رفح مارا بعمودي الحدود حتي البحر المتوسط [١٢٧].

ومن الملاحظ علي المشروع التركي أنه يسير وفقا لقاعدة "الوضع القائم" وفقا للتفسير التركي للأزمة، حيث إن هذا الخط يضم المناطق التي تسكنها قبائل اللحيوات والترابين والتياها والعزازمة، وهم يتبعون إدارة سيناء وليس للإدارة العثمانية. وكانت حجة العثمانيين في ذلك أن قائمقامية بئر السبع وغزة قد فرضت علي هذه القبائل (وليس علي الأرض) ضرائب منذ تأسست قائمقامية بئر السبع عام ١٩٠٠.

أما الجانب المصري فقد اقترح خطا يقرب من المستقيم من المرشش وحتي رفح ويضم كل المناطق التي ضمها الخط التركي إليه. أي أن كلا الطرفين قد أحتوي خطه مناطق خط الطرف الآخر.

وقد جرت مفاوضات بين القاهرة واستانبول ولندن انتهت بصدور الإرادة السلطانية قي ١٢ سبتمبر ١٩٠٦، لكن اللجنة التركية لم تخبر اللجنة المصرية بفحوي هذه الإرادة، وحاولوا حث اللجنة المصرية علي التنازل عن كل من نقب العقبة بما فيها المفرق وجبل فتحي وثميلة الردادي وعين قديس والقديرات وبئر مايين ومنطقة كبيرة من العجيرة، كما ألحوا بقوة للحصول علي حق استخدام طريق غزة ـ القصيمة ـ العقبة لتحركات قواتهم[١٢٨].

وفي الإرادة السلطانية في ١٢ سبتمبر ١٩٠٦ وافق السلطان العثماني رغم اعتراض اثنين من وزرائه علي النقاط التالية [١٢٩]:

١- المرشش هي نقطة طرفية علي خليج العقبة.

٢- المفرق تترك لمصر، وبما أن جزءا من نقب العقبة ضروري من الناحية الاستراتيجية بالنسبة للعقبة، لهذا فإنه سيبقي في الجانب التركي.

٣- المقضبة والقصيمة وعين قديس وعين القديرات ومايين تترك لمصر، لكن الجنود الأتراك والجندرمة لهم حق كالقبائل المحلية في الحصول علي المياه من الآبار، ولهذا ستظل هذه المناطق غرب خط الحدود.

٤- استنادا للشروط السابقة فإن خط تعيين الحدود المفتوح من المندوبين المصريين ينبغي أن يكون " منطبقا بصورة عملية علي الأرض ".

وكانت اللجنة المشتركة في رفح تنتظر الرد من جانب حكوماتهم، حتي وصلت ردود الحكومات في ١٣ سبتمبر برقية لكل جانب من حكومته تخبره بما تم عليه الاتفاق بين سفير بريطانيا في الأستانة والحكومة العثمانية. فاللجنة التركية وصلها مضمون الإرادة السلطانية، بينما اللجنة المصرية وصلها برقية من المستر فندلي متضمنة برقية من السير أوكونر بها مضمون الإرادة السلطانية[١٣٠].

ووفقا لهذه الأسس الأربعة دارت المحادثات بين أعضاء اللجنتين، وكانت نقاط الخلاف الأساسية حينئذ هي أن الأتراك كانوا يطالبون بكل نقب العقبة بما فيها جبل فتحي والمفرق وثميلة الردادي. كما طالبوا باستخدام طريق غزة القصيمة العقبة لمرور القوت وتعللوا بصعوبة طريق غزة - عربة - العقبة، وأنهم اعتادوا الطريق الأول في الصيف والثاني في الشتاء. وفي النهاية تم الاتفاق

علي منحهم نقب العقبة من نقطة علي خليج العقبة عند رأس طابا متتبعة الحواف الشمالية لوادي طابا إلي قلعة الجبل من خلال نقطة شرق جبل فتحي إلي التل الواقع شرق ثميلة الردادي، أن تترك جبل فتحي والمفرق وثميلة،حيث تتوافر المياه، داخل حدود سيناء. أما فيما يتعلق بمسألة عبور القوات التركية المسلحة أوالشرطة للحدود، فقد طالب الأتراك في حالة عدم استخدام قواتهم المسلحة للمرور عبر طريق غزة ـ القصيمة ـ العقبة فإنه طبقا للإرادة السلطانية ينبغي السماح للجنود ورجال الشرطة الأتراك بعبور الحدود لاستخدام آبار المياه الواقعة غرب خط الحدود المقترح. ونجح الجانب المصري في حمل الأتراك علي قبول المادة السابعة من الاتفاق بعدم السماح بمرور الجنود أو رجال الجندرمة غرب خط الحدود وهم مسلحون(١٣١).

وفي الساعة الثامنة من مساء يوم أول أكتوبر ١٩٠٦ تم في رفح توقيع الاتفاق بعد خمسة شهور من المفاوضات الطويلة والضغوط السياسية التي صاحبها التلويح باستخدام القوة. وكتب نص الاتفاقية باللغة التركية مع ترجمة باللغتين العربية والإنجليزية، ووافق الأتراك علي التوقيع فقط علي النسخة التركية علي اعتبار أنها النسخة الرسمية، أما النسخة العربية فقد اتفق علي أن يوقع عليها كل من أسعد بك من الجانب التركي ويوسف أفندي سامح من الجانب المصري، وهما سكرتيرا اللجنتين. كما تم التوقيع علي نسختين من الخريطة المعين عليها خط الحدود المتفق عليه وأخذ كل فريق نسخة من الاتفاقية والخريطة الموقع عليهما(١٣٢).

وبموجب هذا الاتفاق صار خط الحدود (الذي أسمته الاتفاقية الخط الفاصل الإداري) من رأس طابا علي خليج العقبة مارا برؤوس الجبال المطلة علي وادي طابا الوقعة شرق هذا الوادي، ثم يمر الخط من قمة جبل فورت في خطوط مستقيمة تقريبا حتي يسير في منتصف المسافة بين عامودي رفح القائمين تحت شجرة علي مسافة ٣٩٠ مترا جنوب غربي بئر رفح ثم يسير في خط مستقيم حتي شاطئ البحر المتوسط(١٣٣).

ووفقا للمادة الثالثة من الاتفاقية التي تنص علي إقامة أعمدة علي طول الخط الفاصل من النقطة التي علي ساحل البحر المتوسط إلي النقطة التي علي ساحل خليج العقبة، بحيث أنه يمكن رؤية كل عمود من العمود الذي يليه، وذلك

بحضور مندوبي الطرفين. وبذلك تبدأ المرحلة الأخيرة من مراحل تحديد الحدود الشرقية لسيناء وهي مرحلة التخطيط.

وقد رأي الجانبان التركي والمصري أن تقام أعمدة الحدود علي طول الخط وتثبت في الأرض بفلنكات من حديد كعمد التلغراف، وبعد ذلك تبني هذه الأعمدة بالحجر والأسمنت. وقد أحضرت الحكومة المصرية عمدا وفلنكات حديدية ونصبت الأعمدة بحيث بحيث كان كل عمود يمكن رؤيته من العمود الذي يليه كنص المادة الثالثة من الاتفاقية. وقد بلغ عدد هذه الأعمدة التي تم نصبها حوإلي ٩١ عمودا، وقد أخذ العمود المقام عند ميناء رفح عند تل الخرائب رقم (١) وتم نصبه في ١٤ أكتوبر بينما أخذ العمود المقام عند رأس طابا رقم (٩١) وتم نصبه في ١٧ أكتوبر ١٩٠٦.

وفي ١٧ ديسمبر ١٩٠٦ صدرت أوامر إلي إسماعيل أفندي المفتي اليوزباشي بمصلحة الأشغال بالجيش المصري والمستر ويد أحد مهندسي اللجنة المصرية بالتوجه إلي طابا للضباط والعساكر الذين بلغوا حوإلي ٤٠ رجلا من الأورطة الرابعة مشاه ومعهم خمسة من البنائين من قسم الأشغال العسكرية وكان القائمقام باركر بك الذي كان قد تعين مديرا لسيناء لتوه قد التقي بهم في اليوم نفسه وظلوا هناك في انتظار المندوبين العثمانيين إلي أن وصل مظفر باشا وفهمي بك مندوبين عن الجانب العثماني في ٣٠ ديسمبر وانضم إليهما اليوزباشي غالب لمرافقة مندوبي الحكومة المصرية لإتمام مسألة بناء أعمدة الحدود بالحجر والأسمنت. وقد اتفق علي أن يكون شكل العمود كهرم مقطوع قاعدته حوإلي متر مربع، وارتفاعه عن سطح الأرض متران ونصف المتر، ومسطح رأسه حوال ي ٣٠×٣٠ سنتيمتر وتم وضع الفلنكة الحديد في رأس العمود [١٣٤].

وتم بناء أول عمود علي رأس طابا يوم السبت ٣١ ديسمبر ١٩٠٦ وأعطي هذا العمود الرقم (٩١) وآخر عمود بني علي تل الخرائب في ميناء رفح في ٩ فبراير ١٩٠٧ وأعطي الرقم (١)، وبعد إقامة الأعمدة شرعت إدارة سيناء في إقامة نقطة للشرطة علي الحدود بهدف مراقبة الحدود وتم تقسيم خط الحدود إلي ثلاثة أقسام بهدف حراسته، وتكلفت عملية بناء أعمدة الحدود أكثر من عشرين ألف جنيه تكلفتها الحكومة المصرية وحدها دون الحكومة التركية[١٣٥].

وفي ٨ أبريل ١٩٠٩ أرسل الباب العالي إلي الحكومة المصرية طالبا تعمير وإصلاح العمودين (١)، (٢) في خط الحدود بين مصر والدولة العثمانية، وطالبت

الحكومة المصرية بإعادة تعمير وإصلاح ستة أعمدة بناء علي طلب مدير سيناء وكلها في جهة رفح، وطبقا للمادة الخامسة من الاتفاقية أرسلت الحكومة العثمانية مندوبا من طرفها لحضور عملية الإصلاح والتعمير لهذه الأعمدة [١٣٦].

وبهذا انتهت أزمة الحدود الشرقية لسيناء في عام ١٩٠٦ بانتصار الدبلوماسية المصرية - البريطانية في مواجهة ادعاءات الباب العالي وتصلب موقفه تجاه الأزمة. والواقع أنه لولا اتفاق المصالح البريطانية – المصرية لرضخت الحكومة المصرية لضغوط الحزب الوطني الذي كان يمثله مصطفي كامل، والذي كان يؤيد الباب العالي في مطالبه، وكان من الممكن أن تحدث تنازلات من الجانب المصري كما حدث في عام ١٨٩٢، خاصة وأن الباب العالي كان يعول علي وجود الحزب الوطني وموقفه المؤيد لمطالبه مما جعله أكثر تشددا خلال أزمة ١٩٠٦ عما كان عليه الحال في أزمة ١٨٩٢. لكن كان وقوف بريطانيا إلي جانب مصر خلال مراحل الأزمة من أجل الحفاظ علي مصالحها في قناة السويس والخوف من الاقتراب العثماني منها. وقد رأينا أن الاحتلال البريطاني لمصر هو الذي حرك مسألة حدود مصر الشرقية منذ أول وهلة وطئت فيها أقدام البريطانيين أرض مصر، كما ساعد علي ذلك الخوف العثماني من اقتراب البريطانيين من الأملاك العثمانية في الشام والحجاز.

فحدود سيناء ظلت ثابتة - منذ عصر محمد علي – ومحددة في الخط الواصل بين نهاية عمودي الحدود عند رفح تجاه الحدود الشامية (رغم أن اتفاقية ١٩٠٦ جعلت الحد بين العمودين – كحد شمالي)، وبين قلعة الوجه علي ساحل البحر الأحمر في شمال الحجاز. وظل هذا الحد مجرد حد معترف به من كلا الطرفين المصري والعثماني إلي أن جاء الاحتلال البريطاني الذي رأت فيه الدولة العثمانية مبررا للمطالبة بقلاع شمال الحجاز فحصلت علي الوجه عام ١٨٨٨، ثم ضبا والمويلح والعقبة عام ١٨٩٢ كما سبق أن رأينا في سلسلة متلاحقة من التنازلات المصرية بمباركة بريطانيا، وأخيرا كانت الأزمة الكبري عام ١٩٠٦ التي طمع الأتراك خلالها في شبه جزيرة سيناء، لكن الموقف المحلي والدولي كان قد تغير عما كان عليه الحال عام ١٨٩٢ مما جعل بريطانيا تري في هذه المطالب العثمانية تهديدا مباشرا لوجودها في مصر، لهذا وضعت حدا للمطامع العثمانية، ورسمت الحدود بين مصر والأملاك العثمانية في الحجاز والشام.

وهكذا يمكن القول بأن أزمات حدود سيناء مرت بثلاث مراحل فاصلة، اتسمت المرحلة الأولي منها (١٨٨٤-١٨٨٨) بالتساهل مع المطالب العثمانية بشأن الحدود، بينما اتسمت المرحلة الثانية المتمثلة في أزمة الفرمان عام ١٨٩٢ بامتلاك السلطان لزمام الموقف خلال بدايات الأزمة نظرا لخوف بريطانيا من إثارة السلطان للعراقيل خصوصا وأن كرومر كان يواجه مشكلة عدم بلوغ عباس حلمي الثاني لسن الرشد مما كان يتطلب موافقة الباب العإلي علي مجلس الوصاية وإصدار فرمان التولية. أما المرحلة الثالثة من الأزمة فقد كان الوضع الدولي يسمح لبريطانيا باتخاذ مواقف متشددة مع الباب العالي، خاصة وأن مطامعه في سيناء وصلت إلي حدود قناة السويس.

هوامش الفصل الثالث

(١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ٨٦ مال الوارد من الروزنامة، وثيقة ١٠٤، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧، بتاريخ ٢٥ ذوالحجة ١٣٠١ هـ / ١٧ أكتوبر ١٨٨٤م.
(٢) صالح العمرو، النزاع التركي – المصري علي شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤-١٩٠٦، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الخامسة، ربيع الثاني ١٣٩٩هـ / مارس ١٩٧٩، الرياض، ص ٨.
(٣) العصر الجديد، الأربعاء ٨ يونية ١٨٨١.
(٤) صالح العمرو، المرجع المذكور، ص ٨.
(٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٤١، ص ٩٠ مال الوارد من الروزنامة، وثيقة ١١٥ بتاريخ ٢٨ جمادي الأولي ١٣٠١هـ / ٢٧مارس ١٨٨٤م، وسجل ٤١، ص ١٤ مال الوارد من الروزنامة، وثيقة بدون رقم بتاريخ ١٦ رجب ١٣٠٠هـ / ٢٤ مايو١٨٨٣م.
(٦) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص١٢ مال الوارد من جهات سايرة ـ من وكيل قلعة المويلح، وثيقة ١١ بتاريخ غاية جمادي الأولي ١٣٠٠هـ / ٦ يونية ١٨٨٣م.
(٧) Saleh al-Amer, The Higaz under the Ottoman rule 1869-1914, Riyad,1978, p.215.
(٨) Ibid, p.217.
(٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١- جـ / م١١ حربية، ترجمة إفادة صادرة من المعية السنية إلي مجلس النظار، ٢٤ فبراير ١٨٨٦ ص ٨٩.
(١٠) Saleh al-Amer,op.cit.,p.217.
(١١) صار اسمه فيما بعد اللورد كرومر Lord Cromer.
(١٢) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١١.
(١٣) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١- جـ/ م١١ حربية، مستخرج من نوتة محضر جلسة ١٢ مارس ١٨٨٨، ص ٩٠ .
(١٤) حول تفاصيل محاولة فريدمان، راجع الفصل الرابع من هذه الدراسة.
(١٥) المقطم العدد ٨٩٢، بتاريخ ١٢ فبراير ١٨٩٢.
(١٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ ـ جـ، محضر جلسة يوم الأربعاء ١٣ يناير ١٨٩٢، ص ٨٤.
(١٧) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٢.
(١٨) المرجع نفسه.
(١٩) حسن صبحي، مشكلة شبه جزيرة سيناء (تركيا وإنجلترا وفرنسا والمسألة المصرية) ٧ يناير - ١٤ أبريل ١٨٩٢، من مطبوعات كلية التربية بالدوحة، ص ٧.

(٢٠) أحمد فؤاد متولي، مشكلة طابا بين الماضي والحاضر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٩، ص٤٠.

(٢١) راجع نص الفرمان في: فليب يوسف جلاد، قاموس الإدارة والقضاء، الجزء السادس، الإسكندرية ١٨٩٥، ص ص٧٥٧، ٧٥٨.

(٢٢) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ص ١٣، ١٤.

(٢٣) المرجع نفسه، ص ١٤.

(٢٤) أحمد أمين عامر، أزمة طابا وانعكاساتها علي الدبلوماسية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢، ص ٩.

(٢٥) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٦.

(٢٦) حسن صبحي، المرجع المذكور، ص ٢٠.

(٢٧) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية لمسألة طابا، دراسة وثائقية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص ٢١، السيد حسين جلال، قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٠، القاهرة ١٩٩٥، ص ٩٣.

(٢٨) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ص ١٥، ١٦.

(٢٩) مكرم عبد الفتاح عبد الخالق، العلاقات المصرية ـ العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨، وحتي الوفاق الودي ١٩٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٢، ص ص ١٦٥، ١٦٦.

(٣٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٨٨، يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية، المرجع المذكور، ص ص٢١، ٢٢.

(٣١) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٧، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٨٨، ٥٨٩.

(٣٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٨٨.

(٣٣) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...المرجع المذكور، ص ص٢١، ٢٢.

(٣٤) حسن صبحي، المرجع المذكور، ص ٢٠.

(٣٥) المرجع نفسه، ص ص ٢٢، ٢٥.

(٣٦) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ... المرجع المذكور، ص ٢٢.

(٣٧) إبراهيم أمين غالي، شبه جزيرة سيناء عبر التاريخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤، ص ١٧.

(٣٨) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية..المرجع المذكور، ص ٢٥.

(٣٩) أحمد شفيق باشا، مذكراتي في نصف قرن، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص٧٧، ٧٨.

(٤٠) عارف العارف، تاريخ بئر السبع وقبائلها، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٣٤، ص ٢٤٤.

(٤١) ثارت الحرب بين قبيلتي العزازمة والترابين في منطقة بئر السبع عام ١٨٨٧ واستمرت حتي عام ١٨٩٠ حين أرسلت إليهم الدولة العثمانية حملة بقيادة رستم باشا فهدأ الحال بين الجانبين، ورأي رستم باشا من الحكمة إقامة " مخفر " في منطقة " الجهير " ببئر السبع خشية انتفاض العربان مرة أخري، لمزيد من التفاصيل راجع، عارف العارف، المرجع المذكور، ص ص ١٩٠ – ١٩٣.

(٤٢) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، الجزء الثاني، القسم الثاني، ص ٨٥. وانظر أيضا : Jarvis, op.cit., p.64.

(٤٣) Egypt. No.1(1906) , Reports by his Majesty's Agent and Consul-General on the Finance, Administration and Condition, Egypt and Sudan, 1905, p.15.

(٤٤) أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص ص ١٠، ١١.

(٤٥) اللواء، ٩ ديسمبر ١٩٠٥.

(٤٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١٢، مشروع أمر عال بتشكيل قومسيون سيناء لمحاكمة المتهمين في شبه جزيرة سيناء ١٧ / ٤ / ١٩٠٥.

(٤٧) Egypt. No.1(1906) ,op.cit.,p.15.

(٤٨) الأهرام، ٦ أغسطس ١٩٠٦.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) المصدر نفسه، أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ٧٣.

(٥١) رشدي باشا، عقبة مسئلة سي، استانبول، ١٣٢٦هـ، ص ١٥، نقلا عن، أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ٧٤.

(٥٢) الأهرام، ٦ أغسطس ١٩٠٦.

(٥٣) Harold – Temperly, Litt. D. , F.B.A., British Documents on the Origins of the war (1898- 1914), vol.V, H.M.S.O., The Near East, London, p.189.

(٥٤) صالح محمد العمرو، المرجع المذكور، ص ١٧.

(٥٥) Temperly, Litt. D. , F.B.A, op. cit., p.189.

(٥٦) أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص ٨، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص٢٨٧.

(٥٧) Egypt.No.2(1906), Correspondence Respecting Turco - Egyptian Frontier in the Sinai Peninsula, 1907, p.24 (The Earl Cromer to Sir Edward Grey, 21 May,1906).

هناك ترجمة للكتاب الأزرق البريطاني حول مسألة العقبة، والمحررات الرسمية بين الدولتين العلية والإنجليزية في صحيفة المؤيد، العددان ٩٠٥، ٩٠٦ بتاريخ ١٨، ١٩ أغسطس ١٩٠٦.

(٥٨) رشدي باشا، المصدر المذكور، ص ص ٢٠، ٢١، نقلا عن : أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ص ٧٧، ٧٨.

(٥٩) Temperly, Litt. D.,F.B.A, op.cit., p.189.

(٦٠) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثاني، ص ٧٧.

(٦١) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية..، المرجع المذكور، ص ص ٣٠، ٣١.

(٦٢) رشدي باشا، المصدر المذكور، ص ٢١، نقلا عن، أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ٧٧.

(٦٣) جريدة المقطم، ١٣ فبراير ١٩٠٦.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) نعوم شقير، المصدر السابق، ص ص ٥٩٠، ٥٩١.

(٦٦) Temperlely, Litt.D. ,F. B. A., op., cit., p.189.

(٦٧) أحمد شفيق، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثاني، ص ص ٧٨، ٧٩.

(٦٨) راجع نص البرقيات في : Egypt, No.2(1906), op.cit.,p.22.، أحمد شقيق، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثاني، ص ٧٩.

(٦٩) راجع نص برقية كرومر إلي السير إدوارد جراي في ٢١مايو١٩٠٦ في : يونان لبيب رزق، وثائق السيادة المصرية علي طابا، مجلة السياسة الدولية، العدد٩٥، ١٩٨٩، ص ٣٠٧.

(٧٠) وصل الطراد البريطاني ديانا جزيرة فرعون في مساء يوم ١٨ فبراير ١٩٠٦. راجع : نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٩١.

(٧١) حول نص الحوار الذي دار بين رشدي باشا والبعثة المصرية راجع : نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٩٢ - ٥٩٤.

(٧٢) Grey of Falladon, Twenty-Five Years 1892-1916, Fredrik A.Stock, New Haven ,Vol.1, London,1925, p.125.

(٧٣) Farnie , D.A. ,op., cit., pp500-501.

(٧٤) Ibid.

(٧٥) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907 , In : Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.190.

(٧٦) Farnie , D.A. ,op., cit.,pp500,501.

(٧٧) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.190.

(٧٨) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية...ص ص ٤٩، ٥٠.

(٧٩) Egypt, No.2(1906), Correspondence…op., cit.,p.10," Sir N. O’conor to Sir Edward Gery, May 3,1906 ”.

(٨٠) bid.

(٨١) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثاني، ص ٨٥.
(٨٢) البصير، ٧ مايو ١٩٠٦.
(٨٣) المقطم، ٢٦ أبريل ١٩٠٦.
(٨٤) الأهرام ٨ مايو ١٩٠٦، عين محمد بك إسلام محافظا للعريش في أول أغسطس ١٩٠٢، واستمر في العمل حتي نهاية أبريل ١٩٠٦.
(٨٥) رشدي باشا، المصدر المذكور نقلا عن : أحمد فؤاد متولي، المرجع المذكور، ص ١٨٠.
(٨٦) Grey of Falladon, op., cit., p.126.
(٨٧) صالح العمرو، المرجع المذكور، ص ٢١.
(٨٨) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...المرجع المذكور، ص ٥٤.
(٨٩) الأهرام ٨ مايو ١٩٠٦، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٦٩.
(٩٠) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ٢، القسم الثاني، ص ص ٨٧، ٨٨.
(٩١) المصدر نفسه، ص ٨٨، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٩٨.
(٩٢) Hansard, Lords Debates, 1 May 1906, p.375, Lord Fitzmaurice in reply to Lord Monkswell.
(٩٣) F.O.371/342, Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.191.
(٩٤) الأهرام ٩ مايو ١٩٠٦، إبراهيم أمين غالي، المرجع المذكور، ص ١٧، ويونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. ص ٦٣.
(٩٥) F.O.371/ 342 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.191.
(٩٦) الأهرام، ٩ مايو ١٩٠٦، فاروق جميل جاويش، العلاقات المصرية ـ العثمانية في عهد الخديوي عباس الثاني (١٨٩٢-١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٩٠، ص ٢٤٢، Farnie , D.A. ,op., cit.,p.501.

(٩٧) حول الموقف الفرنسي من الأزمة، راجع : Documents Diplmatiques Francais 1871-1914, 2eserie (1901-1911), Tom X, (10 Avril 1906 - 1916 Mai 1907), Paris 1_m primerier National, MCMXL, VII, pp. 51, 52,795-797.
(٩٨) هارولد تمبرلي، أ.ج. جرانت، أوربا في القرنيين التاسع عشر والعشرين، ١٧٨٩ ـ ١٩٥٠، ترجمة محمد أبودرة، ولويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥، ص ٦٧، ٦٨.
(٩٩) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. ص ص ٦٥، ٦٦.

(١٠٠) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٦، ص٢٥١.

(١٠١) Hansard,Common Debates, 10 May 1906, p. 1472. Gery in replay to Laupton.

(١٠٢) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، ص ٢٥١.

(١٠٣) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. المرجع المذكور، ص ص٧٠، ٧١.

(١٠٤) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، ص ٢٥١، أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص٢٧.

(١٠٥) اللواء، ٨ مايو ١٩٠٦، المقطم، ٩ مايو١٩٠٦.

(١٠٦) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...، المرجع المذكور، ص ص ٧٥، ٧٦.

(١٠٧) Farnie , D.A. ,op., cit.,p.501.

(١٠٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٦٠٢، ٦٠٣، أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور جـ٢، القسم الثاني، ص ٨٩.

(١٠٩) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.192.

(١١٠) اللواء، ٨ مايو ١٩٠٦.

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.192..

(١١٣) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية.. المرجع المذكور، ص٣٦.

(١١٤) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية عبر التاريخ، ص ص٢٨، ٢٩.

(١١٥) المرجع نفسه، ص ٢٦.

(١١٦) أحمد لطفي السيد، مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع، تقديم / طاهر الطناحي، كتاب الهلال، العدد ١٤٩، القاهرة ١٩٦٣، ص ٤٠ حاشية ٢، وأحمد حسين، موسوعة تاريخ مصر، الجزء الثالث، مطبوعات الشعب، القاهرة ١٩٨٥، ص ص ١٢٤٨-١٢٥٢.

(١١٧) يونان لبيب رزق، الأصول التاريخية ...، المرجع المذكور، ص ٢٤، أرثر إدوارد جولد شميت، الحزب الوطني المصري(مصطفي كامل ـ محمد فريد)، ترجمة فؤاد دوارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣، ص ص ١١٦، ١١٧.

(١١٨) عطية حسين أفندي، سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة قانونية سياسية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١٢٨، ١٢٩.

(١١٩) أحيل اللواء إبراهيم فتحي باشا إلي التقاعد في ٨ يناير ١٩٠٥ حيث كان يعمل بالسودان راجع : المقطم، ٥ يناير ١٩٠٥، ثم عين بعد أزمة طابا مديرا للغربية حتي ١٩١٥. راجع : المقطم، ١١ يناير ١٩١٥.

(١٢٠) المؤيد، ٤ أغسطس ١٩٠٦، راجع التقرير الشامل للكابتن أوين حول عملية رسم خط الحدود، والمؤرخ في ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ الذي نشره الدكتور يونان لبيب رزق في مقاله : وثائق السيادة المصرية علي طابا، ص ٣٠٨.

(١٢١) المؤيد، ٤ أغسطس ١٩٠٦.

(١٢٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦٠٥.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) راجع تقرير أوين السابق ذكره، ص ٣٠٩.

(١٢٥) المصدر نفسه، F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907, In:Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.193.

(١٢٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦٠٧، ٦٠٨.

(١٢٧) المصدر نفسه، ص ص ٦٠٨، ٦٠٩.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص٦٠٨.

(١٢٩) راجع تقرير أوين السابق ذكره، ص ٣١٠.

(١٣٠) F.O.371/ 345 , Enclosure in dispatch from Mr. G. Barclay , No.43 of January 18 , 1907 , In: Temperley ,Litt.D.,F.B.A.,op.,cit.,p.194.

(١٣١) راجع تقرير أوين السابق ذكره، ص ص ٣١٠، ٣١١.

(١٣٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٢٥.

(١٣٣) أحمد أمين عامر، المرجع المذكور، ص ٨٠٨.

(١٣٤) أحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ ٢، القسم الثاني، ص ٩٠، ونعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦١٥.

(١٣٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٦١٦.

(١٣٦) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١/ د، م١١ حربية، تلغراف من نظارة الحربية إلي مجلس النظار، ص ٤٣، بتاريخ ٨ أبريل ١٩٠٩.

الفصل الرابع

المشروعات اليهودية لاستيطان شبه جزيرة سيناء

منذ زمن بعيد، لازمت اليهود عقدة " الشتات" فكلما كانت تحل بهم مصيبة " الطرد" من بلد كانت تأويهم يهيمون بحثاً عن " وطن " يحتويهم. وحينما تبلور مفهوم " الوطن القومي" الذى يجمع شتات اليهود نراه يسير بشكل متواز مع ما يمكن أن نطلق عليه تجاوزاً " الجغرافية المقدسة "، أى أنه لابد أن يكون هذا الوطن المزمع إقامته مرتبطاً بأماكن ذات أهمية دينية مقدسة أوتلك الواردة فى التوراة.

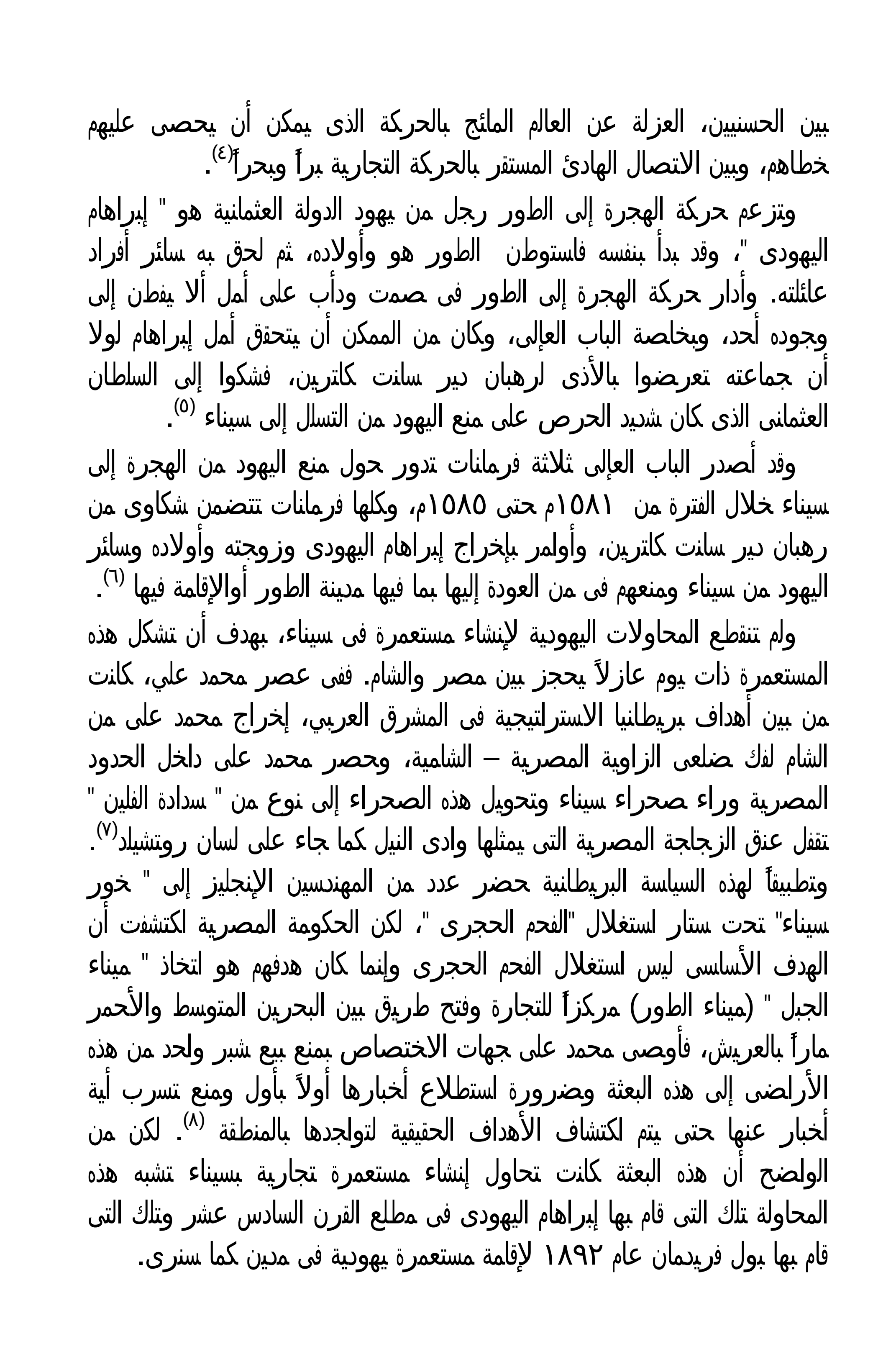
وفى مطلع العصر الحديث واجهت اليهود مشكلة " الطرد " من أسبانيا وبريطانيا، فوجدوا فى الدولة العثمانية " الوطن" البديل الآمن لما اتسمت به سياسة العثمانيين من التسامح تجاه أهل الذمة عموماً وتوالت الهجرات اليهودية إلى الولايات العثمانية، والتى كان من بينها مصر التى استولى عليها السلطان سليم الأول فى عام ١٥١٧ [١].

وقد شجعت سياسة التسامح التى انتهجتها الدولة العثمانية اليهود على الهجرة إليها، هذا فى الوقت الذى كان فيه العالم المسيحى الأوربى يقف موقف العدو من اليهود، حيث أغلق أبوابه فى وجه المهاجرين الأسبان، ووسط هذه الأجواء من الحرية التى نعم بها اليهود فى الدولة العثمانية تمتعوا بحرية التنقل والحركة بين مختلف الولايات [٢].

ونظراً للأهمية الدينية لشبه جزيرة سيناء بالنسبة لليهود، فهى الأرض المقدسة التى كلم ا فيها موسى عليه السلام، كما أنها طريق خروج بنى إسرائيل من مصر، لهذا كانت سيناء محط أطماع اليهود كوطن يجمع شتاتهم.

وظهرت بداية هذه الأطماع اليهودية فى سيناء عقب فتح السلطان سليم الأول لمصر، فنراه يصدر فرماناً سنة ١٥١٧ يقضى بعدم السماح لليهود بالهجرة إلى سيناء. كما أصدر السلطان سليمان القانونى سنة ١٥٢٠ فرماناً لاحقاً يؤكد فيه ما جاء فى الفرمان الذى أصدره والده[٣].

وعقب وفاة السلطان سليمان القانونى تولى الحكم سلاطين ضعاف، فاستغل اليهود ضعفهم، وبدأوا يهاجرون فى موجات متتالية ومتقاربة إلى الطور، التى كانت آنذاك مدينة عامرة بها مزايا عديدة، فلها ميناء يصلح لرسو السفن التجارية التى تقصده من موانئ الحجاز وسواكن والعقبة والسويس، كما أنها ارتبطت بخطوط برية للقوافل مع القاهرة والفرما، وبذلك يكون اليهود فى الطور قد جمعوا



بين الحسنيين، العزلة عن العالم المائج بالحركة الذى يمكن أن يحصى عليهم خطاهم، وبين الاتصال الهادئ المستقر بالحركة التجارية براً وبحراً[٤].

وتزعم حركة الهجرة إلى الطور رجل من يهود الدولة العثمانية هو " إبراهام اليهودى "، وقد بدأ بنفسه فاستوطن الطور هو وأولاده، ثم لحق به سائر أفراد عائلته. وأدار حركة الهجرة إلى الطور فى صمت ودأب على أمل ألا يفطن إلى وجوده أحد، وبخاصة الباب العإلى، وكان من الممكن أن يتحقق أمل إبراهام لولا أن جماعته تعرضوا بالأذى لرهبان دير سانت كاترين، فشكوا إلى السلطان العثمانى الذى كان شديد الحرص على منع اليهود من التسلل إلى سيناء [٥].

وقد أصدر الباب العإلى ثلاثة فرمانات تدور حول منع اليهود من الهجرة إلى سيناء خلال الفترة من ١٥٨١م حتى ١٥٨٥م، وكلها فرمانات تتضمن شكاوى من رهبان دير سانت كاترين، وأوامر بإخراج إبراهام اليهودى وزوجته وأولاده وسائر اليهود من سيناء ومنعهم فى من العودة إليها بما فيها مدينة الطور أوالإقامة فيها [٦].

ولم تنقطع المحاولات اليهودية لإنشاء مستعمرة فى سيناء، بهدف أن تشكل هذه المستعمرة ذات يوم عازلاً يحجز بين مصر والشام. ففى عصر محمد علي، كانت من بين أهداف بريطانيا الاستراتيجية فى المشرق العربي، إخراج محمد على من الشام لفك ضلعى الزاوية المصرية – الشامية، وحصر محمد على داخل الحدود المصرية وراء صحراء سيناء وتحويل هذه الصحراء إلى نوع من " سدادة الفلين " تقفل عنق الزجاجة المصرية التى يمثلها وادى النيل كما جاء على لسان روتشيلد[٧].
وتطبيقاً لهذه السياسة البريطانية حضر عدد من المهندسين الإنجليز إلى " خور سيناء" تحت ستار استغلال "الفحم الحجرى "، لكن الحكومة المصرية اكتشفت أن الهدف الأساسى ليس استغلال الفحم الحجرى وإنما كان هدفهم هو اتخاذ " ميناء الجبل " (ميناء الطور) مركزاً للتجارة وفتح طريق بين البحرين المتوسط والأحمر ماراً بالعريش، فأوصى محمد على جهات الاختصاص بمنع بيع شبر واحد من هذه الأراضى إلى هذه البعثة وضرورة استطلاع أخبارها أولاً بأول ومنع تسرب أية أخبار عنها حتى يتم اكتشاف الأهداف الحقيقية لتواجدها بالمنطقة [٨]. لكن من الواضح أن هذه البعثة كانت تحاول إنشاء مستعمرة تجارية بسيناء تشبه هذه المحاولة تلك التى قام بها إبراهام اليهودى فى مطلع القرن السادس عشر وتلك التى قام بها بول فريدمان عام ١٨٩٢ لإقامة مستعمرة يهودية فى مدين كما سنرى.

وأخذت الأطماع الإستعمارية تندفع صوب سيناء وتتحرك جنباً إلى جنب مع الأطماع اليهودية والصهيونية، ووضع اليهود أنفسهم فى خدمة الاستعمار البريطانى أملاً فى تحقيق أطماعهم بالمساعدة على توطيد أركان هذا الإستعمار. وكان اليهود من قبل يوجهون أنظارهم إلى الباب العالى ملوحين للسلطان ببريق الذهب الذى يتدفق عليه إذا ما منحهم امتياز إنشاء مستعمرة فى فلسطين[٩].

لكن من الواضح أن الدولة العثمانية كانت لها سياسة محددة تجاه مسألة الاستيطان اليهودي، بخاصة فى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، ترتكز على منع اليهود من الاستيطان فى أى جزء من الممتلكات العثمانية، لهذا نجده يصدر فى ٢٨ يونيو وفى ٧ يوليو من عام ١٨٩٠ إرادتين سلطانيتين " بعدم قبول الصهاينة [اليهود] فى الممالك الشاهانية وإعادتهم إلى الأماكن التى جاءوا منها "[١٠].

وعلى الرغم من فشل اليهود فى الحصول على امتياز من الدولة العثمانية بتأسيس مستعمرة لهم فى سيناء خلال الفترات الأولى من الحكم العثمانى لمصر أو خلال فترة حكم محمد على فقد ظلت أطماعهم فيها تتزايد يوماً بعد يوم، ولم ييأس أقطاب اليهود من محاولة الحصول على امتيازات فى سيناء باعتبارها أقرب المناطق المقدسة إلى فلسطين. وكانوا يرون أنهم من خلال حصولهم على جزء من سيناء يستطيعون تنفيذ مخططهم فى إقامة دولتهم المزمعة على أرض فلسطين.

١– مشروع بول فريدمان (١٨٩١–١٨٩٢)

فى عام ١٨٩١ أقدم مغامر بروتستانتى ألمانى من أصل يهودى يدعى بول فريدمان Paul Friedman [١١]على مغامرة عسكرية تهدف إلى إقامة مستوطنة يهودية فى " أرض مدين"[١٢]، فى المنطقة الساحلية الواقعة فى الشمالى الغربى من شبه جزيرة العرب، التى تتاخم حدودها مدينة العقبة وتمتد جنوباً حتى ميناء الوجه وكانت هذه المنطقة لاتزال تحت السيادة المصرية، حيث كان سعد بك رفعت يمارس سلطاته الإدارية عليها باعتباره **قومندلناً للقلاع الحجازية** التى كانت تشمل قلاع نخل والعقبة وضبا والمويلح، كما سبق أن ذكرنا فى الفصل السابق.

وينحدر بول فريدمان من أسرة يهودية ألمانية ورث عنها ثروة كبيرة مكنته من القيام برحلات ومغامرات كثيرة فى أوربا وخارجها [١٣]. وكان فريدمان متأثراً بمشروع لورانس أوليفانت Laurence Oliphant [١٤] بإقامة دولة يهودية فى أرض مدين **وإنشاء قناة يهودية تربط حيفا بالبحر الأحمر بقناة عند العقبة،**

ونجاح هذه القناة ـ من وجهة نظره ـ سيحطم قناة السويس [١٥]. كما تأثر فريدمان بكتاب ريتشارد برتون عن أرض مدين The Land of Madian الذى وضعه عام ١٨٧٩، ويبدو أن إسهاب برتون فى الحديث عن الثروات الكامنة فى هذه الأرض من مناجم ذهب ومعادن ثمينة شجع فريدمان على ترتيب زيارات لهذه المنطقة[١٦].

وقد قام فريدمان بزيارة خاطفة لمدين فى نهاية ١٨٩٠، حيث عاد محملاً بعدد من الصناديق المليئة بعينات من الصخور والمعادن ليقوم بتحليلها فى مختبرات أوربا، ونشر فى برلين عام ١٨٩١ كتابه عن أرض مدين، والذى تحدث فيه عن ثرواتها وطبيعة سكانها المسالمين ومناخها الملائم، مشيراً إلى أن قيام دولة لليهود فى هذه المنطقة سيوفر لليهود إمكانيات اقتصادية هائلة تعينهم فيما بعد على مد نفوذهم إلى فلسطين والبلاد المجاورة بسهولة فائقة [١٧].

وفى طريق زيارته لمدين سنة ١٨٩٠، تقابل فى القاهرة مع كبار رجال الحكومة المصرية وتحدث معهم حول مشروع استعمار جزء من سيناء وشمال جزيرة العرب، لكنهم لم يكترثوا بموضوعه كثيراً، وظنوا أن أقصى طموحه هو إنشاء مستعمرة زراعية[١٨]. ويؤكد ميخائيل شاروبيم أن فريدمان التقى فى القاهرة بقنصل ألمانيا بالقاهرة، وأطلعه على أهدافه وطموحاته من هذه الزيارة، وأنه يريد احتلال ميناء "شرمه" أو " شرما "على ساحل البحر الأحمر، لكن القنصل نصحه بعدم الاقدام على هذه المغامرة لخوفه من عواقبها، لكنه مع هذا أشار عليه بأخذ رأى بارنج. وتقابل فريدمان مع بارنج فى القاهرة قبيل توجهه إلى " شرمه" (أو شرما أو شرم)، فوافق على مشروع بعثته وسهل له سبل الذهاب إلى هناك [١٩]، وكان بارنج يرمى من وراء هذه الموافقة الضمنية لفريدمان على مشروعه "معاكسة السلطان " الذى كان قد طالب بتحديد مدة زمنية لجلاء بريطانيا عن مصر [٢٠].

وفى طريق عودة فريدمان من مدين أوعز بارنج إليه بالتوجه إلى لندن فوراً، لتقديم مذكرة بتفاصيل مشروعه إلى رئيس الوزراء البريطاني، الذى سبق لبارنج أن أطلعه على الخطوط العريضة للمشروع، وقد تضمنت بنود المشروع ما يلى[٢١]:

١ - التمهيد لحل مشكلة يهود أوربا الشرقية عن طريق البدء فى تهجيرهم إلى مدين لإنقاذهم من المعاناة التى يتعرضون لها فى أماكن سكناهم، وحمايتهم من

الإنخراط فى سلك الأحزاب الثورية، ووضع حد لهجراتهم إلى أوربا الشرقية والعالم الجديد.

٢- تشكيل قوة مسلحة تتلقى تدريبات "عسكرية " على يد ضباط محترفين سواء كانوا بريطانيين أوغيرهم من دول أوربا لتتمكن هذه القوة من فرض هيبتها على البدو، والمحافظة بالتإلى على أمن واستقرار المنطقة.

٣ - إقامة مستعمرة يهودية تتمتع بالاستقلال الذاتى تحت إشراف بريطانيا.

٤- إنشاء خط سكة حديد يربط مصر بالهند ويختصر الرحلة بينهما أربعة أيام أو خمسة أيام على الأقل، ويقوم المستوطنون اليهود بتوفير الحماية اللازمة له.

وكان وصول فريدمان إلى مدين يدل على موافقة بريطانيا ضمنياً على مشروعه، كما تشير صحيفة المقطم أنه حصل على خطاب رسمى من " سردار الجيش المصري" يفيد بأنه " رجل مسالم " حتى لايتعرض له أحد بأذى [٢٢]. ولاشك أن فريدمان لا يمكنه الوصول إلى تلك المنطقة دون موافقة بريطانيا، لأنها تقع فى منطقة قريبة من قناة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا، التى لم تكن لتسمح بوجود أى خطر يهدد مصالحها الاستراتيجية هناك. وكان من الأهداف الاستراتيجية لمشروع فريدمان إنشاء مستعمرة تحت التاج البريطانى تعمل على حماية المصالح البريطانية.

وقد قام فريدمان بجمع المتطوعين الراغبين فى مشاركته فى هذا المشروع، وكان من بينهم علماء ومهندسون وكيميائيون وجغرافيون، من بينهم " تيل" و" إيبن" و"موسلر" و" ينج " والكيميائى " فيرست " وقد بلغ عدد المصاحبين لفريدمان حوإلى خمسين شخصاً بالإضافة إلى ثلاثين عائلة من يهود روسيا تعاقد معهم فريدمان[٢٣]، وقد تلقى هؤلاء المتطوعون تدريبات عسكرية فى معسكرات خاصة بالمجر (هنغاريا) والنمسا، وقام على تدريبهم ضابط روسى يدعى لوثر فون سيباخ Luther Von Seebach، وشخصان آخران من يهود النمسا برتبة ضابط صف[٢٤].

وقام فريدمان بشراء " وابور " (يخت) أسماه " إسرائيل " [٢٥]، حمل على ظهره مجموعة المتطوعين، بالإضافة إلى عدد من المدافع وكميات من الذخائر والعتاد اللازم لإتمام الحملة، وقد دفع جمارك هذه الأسلحة والمعدات التى أحضرها معه فى جمرك الإسكندرية [٢٦]. وقد زعمت صحيفتا المؤيد والمقطم أنه أشترى عدداً

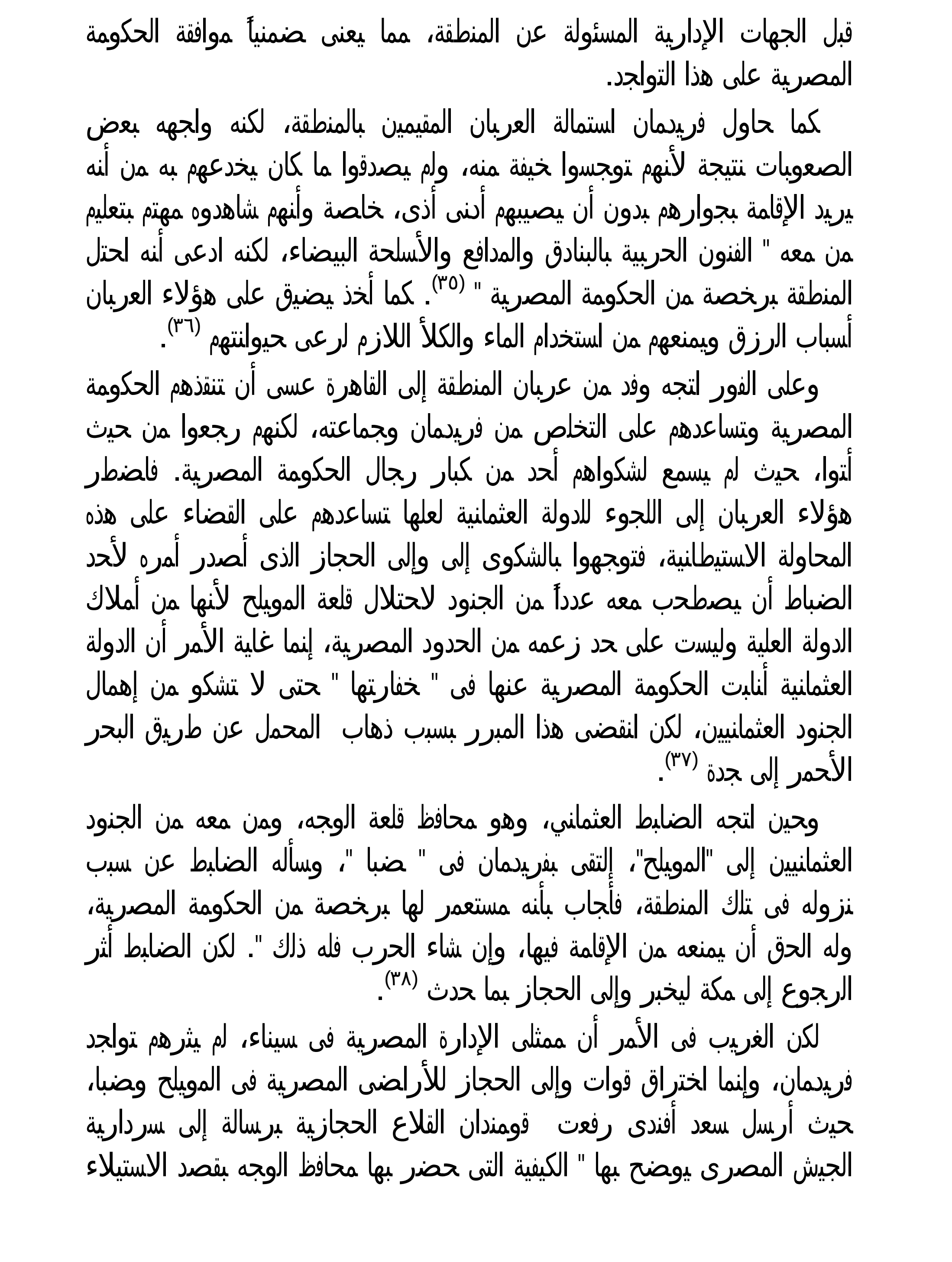
من المدافع من الإسكندرية عند وصوله إليها[٢٧]، لكننا نشك فى إمكانية حصوله على مثل هذه المدافع.

وأبحر فريدمان من ميناء ساوث هامبتون South Hampton البريطانى تحت العلم النمساوى فى نوفمبر ١٨٩١[٢٨]. وانضم إلى الحملة عند توقفها بالإسكندرية عدد من اليهود المصريين ممن تعاقد معهم فريدمان من أجل العمل معه فى هذا المشروع لمعرفتهم باللغة العربية، وهؤلاء كان عددهم ثلاثين يهودياً [٢٩].

وقد حاولت صحيفة **الحقيقة** الناطقة باسم اليهود أن تبرز محاولة فريدمان على أنها محاولة سياسية قصد بها فريدمان توطيد الإستعمار الألمانى حيث تقول : " تبين لدى اليهود أن الغاية سياسية وأن فريدون [فريدمان] مندوب من طرف دولته ليسهل لها طريق الفتوحات على ساحل البحر الأحمر " [٣٠]، وذلك لإبعاد الشبهه حول كونه يهودياً يسعى لتأسيس مستعمرة يهودية، كما وصفته بـ" الجاسوس الألمانى"[٣١]. ولما هجره جماعة المتطوعين كتب "إلى قنصل ألمانيا بالسويس ليجمع له الرجال فتيسر له جمع بعض السودانيين الذين كانوا فى خدمة الجيش المصرى "، ونفت الصحيفة نفياً قاطعاً ما أكدته صحيفة المقطم حول هوية فريدمان اليهودية وأنه يسعى لإقامة" مملكة إسرائيلية"[٣٢]. لكن الثابت أن العلاقات العثمانية الألمانية فى تلك الفترة كانت تسير فى خطى طيبة نحو توطيدها، حيث كانت لألمانيا مصالح مشتركة مع الدولة العثمانية خاصة فى ظل تكوين التحالفات التى سبقت الحرب العالمية الأولي، كما أنها كانت مرتبطة بإقامة خط السكة الحديد معان العقبة، وإذا صح ما ذكرته تلك الصحيفة فإن عملاً كهذا سيضر بالمصالح الألمانية فى الدولة العثمانية.

ووصل فريدمان وجماعته إلى منطقة " شرمه " على مقربة من " الطور"، وضرب خيامه فى " الوادى المقدس " فى سيناء الجنوبية بالقرب من مدين التى أراد أن يتخذها مدينة للمملكة الجديدة كما كانت فى زمن إسرائيل، لهذا أحضر معه " ثياب الملك ورسوم وألقاب رجال الدولة " المزمع إقامتها [٣٣].

وبدأ فريدمان يدرب المهاجرين اليهود على الفنون الحربية، ويجول فى المنطقة ويتجسس على القلاع الحربية فى " الشرم"، لكن مسألة استمالته لسعد بك وعبد الرحمن أفندى المحافظين على قلعة الشرم [٣٤]، تبدو قضية غير مفهومة، وربما كان المقصود منها التلميح إلى أن تواجد فريدمان فى المنطقة لم يواجه برد فعل من



قبل الجهات الإدارية المسئولة عن المنطقة، مما يعنى ضمنياً موافقة الحكومة المصرية على هذا التواجد.

كما حاول فريدمان استمالة العربان المقيمين بالمنطقة، لكنه واجهه بعض الصعوبات نتيجة لأنهم توجسوا خيفة منه، ولم يصدقوا ما كان يخدعهم به من أنه يريد الإقامة بجوارهم بدون أن يصيبهم أدنى أذى، خاصة وأنهم شاهدوه مهتم بتعليم من معه " الفنون الحربية بالبنادق والمدافع والأسلحة البيضاء، لكنه ادعى أنه احتل المنطقة برخصة من الحكومة المصرية " [٣٥]. كما أخذ يضيق على هؤلاء العربان أسباب الرزق ويمنعهم من استخدام الماء والكلأ اللازم لرعى حيواناتهم [٣٦].

وعلى الفور اتجه وفد من عربان المنطقة إلى القاهرة عسى أن تنقذهم الحكومة المصرية وتساعدهم على التخلص من فريدمان وجماعته، لكنهم رجعوا من حيث أتوا، حيث لم يسمع لشكواهم أحد من كبار رجال الحكومة المصرية. فاضطر هؤلاء العربان إلى اللجوء للدولة العثمانية لعلها تساعدهم على القضاء على هذه المحاولة الاستيطانية، فتوجهوا بالشكوى إلى والى الحجاز الذى أصدر أمره لأحد الضباط أن يصطحب معه عدداً من الجنود لاحتلال قلعة المويلح لأنها من أملاك الدولة العلية وليست على حد زعمه من الحدود المصرية، إنما غاية الأمر أن الدولة العثمانية أنابت الحكومة المصرية عنها فى " خفارتها " حتى لا تشكو من إهمال الجنود العثمانيين، لكن انقضى هذا المبرر بسبب ذهاب المحمل عن طريق البحر الأحمر إلى جدة [٣٧].

وحين اتجه الضابط العثماني، وهو محافظ قلعة الوجه، ومن معه من الجنود العثمانيين إلى "المويلح"، إلتقى بفريدمان فى " ضبا "، وسأله الضابط عن سبب نزوله فى تلك المنطقة، فأجاب بأنه مستعمر لها برخصة من الحكومة المصرية، وله الحق أن يمنعه من الإقامة فيها، وإن شاء الحرب فله ذلك ". لكن الضابط أثر الرجوع إلى مكة ليخبر والى الحجاز بما حدث [٣٨].

لكن الغريب فى الأمر أن ممثلى الإدارة المصرية فى سيناء، لم يثرهم تواجد فريدمان، وإنما اختراق قوات والى الحجاز للأراضى المصرية فى المويلح وضبا، حيث أرسل سعد أفندى رفعت قومندان القلاع الحجازية برسالة إلى سردارية الجيش المصرى يوضح بها " الكيفية التى حضر بها محافظ الوجه بقصد الاستيلاء

على قلعتى المويلح وضبا التابعتين للحكومة المصرية "، ومحاولته منع هذا الاستيلاء، ومنع انتهاك السيادة المصرية (٣٩).

لكن عوامل الفشل بدأت تدب فى مشروع فريدمان، حيث اندلع تمرد بين صفوف أتباعه من جراء النظام الصارم الذى فرضه عليهم، وازدادت حدة الغضب بعد العثور على جثة أحد المستوطنيين فى الصحراء، حيث كان قد جرى طرد المتمردين من المستوطنة، فتاهوا فى الصحراء ولقى بعضهم حتفه (٤٠). أما من ظل منهم على قيد الحياة فقد رحل إلى القاهرة وبدأوا ينشرون قصص عن فريدمان ومشروعه الفاشل، فنشرتها الصحف المصرية آنذاك. وفى النهاية لم يبق مع فريدمان سوى تسعة أشخاص، ومن ثم اضطر فريدمان إلى الجلاء عن المنطقة بعد أن فشل فى تأسيس مستعمرته، نتيجة تصاعد الخلافات بين الدولة العثمانية ومصر (٤١).

ومن هنا بدأ مشروع فريدمان يلقى معارضة شديدة من كبار الرأسماليين اليهود الذين مولوا المشروع، حيث بدأوا يشككون فى جدوى المشروع بعد أن تبين لهم معارضة السلطان العثمانى له، ولا سيما أن قسماً من هؤلاء الرأسماليين كالبارون دى هيرش De Herich كانت لهم مصالح اقتصادية حيوية فى الدولة العثمانية ولم يكونوا على استعداد للمقامرة بهذه المصالح مقابل " مغامرة " غير مأمونة الجوانب(٤٢).

ومع هذا لم ييأس فريدمان من مواصلة مشروعه، فأراد أن يحصل على أى تعويض من الحكومة المصرية عن طريق القضاء. فرفع دعوى قضائية أمام محاكم الاستئناف المختلطة ضد الحكومة المصرية يطالبها بتعويض قدرة ٢٥ ألف جنيه كتعويض عن الأضرار التى زعم أنه تحملها، وأن الحكومة المصرية تتحمل مسئولية هذه الخسارة، لكنها لم تعره اهتماماً (٤٣). فقام فريدمان برفع دعوى أمام محكمة الاستئناف المختلطة إلا أن المحكمة المختلطة أيدت حكم المحكمة الابتدائية برفض الدعوى وإلزام المدعى بالنفقات (٤٤).

وهذا يعنى أن فريدمان لم ييأس من محاولة إجلائه ورجاله بالقوة من المنطقة، وأراد أن يحصل على حق قانونى فى البقاء فيها، ثم أنه فى سعيه لاكتساب هذا الحق قد لجأ إلى المحاكم المختلطة، ساعياً من وراء ذلك أن يستفيد من تلك

الامتيازات التى طالما حصل عليها الأجانب من وراء التقاضى أمام تلك المحاكم[٤٥].

وبهذا تحطم مشروع بول فريدمان، وربما كانت أهم أسباب فشل مشروعه هى شخصية فريدمان نفسه الذى كان مجرد مغامر لم يحسب خطواته بشكل جيد، كما أنه كان يتوقع أن تقف بريطانيا إلى جواره وتدعم مشروعه بلا حدود، لكن كما رأينا أن بريطانيا تخلت عن المشروع لتجنب الاصطدام مع الدولة العثمانية. بالإضافة إلى تخلى العناصر اليهودية التى تدعمه عن المشروع مما كان له أكبر الأثر فى فشل المشروع. وكان من نتيجة هذه المغامرة إثارة مشكلة الحدود بين مصر والدولة العثمانية فيما عرف بأزمة الفرمان عام ١٨٩٢، حيث طالبت الدولة العثمانية بضم هذه المناطق فى شمال الحجاز إليها كما سبق أن رأينا.

٢- مشروع هرتزل لاستيطان اليهود بالعريش (١٩٠٣)

كان عقد المؤتمر الأول للصهيونية فى مدينة بال السويسرية بين ٢٩ – ٣١ أغسطس عام ١٨٩٧، بمثابة نقطة البداية التى وضعت الإطار النظرى للدولة اليهودية المزمع إقامتها مع وضع السبل الكفيلة لتحقيق هذا الغرض. وكان أهم إنجاز لهذا المؤتمر، هو تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية لتنفيذ البرنامج الذى اتفق عليه فى المؤتمر وهو إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين يحظى باعتراف دول العالم ويضمنه القانون الدولي[٤٦].

ومن هنا بدأت الخطوات العملية من أجل تنفيذ المخطط الصهيونى بخصوص إنشاء الوطن القومى الذى رسم حدوده مؤتمر بال، فبدأت اتصالات هرتزل مع الساسة البريطانيين، بدأها بأعضاء الوزارة البريطانية عام ١٨٩٨ وخاصة جوزيف تشمبرلين Chamberlain وزير المستعمرات واللورد لانسدون Lansdowne وزير الخارجية من أجل توطين اليهود فى سيناء على أساس إقامة دولة يهودية فيها تتمتع بالحكم الذاتى فى نطاق الإمبراطورية البريطانية، حيث رأى هرتزل أن يبدأ باستيطان اليهود لمنطقة العريش لتكون نقطة وثوب لفلسطين، حيث كان هرتزل يطلق على سيناء اسم " فلسطين المصرية "[٤٧]. وقد رحب الوزيران البريطانيان بالاقتراح الذى قدم إليهما، لتأذن الحكومة الإنجليزية باستيطان اليهود فى سيناء، وأغرى الصهاينة الوزيرين على قبول هذا الطلب بثلاث فوائد، وهى أن تتولى

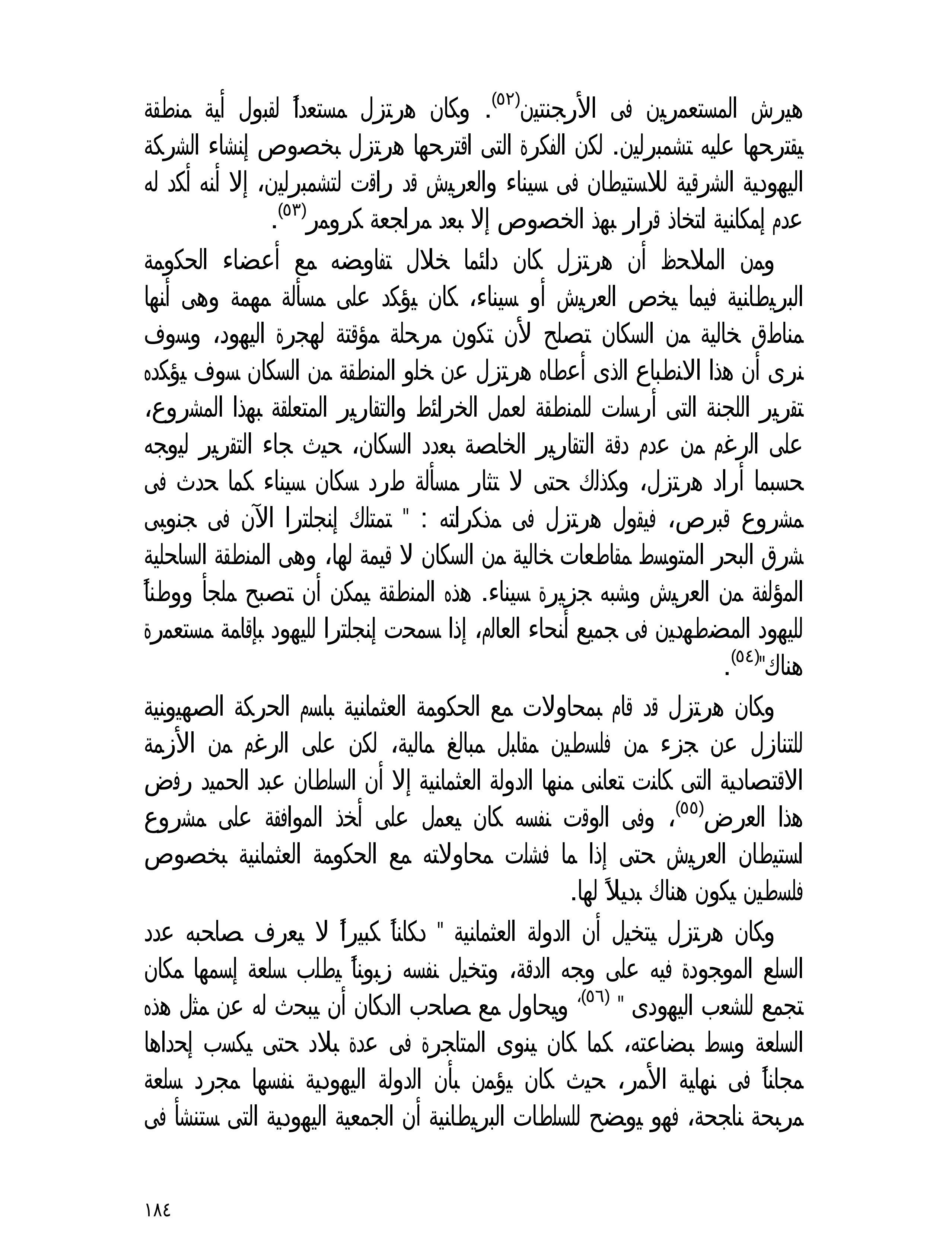


الدولة اليهودية حماية الضفة الشرقية لقناة السويس، وعزل مصر عن الولايات العربية فى غربى أسيا، وإضعاف الدولة العثمانية(٤٨).

لكن يبدو أن طلب هرتزل فى تلك الفترة لم يكن فى أوانه، خاصة وأن أزمة الحدود المصرية مع الدولة العثمانية عام ١٨٩٢ لم يكن قد مر عليها وقت طويل. ومن ثم لم تستجب الحكومة البريطانية آنذاك لمطالب هرتزل، لكنها بدأت تفكر ملياً فى مشروع تجميع اليهود الذين بدأوا فى التدفق على الأراضى البريطانية وما تمخض عنه من ردود فعل معارضة من الرأى العام البريطاني، حيث كان هؤلاء المهاجرون يتقاضون أجوراً أقل بكثير من تلك التى يتقاضاها البريطانيون، الأمر الذى أوجد أزمة بطالة شديدة بين العمال البريطانيين. وعمدت الحكومة البريطانية برئاسة جيمس بلفور إلى تشكيل لجنة ملكية عام ١٩٠٢ لدراسة المسألة، وكان هرتزل من بين أولئك الأشخاص الذين تم استدعاؤهم للإدلاء بشهادتهم أمام هذه اللجنة(٤٩).

وخلال عام ١٩٠٢ دخلت الصهيونية العالمية فى مباحثات مع الحكومة الإنجليزية، بقصد إقناعها بالموافقة على منحها جزءاً من شبه جزيرة سيناء لتقيم عليه الوطن " القومى لليهود "، ولعلها إختارت ذلك لأن سيناء كانت جزءاً من مصر التى تحتلها بريطانيا، ولأنها أقرب مكان إلى فلسطين يقع تحت النفوذ البريطانى (٥٠). لهذا أجرى هرتزل عدة مقابلات مع جوزيف تشمبرلين وعرض عليه حلاً لمشكلة تدفق اللاجئين اليهود إلى الأراضى البريطانية هو تحويل تلك الهجرة إلى مكان آخر تمهيدا لإقامة الوطن القومي، واقترح هرتزل عليه عدداً من البدائل هى العريش والعراق. وفيما يتعلق بقبرص فقد رفض تشمبرلين المشروع بحجة أنه لا يمكن طرد سكان قبرص من اليونانيين والمسلمين من أجل تسكين اللاجئين اليهود، فاقترح هرتزل تأسيس " الشركة اليهودية الشرقية برأس مال قدره خمسة ملايين جنيه للاستيطان فى سيناء والعريش " والتى ستجعل القبارصة يتمنون لو وجهت هذه الأموال إلى جزيرتهم، وساعتها " سيرحل المسلمون، وسينتقل اليونانيون عن طيب خاطر بعد أن يبيعوا أراضيهم بأسعار جيدة، إلى أثينا وكريت " (٥١).

وأكد هرتزل لتشمبرلين أن توطين اليهود فى شرق البحر المتوسط [فى العريش] سيقوى امكانية الحصول على فلسطين، حيث سيكون يهود الشركة الشرقية المزمع إقامتها فى المستعمرة الإنجليزية صهاينة مخلصين تماماً كيهود



هيرش المستعمرين فى الأرجنتين[٥٢]. وكان هرتزل مستعداً لقبول أية منطقة يقترحها عليه تشمبرلين. لكن الفكرة التى اقترحها هرتزل بخصوص إنشاء الشركة اليهودية الشرقية للاستيطان فى سيناء والعريش قد راقت لتشمبرلين، إلا أنه أكد له عدم إمكانية اتخاذ قرار بهذ الخصوص إلا بعد مراجعة كرومر[٥٣].

ومن الملاحظ أن هرتزل كان دائما خلال تفاوضه مع أعضاء الحكومة البريطانية فيما يخص العريش أو سيناء، كان يؤكد على مسألة مهمة وهى أنها مناطق خالية من السكان تصلح لأن تكون مرحلة مؤقتة لهجرة اليهود، وسوف نرى أن هذا الانطباع الذى أعطاه هرتزل عن خلو المنطقة من السكان سوف يؤكده تقرير اللجنة التى أرسلت للمنطقة لعمل الخرائط والتقارير المتعلقة بهذا المشروع، على الرغم من عدم دقة التقارير الخاصة بعدد السكان، حيث جاء التقرير ليوجه حسبما أراد هرتزل، وكذلك حتى لا تثار مسألة طرد سكان سيناء كما حدث فى مشروع قبرص، فيقول هرتزل فى مذكراته : " تمتلك إنجلترا الآن فى جنوبى شرق البحر المتوسط مقاطعات خالية من السكان لا قيمة لها، وهى المنطقة الساحلية المؤلفة من العريش وشبه جزيرة سيناء. هذه المنطقة يمكن أن تصبح ملجأ ووطناً لليهود المضطهدين فى جميع أنحاء العالم، إذا سمحت إنجلترا لليهود بإقامة مستعمرة هناك"[٥٤].

وكان هرتزل قد قام بمحاولات مع الحكومة العثمانية باسم الحركة الصهيونية للتنازل عن جزء من فلسطين مقابل مبالغ مالية، لكن على الرغم من الأزمة الاقتصادية التى كانت تعانى منها الدولة العثمانية إلا أن السلطان عبد الحميد رفض هذا العرض[٥٥]، وفى الوقت نفسه كان يعمل على أخذ الموافقة على مشروع استيطان العريش حتى إذا ما فشلت محاولاته مع الحكومة العثمانية بخصوص فلسطين يكون هناك بديلاً لها.

وكان هرتزل يتخيل أن الدولة العثمانية " دكاناً كبيراً لا يعرف صاحبه عدد السلع الموجودة فيه على وجه الدقة، وتخيل نفسه زبوناً يطلب سلعة إسمها مكان تجمع للشعب اليهودى "[٥٦]، ويحاول مع صاحب الدكان أن يبحث له عن مثل هذه السلعة وسط بضاعته، كما كان ينوى المتاجرة فى عدة بلاد حتى يكسب إحداها مجاناً فى نهاية الأمر، حيث كان يؤمن بأن الدولة اليهودية نفسها مجرد سلعة مربحة ناجحة، فهو يوضح للسلطات البريطانية أن الجمعية اليهودية التى ستنشأ فى

الوطن الجديد ستعمل مع السلطات الموجودة فى الأرض وتحت إشراف الدول الأوربية [٥٧].

وفى المذكرة التى قدمها للحكومة البريطانية حاول هرتزل إغراءها بأنها فى حالة الموافقة على مقترحاته فإنها ستضمن ولاء وإخلاص عشرة ملايين يهودي، حيث ستصبح بريطانيا حامية للشعب اليهودى. ثم سارع هرتزل بالاتصال بروتشيلد لإحياء مشروع قبرص، وأخبره أنه رتب إرسال ستة رجال إلى قبرص ليمهدوا الجو لدعوة اليهود، وقد أظهر روتشيلد رضاءه عن المشروع، وأنه يفضل مشروع قبرص على مشروع العريش، لكن هرتزل أخبره بأنه يفضل البدء بمشروع العريش[٥٨].

وكانت كل آمال هرتزل قد تبلورت فى مشروع شبه جزيرة سيناء حيث كانت من وجهة نظره المكان المناسب لدولة المستقبل اليهودية، فهى ستصبح مركز شبكة الخطوط الجديدة للعالم، وستحل محل قناة السويس كهمزة وصل طبيعية بين آسيا وأوربا وأفريقيا[٥٩]. وعمل هرتزل على اتخاذ خطوات عملية للبدء فى تنفيذ مشروع العريش، فبدأ يتصل بالسلطات فى مصر، وقرر إيفاد الصحفى ليوبولد جرينبرج Leopold Greenberg مبعوثاً من قبل المنظمة الصهيونية إلى القاهرة للتباحث مع الحكومة المصرية بشأن الحصول على براءة استيطان واستعمار من الحكومة المصرية[٦٠].

وفى بداية عام ١٩٠٢ توجه جرينبرج إلى القاهرة للحصول على إمتياز موقع من الحكومة المصرية بخصوص مشروع العريش، وذلك من خلال الاتصال بكرومر وأعضاء الحكومة المصرية، وبعد بضعة أيام أرسل جرينبرج برسالة مشجعة لهرتزل يؤكد فيها بأنه نجح بالفعل فى استمالة كرومر وناظر الخارجية المصرى بطرس غالى وبعضاً من ذوى النفوذ الإنجليز أمثال المستر بويل المستشار الشرقى للسفارة البريطانية وغيرهما[٦١]، لكنه أشار إلى معارضة ممثل السلطان العثمانى فى مصر لأى محاولة استيطانية على غرار تلك التى قام بها بول فريدمان عام ١٨٩٢، فأرسل هرتزل سريعاً إلى جرينبرج يخبره بأنه يمكنه أن يعد ممثل السلطان بألفى جنيه حالما يتم توقيع الاتفاق[٦٢]. وذلك كنوع من الرشوة التى سبق أن حاول استخدامها اليهود مع السلطان العثمانى من أجل التنازل لهم عن جزء من فلسطين.

وفى ١٩ نوفمبر قرر هرتزل السفر إلى القاهرة ليكون قريبا من وطنه المزمع من ناحية وللتأثير على تشمبرلين من ناحية ثانية، لكنه عدل عن تلك الفكرة لوصول أنباء من جرينبرج تقول بأنه تحدث مع تشمبرلين وأخبره بأنه تباحث مع اللورد لانسدون، كما أنه ينوى محادثة كرومر لكى يبت فى الأمر، ونصح هرتزل بعدم السفر للقاهرة، وعليه أن ينتظر حتى يستدعيه لانسدون إلى لندن للتوقيع على الاتفاقية المبدئية للمشروع [٦٣]. واجتمع هرتزل برجال لجنة العمل فى الحركة الصهيونية وأبلغهم بمشروع العريش، وأكد لهم أنه بعد الحصول على الامتياز من الحكومة المصرية سوف يقيم أول ميناء بالعريش، حيث يوجد بالقرب منها خليج على بعد ميل ونصف، وسيبنى طريقاً بين هذا الميناء وجبال سيناء[٦٤]. وهذا يؤكد بأن هرتزل لم يكن ينوى استيطان العريش وحدها وإنما كان ينوى إستيطان شبه جزيرة سيناء كلها.

وفى ٢١ ديسمبر ١٩٠٢، تلقى هرتزل جواباً مشجعاً من لانسدون وزير الخارجية البريطاني، يؤكد له بأن كرومر يعتقد بأن مشروع شبه جزيرة سيناء سيكون محتمل التحقيق إذا وجدت اللجنة أن الظروف الراهنة تسمح بذلك، وستطلب الحكومة المصرية فقط الحصول على الجنسية العثمانية ودفع تبرعات سنوية لحفظ النظام فى الداخل والخارج [٦٥].

و إرضاء للسلطان العثمانى قرر هرتزل أن يدفع له ثمناً للمواطنة العثمانية فى مستوطنته المزمعة تحت ضمانات بريطانية. وقد أكد على أن المستوطنين اليهود فى هذه المستوطنة سينتخبون حاكمهم بعد موافقة الخديوي، أما القوة العسكرية للمستعمرة فستكون تحت قيادة مصرية ـ بريطانية، بينما الموظفون الإداريون يكونون من اليهود، وفى حالة نجاح الفكرة بهذا الشكل فسوف يتعين على روتشيلد أن يمنح جمعية الاستعمار اليهودية مليونين أو ثلاثة ملايين من الجنيهات، وسوف يتم تحصيل باقى المبلغ الذى سيحتاجه المشروع عن طريق الاشتراك[٦٦]. هذا يعنى أن تصبح المستعمرة المزمعة بالتدريج دولة بريطانية أى إحدى دول الكومنولث البريطاني، ولا تكون تابعة لمصر بأى حال من الأحوال.

أ ـ تشكيل لجنة الخبراء الصهيونية لاستكشاف شبه جزيرة سيناء

أرسل هرتزل بعثة فنية استكشافية لشبه جزيرة سيناء بهدف معرفة مدى صلاحية المنطقة للاستيطان اليهودى وتكوين المستعمرة اليهودية المزمعة. وكانت

هذه البعثة تتكون من عدد من العلماء اليهود المتخصصين فى الهندسة والزراعة وهم : المهندس المعمارى مرمورك Marmorek من جامعة فيينا، ومهندس المناجم ليوبولد كسلر Leopold Kessler، والكابتن جولد سميد Goldsmid أركان حرب بالجيش البريطانى ومدير عام مستعمرات هيرش فى الأرجنتين سابقاً، والمهندس جورج ستيفنسن Gorge Stivenson وهومهندس سبق له القيام بأعمال هندسية فى مصر، والدكتور س. سوسكين S. Soskin المهندس الزراعى ومدير مزارع فى فلسطين، والدكتور هيلل جوف Dr. Hillel Joffe رئيس أطباء المستشفى اليهودى بحيفا وطبيب المستعمرات البريطانى بفلسطين(٦٧). هذا بالإضافة إلى المستر جنينجس براملى عالم الهندسة الذى كان يعمل بالسودان(٦٨)، **وسبق أن تعرفنا على دوره فى أحداث أزمة الحدود عام ١٩٠٦**، وصار عضواً فى البعثة بناء على توصية كرومر.

وعهد هرتزل إلى كسلر مهمة رئاسة البعثة، بالإضافة إلى مهمته الأساسية فيما يتعلق بالاتصال باليهود المصريين لكسب تأييدهم ودعمهم للمشروع، كما كان خبيراً فى التربة، بينما كانت مهمة الكولونيل جولد سميد إحضار خرائط من وزارة الحربية البريطانية، والاهتمام بالأمور العسكرية، وعهد إلى براملى مهمة استكشاف المنطقة، أما الدكتور جوف فقد عهد إليه مهمة دراسة المناخ والأمور الصحية وكتابة تقرير عنها، واختص أوسكار مرمورك بمسألة الاستيطان والبيوت وبناء الطرق وتخطيط المدن، وتولى ستيفنسن دراسة ميناء العريش وخط أنابيب المياه من النيل إلى سيناء، وإمكانية تجفيف بحيرة البردويل وإقامة السدود وحفر الآبار(٦٩). وقد حدد هرتزل مهمة اللجنة فى دراسة إمكانية الاستيطان فى القسم الشمالى من شبه جزيرة سيناء والبحث عن السبل والامكانات التى تسمح بإعمار القرى والمدن فى المنطقة الواقعة على البحر المتوسط فيما بين قناة السويس والحدود المصرية ـ العثمانية (٧٠).

وقد كتب هرتزل إلى لانسدون يشكره على موقفه من مشروع العريش، وعرض عليه إمكانية مد خط أنابيب من المياه من نهر النيل إلى صحراء سيناء، وذلك بإحدى الطريقتين، إما بخط أنابيب تحت قناة السويس، أو بخط آخر فوق القناة، لكن الطريقة الأخيرة كان من الصعب تنفيذها، لهذا استحسن هرتزل الطريقة الأولى التى يمكن أن تتكلف ـ حسب تقديره ـ مبلغ مليونين من الجنيهات، على أن يتم استجلاب الطمى اللازم لتخصيب الأرض بالعريش على ظهر السفن من

الدلتا، وأن يتولى المهندسان مرمورك وواربورج أمر وسائل التخصيب اللازمة لاستصلاح الأرض، على أن يكون هذا الأمر محاط بالسرية التامة لئلا تعرف الحكومة العثمانية عن هذا المشروع شيئاً، وقد أخذ هرتزل على بعض أعضاء اللجنة تعهدات مكتوبة بألا ينشروا شيئاً عن مهتهم(٧١).

وكان هرتزل يرغب فى أن يذهب جرينبرج إلى مصر فى الوقت الذى تصل فيه اللجنة إليها، حيث سيعمل على تقديم أعضاء اللجنة إلى كرومر، وفى حالة فشله فى هذه المهمة سيتولى الكولونيل جولد سميد هذه المهمة (٧٢). وكان من المقرر أن تبدأ البعثة رحلتها عند وصولها لمصر، من الاسماعيلية أو القنطرة ومنها إلى بحيرة البردويل ثم يتقدمون حتى مستودعات البترول قرب السويس. كما رتب هرتزل كيفية اتصال أعضاء البعثة به أولا بأول. ولم ينس هرتزل أن يزود أعضاء البعثة بكل شيء حتى " الصور التى عليهم أن يستعملوها فى خيامهم لتسلية البدوفى الصحراء "، كما اشترى هدايا للبدو من فيينا (٧٣).

وعاد جرينبرج من القاهرة بعد أن أحرز نجاحاً من تلك الرحلة، حيث تمكن من كسب كرومر إلى الصف الصهيوني، كما استطاع أن يكسب بطرس غالى ناظر الخارجية المصرية آنذاك، وكبار الموظفين البريطانيين هناك كالمستر بويل والكابتن هنتر. وكان ذلك مشجعاً لإرسال لجنة الخبراء إلى سيناء.

ب ـ أعمال لجنة استكشاف سيناء فى مصر

غادرت اللجنة مدينة " تريستا" متوجهة إلى العريش فى أول فبراير ١٩٠٣، ووصلت للقاهرة فى ٣ فبراير، وبقيت فيها حتى منتصف أبريل من نفس العام. وقد قدم كرومر كل التسهيلات الممكنة لأعضاء اللجنة لدراسة مدى إمكانية نجاح المشروع من الوجهة الفنية، غير أن المشروع بدأت تعترضه مصاعب رئيسية نتيجة لاستمرار معارضة الدولة العثمانية له، حيث اعتبرته تهديداً لمصالحها فى الحجاز وفلسطين. كما أن الحركة الوطنية المصرية التى كانت تعارض الوجود البريطانى فى مصر نفسه لم تكن لترضى بأى حال من الأحوال عن وجود استعمار آخر يتخذ من العريش وسيناء قاعدة ومنطلقاً له(٧٤).

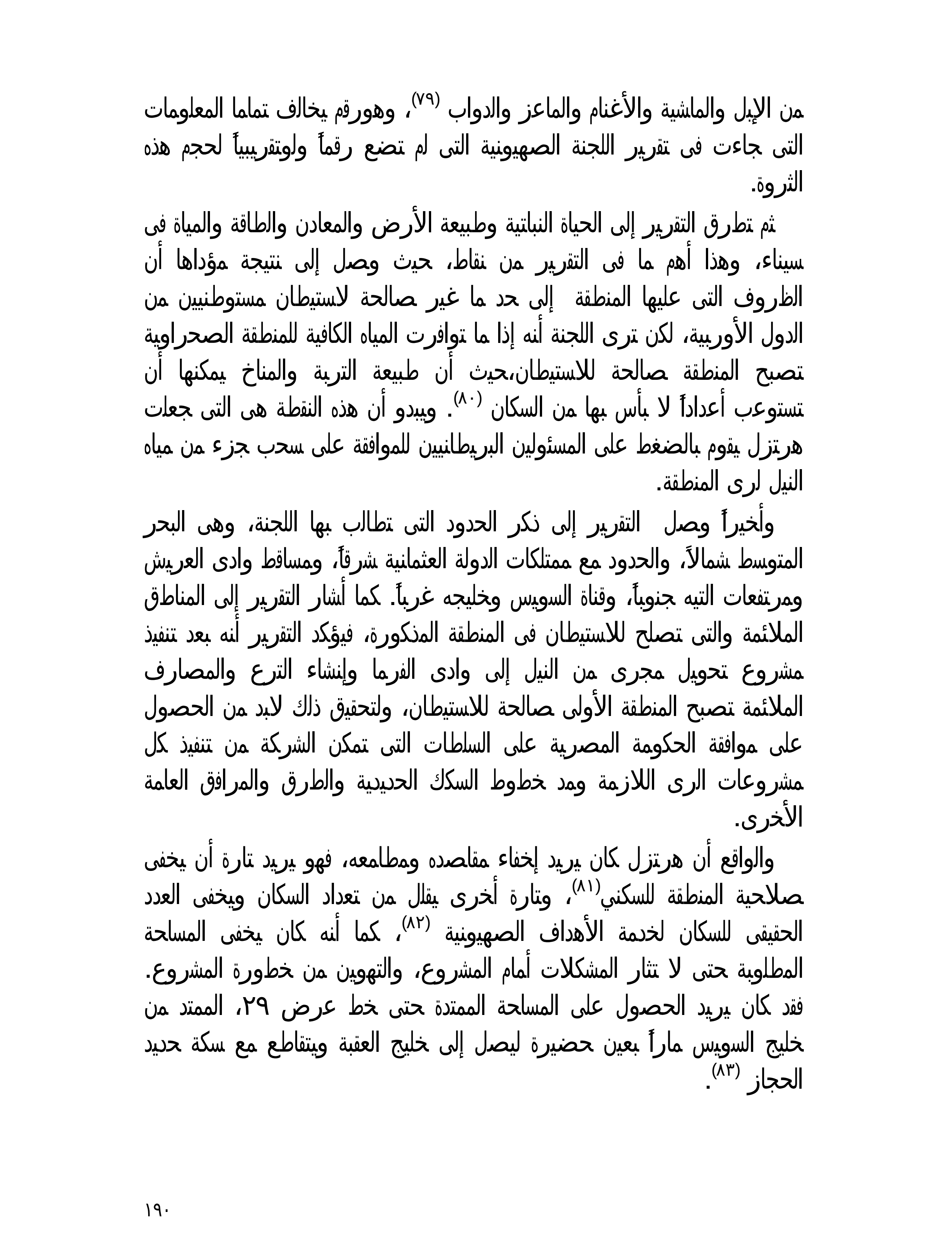
وأرسلت الخارجية البريطانية إلى كرومر تطلب إعارة المستر براملى لمرافقة البعثة الصهيونية(٧٥). لكن براملي، على أى الأحوال، لم يرافق اللجنة نظراً لانشغاله بالعمل الجديد الذى أوكل إليه فى مصلحة المساحة. وتوجهت البعثة إلى

سيناء، وفى الوقت نفسه غادر جرينبرج لندن إلى مصر لمصاحبة اللجنة كمندوب لهربتزل لتولى تفاصيل المفاوضات مع الحكومة المصرية والسلطات الانجليزية. وفى ١١ فبراير عبرت اللجنة القنطرة إلى سيناء فقطعت مسافة ٥٩٨ ميلاً على ظهور الجمال فهى الوسيلة المتاحة لعبور صحراء سيناء [٧٦].

وفى ٢٦ مارس انتهت اللجنة من إعداد تقريرها فى مدينة الإسماعيلية بعد أن قامت بجولاتها الاستكشافية فى ربوع سيناء. وقد قسم التقرير سيناء إلى خمس مناطق، **الأولى** منطقة سهل الفرما، والمنطقة **الثانية**، المنطقة الرملية جنوب بحيرة البردويل الواقعة بين وادى الفرما ووادى العريش، والمنطقة **الثالثة** وهى منطقة وادى العريش وملحقاتها بالاضافة إلى صحراء التيه، **والرابعة**، سلسلة جبل التيه ومناطق مساقط المياه، بينما شملت المنطقة **الخامسة** الجبال والأودية والساحل الواقع بين المنطقة السابقة والسويس [٧٧] (راجع ملحق رقم ٧).

ثم تطرق التقرير إلى تعداد سكان سيناء، حيث ذكر أن **المنطقة الأولى** خالية تماماً من السكان، بينما **المنطقة الثانية** بها عدد قليل من البدوأغلبهم من الشيوخ والنساء والأطفال الذين يعيشون فى الخيام، كما يوجد فى البردويل بعض صيادى السمك. أما **المنطقة الثالثة** التى تضم مدينة العريش فقد ذكر التقرير أنها مقر الأجهزة الإدارية، وهى المدينة الوحيدة فى سيناء وقد قدر التقرير عدد سكانها بحوإلى أربعة آلاف نسمة. وقد قدر التقرير شبه جزيرة سكان سيناء بحوإلى ١٦ ألف نسمة، حيث ذكر التقرير أنه لا توجد أية مناطق مأهولة بالسكان إذا استثنينا قرية نخل التى يوجد بها حوإلى ١٠٠ شخص [٧٨]. ومن الملاحظ أن التقرير كان يعمد إلى تقدير تعداد سكان سيناء بصورة جزافية لم تراع أية مقاييس علمية. فمن المعروف أنه من الصعب إحصاء سكان سيناء من البدو نظراً لأنهم كانوا يكرهون مسألة التعداد كما سنذكر فى الفصل السابع.

وانتقل التقرير إلى ذكر الثروة الحيوانية، فذكر أنها قليلة لا تتعدى قليلاً من الإبل والأغنام والماعز، لكننا إذا رجعنا إلى تقرير مصلحة أقسام الحدود الذى تم عمله فى عام ١٩٢٣ تقريباً سوف نلاحظ مدى أهمية الثروة الحيوانية بالنسبة لسكان سيناء على الرغم من أن التقرير قد وضع عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى التى كانت بلا شك لها تأثيرها على تضاؤل أعداد ما يمتلكه البدومن حيوانات نتيجة مشاركة هذه الحيوانات فى نقل المعدات والذخائر للأطراف المتحاربة وما نفق من هذه الحيوانات نتيجة المعارك، فقد قدرها التقرير بحوإلى مايقرب من ٢٢٥٠٠ رأس

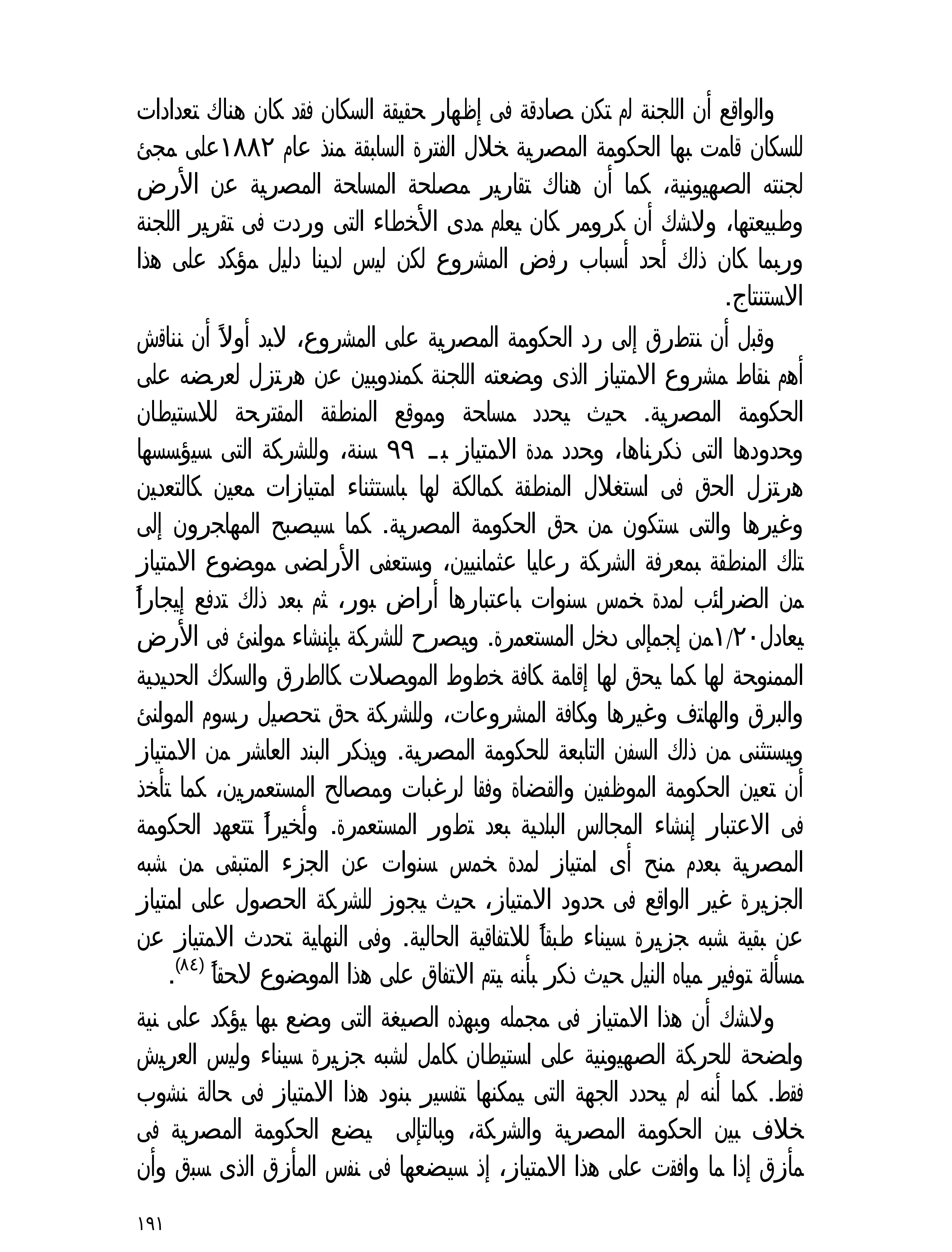


من الإبل والماشية والأغنام والماعز والدواب [٧٩]، وهورقم يخالف تماما المعلومات التى جاءت فى تقرير اللجنة الصهيونية التى لم تضع رقماً ولوتقريبياً لحجم هذه الثروة.

ثم تطرق التقرير إلى الحياة النباتية وطبيعة الأرض والمعادن والطاقة والمياة فى سيناء، وهذا أهم ما فى التقرير من نقاط، حيث وصل إلى نتيجة مؤداها أن الظروف التى عليها المنطقة إلى حد ما غير صالحة لاستيطان مستوطنيين من الدول الأوربية، لكن ترى اللجنة أنه إذا ما توافرت المياه الكافية للمنطقة الصحراوية تصبح المنطقة صالحة للاستيطان،حيث أن طبيعة التربة والمناخ يمكنها أن تستوعب أعداداً لا بأس بها من السكان [٨٠]. ويبدو أن هذه النقطة هى التى جعلت هرتزل يقوم بالضغط على المسئولين البريطانيين للموافقة على سحب جزء من مياه النيل لرى المنطقة.

وأخيراً وصل التقرير إلى ذكر الحدود التى تطالب بها اللجنة، وهى البحر المتوسط شمالاً، والحدود مع ممتلكات الدولة العثمانية شرقاً، ومساقط وادى العريش ومرتفعات التيه جنوباً، وقناة السويس وخليجه غرباً. كما أشار التقرير إلى المناطق الملائمة والتى تصلح للاستيطان فى المنطقة المذكورة، فيؤكد التقرير أنه بعد تنفيذ مشروع تحويل مجرى من النيل إلى وادى الفرما وإنشاء الترع والمصارف الملائمة تصبح المنطقة الأولى صالحة للاستيطان، ولتحقيق ذلك لابد من الحصول على موافقة الحكومة المصرية على السلطات التى تمكن الشركة من تنفيذ كل مشروعات الرى اللازمة ومد خطوط السكك الحديدية والطرق والمرافق العامة الأخرى.

والواقع أن هرتزل كان يريد إخفاء مقاصده ومطامعه، فهو يريد تارة أن يخفى صلاحية المنطقة للسكني[٨١]، وتارة أخرى يقلل من تعداد السكان ويخفى العدد الحقيقى للسكان لخدمة الأهداف الصهيونية [٨٢]، كما أنه كان يخفى المساحة المطلوبة حتى لا تثار المشكلات أمام المشروع، والتهوين من خطورة المشروع. فقد كان يريد الحصول على المساحة الممتدة حتى خط عرض ٢٩، الممتد من خليج السويس ماراً بعين حضيرة ليصل إلى خليج العقبة ويتقاطع مع سكة حديد الحجاز [٨٣].



والواقع أن اللجنة لم تكن صادقة فى إظهار حقيقة السكان فقد كان هناك تعدادات للسكان قامت بها الحكومة المصرية خلال الفترة السابقة منذ عام ١٨٨٢على مجئ لجنته الصهيونية، كما أن هناك تقارير مصلحة المساحة المصرية عن الأرض وطبيعتها، ولاشك أن كرومر كان يعلم مدى الأخطاء التى وردت فى تقرير اللجنة وربما كان ذلك أحد أسباب رفض المشروع لكن ليس لدينا دليل مؤكد على هذا الاستنتاج.

وقبل أن نتطرق إلى رد الحكومة المصرية على المشروع، لابد أولاً أن نناقش أهم نقاط مشروع الامتياز الذى وضعته اللجنة كمندوبين عن هرتزل لعرضه على الحكومة المصرية. حيث يحدد مساحة وموقع المنطقة المقترحة للاستيطان وحدودها التى ذكرناها، وحدد مدة الامتياز بـ ٩٩ سنة، وللشركة التى سيؤسسها هرتزل الحق فى استغلال المنطقة كمالكة لها باستثناء امتيازات معين كالتعدين وغيرها والتى ستكون من حق الحكومة المصرية. كما سيصبح المهاجرون إلى تلك المنطقة بمعرفة الشركة رعايا عثمانيين، وستعفى الأراضى موضوع الامتياز من الضرائب لمدة خمس سنوات باعتبارها أراض بور، ثم بعد ذلك تدفع إيجاراً يعادل١/٢٠من إجمالى دخل المستعمرة. ويصرح للشركة بإنشاء موانئ فى الأرض الممنوحة لها كما يحق لها إقامة كافة خطوط الموصلات كالطرق والسكك الحديدية والبرق والهاتف وغيرها وكافة المشروعات، وللشركة حق تحصيل رسوم الموانئ ويستثنى من ذلك السفن التابعة للحكومة المصرية. ويذكر البند العاشر من الامتياز أن تعين الحكومة الموظفين والقضاة وفقا لرغبات ومصالح المستعمرين، كما تأخذ فى الاعتبار إنشاء المجالس البلدية بعد تطور المستعمرة. وأخيراً تتعهد الحكومة المصرية بعدم منح أى امتياز لمدة خمس سنوات عن الجزء المتبقى من شبه الجزيرة غير الواقع فى حدود الامتياز، حيث يجوز للشركة الحصول على امتياز عن بقية شبه جزيرة سيناء طبقاً للاتفاقية الحالية. وفى النهاية تحدث الامتياز عن مسألة توفير مياه النيل حيث ذكر بأنه يتم الاتفاق على هذا الموضوع لاحقاً [(٨٤)].

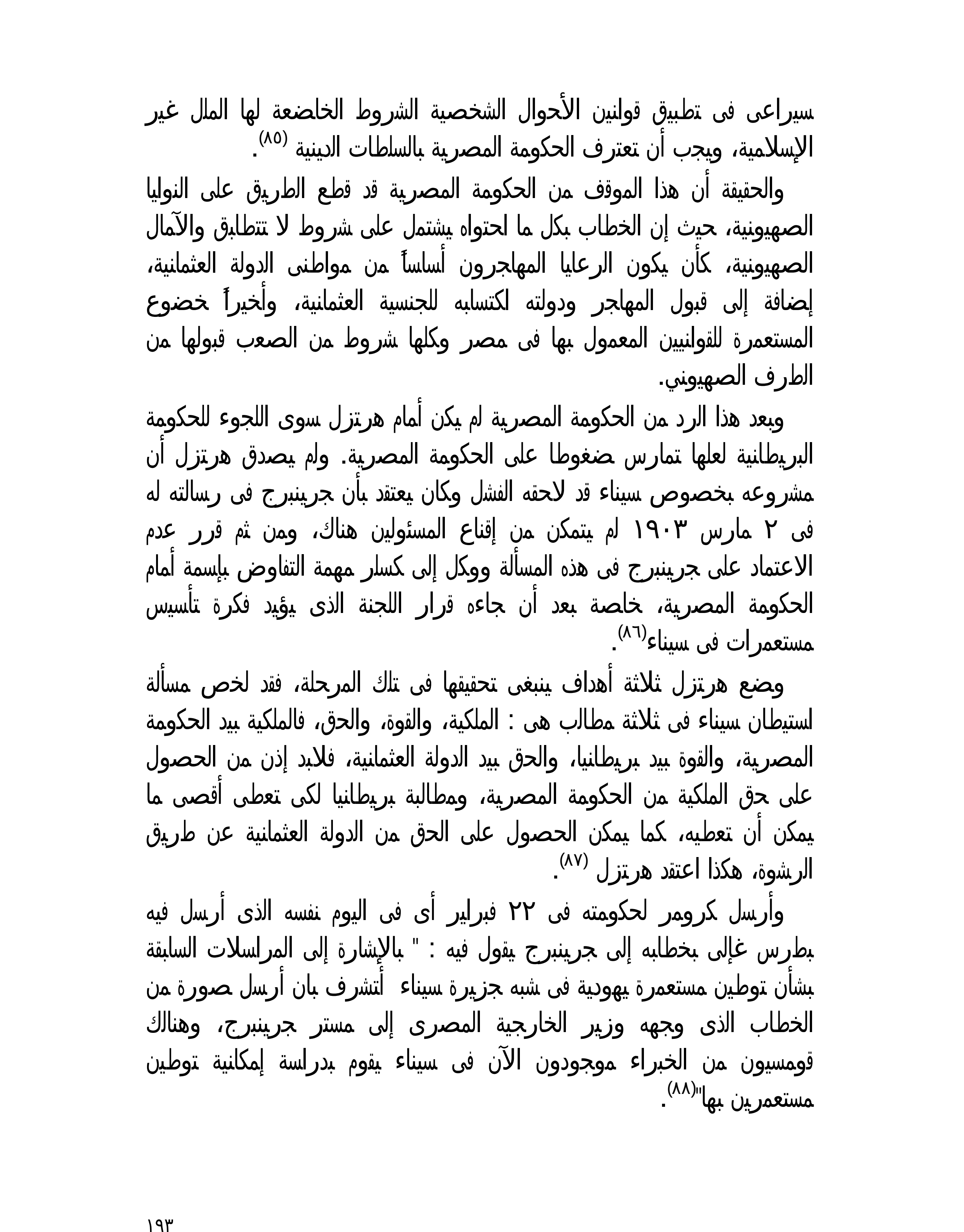
ولاشك أن هذا الامتياز فى مجمله وبهذه الصيغة التى وضع بها يؤكد على نية واضحة للحركة الصهيونية على استيطان كامل لشبه جزيرة سيناء وليس العريش فقط. كما أنه لم يحدد الجهة التى يمكنها تفسير بنود هذا الامتياز فى حالة نشوب خلاف بين الحكومة المصرية والشركة، وبالتالى يضع الحكومة المصرية فى مأزق إذا ما وافقت على هذا الامتياز، إذ سيضعها فى نفس المأزق الذى سبق وأن

وقعت فيه عندما نشبت بينها وبين شركة قناة السويس الخلافات ولجوئها إلى تحكيم نابليون الثالث. كما أن الامتياز بهذا الشكل لا يمنح الشركة فقط حقوق ملكية حال توقيع عقد الامتياز، وإنما يعطيها حقوقاً مستقبلية بعد تطور المستعمرة المزمعة، وهو أمر يدل على النية المبيتة لدى الحركة الصهيونية فى التوسع بموجب تلك الحقوق الممنوحة مستقبلاً، بل أن أحد البنود كما رأينا يتحدث صراحة حول إمكانية الحصول على امتياز المنطقة الخارجة عن عقد الامتياز الممنوح.

جـ - موقف الحكومة المصرية والسلطات البريطانية من المشروع

كان هرتزل يظن أن مجرد موافقة كرومر على التصور الذى وضعه لمشروعه كفيل بتذليل كل العقبات التى يمكن أن تعترض المشروع، فقد كان كرومر يريد أن يرضى المطامع الصهيونية لكنه مع ذلك ترك الباب مفتوحا بإحالة مسألة تزويد المنطقة بمياه النيل أمام اللجان الفنية، وهذ يعنى أن كرومر وضع مصلحة الوجود البريطانى فى مصر فوق كل شئ.

وقد تلخص موقف الحكومة المصرية فى فى ذلك الخطاب الذى أرسله بطرس باشا غالى ناظر الخارجية المصرى إلى جرينبرج فى ٢٢ فبراير ١٩٠٣ يقول الخطاب: " إن حكومة صاحب السمو الخديو أخذت علما باقتراحاتكم بشأن الحصول على امتياز لإنشاء شركة تقوم باستيطان اليهود فى شبه جزيرة سيناء، إلا أن الحكومة المصرية لا تستطيع وفقاً للفرمانات الشاهانية لأى سبب أو مبرر التنازل عن جزء أو كل من الحقوق المتعلقة بالسيادة، ولذا فإنه يجب أن تستبعد بصفة قاطعة كل فكرة ترمى إلى الحصول على اتفاقات من هذا النوع "، كما اشترطت الحكومة المصرية عدداً من الشروط لاستغلال سيناء من قبل الشركة المزمع إقامتها وكلها شروط تعجيزية تعطى معنى واحداً وهو رفض المشروع، حيث اشترطت الحكومة المصرية فى الوافدين أن يكونوا من رعايا الدولة العثمانية وأن يقرر كل منهم ذلك كتابة، وأن يقبل اختصاص المحاكم الأهلية والسلطات الإدارية المصرية المطلق فى جميع القضايا. كما يجب أن ترفق بهذا الإقرار شهادة من السلطات المختصة فى البلد القادم منها المهاجر تقرر فيها أن اكتسابه الجنسية العثمانية قانوني، وأنها لن تطالب بأى حق من حقوق الحماية، وتكون الأراضى المزمع استغلالها خاضعة للقوانيين واللوائح المعمول بها فى مصر، علما بأنه



سيراعى فى تطبيق قوانين الأحوال الشخصية الشروط الخاضعة لها الملل غير الإسلامية، ويجب أن تعترف الحكومة المصرية بالسلطات الدينية [٨٥].

والحقيقة أن هذا الموقف من الحكومة المصرية قد قطع الطريق على النوايا الصهيونية، حيث إن الخطاب بكل ما احتواه يشتمل على شروط لا تتطابق والآمال الصهيونية، كأن يكون الرعايا المهاجرون أساساً من مواطنى الدولة العثمانية، إضافة إلى قبول المهاجر ودولته لاكتسابه للجنسية العثمانية، وأخيراً خضوع المستعمرة للقوانيين المعمول بها فى مصر وكلها شروط من الصعب قبولها من الطرف الصهيوني.

وبعد هذا الرد من الحكومة المصرية لم يكن أمام هرتزل سوى اللجوء للحكومة البريطانية لعلها تمارس ضغوطا على الحكومة المصرية. ولم يصدق هرتزل أن مشروعه بخصوص سيناء قد لاحقه الفشل وكان يعتقد بأن جرينبرج فى رسالته له فى ٢ مارس ١٩٠٣ لم يتمكن من إقناع المسئولين هناك، ومن ثم قرر عدم الاعتماد على جرينبرج فى هذه المسألة ووكل إلى كسلر مهمة التفاوض بإسمة أمام الحكومة المصرية، خاصة بعد أن جاءه قرار اللجنة الذى يؤيد فكرة تأسيس مستعمرات فى سيناء[٨٦].

وضع هرتزل ثلاثة أهداف ينبغى تحقيقها فى تلك المرحلة، فقد لخص مسألة استيطان سيناء فى ثلاثة مطالب هى : الملكية، والقوة، والحق، فالملكية بيد الحكومة المصرية، والقوة بيد بريطانيا، والحق بيد الدولة العثمانية، فلابد إذن من الحصول على حق الملكية من الحكومة المصرية، ومطالبة بريطانيا لكى تعطى أقصى ما يمكن أن تعطيه، كما يمكن الحصول على الحق من الدولة العثمانية عن طريق الرشوة، هكذا اعتقد هرتزل [٨٧].

وأرسل كرومر لحكومته فى ٢٢ فبراير أى فى اليوم نفسه الذى أرسل فيه بطرس غالى بخطابه إلى جرينبرج يقول فيه : " بالإشارة إلى المراسلات السابقة بشأن توطين مستعمرة يهودية فى شبه جزيرة سيناء أتشرف بان أرسل صورة من الخطاب الذى وجهه وزير الخارجية المصرى إلى مستر جرينبرج، وهنالك قومسيون من الخبراء موجودون الآن فى سيناء يقوم بدراسة إمكانية توطين مستعمرين بها"[٨٨].

وفى ١٨ مارس غادر هرتزل فيينا إلى ميناء تريستا، حيث قرر السفر بنفسه إلى القاهرة لتحقيق آماله فى الحصول على الامتياز، حيث كان لا يزال يحدوه الأمل فى الحصول على الامتياز. وفى القاهرة التقى بكرومر وببطرس غإلى لكنه لم يستطع الحصول على أكثر مما تلقاه من ردود سابقة، كما أن كرومر كان على حد تعبير هرتزل نفسه " متحفظاً جداً " فى الحديث معه. ولم ينس هرتزل وهو فى القاهرة أن يحضر محاضرة عن الرى فى مصر لاهتمامه بهذه المسألة فى المشروع الذى يحمله بين طياته (٨٩).

وباختصار فإن هرتزل عاد من القاهرة بخفى حنين، فلم يستطع أن يقنع الحكومة المصرية أوكرومر بمشروعه، فاضطر إلى مغادرة القاهرة فى ٤ أبريل ١٩٠٣ دون أن يودعه كرومر متجهاً إلى فيينا ثم إلى باريس فلندن بعد ذلك لعله يجد حلاً للمسألة التى خذله فيها كرومر، وترك جولد سميد ليتابع المهمة التى فشل هو فيها، وأوصى سميد بعرض المشروع ثانية على كرومر لكنه نصحه بالتنازل عن مسألة المياه، وفى حالة الحصول على الموافقة عليه بالتوجه فوراً إلى شركة قناة السويس للتباحث فى شأن تأمين المرفأ المزمع إقامته ومضخة للمياه العذبة ومحطة السكة الحديد(٩٠).

والواقع أن الموقف الذى بنى عليه كرومر رأيه وتعليقه موافقته على رأى جارستن مبنى على توجس كرومر خيفة من أى مشروع يمكن أن يضر بمصالح بريطانيا فى قناة السويس، كما أن كرومر قد رفض بالأمس القريب محاولات السلطان العثمانى انتزاع سيناء أو جزء منها من تحت السيادة المصرية، خوفاً من اقتراب العثمانيين من القناة، فلا يعقل أن يسلم الضفة الشرقية للقناة لمغامرين أمثال هرتزل وجماعته من الصهاينة. وعلى الرغم من تخلى بريطانيا عن مشروع هرتزل فيما يتعلق بسيناء إلا أنها لم تتخل عن الحركة الصهيونية، وظلت تعتبرها أداة لتحقيق مصالحها فى الشرق العربى.

وحينما انتهت اللجنة من إعداد تقريرها أرسل كرومر خطاباً آخر إلى ساندرسن Sanderson وكيل الخارجية البريطانية الدائم يقول فيه : " بخصوص موضوع مستعمرة يهودية فى شبه جزيرة سيناء، فقد أرسلت البعثة الفنية تقريرها. وكانت أهم مشكلة أمام المشروع هى توفير المياه، وهنالك اقتراح بأخذ الزائد من المياه فى وقت الفيضان وتوصيله من تحت قناة السويس بسحارات، إلا أنه ليس فى استطاعتى إبداء الرأى فى هذا الخصوص قبل استشارة جارستن William

Garstin [وكيل نظارة الأشغال العمومية بالحكومة المصرية] وهولن يعود قبل شهر " (٩١). حيث كان جارستن فى مهمة إلى ممباسا بكينيا.

وصل جارستن إلى مصر قبل أسبوعين من الموعد الذى حدده كرومر لوصوله إلى مصر، ولنتهى فى ٥ مايو ١٩٠٣ من صياغة تقرير بالاشتراك مع فيرشويل Verschoyle المفتش العام لرى الدلتا، هذا التقرير يناقش المسائل الفنية المتعلقة بالمشروع الصهيونى ومدى تأثيره العام على الزراعة فى مصر. ويسرد التقرير مسائل فنية هامة حول المساحة المراد ريها بالماء وكمية المياه اللازمة لذلك مع حساب نسب البخر والتسرب عبر القناة المزمع إنشاؤها لهذا الغرض، والتى ستمر المياه من خلالها من النيل حتى الإسماعيلية، كما شكك التقرير فى إمكانية تنفيذ السحارات التى ستمر تحت قناة السويس، حيث أن ذلك من الناحية العملية سيواجه مشكلات ضخمة تتعلق بالتنفيذ، وأشار المستر فيروشويل إلى أن مرور ٥١ متراً مكعباً من المياه فى الثانية سيحتاج على الأقل ثمانية أنابيب قطر الواحدة منها متران وبالطبع ستمر تحت القناة عبر نفق خاص فكيف سيتم تنفيذ هذا الأمر وما هو مصير سير العمل بالقناة أثناء إقامة هذه الأنفاق فمن الصعب على شركة قناة السويس توقيف سير العمل بالقناة لمثل هذا المشروع، وقد قدم التقرير المبررات لرفضه المشروع بالطريقة المقدم بها ونصح التقرير الحكومة بعدم الموافقة عليه(٩٢).

ويرسل بطرس غإلى فى ١١ مايو إلى الكولونيل سميد بإسم الحكومة المصرية خطاباً رسمياً رداً على المشروع الصهيونى يقول فى نهايته : " إنه من قراءة تقرير سير وليام جارستن ومن النتيجة التى وصل إليها، فإن العروض التى تقدمتم بها غير مقبولة إطلاقاً للأسباب التى سبق تفصيلها، وأن الحكومة المصرية تكون مخطئة إذا ما أظهرت أى تشجيع على المشروع من هذا القبيل، ولتلك الأسباب آسف لعدم استطاعة الحكومة المصرية الرد بالإيجاب على اقتراحاتكم التى تعتبر مرفوضة بصفة نهائية وقاطعة"(٩٣).

ويرسل كرومر إلى اللورد لانسدون وزير الخارجية البريطانية فى ١٤ مايو١٩٠٣ تقريراً مفصلاً حول المشروع، ومما قاله فى تقريره : " إن الموافقة على ما جاء فى اقتراحات البعثة الصهيونية يتطلب إغلاق القناة مؤقتاً إلا إذا أنفقت أرقاما خيالية ومستحيلة "، ويستطرد كرومر فى تقريره قائلاً :" إنه منذ بداية الموضوع حاولت – بالرغم من المعارضة الشديدة – بكل ما فى وسعى حمل

المختصين على الاستماع لوجهة نظر الدكتور هرتزل ومن معه، إلا أننى بصفة قاطعة ونهائية أرى أنه يجب صرف النظر عن الموضوع... وأريد أن أضيف إلى ذلك أن معارضة الحكومة المصرية لا ترجع إلى شعور معاد لليهود بل تستند إلى أنها لا تعتقد أن فى الإمكان نجاح مشروع كهذا ويشاركها الرأى كل الجهات المختصة سواء كانت أهلية أم بريطانية... يضاف إلى ذلك أنه قد يؤدى العناد فى سبيل تنفيذه إلى خلق بذور من المطالبات ضد الحكومة المصرية إذا ما اتضح أن الأموال التى أنفقت ذهبت سدي... ومن الأكثر تعقلاً الامتناع عن تشجيع الدكتور هرتزل على الاستمرار فى السير وراء أحلام لا يمكن تحقيقها"[٩٤]. والحقيقة أن كرومر بذلك قد استوفى كل المبررات المقنعة للتخلى عن المشروع، ومن خلال هذا التقرير الأخير الذى أرسله إلى لانسدون يبدولنا كرومر وقد وضع محاولة فريدمان عام ١٨٩٢ نصب عينيه، إذ بعد فشل مشروعه أخذ يقاضى الحكومة المصرية باعتبارها من وجهة نظره المسئولة عن فشله، فأراد كرومر ألا يكرر الخطأ نفسه مع هرتزل.

ومع هذا، فقد كان هرتزل لا يزال يحدوه الأمل فى تحقيق المشروع، حيث أرسل إلى وزارة الخارجية البريطانية يشكك فى تقرير جارستن ويطلب وساطتها لدى الحكومة المصرية لعلها تعيد النظر فى الموضوع، ويبعث الوكيل الدائم للخارجية البريطانية فى ١٩ يونيو١٩٠٣ إلى هرتزل رداً يؤكد فيه ما جاء فى تقرير كرومر ومدى وجاهة رأى الحكومة المصرية، لكنه مع ذلك يرسل خطاب هرتزل إلى كرومر مرة أخرى الذى يرد بنهائية القرار الذى اتخذه. وفى ٢٦ يوليو يبلغ ساندرسن وكيل الخارجية البريطانية الدائم هرتزل أسف اللورد لانسدون لعدم استطاعته التوصية بالضغط أكثر من ذلك على الحكومة المصرية لحملها على تغيير موقفها فى هذا الخصوص [٩٥].

والواقع أن هرتزل كان يرغب فى شراء سيناء كـ" **غرفة نوم** " للدولة اليهودية التى يود إنشاءها فى فلسطين [٩٦]، أو على الأقل " **محطة تجمع مؤقت** " لليهود[٩٧]. وكان متأكداً من نجاح المشروع بدرجة كبيرة لدرجة أنه وكما يقول فى مذكراته " ظننت أن خطة سيناء مؤكدة النجاح إلى درجة أننى ما عدت فكرت بشراء مدفن للعائلة فى مقبرة دوبلينغ حيث والدى مدفون مؤقتاً، والآن أعتبر المشروع فاشلاً إلى درجة أنى اتصلت بالمسئولين وسأشترى المدفن رقم ٢٨ " [٩٨].

٣- مشروع كنزوفيتش لاستيطان اليهود برفح ١٩٠٨ - ١٩١٢

ولم تنقطع المحاولات الصهيونية بعد فشل مشروع هرتزل لاستيطان شبه جزيرة سيناء، فقد تجددت المحاولة مرة أخرى فى عام ١٩٠٨ لإنشاء مستوطنة يهودية فى شمال شرق شبه جزيرة سيناء، وكان يتزعم هذه المحاولة رجل إنجليزى يهودى هو إسكندر كنزوفيتش Alexandre Kensevich وكيل القنصل البريطانى فى غزة [٩٩]، الذى كان يرى أنه بالإمكان تحقيق الوطن القومى لليهود عن طريق شراء الأراضى القريبة من فلسطين على الحدود المصرية.

ومن الجدير بالذكر أن كينزوفيتش قد لعب دور الجاسوس البريطانى فى قضية إزالة عامودى الحدود عند رفح عام ١٩٠٦، حيث كانت مهمته متابعة التحركات العثمانية على الحدود عند رفح وإبلاغها إلى الحكومة البريطانية أولاً بأول[١٠٠].

وكان مشروع كنزوفيتش يشمل فى البداية شراء **رفح المصرية**، تمشياً مع السياسة الصهيونية فى تلك الفترة التى كانت تتبنى سياسة شراء " دولة " بدعم من صناديق الاستيطان التى أنشئت لهذا الغرض. ومن رفح تمتد بعد ذلك شرقاً وغرباً للوصول إلى الرقعة المطلوبة لإنشاء دولة صغيرة، ثم فرض سياسة الأمر الواقع على الحكومتين المصرية والبريطانية اللتين رفضتا مشروع هرتزل.

وقد بدأ كنزوفتش بشراء الأراضى على الحدود المصرية – العثمانية، وتقدم إلى الدون جورست المعتمد البريطانى فى مصر بطلب فى ٨ أبريل ١٩٠٨ يلخص فيه مشروعه الاستيطانى طالباً مساعدته، لكنه تلقى رداً مختصراً يقول " بأن المشروع لا يمكن تنفيذه "، وعلى الرغم من هذا الرد فقد قام فرومبكين قبيل نهاية عام ١٩١٠ بعملية شراء للأراضى قرب الحدود المصرية، على الرغم من تأكيدات كتشنر له بعدم قبول مثل هذا العمل [١٠١].

وقد تمكن كنزوفيتش فى نهاية عام ١٩١١ من شراء حوالى عشرة آلاف فدان بهدف استخدامها فى توطين أعداد من اليهود، على أمل أن يعمل هؤلاء المستوطنون على دعم المصالح البريطانية فى المنطقة، غير أن السلطات البريطانية تدخلت لوقف عمليات شراء الأراضي[١٠٢].

وقد أشار كتشنر فى رسالته المؤرخة فى ١٣ أكتوبر ١٩١٢ إلى السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية، إلى أن الحكومة المصرية " أصرت باستمرار حتى قبل عام ١٩٠٨، على رفض أية فكرة للاستيطان فى سيناء، وأنه أجاب

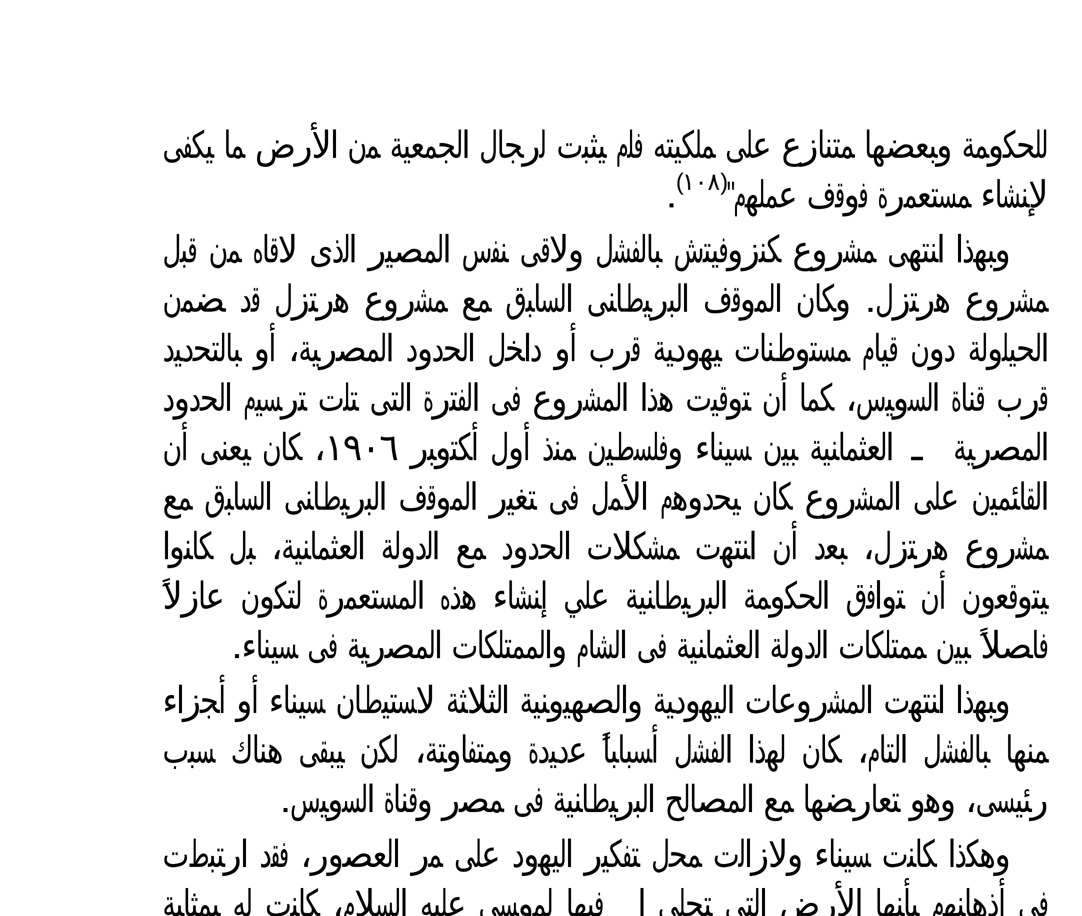
كنزفيتش وكيل القنصل البريطانى فى غزة – حينما زاره فى صيف ١٩١٢ - وأخبره بشراء بعض الأراضى قرب الحدود المصرية – الفلسطينية، بأن " إجراءات الشراء لا يمكن تسجيلها"[١٠٣].

ورداً على رسالة السير إدوارد جراى بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩١١ إلى المستر مارلنج – القائم بأعمال السفارة البريطانية فى استانبول – بشأن شراء كنزوفتش لأراضى قرب الحدود المصرية – العثمانية، أشار مارلنج إلى أن اللورد كتشنر قد أظهر أن كنزوفيتش قد قام بعملية شراء " غير قانونية " للأراضي، وأنه قد أخبر مك جريجور Mc Gregor القنصل البريطانى فى القدس – بأنه " لا يمكنه أن يوافق على منح كنزوفيتش رخصة " بخصوص مشروعه، كما أشارت الرسالة إلى الصعوبات التى يسببها تدفق سيل اليهود غير المرغوب فيهم، والذين نجحوا فى الحصول على الرعوية البريطانية [١٠٤].

وفى رسالة مؤرخة بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩١١ من المستر سولت Salt السفير البريطانى فى استانبول طالب فيها بإصدار التعليمات إلى المستر كنزوفيتش ليبذل ما فى وسعه من أجل الحيلولة دون شراء اليهود للأراضى على الحدود المصرية [١٠٥]، ووردت التعليمات نفسها من السفارة البريطانية باستانبول إلى القنصل البريطانى فى القدس والتى حثته على استخدام كافة الوسائل الممكنة لمنع وكلاء شركة الاستيطان اليهودى من إنشاء مستوطنات قرب الحدود المصرية – العثمانية [١٠٦].

وقد أرسل السفير البريطانى فى استانبول إلى السير جراى فى ٤ ديسمبر ١٩١٢، بأنه تلقى من القنصل البريطانى فى القدس رسالة فى ٢٠ نوفمبر ١٩١٢ تشير إلى أن أحد السيدات البريطانيات تقدمت بطلب إلى القنصلية البريطانية تلتمس فيه حماية " الشركة الفلسطينية لشراء الأراضى " التى ـ أسست لشراء الأراضى فى العريش ورفح، لكن القنصل البريطانى أكد للسيدة بالمر بأنه لا يمكنه منح الشركة الحماية المطلوبة، وأشار إلى أن من واجبه " عدم تشجيع أى استيطان يهودى بالقرب من الحدود المصرية " [١٠٧].

وهذه المحاولة هى المحاولة الصهيونية الوحيدة التى أشار إليها نعوم شقير، حيث يقول: "حضر حديثاً بعض رجال الجمعية الصهيونية إلى **رفح** واشتروا من أهلها الأراضى بقصد تأسيس مستعمرة لهم هناك، فكان بعض تلك الأراضى



للحكومة وبعضها متنازع على ملكيته فلم يثبت لرجال الجمعية من الأرض ما يكفى لإنشاء مستعمرة فوقف عملهم"[١٠٨].

وبهذا انتهى مشروع كنزوفيتش بالفشل ولاقى نفس المصير الذى لاقاه من قبل مشروع هرتزل. وكان الموقف البريطانى السابق مع مشروع هرتزل قد ضمن الحيلولة دون قيام مستوطنات يهودية قرب أو داخل الحدود المصرية، أو بالتحديد قرب قناة السويس، كما أن توقيت هذا المشروع فى الفترة التى تلت ترسيم الحدود المصرية - العثمانية بين سيناء وفلسطين منذ أول أكتوبر ١٩٠٦، كان يعنى أن القائمين على المشروع كان يحدوهم الأمل فى تغير الموقف البريطانى السابق مع مشروع هرتزل، بعد أن انتهت مشكلات الحدود مع الدولة العثمانية، بل كانوا يتوقعون أن توافق الحكومة البريطانية علي إنشاء هذه المستعمرة لتكون عازلاً فاصلاً بين ممتلكات الدولة العثمانية فى الشام والممتلكات المصرية فى سيناء.

وبهذا انتهت المشروعات اليهودية والصهيونية الثلاثة لاستيطان سيناء أو أجزاء منها بالفشل التام، كان لهذا الفشل أسباباً عديدة ومتفاوتة، لكن يبقى هناك سبب رئيسى، وهو تعارضها مع المصالح البريطانية فى مصر وقناة السويس.

وهكذا كانت سيناء ولازالت محل تفكير اليهود على مر العصور، فقد ارتبطت فى أذهانهم بأنها الأرض التى تجلى ا فيها لموسى عليه السلام، كانت له بمثابة الملاذ الآمن من فرعون حينما ضاقت به السبل فى مصر. وهذا الارتباط بين سيناء وبين العقيدة اليهودية هو ما جعلها محطاً لأطماعهم، مثلما كانت فلسطين أيضاً مطمعهم فى الماضي، واستطاعوا تحقيق مطمعهم فى العصر الحديث فأقاموا دولتهم على حساب سكانها العرب، وستبقى سيناء مطمعاً لليهود على مر العصور، لذا فلا عجب أن نرى بين الفينة والأخرى من يتحدث من غلاة الصهاينة عن ضرورة احتلال سيناء.

هوامش الفصل الرابع

(١) محسن على شومان، اليهود فى مصر العثمانية حتى القرن التاسع عشر، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين العدد ١٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠، ص ٥٥
(٢) المرجع نفسه، ص ٥٤.
(٣) عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني، مكتبة الإنجلوالمصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٩٦٦.
(٤) فتحى رضوان، من فلسطين المصرية إلى فلسطين العربية، مجلة الدوحة، قطر، العدد ٧٩، ١٩٨٢، ص ٢٥.
(٥) عبد العزيز الشناوي، المرجع المذكور، ج ٢، ص ٩٦٧.
(٦).المـــرجع نفســـه
(٧) خطاب من روتشيلد إلى بالمرستون بتاريخ ٢١ مايو١٨٣٩، فى كتاب : محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الأول، الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦، ص ٤٠. روتشيلد، مؤسس أكبر بيت تجارى يهودى فى أوربا فى مطلع القرن التاسع عشر، بدأ فى فرانكفورت خلال العشرين سنة الأولى من القرن التاسع عشر فى أسواق المال الأوربية، وقد كون ثروته من خلال استغلاله لحالة الحرب التى كانت تعيشها أوربا أبان الحروب النابليونية، وجلسوا على عرش المال فى الفترة من ١٨٣٠ – ١٨٤٨، فصار بيت روتشيلد أكبر قوة مالية دولية. راجع، لاندز، دافيد س.، بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦، ص٢٣، ٢٧.
(٨) محافظ عابدين، محفظة ٨، دفتر ١٤ عابدين، وثيقة ٢ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٦٥ هـ/ ٥ يوليو١٨٤٩م.
(٩) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية، ص ٢٦٤.
(١٠) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، إعداد د / محمد حرب عبد الحميد، كتاب الهلال، أكتوبر ١٩٨٥، ص٢٣.
(١١) ولد بول فريدمان فى كيونجزبرج Koenigsberg ببروسيا، لكن مكان وتاريخ وفاته غير معلومين، كما تؤكد ذلك الموسوعة اليهودية، والتى تذكر أنه نشر عام ١٨٩١ كتاباً بعنوان " أرض مدين – Das Land Madian وصف فيه إمكانية استعمار هذه تلك الأرض، حيث تأثر فريدمان بمذابح روسيا فى ثمانينيات القرن التاسع عشر، واعتبر مدين مأوى ملائم لضحايا الاضطهاد، كما تصلح فى النهاية أن تكون دولة لليهود. راجع، Encyclopedia Judaica, Article: Paul Friedman, vol. 7 , p.193.

(١٢) المقصود بأرض مدين تلك المنطقة الساحلية الواقعة شمال غرب شبه الجزيرة العربية حدودها الشمالية مدينة العقبة، وتمتد جنوباً لمسافة ٤٠٠ كيلومتر حتى الوجه ولم يتجاوز سكانها فى نهاية القرن التاسع عشر ٢٠٠٠٠ نسمة وتسكنها عناصر بدوية تعتمد فى حياتها على الرعى وتربية الماشية، وكانت قبل عام ١٨٩١ تتبع السويس من الناحية الإدارية. راجع : Joseph Frankel Paul, Fridman`s Midian Project , (Herzl Year Book) , New York, 1962 , vol. IV, pp.67-70.

(١٣) المؤيد، العدد ٦١٥، بتاريخ ٩ فبراير ١٨٩٢

(١٤) **لورانس أوليفيه** (١٨٢٩ – ١٨٨٨)، يهودى ولد فى جنوب أفريقيا، وخدم فترة فى السلك الدبلوماسى البريطاني، ثم عمل مراسلاً لصحيفة التايمز اللندنية خلال حرب القرم عام ١٨٥٤-١٨٥٦، وصار فى عام ١٨٥٦ عضواً فى البرلمان البريطاني، وكان من أنصار المحافظة على سيادة وبقاء الدولة العثمانية وحمايتها من التهديد الروسي، وكان اوليفيه من دعاة الاستيطان اليهودى ليس فى فلسطين وحدها بل فى شرق الأردن أيضاً، حيث كان يرى أن إقامة دولة فى هذه المنطقة سوف يجعل الدولة العثمانية تحصل على حليف يتمتع بأهمية بالغة فى المجالات الاقتصادية والسياسية وسيكون سنداً لها فى صراعها مع أوربا، ولهذا استقر به المقام فى فلسطين، حيث عاش فى حيفا ووضع أوليفيه كتاباً تحت عنوان " حيفا أو الحياة فى فلسطين الحديثة "Haifa, or Life in Modern Palestine وبقى فى حيفا حتى توفى هناك عام ١٨٨٨. راجع، أمين عبد ا محمود، المرجع المذكور، ص ص ٣٣ – ٣٥.

(١٥) السيد حسين جلال، قناة السويس والتنافس الاستعمارى الأوربي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٠، ١٩٩٥.

(١٦) أمين عبد ا محمود، المرجع المذكور، ص ١٩٢.

(١٧) المرجع نفسه، ص ص ١٩٠، ١٩١

(١٨) المؤيد، العدد ٦١٥، بتاريخ ٩ فبراير ١٨٩٢

(١٩) ميخائيل شاروبيم، الكافى فى تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الخامس، المجلد الأول، القسم الأول، تحقيق د/عبد الوهاب بكر، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨، ص ٥٧.

(٢٠)) يونان لبيب رزق، الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الجزء الثالث – القسم الأول، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩، ص ١٢٦.

(٢١) أمين عبد ا محمود، المرجع المذكور، ص ص ١٩١، ١٩٢

(٢٢) المقطم، العدد ٨٩٢، ١٢ فبراير ١٨٩٢.

(٢٣)الحقيقة، العدد ٢٠٢، ٥ فبراير ١٨٩٢، المقطم، العدد ٨٩٢ بتاريخ ١٢فبراير براير ١٨٩٢. المعلومات التى أوردتها دائرة المعارف اليهودية تذكر أن فريدمان

وصل إلى السويس فى ديسمبر ١٨٩٣ وليس ١٨٩١، كما تذكر العدد الذى صاحب فريدمان ٤٦ شخصاً. راجع : Encyclopedia Judaica, Article: Paul Friedman, vol. 7 , Israel, p.193. ١٨٩٢.

(٢٤) خيرية قاسمية، قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مجلة شئون فلسطينية، بيروت، نوفمبر١٩٧١، ص ١٦٥.

(٢٥) المؤيد، العدد ٦١٥، ٩ فبراير ١٨٩٢.

(٢٦) المقطم، العدد ٨٩٢، ١٢ فبراير ١٨٩٢.

(٢٧) المؤيد، العدد ٦١٥، ٩ فبراير ١٨٩٢.

(٢٨) أمين عبد ا محمود، المرجع المذكور، ص ١٩٣

(٢٩) الحقيقة، العدد ٢٠٢، ٥ فبراير ١٨٩٢، والمؤيد، العدد٦١٢، ٦ فبراير ١٨٩٢.

(٣٠) الحقيقة، ٥ فبراير ١٨٩٢.

(٣١) المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه.

(٣٣) المؤيد، ٩ فبراير ١٨٩٢

(٣٤) الحقيقة، 5 فبراير 1892.

(٣٥)المؤيد، ٩ فبراير ١٨٩٢

(٣٦) ميخائيل شاروبيم، المصدر المذكور، ص ٥٩.

(٣٧) المؤيد ٩ فبراير ١٨٩٢، المقطم ١٢ فبراير ١٨٩٢.

(٣٨)المؤيد، العدد نفسه

(٣٩) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١- جـ / م ١١ حربية، محضر جلسة يوم الأربعاء ١٣ يناير ١٨٩٢ من نظارة الحربية لرئيس مجلس النظار، ص ٨٥.

(٤٠) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود..، المجلد السادس، الجزء الثاني، ص ٣٠٩.

(٤١) Encyclopedia Judaica , Art.: Paul Fridman, vol. 7 , p.194

(٤٢) أمين عبد ا ، المرجع المذكور، ص ١٩٤.

(٤٣) الحقيقة، ٢٦ يوليو١٨٩٢.

(٤٤) الأهرام، ١٣ مارس ١٨٩٦.

(٤٥) الأهرام، ١٠ أكتوبر ١٩٩٦، (الحلقة ١٥٠ من الأهرام ديوان الحياة المعاصرة).

(٤٦) Herzl, Theodor , The Complete Diaries, New York , 1960, vol. IV, p. 1363.

(٤٧) عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق جـ٢، ص ٩٧١.

(٤٨) أمين عبد ا محمود، المرجع المذكور، ص ١٥٤
(٤٩) يوميات هرتزل، إعداد / أنيس صايغ، ترجمة / هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٤٣.
(٥٠) أحمد محمد غنيم، أحمد أبوكف، أحمد بهاء الدين، اليهود والحركة الصهيونية فى مصر ١٨٩٧-١٩٤٧، كتاب الهلال يونيو١٩٦٩، ص ١٥.
(٥١) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٤٤.
(٥٢) حسن صبرى الخولي، سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين فى النصف الأول من القرن العشرين، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠، ص ص ٩٨- ٩٩.
(٥٣) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٤٤.
(٥٤) نفسه، ص ص ٢٤٧، ٢٤٨..
(٥٥) مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، المصدر المذكور، ص ٩٤.
(٥٦)عبد الوهاب المسيري، الأيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة فى علم اجتماع المعرفة، القسم سلسلة عالم المعرفة، العدد٦٠، الكويت ديسمبر ١٩٨٢، ص ٢٥٧.
(٥٧) المرجع نفسه.
(٥٨) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥٠.
(٥٩) Farnie , op. cit., p. 469.
(٦٠) أمين عبد ا محمود، المرجع المذكور، ص ٢١٠.
(٦١) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ٢٥١.
(٦٢) Herzl, op. cit., vol.IV, p.1417.
(٦٣) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥١.
(٦٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٢.
(٦٥) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.
(٦٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.
(٦٧) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية والمطامع الصهيونية فى شبه جزيرة سيناء، مجلة السياسة الدولية، العدد ٤٣ يناير ١٩٧٦، ص ١٠٩.
(٦٨) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥٤.
(٦٩) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٨، ٢٥٩.
(٧٠)Herzl, op. cit., vol. IV, pp.1368, 1402.
(٧١) يوميات هوتزل، المصدر المذكور، ص ٢٥٥.
(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.
(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٦١.
(٧٤) أمين عبد ا محمود، المرجع المذكور، ص ٢١١.

(٧٥) كامل الزهيرى، النيل فى خطر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩(سلسلة مكتبة الأسرة)، ص ٦٨.
(٧٦) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسيه الخديوية..، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩.
(٧٧) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية..، ص ص ٣٧٧-٣٧٨.
(٧٨) المرجع نفسه.
(٧٩) محافظ عابدين، محفظة ٢٩٣ تقارير مختلفة، ١٨٩٠م ـ ١٩٣٢/٥/٦، تقرير لمصلحة أقسام الحدود بعنوان: récis sur les tribus de la presqu`ile du Sinai.
(٨٠) Herzel, op.cit., vol. IV, p.1450.
(٨١) كامل الزهيري، المرجع المذكور، ص ٩١.
(٨٢) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسيه الخديوية..، مرجع سبق ذكره، ص ١١٠.
(٨٣) أسعد زروق، إسرائيل الكبري، بيروت، ١٩٧٣، ص ١١٨.
(٨٤) إبراهيم أمين غالي، سيناء المصرية..، مرجع سبق ذكره، ص ص ٣٨١،٣٨٣.
(٨٥) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية..، مرجع سبق ذكره، ص ١١٣.
(٨٦) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٦٩.
(٨٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٠..
(٨٨) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية..، ص ١١٣.
(٨٩) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٧٢.
(٩٠) نفسه، ص ٢٧٩.
(٩١) إبراهيم أمين غالي، الدبلوماسية الخديوية..، ص ١١٤.
(٩٢) كامل الزهيري، المرجع المذكور، ص ص ٢٥٦ - ٢٦٤.
(٩٣) صبرى أبوالمجد، الصراع العربى الإسرائيلي، المرجع المذكور، ص ١٠٠.
(٩٤) المرجع نفسه، ص ص ١٠٠، ١٠١.
(٩٥) نفسه، ص ١٠٢.
(٩٦) Farnie, op. cit., p.469.
(٩٧) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية ...جـ١، ص ١٥٢.
(٩٨) يوميات هرتزل، المصدر المذكور، ص ٢٨٣.
(٩٩) الأهرام ١٩، يناير ١٩١٧.
(١٠٠) المصدر نفسه.
(١٠١)F.O. 407/ 179, (Enclosure in dispatch from Ketchener to Sir E.Grey, No, 50 of Oct. 13, 1912).
(١٠٢) F.O. 371 / 1110 / 179, (Ketchener to Sir E. Grey of January 15 , 1912).

(١٠٣) F.O. 407/179, (Enclosure in dispatch from Ketchener to Sir E.Grey, No. 50 of Oct. 13, 1912).
(١٠٤) F.O. 407/179, (Enclosure in dispatch from Marling to Sir E. Gery, No. 50 of Sep. 19, 1911).
(١٠٥) F.O. 407/179, No. 50, (Enclosure in dispatch from Salt to E. Kensevich, No. 64 of Agust. 23, 1911).
(١٠٦) Ibid, (Enclosure in dispatch from Salt to Sir E. Kensevich, No. 64 of Jul. 17, 1911).
(١٠٧) F.O. 407/ 179, No.217 (Enclosure in dispatch from Salt to Sir E. Grey, No. 1 of Dec. 3, 1912).
(١٠٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٧٥.

الفصل الخامس

شبه جزيرة سيناء

خلال الحرب العالمية الأولي (١٩١٤-١٩١٧)

كان مقتل الأرشيدوق النمساوي فرانز فرديناند Archduke Franz Ferdinand ولي عهد أسرة الهابسبرج في سراييفو في ٢٨ يونيو١٩١٤، بمثابة الشرارة التي أشعلت الحرب العالمية الأولي. ففي ٢٨ يوليوأعلنت النمسا الحرب علي الصرب، وفي ١ أغسطس أعلنت ألمانيا الحرب علي روسيا [١].

ونتيجة للتحالفات التي سبقت الحرب فقد اتسع نطاق الحرب لتصبح حرباً عالمية، حيث تأكد التحالف الروسي ـ الفرنسي بالتوقيع علي معاهدة سياسية وعسكرية في عام ١٨٩٣، ثم عقدت بريطانيا وفرنسا الوفاق الودي عام ١٩٠٤، وتأكد التقارب الروسي البريطاني بتوقيع الوفاق البريطاني الروسي عام ١٩٠٧، كما تزداد المصالح الألمانية في الدولة العثمانية يوماً بعد يوم قبيل إندلاع الحرب العالمية الأولي، بينما ازدادت الفجوة بين روسيا والدولة العثمانية، حيث كانت الأولي تريد تقويض الدولة العثمانية[٢].

١ – الاستعدادات للحملة العثمانية الأولي علي سيناء وقناة السويس

سعي الألمان منذ اندلاع الحرب إلي كسب الدولة العثمانية إلي صفهم وتشجيعها علي القيام بحملة علي مصر، واستخدم الألمان سلاح المال لإقناع القادة العثمانيين بأهمية تلك الحملة ورفع حماسهم لها، لهذا اقترح فون ساندرس Von Sandres (رئيس البعثة الألمانية في الجيش العثماني) علي حكومته إرسال مبلغ ١٠٠ ألف جنيه عثماني إلي وزارة الحربية العثمانية، وبالفعل بعثت الحكومة الألمانية بالمبلغ المقترح في ١٣ سبتمبر ١٩١٤ مصحوباً برسالة شفوية ذات مغزي نقلها برون فون فنجنهايم Bron von Wengenheim السفير الألماني في استانبول إلي أنور باشا وزير الحربية العثماني، تضمنت وعداً بمزيد من المبالغ الأخري في حالة إعلانهم الحرب علي دولتي الوسط [٣]، وتطورت الأحداث بشكل سريع، حيث عقدت الحكومتان الألمانية والعثمانية سلسلة من المفاوضات العسكرية والاقتصادية، وفي ٢٢ يوليو١٩١٤ قدم أنور باشا إلي السفير الألماني في استانبول ملخصاً للتحالف الدفاعي ضد روسيا [٤].

وأثمرت الجهود التي بذلها الألمان لإقناع الأتراك بدخول الحرب إلي جانب دولتي الوسط. حيث عقدت بين الدولتين معاهدة تحالف سرية في ٢ أغسطس ١٩١٤ عقب إعلان روسيا الحرب علي ألمانيا تعهد فيها كل جانب بمساعدة

الآخر في حالة تعرضه للهجوم من قبل روسيا [5]. وتحالفت ألمانيا مع الدولة العثمانية في نوفمبر ١٩١٤ وكان الهدف من التحالف هوأن تقوم الدولة العثمانية بتدبير جيشين أحدهما من أسيا الصغرى وتركيا تكون قاعدته أرضروم لمهاجمة الروس في القوقاز، والثاني من سوريا والعراق تكون قاعدته دمشق لمهاجمة الإنجليز في مصر[٦].

ووجدت الدولة العثمانية في دخولها الحرب إلي جانب ألمانيا فرصتها الأخيرة لانتزاع مصر من أيدي بريطانيا التي كثيرا ما أثارت العراقيل أمام محاولاتها استرداد سيادتها عليها. ومنذ أن وطئت أقدام بريطانيا أرض مصر حاولت الدولة العثمانية مرارا اقتطاع أجزاء من حدود مصر الشرقية حيث كانت تري أن اقتطاها لأي جزء من مصر لضمه إلي ولاية الحجاز أوالشام خير لها من بقائه في أيدي البريطانيين خاصة مع تزايد مصالح الدولة العثمانية في الشام وخليج العقبة. وكانت أزمة الحدود عام ١٩٠٦ تمثل ذروة الصراع العثماني – البريطاني لانتزاع بعض الأجزاء من حدود مصر الشرقية. لهذا استغلت الدولة العثمانية فرصة اندلاع الحرب العالمية للسعي لاسترداد مصر إلي حوزتها أوعلي الأقل امتلاك قناة السويس ذات الأهمية الاستراتيجية في مثل هذا الصراع.

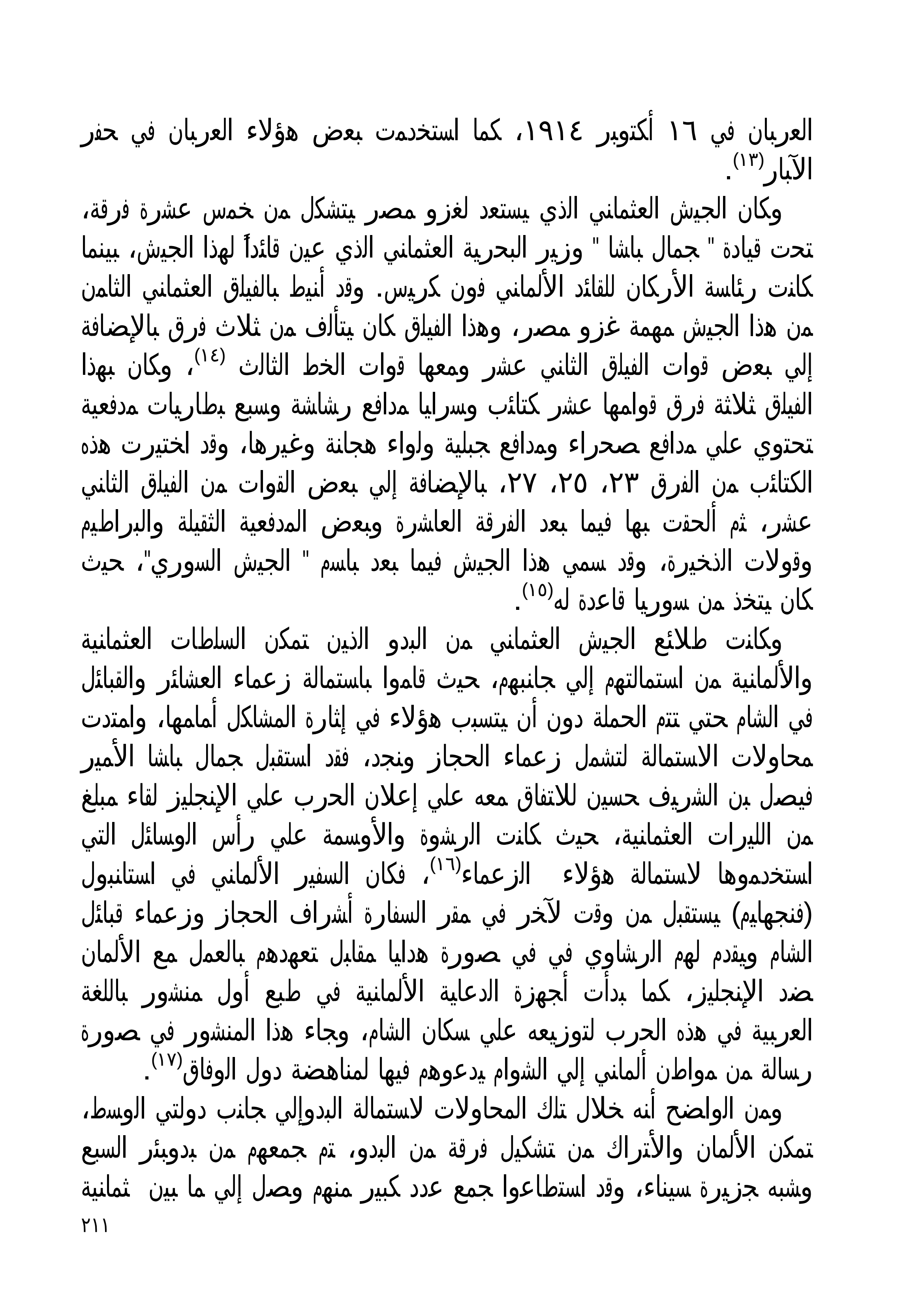
كانت الخطة العثمانية للهجوم علي مصر لا تقتصر علي الهجوم عليها من ناحية الشرق فقط، حيث كانت الخطة تتمثل في محاصرة القوات البريطانية في مصر. ففي الوقت الذي تقوم فيه القوات العثمانية بالهجوم علي مصر عبر شبه جزيرة سيناء وقناة السويس، يقوم الأتراك بإثارة ثورات في أماكن مختلفة، علي حدود مصر الغربية (ثورة أحمد الشريف)، وفي السودان (ثورة علي دينار سلطان دارفور)، وفي إرتيريا (ثورة السلطان أحمد)، وفي الصومال (ثورة الملا محمد بن عبد ا)[٧]. وكان الهدف من هذه الثورات هو شغل بريطانيا وتشتيت جهودها وتوزيع قواتها وتفريقها، فلا تستطيع تركيز جهودها الحربية في جبهة بعينها ويصبح عندئذ من السهل علي الدولة العثمانية وألمانيا هزيمتها.

وقد جاءت فكرة غزومصر عن طريق الحدود الشرقية من القائد الألماني فون كرستنشتاين Kress van Kressenstien الذي اشتهر باسم " فون كريس " [٨]، حيث لم يكن هناك اتصال لدولتي الوسط ببريطانيا إلا من جهة مصر، علاوة علي

هذا فإن قناة السويس كانت طريق الجيوش التي تنقلها بريطانيا من مستعمراتها في أسيا واستراليا وجزر المحيط الهادي، فغزومصر إذا سيعوق وصول هذه القوات إلي ساحة القتال الأوربية [٩]، أوعلي الأقل فإنه سيجعل بريطانيا تضع جانبا من قواتها علي هذه الجبهة. لكن هذه الحملة لم تكن تتعد في البداية من وجهة نظر الساسة الألمان سوي مجرد عمل عسكري محدود يمكن من خلاله تعطيل الملاحة البحرية في مجري القناة، إلا أن فكرة هذه الحملة سرعان ما تطورت لتصبح مشروعاً كاملاً لحملة تركية علي مصر لاستخلاصها من أيدي الانجليز وليس قناة السويس وحدها. وارتبط هذا التطور هذا التطور الذي نقل فكرة الحملة من كونها تخدم مصالح ألمانيا والنمسا العسكرية إلي كونها عملاً يخدم مصالح أطراف أخري ارتبطت بمحاولات إدخال الدولة العثمانية الحرب إلي جانب دولتي الوسط[١٠].

لكن التحركات الحربية للجيش العثماني علي الحدود الشرقية لمصر بدأت قبل هذا التاريخ بشهرين تقريباً، حيث بدأت الدولة العثمانية الاستعداد لدخول مصر، علي الرغم من التأكيدات العثمانية الرسمية بعدم وجود نية لدي الأتراك بمهاجمة مصر. لكن التقارير التي حصلت عليها السلطات البريطانية في مصر تؤكد وجود نية مؤكدة للهجوم علي مصر من قبل الأتراك عبر الحدود الشرقية، حيث كانت الدوريات العثمانية تقوم باختراق الحدود وتدخل لمسافات داخل سيناء، كما تسلل العملاء الأتراك إلي داخل الحدود المصرية لجمع أكبر عدد ممكن من القبائل والجمال اللازمة للحملة العثمانية المرتقبة. وفي ذلك الوقت كانت سيناء شبه خالية من القوات البريطانية اللهم إلا من بعض الدوريات البوليسية التي كان يرأسها محافظ سيناء الذي كان يتخذ من نخل مقراً له [١١].

وفي الوقت نفسه سارت الجهود المشتركة بين القوات العثمانية والألمانية علي قدم وساق للتنسيق بين الجانبين بشأن الحملة المرتقبة علي مصر. وكانت كل الأنباء الواردة للسلطات البريطانية في مصر تؤكد أن هناك تعاونا ألمانياً عثمانياً لغزو مصر. و قد أكد ملن شيتهام Cheethm[١٢] نائب المعتمد البريطاني إلي السير إدوارد جراي أن عدداً من الضباط الألمان قد أرسلوا إلي الشام لتعليم وتدريب القوات العثمانية هناك ولجمع المهمات واللوازم وتجهيز خطوط المواصلات اللازمة لها. وقامت حكومة يافا بتوزيع عشرة آلاف بندقية علي

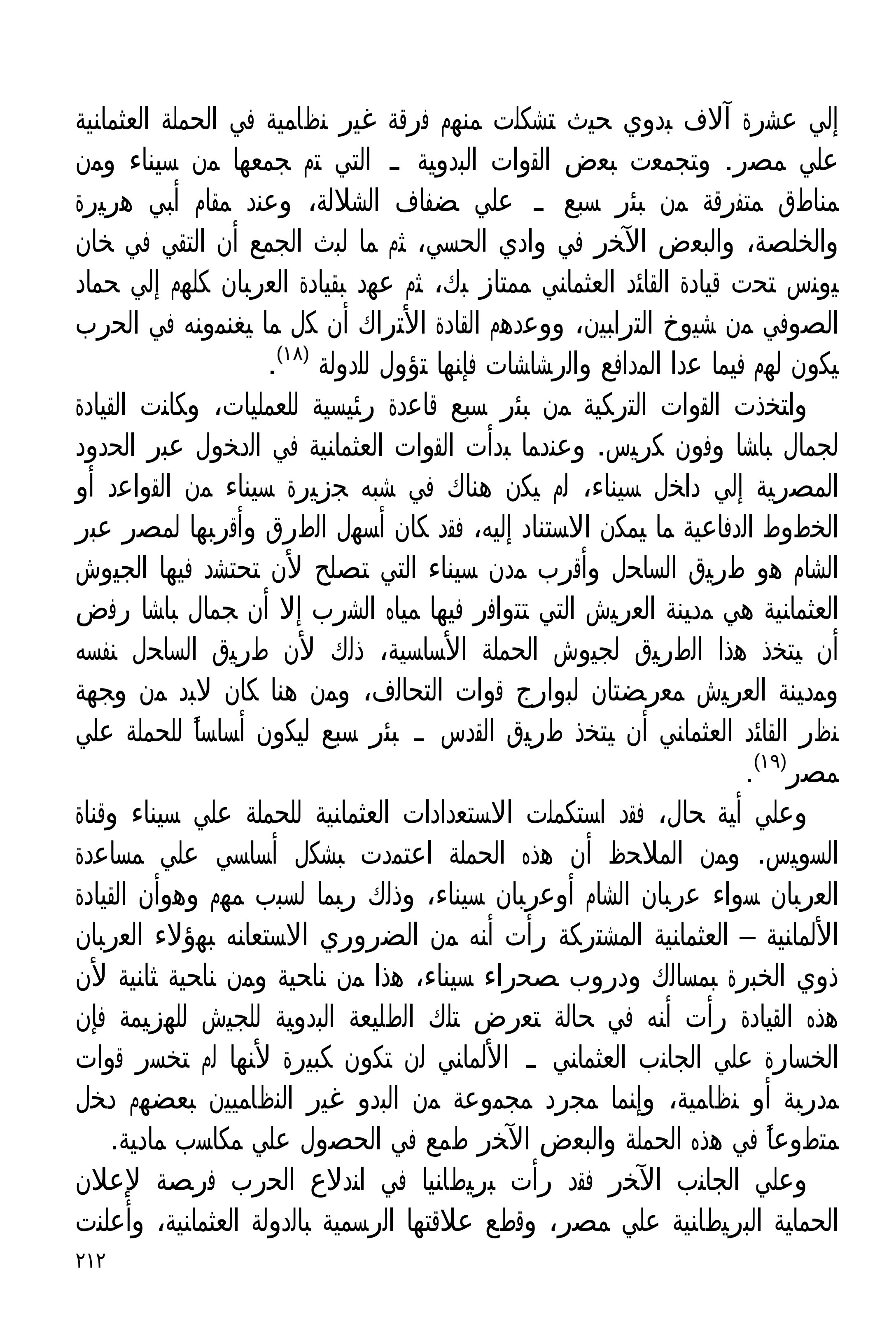


العربان في ١٦ أكتوبر ١٩١٤، كما استخدمت بعض هؤلاء العربان في حفر الآبار(١٣).

وكان الجيش العثماني الذي يستعد لغزو مصر يتشكل من خمس عشرة فرقة، تحت قيادة " جمال باشا " وزير البحرية العثماني الذي عين قائداً لهذا الجيش، بينما كانت رئاسة الأركان للقائد الألماني فون كريس. وقد أنيط بالفيلق العثماني الثامن من هذا الجيش مهمة غزو مصر، وهذا الفيلق كان يتألف من ثلاث فرق بالإضافة إلي بعض قوات الفيلق الثاني عشر ومعها قوات الخط الثالث (١٤)، وكان بهذا الفيلق ثلاثة فرق قوامها عشر كتائب وسرايا مدافع رشاشة وسبع بطاريات مدفعية تحتوي علي مدافع صحراء ومدافع جبلية ولواء هجانة وغيرها، وقد اختيرت هذه الكتائب من الفرق ٢٣، ٢٥، ٢٧، بالإضافة إلي بعض القوات من الفيلق الثاني عشر، ثم ألحقت بها فيما بعد الفرقة العاشرة وبعض المدفعية الثقيلة والبراطيم وقولات الذخيرة، وقد سمي هذا الجيش فيما بعد باسم " الجيش السوري"، حيث كان يتخذ من سوريا قاعدة له(١٥).

وكانت طلائع الجيش العثماني من البدو الذين تمكن السلطات العثمانية والألمانية من استمالتهم إلي جانبهم، حيث قاموا باستمالة زعماء العشائر والقبائل في الشام حتي تتم الحملة دون أن يتسبب هؤلاء في إثارة المشاكل أمامها، وامتدت محاولات الاستمالة لتشمل زعماء الحجاز ونجد، فقد استقبل جمال باشا الأمير فيصل بن الشريف حسين للاتفاق معه علي إعلان الحرب علي الإنجليز لقاء مبلغ من الليرات العثمانية، حيث كانت الرشوة والأوسمة علي رأس الوسائل التي استخدموها لاستمالة هؤلاء الزعماء(١٦)، فكان السفير الألماني في استانبول (فنجهايم) يستقبل من وقت لآخر في مقر السفارة أشراف الحجاز وزعماء قبائل الشام ويقدم لهم الرشاوي في في صورة هدايا مقابل تعهدهم بالعمل مع الألمان ضد الإنجليز، كما بدأت أجهزة الدعاية الألمانية في طبع أول منشور باللغة العربية في هذه الحرب لتوزيعه علي سكان الشام، وجاء هذا المنشور في صورة رسالة من مواطن ألماني إلي الشوام يدعوهم فيها لمناهضة دول الوفاق(١٧).

ومن الواضح أنه خلال تلك المحاولات لاستمالة البدوإلي جانب دولتي الوسط، تمكن الألمان والأتراك من تشكيل فرقة من البدو، تم جمعهم من بدوبئر السبع وشبه جزيرة سيناء، وقد استطاعوا جمع عدد كبير منهم وصل إلي ما بين ثمانية


إلي عشرة آلاف بدوي حيث تشكلت منهم فرقة غير نظامية في الحملة العثمانية علي مصر. وتجمعت بعض القوات البدوية ـ التي تم جمعها من سيناء ومن مناطق متفرقة من بئر سبع ـ علي ضفاف الشلالة، وعند مقام أبي هريرة والخلصة، والبعض الآخر في وادي الحسي، ثم ما لبث الجمع أن التقي في خان يونس تحت قيادة القائد العثماني ممتاز بك، ثم عهد بقيادة العربان كلهم إلي حماد الصوفي من شيوخ الترابين، ووعدهم القادة الأتراك أن كل ما يغنمونه في الحرب يكون لهم فيما عدا المدافع والرشاشات فإنها تؤول للدولة (١٨).

واتخذت القوات التركية من بئر سبع قاعدة رئيسية للعمليات، وكانت القيادة لجمال باشا وفون كريس. وعندما بدأت القوات العثمانية في الدخول عبر الحدود المصرية إلي داخل سيناء، لم يكن هناك في شبه جزيرة سيناء من القواعد أو الخطوط الدفاعية ما يمكن الاستناد إليه، فقد كان أسهل الطرق وأقربها لمصر عبر الشام هو طريق الساحل وأقرب مدن سيناء التي تصلح لأن تحتشد فيها الجيوش العثمانية هي مدينة العريش التي تتوافر فيها مياه الشرب إلا أن جمال باشا رفض أن يتخذ هذا الطريق لجيوش الحملة الأساسية، ذلك لأن طريق الساحل نفسه ومدينة العريش معرضتان لبوارج قوات التحالف، ومن هنا كان لابد من وجهة نظر القائد العثماني أن يتخذ طريق القدس ـ بئر سبع ليكون أساساً للحملة علي مصر(١٩).

وعلي أية حال، فقد استكملت الاستعدادات العثمانية للحملة علي سيناء وقناة السويس. ومن الملاحظ أن هذه الحملة اعتمدت بشكل أساسي علي مساعدة العربان سواء عربان الشام أوعربان سيناء، وذلك ربما لسبب مهم وهوأن القيادة الألمانية – العثمانية المشتركة رأت أنه من الضروري الاستعانه بهؤلاء العربان ذوي الخبرة بمسالك ودروب صحراء سيناء، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية لأن هذه القيادة رأت أنه في حالة تعرض تلك الطليعة البدوية للجيش للهزيمة فإن الخسارة علي الجانب العثماني ـ الألماني لن تكون كبيرة لأنها لم تخسر قوات مدربة أو نظامية، وإنما مجرد مجموعة من البدو غير النظاميين بعضهم دخل متطوعاً في هذه الحملة والبعض الآخر طمع في الحصول علي مكاسب مادية.

وعلي الجانب الآخر فقد رأت بريطانيا في اندلاع الحرب فرصة لإعلان الحماية البريطانية علي مصر، وقطع علاقتها الرسمية بالدولة العثمانية، وأعلنت

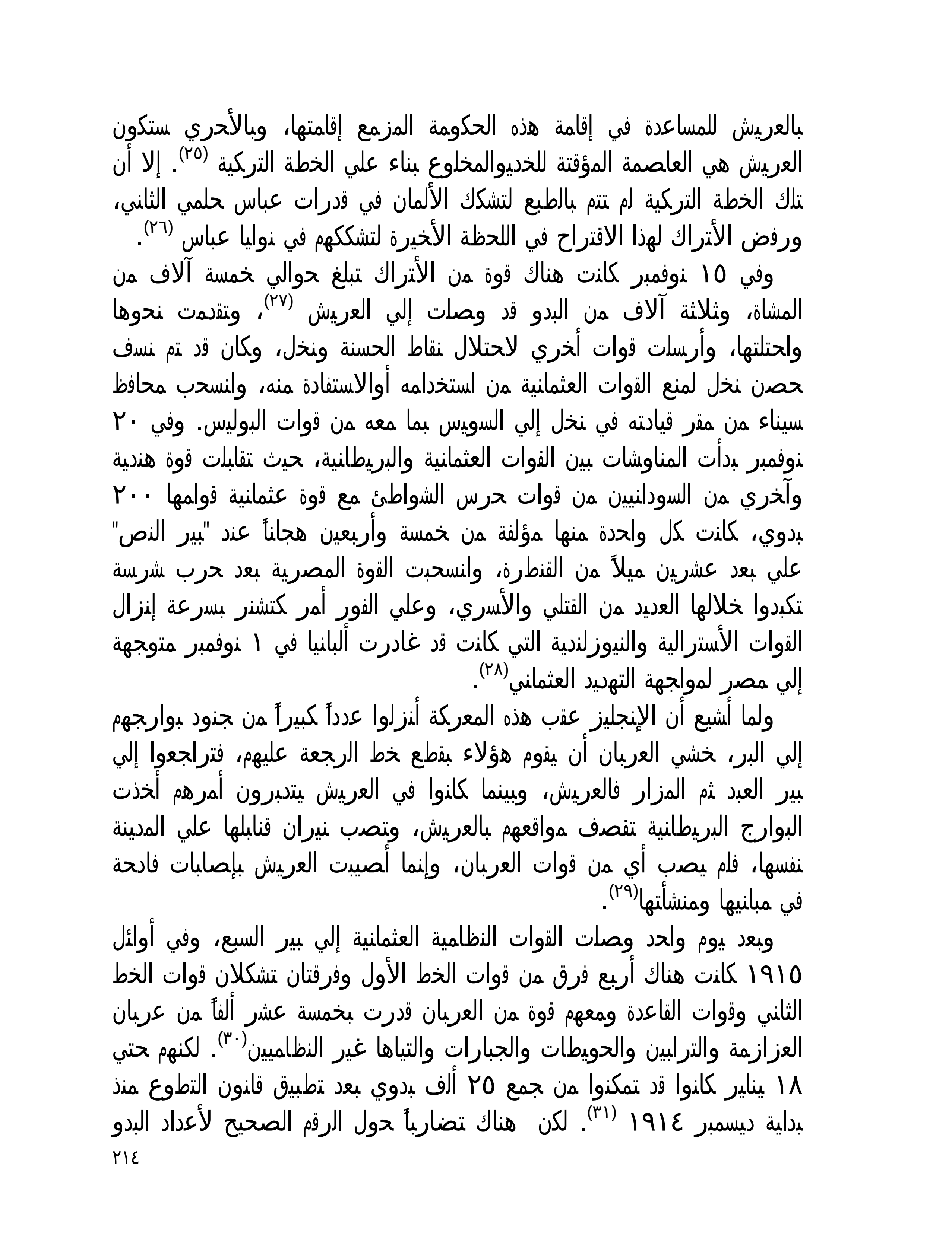
خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، حيث اعتبرته مواليا للدولة العثمانية، وعينت مكانه عمه حسين كامل، وأعلنته سلطاناً علي مصر[٢٠]. كما أصدرت السلطات البريطانية بلاغاً أعلنت فيه " أن الحقوق التي كانت لسلطان تركيا وللخديوى السابق قد سقطت عنهما وآلت لملك إنجلترا " [٢١].

٢- الحملة العثمانية الأولي

في أول نوفمبر ١٩١٤ قام الإنجليز بإخلاء مدينة العريش تماماً من الموظفين والجهاز الإداري ورجال البوليس، بعد أن قطعوا كل خطوط التلغراف البري والبحري بها، كما هدموا بالديناميت أكبر آبار المياه بها لمنع الأتراك من الاستفادة منها، فقامت القوات العثمانية في ٣ نوفمبر باحتلالها، إلا أن القوات البريطانية أسرعت واحتلت العقبة نظراً لموقعها الاستراتيجي الممتاز فأنزلت بها قوة قوامها ٢٠٠ جندي من جنود البحرية [٢٢]، ولأنها تقع علي البحر الأحمر ويمكن للبحرية البريطانية الدفاع عنها، كما أنها تهدد وصول القوات البريطانية من مستعمراتها في آسيا.

وقبيل تسيير الحملة العثمانية الأولي علي مصر، حدثت بعض المناوشات البسيطة بين القوات البريطانية والعثمانية. ففي ٨ نوفمبر حضرت إلي العقبة خمسة سفن حربية بريطانية بهدف إنزال قواتها هناك لتأمين العقبة، إلا أن القوات العثمانية والبدو هناك تمكنوا من التصدي لهذه المحاولة. وكذلك أرسلت قوة عثمانية فاحتلت العقبة في ١٧ نوفمبر وثبتت الألغام في خليجها [٢٣]. وفي الوقت نفسه وصلت أنباء عن تحرك القوات العثمانية لاجتياز الحدود المصرية عبر الطرق الثلاثة الساحلي وطريق الحج وطريق العقبة السويس [٢٤]. لكن تأخر تحركها بسبب نقص المعدات واللوازم.

وكان من المقرر أن يصحب الحملة التركية الخديو المخلوع عباس حلمي الثاني، وذلك علي أمل أن يسترد عرشه المفقود، وكانت الأوامر العثمانية تقضي بأن يقيم الخديوالمخلوع في العريش سواء في القلعة أوفي منزل أحد كبار رجال المدينة كالشيخ [عبد الكريم] عبد الشافي أوالفالوجي ليكون مقراً مؤقتاً لحكمه ريثما يتمكن الأتراك من الاستيلاء علي مصر، حيث كان من المقرر إنشاء حكومة مؤقتة وإرجاع الموظفين السابقين الذين كانوا في خدمة الحكومة المصرية


بالعريش للمساعدة في إقامة هذه الحكومة المزمع إقامتها، وبالأحري ستكون العريش هي العاصمة المؤقتة للخديوالمخلوع بناء علي الخطة التركية [٢٥]. إلا أن تلك الخطة التركية لم تتم بالطبع لتشكك الألمان في قدرات عباس حلمي الثاني، ورفض الأتراك لهذا الاقتراح في اللحظة الأخيرة لتشككهم في نوايا عباس [٢٦].

وفي ١٥ نوفمبر كانت هناك قوة من الأتراك تبلغ حوالي خمسة آلاف من المشاة، وثلاثة آلاف من البدو قد وصلت إلي العريش [٢٧]، وتقدمت نحوها واحتلتها، وأرسلت قوات أخري لاحتلال نقاط الحسنة ونخل، وكان قد تم نسف حصن نخل لمنع القوات العثمانية من استخدامه أوالاستفادة منه، وانسحب محافظ سيناء من مقر قيادته في نخل إلي السويس بما معه من قوات البوليس. وفي ٢٠ نوفمبر بدأت المناوشات بين القوات العثمانية والبريطانية، حيث تقابلت قوة هندية وآخري من السودانيين من قوات حرس الشواطئ مع قوة عثمانية قوامها ٢٠٠ بدوي، كانت كل واحدة منها مؤلفة من خمسة وأربعين هجاناً عند "بير النص" علي بعد عشرين ميلاً من القنطرة، وانسحبت القوة المصرية بعد حرب شرسة تكبدوا خلالها العديد من القتلي والأسري، وعلي الفور أمر كتشنر بسرعة إنزال القوات الأسترالية والنيوزلندية التي كانت قد غادرت ألبانيا في ١ نوفمبر متوجهة إلي مصر لمواجهة التهديد العثماني[٢٨].

ولما أشيع أن الإنجليز عقب هذه المعركة أنزلوا عدداً كبيراً من جنود بوارجهم إلي البر، خشي العربان أن يقوم هؤلاء بقطع خط الرجعة عليهم، فتراجعوا إلي بير العبد ثم المزار فالعريش، وبينما كانوا في العريش يتدبرون أمرهم أخذت البوارج البريطانية تقصف مواقعهم بالعريش، وتصب نيران قنابلها علي المدينة نفسها، فلم يصب أي من قوات العربان، وإنما أصيبت العريش بإصابات فادحة في مبانيها ومنشأتها[٢٩].

وبعد يوم واحد وصلت القوات النظامية العثمانية إلي بير السبع، وفي أوائل ١٩١٥ كانت هناك أربع فرق من قوات الخط الأول وفرقتان تشكلان قوات الخط الثاني وقوات القاعدة ومعهم قوة من العربان قدرت بخمسة عشر ألفاً من عربان العزازمة والترابين والحويطات والجبارات والتياها غير النظاميين[٣٠]. لكنهم حتي ١٨ يناير كانوا قد تمكنوا من جمع ٢٥ ألف بدوي بعد تطبيق قانون التطوع منذ بداية ديسمبر ١٩١٤ [٣١]. لكن هناك تضارباً حول الرقم الصحيح لأعداد البدو

الذين شاركوا مع القوات العثمانية سواء من قبائل بئر السبع أومن قبائل سيناء، حيث أن قوام القوة الأولي كلها كان ٢٥ ألف رجل وهذا يعني أن قوات الطليعة الأولي كانت جميعها من البدو(٣٢)، كما استطاعت القوات العثمانية تجميع ستمائة من جمال عربان بني صخر ببئر سبع، لكن تحايلهم علي جمع هذه الجمال جعل باقي العربان يحجمون عن تأجير الجمال لهم (٣٣). ومع هذا تعهد العربان بتقديم عشرين ألف جمل للجيش العثماني، حيث رأت الدولة العثمانية صعوبة اختراق صحراء سيناء بدون الاعتماد علي العربان، لهذا بدأت مراحل التفاوض معهم للاشتراك في هذه الحملة(٣٤). وعند تحرك الحملة كان لدي الأتراك ١٠٠٠٠ جمل و١٠٠٠ جواد (٣٥).

وانتظم المتطوعون من البدو في أربع فرق، فرقة الترابين والحناجرة، وفرقة التياها، وفرقة العزازمة، ثم فرقة الجبارات، وكان علي رأس كل فرقة ضابط من ضباط الجيش المدربين(٣٦). وحتي هذه اللحظة لم يكن للعثمانيين أية قوات غرب الحدود المصرية، ولم تحدث أية معارك تذكر علي أرض سيناء اللهم إلا تلك المناوشات التي حدثت في٢٠ نوفمبر(٣٧).

كما قامت السلطات البريطانية بجمع الجمال من مديريات مصر المختلفة لاستخدامها في نقل المهمات والمعدات إلي منطقة القناة. وكانت أجرة الجمل الواحد في اليوم ١٥ قرشاً تدفع مقدماً، كما كانت يصرف لصاحب الجمل الأطعمة والمشروبات بالإضافة إلي المؤن والعليق اللازمة له (٣٨)، وقد شكل من هذه الجمال فرقة الهجانة.

وعلي الجانب الآخر، نجد أن القوات البريطانية في مصر قد تسلم قيادتها الجنرال جون ماكسويل Jon Maxwell في أوائل أغسطس ١٩١٤، فقام بتعزيز القوات البريطانية في مصر حيث تم حشد الفرقتين الهنديتين ١٠، ١١ ولواء الخيالة الإمبراطوري (اليومنري) المنوط بهم حفظ النظام، والفرقة الاسترالية والنيوزلندية، فأوصل مجموع القوات البريطانية في مصر إلي ٧٠٠٠٠ مقاتل، هذا بخلاف ما يقرب من ٢٢٠٠٠ من القوات المصرية والسودانية، وعلي ذلك كان لدي البريطانيين قوة أكبر من أي قوة يستطيع الأتراك إرسالها إلي القناة (٣٩).

وقد وزع الجنرال ماكسويل القوات البريطانية في مصر علي الوجه التالي(٤٠):

١- قوة الدفاع الشرقية : وهي المكلفة بواجب الدفاع إزاء العدوالمتقدم من الشرق، ويقودها الجنرال ويلسن قائد الفرقة ١٠ الهندية، وتتألف من الفرقتين الهنديتين ١٠، ١١ ولواء الخيالة الإمبراطوري (اليومنري)، ولواء الهجانة، تساندها السفن الحربية البريطانية والفرنسية كمدفعية إضافية، ويبلغ مجموع هذه القوة حوالي ٣٠٠٠٠ محارب.

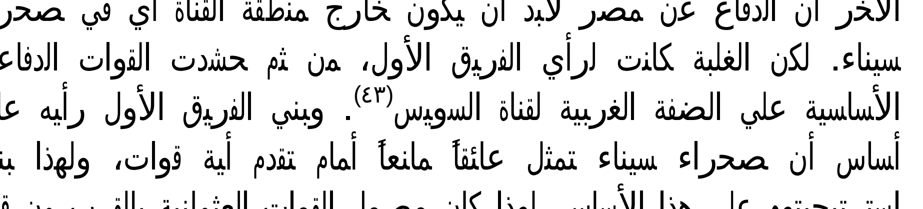
٢- قوة الدفاع بالصحراء الغربية : وهومكلف بواجب حماية الحدود الغربية من تحركات السنوسيين في ليبيا، وكانت هذه القوة تحت قيادة سنو.Snow

٣- الاحتياطي المركزي : وقد كلف بواجبات السيطرة علي القطر المصري والمحافظة علي الأمن الداخلي.

ومن الملاحظ أن جمال باشا قرر الهجوم علي القناة مستخدما الطرق الثلاثة التي تقطع سيناء، لكنه استخدم مميزات كل طريق لأداء مهام متعددة في آن واحد، فالطريق الساحلي يصلح لنقل المدافع والعربات الحربية ذات العجلات لكنه لا يخلومن خطورة تعرضه لنيران مدفعية البوارج والفرقاطات الحربية البريطانية حيث كانت السيادة البحرية لبريطانيا دون منازع. بينما الطريق الأوسط وهوطريق العقبة نخل الإسماعيلية، وهو يتميز بقلة احتمالات تعرضه للهجوم لصعوبة الوصول إليه عن طريق ساحل البحر المتوسط، كما أنه أكثر صلابة من الطريقين الآخرين، وبمساعدة المهندسين الألمان قام الأتراك ببناء خزانات للمياه علي طول الطريق، وكانت المسافة بين كل خزان والآخر حوالي ٥٠ ميلاً تقريباً، ونقلت المياه إلي تلك الخزانات من عين القديرات [٤١]. والطريق الثالث وهو طريق العقبة نخل السويس، فكان أيضاً له ميزة الأمان، لكنه قليل الماء.

وقرر جمال باشا الهجوم علي القناة عبر خلال الطرق الثلاثة في وقت واحد لتركيز الجهود العسكرية والضغوط علي القناة من المنافذ الثلاثة وهي السويس والإسماعيلية وبور سعيد، كما أن ذلك يشتت الجهود البريطانية في الدفاع عن مساحة متسعة علي طول القناة. الملاحظة الثالثة، أن المشكلة الرئيسية التي كانت تواجه الجيش العثماني أثناء عبوره لصحراء سيناء هي مشكلة المياه، لهذا استعان ببدو سيناء ذوي لخبرة في معرفة تواجد أماكن آبار المياه [٤٢].

وكان كبار القادة الإنجليز منقسمين إزاء خطة الدفاع عن مصر، فكان قسم منهم يري أن قناة السويس هي خط الدفاع الأول عن مصر. بينما رأي الفريق



الآخر أن الدفاع عن مصر لابد أن يكون خارج منطقة القناة أي في صحراء سيناء. لكن الغلبة كانت لرأي الفريق الأول، من ثم حشدت القوات الدفاعية الأساسية علي الضفة الغربية لقناة السويس[٤٣]. وبني الفريق الأول رأيه علي أساس أن صحراء سيناء تمثل عائقاً مانعاً أمام تقدم أية قوات، ولهذا بنوا استرتيجيتهم علي هذا الأساس، لهذا كان وصول القوات العثمانية بالقرب من قناة السويس بل ومحاولة عبورها بمثابة إنجاز للقوات العثمانية، لهذا شهد كبار قادة الانجليز للقوات العثمانية لقيامها بهذا العمل المستحيل، حيث عبروا الصحراء لمسافات طويلة ومعهم المدافع والزوارق المحمولة علي ظهور الجمال وسط ظروف طبيعية بالغة السوء لندرة وجود المياه وسط هذه الصحراء، وعدم وجود طرق ممهدة تسمح بتسيير المركبات والمدافع ذات العجلات.

وبناء علي هذه الخطة البريطانية درس البريطانيون الأماكن التي تصلح للعبور بعد إخراج البحيرات والأراضي التي يمكن غمرها بالمياه، وكان المتبقي أكثر من نصف طول القناة، فتم تقسيم القناة لأغراض الدفاع إلي أربعة قواطع: القاطع الأول من بورسعيد إلي القنطرة، والقاطع الثاني ويشمل القنطرة والفردان والمعبر، والقاطع الثالث ما بين بحيرة التمساح والبحيرة المرة ويشمل طوسوم وسرابيوم ودفرسوار، والقاطع الرابع ويشمل شالوفة والكوبري والسويس.

كما قامت القوات البريطانية بغمر الأراضي الواقعة بين بور سعيد والقنطرة بالمياه لمسافة ٣٠ ميلاً لتقصير الجبهة المدافع عنها، وعهد واجب الدفاع عن الخط الأمامي إلي الفرقة ١٠ وقسم من الفرقة ١١، ونظمت المواقع الدفاعية بصورة حسنة، وأحيطت بالأسلاك الشائكة وجهزت بالأنوار الكاشفة في كل من القنطرة والإسماعيلية والكوبري واحتفظ بباقي الفرقة ١١ ولواء الخيالة الإمبراطوري وبقطار مدرع متنقل كاحتياطي عام. وربطت المواقع بمواصلات سلكية متقنة، وغمرت الأراضي المنخفضة أمام خط الدفاع بالمياه وربطت ضفتي القناة بجسور خفيفة لعبور مفارز الاستطلاع والحماية التي تزود المدافعين بالمعلومات بالإضافة إلي التقارير الجوية التي كانت تقدمها القوة الجوية البريطانية[٤٤].

وقد تجمعت القوات العثمانية النظامية وغير النظامية، التي بلغ قوامها ٢٥ ألف جندي بقيادة جمال باشا، في بئر سبع في ليلة ١٤-١٥ يناير ١٩١٥ وكانت الخطة العثمانية تقضي بتسيير ثلاثة جيوش عبر الطرق الثلاثة، الساحلي والأوسط

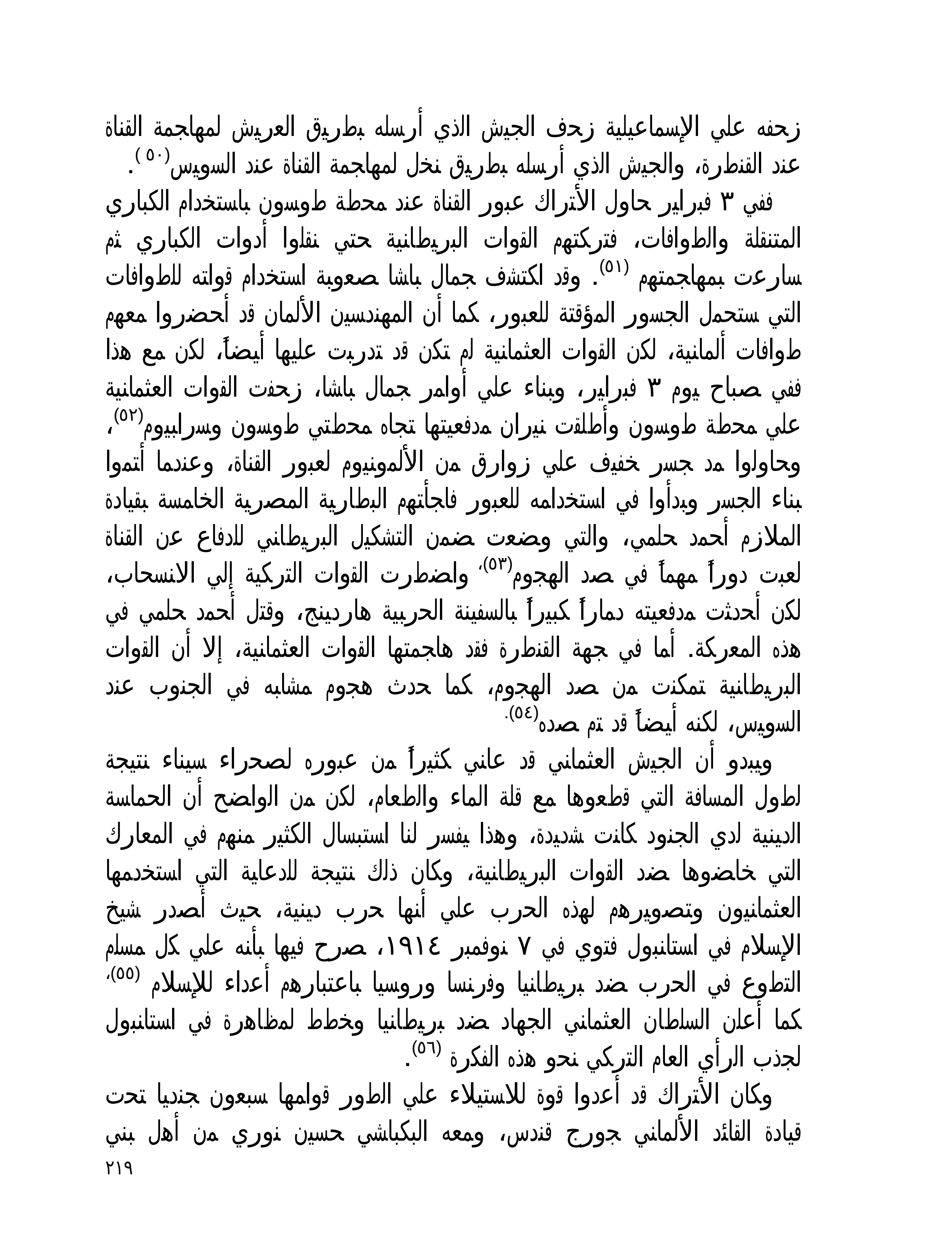
وطريق الحج. وعبر القسم الأكبر من هذه القوات سيناء ليلاً عبر الطريق الوعر الذي يمر بوسط سيناء عبر القصيمة والحسنة مفضلين هذا الطريق علي طريق القوافل الشمالي (الساحلي) أو الطريق الجنوبي وهو طريق الحج الذي يمر من السويس ونخل حتي العقبة، واعتبره جمال باشا الطريق الرئيسي لمرور القدر الأكبر من قواتهم، وقد حققوا نجاحا عظيماً بمساعدة ودعم شيوخ بدوسيناء علي طول هذا الطريق، وفي صباح ٢٣ يناير صار بإمكان القوات العثمانية رؤية القوات البريطانية علي مسافة ٢٥ ميلاً من قناة السويس [٤٥].

وخصص جمال باشا للطريق الشمالي الساحلي كتيبتين وبعض الفرسان ووحدة من المدفعية قوامها ثلاثة آلاف جندي، تحت قيادة ممتاز بك، وكان هذا الجيش يضم عناصر من البدو، وكانت مهمته مهاجمة قناة السويس عند كوبري القنطرة. أما الطريق الأوسط الذي جعل به القوة الرئيسية، فقد تألف من سبعة أفواج من المشاة، وباقي المدفعية والقوات المعاونة، بينما كان الطريق الأخير وهو الطريق الجنوبي نخل ـ السويس فقد خصص له فوجاً من المشاة مكوناً من ثلاث كتائب وبطارية مدفعية جبلية، وكان يضم عناصر من بدوالحجاز قدرت بألفي رجل [٤٦]، وكان هدفه احتلال نخل (المركز الإداري لسيناء حينذاك ومقر المحافظ) والسير لمهاجمة القناة عند كوبري السويس[٤٧].

وكان العثمانيون حتي ٣٠ يناير ١٩١٥ يحتلون قطيه ولهم نقط استطلاع في بير دويدار كما كانوا يحتلون مياه حراب علي بعد ١٠٠ كم جنوب الإسماعيلية، وبئر مابيوم ما بين السويس ونخل وموقعاً صغيراً خارج الطور [٤٨].

وفي أول فبراير اشتبكت الدوريات البريطانية بالقوات العثمانية طوال النهار من سرابيوم إلي الفردان علي جبهة تبلغ عشرين ميلاً طولاً، وأصبح الموقف يوم ٢ فبراير كالتالي : ٥٠٠٠ جندي من المشاه الأتراك شرق سرابيوم، ونفس العدد خارج نقطة المعدية، و٢٠٠٠ من المشاه أيضاً بالقرب من القنطرة [٤٩].

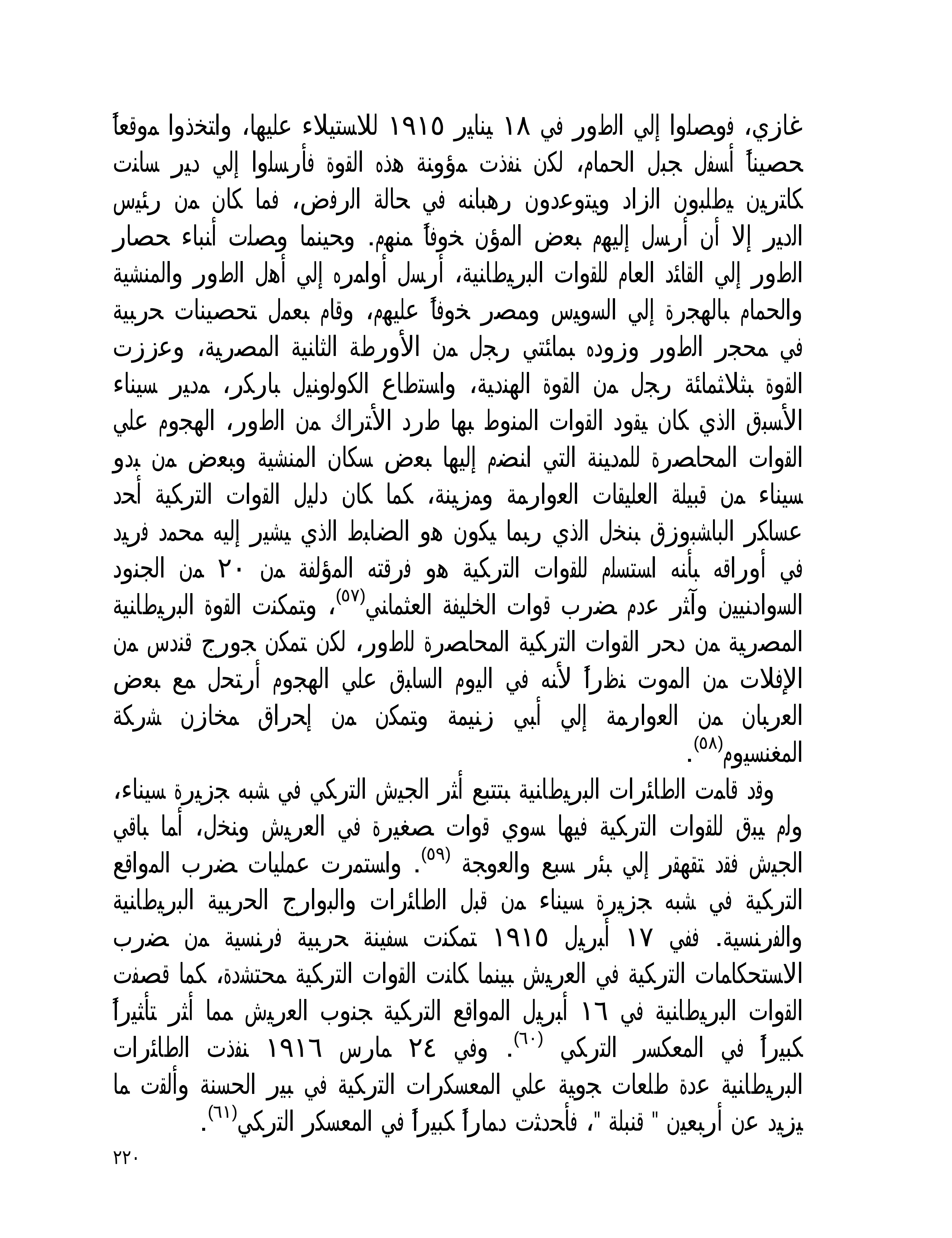
وفي ليلة ٢ـ٣ فبراير بدأ الهجوم المتوقع للجيش العثماني، حيث قسم جمال باشا قواته قسمين، قسماً صغيراً بقيادة كمال بك إلي بئر المحدث لمهاجمة الإسماعيلية عند الكوبري، والقسم الأكبر بقي بقيادته فسار به إلي كثيب النصاري علي بعد ثلاث ساعات من القناة تجاه محطتي سرابيوم وطوسون. وفي أثناء


زحفه علي الإسماعيلية زحف الجيش الذي أرسله بطريق العريش لمهاجمة القناة عند القنطرة، والجيش الذي أرسله بطريق نخل لمهاجمة القناة عند السويس[٥٠].

ففي ٣ فبراير حاول الأتراك عبور القناة عند محطة طوسون باستخدام الكباري المتنقلة والطوافات، فتركتهم القوات البريطانية حتي نقلوا أدوات الكباري ثم سارعت بمهاجمتهم [51]. وقد اكتشف جمال باشا صعوبة استخدام قواته للطوافات التي ستحمل الجسور المؤقتة للعبور، كما أن المهندسين الألمان قد أحضروا معهم طوافات ألمانية، لكن القوات العثمانية لم تكن قد تدربت عليها أيضاً، لكن مع هذا ففي صباح يوم ٣ فبراير، وبناء علي أوامر جمال باشا، زحفت القوات العثمانية علي محطة طوسون وأطلقت نيران مدفعيتها تجاه محطتي طوسون وسرابيوم[٥٢]، وحاولوا مد جسر خفيف علي زوارق من الألمونيوم لعبور القناة، وعندما أتموا بناء الجسر وبدأوا في استخدامه للعبور فاجأتهم البطارية المصرية الخامسة بقيادة الملازم أحمد حلمي، والتي وضعت ضمن التشكيل البريطاني للدفاع عن القناة لعبت دوراً مهماً في صد الهجوم[٥٣]، واضطرت القوات التركية إلي الانسحاب، لكن أحدثت مدفعيته دماراً كبيراً بالسفينة الحربية هاردينج، وقتل أحمد حلمي في هذه المعركة. أما في جهة القنطرة فقد هاجمتها القوات العثمانية، إلا أن القوات البريطانية تمكنت من صد الهجوم، كما حدث هجوم مشابه في الجنوب عند السويس، لكنه أيضاً قد تم صده[٥٤].

ويبدو أن الجيش العثماني قد عاني كثيراً من عبوره لصحراء سيناء نتيجة لطول المسافة التي قطعوها مع قلة الماء والطعام، لكن من الواضح أن الحماسة الدينية لدي الجنود كانت شديدة، وهذا يفسر لنا استبسال الكثير منهم في المعارك التي خاضوها ضد القوات البريطانية، وكان ذلك نتيجة للدعاية التي استخدمها العثمانيون وتصويرهم لهذه الحرب علي أنها حرب دينية، حيث أصدر شيخ الإسلام في استانبول فتوي في ٧ نوفمبر ١٩١٤، صرح فيها بأنه علي كل مسلم التطوع في الحرب ضد بريطانيا وفرنسا وروسيا باعتبارهم أعداء للإسلام [55]، كما أعلن السلطان العثماني الجهاد ضد بريطانيا وخطط لمظاهرة في استانبول لجذب الرأي العام التركي نحو هذه الفكرة [٥٦].

وكان الأتراك قد أعدوا قوة للاستيلاء علي الطور قوامها سبعون جنديا تحت قيادة القائد الألماني جورج فندس، ومعه البكباشي حسين نوري من أهل بني


غازي، فوصلوا إلي الطور في ١٨ يناير ١٩١٥ للاستيلاء عليها، واتخذوا موقعاً حصيناً أسفل جبل الحمام، لكن نفذت مؤونة هذه القوة فأرسلوا إلي دير سانت كاترين يطلبون الزاد ويتوعدون رهبانه في حالة الرفض، فما كان من رئيس الدير إلا أن أرسل إليهم بعض المؤن خوفاً منهم. وحينما وصلت أنباء حصار الطور إلي القائد العام للقوات البريطانية، أرسل أوامره إلي أهل الطور والمنشية والحمام بالهجرة إلي السويس ومصر خوفاً عليهم، وقام بعمل تحصينات حربية في محجر الطور وزوده بمائتي رجل من الأورطة الثانية المصرية، وعززت القوة بثلاثمائة رجل من القوة الهندية، واستطاع الكولونيل باركر، مدير سيناء الأسبق الذي كان يقود القوات المنوط بها طرد الأتراك من الطور، الهجوم علي القوات المحاصرة للمدينة التي انضم إليها بعض سكان المنشية وبعض من بدو سيناء من قبيلة العليقات العوارمة ومزينة، كما كان دليل القوات التركية أحد عساكر الباشبوزق بنخل الذي ربما يكون هو الضابط الذي يشير إليه محمد فريد في أوراقه بأنه استسلم للقوات التركية هو فرقته المؤلفة من ٢٠ من الجنود السوادنيين وآثر عدم ضرب قوات الخليفة العثماني(٥٧)، وتمكنت القوة البريطانية المصرية من دحر القوات التركية المحاصرة للطور، لكن تمكن جورج قندس من الإفلات من الموت نظراً لأنه في اليوم السابق علي الهجوم أرتحل مع بعض العربان من العوارمة إلي أبي زنيمة وتمكن من إحراق مخازن شركة المغنسيوم(٥٨).

وقد قامت الطائرات البريطانية بتتبع أثر الجيش التركي في شبه جزيرة سيناء، ولم يبق للقوات التركية فيها سوي قوات صغيرة في العريش ونخل، أما باقي الجيش فقد تقهقر إلي بئر سبع والعوجة (٥٩). واستمرت عمليات ضرب المواقع التركية في شبه جزيرة سيناء من قبل الطائرات والبوارج الحربية البريطانية والفرنسية. ففي ١٧ أبريل ١٩١٥ تمكنت سفينة حربية فرنسية من ضرب الاستحكامات التركية في العريش بينما كانت القوات التركية محتشدة، كما قصفت القوات البريطانية في ١٦ أبريل المواقع التركية جنوب العريش مما أثر تأثيراً كبيراً في المعكسر التركي (٦٠). وفي ٢٤ مارس ١٩١٦ نفذت الطائرات البريطانية عدة طلعات جوية علي المعسكرات التركية في بير الحسنة وألقت ما يزيد عن أربعين " قنبلة "، فأحدثت دماراً كبيراً في المعسكر التركي(٦١).

علي أية حال، فقد فشلت الحملة التركية الأولي علي سيناء وقناة السويس، لكنها بلا شك أعطت تحذيراً للسلطات البريطانية مؤداه أن الدفاع عن مصر بجعل القناة نقطة دفاع أولي بات أمراً في غاية الخطورة، ومن الضروري وضع مراكز قوية علي أرض سيناء كخط دفاع أول، كما أكدت الحملة التركية احتمالات القيام بهجوم مشابه أكثر تنظيماً واستعداداً، وهوما توقعه البريطانيون في أية لحظة خاصة وأن جمال باشا عقب الفشل الذي منيت به حملته الأولي قد أعلن أن تلك الحملة لم تكن سوي حملة استكشافية لمعرفة إمكانية الوصول إلي القناة، وبغض النظر عن الأسباب التي كانت وراء هذا التصريح سواء أكان ذلك لتغطية فشل الحملة أم لغير ذلك، إلا أن ذلك يوضح نية الأتراك للقيام بحملة أخري أكثر تنظيماً.

كما أكدت الحملة العثمانية للبريطانيين ضرورة الاعتماد علي عربان سيناء في مسألة الدفاع عن القناة، خاصة وأن بعضاً منهم قد انضم إلي هذه الحملة، ورأينا كيف استماتوا في الدفاع عن الطور وفقد البعض منهم حياته نتيجة وقوفه إلي جانب العثمانيين.

٣- الحملة العثمانية الثانية

صارت مصر منذ اندلاع الحرب علي حدودها الشرقية والغربية " معسكراً مسلحاً" حيث كانت تفد إليها كل فترة تعزيزات حربية، إضافة إلي أنها صارت مستشفي كبري لمداواة جرحى الحرب، حيث بنيت مستشفي إنجليزية جديدة في بور سعيد في ٨ نوفمبر ١٩١٥، فقد بات من الواضح أن هناك هجوماً عثمانياً وشيكاً علي القناة عبر شبه جزيرة سيناء بقوة قوامها علي الأقل ٢٥٠ ألف جندي، لكن مع هذه ظلت القناة خط الدفاع الأول عن مصر طوال الحرب[٦٢]، وذلك علي الرغم من المحاولات البريطانية لجعل الضفة الشرقية للقناة هي خط الدفاع المرتقب عقب الحملة الأولي.

وخلال الفترة من ٧ ـ ٢٥ أبريل ١٩١٥ بدأت القوات البريطانية تتوافد علي مصر بشكل متزايد [٦٣]، وقرر مري Murray ـ الذي أصبح القائد العام للقوات البريطانية في مصر واتخذ من الإسماعيلية مقراً له ـ أن الدفاع عن مصر عن طريق جعل القناة قاعدة الدفاع الأساسية كان إسرافاً في الرجال والمعدات علي

خط المواجهة الطويل الذي يمتد من ٨٠ إلي ٩٠ ميلاً، واقترح في ١٥ فبراير أن تكون الـ ٤٥ ميلاً الواقعة فيما بين العريش والقسيمة في الحافة الشرقية لسيناء هي القاعدة الاستراتيجية الحقيقية التي لابد أن ترتكز عليها خطة الدفاع عن مصر(٦٤)، ولذلك كان قرار مري في بادئ الأمر أن يحرم الأتراك من ساحة قطية ـ رومانة ويقوم هو باحتلالها في الحال، وكان يري أن فرقة من المشاة وبعض الوحدات من الجنود الراكبة تقيم في هذه المنطقة تمكنه من ترك منطقة شرق القناة لتوفير القوات التي يمكن إرسالها إلي فرنسا أو العراق أو سالونيك.

وكانت الحكومة البريطانية تحسب حساباً كبيراً للدعوة إلي الجهاد الإسلامي في حالة نشوب حرب عالمية، وذلك لما ستثيره هذه الدعوة ضدها من شعور عدائي بين رعاياها المسلمين في البلاد التي تحتلها، كالهند والخليج العربي وجنوب شبه الجزيرة العربية ومصر وغيرها، لذا عقد البريطانيون العزم علي محاربة دعوة الجهاد التي سعيلنها خليفة المسلمين عن طريق كسب العرب إلي جانبهم بشتي الحيل، واستهدفت محاولتهم بصورة خاصة الحجاز.

ولهذا أرسلت الحكومة البريطانية خبراءها إلي سيناء وشبه جزيرة العرب في مهام سرية، فقام كتشنر بإرسال ت. س. لورانس T. C. Lorance المعروف باسم لورانس العرب إلي سيناء وفلسطين والحجاز، حيث كانت سيناء من وجهة النظر البريطانية تحمي الشريان التاجي للإمبراطورية البريطانية، أي قناة السويس، كما أن فلسطين تقع علي حدود سيناء، لهذا اعتقد كتشنر أن القيام بعملية مسح دقيق للمنطقة أمر حيوي بالنسبة لقناة السويس(٦٥)، بينما كانت الحجاز مسرحاً مهماً للقيام بأنشطة تجسسية لتأليب سكانها علي السلطات العثمانية.

وفي إطار الخطة البريطانية لجعل خط الدفاع الأول عن مصر داخل شبه جزيرة سيناء، قامت السلطات البريطانية بعدة إجراءات تهدف إلي تحقيق هذه الخطة، بدأتها بعملية ازدواج الخط الحديدي بين الزقازيق والإسماعيلية والذي يبلغ طوله ٧٩ كم وذلك بهدف تسهيل نقل الجنود والمعدات من الإسكندرية إلي منطقة القناة، ومد سكة حديد ضيقة داخل صحراء سيناء في تسع نقط، حتى صار إجمالي خطوط السكة الحديد التي تم مدها حوالي ١٠٠ ميل كما أنشأوا عدة طرق مرصوفة، كما قاموا بمد مواسير مياه بنفس المسافة ليتمكنوا من إنشاء الخط

الدفاعي الذي لم يكن يبعد شرق القناة داخل سيناء بأكثر من ستة أميال (٦٦)، ووصلت خطوط السكة الحديد إلي المحمدية وروماني علي ساحل البحر المتوسط.

لهذا رأت القيادة البريطانية ضرورة العمل علي تخفيض الضغط التركي علي قناة السويس من خلال فتح جبهة أخري أمام القوات العثمانية، واستقر الرأي علي فتح جبهة الدردنيل، والهجوم بالسفن البحرية علي الموانئ العثمانية في الدردنيل(٦٧). وفي أغسطس ١٩١٥، قام أسطول دول الوفاق بالهجوم علي غاليبولي وحاول الأتراك التخفيف من الهجوم عليها فزادوا من ضغطهم علي السنوسي لكي يقوم بغزو مصر، وحاولوا كذلك الاستيلاء علي جزيرة بريم في مدخل البحر الأحمر في ١٤- ١٥ يونيو، حيث كانت بريطانيا تخشي من سيطرة الأتراك علي بريم لأنها تتمتع بموقع استراتيجي هام عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، كما كانت محطة تلغرافية مهمة وحيوية بالنسبة لشبكة المواصلات البريطانية (٦٨).

ونتيجة للضغط العسكري لدولتي الوسط، اضطرت دول الوفاق إلي إخلاء غاليبولي في أوائل عام ١٩١٦، وكان إخلاؤها فرصة ثمينة للألمان، فأرسلوا بغواصاتهم إلي مياه البحر المتوسط ونجحت غواصة ألمانية في ١٦ مايو١٩١٥ في مهاجمة فرقاطة فرنسية، وعقب ذلك غرقت سفينتان حربيتان بريطانيتان هما تريومف Trimph وماجيستك Majistic في مدخل الدردنيل (٦٩).

وإذا كان الألمان قد استغلوا الفرصة في اصطياد السفن البريطانية المتوجهة إلي قناة السويس، فإن الأتراك كانوا يعدون العدة لحملة عسكرية أخري علي قناة السويس عبر سيناء، وعهد إلي قيادة هذه الحملة إلي القائد الألماني فون كريس. وفي ٩ يوليو١٩١٦ خرجت القوات التركية التي بلغ قوامها ١٨٠٠٠ جندي بالقرب من بئر السبع، فوصلت بير العبد في سيناء وجعلتها نقطة تمركز لها(٧٠).

وفى صباح ٢٣ أبريل ١٩١٦ تقدمت القوات العثمانية إلى قطية، وتمكن الأتراك من إلحاق الهزيمة بالقوات البريطانية المرابطة بها، مما اضطر القوة البريطانية إلى الإنسحاب إلى الغرب، لكن مع وصول الإمدادات البريطانية لتلك القوة تمكنت من إعادة احتلال قطية مرة أخرى فى ٢٥ أبريل، فاضطرت القوات العثمانية إلى الإنسحاب إلى بير العبد (٧١).

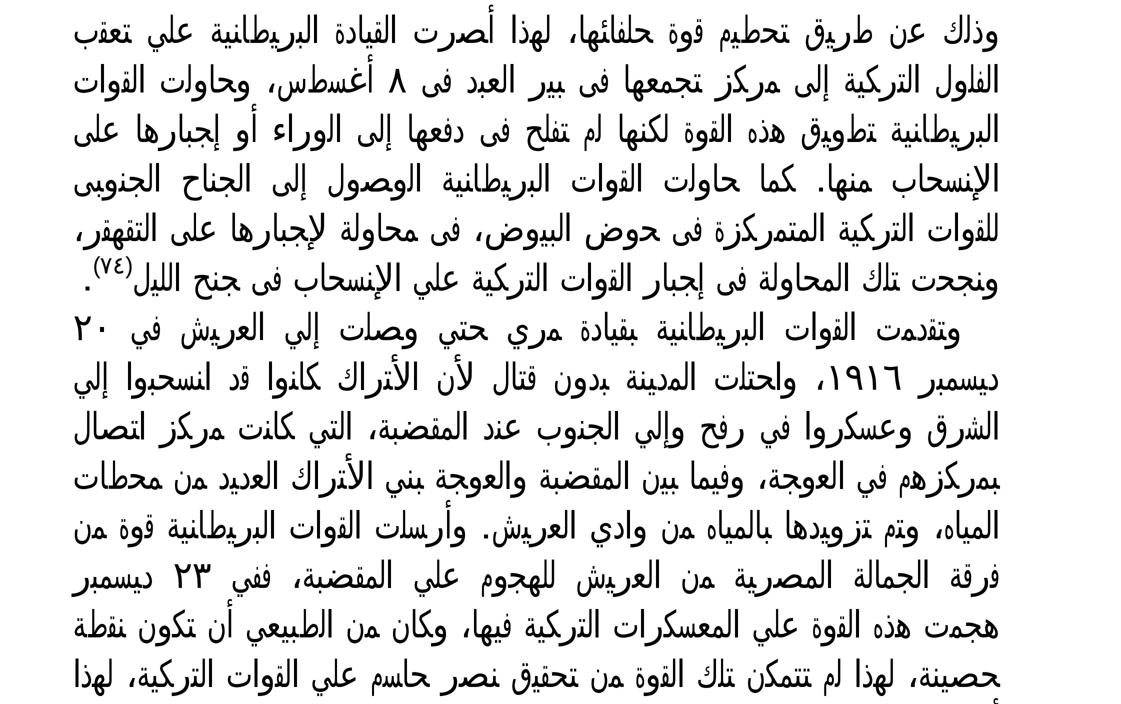
وقد قرر قائد الحملة العثمانية ضرورة القيام بعملية قوية وسريعة على امتداد طريق القوافل من العريش إلى قطية تعززها الطائرات والمدفعية، وتحول بقواته تجاه القناة بهدف التمكن من احتلال أى نقطة يمكن منها تخريبها والسيطرة عليها وحرمان الإنجليز من استخدامها [٧٢].

وفى ٣ أغسطس ١٩١٦ زحفت القوات العثمانية تعاونها المدفعية في اتجاه نقطة التمركز البريطانية على خط رومانة ـ المحمدية، وكانت ميمنة القوات البريطانية تمتد إلى الجنوب أكثر مما كان يتوقع الأتراك، ففقدت قوتهم التى كانت تنوى أن تلاحق القوة التى إنسحبت من رومانة، تماسكها وتورطت فى الرمال الثقيلة فى تلك المنطقة. ونجح الهجوم المضاد الذى قامت به القوات البريطانية تجاه دويدار وبولوزيوم، فاضطرت القوات التركية إلى الإنسحاب بدون نظام فتعقبتهم القوات الراكبة، لكن الظروف الجوية حالت دون متابعة الملاحقة. وكان ذلك فرصة أمام القوات التركية لإعادة تنظيم صفوفها فعاودوا الضغط من جديد على القوات البريطانية بعد أن تجمعوا فى بير العبد، لكن القوات البريطانية تمكنت من صدهم، وخسر الجانب التركى حوالى خمسة آلاف بين قتيل وجريح، وأسر البريطانيون نحو أربعة آلاف أسير، وبهذا انتهت معركة رومانة بهزيمة الأتراك، وحلت بهم كارثة حقيقية حيث فقدوا تقريباً ٥٠٪ من قواتهم، بالإضافة إلي الكثير من العتاد والأسلحة[٧٣] (راجع ملحق ٨). ولم يعاود الأتراك بعد هذه المعركة تهديد حدود مصر الشرقية مرة أخرى.

٤- إخلاء سيناء من الأتراك

عقب معركة رومانة قررت القيادة البريطانية الدفاع عن مصر بعيداً عن قناة السويس، وتخلت عن فكرة جعل القناة خط الدفاع الرئيسى عن مصر، وبات من الواضح أن قناة السويس نفسها تحتاج إلى خط دفاع متقدم، ومن الأنسب نقل خط الدفاع إلى فلسطين، ومن ثم كان من اللازم ملاحقة القوات التركية خارج شبه جزيرة سيناء.

وفي ٧ أكتوبر ١٩١٦ حدث تبديل وزاري في بريطانيا، حيث استقالت وزارة اسكويث، وحلت مكانها وزارة لويد جورج L. George لرئاسة الوزارة، وكانت القيادة البريطانية الجديدة ترى ضرورة تحطيم قوة ألمانيا بطريقة غير مباشرة،



وذلك عن طريق تحطيم قوة حلفائها، لهذا أصرت القيادة البريطانية علي تعقب الفلول التركية إلى مركز تجمعها فى بير العبد فى ٨ أغسطس، وحاولت القوات البريطانية تطويق هذه القوة لكنها لم تفلح فى دفعها إلى الوراء أو إجبارها على الإنسحاب منها. كما حاولت القوات البريطانية الوصول إلى الجناح الجنوبى للقوات التركية المتمركزة فى حوض البيوض، فى محاولة لإجبارها على التقهقر، ونجحت تلك المحاولة فى إجبار القوات التركية علي الإنسحاب فى جنح الليل(٧٤).

وتقدمت القوات البريطانية بقيادة مري حتي وصلت إلي العريش في ٢٠ ديسمبر ١٩١٦، واحتلت المدينة بدون قتال لأن الأتراك كانوا قد انسحبوا إلي الشرق وعسكروا في رفح وإلي الجنوب عند المقضبة، التي كانت مركز اتصال بمركزهم في العوجة، وفيما بين المقضبة والعوجة بني الأتراك العديد من محطات المياه، وتم تزويدها بالمياه من وادي العريش. وأرسلت القوات البريطانية قوة من فرقة الجمالة المصرية من العريش للهجوم علي المقضبة، ففي ٢٣ ديسمبر هجمت هذه القوة علي المعسكرات التركية فيها، وكان من الطبيعي أن تكون نقطة حصينة، لهذا لم تتمكن تلك القوة من تحقيق نصر حاسم علي القوات التركية، لهذا أرسلت القيادة البريطانية تعزيزات من القوة الاسترالية والنيوزيلندية الراكبة للالتفاف من الشرق علي المقضبة التي تم حصارها، ولعبت المدفعية البريطانية دوراً مهماً في تلك المعركة حيث دمرت طوابي القاعدة التركية، بينما ضيقت قوات الجمالة الخناق علي القوة التركية المحاصرة في المقضبة، وتحت كثافة النيران اضطرت القوات التركية المحاصرة إلي الاستسلام، وكان عدد القوات التركية في المقضبة حوالي ٢٠٠٠ جندي، أسر منهم ١٣٥٠ منهم ٤٥ ضابطاً، كما تم الاستيلاء علي أربعة مدافع جبلية من طراز كروب، وقتل من الأتراك في هذه المعركة حوالي ٩٧ رجلاً خسرت القوات البريطانية ٢٥ قتيلاً و١٢٤ جريحاً بينهم خمسة ضباط. واضطرت القوات التركية بعد هذه المعركة إلي احتلال مراكز في وادي العريش، في أبوعجيلة وأولاد علي، وصار مركزهم في العوجة(٧٥).

وفي الوقت نفسه، كانت الجهود تسير علي قدم وساق لمد خطوط السكة الحديدية والمياه مع سير الحملة البريطانية لطرد الأتراك من سيناء، حيث تم مد خطوط أنابيب المياه العذبة من القنطرة لمسافة ١٣٥ ميلاً داخل الصحراء بهدف

إيصالها إلي فلسطين، وقرر أللنبي Allenby التوغل لمطـــــاردة القـــــوات التركـــية في فلســطين وضرب وجودهم هناك، لمنع أية حملات أخري قد يشنها الأتراك علي سيناء وقناة السويس، حيث كان يري أن الاستيلاء علي فلسطين مجرد هجوم دفاعي Defensive-Offensive للحفاظ علي المصالح الإمبراطورية [٧٦].

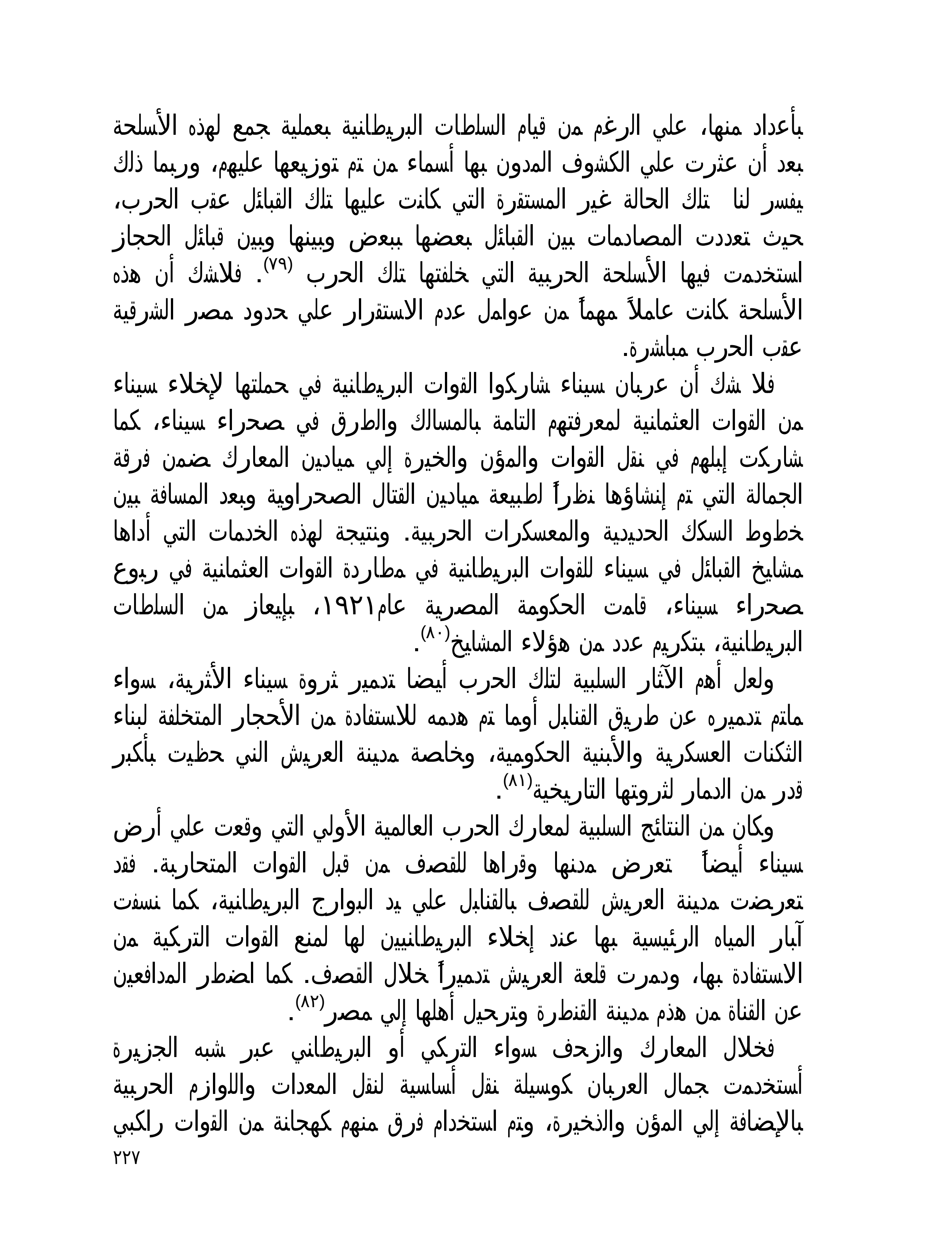
وحتي ذلك الوقت لم يكن للعثمانيين في شبه جزيرة سيناء سوي نقطة صغيرة في رفح بها قوة قوامها ٢٠٠٠ جندي. وفي ٨ يناير ١٩١٧ تمكنت قوة من القوات الاسترالية والنيوزيلندية وقوات اليومنري والجمالة من محاصرة النقطة التركية، فأرسلت القيادة العثمانية في العوجة تعزيزات عسكرية لإنقاذ نقطة رفح المحاصرة، واستمر القتال بين الطرفين طوال اليوم فقد فيه الأتراك بطارية مدفعية و١٦٣٥ أسيراً و٢٠٠ قتيل علي الرغم من التعزيزات التركية التي جاءت من خان يونس، وخسر الجانب البريطاني ٧١ قتيلاً و٤١٥ جريحاً [٧٧].

وفي أواخر يناير عاد الأتراك مرة أخري في محاولة لإنشاء نقطة عسكرية في سيناء، حيث حاولوا إنشاء نقطة علي طريق نخل الحسنة، لكن لم يقدر لهذه القوة البقاء في شبه جزيرة سيناء، إذ قامت القوات البريطانية بتطويقها وهزيمها وأسرها[٧٨]. وبهذه المحاولة تنتهي المحاولات العثمانية لإقامة نقاط تواجد عسكري لهم في سيناء، كما تم التخلص بشكل نهائي من الوجود العسكري العثماني فيها.

٥– تأثير الحرب علي مجتمع سيناء

كانت شبه جزيرة سيناء ـ كما رأينا ـ مسرحاً مهماً للعمليات العسكرية أثناء الحرب العالمية الأولي، ووقعت معارك عنيفة بين القوي المتصارعة علي أرضها، وشارك سكانها خلال مراحل الحرب التي لا ناقة لهم فيها ولا جمل. فكما رأينا أن كل طرف من الأطراف المتحاربة استخدم أهالي سيناء من بدو وحضر بهدف خدمة مصالحه.

وقد تركت الحرب العالمية آثارها علي سكان سيناء ولعل أهم تلك الآثارذلك الأثر الناجم عن توزيع الأسلحة علي هؤلاء البدو. فقد قامت قيادة الجيش العثماني بتوزيع الأسلحة علي العربان الذين شاركوا في الحملتين الأولي والثانية، وعقب هزيمة القوات العثمانية ظلت تلك الأسلحة في متناول أيديهم، واحتفظت كل قبيلة


بأعداد منها، علي الرغم من قيام السلطات البريطانية بعملية جمع لهذه الأسلحة بعد أن عثرت علي الكشوف المدون بها أسماء من تم توزيعها عليهم، وربما ذلك يفسر لنا تلك الحالة غير المستقرة التي كانت عليها تلك القبائل عقب الحرب، حيث تعددت المصادمات بين القبائل بعضها ببعض وبينها وبين قبائل الحجاز استخدمت فيها الأسلحة الحربية التي خلفتها تلك الحرب [٧٩]. فلاشك أن هذه الأسلحة كانت عاملاً مهماً من عوامل عدم الاستقرار علي حدود مصر الشرقية عقب الحرب مباشرة.

فلا شك أن عربان سيناء شاركوا القوات البريطانية في حملتها لإخلاء سيناء من القوات العثمانية لمعرفتهم التامة بالمسالك والطرق في صحراء سيناء، كما شاركت إبلهم في نقل القوات والمؤن والخيرة إلي ميادين المعارك ضمن فرقة الجمالة التي تم إنشاؤها نظراً لطبيعة ميادين القتال الصحراوية وبعد المسافة بين خطوط السكك الحديدية والمعسكرات الحربية. ونتيجة لهذه الخدمات التي أداها مشايخ القبائل في سيناء للقوات البريطانية في مطاردة القوات العثمانية في ربوع صحراء سيناء، قامت الحكومة المصرية عام١٩٢١، بإيعاز من السلطات البريطانية، بتكريم عدد من هؤلاء المشايخ[٨٠].

ولعل أهم الآثار السلبية لتلك الحرب أيضا تدمير ثروة سيناء الأثرية، سواء ماتم تدميره عن طريق القنابل أوما تم هدمه للاستفادة من الأحجار المتخلفة لبناء الثكنات العسكرية والأبنية الحكومية، وخاصة مدينة العريش التي حظيت بأكبر قدر من الدمار لثروتها التاريخية[٨١].

وكان من النتائج السلبية لمعارك الحرب العالمية الأولي التي وقعت علي أرض سيناء أيضاً تعرض مدنها وقراها للقصف من قبل القوات المتحاربة. فقد تعرضت مدينة العريش للقصف بالقنابل علي يد البوارج البريطانية، كما نسفت آبار المياه الرئيسية بها عند إخلاء البريطانيين لها لمنع القوات التركية من الاستفادة بها، ودمرت قلعة العريش تدميراً خلال القصف. كما اضطر المدافعين عن القناة من هذم مدينة القنطرة وترحيل أهلها إلي مصر[٨٢].

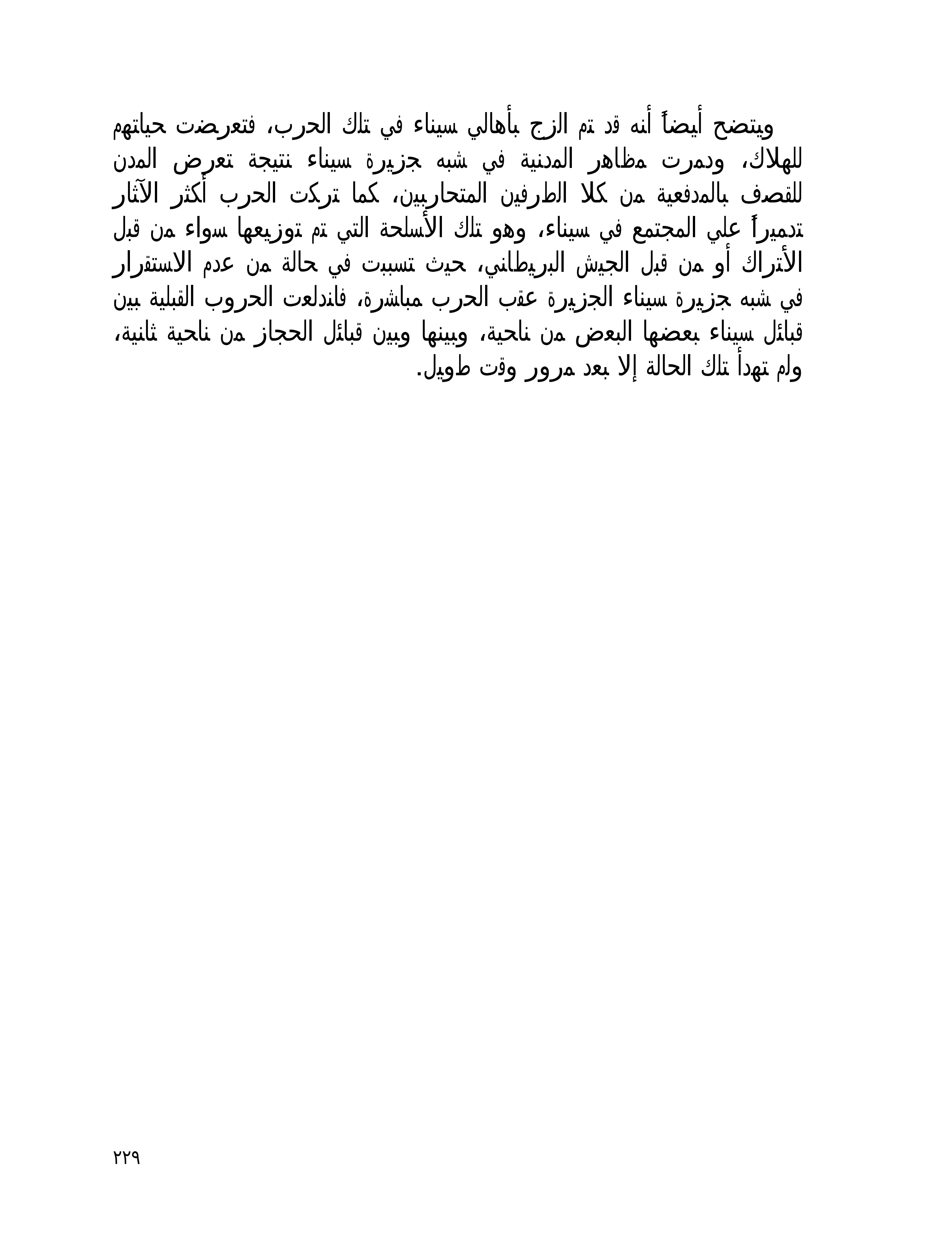
فخلال المعارك والزحف سواء التركي أو البريطاني عبر شبه الجزيرة أستخدمت جمال العربان كوسيلة نقل أساسية لنقل المعدات واللوازم الحربية بالإضافة إلي المؤن والذخيرة، وتم استخدام فرق منهم كهجانة من القوات راكبي

الجمال، ضمن الفرقة التي شكلتها بريطانيا من عربان مصر [٨٣]، وقد سبق أن استخدمهم الأتراك ضمن القوات التي زحفت علي القناة.

كما كانت إبل ودواب أهل سيناء تتعرض للسـلب من قبل القوات المتحاربة. فخلال معارك فبراير ١٩١٥ كان قطيع من إبل قبيلة العيايدة يجول بالقرب من ساحة المعارك شرق قناة السويس بحثاً المراعي الخصبة، وتمكن عدد من أفراد جنود كتيبة السواري الهنود "بيكانير Bikanir" من الإمساك بعدد منها، وأحضروا القطيع إلي محطة سرابيوم، لكن حاكم سيناء لم يشأ أن يضغط علي القبيلة للحصول علي هذه الإبل، حيث كان الهنود يعتقدون أنهم قبضوا علي " جمال برية أومتوحشة " ليس لها مالك. كما حدث الأمر نفسه مع جمال نفس القبيلة لكن مع القوات الاسترالية في عام ١٩١٦ حين قبضوا علي قطيع مكون من مائة جمل، وقالوا أنهم استولوا علي "مائة جمل حقيبة تركي A hundred Turkish baggage camels" [٨٤].

كما تعرضت بعض القبائل للقتل والتدمير نتيجة اشتراكهم في هذه الحرب. فقد كان الشيخ زيدان مدخل شيخ قبيلة العليقات هو الشيخ الوحيد في سيناء الموالي للحكومة المصرية، بينما انضمت قبيلة الزميليين إلي جانب العثمانيين آملاً في الحصول علي امتيازات أو زعامة منهم، وكانوا من بين المحاصرين في الطور عام ١٩١٥، وفقدوا حياتهم خلال الحصار[٨٥]. وكان من بين قتلي معركة الطور: عيد محمد من العليقات، حسين مبارك من الزهيرات العوارمة، عامر خضر أخو شيخ قبيلة مزينة [٨٦]. وقد أدت هذه الحرب إلي تقاص عدد سكان سيناء نتيجة لفقدان عدد منهم أثناء المعارك، بالإضافة إلي عمليات التهجير والإخلاء التي قامت بها القوات البريطانية لسكان سيناء أثناء المعارك.

وبهذا يتضح لنا أن سيناء كانت مسرحاً مهماً من مسارح الحرب العالمية الأولي، فعلي أرضها تم الصدام المباشر بين القوات العثمانية والبريطانية. وقد ثبت للقادة البريطانيين، من خلال الحملتين العثمانيتين الأولي والثانية، فشل الاستراتيجية المبنية علي أساس جعل قناة السويس هي خط الدفاع الأول عن مصر، إذ أنهما قد أثبتتا أن الدفاع عن مصر لابد أن يكون في عمق سيناء، لأن تمكن القوات العثمانية من اجتياز صحراء سيناء بطرقها الوعرة كان عملاً مذهلاً حقاً، خيب التوقعات العسكرية البريطانية.



ويتضح أيضاً أنه قد تم الزج بأهالي سيناء في تلك الحرب، فتعرضت حياتهم للهلاك، ودمرت مظاهر المدنية في شبه جزيرة سيناء نتيجة تعرض المدن للقصف بالمدفعية من كلا الطرفين المتحاربين، كما تركت الحرب أكثر الآثار تدميراً علي المجتمع في سيناء، وهو تلك الأسلحة التي تم توزيعها سواء من قبل الأتراك أو من قبل الجيش البريطاني، حيث تسببت في حالة من عدم الاستقرار في شبه جزيرة سيناء الجزيرة عقب الحرب مباشرة، فاندلعت الحروب القبلية بين قبائل سيناء بعضها البعض من ناحية، وبينها وبين قبائل الحجاز من ناحية ثانية، ولم تهدأ تلك الحالة إلا بعد مرور وقت طويل.

هوامش الفصل الخامس

(١) Thatcher. O.J., and Schwill, F., A General History of Europe, Part II (1500-1922), London 1923, pp. 564-66.

(٢) حول التحالفات التي تمت قبيل الحرب العالمية الأولي راجع، عبد العزيز سليمان نوار، عبد المجيد النعيمي، التاريخ المعاصر، أوربا من الثورة الفرنسية إلي الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣، ص ص ٣٢٣ – ٣٦٣، هارولد تمبرلي، أ. ج. جرانت، أوربا فب القرنين التاسع عشر والعشرين، الجزء الثاني، ترجمة محمد علي درة، لويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥، ص ص ٥٦ – ٨٨.

(٣) وجيه عبد الصادق عتيق، العرب والحرب العالمية الأولي، بحث ضمن ندوة العرب وأوربا عبر عصور التاريخ عقدها إتحاد المؤرخين العرب في ١٩٩٩، حصاد ٧، القاهرة، ١٩٩٩، ص ٥٩٩.

(٤) J.C.Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record: 1914 – 1956, Vol. II, New York1959, p. 1.

(٥) Ibid.

(٦) Thatcher , and Schwill, op. cit., pp. 564-566.

(٧) مصطفي علي هويدي، الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزوالإيطالي، طرابلس ١٩٨٨، ص ٤٩.

(٨) **فون كريس**، من أبرز ضباط المدفعية في الجيش الألماني، هومن أبناء أسرة عريقة من نبلاء بافاريا، قدم إلي تركيا ضمن البعثة العسكرية الألمانية لإعادة تنظيم الجيش العثماني. راجع، علي فؤاد بك، كيف غزونا مصر – مذكرات الجنرال التركي علي فؤاد بك، نقله إلي العربية الدكتور/ نجيب الأرمنازي، منشورات دار الكتاب الجديد، يبروت، ١٩٦٢، ص ١٦،

(٩) علي فؤاد بك، الحملة المصرية أو من باريس إلي صحراء التيه، حماة، ١٩٢٢، ص ٥١.

(١٠) وجيه عبد الصادق عتيق، المرجع المذكور، ص ص ٥٨٩ - ٥٩٠.

(١١) Jarvis, C.S., op. Cit., p. 129.

(١٢) **مان شيتهام**، كان شيتهام يشغل منصب مستشار المعتمد البريطاني (ثم المندوب السامي فيما بعد) أو نائبه للفرع السياسي، وقد لعب شيتهام دوراً مهماً في اقناع السلطان حسين كامل بقبول العرش، وظل يشغل منصبه كمستشار للمندوب السامي في عهد مكماهون وونجت، وعند سفر الأخير إلي بلاده قام شيتهام بعمل المندوب السامي، وطلب من حكومته نفي سعد زغلول، وظل يقوم بعمله حتي تم تعيين اللورد اللنبي مندوباً سامياً علي مصر، وظل شيتهام يعمل مستشاراً للمندوب السامي حتي عام ١٩٢٠ حين تم نقله من مصر وتعيين المستر سكوت بدلاً منه. ماجدة محمد حمود، دار المندوب السامي(١٩١٤ – ١٩٢٤)، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين العدد١٣٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩، ص ص١٨٩ – ١٩٠.

(١٣) إدوارد كوك، تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الوشدية بين بريطانيا العظمي والدولة العثمانية المدونة بالمكاتبات الرسمية المنشورة من وزارة الخارجية البريطانية، لندن، ١٩١٥، (ترجمة) ص ١٥

(١٤)(الليفتنانت) أ. كيرزي، العمليات الحربية في مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ إلي يونيو١٩١٧، ترجمة يوزباشي / محمد علي فهمي، وأحمد الأورفلي، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٥.

(١٥) علي فؤاد بك، الحملة المصرية... المصدر المذكور، ص ٥١.

(١٦) ق. ب. خويري، الرحلة السورية في الحرب العمومية ١٩١٦، أخطار وأهوال وعجائب عني بنشرها يوسف توما البستاني صاحب مكتبة العرب، طبعت بالمطبعة اليوسيفية بباب الخلق، القاهرة، ١٩٢١، ص ٩.

(١٧) وجيه عبد الصادق عتيق، المرجع المذكور، ص ٥٩٣.

(١٨)عارف العارف، تاريخ بئر السبع، ص ٢٥١.

(١٩) العميد الركن / شكري محمود نديم، حرب فلسطين ١٩١٤ – ١٩١٨، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥، ص ٢٥. فتحي رزق، رباعيات سيناء، ص ١٤١

(٢٠) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الخارجية، محفظة ٩/ب مصر في الحرب العالمية الأولي، خطة الكونتيننتال ١٨ مارس ١٩٢٢، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤- ١٩١١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨، ص١٩٤.

(٢١) الوقائع المصرية، عدد غير إعتيادي بتاريخ ١٩ ديسمبر ١٩١٤.

(٢٢) أحمد شفيق، مذكراتي..، جـ ٣، ص ص ٣٨٣، ٣٨٥، أوراق محمد فريد، المصدر المذكور، المجلد الأول، ص ١٧٥، العميد الركن شكري محمود نديم، المرجع المذكور، ص ٢٧.

(32) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٧٤٣

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣٨٥

(٢٥) أحمد شفيق، مذكراتي..، جـ ٣، ص ص٤٠٤ - ٤٠٦أأ.

(٢٦) وجيه عبد الصادق عتيق، المرجع المذكور، ص ٥٩٢. عقب دخول العثمانيين الحرب أخذت حاشية الخيوعباس تدعو الحكومة العثمانية إلي وضع الخديوعلي رأس الحملة العسكرية المزمع تسييرها إلي مصر أو علي الأقل تسمح له بمصاحبتها، لكن قادة الاتحاد والترقي لم يرحبوا بتلك الفكرة، حتي أنور باشا، الذي كان يبدي تعاطفه مع عباس اقترح أن ينتظر محمد فريد والخديو حتي يعبر الجيش العثماني قناة السويس، ثم جاء تعيين جمال باشا، أكثر زعماء الاتحاد والترقي عداءاً للخديو، قائداً عاماً للحملة المصرية بمثابة نذير بعدم أخذ الفكرة مأخذ الجد، خاصة أنه لم يسمح لأحدا بمصاحبة الحملة سوي " عبد العزيز جاويش " واثنين من أتباعه. وقد انزعج محمد فريد، لكن جمال باشا أكد له أنه علي استعداد لاصطحاب أي من المصريين المدنيين شريطة أن يخضعوا للأوامر العسكرية. وتحرك جمال إلي الجبهة في ٢٢ نوفمبر يصحبه عدد قليل من أفراد حاشية الخديو الثانويين، لكن فشلت محاولات الخديو للحصول علي إذن بمصاحبة الحملة، وما لبث أن رحل إلي فيينا ولحق به محمد فريد. حول التفاصيل راجع، أحمد شفيق، المصدر المذكور، الجزء الثالث، ص ص ٤٠٣ – ٤١٤، والجزء الرابع، ص ص ٢١ – ٢٢، أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي ما بعد الهجرة ١٩٠٤ – ١٩١٩، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٨، ص ص ١٨٣ –١٩٢، آرثر إدوارد جولد سميث، الحزب الوطني المصري (مصطفي كامل – محمد فريد)، ترجمة فؤاد دوارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٢٦٦- ٢٦٧.

(٢٧) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وبريطانيا في مصر (١٩١٤-١٩١٨)، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثامن والعشرون ١٩٨١-١٩٨٢، ص ٣٧٩.

(٢٨) عارف العارف، المرجع المذكور، ص ٢٥١، Elgood, P. G., Egypt and the Army, London, 1924, p.222.

(٢٩) عارف العارف، المرجع المذكور، ص ٢٥١.

(٣٠) كيرزي، المرجع المذكور، ص ٢٦.

(٣١) المقطم، ١٣ يناير ١٩١٥.

(٣٢) عارف العارف، تاريخ بئر السبع، ص ٢٥٠.

(٣٣) المقطم، ١٣ يناير ١٩١٥.

(٣٤) أحمد شفيق باشا، مذكراتي.. جـ٣، ص ٣٧٦

(٣٥) العميد الركن شكري محمود نديم، المرجع المذكور، ص ٢٧.

(٣٦) عارف العارف، تاريخ بئر السبع، ص ٢٥٠

(٣٧) المقطم، ٧ يناير ١٩١٥.

(٣٨) المؤيد، ٢ فبراير ١٩١٥.

(٣٩) أ. كريزي، المرجع المذكور، ص ٢٦.

(٤٠) شكري محمود النديم، المرجع المذكور، ص ٢٩.

(٤١) Jarvis, op. cit., p.130.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) Elgood, p. G., op. cit., p.121.

(٤٤) الأهرام، ١١ فبراير ١٩١٦، شكري محمود نديم، المرجع المذكور، ص ص ٢٨-٣٠.

(٤٥)Farnie, Op. Cit., p 234.

(٤٦) الأهالي، ١٠ فبراير ١٩١٦، أحمد شفيق باشا، مذكراتي...، جـ٣، ص ٤٠٧

(٤٧) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وبريطانيا في مصر، ص ٣٨٠

(٤٨)المقطم ٣٠ يناير ١٩١٥. لطيفة محمد سالم، الصراع العسكري..، ص ٣٨١.

(٤٩) عبد الرحمن زكي، سيناء أرض المعارك، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٢٠٨.

(٥٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٧٤٥، ٧٤٦.

(٥١) المؤيد، ٤ فبراير ١٩١٥.

(٥٢) David Fromkin, A peace to end all peace, The fall of the Ottman empire and the Modern Middle East, London, Phoenix press, 2000, p.121.

(٥٣)عبد العظيم رمضان، الجيش المصري في السياسة : ١٨٨٢- ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١١٥.

(٥٤) المقطم، ٥ فبراير ١٩١٥.

(٥٥) P. M. Holt, Egypt and the Frtile Crescent, 1517 –1922, London , 1980, p.263. وحول نص ترجمة الفتوي يمكن الرجوع إلي، أحمد شفيق، المصدر المذكور، الجزء الثالث، ص ص ٤١٦، ٤١٧.

(٥٦) David Fromkin,op. cit., p.109.

(٥٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٧٤٩- ٧٥٠. أوراق محمد فريد، المصدر المذكور، المجلد الأول، ص ٢٩٦، Jarvis, op. cit., p.135.

(٥٨) الأهرام ٢٥ فبراير ١٩١٥، Jarvis, op. cit., p.135.

(٥٩) المؤيد، ٢٧ فبراير ١٩١٥

(٦٠) الأخبار، ١٩ أبريل ١٩١٥.

(٦١) The Egyptian Mail, 28 March, 1916.

(٦٢) Maurice, F., British Strategy , A Study of the Application of principles of war , London , 1929, p. 108.

(٦٣) Farnie, op. cit., p. 536.

(٦٤) G. Macmun and C. Falls, Military Oprations , Egypt and Palestine, Official History of the war, London , 1928,pp.170-4.

(٦٥) مايكل آشر، لورانس ملك العرب غير المتوج، ترجمة د / فاطمة نصر، كتاب سطور، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ١٦٨.

(٦٦) الأخبار ٧ ديسمبر ١٩١٥. فاطمة علم الدين، تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٦٠.

(٦٧)Farnie, op. cit., p. 539.

(٦٨) فاروق عثمان أباظة، عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩ – ١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٥٨٩، الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢- ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٣٧٥.

(٦٩) محمد عبد الرحمن برج، قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها علي العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلي سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨، ص ٤٦.

(٧٠) عبد الرحمن زكي، سيناء أرض المعارك، القاهرة، ١٩٥٧، ص ص ٢١١، ٢١٢.

(٧١) Wavell (Field Marshal), The Palestine Campaigns, London, 1931, p. 44.

(٧٢) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكري...، المرجع المذكور، ص ٤٠٢.

(٧٣) عبد الرحمن زكي، المرجع المذكور، ص ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٧٤) العميد الركن شكري محمود نديم، المرجع المذكور، ص ص ٥٩، ٦١.

(٧٥) المقطم، ١ يناير ١٩١٧ Jarvis, op. cit., pp.139-140 .

(٧٦) Davaid Lloyd George, War Memoirs of Davaid Llyod George, vol. IV, London, 1965,p.1819.

(٧٧) هناك تضارب حول أرقام القتلي والأسري فيذكر البلاغ الرسمي أن عدد القتلي والجرحي من الجانب العثماني ٦٠٠ رجل، وعدد الأسري ١٦٠٠ رجل. راجع، المقطم ١٢ يناير ١٩١٧، Jarvis, op. cit., p.139.

(٧٨) لطيفة محمد سالم، الصراع العسكري..، المرجع المذكور، ص ص ٤٠٣، ٤٠٤.

(٧٩) Jarvis, op. cit., p.70.

(٨٠) محافظ عابدين، محفظة (٢٩٣)، من عام ١٨٩٠ وحتي ١٩٣٢، تقارير مختلفة، تقرير مصلحة أقسام الحدود عن قبائل سيناء : precis sur les tribus de la presqu`lle du Sinai. وفيما يلي أسماء شيوخ القبائل الذين حصلوا علي تكريم من الحكومة المصرية نتيجة الخدمات التي قدموها للجيش البريطاني :

زيدان مدخل سليمان، من العليقات وحصل علي سيف وكسوة رسمية عام ١٩٢١.

حمدان فرج الزيات، من القرارشة، وحصل علي وسام النيل عام ١٩٢١.

سعد أبونار، من الحويطات، وحصل علي سيف وكسوة رسمية عام ١٩٢١.

شحودة أبودلدول، من الترابين، وحصل علي وسام النيل عام **١٩٢١.**

(٨١) Jarvis, op. cit., p.96.

(٨٢)نعوم شقير، المرجع المذكور، ص ٧٥٠، وأحمد شفيق باشا، المصدر المذكور، جـ ٣، ص ص ٣٨٣، ٣٨٥.

(٨٣) تم تشكيل فيلق الجمالة عندما رأت القيادة البريطانية ضرورة نقل المعدات والمؤن والذخائر إلي ميادين المعارك، ولكن هذا العمل كان يتطلب التوغل في مناطق شديدة الوعورة، لا يمكن للقوات البريطانية القيام بها دون الاستعانة بالجمالة، وهذه الفرقة التي بلغ تعدادها مائة ألف رجل أثبتت كفاءة عالية في ساحات المعارك، حول الدور البطولي الذي قامت به هذه الفرقة راجع، المقطم، ١ أغسطس ١٩١٧ (مقال تحت عنوان: فعال فرقة جمالة النقل في الجيش البريطاني)، لطيفة محمد سالم، مصر في الحرب العالمية الأولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤، ص ص ٢٤٥، ٢٤٦.

(٨٤) Murry, G. W., Sons of Ishmael, study Of Egyptian Bedwin, London, 1935, p 244.

(٨٥) Marry, G. W., op. cit., p 263.

(٨٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٧٥٠.

الفصل السادس

الأنشطة الاقتصادية لسكان شبه جزيرة سيناء

فرضت طبيعة الأرض والموقع على مجتمع شبه جزيرة سيناء ممارسة أنشطة اقتصادية تتلاءم مع طبيعة الأرض. فالنشاط الزراعي مثلا كان رهناً بسقوط المطر، ولهذا تميزت حياة الغالبية العظمى من السكان بعدم الاستقرار، حيث إن الزراعة من العوامل المهمة والمشجعة على الاستقرار. كما أن طبيعة شبة جزيرة سيناء، التي تحيطها المياه من ثلاث جهات، أتاحت الفرصة لسكان السواحل لامتهان حرفة الصيد، سواء المستقرين منهم علي سواحل البحر المتوسط خصوصاً في بحيرة البردويل أو على سواحل خليجي العقبة والسويس.

وكان للطبيعة الصحراوية لشبه جزيرة سيناء أثرها على السكان حيث عاشو حياة قاسية ملؤها الصبر والجلد، فكانت الإبل وسيلتهم للانتقال من مكان لآخر، ومن ثم صاروا خبراء بشؤونها، ولخبرتهم في هذا المجال عملوا كمرشدين وأدلاء لغيرهم ممن يجتازون هذه الصحراء من التجار والمسافرين والحجاج. كما استخدموا خبرتهم في معرفة الطرق والدروب في تهريب ما يريدون تهريبه عبر الحدود.

ولأن سيناء زاخرة بالكنوز والمعادن، فقد عمل عدد من سكانها في حرفة التعدين فاستخرجوا الفيروز من وادي المغارة، واشتغلوا في شركات التعدين عندما بدأ العمل علي أرضها. وسوف تتناول الصفحات التالية أهم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان سيناء وتطورها خلال الفترة مجال الدراسة.

١- نقل البضائع والمسافرين

كان موقع سيناء كطريق رئيسي لنقل البضائع والمسافرين بين مصر والشام، وموقعها كهمزة الوصل البرية بين مصر والحجاز، ومرور طريق الحج الذي يسلكه حجاج مصر وبلاد المغرب في طريقهم إلي الأراضي المقدسة عبرها، وما كان لبعض طرقها من أهمية خاصة نظراً لكونها الطرق المؤدية إلي أراضى سيناء الجنوبية التي تقدسها بعض الطوائف المسيحية، وتحج إليها كل عام، كل هذا قد أغرى بعض القبائل في مصر والشام والحجاز على الهجرة إليها لتتولى فيها عملية النقل وتقديم الإبل اللازمة للتجار والمسافرين والحجاج وحراستهم.

وكان بدو سيناء يتحكمون في أجور النقل ويغالون فيها مطمئنين إلي أن التجار أو المسافرين مضطرون لاستخدامهم مادامت مناطق شبة الجزيرة مقسمة إلي "دركات"[١]، ولا يسمح لقبيلة بأن تتجاوز حدود منطقتها [٢].

ونتيجة لعدم تجاوز القبائل لحدودها فقد كانت المنافسة وما قد تؤدى إليه من تخفيض في أجور النقل أمراً يكاد يكون معدوماً . فكل قبيلة ملزمة بتقديم الجمال أو العمال والأدلاء والمرشدين للمسافرين في منطقة دركاتهم، وهذا يعني أن شيخ القبيلة يقبل مسئوليته التامة عن أمن المسافرين وبضائعهم [٣].

وليس لدينا إحصائية دقيقة عن أجرة الجمال بالنسبة للمسافرين والتجار، وإن كانت هناك إشارات بالوثائق حول أجرة الجمال المؤجرة للحكومة. فقد بلغت أجرة الجمل من العريش وحتى القاهرة حوالي ٣٩ قرشا في عام ١٨٤٨، بينما كانت من القاهرة الى العريش حوالي ٥٩ قرشا[٤]. وفي عام ١٨٦٢ بلغت أجرة الجمل في المسافة من القاهرة للعريش حوالى ٨٠ قرشا. وكان أصحاب الجمال كثيرا ما يشكون من تدني هذا الأجر، لأنهم كانوا يحصلون على أجر أكبر من ذلك بكثير من التجار والمسافرين[٥].

ومع افتتاح قناة السويس، ووجود نقاط للحجر الصحي بالقنطرة والإسماعيلية والسويس، والتي كانت تقوم بتحصيل " عوائد كورنتينه " علي الحيوانات، كل ذلك جعل معظم العربان القائمين بنقل المسافرين والتجار تنتهي رحلتهم عند هذه النقاط الصحية لتوفير المبالغ التي سيدفعونها إذا ما عبروا القناة لاستمرار رحلتهم إلي القاهرة.

وقد بلغت أجرة الجمل من العريش إلي القنطرة في عام ١٨٩٠ حوالي ٥٠ قرشاً للجمال المؤجر للحكومة. وكثيراً ما كان أصحاب الجمال يشكون من قلة الأجر وعدم كفايته لدفع "عوائد الكورنتنية " بالقنطرة (غرب القناة)، واستجابت نظارة المالية لشكواهم، ورفعت قيمة أجر الجمل في المسافة المذكورة إلي ٧٥ قرشاً، مع إعفائهم من " البطنطات "(عوائد الكورنتنية) سواء بالقنطرة أو العريش [٦].

وفي الجزء الجنوبي من سيناء، نجد أن الحكومة كانت تدفع للقبائل الواقعة علي طريق الحج مبالغ سنوية كبيرة، مقابل حراستهم لدركات طريق الحج المختلفة، وحماية قوافل الحجاج. وقد بلغت قيمة " الإنعامات " التي منحتها الحكومة للعربان علي طريق الحج المصري في عام١٨٨٠ حوالي ١١٠ جنيهاً، وكانت الأجرة الإجمالية لنقل الجمال اللازمة لنقل المحمل وأمير الحج والقافلة حوالي ٢٥٠٠ جنيه[٧].

وقد عهدت الحكومة المصرية لقبيلة " العايد " حراسة المحمل من القاهرة حتي العقبة، فكان عليهم تقديم الإبل اللازمة للمحمل، ولكن بعد افتتاح قناة السويس اضطرت هذه القبيلة إلي ترك البادية فاستقر أفرادها ببلبيس بمديرية الشرقية، فانتقل التزام حراسة

المحمل إلي عرب الشرقية والقليوبية علي التناوب وكان عربان الشرقية المكلفين بهذا العمل هم : النفيعات والسماعنة، والطميلات، والسعديين، والعقايلة، والمساعيد، والبياضين، وأولاد علي، والأخارسة، ولكنهم مع ذلك كانوا يسيرون معه حتى مكة [٨]. ومع توقف سير المحمل عن طريق البر، وسفره عبر البواخر من السويس، ابتداء من عام١٨٨٥، توقفت الحكومة عن تأجير جمال العربان ولكنها استمرت في تأجيرها لأغراض تعمير سيناء خلال الفترة اللاحقة علي توقف المحمل براً.

وفيما يتعلق بتأجير الجمال لدير سانت كاترين ونقل رهبانه وأمتعتهم وحبوبهم من السويس أو الطور إلي الدير، فقد كانت قبيلتا العليقات والصوالحه هما وحدهما اللتان تنتفعان بذلك دون قبيلة "مزينة "، التي حاولت فرض نفوذها للحصول علي نصيب من ذلك، وبالفعل تمكنت في نهاية القرن التاسع عشر تقريباً من الحصول علي خُمس نصيبهم من بعض منافع الدير أي من نقل الحبوب من الطور أو السويس إلي الدير ونقل السياح الروس وغيرهم ممن يزورونه ماعدا "الدليل" فإنهم لم يشاركوهم فيه. وكانت أجرة الدليل مع جمله حوالي عشرين قرشاً في اليوم بدلاً من ١٦ قرشاً لغير الدليل، كما أنه يحصل في كل " سفرية " علي جنيهين من السياح تحت مسمي "كسوة"[٩].

أما قبيلة الجبالية حراس الدير، فلم يكن لهم منافع في البلاد سوي ما يأتي عن طريق الدير كنقل حبوب الدير وأمتعته ورهبانه والحجاج الروس والسياح الذين يزورونه فهم يشاركون العليقات والعوارمة وأولاد سعيد منهم الربح. وحينما كثر تردد السياح الإفرنج إلي سيناء بقصد الصيد والنزهة أو التنقيب عن الآثار أو البحث عن المعادن حصل الجبالية في عام ١٩٠٥ علي نصيب من حقهم في نقل السياح الذين لا يدخلون الدير. ثم وقع اتفاق في عام ١٩٠٦ بين الدير ومشايخ الطور وحضره باركر بك مدير سيناء بشأن تأجير الجمال أقرت فيه بتأجير الجمل من السويس إلي الدير " بجنيه واحد إفرنجي"، ومن الدير إلي الطور بنصف "بنتو"، ومن الطور إلي الدير ثلاثون قرشاً[١٠].

وكان يمارس مهنة الجمالة عدد كبير من سكان سيناء، ويظهر ذلك واضحاً من خلال وثائق محكمة العريش، حيث كان تأجير الجمال يشكل مصدر دخل مهم للقبائل التي تمارس هذه المهنة في سيناء[١١]، على أساس أنهم أقدر من غيرهم في معرفة الطرق والدروب وطبيعة السفر على هذه الطرق. فمن خلال دراسة وثائق محكمة

العريش يتضح لنا أن هناك نسبة كبيرة من سكان العريش كانوا يعملون بمهنة الجمالة. ففي وثيقة مؤرخة بعام ١٨٩٨ نجد أحد العرايشية وهو السيد رفاعي قد سافر إلي أرياف مصر لمدة تقرب من سبعة شهور لأن مهنته جمالاً يقوم بنقل محاصيل الفلاحين في ريف الدلتا من الحقول إلي الأجران [١٢]، وفي وثيقة أخري١٩٠١ نجد أحد العرايشية الجمالة ويدعي سمك محمد الجبالي الجمال سافر إلي الشام لآداء عمله كجمال، ثم ارتد في رحلة عمل أخري إلي طوخ بدلتا مصر[١٣].

وعلي أية حال، فإن تنازع قبائل سيناء على المنافع وتأجير الجمال للمسافرين والسياح وغيرهم يدل على أهمية هذا العمل كمصدر للدخل، كما يدل على حالة الفقر التي كان تعيشها بعض القبائل وخصوصاً في سيناء الجنوبية. كما يتضح أيضاً أن اعتداء العربان على القوافل، كان يخل بأمن الطرق عامة وبحركة التجارة خاصة بين مصر والشام والحجاز.

٢- صيد الأسماك والسمان

يمارس حرفة صيد الأسماك سكان شواطئ شبة جزيرة سيناء، سواء من أهل المدن أو من العربان. وهؤلاء إما صيادون محترفون يمتهنون هذه المهنة عن أجدادهم، أو أشخاصاً اضطرتهم الظروف إلي ممارسة هذه الحرفة. وأهم مراكز الصيد في شبة جزيرة سيناء هي بحيرة البردويل في شمال سيناء، وشواطئ سيناء خليجي العقبة والسويس.

أما بحيرة البردويل أو" سبخة البردويل " كما يطلق عليها أحياناً، فقد كانت تعرف في خرائط الإغريق والرومان والفراعنة باسم "سربونيس Sirbonis" ويطلق الصيادون على الجزء الشرقي منها اسم بحيرة أوأشتوم الزرانيق [١٤]. ويبلغ طول بحيرة البردويل حوالي ٣٠ كم، أما عرضها فيختلف عند الأطراف بين متر واحد وثلاثة أمتار، وفي الوسط ما بين٢٠-٣٠ كم، ويبلغ عمقها من سطح البحر ما بين ٦ و١٠ أقدام [١٥].

وطوال القرن التاسع عشر، كان نظام المصايد في مصر يسير وفق نظام الالتزام لمن يدفع أعلي سعر في السنة، وقد سري هذا الوضع علي بحيرة البردويل حتى عام ١٩٠٣، حين صدر قرار حكومي باتباع نظام الضريبة، وإباحة حرية الصيد نظير

تراخيص يحصل عليها الصيادون بعد أن يدفعوا رسماً لذلك، وقد تم تعميم المشروع على جميع البحيرات ما عدا بحيرة البردويل في عام ١٩٠٥[١٦].

وكانت بحيرة البردويل أو" أشتوم البردويل " ـ حسبما تطلق عليها الوثائق ـ تابعة من الناحية الإدارية لمصلحة المطرية، التي كانت تدير شئون الصيد لسواحل مصر الشرقية، وكان هذا الأشتوم مفتوحاً للصيد قبل عام ١٨٨١ [١٧]. ففي عام ١٨٥٠ حاولت الحكومة المصرية ضبط عملية شحن الأسماك وتصديرها إلى " يافا " باعتبارها أقرب الموانئ الشامية إلي مصر، فأرسلت لمحافظة العريش بضرورة تشكيل فرقة حراسة لبحيرة البردويل، لملاحظة المراكب التي ترد من يافا لصيد الأسماك وإخضاعها للإجراءات الصحية، ولما كانت هذه السواحل ضمن " درك" عربان الأخارسة، فقد نيط بهم هذا الأمر، وتعهد شيخيها، " داوود القطاري وعيطة القطاوي، بضبط تلك الجهة "، وتم ترتيب راتب شهري لهذين الشخصين بواقع ٨٠ قرشاً شهرياً[١٨].

وكان على أصحاب المراكب التي تدخل أشتوما البردويل أو الزرانيق، أن يحضروا معهم "باطنطات" (تراخيص مراكب)، مدون بها حمولة المركب، وعدد الأفراد المصاحبين له، وبعد شحنه بالأسماك يتم تحصيل "العوائد "، ثم يحصل صاحب المركب على " تصريح " بدفع العوائد، وبعدها يتم التصديق بالشحن، ويمكن للمركب بعد ذلك مغادرة الأشتوم[١٩].

وخضع أشتوم البردويل لإدارة ملتزم مصلحة المطرية، الذي لم يكن يتحكم فقط في عملية الصيد، وإنما في الصيادين أيضاً، ولاشك أن هذا النظام قد حد بشكل كبير من إمكانية تطوير وسائل الصيد، حيث كان هدف الملتزم الأساسي هو الحصول على أكبر كمية من الأسماك خلال مدة التزامه، ولاشك أن ذلك قد أضر ضرراً بالغاً بعملية الصيد في البحيرة، حيث كان يضطر إلي صيد الأسماك الصغيرة في سبيل تحقيقه لهذا الهدف.

وخلال عام ١٨٨١ أُهمل أشتوم البردويل وأقفل بابه أمام الصيادين، نظراً لأن مصلحة المطرية رأت أنه يبعد مسافة كبيرة عن مقرها في المطرية، وكان أخر من التزمه شخص يدعى " أحمد الشهاوي "، وفي العام نفسه انفصل أشتوم الزرانيق عن البردويل، وصار تابعاً لمحافظة العريش تدير شئونه، وتطرحه للمزاد كل عام[٢٠].


وكان تأجير أشتوم الزرانيق يتم عن طريق " المزاد " الذي تنشر تفاصيله في الصحيفة الرسمية، ففي عام ١٨٨١م تم تأجيره بمبلغ ١٠٠ جنيه لشخص يدعى "محمود عبيد " من العريش [٢١]. وكان على الملتزم تسديد هذا المبلغ على ثلاثة أقساط متساوية، ويسددها لصالح "إيرادات حلقات الأسماك " [٢٢]. وقد رفضت مصلحة المطرية انفصال أشتوم الزرانيق عن أشتوم البردويل. لكن نظارة المالية ما لبثت أن رأت أنه من المناسب الاعتراف به كجزء منفصل عن أشتوم البردويل وألحقته بمحافظة العريش لقربة منها[٢٣].

وحينما طرح أشتوم الزرانيق للإيجار سنة١٨٨١، طالب المتقدمون للمزاد بمد حدود الالتزام من " المحمدية " حتى " رفح " أخر الحدود المصرية، حتى لا تترك أي مسافة على ساحل البحر في المسافة المذكورة خارجه عن دائرة الالتزام. وقد وصلت قيمة الإيجار في هذه السنة، وفقاً للتعديل الجديد لحدود الالتزام إلى ١٥٠ جنيهاً، وحصل علي مزاد الالتزام أحد العريشية ويدعي "عبد ا أبي شهاب " [٢٤]. وقد ظل التزام أشتوم الزرانيق ثابتاً على إيجاره السنوي (١٥٠جنيهاً) حتى تم ضم الأشتوم مرة أخرى إلى أشتوم البردويل[٢٥].

وفي تقريره عن أعمال سنة ١٨٩٠، طالب محافظ العريش بفتح أشتوم البردويل أمام الصيادين، حيث أكد أنه لن يتكلف فتحه للصيد قيمة إيجار عام واحد، لكن الدولة ستحقق من ورائه الكثير، وخصوصاً أنه أكبر في المساحة من أشتوم الزرانيق، كما طالب بضرورة أن يكون تابعاً لمحافظة العريش وليس لمصلحة المطرية لقربها منه[٢٦].

ومن الصعب تحديد العام الذي تم فيه فتح فيها أشتوم البردويل وطرحة للمزاد بهدف إيجاره، لكن من المرجح أن يكون عام ١٩٠٣ حيث أنه في هذا العام قامت الحكومة بفتح أشتوم البردويل للصيادين، وتركت حرية الصيد للأهالي في بحيرة الزرانيق وعدم طرحها للمزاد. ويشير نعوم شقير إلي أن الحكومة كانت تؤجر أشتوم البردويل بحوالي١٠٠٠ جنيه في السنة، وأن ملتزميه في عام ١٩١٠ هم، باسيلي بك علوان، وعويس أفندي السيد وشركائهما[٢٧].

وكان أسلوب الصيد في بحيرة البردويل عموماً يتم بغلق مدخل البحيرة في أوائل مايو، ثم يتم اصطياد الأسماك بالمراكب الصغيرة ـ الفلائك ـ حتى أوائل شهر

أغسطس، حيث يتم فتح البحيرة قليلاً لتجديد الماء والأسماك، ثم تتم عملية الصيد مرة أخرى في أوائل نوفمبر، حيث يتم فتح البحيرة كلياً حتى مايو وهكذا [٢٨].

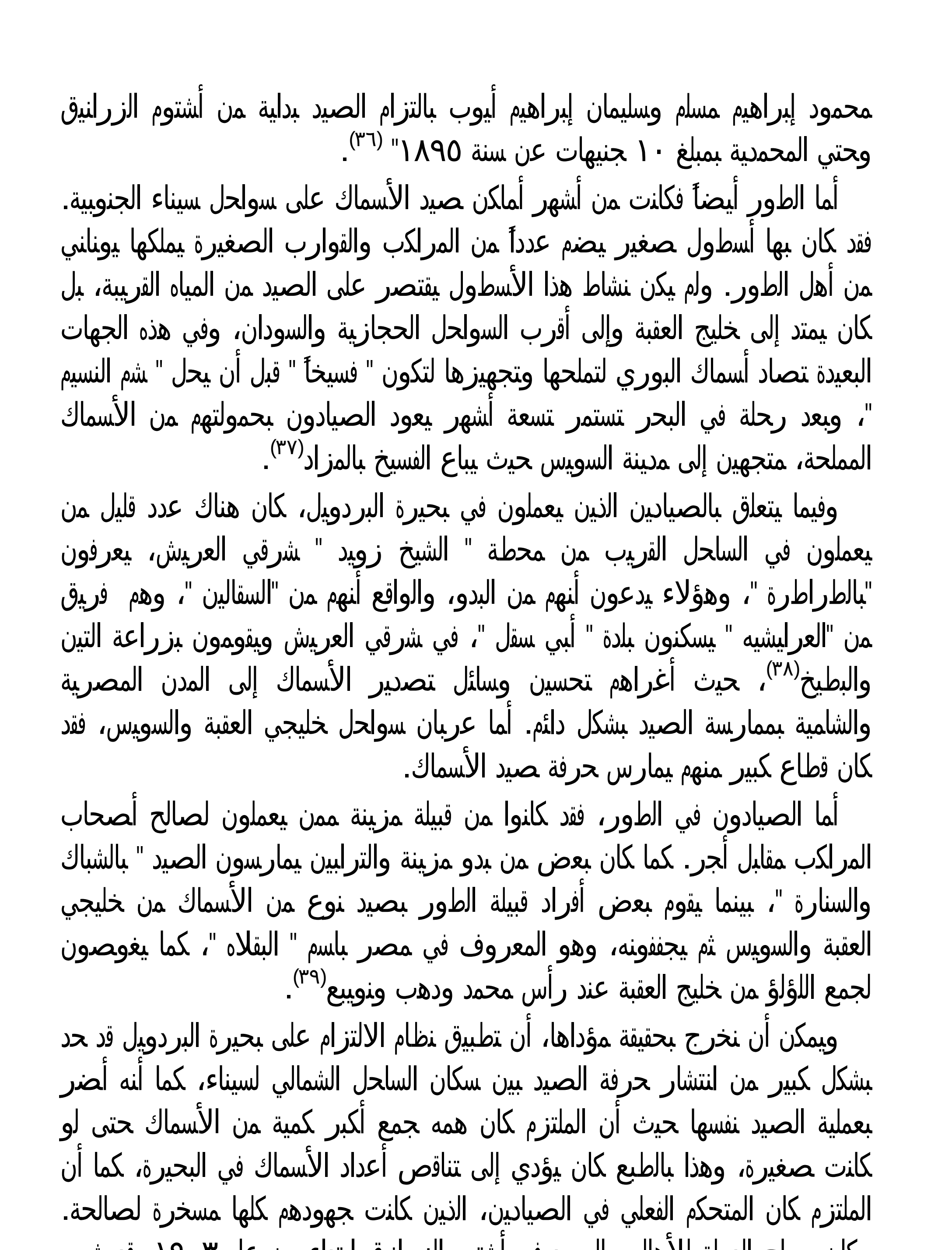
وتنتج البردويل سنوياً كميات كبيرة من الأسماك من أجود الأصناف منها سمك "البوري"، و"الطوبار"، و" اللوت "، و"المياس"، و"السهيلي"، و" الحوت "، و"الجران"[٢٩]. وقد بلغ إجمالي ما تم صيده من الأسماك من أشتوم الزرانيق في عام ١٨٨٠، حوالي ٢٠٩ قناطير، بخلاف ما كان يتم شحنة وتصديره إلى يافا [٣٠].

وكان جزء كبير من الأسماك التي يتم صيدها من بحيرة البردويل والزرانيق وسواحل العريش يصدر إلي مدن الشام، وخاصة يافا. وعند تصدير الأسماك إلى الشام عبر جمرك العريش، كان لابد أن يحمل الصياد أوراقاً مختومة من شيخ عربان الأخارسة المنوط به حراسة البحيرة وشواطئها، معيناً بها كمية الأسماك المراد خروجها من منفذ الجمرك، وإذا ضبطت أسماك بدون أوراق تعد في حكم المهربات، ويطبق عليها قانون مصلحة المطرية، حيث يدفع غرامة تعادل خمسة أضعاف الجمارك المفروضه عليه، بخلاف جمركها الأصلي[٣١].

وكانت بعض كميات الأسماك تصدر طازجة إلى بعض الجهات في مصر كالقاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة، ويستخرج من جزء كبير من أنواعها " البطارخ " التي تشتهر بها بحيرة البردويل، أما باقي الأسماك فيتم تمليحها " فسيخاً "، وتباع إما إلى داخل مصر أو تصدر إلى الشام[٣٢].

وكانت نظارة المالية دائما ما تشدد في رسائلها إلى محافظة العريش بضرورة منع الصيادين أو ملتزم بحيرة البردويل من أخذ الملح اللازم لتمليح " الفسيخ " من الملاحات القريبة دون تصريح بذلك [٣٣]. وكانت منطقة قطية القريبة من بحيرة البردويل من أشهر المناطق التي يقوم عربانها بتصنيع " الفسيخ " [٣٤].

وقد سمحت الحكومة للصيادين بالتزام الصيد على السواحل القريبة من العريش، مما أطلق يد الملازمين في التحكم في عملية الصيد علي تلك السواحل، والغلو في حدود الاختصاصات الممنوحة لهم، لدرجه أن ملتزم عوائد الأسماك في سنة ١٨٨٣ قام بتحصيل رسوم لنفسه من المراكب التي ترد إلي العريش لشحن البطيخ بدعوى أنه ملتزم عوائد الأسماك بتلك الجهة[٣٥]. وفي ديسمبر ١٨٩٤ سمحت الدولة لكل من "



محمود إبراهيم مسلم وسليمان إبراهيم أيوب بالتزام الصيد بداية من أشتوم الزرانيق وحتي المحمدية بمبلغ ١٠ جنيهات عن سنة ١٨٩٥" [٣٦].

أما الطور أيضاً فكانت من أشهر أماكن صيد الأسماك على سواحل سيناء الجنوبية. فقد كان بها أسطول صغير يضم عدداً من المراكب والقوارب الصغيرة يملكها يوناني من أهل الطور. ولم يكن نشاط هذا الأسطول يقتصر على الصيد من المياه القريبة، بل كان يمتد إلى خليج العقبة وإلى أقرب السواحل الحجازية والسودان، وفي هذه الجهات البعيدة تصاد أسماك البوري لتملحها وتجهيزها لتكون " فسيخاً " قبل أن يحل " شم النسيم "، وبعد رحلة في البحر تستمر تسعة أشهر يعود الصيادون بحمولتهم من الأسماك المملحة، متجهين إلى مدينة السويس حيث يباع الفسيخ بالمزاد[٣٧].

وفيما يتعلق بالصيادين الذين يعملون في بحيرة البردويل، كان هناك عدد قليل من يعملون في الساحل القريب من محطة " الشيخ زويد " شرقي العريش، يعرفون "بالطراطرة "، وهؤلاء يدعون أنهم من البدو، والواقع أنهم من "السقالين "، وهم فريق من "العرايشيه " يسكنون بلدة " أبي سقل "، في شرقي العريش ويقومون بزراعة التين والبطيخ[٣٨]، حيث أغراهم تحسين وسائل تصدير الأسماك إلى المدن المصرية والشامية بممارسة الصيد بشكل دائم. أما عربان سواحل خليجي العقبة والسويس، فقد كان قطاع كبير منهم يمارس حرفة صيد الأسماك.

أما الصيادون في الطور، فقد كانوا من قبيلة مزينة ممن يعملون لصالح أصحاب المراكب مقابل أجر. كما كان بعض من بدو مزينة والترابين يمارسون الصيد " بالشباك والسنارة "، بينما يقوم بعض أفراد قبيلة الطور بصيد نوع من الأسماك من خليجي العقبة والسويس ثم يجففونه، وهو المعروف في مصر باسم " البقلاه "، كما يغوصون لجمع اللؤلؤ من خليج العقبة عند رأس محمد ودهب ونويبع[٣٩].

ويمكن أن نخرج بحقيقة مؤداها، أن تطبيق نظام الالتزام على بحيرة البردويل قد حد بشكل كبير من انتشار حرفة الصيد بين سكان الساحل الشمالي لسيناء، كما أنه أضر بعملية الصيد نفسها حيث أن الملتزم كان همه جمع أكبر كمية من الأسماك حتى لو كانت صغيرة، وهذا بالطبع كان يؤدي إلى تناقص أعداد الأسماك في البحيرة، كما أن الملتزم كان المتحكم الفعلي في الصيادين، الذين كانت جهودهم كلها مسخرة لصالحة. وكان سماح الدولة للأهالي بالصيد في أشتوم الزرانيق ابتداء من عام ١٩٠٣، قد شجع



الأهالي على ممارسة هذه الحرفة، خاصة أن العمل في المجال الزراعي أو الرعي كان رهناً بسقوط الأمطار، وبالتالي كان مهماً فتح آفاق عمل جديدة لهم لتشجيع الرحل منهم على الاستقرار.

وأثناء عملية الصيد كان الصيادون يفاجئون بالعثور علي أشياء طافية على سطح البحر، وغالباً ما تكون هذه الأشياء من بقايا المراكب أو السفن الغارقة، وليس هناك من يدعي ملكيتها، وقد ألزمت الحكومة الصيادين بتسليم كل ما يعثرون عليه من" مقذوفات البحر " في غضون ١٥ يوماً، وفي مقابل ذلك كانوا يحصلون على ثلث كميتها بعد بيعها بالمزاد.

ففي عام ١٨٨٠ عثر الصيادون على " صفائح طافية على سطح البحر المالح " فانتشلوها، وأرادوا الاستحواذ عليها، لكن المحافظة تمكنت بمساعدة المخبرين السريين من الاستدلال على الصيادين والحصول منهم على هذه الأشياء، وتم بيعها بالمزاد العلني لصالح خزينة محافظة العريش، نظراً لعدم وجود من يدعى ملكيتها[٤٠].

وفي عام ١٨٨٩ عثر ملتزم أشتوم الزرانيق على " ٩٨ " عبوة مملوءة بزيت البترول، وأخشاب متنوعة قذفها البحر داخل الأشتوم، وصار بيعها بمعرفة الملتزم وتوريد ثمنها لخزانة المحافظة[٤١]. وفي سبتمبر عام ١٨٩١ عثر ملتزم أشتوم الزرانيق علي عدد من الصناديق المملوءة بالغاز (البترول) والتمس من الجهات الإدارية صدور الإذن له بنقلها حسب نص البند السابع من شروط الالتزام حول " مقذوفات البحر "، حيث كان لابد له من إخطار الجهات الحكومية المختصة في ظرف ١٥ يوماً وإلا سقط حقه في الحصول علي ثلث أثمانها [٤٢].

أما **صيد السمان**، فالمعلومات عنه قليلة جداً، بل أنها تكاد تكون منعدمة بالوثائق. لكن على أي الأحوال فإن صيده كان أقل مرتبة من صيد الأسماك، لأنه لا يمارس إلا خلال فترة وجيزة من السنة فيما بين أواخر أغسطس ومنتصف أكتوبر. والموطن الأصلي لطائر السمان هو سهل القمح جنوب روسيا، ورومانيا والمجر، حيث يقضي الصيف في هذه الأماكن خلال فترة التوالد، حتى إذا ما انقضى شهر أغسطس تبدأ الطيور في الهجرة إلى وسط أفريقيا، وتستمر في الهجرة إلى منتصف أكتوبر. وفي طريق الهجرة يمر الطائر بسواحل أفريقيا الشمالية، ويهبط بهذه السواحل فترة وجيزة

للراحة من عبور البحر المتوسط، وتصل للسواحل المصرية أعداد كبيرة من هذا الطائر[٤٣].

ويستخدم سكان السواحل المصرية طريقتين لصيد هذا الطائر، الأولى عن طريق نصب الشباك الكبيرة، والتي يصل ارتفاعها إلى ١٢ قدماً، ومصنوعة من خيوط رفيعة، والطريقة الثانية عن طريق الشباك الصغيرة، التي تبلغ مساحتها ياردة مربعة، وتستخدم بنفس الأسلوب المستخدم في صيد الأرانب البرية [٤٤]، حيث يقوم الصيادون بعمل أعشاش على شاطئ البحر، ويجعلون لهذه الأعشاش أبواباً جهة البحر، ويضعون الشباك على الأبواب، حيث إذا ما جاءت الطيور متعبة من رحلة عبور البحر، فما أن ترى هذه الأعشاش فتترامى فيها طلباً للراحة فتعلق في الشباك، فيقبض عليها باليد[٤٥].

وتعد منطقة الزرانيق أهم مناطق هجرة الطيور في مصر، ويتراوح ما يتم صيده من السمان في سواحل سيناء الشمالية ما بين ٥٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ سمانه حسب موسم الصيد[٤٦]. وقد تراوح ثمن " الزوج " منه حوالي قرش واحد، حسب تقدير جارفس، ولا يحصل البدوي أكثر من ذلك، وأن كان الوسطاء أو التجار سواء في سيناء أو خارجها يبيعون بثمن أعلى من ذلك للمستهلكين. وترسل الكميات التي يتم صيدها يومياً من السمان إلى بورسعيد، حيث يتم تصديرها إلى الأسواق الأوربية، كمرسيليا والبندقية وجنوه وأثينا، وكان يصل لبعض المدن الأوربية الأخرى كلندن وغيرها كميات قليلة من هذا السمان [٤٧].

٣- النشاط الزراعي

يعتمد الري في أغلب مناطق شبة جزيرة سيناء على ماء المطر، لكن سقوطة في شبة جزيرة سيناء أمر غير منتظم، فقد يسقط عاماً ثم ينقطع أعواماً، ومن هنا فإن حياة السكان حياة قلقة غير مستقرة، فتأخر سقوطه لا يفيد في زراعة الحبوب، وإن أفاد في زراعة البطيخ والتين في فصل الصيف. أما بالنسبة لمياه الأبار والعيون فمناطقها محدودة في سيناء، ويمكن القول بأن هناك حياة شبة مستقرة حول هذه العيون والآبار نتيجة لوجود زراعة شبة منتظمة إذا ما قورنت بحياة القبائل المعتمدة فقد على مياه الأمطار. فأثناء فترات المطر يجدون المرعى لحيواناتهم، ويستطيعون أن يزرعوا الوديان بالحبوب التي يكفي محصولها أحياناً لسد احتياجاتهم، لكنهم في أعوام الجفاف لا

يجدون في مناطق سكناهم ما يعيشوا عليه هم وحيواناتهم، مما يضطرهم للهجرة إلى بلاد الشام أو إلى وادي النيل.

فحياة السكان في الجزء الشمالي من سيناء مرتبطة بتوزيع الحياة النباتية التي تعينها كمية المطر، وعمل السكان يتوقف على مدى ما تهيئة تلك الحياة النباتية من فرص لهم[٤٨]. وتحظى بلاد العريش على النصيب الأكبر من المطر الذي يسقط علي سيناء، وأكثر المناطق الزراعية في جهات العريش الشرقية. أما زراعة أهل التيه فهي في وادي العريش وتقوم بها قبيلة التياها، أما بلاد الطور فالزراعة بها قليلة لقلة أراضيها الزراعية[٤٩].

ونتيجة لأن المطر هو المقوم الرئيسي لقيام نشاط زراعي في شبة جزيرة سيناء، فقد كان عدم سقوطه بمثابة كارثة على سكان شبة الجزيرة. وحاولت الحكومة المصرية تخفيف المعاناة التي يعانيها سكان سيناء من جراء عدم سقوط الأمطار في بعض السنوات، فكانت تلبي طلباتهم بإرسال الحبوب اللازمة إليهم، إضافة إلى معافاتهم من الضرائب كما سنرى.

لكن في فترات سقوط الأمطار يهتم سكان شبة جزيرة سيناء بزراعة الأودية التي يتجمع بها ماء المطر، ويقيمون السدود لحجز المياه لاستخدامها في الزراعة طوال فترة نمو المحاصيل، كما يستخدمون آلات زراعية تشبه إلي حد كبير تلك التي يستخدمها فلاحو وادي النيل، ويخزنون حبوبهم في مطامير [جمع مطمورة]، وهي حفرة في الأرض على هيئة " الجرة " المصرية أي أنها تضيق عند الفوهة، وتتسع كلما اتجهت إلى أسفل، ثم يضعون التبن بجانب مدخل المطمورة للدلالة عليها ويغطونها بتراب المطمورة، أو يبنون أكواخاً من الحجارة والطين تدعى " قرى" يخزنون فيها البن والمحاريث والخيام، أو يخزنونها في حفرة مربعة الشكل بعمق مترين تقريباً، ثم يجعلون بأحد جوانبها سلماً من سطح الأرض، ويسقفونها بأغصان الشجر والتراب، وتدعى هذه الحفرة " كمر" والجمع " كمور"[٥٠].

ومعظم الأراضي المنزرعة في شبة جزيرة سيناء وصلت إلى أصحابها بوضع اليد، حيث إن كل قبيلة لها منطقة تعيش بها وتستولى على الأرض الصالحة للزراعة بها وتقسمها على أفرادها. لهذا السبب ولعدم وجود سندات ملكية معظم أصحاب هذه الأراضى كثيراً ما كانت تنشب نزاعات حولها، نتيجة لاستغلال البعض لجهل العربان،

فيقومون بتزوير أوراق بيع أو رهن، كما حدث عام ١٨٩٥ حيث اغتصب حسين أبو مقصب من حسين عودة البويرة أرضاً ملكه، وطالب المدعى بالتحقيق في هذه القضية[٥١]. كما كانت تحدث نزاعات حول حدود الأراضي التي يملكها بعض العربان، مثلما حدث عام ١٨٩٤، حين طلب راشد حسني فصل الحدود بين أرضه وأرض الحاج سالم أبو كرشان [٥٢].

وقد اهتم عربان شمال سيناء ببيع وشراء الأراضي سواء الصالح منها للزراعة أو الأراضي البور. وكانت أسعار الأراضي فيما بين العريش ورفح تتميز بالارتفاع الملحوظ عن غيرها في المناطق الأخرى نظراً لأنها تنال نصيباً وافراً من المطر في فصل الشتاء مما يجعلها صالحة للزراعة . ففي حجة مؤرخة بعام ١٨٨٤ بيعت أرض مساحتها خمسة قراريط مزروعة بالنخيل بمنطقة أبي سقل بالقرب من العريش بمبلغ ٦٠٠ قرشا [٥٣]، ليصل بذلك سعر الفدان إلي ٢٨٨٠ قرشاً. كما اشتري أحد عربان قبيلة الدهيمات أرضاً صالحة للزراعة بمنطقة الشيخ زويد تبلغ مساحتها حوالي ٢٣،٥ فدان بثمن قدره ١٧٢٦ قرشاً[٥٤]، وهذا يعني أن سعر الفدان لم يتعد ٧٣،٥ قرشاً تقريباً. وباع أحد عربان الكوزة أرضاً بمنطقة " الظيطة " بالقرب من العريش غير معلومة المساحة بثمن قدره ٢٣٩١ قرشا [٥٥]. وهذا الاهتمام من العربان بامتلاك الأرض في هذه المنطقة بالذات ربما يعكس أهميتها من الناحية الزراعية وقربها من مناطق تمركزهم.

لكن من الملاحظ استغلال العريشية لجهل البدو فنراهم يتحايلون في الاستيلاء علي الأرض التي يملكونها والتي يمكن أن تكون صالحة للزراعة، سواء عن طريق تزوير عقود الرهن أو البيع، فنصحت الإدارة الحكومية البدو بأن يبيعوا أراضيهم ـ ماداموا لا يستطيعون زراعتها ـ إلي العرايشية لكن علي أن يتم ذلك عن طريق الحكومة، ومع ذلك رفض البدو هذه النصيحة وآثروا عدم تدخل الحكومة، ونتيجة لذلك تمكن العرايشية من شراء أراضي البدو بثلث ثمنها[٥٦]. كما كانت هناك بعض الأراضي الزراعية في شبة جزيرة سيناء تملكها الدولة وتؤجرها للأهالي بإيجار سنوي، وهذه الأراضي تقع في العريش حيث توجد مقومات أساسية لقيام زراعة مستقرة. وكانت أهم المناطق التي يمارس بها السكان نشاطاً زراعياً هي منطقة العريش ورفح والزقبة وقطية.

*** منطقة العريش**

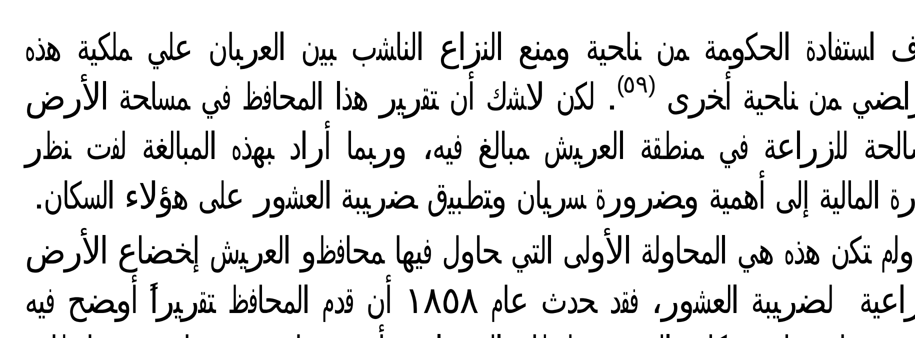
حظيت العريش بالنصيب الأكبر من حيث ممارسة سكانها للنشاط الزراعي عن بقية سكان سيناء، وذلك نظراً لأنها منطقة استقرار، حيث إن سكانها يعرفون "بالعرايشية "، وهم ليسو بدواً رحلاً بل يسكنون بيوتاً يعيشون فيها حياة مستقرة، كما أن المنطقة غنية بمياهها نظراً لكثرة أبارها، مما يوفر المقوم الأساسي للزراعة في هذه المنطقة.

وقد بلغت مساحة الأراضي المنزرعة في منطقة العريش سنة ١٨٩٠ حوالي ١١٣٤ فداناً، منها ٩٥١ مملوكة لأهالي العريش، بينما الباقي منها وهو ١٨٣ فداناً فهي مؤجرة من الدولة للأهالي. راجع جدول (٤)[٥٧].

نوع المحصول	المساحة المزروعة بمحاصيل شتوية		المساحة المزروعة بمحاصيل صيفية		إجمالي
	أطيان أهالي	أطيان مؤجرة من الميري	أطيان أهالي	أطيان مؤجرة من الميري	
شعير	٤٠٠	٣٣	-	-	٤٣٣
قمح	٣٠	-	-	-	٣٠
ذرة	-	-	٢٠	-	٢٠
بطيخ	-	-	٥٠٠	١٠٠	٦٠٠
ضراوات	٠٠١	-	-	٥٠	٥١
إجمالي	٤٣١	٣٣	٥٢٠	١٥٠	١١٣٤

جدول (٤) بمساحة الأرض المزروعة بمحاصيل شتوية وصيفية بالعريش عام ١٨٩٠(المساحة بالفدان).

لكن لا شك أن مساحة الأرض الزراعية بالعريش كانت تزداد أو تنقص حسب سقوط المطر أوعدمه، لأن مساحة كبيرة من هذه الأرض كانت تروى بمياه الأمطار إضافة إلى مياه الآبار. وقد بلغ إجمالي إيجار أطيان الميري بالعريش سنة ١٨٨١ حوالي (٧٠٠٠) قرش [٥٨]. حيث أرسل محافظ العريش في العام نفسه تقريراً لنظارة المالية أوضح فيه بأنه توجد بمنطقة العريش أراضي بمساحات كبيرة تقدر بـ (١٠٠،٠٠٠) فدان أغلبها صالح للزراعة، وهذه المساحات تملكها قبائل العربان وأهالي العريش بوضع اليد، وهي تُزرع بالشعير والقمح والذرة " العويجه " والبطيخ والتين وغيرها، لكنهم لا يدفعون عنها "عشور" للميري أسوة بالأطيان المجاورة [على الحدود] مع الشام والتي يقوم على زراعتها قبائل من العربان تابعة لحكومة الشام"، واقترح المحافظ عمل مسح للأراضي الصالحة للزراعة وتحديد أسماء أصحابها وواضعي اليد عليها، ثم يتم تحرير حجج شرعية لها،" ثم تأخذ عشور الميري"، وذلك



بهدف استفادة الحكومة من ناحية ومنع النزاع الناشب بين العربان علي ملكية هذه الأراضي من ناحية أخرى [٥٩]. لكن لاشك أن تقرير هذا المحافظ في مساحة الأرض الصالحة للزراعة في منطقة العريش مبالغ فيه، وربما أراد بهذه المبالغة لفت نظر نظارة المالية إلى أهمية وضرورة سريان وتطبيق ضريبة العشور على هؤلاء السكان.

ولم تكن هذه هي المحاولة الأولى التي حاول فيها محافظو العريش إخضاع الأرض الزراعية لضريبة العشور، فقد حدث عام ١٨٥٨ أن قدم المحافظ تقريراً أوضح فيه ضرورة إخضاع سكان العريش لنظام الضرائب أسوة بباقي مديريات ومحافظات مصر، كما أوضح مدي تمتع المنطقة بمقومات اقتصادية كبيرة[٦٠]. ومن الملاحظ في تقرير المحافظ في ١٨٥٨ أنه يتحدث عن غنى سكان العريش وأنهم ليسوا فقراء، وهذا بالطبع قبل افتتاح قناة السويس، حيث كانوا يمارسون نشاطاً تجارياً واسعاً فيما بين مصر والشام والحجاز. لكن مع ذلك فإن الحكومة المصرية ممثلة في نظارة المالية أصدرت أمرها في سنة ١٨٦٨ بمعافاة أهالي العريش وسيناء قاطبة من الضرائب المفروضة على أطيانهم ونخيلهم[٦١]. ثم أصدرت وزارة المالية أيضاً أمرا يؤكد الأمر السابق وذلك في ١٨٨٢بعدم فرض أي ضرائب على العريش وجهات سيناء الأخرى، سواء ضريبة العشور أو عوائد النخيل أو الويركو[٦٢]. هذا فيما عدا قطية التي كانت تتبع مديرية الشرقية في إدارتها.

ولا شك أن إعفاء أهالي العريش من دفع الضرائب على الأراضي الزراعية، كان من العوامل التي شجعتهم على استصلاح بعض الأراضي. لهذا نجد اثنين من أهالي العريش وهما عبد العال سعد ومحمد عنيت يتقدمون سنة ١٨٨٤ بالتماس الحكومة يطلبون فيه التصريح لهم بزراعة قطعة أرض بجوار البحر، على أن يدفعوا إيجاراً سنوياً قدره عشرون جنيهاً. حيث إن هذه الأرض وضع اليد عليها عدد من الأشخاص " بعضها عن أبائهم وبعضها بالمشتري من بعض "، ولم يسبق لهم دفع أموال للميري، اعتماداً على الأوامر الصادرة بمعافاتهم من الضرائب[٦٣].

وتنتج منطقة العريش محاصيلاً تتفق مع طبيعة الأرض، فمن أهم زراعاتها هي البطيخ والشعير، ويقوم العرايشية بزراعة هذه الأصناف على مياه المطر، فعقب سقوطه يقومون بزراعة الشعير، وبعد زراعته بحوالي شهر تقريباً يزرعون القمح[٦٤]، وهم كذلك يزرعون حقولاً واسعة من البطيخ الذي يعد من المحاصيل الاقتصادية

المهمة للعريش، حيث يقومون ببيعه إلي القاهرة والإسكندرية وباقي مدن مصر، بينما يتم شحن جزء منه إلي الخارج عبر مواني الشام وخاصة يافا التي كانت أقرب الموانئ الشامية للعريش [٦٥]، وكانت إدارة بوليس العريش تقوم بتعيين اثنين من عساكر البوليس واثنين من الهجانة لحفظ الأمن عند "ميناء الحصن" الواقع على ساحل العريش بالقرب من القلعة، في موسم جمع البطيخ [٦٦]. ويستخدم العرايشية البطيخ بالإضافة إلي تناوله علفاً لحيواناتهم، وهم ينتجون نوعاً من البطيخ يعرف "بالنمس " من أجود أنواع البطيخ في مصر في ذلك الوقت[٦٧].

أما أشجار النخيل في منطقة العريش فتزرع في منطقة " نخيل أبوسقل " شرق المدينة عند فم وادي العريش حيث توجد أعداد كبيرة من أشجار النخيل، وأراضي زراعية متسعة تزرع بالعنب والتين، وبها أبار مياه كثيرة وعلى أعماق قريبة من سطح الأرض مركب عليها شواديف لرفع المياه، ويزرع حولها أنواع من الخضر كالملوخية والبامية والطماطم. كما تكثر أشجار النخيل أيضاً في منطقة "حلة المساعيد" التي تبعد حوالي أربعة أميال غربي العريش، حيث توجد بهذه المنطقة أبار مياه كبئر المساعيد على الطريق السلطاني، كما كان هناك بئراً آخر تبعد مائة متر عن الأولى، وقد بلغ تعداد أشجار النخيل بمنطقة العريش في سنة ١٩٠٧ حوالي ٢٠٠٠ شجرة، وفي بئر المساعيد حوالي٧٠٠٠ شجرة، والشيخ زويد ١٠٠٠ شجرة[٦٨].

* منطقة الزقبة

أرض الزقبة أرض متسعة تنحصر بين بحيرة البردويل من الشمال، وطريق العريش من الجنوب، وبير العبد شرقاً، وقطية غرباً، وتبعد عن العريش " بمسيرة يومين بالهجين، ليس بها مناطق معمورة ولا بلاد مجاورة، ولا بها مياه للشرب، وهي مجرد قطعة أرض مجاورة للبحر المتوسط تصلح للزراعة "[٦٩]. ويقوم على زراعتها عربان الدواغرة والأخارسة والبياضين والسماعنة والسعديين [٧٠].

تبلغ مساحة أرض الزقبة الصالحة للزراعة حوالي ٥٢٢ فداناً، حسب تقرير مديرية الشرقية، وهي تروى بماء المطر، وتنمو فيها بشكل طبيعي أشجار الحنظل التي يقوم العربان بجمعها وبيعها في القاهرة حيث تستخدم في صناعة الدواء، كما يقوم العربان بزراعة البطيخ والذرة والشعير، لكن من الصعب تحديد المساحات التي تزرع بالبطيخ وتلك التي تزرع بالحنظل لاختلاطها[٧١]. وقد دخلت أرض الزقبة في حوزة الحكومة

المصرية في عهد الخديوي توفيق (١٨٧٩-١٨٩١)، وكانت تؤجرها بالمزاد العلني لسنة ١٩٠٧، حيث تركتها للقبائل القاطنة فيها والمجاورة لها لتزرعها وتنتفع بها، ولكنها لم تعطهم حق بيعها [٧٢].

وتطرح الحكومة المصرية أرض الزقبة بالمزاد كل سنة، ويتم المزاد بحضور الراغبين في الإيجار أو وكلائهم بعد ٢٥ يوماً من إشهار المزاد وبحضور عمد ومشايخ العريش. وكان الشخص الذي يرسو عليه المزاد يقوم بسداد إيجار الأرض على أربعة أقساط على أربعة أشهر[٧٣].

وكانت قيمة الإيجار السنوي لأرض الزقبة تزداد أو تنقص حسب سقوط الأمطار لأن الزراعة بهذه المنطقة تعتمد عليه. ففي السنوات التي هطل فيها المطر بشكل كبير وصل فيها إيجار الأرض إلى أقصى معدلاته حيث وصل في عام ١٨٨٢ حوالي ٧٠ جنيهاً، وفي عام١٨٨٨ حوالي ٦٣ وفي عام ١٨٨١حوالي ٥٩،٣٥ جنيهاً، بينما لم تتعد قيمة إيجارها في عام ١٨٨٩ الـ ٣٤،٥٩جنيهاً لقلة هطول الأمطار في هذه السنة كما هو مبين في الجدول(٥).

السنة	المستأجر	قيمة الإيجار		ملاحظات
		قرش	جنيه	
١٨٨١[٧٤]	محمد يوسف البيك	٣٥	٥٩	
١٨٨٢[٧٥]	داوود الضاني	-	٧٠	دفع المستأجر في إيجار الحنظل فقط ٥٥ جنيها
١٨٨٧[٧٦]	(غير معلوم)	-	٥٠	
١٨٨٨[٧٧]	سليمان عويدر	-	٦١	
١٨٨٩[٧٨]	عبد الرحمن عثمان	٥٠	٣٤	
١٨٩٠	(غير معلوم)	-	١٠٥	

جدول (5) يوضح مستأجري أرض الزقبة في الفترة من ١٨٨١ـ ١٨٩٠.

ومن الملاحظ أن مستأجري أرض الزقبة كان بعضهم من عربان الأخارسة القاطنين بقطية كسليمان عويدر، والبعض الأخر من العريش كعبد الرحمن عثمان، لكن لم يتقدم لهذا المزاد أشخاص من غير سكان العريش أو قطية طوال الفترة المذكورة.

لكن علي الرغم من أن أرض الزقبة كانت تعتمد على مياه الأمطار في الري، إلا أنها كانت تزرع بصفة مستمرة، مما يوضح أن هذه المنطقة كانت تسقط عليها الأمطار بصورة مستمرة لكن يختلف سقوط الأمطار من سنة إلى أخرى.

* منطقة قطية

تعد منطقة قطية من أغنى المناطق المزروعة بأشجار النخيل في سيناء قاطبة. وكانت قطية بلدة مزدهرة في العصر العثماني، فيها كان يتم تحصيل رسوم للقبائل الواردة من الشام والمتجه إليها، وكان هذا الرسم في العصر العثماني يسمى "مال قطية"، وكان هذا الرسم بمثابة "رسم خفارة"[٧٩]. لكن هجرت البلدة في نهاية العصر العثماني، ولم يبق بها سوى أطلال وبئر المياه الذي جدده إبراهيم باشا أثناء توجهه بالحملة العسكرية إلى الشام، ثم جدده الخديوي عباس الثاني عند زيارته للعريش عام١٨٩٨[٨٠]. وأنشأ بقطية محطة تلغراف تابعة لخط تلغراف العريش [٨١].

وكانت قطية في القرن التاسع عشر تتبع مديرية الشرقية من الناحية الإدارية، لكون غالبية العربان تنتمي لنفس أصولها في مديرية الشرقية [٨٢]. لكن نظراً لتبعية قطية لمديرية الشرقية فقد كانت تخضع لنظام الضريبة الذي أعفي منه باقي سكان سيناء،

فرض علي النخيل الذي يزرعه العربان بقطية " عشور أو عوائد النخيل "، وقد أنيط تحصيل هذه العوائد بالجهاز الإداري لمحافظة العريش. ولهذا تعتبر قطية هي المنطقة الوحيدة في شبة جزيرة سيناء التي تدفع ضرائب على النخيل.

وقد تظلم عربان السواركة من "ربط أموال " علي نخيلهم بقطية، فأكدوا في شكواهم للحكومة بأنهم ليسوا من عربان قطية والتمسوا إعفاءهم من عوائد النخيل لكن لم تستجب الحكومة لشكواهم، ومع هذا لم تتمكن الإدارة بالعريش من استخلاص أموال النخيل من العربان، فمن أصل المبلغ المطلوب من عربان العريش عن نخيل قطية وهو (٨٢٢٢) قرشاً، تم استخلاص مبلغ (٥٠٤٥) قرشاً فقط، والباقي (٣١٧٧) لم يتمكن رجال الإدارة من تحصيله لتهرب العربان من دفعها، حيث كانوا يتوجهون أثناء فترة تحصيل هذه العوائد إلي غزة[٨٣]. وفي عام ١٨٨١ كان المبلغ المطلوب تحصيله عن نخيل قطية هو (٧٢٧٥) قرشاً[٨٤]، وكان نصيب أهالي العريش وعربان السواركة من هذه المبالغ المطلوبة (٦٠٤١) قرشاً، ومع هذا أيضاً لم يتمكن الجهاز الإداري بمحافظة العريش من تحصيل سوى مبلغ (٤٩٠٢) قرشاً [٨٥].

وكان لافتتاح قناة السويس تأثيره الواسع على الحالة الاقتصادية لسكان الساحل الشمالي لسيناء الذين انقطع مورد مهم من موارد دخل عدد كبير منهم ممن كانوا يقومون بنقل البضائع بين مصر والشام، لهذا حاولوا البحث عن موارد دخل أخري، وهذا يفسر لنا كثرة النزاعات بين الأهالي والعربان حول ملكية الأرلضي والنخيل بقطية، في الفترة التي تلت افتتاح القناة.

ففي عام ١٨٩١ قدم سويلم أبو سلمي شكوي ضد عامر سليم المقيم بقطية لاستيلائه على عدد من أشجار النخيل بقطية [٨٦]. ووصل الأمر إلى استخدام الأسلحة النارية في تلك النزاعات كما حدث مع ديب سلمي من عربان السعديين، الذي شكا من اعتداء أربعة أشخاص من عربان الأخارسة عليه بالأسلحة النارية والاستيلاء على " تمر النخيل " الذي يمتلكه بقطية[٨٧]. وقد أرسلت مديرية الشرقية إلى محافظة العريش بضبط هذه الواقعة لقربها من قطية، حيث أن أقرب نقطة بوليس بمديرية الشرقية تبعد مسافة أربع أيام عن قطية [٨٨].

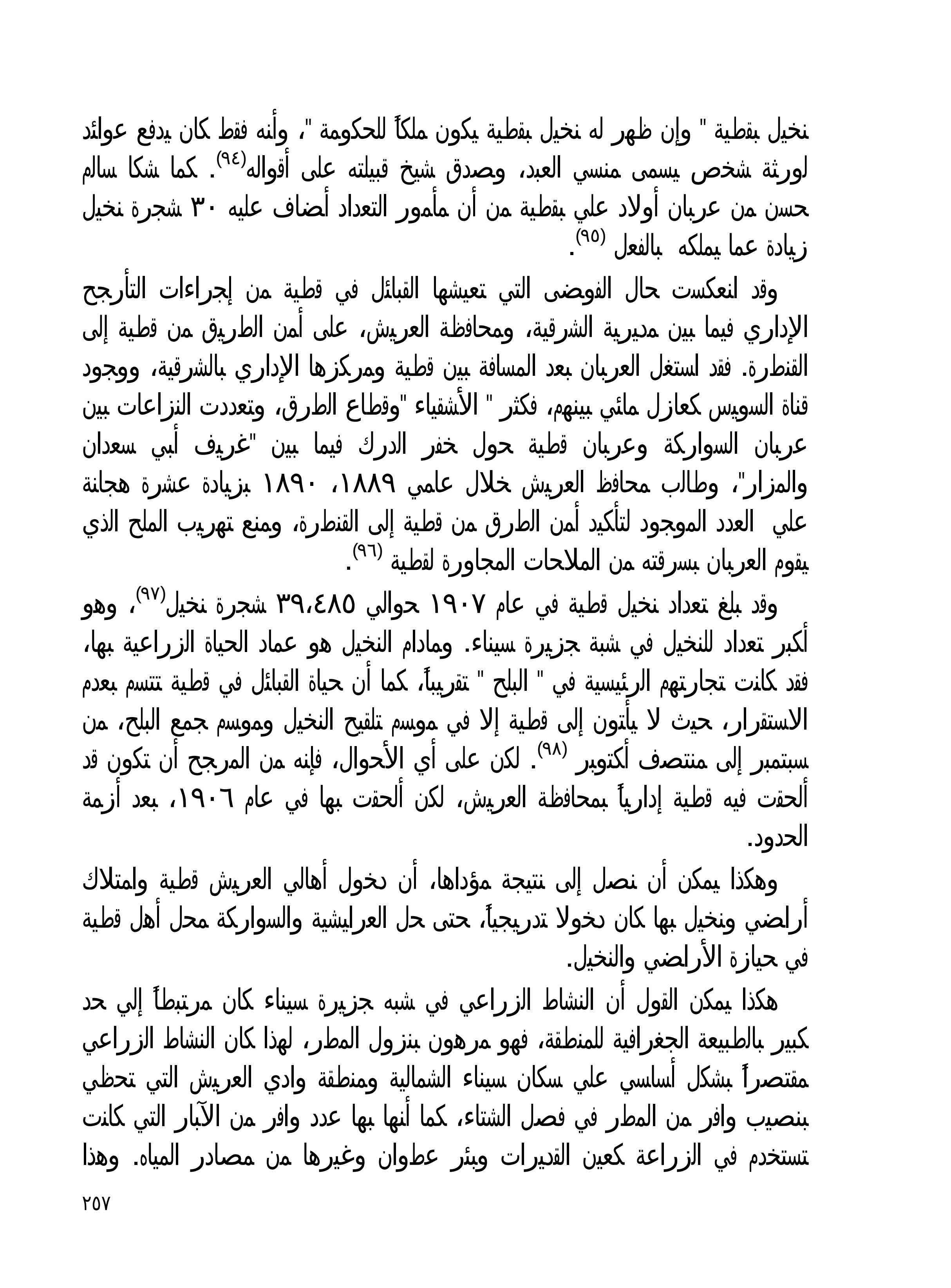
وكثيراً ما كان يحدث خلاف إداري بين مديرية الشرقية ومحافظة العريش، حول الوضع الإداري لقطية، مثلما حدث في واقعة تقطيع نخيل " أحمد محمد سلطان المقيم

بناحية التلين، وسليمان مرزوق وهم من مشايخ قبيلة البياضين "، فأرسلت محافظة العريش لمديرية الشرقية بأن هذه الواقعة حدثت بقطية التابعة لمديرية الشرقية، وردت مديرية الشرقية بأن محافظة العريش قد سبق وحققت في وقائع مماثلة بحكم قربها من قطية [٨٩]. وتوضح وثيقة مؤرخة بتاريخ ٢ نوفمبر ١٨٩٣ تفاصيل هذه الواقعة، حيث تؤكد أن عيد عبد الحافظ وأخوته وعدداً من العربان التابعين لشياخة "صباح سليمان مرزوق" قاموا بقطع نخيل أحمد محمد سلطان من قبيلة البياضين وأشهروا الأسلحة النارية في وجه أحد أقاربه، وقد أحيلت أوراق هذه القضية إلى نيابة محكمة المنصورة، التي أحالتها إلى بوليس القنطرة الذي أحالها إلى بوليس الإسماعيلية، ومنه بوليس عموم القناة الذي أحالها بدوره إلى مركز بوليس القنايات، ثم في النهاية أرسلت إلى محافظة العريش في النهاية [٩٠]. وهذا الإجراءات إنما توضح تخبط الوضع الإداري لمنطقة قطية، كما يوضح مدى الخطأ الذي وقعت فيه الحكومة من جراء إلحاق قطية إدارياً بمديرية الشرقية.

وبسبب هذا التخبط الإداري لقطية بين محافظة العريش ومديرية الشرقية، أرسلت محافظة العريش مراراً لنظارة الداخلية تطلب إلحاق قطية إدارياً بها، نظراً لبعدها عن أقرب نقطة بوليس، وقربها من العريش[٩١]. لكن لم تستجيب الداخلية لطلب محافظة العريش.

واستمرت النزاعات بين العربان حول أراضي النخيل بقطية. ففي عام ١٨٩٤ تقدم "عودة صبح من عربان الهيتم شياخة حسن سعادة " بشكوى ضد اغتصاب صباح أرنون من عربان السواركة لأرض الكائن بخصوص الحديدية، التي يوجد بها حوالي ١٥٠ شجرة نخيل، مما يدل على استمرار النزاعات بين القبائل على ملكية أرض قطية [٩٢].

وقد أرسلت نظارة المالية في عام ١٨٩٤ مأموراً لتعداد نخيل قطية بهدف إثبات ملكية الأراضي والنخيل، وضبط عملية الملكية، وعينت رضوان حسن غازي شيخ قبيلة الأخارسة ومقبل حسن وكيل شيخ قبيلة السماعنة لمساعدة مأمور التعداد في هذه العملية[٩٣]، إلا أن مأمور التعداد لم يستطع ضبط ملكية الأراضي والنخيل وحدثت أخطاء في التعداد، حيث شكا أحد العرايشية من كونه مطالب بسداد مبلغ (٩١٥) قرشاً عن عوائد النخيل بقطية، وعند إحضاره لاستخلاص المبلغ منه، أوضح بأنه ليس لديه


نخيل بقطية " وإن ظهر له نخيل بقطية يكون ملكاً للحكومة "، وأنه فقط كان يدفع عوائد لورثة شخص يسمى منسي العبد، وصدق شيخ قبيلته على أقواله[٩٤]. كما شكا سالم حسن من عربان أولاد علي بقطية من أن مأمور التعداد أضاف عليه ٣٠ شجرة نخيل زيادة عما يملكه بالفعل [٩٥].

وقد انعكست حال الفوضى التي تعيشها القبائل في قطية من إجراءات التأرجح الإداري فيما بين مديرية الشرقية، ومحافظة العريش، على أمن الطريق من قطية إلى القنطرة. فقد استغل العربان بعد المسافة بين قطية ومركزها الإداري بالشرقية، ووجود قناة السويس كعازل مائي بينهم، فكثر " الأشقياء "وقطاع الطرق، وتعددت النزاعات بين عربان السواركة وعربان قطية حول خفر الدرك فيما بين "غريف أبي سعدان والمزار"، وطالب محافظ العريش خلال عامي ١٨٨٩، ١٨٩٠ بزيادة عشرة هجانة علي العدد الموجود لتأكيد أمن الطرق من قطية إلى القنطرة، ومنع تهريب الملح الذي يقوم العربان بسرقته من الملاحات المجاورة لقطية [٩٦].

وقد بلغ تعداد نخيل قطية في عام ١٩٠٧ حوالي ٣٩،٤٨٥ شجرة نخيل[٩٧]، وهو أكبر تعداد للنخيل في شبة جزيرة سيناء. ومادام النخيل هو عماد الحياة الزراعية بها، فقد كانت تجارتهم الرئيسية في " البلح " تقريباً، كما أن حياة القبائل في قطية تتسم بعدم الاستقرار، حيث لا يأتون إلى قطية إلا في موسم تلقيح النخيل وموسم جمع البلح، من سبتمبر إلى منتصف أكتوبر [٩٨]. لكن على أي الأحوال، فإنه من المرجح أن تكون قد ألحقت فيه قطية إدارياً بمحافظة العريش، لكن ألحقت بها في عام ١٩٠٦، بعد أزمة الحدود.

وهكذا يمكن أن نصل إلى نتيجة مؤداها، أن دخول أهالي العريش قطية وامتلاك أراضي ونخيل بها كان دخولا تدريجياً، حتى حل العرايشية والسواركة محل أهل قطية في حيازة الأراضي والنخيل.

هكذا يمكن القول أن النشاط الزراعي في شبه جزيرة سيناء كان مرتبطاً إلي حد كبير بالطبيعة الجغرافية للمنطقة، فهو مرهون بنزول المطر، لهذا كان النشاط الزراعي مقتصراً بشكل أساسي علي سكان سيناء الشمالية ومنطقة وادي العريش التي تحظي بنصيب وافر من المطر في فصل الشتاء، كما أنها بها عدد وافر من الآبار التي كانت تستخدم في الزراعة كعين القديرات وبئر عطوان وغيرها من مصادر المياه. وهذا

النشاط الزراعي الواسع لسكان شمال سيناء انعكس علي المستوي الاقتصادي لهم وامتلاكهم للحيوانات التي تمثل ثروة حقيقية في هذه الصحراء المتسعة.

٤- النشاط التجاري

كان النشاط التجاري لسكان شبه جزيرة سيناء مرتبطاً إلى حد كبير بالموقع الاستراتيجي لسيناء كهمزة وصل بين مصر والشام من ناحية، ومصر شمال الحجاز من ناحية ثانية. لهذا كان النشاط التجاري الذي مارسه تجار سيناء مرتبطاً بهاتين المنطقتين. وكان أكثر ما يتم الاتجار به هو الإبل والأغنام والفيروز التي كان أهل سيناء يقايضونها بالحبوب والأقمشة التي يتم شراؤها من مدن القناة والدلتا أو من غزة ومدن الشام القريبة منهم. بينما كانت الحجاز مركزا مهماً لتجارة الإبل والأغنام والخيل بالنسبة لسكان سيناء.

ولاشك أن تجارة الماشية كانت أهم تجارة في شبه جزيرة سيناء، نظراً للاهتمام الشديد للسكان بتربية الجمال والماعز والأغنام، نظراً لأن كل القضايا المهمة في حياة البدوتتم بالإبل، فدية القتيل ومهر الزوجة يدفع بالإبل. وكانت تجارة الماشية بين سيناء ووادي النيل مزدهرة بشكل كبير قبل افتتاح قناة السويس، لكن حجم هذه التجارة قد تقلص بشكل كبير بعد افتتاح القناة، وانخفض عدد الحيوانات التي كانت تعبر القناة عبر معبر القنطرة فيما بين عامي ١٨٧٠ و١٨٧٥ إلي حوالي ٥٦٪. وفي عام ١٨٧٨ اقتصر استخدام هذا الطريق علي عدد قليل من أصحاب الجمال وتجار الماشية [٩٩].

لكننا مع هذا لا يمكن أن نرصد حركة تجارة الإبل و الماشية في شبه جزيرة سيناء نظراً لأن القائمين علي حركة التجارة فيها هم من البدو الذين لا يقومون بتسجيل الصفقات التجارية في أي سجل رسمي. لكن مع هذا فهناك بعض الإشارات بالوثائق حول أسعار الإبل، من خلال ما تم تسجيله في سجلات محكمة العريش، فقد وصل سعر الجمل في عام ١٨٨٤ حوالي ١٧٨ قرشاً [١٠٠]، بينما كان سعر الناقة ١٩٥ قرشاً في العام نفسه [١٠١].

ومن خلال دراسة سجلات محكمة العريش الشرعية يتضح لنا أن هناك عدداً من التجار لهم شخص أشبه بالنقيب تطلق عليه الوثائق " سر تجار بندر العريش " وكان هذا النقيب في عام ١٨٨٠هو الحاج محمود الشهير بعروج[١٠٢].

ويتضح لنا من خلال دراسة أسماء تجار العريش أنهم ينتمون إلي العائلات الكبري كـ"صالح البيك " [١٠٣]، و" عبد الوهاب الهرش المشهور بنهب"[١٠٤]، و"حسن فراج القصاص"[١٠٥]. ومن تجار الأقمشة الحاج أحمد الفالوجي العايدي [١٠٦]، و" الشيخ محمد الشهير بالعزب" [١٠٧].

وكان هناك تواجد للتجار الشوام بمدينة العريش، منهم" أحمد أفندي شراب التاجر بالعريش، من أهالي غزة المقيمين بالعريش " [١٠٨]، "وعبد ا شراب المتسبب في الأقمشة بناحية العريش " [١٠٩]. و" سليمان الحارون من أهالي غزة ومقيم بالعريش تاجراً بها " [١١٠]. وهذا التواجد للتجار الشوام أمر منطقي لقرب العريش من مدن الشام كيافا وغزة، كما أن هناك أصولاً قبلية وعائلية مشتركة بين أهلها وبين سكان هذه المدن.

كما نلاحظ دخول المرأة في سيناء في مجال النشاط التجاري لكن بشكل محدود للغاية. ففي وثيقة مؤرخة بعام ١٨٨١ طالبت مطلقة الحاج أحمد الفالوجي تاجر الأقمشة مطلقها بمبلغ ٢٤٥ قرشاً كانت قد أعطته إياه للمتاجرة به، لكن بعد أن طلقها اضطرت إلي المطالبة به[١١١].

وكان تجار سيناء يستخدمون طرق سيناء الشمالية، لكن الحكومة أجبرتهم علي السير علي الطريق السلطاني باعتباره الطريق الرسمي. وكانت أهم البضائع التي يقومون بالاتجار فيها هي : الصابون، والدخان، والذرة، والأقمشة، والفواكه المجففة التي يجلبونها من الشام، وقمر الدين والعناب، وزيت الطيب، كما يتضح من قوائم تسجيل الطرود الواردة إلي جمرك العريش [١١٢]. أما البضائع التي كانوا يبيعونها لمدن الشام والتي كانت تجلب من الهند عبر موانئ الحجاز والتي يجلبها تجار بدو سيناء فأهمها اللؤلؤ والمرجان واليسر والكشمير والحبهان والقرفة والقرنفل والبن وجوز الطيب والفلفل[١١٣].

وكان بعض عربان الطور ونخل يتاجرون في التمور والفيروز الذي يقومون ببيعه في القاهرة. كما كان بعضهم يبيعون للسياح وزوار الدير بعض المنتجات البيئية كالمشغولات اليدوية والخيام، بالإضافة إلي الخضر والفاكهه[١١٤].

لكننا يمكن أن نصل إلي حقيقة مؤداها أن النشاط التجاري الذي مارسه تجار سيناء كان يمارس من أجل الحصول علي القوت اليومي، وليس بهدف تنمية رأس المال

لتكوين شركات تجارية، فكان طموح أغناهم هو امتلاك " دكان " في إحدي مدن سيناء التي تتسم القوة الشرائية بها بالضعف. وكانت أهم تجارة هي تجارة الماشية حيث أنها عماد الحياة البدوية في سيناء

٥. استخراج الفيروز والمعادن

الفيروز حجر أزرق سماوي أو مائل للخضرة، وهو نوع من الأحجار نصف الكريمة يستخدم في صناعة الحلي وأغراض الزينة، والتركيب الكيمائي للفيروز هو فوسفات الألمونيوم النحاسية المائية. وكان أول من فكر في تعدين الفيروز من الأوربيين، المغامر الإنجليزي المشهور ماكدونالد، الذي زار سيناء في عام ١٨٤٥، ثم عاد إليها في عام ١٨٥٤، لينفذ مشروعاً ملك عليه كل حماسة ونشاطه، وهو استخراج الفيروز من المناجم القديمة، فاستقر في المغارة، وبنى له منزلا هو وزوجته وابنته، واجتمع حوله بعض البدو للعمل معه حتى غادر جبل مغارة في عام ١٨٦٦ ليقيم عاماً في سرابيط الخادم، ثم بعدها غادر سيناء بعد أن أفلس وانهارت أماله، كما أنه واجه صعوبات خاصة فيما يتعلق بعدم إقبال الأسواق الأوربية على نوع الفيروز المصري، نظراً لسرعة تغير لونه، وبعض العروق التي كانت تؤكد في العينات التي كان يستخرجها ، وأقام ماكدونالد بالقاهرة حتى توفى بها في عام ١٨٧٠[١١٥].

وتلقي الوثائق بعض الضوء على ممارسة أهل سيناء هذا النشاط الاقتصادي. ففي وثيقة مؤرخة بتاريخ ٦ فبراير١٨٨٨ اقترح تاجر فيروز يدعى أسعد إبراهيم على مجلس النظار أن تمنحه الحكومة حق استخراج "الفيروز من مغارات جبل الطور". وطلب هذا التاجر تعيينه مع بعض عربان هذه المنطقة وبعض عساكر الحكومة لضبط كل ما يتم استخراجه من الفيروز وإحضاره لجمرك السويس وبيعة وتحصيل الجمرك المستحق علية بواقع ٨ ٪ من ثمنه، في حين يحصل هو ومشايخ العربان على ٢٥٪ من المشتري، يحصل هو والمشايخ على نصفها، والنصف الباقي للحكومة، ويذكر أنه في خلال الشهر الواحد يرد من جهة الطور إلى السويس من الفيروز ما قيمتة ألف جنيه [١١٦]. وانتظر التاجر المذكور أن تعينه الحكومة بالكيفية التي ذكرها، كمراقب على استخراج الفيروز وتحصيل عوائده دون جدوى. فقرر التاجر شراء آلات ومعدات لاستخراج الفيروز بحوالي ٨٠ جنيهاً، وتوجه إلى الطور بمساعدة بعض العربان، استطاع في غضون أربع أشهر استخراج كمية من الفيروز تقدر قيمتها بـ ـحوالي

٤٠٠٠ جنيهاً. وأراد التوجه للسويس بيعة، لكنه أصابه المرض، واستغل العربان فرصة مرضه وأرادوا تهريب الفيروز بعيداً عن أعين رجال الجمارك، وتمكنوا من ذلك، وبذلك ضاعت بضاعته التي قدرها بثمن قدرة ٨،٠٠٠ جنيه، وفي نهاية عريضته يناشد تاجر الفيروز المذكور الحكومة الاستجابة لمطلبه وتعيينه مراقباً لعملية استخراج الفيروز، والذي سيحقق للحكومة ـ على حد تعبيره ـ ما يقرب من٢٤،٠٠٠ جنيه، ويؤكد أن إيرادات الفيروز تزداد عاماً بعد عاماً[(١١٧)].

وقد رفضت الحكومة طلب تاجر الفيروز بشأن منحه التزام محاجر الفيروز في سيناء، حيث رفض مجلس النظار في جلسته المنعقدة في ١٨ مايو١٨٩٢ الطلب الذي تقدمت به نظارة الأشغال العمومية لمنح امتياز تشغيل محاجر الفيروز بجبل الطور[(١١٨)].

ولا شك أن المستفيد الوحيد من رفض الحكومة لهذا الطلب هم عربان سيناء الذين يقومون باستخراج الفيروز وبيعه. وإذا صحت الأرقام التي أعطاها تاجر الفيروز المذكور، فإن تجارة الفيروز بهذا الشكل كانت مربحة للغاية بالنسبة لهؤلاء العربان.

وعلي الرغم من أن الحكومة رفضت طلب التاجر المصري بالتزام محاجر الفيروز، إلا أننا نجدها توافق في ٢٧ يناير ١٩٠٠ على منح ترخيص لشركة إنجليزية يرأسها المستر مورنج Mooring لاستخراج الفيروز من سيناء. ثم انتقل الترخيص في أوائل أغسطس من السنة نفسها إلى شركة إنجليزية أخرى وهي شركة Egyptian development Sandycut فعملت هذه الشركة على استخراج الفيروز لمدة سنة، ثم وجدت أن إيراداتها لا تكفي في نفقاتها على عملية التعدين، فتركت العمل، وألغي الترخيص في ١ يناير ١٩٠٣[(١١٩)].

لكن هذه الشركة بالرغم من أن عملها لم يستمر سوى عام واحد، إلا أنها تركت بصماتها السيئة على كنوز سيناء، حيث لجأت إلى أسوأ أساليب العمل، ولم تجد من ينصحها أو يمنعها من التخريب الذي قامت به. فكان رجال الشركة من البريطانيين ينسفون الطبقة الصخرية التي تحتوي على الفيروز بالديناميت دون مراعاة للنقوش القديمة، أو للمناجم القديمة، فحطموا هذه وتلك.

وحينما وصل عالم الآثار الإنجليزي فلندرز بتري F. Petrie إلي وادي المغارة في ٣ ديسمبر عام ١٩٠٥ علي رأس بعثة لدراسة آثار سيناء وتصوير نقوشها ونقل

رسومها تمهيدا لنشرها [١٢٠]، وجد الكثير من هذه الآثار قد أصابها الدمار علي يد رجال الشركة الإنجليزية التي منحت ترخيص استخراج الفيروز في سيناء بموافقة الحكومة المصرية [١٢١].

وسرعان ما تعلم أهل سيناء الطريقة الجديدة باستخدام الديناميت في الحصول علي الفيروز، فاستمر التخريب إلي أن حل عام ١٩٠٥ وذهبت بعثة بتري إلي هناك، ووجد ت أن الحل الوحيد هو نقلها إلي المتحف المصري، فاقترح بتري ذلك علي الجهات المسئولة في القاهرة، فوافقوه علي رأيه، واعتمدوا المبلغ اللازم لنفقات النقل، وقام بتري وكرلي Currelly بجمع ما تبعثر من نقوش حطمها الديناميت وقطعوا ما ظل سليماً منها نظراً لارتفاعه وحملوه إلي ساحل خليج السويس ونقلته السفن إلي السويس ومنها إلي القاهرة[١٢٢].

ويقدر نعوم شقير عدد المشتغلين من عربان الطور في استخراج الفيروز بحوالي ٢٠٠ رجل يقدر دخلهم السنوي بحوالي ٦٠٠٠ جنيه [١٢٣]. ومن الجدير بالذكر أن شباب البدو في سيناء كانوا يجربون حظهم بالعمل في مناجم الفيروز قبل الإقدام علي الزواج فإذا نجح أحدهم في العثور علي شئ منه فإنه يستطيع بذلك أن يوفر مهر عروسه[١٢٤].

وعلي هذا كان استخراج الفيروز يشكل حرفة أساسية لعدد من عربان الطورة القريبين من المناجم في وادي المغارة أو وادي القُني كما كان يطلق عليه حينذاك. لكن الشيء الذي لابد أن يذكر هنا لهؤلاء العربان، أنهم مع قيامهم باستخراج الفيروز فإنهم لم يمدوا يد التخريب للنقوش والمغارات القديمة، إلا بعد استخدام الشركة الإنجليزية للديناميت في تفتيت الصخور، بعد أن تعرف العربان علي هذه الوسيلة الخطيرة من خلال مهندسي الشركة.

أما عن استخراج المعادن الأخرى فإنه علي الرغم من أنها لم تكن تدر ربحا علي سكان سيناء لأن عملية استخراجها كانت تتطلب إمكانيات تفوق إمكاناتهم، لكن عدداً من أهل سيناء الذين كانوا يسكنون بالقرب من أماكن استخراج هذه المعادن وشركات التعدين وفضلوا العمل بهذه الشركات مما ساعد بعضهم علي الاستقرار.

وفي عام ١٨٩١ طلب المسيو جرانت Grant من الحكومة المصرية التصريح له " بالبحث عن المعادن الثمينة في الأراضي الواقعة بين السويس وسواكن والجهة المقابلة

لها حتى جبل طور سيناء ومدين والجزائر المجاورة لها، وذلك لمدة عامين أو ثلاثة أعوام بحيث يكون له وحده دون سواه حق استخراج هذه المعادن مقابل أن يقوم بسداد مبلغ سنوي للحكومة المصرية "، لكن الحكومة رفضت طلبه(١٢٥).

وحين تأكدت الحكومة المصرية من أهمية المعادن الموجودة بسيناء قامت في عام ١٩٠٠ بالشروع في عمل خريطة لشبه جزيرة سيناء، موضحا بها مناطق تواجد المعادن والإجراءات التي سيتخذها مجلس الوزراء للتنقيب عنها (١٢٦).

وقد اكتشف بارون الجيولوجي بمصلحة المساحة الجيولوجية المصرية رواسب المنجنيز والنحاس بمنطقة جنوب سيناء، أثناء مسح ودراسة هذه المنطقة من أكتوبر ١٨٩٨ إلي أواخر مارس ١٨٩٩، ونشر في عام ١٩٠٧ تقريراً عن طبوغرافية وجيولوجية غرب سيناء متضمناً الوضع الجيولوجي العام مع وصف وتحاليل لخامات الحديد والمنجنيز. ونشر تقريراً آخر في عام ١٩١٦ عن جنوب غرب سيناء لوصف رواسب المنجنيز والحديد وتضمن تقريره خريطة جيولوجية طبوغرافية بمقياس رسم ١:٣٥٠٠٠ محدد عليها مناطق المنجنيز والحديد (١٢٧).

وحصل بلانتر Planter في عام ١٩١٠ علي ثمانية تراخيص للبحث عن خام المنجنيز، ثم حصل علي أربعة تراخيص تعدين أخري في عام ١٩١١. وبعد ذلك أسس شركة اتحاد لومبارد المحدودة التي سلمت تراخيصها بدورها إلي شركة تعدين سيناء التي تأسست بإنجلترا عام ١٩١٣، وبدأت هذه الشركة في استغلال المنجنيز بمنطقة أم بجمة، ثم المناطق المجاورة لها منذ عام ١٩١٨، وكانت تعتبر أكبر شركة مستغلة لخام المنجنيز والحديد في مصر(١٢٨).

وتقع أهم مناطق تعدين المنجنيز في جنوب سيناء في أرض قبيلة العليقات في منطقة أم بجمة وأبي زنيمة، وقبيل الحرب العالمية الأولي كان يشتغل بمناجم المنجنيز أكثر من ٥٠٠ شخص، جزء منهم من الوجه القبلي بينما كان الجزء الآخر من عربان سيناء، وقد أثبت هؤلاء العربان قدرة هائلة علي تحمل العمل في هذه المناجم وعلي تعلم وممارسة العمل بها(١٢٩).

ولم يقتصر عمل العربان علي مناجم الحديد والمنجنيز، وإنما اشتغلوا بمناجم الزبرجد والنحاس، حيث تأسست في عام ١٩٠٥ شركة لاستغلال الزبرجد والنحاس في البحر الأحمر وسيناء بناء علي أمر الخديوي عباس حلمي الثاني، وكان هدف هذه

الشركة هو شراء اللؤلؤ والأحجار الكريمة من العربان وإرسالها إلي أوربا، لكن هذه الشركة لم يكتب لها النجاح نتيجة لمنافسة الشركات الإنجليزية التي وصلت إلي سيناء للبحث عن هذه المعادن[١٣٠].

وكان العمل في المناجم ميداناً جديداً من ميادين العمل التي دخلها العربان في سيناء الجنوبية مع مطلع القرن العشرين، وكان ذلك عاملاً مساعداً في استقرار بعض العناصر البدوية من العاملين بهذه المناجم وتشجيعهم علي الاستقرار. ومن الملاحظ استئثار الشركات الإنجليزية بأعمال البحث عن الفيروز والمعادن في سيناء خلال فترة الاحتلال البريطاني، وهذا بالطبع انعكاس للسيطرة البريطانية علي مصر ومحاولة استنزاف مواردها الاقتصادية، من خلال البحث عن أماكن المواد الخام اللازمة للمصانع الإنجليزية.

٦. التهريب

شكل التهريب أحد أهم مصادر الدخل الرئيسية لدي غالبية بدو سيناء الذين كانوا لا يأبهون بالسلطة أوالقوانين الحكومية. واتخذ التهريب أشكالا متعددة منها، تهريب البضائع بهدف التهرب من دفع الرسوم الجمركية أوالصحية أوسرقة الملح من ملاحات سيناء وتهريبه إلي بلاد الشام، وتهريب الحيوانات ومساعدة المتسحبين والمحكوم عليهم للهروب خارج البلاد. وكان المهربون يعمدون للسير في الطرق الدروب الصحراوية البعيدة عن مناطق الحراسة مستغلين في ذلك خبرتهم في معرفة تلك الطرق والدروب الخالية من الحراسة.

ومن أكثر المواد التي كان يتم تهريبها بواسطة عربان سيناء خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر هو الملح، الذي كان يتواجد بكثرة في المناطق الغربية من العريش وعلي الساحل حتى القنطرة، بينما كانت مناطق كغزة والخليل والقدس ونابلس تفتقر إلي وجود الملح، ومن ثم كانت في حاجة دائمة إلي استيراده من المناطق القريبة منها، وكان العربان هم الوسيط المهم في نقل الملح المهرب من سيناء إلي الشام، فكانوا يتجمعون في قوافل مسلحة ببعض الأسلحة الخفيفة كالبنادق والسيوف ويقومون بسرقة الملح من ملاحات العريش وغيرها ويقومون ببيعه في مدن الشام المذكورة[١٣١].

ففي عام ١٨٨١ ضبط رجال حراسة الحدود " الداورية الليلية " أربعة جمال محملة بالملح بصحبة أحد العربان من قبيلة بلي، فتم بيع الملح والأدوات المستخدمة في التهريب تطبيقا للقانون وحصل القائمون علي الضبط من رجال الحراسة علي نصيب من ثمن تلك المهربات. [١٣٢]، كما تم ضبط قافلة في العام نفسه مكونة من عشرة جمال محملة جميعها بالملح، وتم إدخالها لمخازن محافظة العريش، بينما بيعت الجمال والأدوات المستخدمة في عملية التهريب بالمزاد، وقد قدرت قيمة هذه الأشياء بحوالي ١٨٦٨ قرشاً [١٣٣].

وشاركت قبائل من عربان الشام في عملية تهريب الملح نظرا لكونه يشكل عملية مربحة لهم، حيث قاموا بسرقة الملح من ملاحات البحر الأحمر، وأرسل ناظر كورنتينة العريش برسالة عاجلة إلي الحكومة المصرية يلفت نظرها لهذا الأمر الخطير وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية، حيث ربما يؤدي إلي صراع بين القبائل مما يخل بالأمن علي الحدود [١٣٤].

ومن الملاحظ زيادة عمليات تهريب الملح خلال عامي ١٨٨١ –١٨٨٢، وربما شجع علي زيادة عمليات تهريب الملح أن نظارة الداخلية قامت بمنع بيع الملح المستخرج من الملاحات، ربما كان ذلك مرتبط بشروط التزام بحيرة البردويل، حيث كان الملتزم يستخدم الملح في تمليح الأسماك، فمنعت الحكومة بيعه للأهالي، وكانت فيما سبق تبيعه للأهالي بسعر " الحمل " الواحد خمسة قروش، لكن حينما تم اكتشاف عدد من الملاحات الجديدة في المسافة الواقعة بين العريش والقنطرة أصدرت الحكومة المصرية قراراً في ١٦ يوليو١٨٨١ يقضي بقصر بيع الملح المستخرج من هذه الملاحات الجديدة علي المنطقة الواقعة غربي قناة السويس أي في شبه جزيرة سيناء فقط، ولما كان الملح الناتج من تلك الملاحات يفيض عن الاستهلاك المحلي فقد ساعد ذلك علي سرقته وتهريبه(١٣٥)، وساعد قيام الثورة العرابية علي استغلال بعض العربان للاضطرابات التي حدثت داخل الجهاز الإداري وقاموا بتكثيف عمليات السرقة من هذه الملاحات.(١٣٦).

والواقع أن مقاومة رجال الداوريات لمهربي الملح لم تكن عملية سهلة خصوصاً أن هؤلاء العربان كانوا في الغالب مسلحين، ففي عام ١٨٩٤ تم مطاردة قافلة مكونة من تسعة جمال، لكن رجال الداورية لم يتمكنوا سوي من ضبط جمل واحد فقط، نتيجة للمقاومة التي لقيها رجال الداورية من المهربين(١٣٧) .

ولم يقتصر التهريب علي الملح فقط، وإنما كان هناك تهريب لقوافل محملة بأنواع مختلفة من البضائع، وكان التهريب يتم بأساليب متعددة، فاستخدم العربان أسلوب التمويه في كثير من الأحيان لتهريب البضائع عبر منفذ العريش، حيث قام أحد الجمالة بإخفاء طردا من "التنباك " داخل شحنة قمح واردة من غزة، فتم حجزه وإرساله إلي إدارة السيناتاه(١٣٨).

ومع نهاية القرن التاسع عشر، وصدور الأمر العالي في ١٩ يناير ١٨٨٠ بمنع زراعة الخشخاش ـ الذي يستخرج منه مخدر الحشيش ـ في مصر، وما تلاه من أوامر تمنع تعاطيه وجلبه إلي مصر أوالاتجار فيه (١٣٩)، وازدياد طلب المتعاطين علي هذا المخدر، بدأ يظهر نوع جديد من المهربات وهو المخدرات، وإن كانت عمليات تهريبها لم تكن قد أخذت شكلاً تنظيمياً في فترة الدراسة. لهذا لم تظهر بالوثائق التي اطلعت عليها حالات كثيرة حول هذا النوع من التهريب.

ففي مارس ١٨٩٤ تم ضبط جمل محمل بالحشيش خاص بشخص من العريش يدعي حمدان أبو زيد، فتم بيع الجمل والحشيش لصالح الحكومة المصرية كما تقضي بذلك القوانين الصادرة آنذاك[١٤٠]، حيث كان القانون الصادر في ١٠ مارس ١٨٨٤ يسمح ببيع الحشيش الذي يتم ضبطه لمن يشتريه شريطة أنم يقوم المشتري ببيعه في ظرف ١٥ يوماً إلي ميناء أجنبي من غير الموانئ العثمانية[١٤١] .

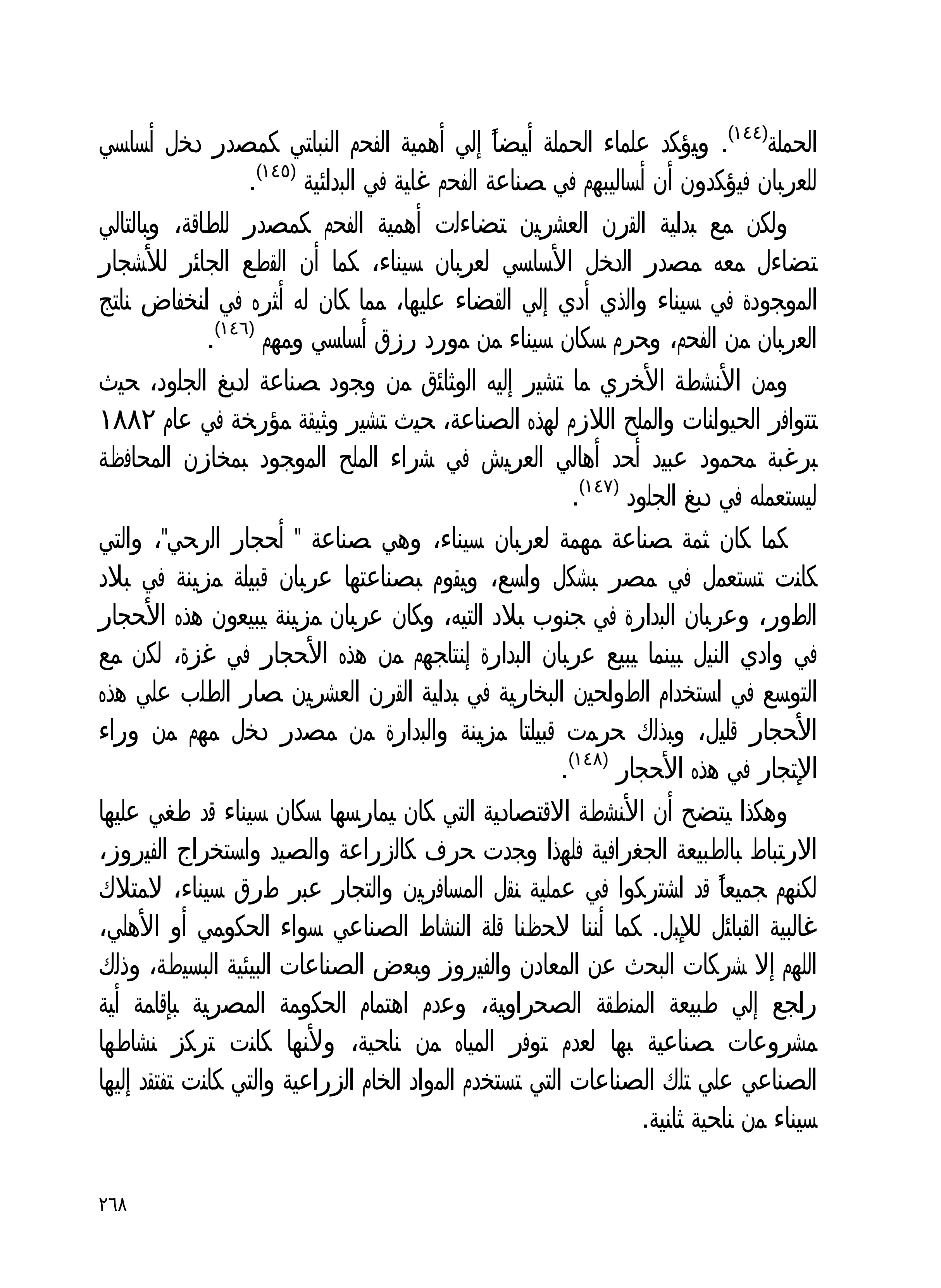
وكان لعمليات التهريب أثرها علي الاقتصاد المصري آنذاك. فمن الآثار السلبية لعمليات التهريب التي قام بها عربان سيناء، ما حدث عام ١٨٨١ من وصول شحنة من القمح مخلوط ببذرة نبات سام " منسوب إلي القبيلة النجيلية " حسب تقدير " المعمل الكيماوي باستبالية مصر "، وهذا النبات غالبا ما ينمو في مزارع القمح ببلاد الشام، وقد أصدرت الحكومة المصرية تعليماتها بعدم تناول أي خبز مصنوع من هذا النوع من القمح، ومنع المزارعين من استخدام بذور هذا النوع من القمح كتقاوي. [١٤٢].

هكذا يتضح أن عمليات التهريب كانت تمثل مصدر دخل لقطاع كبير من العربان، حيث كان لديهم وسائل كثيرة لتهريب البضائع بحكم معرفتهم بالدروب والمسالك الجبلية واستقرارهم في منطقة حدودية. وإن كانت الحكومة المركزية قد حاولت بقدر الإمكان الحد من عمليات التهريب إلا أن إمكانيات ضبط الحدود ووضع حراسة علي طول الحدود كانت عملية صعبة في ظل العدد المحدود من عساكر الحراسة، وطول المساحة الحدودية.

٧- أنشطة أخري

كانت هناك أنشطة أخري لبدو سيناء تمثل مورداً مهماً لهم وسط هذه المناطق الفقيرة، وأهم هذه الأنشطة هو قطع الأشجار وحرقها للحصول علي الفحم النباتي الذي كان يمثل سلعة هامة يتاجرون فيها ويستبدلونها بالحبوب في أسواق " السويس "، حيث يشير الكتاب والرحالة الذين زاروا سيناء خلال القرن التاسع عشر إلي أهمية هذا المصدر بالنسبة لسكان سيناء، ويعتبرون الفحم النباتي أهم ما يبيعه بدوسيناء [١٤٣].

وتشير وثائق الحملة الفرنسية إلي أهمية الفحم النباتي الذي يقوم بصناعته عربان الطور، حيث تشير إحدى الوثائق إلي كميات الفحم التي تحملها " قافلة الطور " الواردة مع عربان الطور إلي القاهرة حيث تقدرها بثلاثمائة جمل محملة بالفحم، وتشير الوثيقة إلي ضرورة أن يعمل الجنرال مينو علي شراء هذه القافلة لأهميتها بالنسبة لرجال



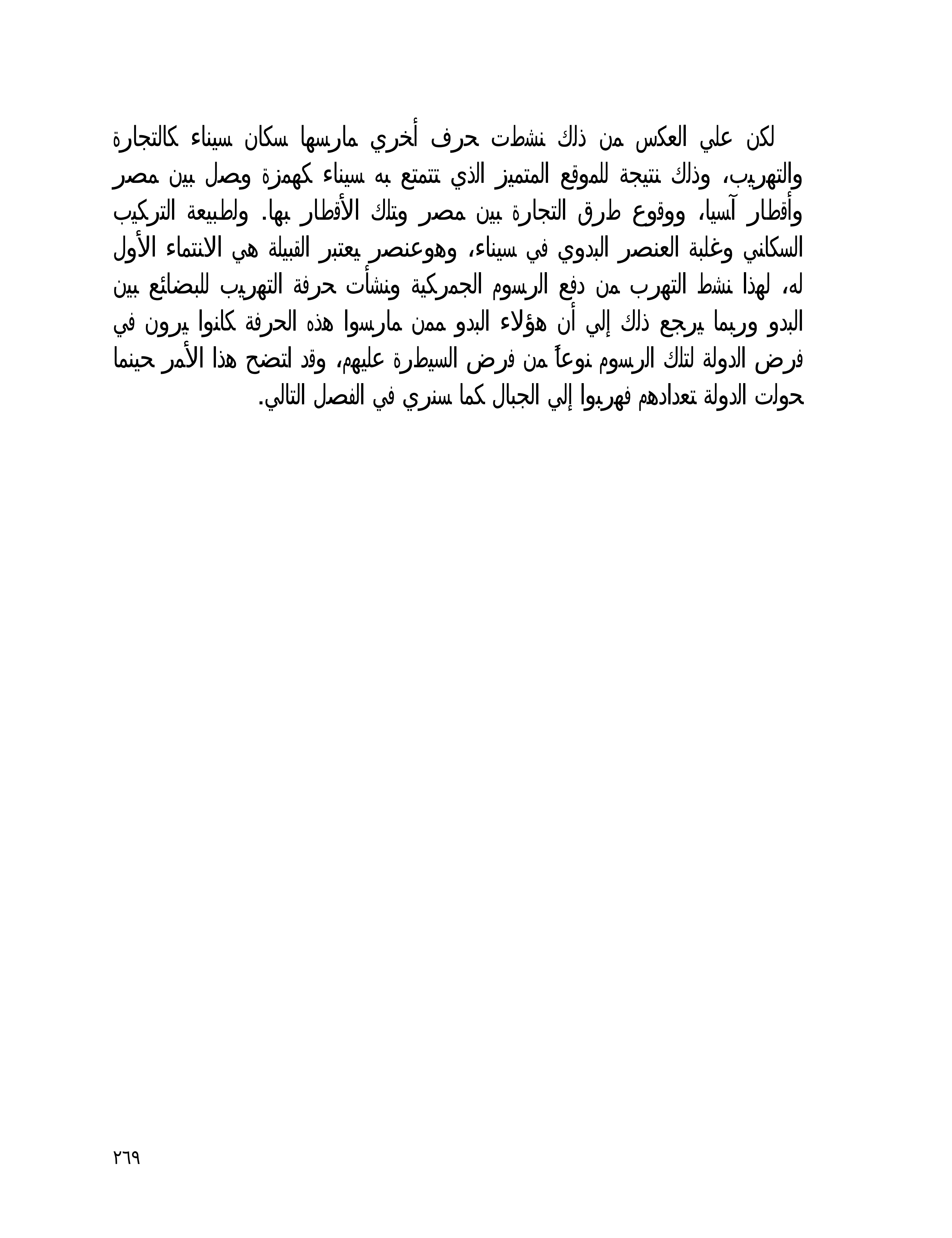
الحملة[١٤٤]. ويؤكد علماء الحملة أيضاً إلي أهمية الفحم النباتي كمصدر دخل أساسي للعربان فيؤكدون أن أساليبهم في صناعة الفحم غاية في البدائية [١٤٥].

ولكن مع بداية القرن العشرين تضاءلت أهمية الفحم كمصدر للطاقة، وبالتالي تضاءل معه مصدر الدخل الأساسي لعربان سيناء، كما أن القطع الجائر للأشجار الموجودة في سيناء والذي أدي إلي القضاء عليها، مما كان له أثره في انخفاض ناتج العربان من الفحم، وحرم سكان سيناء من مورد رزق أساسي ومهم [١٤٦].

ومن الأنشطة الأخري ما تشير إليه الوثائق من وجود صناعة لدبغ الجلود، حيث تتوافر الحيوانات والملح اللازم لهذه الصناعة، حيث تشير وثيقة مؤرخة في عام ١٨٨٢ برغبة محمود عبيد أحد أهالي العريش في شراء الملح الموجود بمخازن المحافظة ليستعمله في دبغ الجلود [١٤٧].

كما كان ثمة صناعة مهمة لعربان سيناء، وهي صناعة " أحجار الرحي"، والتي كانت تستعمل في مصر بشكل واسع، ويقوم بصناعتها عربان قبيلة مزينة في بلاد الطور، وعربان البدارة في جنوب بلاد التيه، وكان عربان مزينة يبيعون هذه الأحجار في وادي النيل بينما يبيع عربان البدارة إنتاجهم من هذه الأحجار في غزة، لكن مع التوسع في استخدام الطواحين البخارية في بداية القرن العشرين صار الطلب علي هذه الأحجار قليل، وبذلك حرمت قبيلتا مزينة والبدارة من مصدر دخل مهم من وراء الإتجار في هذه الأحجار [١٤٨].

وهكذا يتضح أن الأنشطة الاقتصادية التي كان يمارسها سكان سيناء قد طغي عليها الارتباط بالطبيعة الجغرافية فلهذا وجدت حرف كالزراعة والصيد واستخراج الفيروز، لكنهم جميعاً قد اشتركوا في عملية نقل المسافرين والتجار عبر طرق سيناء، لامتلاك غالبية القبائل للإبل. كما أننا لاحظنا قلة النشاط الصناعي سواء الحكومي أو الأهلي، اللهم إلا شركات البحث عن المعادن والفيروز وبعض الصناعات البيئية البسيطة، وذلك راجع إلي طبيعة المنطقة الصحراوية، وعدم اهتمام الحكومة المصرية بإقامة أية مشروعات صناعية بها لعدم توفر المياه من ناحية، ولأنها كانت تركز نشاطها الصناعي علي تلك الصناعات التي تستخدم المواد الخام الزراعية والتي كانت تفتقد إليها سيناء من ناحية ثانية.



لكن علي العكس من ذلك نشطت حرف أخري مارسها سكان سيناء كالتجارة والتهريب، وذلك نتيجة للموقع المتميز الذي تتمتع به سيناء كهمزة وصل بين مصر وأقطار آسيا، ووقوع طرق التجارة بين مصر وتلك الأقطار بها. ولطبيعة التركيب السكاني وغلبة العنصر البدوي في سيناء، وهوعنصر يعتبر القبيلة هي الانتماء الأول له، لهذا نشط التهرب من دفع الرسوم الجمركية ونشأت حرفة التهريب للبضائع بين البدو وربما يرجع ذلك إلي أن هؤلاء البدو ممن مارسوا هذه الحرفة كانوا يرون في فرض الدولة لتلك الرسوم نوعاً من فرض السيطرة عليهم، وقد اتضح هذا الأمر حينما حولت الدولة تعدادهم فهربوا إلي الجبال كما سنري في الفصل التالي.

هوامش الفصل السادس

(١) Stewart, Frank Henderson, Bedoun Boundaries in central Sinai and Southern Negev, Otto Harrassowitz. Wiesbaden, 1986,p.7..

(٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨جـ١، ص٢٠ وارد من الداخلية، وثيقة بتـاريخ ٢٢ صفر ١٣٠٠هـ/٢يناير ١٨٨٣.

(٣) Jarvis, op cit., p.61.

(٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص١٢ صادر لديوان القوافل، وثيقة ١ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٦٥ هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٤٨م.

(٥) المصدر نفسه، سجل ٤١، ص٦ صادر لديوان المالية، وثيقة ٣ بتاريخ ٣ربيع آخر ١٢٧٩هـ / ٢٨ سبتمبر١٨٦٢م.

(٦) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل١، ص٢٥٣ الأوامر والمنشورات الواردة من الداخليـة (١٨٨٩).

(٧) نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية عن سنة ١٨٨٠، ص١٠٥.

(٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٠٨، ٢٦٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ص ٣١٣، ٣١٤.

(١٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣١٦.

(١١) محكمة العريش، سجل ٣٥ أحكام، ص ١٧ وثيقة ١٤ بتاريخ ٨ سـبتمبر ١٩٠٠، سـجل ٣٦ أحكام، ص ٧، وثيقة ٧ بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٠١، ص ١٠، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٥ يوليه ١٩٠١، ص ٣٣، وثيقة ٣٣ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٠١.

(١٢) سجلات محكمة العريش، سجل ٣١ أحكام، ص ٩، وثيقة ٧ بتاريخ ٣١ مارس ١٨٩٨.

(١٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ أحكام، ص ٣٣، وثيقة ٣٣ بتاريخ ٨ ديسمبر ١٩٠١.

(١٤) درويش مصطفي الفار، من تاريخ سيناء، المرجع المذكور، ص ٤٨.

(١٥) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٥٤.

(١٦) المرجع نفسه، ص ١٥٤، ١٥٥.

(١٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٦٥صادر إلي قلـم وقـايع مصـر الداخلية، وثيقة ٩ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٩٨هـ/ ١٦ أبريل ١٨٨١م

(١٨) المصدر نفسه، سجل ١٤، ص ١٤ صادر من محافظة الإسكندرية، وثيقة ١٠ بتاريخ غرة صفر ١٢٦٧هـ/٦ ديسمبر ١٨٥٠م.

(١٩) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ١٤٤ صادر من وكيل سيناتاه العريش، وثيقة ٤٥ بتاريخ غاية رمضان ١٢٧٤هـ/ ١٤ أبريل ١٨٥٧م.

(٢٠) الوقائع المصرية، العدد ١١٠٠، بتاريخ ٣ جماد الثانية ١٢٩٨هـ/ ١ مايو١٨٨١م.

(٢١) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١١٣وارد من قسم الإيـرادات، وثيقـة ٢٨ بتاريخ ١٥ جماد الأولي ١٢٩٨هـ/ ١٦ أبريل ١٨٨١م.

(٢٢) المصدر نفسه، سجل ٢٨ جـ٤، ص ٢٩ وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ٧١ بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩٩هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٨١م.

(٢٣) المصدر نفسه، سجل ٢٦، ص٤٤ وارد من قسم الإيرادات، وثيقـة ٣٩ بتـاريخ ٢٨ رجـب ١٢٩٨هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٨١م.

(٢٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل٣٦ جـ١، ص ٩٨ صادر إلي قسم الإيرادات، وثيقة ٢١ بتاريخ ١٢ جماد الآخر ١٢٩٩هـ/ ٢مايو١٨٨٢م.

(٢٥) كوبيا قسم الإدارة، ص ٣٧٣ تسديدات الأموال غير المقررة بمحافظة العـريش عـن شـهر أغسطس ١٨٨٩.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٢، تقرير مرفوع لنظارة الداخلية عام ١٨٩٠م.

(٢٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٨.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك، تقرير عن مصايد القطر المصري في عـام ١٩٣٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٥، ص١٠٢. أتقدم بالشكر إلي الدكتور خالد الناغية الذي صحح لي مسميات الأسماك وفقاً لما يطلقه الصيادون عليها.

(٣٠) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٢٩صادر إلـي مصـلحة الصـحة البحرية، وثيقة ٢ بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ٩ فبراير ١٨٨١م.

(٣١) المصدر نفسه، سجل ٢٩ جـ١، ص ٥٩ صادر بنمرة سايرة – الشيخ عطية القطاوي، وثيقـة ٣٣ بتاريخ ١٤ جماد الأولي ١٢٧٤هـ/ ١٢ يناير ١٨٥٨م، صادر تحريرات محافظة العـريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ٢٩صادر إلي مصلحة الصحة البحرية، وثيقـة ٢ بتـاريخ ٨ ربيـع أول ١٢٩٨هـ/ ٩ فبراير ١٨٨١م.

(٣٢) Jarvis, op.cit., p.7-8.

(٣٣) المصدر نفسه، سجل ٢٠، ص ٦٠صادر إلي ديوان عموم المالية، وثيقة ٨٠ بتاريخ ٢٧ شعبان ١٢٧٠هـ/ ٢٦ مايو١٨٥٤م.

(٣٤) المصدر نفسه، سجل ١٤، ص ٣١صادر إلي المعية الكتخداوية، وثيقة 5 بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٦٧هـ/ ١٣ مارس ١٨٥١م.

(٣٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٩جـ١، ص ٤٧ وارد مـن الماليـة، وثيقـة ١٥٢ بتاريخ ٢٧ ذوالحجة ١٣٠٠هـ/٣٠ أكتوبر ١٨٨٣م.

(٣٦) وارد عرضحالات، سجل ١٢٨، ص١٠، وثيقة ٧١ بتاريخ ٣٠ ديسمبر ١٨٩٤م.

(٣٧) De Martonne, Reconnaissance Géographique au Sinaï , Bull. De la société de Géographie d'Egypte , Tom XXII, 1948, p.117.

(٣٨) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص ١٥٦، ١٥٧، وحول طائفة الصيادين بمنطقة أبي سقل راجع، محكمة العريش، سجل ١ أحكام، وثيقة ١ بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٨، وسجل ٣٦ أحكام، ص ٣ بتاريخ ١٠ فبراير ١٩٠١، ص ١٥، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١.

(٣٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٠٥، ١٠٦.

(٤٠) الوقائع المصرية، العدد ١٠٩٨، ٢٩ جماد الأولي ١٢٩٨هـ/ ٢٨ أبريل ١٨٨١م.

(٤١) كوبيا قسم الإدارة، سجل ٢، ص ٤٨٧ إلي ناظر الداخلية ١٤ ديسمبر ١٨٨٩.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٦١.

(٤٣) Jarvis, op.,cit., pp. 231-233.

(٤٤) Ibid.

(٤٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٠٥.

(٤٦) عبد الفتاح محمد وهيبة، النشاط الاقتصادي في شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سـيناء، ص ٣٨١.

(٤٧) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٥٢، Jarvis, op.cit., p. 235.

(٤٨) المرجع نفسه، ص ص ١٤٢، ١٤٣.

(٤٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٥٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٥٩.

(٥١) وارد عرضحالات، سجل ١، ص ١٢ وثيقة ١٤ بتاريخ ١٤ يونيو١٨٩٥.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٠، وثيقة ٦٧ بتاريخ ١٥ مارس ١٨٩٤.

(٥٣) سجلات محكمة العريش، سجل ٧ سندات شرعية، ص ٣، وثيقة ٣ بتاريخ ٢٤ مارس ١٨٨٤.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٦، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٤.

(٥٥) المصدر نفسه،، سجل ٧ سندات شرعية، ص ١٧، وثيقة ١١ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٤.

(٥٦) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٤٥.

(٥٧) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٨٤ (٢٦ ديسمبر ١٨٨٩).

(٥٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٣١ صادر للمالية، وثيقة ٢ بتاريخ ٢٧ صفر ١٢٩٩هـ / ٢٠ يناير ١٨٨٢م.

(٥٩) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٨٣ وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ٩ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ١٢ فبراير ١٨٨١م.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٧٣ صادر للداخلية، وثيقة ٣٣ بتاريخ ١٥ جماد أول ١٢٧٤ هـ/ ١٥ يناير ١٨٥٨م.

(٦١) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٢٢٨ الأوامر والمنشورات الصادرة من المالية ١٦ ربيع أول ١٢٨٥هـ/ ٨ يوليو١٨٦٨م.

(٦٢) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦جـ١، ص ١٨٧ صادر لعموم الحسابات، وثيقة ٩٢ بتاريخ ٣ محرم ١٣٠٠هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٨٢م.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٨ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة ١ بتاريخ ٣ ربيع أول ١٢٩٩هـ/ ٢٤ يناير ١٨٨٢م.

(٦٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٨.

(٦٥) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩جـ١، ص ٨ صادر إلي أمين جمرك إسكندرية، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ جماد الآخر ١٢٧٤هـ / ١٤ نوفمبر ١٨٧٤م.

(٦٦) وارد بوليس العريش ١٨٨٤، سجل ٥٧، ص٣٤ وارد من المحافظة، وثيقة ٦١، بتاريخ ١٩ ذوالحجة ١٣٠١ هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٨٤م.

(٦٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٨٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ص ٨٧، ١٦٥، ١٦٦.

(٦٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ٦ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة 5 بتاريخ ٢٧ جمادي الآخر ١٢٩٩هـ/ ١٧ أبريل ١٨٨٢م.

(٧٠) كوبيا قسم الإدارة، سجل١، ص ٤٦١ صورة ما نشر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨٩ من محافظة العريش إلي الجهات. يذكر نعوم شقير بأن مساحة أرض الزقبة تبلغ ١٠٠٠٠٠ فدان، لكن هذا الرقم مبالغ فيه كثيراً، راجع، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٢٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٤٦١.

(٧٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٦.

(٧٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١٥ وارد من قسم الإيرادات، وثيقة ١٣، غرة ربيع الثاني ١٢٩٨هـ/ ١ فبراير ١٨٨١م.

(٧٤) المصدر نفسه.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص٤٣.

(٧٧) المصدر نفسه.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٨٨.

(٧٩) عبد الحميد سليمان، تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، تاريخ المصريين (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥، ص ٢٣٤.

(٨٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٧٤.

(٨١) الحكومة المصرية، التقارير المرفوعة من المديرين عن أعمال سنة ١٨٨٩،القاهرة، ١٨٩٠، ص ٢٥٩.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ص ٢٥٩-٢٦٩.
(٨٣) المصدر نفسه، وراجع أيضاً، وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦ وارد مـن الأوامـر الكرام، وثيقة ٥١ بتاريخ ٢٨ ربيع الأخر ١٢٧٨هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٦٣م.
(٨٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ٥٢ وارد من مالية الشرقية، وثيقة ١٠ بتاريخ ٧جمادي الأولي ١٢٩٨هـ/ ٨ أبريل ١٨٨١م.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٣٦ وارد من مالية الشرقية، وثيقة ٢٠ بتاريخ ٢٧محرم ١٢٩٩هـ ـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٨١م.
(٨٦) وارد قلم الضبط بمحافظة العريش، سجل ٩٩ ص ٩ سايرة – جهات، وثيقة ٣١٤ بتـاريخ ٢٢ سبتمبر ١٨٩٢.
(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٣ سايرة – حكمدار بوليس الشرقية، وثيقة ٥٢ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٨٩٢.
(٨٨) المصدر نفسه، ص ١٦ سايرة – حكمدار بوليس الشرقية، وثيقة ٢٨٠، بتاريخ ٣ نوفمبر١٨٩٢.
(٨٩) وارد قلم الضبط بمحافظة العريش، سجل ٩٨، ص ٣٤ وارد النيابة، وثيقـة ٥٤٦ بتـاريخ ٢٦ يوليو١٨٩٢. وص٢٤ مديرية الشرقية، وثيقة ٨٦ بتاريخ ١٤ أبريل ١٨٩٢.
(٩٠) وارد مستديم بمحافظة العريش، سجل١١١، ص ٨ داخلية عموم، وثيقة ١٤ بتاريخ ٢ نـوفمبر ١٨٩٣.
(٩١) كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش، سجل ٢، ص ٥٢ (١٨٨٩).
(٩٢) وارد عرضحالات بمحافظة العريش، ص ٧ من عودة صبح من عربان الهيـتم، وثيقـة ٤٥ بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٨٩٤.
(٩٣) صادر تحصيلات قطية ١٨٩٤، سجل١، ص ٦ من مأمورية تعداد النخيل بقطية، وثيقـة ٢٤ بتاريخ ٢٥ سبتمبر ١٨٩٤.
(٩٤) كوبيا قسم الإدارة، سجل ٢، ص ٣٧.
(٩٥) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص ١٣ وارد من المالية أموال مقررة، وثيقـة ١بتاريخ ٢٦ أغسطس ١٨٩٥.
(٩٦) كوبيا قسم الإدارة، سجل ٢، ص ٥٢(١٨٨٩).
(٩٧) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص٨٧.
(٩٨) صادر تحصيلات قطية ١٨٩٤، سجل ١، ص ٢ صاد من مأمورية قطية للمالية أموال مقررة.
(٩٩) Farnie, op. cit., p. 148.
(١٠٠) سجلات محكمة العريش، سجل ٨ سندات شرعية، ص ٢١، وثيقة ٣٣ بتـاريخ ٩ ديسـمبر ١٨٨٤.

(١٠١) المصدر نفسه، سجل ٨ سندات شرعية، ص ١٩، وثيقة ٣١ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٤.
(١٠٢) المصدر نفسه، سجل ٤، ص ٧، وثيقة ٦، بتاريخ ٢٢ يوليو١٨٨٠.
(١٠٣) محكمة العريش، سجل ٣٧ أحكام، ص ٣١، وثيقة ٣٥ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٩.
(١٠٤) المصدر نفسه، سجل ٣١ أحكام، ص ١٥، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١.
(١٠٥) المصدر نفسه، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢، وثيقة ٢ بتاريخ ١٥ يناير ١٩٠١.
(١٠٦) المصدر نفسه، سجل ٤ إعلام شرعي، ص ٢، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ١٠ فبراير ١٨٨١.
(١٠٧) المصدر نفسه سجل ٥ إعلام شرعي، ص ٣، وثيقة ٣ بتاريخ ٦ يوليو١٨٨٢.
(١٠٨) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ٢٣، وثيقـة ١٦ بتـاريخ ٢١ ديسـمبر ١٨٨٤.
(١٠٩) المصدر نفسه، سجل ٥ إعلام شرعي، ص ٥، وثيقة ٦ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٨٢.
(١١٠) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ١٥، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٣ يونيو١٨٨٤.
(١١١) المصدر نفسه، سجل ٤ إعلام شرعي، ص ٢، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٨هـ/ ١٠ فبراير١٨٨١م.
(١١٢) صادر تحريرات، سجل ٤٣، ص ١٠ قائمة بأنواع الطرود الواردة لجمرك العـريش لعـام ١٢٨٠ هـ/ ١٨٦٣م.
(١١٣) المصدر نفسه، ص ٧٥ صادر للداخلية، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٤ جمادي الآخر ١٢٧٤هـ / ٢١ يناير ١٨٥٨م.
(١١٤) Farnie, op. cit., p. 148.
(١١٥) أحمد فخري، تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور حتى ظهور الإسلام، ضمن موسوعة سيناء، ص ٩١.
(١١٦) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤/أ شركات وجمعيات، موضوعات مختلفة، المجموعة ١٨٣، بخصوص امتياز لاستخراج الفيروز من جبل سيناء ٦ فبراير ١٨٨٨.
(١١٧) المصدر نفسه.
(١١٨) المصدر نفسه، مذكرة الأشغال بطلب النظر فيما إذا كان يوافق إعطاء تشغيل محاجر الفيروز بجبل طور سيناء أم لا، ١٨ مايو١٨٩٢.
(١١٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٧٩.
(١٢٠) المقتطف، الجزء السابع، المجلد الحادي والثلاثين ١ يوليو١٩٠٦.
(١٢١) Petrie, W.M. Flinders, Researches in Sinai , London , 1906 , pp.4,5.
(١٢٢) أحمد فخري، المرجع المذكور، ص ص ٩٢، ٩٣.
(١٢٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٨٠.

(١٢٤) الشاذلي محمد الشاذلي، التعدين في شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، ص ٢٨٣.
(١٢٥) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤/أ شركات وجمعيات، موضوعات مختلفة ١٨٨٠-١٩١٥، مجموعة ١٣٨، ١٥ يونيو١٨٩١.
(١٢٦) المصدر نفسه، عمل خريطة لجزيرة سيناء وتحديد المناطق التي يوجد بها معـادن ٢٩ / ١ / ١٩٠٠.
(١٢٧) الشاذلي محمد الشاذلي، المرجع المذكور، ص ٢٥٥.
(١٢٨) المصدر نفسه.
(١٢٩) عباس عمار، المجع المذكور، ص ١٨٧-١٨٨.
(١٣٠) أحمد شفيق باشا، المرجع المذكور، جـ٢، القسم الثاني، ص ص ٦٦، ٦٧.
(١٣١) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ١٢، ص ٥ صادر لديوان داوري بسكندرية، وثيقة ٣٥ بتاريخ ٢٤ جمادي الأولي ١٢٨١هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٤م.
(١٣٢) المصدر نفسه، سجل ٣٠ جـ١، ص ٣٠ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة ٩ بتاريخ ١ صـفر ١٢٩٨هـ/ ٣ يناير ١٨٨١م.
(١٣٣) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٧ جـ٣، ص ٥٥ وارد قسم الإيرادات وثيقة ٦١ بتاريخ غرة صفر ١٢٩٨هـ/ ٣ يناير ١٨٨١م.
(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٣٣ صادر لمجلس صحة بحرية، وثيقة ٢٥ بتـاريخ غايـة ذوالحجـة ١٢٩٨هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٨١م.
(١٣٥) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٦، ص ١٥٢وارد قسم الإيرادات، وثيقة ٤٧ بتاريخ ٧ رمضان ١٢٩٨هـ/ ٥ أغسطس ١٨٨١م.
(١٣٦) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦٠، ص ١٢٠ وارد من نظارة الداخلية، وثيقة ٧٨ بتاريخ ٢١ ذوالحجة ١٢٩٩هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٨٢م.
(١٣٧) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص ٦ وثيقة ٤٠ بتاريخ ٢٤ أغسطس ١٨٩٤.
(١٣٨) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٨ جـ١، ص ١٥١وارد من السيناتاه، وثيقـة ٥٢ بتاريخ ٣ ربيع الآخر ١٣٠٠هـ/ ١١ فبراير ١٨٨٣م.
(١٣٩) حول قرارات منع زراعة الحشيش راجع : مجموعة القرارات والمنشورات لسنة ١٨٨١، ص ٣١٨. وحول منع تداول الحشيش وتعاطيه راجع : وارد بوليس العريش ١٨٨٤ – ١٨٨٥، سجل ٥٧، ص ١٩ من ديبوتي انسبكتر جنرال بوليس فرقة العريش، وثيقة ١١٢ بتـاريخ ٣٠ أبريـل ١٨٨٤، وقيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١ لسـنة ١٨٨٤، ص ٢١ صـادر مـن الدلخلية، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٤ جماد الأولي ١٣٠١ هـ/ ٥ أبريل ١٨٨٢م.
(١٤٠) وارد عرضحالات محافظة العريش، سجل ١، ص ٦، وثيقة ٣٨ بتاريخ ١٠ أغسطس١٨٩٤.

(١٤١) قيد المنشورات بمحافظة العريش، سجل ٣٦١، ص ٢١ صادر للداخلية، وثيقة ٣٩ بتاريخ ١٤ جمادي الأولي ١٣٠١هـ/ ٥ أبريل ١٨٨٢م.

(١٤٢) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ١، ص ١٢٢ وارد من السيناتاه، وثيقـة ٥٠ بتاريخ ١٢ جمادى الأولي ١٢٩٩هـ/ ٣ أبريل ١٨٨٢م.

(١٤٣) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٤١.

(١٤٤) وثائق الحملة الفرنسية، محفظة ٥٠، ظرف ٧، ص ١٩٣ Doure au general Songis ,B6 , 141 (du 4 Messidor an 8) (25 Juin 1800).

(١٤٥) وصف مصر، العرب في ريف مصر وصحراواتها، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣-١٢٤.

(١٤٦) عباس عمار، الرجع المذكور، ص ١٤١.

(١٤٧) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ١، ص ١٣٠ صادر لقسم الإيرادات، وثيقة ٣٦ بتاريخ ٢٥ جمادى الآخر ١٢٩٨هـ/ ٢٦ مايو١٨٨١م.

(١٤٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٦٤.

الفصل السابع

مجتمع شبه جزيرة سيناء

١- التركيب الاجتماعي

من الملاحظ أن السمة البدوية هي الصفة الغالبة علي سكان سيناء، وتتسم طبيعة هـذا المجتمع بالتنقل والترحال وصعوبة إخضاعه للسلطة المركزية بشكل كامل، لكن ذلك لـم يمنع وجود بعض العناصر البدوية التي استطاعت بالفعل أن تتخطي مرحلة البداوة والتنقل وتمكنت من الاستقرار في المناطق الحضرية في سيناء، لكن ذلك لم يكن علي نطاق واسع وإنما كان في أضيق نطاق.

فإذا نظرنا إلي التركيب القبلي لشبه جزيرة سيناء، نجد أن هذا التركيب لم يكن وليد الفترة التي ندرسها وإنما هو تركيب لعبت فيه الظروف التاريخية، التي مرت بها شبه جزيرة سيناء، دوراً مهماً. فالتوزيع الطبيعي للموارد الاقتصادية، والمكاسب التي كانت تحققها بعض القبائل كان لها دورها في الصراع القبلي الذي أفضي في النهاية إلي إضعاف بعض القبائل المغلوب علي أمرها مما جعل بعضها يهجر سيناء كلية إلي الشام أو إلي الوادي والدلتا في مصر أو العيش في كنف القبائل القوية المغيرة. كما أن سياسة حكام مصر تجاه البدو خاصة خلال القرن التاسع عشر قد أحدثت تغيراً في خريطة توزيع القبائل في سيناء، فنري محمد علي مثلاً قد عمل علي إضعاف سلطة البدو وتحكمهم في السيطرة علي طرق سيناء، فقام بتحديد أجور النقل وأشرك الفلاحين المصريين في حق التمتع بنقل البضائع والمسافرين مع بدو سيناء فأوجد بذلك عنصراً منافساً، ولم يكتف بذلك بل أخذ بالشدة اللصوص منهم والنهابين لضمان حفظ الأمن علي الطرق التجارية وطرق الحجاج بأن أغري مشايخ القبائل وأسكنهم القاهرة ولتخذهم شبه رهائن يستخلص بواسطتهم حقوق الرعايا كلما اعتدي عليهم البدو(١).

وقد قللت هذه السياسة الحكومية من أهمية وجاذبية سيناء في نظر القبائل حيث لم يعد الوضع في سيناء مغر لهذه القبائل. وهذا بالطبع يفسر لنا هجران بعض القبائل في سيناء لمناطق سكناها إلي خارج سيناء هجرة نهائية أو الاحتفاظ بنخيلها الذي تأتي إليه وقت الحصاد لجمع الثمار ثم تعود راجعة إلي مناطق سكناها الجديدة.

وقد زاد افتتاح قناة السويس من معاناة سكان سيناء في سبيل العيش، حيث زادت الإجراءات التي تتعامل من خلالها الإدارة الحكومية المصرية مع بدو سيناء، بالإضافة إلي كون القناة عازلاً مائياً كان يحول بين انتقال هؤلاء البدو بمواشيهم بحرية بين سيناء الدلتا كما كان الوضع قبل افتتاحها. وقد أدي ذلك إلي لجوء العديد من البدو إلي التعامل مع مدن وأرياف الشام حيث الحركة أكثر سهولة ويسر.

ويمكننا أن نقسم التركيبة السكانية لسيناء إلي ثلاث مجموعات رئيسية وفقاً الأوضاع الجغرافية والإدارية والاقتصادية والظروف التاريخية لكل منطقة، المجموعة الأولي

ويمثلهم سكان شمال سيناء، ويتميز هؤلاء بأنهم الأكثر عدداً وغنى نظراً لأن منطقتهم تتمتع بموقع ممتاز من الناحية الجغرافية والاسترلتيجية، والمجموعة الثانية وهي تسكن سيناء الوسطي، وكانت تتمتع إلي حدٍ كبير بوضع متميز من الناحية الاقتصادية لكن لعبت عوامل كثيرة في فقدانهم لهذه المميزات بشكل تدريجي، أما المجموعة الثالثة والأخيرة فهم سكان جنوب سيناء، وهم الأكثر ضعفاً وفقراً في شبه جزيرة سيناء، فالموارد الطبيعية في هذه المنطقة فقيرة إلي حدٍ ما ولا تساعد علي إقامة حياة مستقرة.

ففي **شمال سيناء**، توجد بعض مناطق الاستقرار، وقد ساعد علي هذا الاستقرار وجود المركز الإداري لشبه الجزيرة وتوفر الماء سواء مياه الأمطار أو الآبار. وتعد العـريش أكبر مراكز العمران البشري في سيناء بل أكبر المدن الصحراوية فـي مصـر علـي الإطلاق، نظراً لكبر تعداد سكانها وامتدادها الجغرافي وقدمها التاريخي. ويمكن تقسيم سكان العريش إلي مجموعتين عرقيتين هما، العرايشية، والفولخرية. أما العرايشية فهم مقسـمون إلي " أولاد سليمان "، "وأولاد يعقوب"، و" أولاد داوود" و" أولاد أيوب " وهم يرجعون إلـي أصول عربية وتركية وجركسية، كما أن هناك عائلات أخري " كعروج "، و" الكاشف "، و" البلك "، و"الشريف "، و" الشوربجي "، و" النخلاوية "، وهي ترجع إلي أصول مغربيـة وشامية وحجازية [٢]. أما الفولخرية فيرجعون بأصولهم إلي القبائل البدوية الشـامية وأهـم عائلاتهم "الغولة "، و"القلعجية "، و"السلايمة"، و" الفيران"، و"العطاوين"، و" العبـادين"، و"أولاد أحمد"، و" الصبايحة، و"السحايقة " (راجع الجدول)[٣].

الفولخرية	**أولاد أحمد – الغولة – القلعجية – السلايمة – العبـادين – الصبايحة – الفيران – السحايقة**
العرايشية	**أولاد سليمان – أولاد يعقوب – الشريف – الكاشـف – البلك – النخلاوية – أولاد داوود – الأغوات – المماليك**

جدول يوضح أهم عائلات العريش

أما العرايشية فليسوا بدواً رحلاً بل يسكنون بيوتاً مبنية بالطوب، يعيشون فيهـا عيشـة مستقرة، ويختلف العريشية في ملامحهم عن غالبية بدو سيناء مما يرجح القول القائل بـأنهم خليطاً من بقايا العناصر المختلفة التي كانت تأتي بها الحكومات المتتابعة كحـرس قلعـة العريش الذين كانوا يستقرون بها هم وعائلاتهم، ولهم أملاك وأراض تمتد خارج العـريش في رفح، وأراضي زراعية في منطقة القصيمة ترويها عين الجديرات[٤].

وخلال فترة الدراسة، كان يسكن بالعريش عدد من العائلات التي نزحت مـن المـدن القريبة داخل حدود الشام كخان يونس وغزة هاشم. ومن أشهر العائلات عائلة " شراب"،

و"الحارون"، وهذه العائلات كانت تعمل بالتجارة[٥]. وقد رأينا في الفصل الثاني الدور الـذي لعبه أحد أفراد هاتين العائلتين وهو أحمد أفندي شراب الذي كان يعمل كاتباً ثانياً بمحافظـة العريش أثناء الثوة العرابية.

وكانت هذه التركيبة الاجتماعية لمدينة العريش تعيش في تناغم لجتماعي، لكن أحيانا ما كان يحدث ما يعكر صفو هذا السلام الاجتماعي للمدينة مثلما حدث عام ١٨٩١ حين حدث شجار بين بعض العائلات أو بتعبير الوثيقة " حصلت مضاربتهم مع بعـض"، لا نعـرف السبب الحقيقي لهذا الشجار، لكنه أسفر عن إصابة إثني عشر شخصاً بإصابات مختلفة مـا بين "كسور... وجروح قاطعة ... ورضوض وسحجات" وفقاً للتقرير الطبي الذي أعـده طبيب صحة العريش [٦].

وما بين العريش ورفح تستقر أكبر أغني قبيلتين في سيناء وهما الرميلات والسواركة. والرميلات كانوا يسكنون حول "خان يونس "، و" القرارة " في فلسطين لكـنهم لضـطروا بضغط من الترابين إلي النزوح إلي أطراف شبه جزيرة سيناء الشمالية الشرقية [٧]. وحول أصل الرميلات فهناك ما يشير إلي أنهم كانوا مجرد فرع من السواركة[٨]، ففـي وثيقـة مؤرخة بعام ١٩٠١ نراها تلصق إسم هذه القبيلة بالسواركة فتذكر فـي إحـدي الـدعاوي القضائية أن : "محمد سليمان نصر الرميلي الشغال ضد مفيضة بنت سالم أبو المويشرة بن موسي من عرب الرميلات سواركة ومقيمان بجوار رفح بضولحي العريش " [٩]. وتشير مصادر أخري إلي الاعتقاد بأنهم لنضوا في كنف السواركة بالأخوة بعد أن أجبرهم الترابين من النزوح لسيناء [١٠]، لكن تعداد السكان لعـام ١٨٩٧ يعتبـرهم قبيلـة مسـتقلة عـن السواركة[١١]، وربما هذا الرأي هو الأرجح. وتسكن الرميلات المسافة الواقعة فيما بين رفح والشيخ زويد. وأهم فروع الرميلات هي : " البسوم "، و" الشريطيين"، و"العوليدة"، و"السننة"، و"العجالين"[١٢].

ويسكن السواركة القري فيما بين الحدود الشرقية وبير العبد شرقا غربا وبـين رجـم القبليين والبحر المتوسط شمالاً وجنوباً بينما يسكن الرميلات من الشيخ زويد وحتى العريش، ويعيش الرميلات والسواركة في عشش مصنوعة من أغصان النباتات وخيام من الشعر أو الوبر. وهناك قسم من السواركة وهم " المسامحة " من فرع الزيود من أولاد مسلم يستقرون في منطقة النبي روبين في شرق الرملة بفلسطين، وأهم فروع السواركة هي: " عرايشـية الساحل"[١٣]، و"الدهيمات"[١٤]، و"الفلافلة "[١٥]، و"الجريرات"[١٦]، و" المحافيظ "، و"الكوزة"، و"المكاويين "و" العرادات أو العريدات"[١٧]، و"اللفيتات"[١٨]، و" الخناصرة " الذين اعتبـرهم تعداد ١٨٩٧ قبيلة مستقلة لها فروع هي: المنصوريين والزوارعة والزيـارات والزيـود، ويطلق ماك ميشيل Mac Michael علي الزيود "زيود الوادي "، كما أنه يرجح أن يكون

الزيود من نفس نسل "بني رشيد "و قد ربط بينهم وبين جماعة الزيدية الرشايدة في شـرق السودان[١٩].

وعلي الرغم من أن السواركة يتسمون بضعف الرأي إلا أننا نجد أن قضاة الإبل فـي سيناء يختارون دائما من الزيود، مما يشير لوجود تفاوت في سلوك كل فرع مـن فـروع السواركة. وتعد السواركة أكبر قبائل سيناء عدداً وثروة نتيجة للوضع المتميز للمكان الـذي يستقرون فيه.

أما المنطقة المحصورة فيما بين العريش وقناة السويس فتسكنها قبائل يطلق عليها "بـدو برقطية"، وهي مجرد فروع صغيرة من القبائل التي تعرف بذات الأسماء فـي مـديريتي الشرقية والقليوبية، ما عدا " المساعيد "، فإن إخوانهم في مصر يعرفون بأولاد سليمان، وأهم هذه البطون هي : "البياضين"، و" السعديين"، و"الأخارسة"، و"الدواغرة"، و"هتيم " (أي القبائل الضعيفة التي لا طاقة لها علي حفظ كيانها فتضطر للعيش في كنـف القبائـل القويـة)، و"العيايدة "، و" السماعنة "، و"بلى "، و" القطاوية "، و"المساعيد" ، و" العلويين "، و"العقايلـة"، و" أولاد علي"[٢٠].

وتتسم قبائل برقطية أو القطاوية بالاختلاف من حيث السلوك والمظهر عن بقيـة بـدو سيناء، فيذكر مري Murry نقلا عن رسالة لأحد الضباط المصـريين لكنـه لـم يـذكر مصدرها أن " طريقتهم في الحديث تختلف عن طريقة البدو، وغالبيتهم يرتدي العمامة مثل الفلاحين، والقليل منهم من لديه معرفة بالعرف القبلي، وهم ينضجون خبزهم علي الصـاج وليس القرص كما يفعل باقي البدو، كما يستخدمون التوابل في أطعمتهم كعادة المصريين، والعديد منهم يحررون عقود زواجهم مكتوبة، ولا يتعاملون بالقصـلة، ويضـعون البفتـة البيضاء علي جثث موتاهم كما يفعل المصريون، ولون البرقع الـذي تسـتخدمه نسـاؤهم أصفر بينما كان لونه في السابق أسوداً "، كما أن بعض قبائل القطاوية كالسعديين يعتقـدون بأنهم من نسل الفلاحين الذين أتوا إلي قطية مع حملة إبراهيم باشـا علـي الشـام وكـانوا مسئولين عن النقل في هذه الحملة وبعض القبائـل كالأخارسـة والعقايلـة وأولاد علـي والبياضيين والسماعنة تقطن بالشرقية ولا تأتي إلي قطية إلا في مواسم تلقيح النخيل وجمع ثمار النخيل[٢١].

وفي وسط سيناء أو بلاد التيه نجد المركز الإداري للإقليم في " نخـل"، وهـي قريـة صغيرة بها عدد من السكان المستقرين الذين يتألفون من عناصر عرقية مختلفة، وهم بقايـا العساكر غير النظامية الذين كانت ترسلهم الحكومة المصرية لحراسة قلعتها، فهم خليط من المصريين والمغاربة والحجازيين[٢٢].

وكانت نخل مركزاً إدارياً أنشأته الإدارة المصرية لبسط السلطة المركزية في وسط سيناء، خاصة أنها كانت تقع علي طريق الحج، لكن سكانها لم يشكلوا العدد الأكبر من سكان وسط سيناء، لأن البدو هم الأغلبية السكانية في هذا الإقليم.

وفي وسط سيناء ينتشر عدد من القبائل أهمها التياها والترابين واللحيوات والحويطات، ويذكر علماء الحملة الفرنسية أن سكني قبائل التياها في سيناء كان حديث العهد لأن مناطق تواجد السواركة في سيناء كانت تمتد حتى جبل الطور، وهذا يعني أنها كانت تشمل أراضي التياها والترابين، كما يؤكدون بأن الترابين كانوا يتوزعون في مناطق محدودة في شبه جزيرة سيناء، في المنطقة الصحراوية بين القاهرة ووادي غرندل، وإن كانوا ينتشرون حول غزة، بينما سكن التياها حول خان يونس [٢٣]. وإن صح هذا الرأي فإنه يؤكد أن الحروب التي خاضها الترابين والتياها ضد السواركة طوال القرن التاسع عشر قد أسفرت عن اتساع أراضي الترابين والتياها علي حساب السواركة. لكن مع هذا فإن نعوم شقير له رأي مخالف في هذه المسألة إذ يؤكد علي أن قبيلة التياها هي أقدم قبيلة سكنت بلاد الطور، كما أنه يذكر بأن مجئ الترابين إلي سيناء كان متزامنا مع مجئ التياها.

والواقع أن هناك روايات مختلفة حول أصل قبيلة الترابين، فهناك رواية تقول أن جد الترابين هو "نجم "، الذي قدم إلي سيناء مع رجل يدعي " الوحيدي " من ذرية الحسن بن علي، وأقام الوحيدات زمناً في سيناء، وما لبثوا أن هجروها وسكنوا غزة [٢٤]. وهناك رواية أخري حول أصل الترابين تقول بأن جدهم كان يدعي عطية من قبيلة قريش بالحجاز، وكان مستقراً في " تربة " قرب مكة، وهذا هو السبب في تسميتهم بالترابين، ويقال أن جدهم عطية التقي بفتاة نصرانية أو حسب رواية أخري سائحة إنجليزية تدعي " صادم " وكانت تائهة في تلك المنطقة فأعجب بجمالها وما لبث أن تزوجها، وهناك من يقول بأن "صادم " اسم لرجل وليس لامرأة أو قبيلة، وهو إنجليزي اسلم في خلافة عمر بن الخطاب ثم اقترف خيانة فغضب عليه الخليفة، فقرر الهرب، ثم عفا عنه وأرسل من يحضره فوجده قد توفي [٢٥].

هذه الروايات في مجملها لا تعدو أن تكون ضرباً من الأساطير حاول صائغوها إضفاء نوع من الغموض حول أصول هذه القبيلة من أجل إكسابها جذوراً ضاربة في أعماق التاريخ، كما أن بعض هذه الروايات قد أعلي من شأنها من خلال علاقة الجد المزعوم بالخليفة عمر بن الخطاب في محاولة لنحت تاريخ مجيد تتباهي به القبيلة بين أقرانها.

ومن هاتين الروايتين يمكن أن نخرج بحقيقة مؤداها أن وجود الترابين في سيناء كان منذ بدايات العصر الإسلامي، أي في القرن الأول الهجري تقريباً. وأيا ما كان الأمر، فقد جاء عطية جد الترابين إلي سيناء حسبما يعتقد الترابين أنفسهم منذ ٦٠٠ سنه تقريباً، وقد

دفن هو لبنيه نجم وحسبل وقبورهما محج لبدو سيناء لليوم، وهي بالقرب من السويس علي تل يسمي " الشرف "، وحينما مات عطية ترك خمسة من الأبناء هم " ماعد"، و"حسبل"، و" نبعة "، و" صريع"، و" نجم" وتزوج هؤلاء في سيناء وكثرت ذريتهم فكان الحسـابلة مـن حسبل، وهم ترابين سيناء في الوقت الحاضر، والصريعة من صريع، وهم يسكنون طـور سيناء، والترابين من أكثر القبائل عددا وأغناها أرضاً، ويقال لهم أحياناً " عيال صلادم " حينما يراد حثهم واستجلاب همتهم[٢٦].

ويرجع انتشار الترابين - الذين كانوا يتولون أمر القوافل بين السويس وغـزة - فـي سيناء إلي الموقف الحازم الذي اتخذه محمد علي من البدو مما لا يستبعد أن تكون سياسـته قد أثرت في هذه القبيلة تأثيراً ترى معه هذه القبيلة أن تؤثر سكني صـحراء التيـه علـي الخضوع لسلطة هذا الباشا القوي الذي عرف كيف يضرب علي أيدي البـدو[٢٧]. وهـذا يعني أن قبيلتي الترابين والتياها قد عاشت ردحا طويلا من حياتها في فلسطين قبل أن تنتقل إلي شبه جزيرة سيناء.

وما ذكرناه عن الترابين يمكن أن يقال عن **التياها** فيما يتعلق بأصول هذه القبيلة، فهنـاك أيضاً آراء متباينة، فالبعض يقول أنهم من الأوس والخزرج أي من "الأزد" وهم مـن بنـي زيد بن كهلان وهؤلاء من القحطانيين الذين كانوا يحكمون اليمن، وقيل أيضـاً أن جـدهم يدعي سالم التيهي، وهو من الخزرج، وأنه كان قائداً لأحد السرايا التي اعترضها الرسـول (صلعم) عندما انخرط أبو سفيان في لواء الإسلام، وخرج سالم التيهي ومعه قومـه مـن الحجاز مع من خرجوا أثناء الفتوحات الإسلامية الأولي فنزلوا صحراء سيناء واسـتوطنوا التيه، وهناك كثرت ذريتهم وانتشروا حتى احتلوا قسماً كبيراً من الأراضي المجاورة لهـم. وقد قيل إنهم أسبق من الترابين في سكني سيناء حيث لم يلحقهم أحد من النسابة لقبيلة ما، بل إنهم أخذوا اسم المكان الذي استقروا فيه ونرجح هذا الرأي.

وخلال فترة الدراسة سكن الترابين في جبل المغارة والمقضـبة ووادي عمـر حتـى الحدود وجبل الراحة والجفجافة وغزة و بير سبع وهناك فروع منهم مستقرة في شمال نويبع والجيزة وأهم فروع الترابين هي : " الجورة "، و" الحسابلة "، و" الشبايبة "، و"الجبيلات". أما التياها فقد استقروا في نخل وجبل الحلال وجبل يعلق وجبل القصـيمة وعـين المـويلح والصغيرات والبنيات والشبيبات والبريكات والقنيرات[٢٨].

ويعيش الحويطات في شرق وجنوب السويس، وجبل الراحة، وتمتد أماكن اسـتقرارهم في الشمال حتى جبل المغارة، وتستقر بعض عائلات منهم في القليوبية (الشدايدة) وشـرق الأردن (التوايهة - الدرادشة - السليمانين - الديابات - النواصـرة - عيـال جـازي -

الزوليدة). وأهم فروع الحويطات في سيناء هي الغنامين والجبور والعبيات والدبور والجرافين والسلالمة والسراليين[٢٩].

والحويطات هي أحدث قبائل بني عطية التي نزلت حول خليج العقبة، تضم معها عرب العلويين والعمران وكانت لها السيادة هناك منذ القرن السادس عشر، ولم يكتفوا بتلك السيادة حول خليج العقبة بل نراهم يتوسعون غرباً حتى وصلوا إلي وادي النيل وانتشروا فيه وامتدوا علي طول الطريق بين القاهرة والسويس [٣٠]. ويشتهر الحويطات بالميل إلي التعدي والسرقة، وقد رأينا في فصل سابق ما أحدثوه لبعثة بالمر عام ١٨٨٢. وقد اتخذ الحويطات اسمهم من " حويط بن سام "، حيث من نسله حفيد يسمي " عليان " الذي انحدر منه كل حويطات " مدين " [٣١].

بينما استقر اللحيوات شرق بلاد التياها في قرية الكنتلا جنوب العقبة وعين سدر، وأهم فروع هذه القبيلة هي النجمات والغريقانين والغنيمات والحناظلة والمطور والكرادمة والحمدات والسلاميين والكساسبة، واللحيوات الصفايحة الذين يطلق عليهم بوركهارت الصبايحة Sabiha وهم بطن من بطون اللحيوات [٣٢]، يسكنون منطقة محدودة فيما بين العايدة والتياها والترابين في بير الجفجافة وجبل المغارة وجبل أم خشيب وجبل المغارة.

ويرجع نسب اللحيوات إلي عرب المساعيد من فروع " بني عطية " الذين بدأوا منذ الفتوحات الإسلامية الأولي في التوسع والانتشار في شمال الحجاز فسكنوا وادي عربة وحول خليج العقبة ، واستطاعوا إنتزاع حق حماية طريق الحج بداية من نخل وحتي العقبة من بدو العايد[٣٣]، وهو حق ظل اللحيوات يتمسكون به ويعتبرون أنفسهم لهذا سادة نخل في عهد محمد علي، ويؤكدون أحقيتهم في حراسة القلعة ويطالبون الباشا بضريبة مقابل تلك الخدمة، وكان الباشا يدفع تلك الضريبة حتى لا يتخذ امتناعه عن دفعها ذريعة يعتدون من أجلها علي القوافل الصغيرة التي تقطع وسط سيناء، وبذلك تمكنوا من التوسع في ذلك الجزء من شبه جزيرة سيناء فجذبتهم منطقة الدير إليها وكان لهم حقهم في حماية الدير وحراسته حتى القرن الثامن عشر كما يذكر بوركهارت. لكن الواضح أن حقوقهم في النصف الجنوبي من سيناء قد بدأت تضعف بعد ذلك إلي ما هي عليه في الفترة مجال الدراسة، ويشير بوركهارت نفسه إلي أن وادي " مقبله " هو الحد الفاصل بين اللحيوات والطورة، ويذكر أثناء زيارته للمنطقة في أوائل القرن التاسع عشر، أنه رآهم هناك يسكنون شرق العقبة مع عرب العلويين والعمران[٣٤].

أما **سيناء الجنوبية** فمركزها الإداري هو بندر الطور، التي يعيش بها عدد صغير من السكان نصفهم من المسيحيين الأرثوذكس، أما البقية المسلمة فهم من متخلفي قلعة الطور والبحارة الذين جاءوها من السويس للعمل علي المراكب التي توجد بالميناء.

ويعيش في جنوب سيناء أو بلاد الطور قبائل هي : " العليقات "، و" مزينة "، و"العوارمة "، و"القرارشة "، و" الجبالية "، ويطلق عليها جميعاً اسم " الطورة ". وتعيش قبيلـة العليقـات علي الساحل الشرقي لخليج السويس حتي شمال مدينة الطور، وتمتد مناطق سـكني هـذه القبيلة من الرملة إلي وادي الغرندل والمشهور أنها هي والعليقات القـاطنين فـي مديريـة القليوبية وأسوان من أصل واحد(٣٥). والشيخ الرئيسي لهذه القبيلة هو الشيخ "مدخل سليمان" من فرع" أولاد سلمي". وقد كرمت وزارة الحربية أحد أبنائه وهو زيدان مـدخل نظيـر الخدمات التي قدمها لها أثناء الحرب العالمية الأولي كما سبق أن ذكرنا. وفروع هذه القبيلـة هي : " أولاد سلمي "، و" الخريسات "، و" السواعدة "، و" التليلات ". وهناك قبيلة صـغيرة وهي الحماضة تنضم إلي العليقات، وهي تسكن بالقرب من أبو زنيمة(٣٦).

أما قبيلة مزينة التي يقال لها أحياناً أم زينة فهي فرع من قبيلة جهينة الكبيرة التي كانـت تسكن الحجاز (٣٧)، وتمتد حدودها في سيناء من جنوب مدينة الطور شرقاً حتي دهب غرباً وذلك بطول المسافة الممتدة من خليج السويس حتي خليج العقبة ويرجعون في أصلهم إلـي بني حرب بالحجاز وأتوا من شبه الجزيرة العربية للتوطن في سيناء، ولمـا كـانوا هـم والصوالحة من أصل واحد فقد سألوهم الإقامة معهم، وأراد الصوالحة أن يفرضوا علـيهم نوعاً من الإتاوة (جعلاً) قدرها نصفان من الدراهم علي كل بنت يزوجونها من بناتهم فأبوا وحالفوا العليقات، فعاد التوازن بينهم وبين الصوالحة. واشتهرت قبيلة مزينة بحب السـلام ولين العريكة والأمانة، وأهم فروعهم هي : " العلاونة "، و" الشـدادنة "، و" العويصـات"، و"أولاد علي"، و" الدرارسة "، و" العماريين"، و" الفصينات"، و" الغوانمة"، و"العيصـات"، وللقبيلة المذكورة امتداد بالحجاز. وتسكن هذه القبيلة منطقة الطور حول الشاطئ الجنـوبي لسيناء (٣٨).

أما الصوالحة فيعيشون في اتحاد مع ثلاث قبائل غامضة الأصل هـي : القرارشـة والعوارمة وأولاد سعيد، وطبقاً لمري Murry فإن الصوالحة ينسبون إلي " النبي صـالح" وهو الولي الرئيسي في سيناء، وأتوا إلي سيناء من الشرقية (٣٩). ويقول شيخ أولاد سـعيد أنهم سمو بهذا الاسم نسبة إلي إقليم الصالحية الذي أتوا منه، وهم يرجعون نسـبهم إلـي " حرب " من قبائل الحجاز، ورحلوا إلي "ضبا " أولاً ثم توسعوا في بلاد الطـور، وتمتـد مناطق سكناهم من أبي دربة جنوب مدينة الطور وتحدهم قبائل العليقات من الشمال وتكـاد تفصلهم عن مزينة من الشرق والجنوب مرتفعات خط التقسيم، وإذا كان لفروع الصـوالحة كلها أراض تزرعها في وادي فيران فإن أملاك كل فرع هناك محددة ومعروفـة، فـأولاد سعيد أكثرهم اتساعاً، إذ ينتشرون قرب نهاية وادي فيران ممتدين شرقاً في نقـب هـوي، و"وادي الشيخ"، و"منطقة الدير "، ويمتدون جنوب "وادي فيران" في منطقـة " أم شـومر"،

وحوض وادي ميار وعسلة وحبران إلي أن يصلوا إلي منطقة الطور، وأهم فـروع هـذه القبيلة هي : " أولاد مسلم "، و"الزهيرات "، و" العولمرة "، و" أولاد سيف "، و" الرزنـة "، وهم فرع مبهم الأصل ملحق بهذه القبيلة(٤٠). أما القرارشة فيمتلكون من واحة فيران وجبل سربال وينزلون في المنطقة الساحلية من أبي دربة حتي سهل البقاع، ويجاور هؤلاء مـن ناحية الشمال، وأهم فروع القرارشة النصيرات وأولاد تيهي، وكان شيخهم موسى بن نصير شيخاً علي مشايخ الطورة عامة. وكان العوارمة، الذين يطلق اسم الصوالحة عليهم وحدهم أحيانا، يسكنون من حمير ووادي الخميلة وبودره حتى نسرين، وأهم فروعهم هي النواصرة والمحاسنة. ولاشك أن هذه المناطق التي تعيش فيها هذه القبائل أغني جهات سيناء الجنوبية بالماء وأكثرها توافر في النبات ولا يشاركهم فيها إلا الجبالية الذين عملوا في خدمة الرهبان منذ مدة وبقايا قليلة من " النبتة " التي كانت تسكن وادي فيران والتي تضاءلت وتقلص عددها في عدد من البيوت تعمل لحساب الصوالحة في ذلك الوادي، وتتولي لتلك القبائـل البدويـة عملية الزراعة والاعتناء بالماء في الوادي مقابل أجر معلوم لها(٤١).

أما الجبالية الذين يسكنون منطقة جبل موسى وسانت كاترين، ومن هنا أخذوا اسـمهم، فإنهم يختلفون اختلافاً كبيراً عن سائر بدو سيناء من حيث الملامح والطباع، حيـث اتفـق الكتاب والباحثون علي اعتبارهم ليسوا من العناصر البدوية ، واعتبرهم البعض من سلالة" الولاشيين Wallachians " والبوسنويين Bosnains الذين أتي بهم الامبراطور جستنيان حين بني الدير لحماية الرهبان من هجمات البدو(٤٢)، بينما اعتبرهم البعض الآخـر مـن أصول مصرية جاءوا للدير للأسباب المذكورة ثم اعتنقوا الإسلام، ويطلق عليهم " صـبيان الدير " أو"حراس الدير " (٤٣)، وينظر إليهم بدو سيناء نظرة استعلاء حيث يعتبرونهم أقـل مكانة منهم لهذا لا يتصاهرون معهم ولا يحترمونهم، ويعمل الجبالية في زراعة حديقة الدير وخدمة الرهبان في مقابل ما يوزعه عليهم الرهبان من الخبز يوميـاً(٤٤). وأهـم فـروع الجبالية هم : " الحمايدة "، و" السلايمة "، و" الوهيبات"، و" أولاد الجندي".

والواقع أن هذا التشكيل السكاني لشبه جزيرة سيناء أقل ما يقال عنه أنه يعكـس الواقـع الجيوبولوتيكي للمنطقة، فقد رأينا توزيعاً سكانيا يتناسب مع الظروف الجغرافية والسياسـية والاستراتيجية، ففي الشمال تعيش قبائل مستفيدة بالوضع المتميز لشمال سيناء من حيث أنه شريان تجاري هام، كما أنه يحظي بنصيب وافر من الأمطار ومن ثم أضاف الموقع لهـذه القبائل مميزات عن باقي سكان سيناء فهو الأكثر غني من حيث عدد السكان أو من حيـث النشاط الاقتصادي، بينما كان التركيب السكاني لـبعض المنـاطق تـتحكم فيـه عوامـل استراتيجية وسياسية كسكان نخل والطور والعريش باعتبار أن هذه الأماكن تمثل المراكـز الإدارية لسيناء، ومن ثم سكنتها عناصر من الجهاز الإداري كالعساكر وموظفي الجمـارك

وغيرهم، كما أن التركيبة السكانية لهذه الجهات أيضا تعكس أهميتها كمناطق حدودية لابـد أن تتسم بالاستقرار. وكلما توغلنا في جنوبا في سيناء وجدنا التركيبة السكانية تـزداد فقـراً سواء في العدد أو النشاط الاقتصادي للسكان.

٢- العائلة البدوية

تعطينا سجلات محكمة العريش صورة واضحة عن حياة العائلة البدوية، حيـث بـدون هذه السجلات لم يكن ممكناً رسم هذه الصورة إذا ما اعتمدنا علي المصادر الآخري. فهي سجلات غنية في قضاياها، وخاصة بالنسبة لقضايا بدو سيناء الشمالية. ومن خلالها يتضح أن قسماً كبيراً من البدو كانوا يسكنون في بيوت من الشعر أو الخيام أو العشش المصنوعة من الحطب والجريد أو البيوت المصنوعة بالطوب اللبن والمسقوفة بنبات الأثل المنتشـر فـي صحراء سيناء(٤٥)، ويعيشون في أطراف العريش والمناطق المحيطة بها، كالشيخ زويد ورفح والخروبة، وغالبية هؤلاء البدو رحل يتنقلون عبر الحدود المصرية - الشامية بحثـاً عـن المرعي لحيوناتهم، أو لطبيعة عمل بعضهم في نقل البضائع بين مصر والشام.

وتعطينا وثائق محكمة العريش تفسيراً واضحاً لأسباب هجرة بعض بدو سيناء إلي الشـام ومدن القناة خاصة بور سعيد والإسماعيلية، حيث كان هناك بعض البدو الذين تركـوا حيـاة الترحال مضطرين إلي ذلك، خاصة بعد افتتاح قناة السويس التي قطعت مورد رزقهم الـذي كان يأتي عن طريق قيامهم بنقل التجارة بين مصر والشام، فقد شكلت القناة حاجزاً فاصلاً بين شبه جزيرة سيناء وباقي أنحاء مصر، وزاد من عملية الفصل تلك النقاط الجمركية التي أقيمت غرب القناة والتي كانت تعامل أهالي سيناء معاملة الغرباء القادمين من الشام، فتحصل مـنهم علي عوائد دخولية علي إبلهم وأغنامهم ومواشيهم، كما كانت تحصل منهم أيضـا رسـوما جمركية علي ما يحملونه من بضائع أتوا بها من داخل العريش وغيرها من مناطق سيناء، مما جعل عدد كبير من بدو سيناء يهجر التعامل مع الأراضي المصرية ويتجه إلي مدن الشـام، بينما فضل عدد آخر الاستقرار بمدن القناة التي أنشئت حديثاً أو بالعريش في بيوت من الطوب اللبن (٤٦)، لكنها كانت مع ذلك تتسم بالطابع البدوي من حيث المساحة المتسعة التـي تعكـس طبيعتهم البدوية القائمة علي العيش بالمناطق المفتوحة وسط الصحراء، كما أخـذوا عـاداتهم وتقاليدهم البدوية معهم إلي تلك المناطق.

هناك العديد من الوثائق التي توضح لنا صورة مخيم البدوي أو البيت الذي كان يسكنه، ففي وثيقة إدعاء زوجة علي زوجها بأنه يسكنها في بيت "عريشة " غير مسقوف تتعرض فيه هي وابنتها للبرد القارص وتطالب زوجها بالمسكن الملائم، قال الزوج، الذي كان من البدو الـذين يعملون بالزراعة بمنطقة الفقيرة بضواحي العريش، أنه " أسـكن زوجتـه فـي عريشـة مصنوعة من الحطب والجريد والخشب ومسقفة، وأحضر لها غلة (قمح أو شعير) وقصعة

وحصيرة وإبريق وجرة ماء...و طاحونا وحلة ومنخلا وغربالا وما جوراً للعجين، لكنها رغم ذلك تركته وذهبت إلي بيت والدها"[٤٧]. ومن المعروف أن البدو لا يسكنون الخيـام إلا فـي الشتاء والربيع لتقاء المطروالبرد، فإذا لنتهي البرد خبئوا خيامهم في القرى، وبنـوا لأنفسـهم أكولخا من القش وأغصان الشجر لتقاء الحر والرياح، وهذه الأكواخ تسمي "عرائش". كمـا تعطينا الوثيقة السابقة صورة ولضحة لبعض أنواع الملابس التي كانـت ترتـديها النسـاء البدويات في شمال سيناء خلال تلك الفترة، حيث طالبت الزوجة المذكورة زوجها أن يكسوها، " جلابيتين من الشيت مقدار الولحدة منها ثمانية أذرع، وشاشة من الشاش الأزرق (توضـع علي الوجه والرأس) الثخين، ومنديل من القطن ثخين، ولباس مقداره خمسة أذرع من القماش البفتة البيضاء، وملاءة من القطن زرقاء اللون " [٤٨].

ومن الملاحظ من خلال هذه الوثائق وجود حالات زواج للبدوي بأكثر مـن زوجـة فهناك من هو متزوج بزوجتين، والقليل المتزوج بثلاثة، لكن من النادر أن نجـد مـن هـو متزوج بأربع نساء[٤٩]. ومن تزوج بأكثر من ولحدة فلابد له من العدل بين نسائه بأن يجعل لكل منهم خيمة ويأتيها ليلة فإذا أهمل دور إحداهن أخذت خيطاً وعقدته عقدة ثم كلما أهملهـا ليلة عقدت عقدة أخرى حتى يفرغ صبرها فتأخذ الخيط المعقود وتذهب به إلـي ذويهـا فيأخذونها إلي العقبى فيحكم لها بناقة رباعية عن كل ليلة تخلي زوجها عنها[٥٠].

وإذا ضرب رجل زوجته بكفه ولم يسبب لها جرحاً، كان رضاؤها قرشاً ولحداً عـن كل "كف"، وإذا سبب لها جرحاً ولو كان خفيفاً كان رضاؤها نعجة رباعية أو جنيهاً، أما إذا كان الجرح بليغاً ساقته إلي القصاص، وغرمته غرامة كبيرة، وإذا طلبـت منـه طلاقهـا ساعدها عليه[٥١].

والرجل عند بدو سيناء قلما يطلب الطلاق، لأسباب ربما تتعلق بطبيعة عادات الزواج من الأقارب لدي البدو والخوف من حدوث خلافات بين عائلات القبيلة الولحدة في حالـة حدوث طلاق من جانب الرجل. ولكثر الطلاق يكون من جانب المرأة، وهذا يتضح مـن سجلات محكمة العريش، وإذا أرادت المرأة الطلاق من زوجها ذهبت إلي أحد أقاربهـا لا إلي أبيها، واستنجدت به للخلاص من زوجها، فيأتي بها إلي " العقبي" فيأخذ العقبي فـي تطيب خاطر الزوجة ويحاول إثناءها عن عزمها، ويحكم علي الزوج في الغالب أن يأتيهـا ببضع " نعجات " و"حلة" و" غربال " وحماراً لجلب الماء، ثم يجعل لها خيمة بـين خيـام أقاربه، وإذا فعل الزوج ذلك ولصرت الزوجة علي الطلاق طلقها منه. وعدة الطلاق عنـد بدو سيناء تسعون يوماً فإذا لم يظهر أثر للحمل جاز للمرأة أن تتزوج بغيره، أما إذا ظهرت علامات الحمل ظلت بدون زواج حتى تلد وتفطم وليدها، وفي هذه الحالة فـإن المطلـق ملزم بنفقتها وكسوتها حتى تلد وتفطم وليدها[٥٢].

ومع هذا فإنه من الغريب أن نجد هذا المجتمع يأخذ مشورة " الثيب " في خاطبها، فلا يزوجونها إلا بمن ترضي، ومهر الثيب بالطبع أقل من مهر البكر[٥٣]. ففي عام ١٩٠٠ بلغ مقدار مهر الثيب وهو مبلغ ثابت متعارف عليه لدي البدو يزداد بزيادة سعر العملة، هو أربعة أكياس (الكيس ٥٠٠ قرش)، تحصل الثيب علي ثلثي هذا المبلغ كمقدم زواج بينما الثلث الباقي كمؤخر زواجها [٥٤].

ومن الملاحظ أن هناك اهتماماً ضئيلاً من قبل البدو بتسجيل عقود الزواج بالمحكمة نظرا لاعتمادهم في ذلك علي العرف والتقاليد الخاصة بهم، لكن هناك اهتماماً واضحاً باللجوء إلي المحكمة في حالات الطلاق، وطلب النفقة من قبل الزوجة، وهذا يعكس الخلافات التي تحدث بين العائلات من جراء الإقدام علي هذه الخطوة.

فمن خلال وثائق محكمة العريش نلاحظ زيادة حالات الطلاق بين أهالي العريش، وأكثر حالات الطلاق من جانب المرأة بمعني أنها هي التي تطلب من زوجها إبراء ذمته من مؤخر صداقها عليه ونفقة عدتها في مقابل افتداء نفسها بالطلاق، وهذا يعكس الطبيعة البدوية لأهالي العريش أنفسهم، فمعظمهم كان من البدو الرحل لكنهم تركوا حياة الترحال واستقروا بمدينة العريش، لأنه من عادة بدو سيناء أن الرجل قلما يقع الطلاق من جانبه فأكثر الطلاق بين بدو سيناء يقع من جانب المرأة. فمن خلال دراسة السجل رقم ٨ (سندات شرعية) يتضح أن إجمالي حالات الطلاق الموجودة به قد بلغت ٢٥ حالة من بين ٣١ وثيقة إجمالي عدد وثائق السجل، من بينها تسع حالات إبراء وخلع، وثمانية حالات طلاق ثلاثا، وخمسة حالات طلقة أولي، وحالتان مطالبة بالنفقة، وحالة واحدة صلح بين الزوجين. ونلاحظ هنا كثرة حالات الطلاق الثلاث[٥٥].

ومن عادات بدو سيناء الزواج بين الأقارب، وهم كسائر البدو يحبون الزواج المبكر، وسن الزواج عندهم هو سن البلوغ، ومن أقرب القريبات للرجل التي يحل له الزواج بها هي بنت العم، فإذا بلغ الشاب تخير واحدة من بنات عمه أو من بنات قبيلته، وقلما يميل إلي غيرهن. والرجل في عرفهم يخطب البنت من أبيها أو ولي أمرها رأسا دون وساطة من أحد حتى أبيه، أما البنت فلا يؤخذ لها رأي في خاطبها إذا كانت بكرا فالرأي لأبيها أو ولي أمرها، أما إذا كانت ثيبا فلابد من سؤالها ورضاها بمن يتقدم لها. ومهر بنت العم خمسة جمال، أما مهر غيرها فهو من خمسة إلي عشرين جملاً [٥٦].

ومن العادات المرتبطة بالزواج والتي يتسم بها بدو سيناء عن غيرهم من البدو، ما يسمي في عرفهم بـ " القصلة " وهي أنه في حالة رضاء الأب أو ولي الأمر الشاب الذي يتقدم للزواج من ابنته، يأخذ غصنا أخضر ويناوله للشاب قائلا له ;" هذه قصلة فلانة بسنة ا ورسوله "، ويقول الشاب " قبلتها زوجة لي بسنة ا ورسوله ". وهذه العادة كانت تسبب

مشكلات اجتماعية يظهر أثرها في الوثائق، حيث كان الأب يتفق بهذا الشكل مع الخاطب دون علم الابنة، وهذا ما حدث لأحد فتيات قبيلة اللفيتات التي فوجئت بأحد أقاربها يدعي الزواج منها بدعوى أنه أخذ قصلتها من والدها، فما كان منها إلا أن توجهت علي الفور إلي قاضي محكمة العريش مؤكدة له أنها لا يمكنها أن تقبل هذا الزوج، فحكم القاضي بالتفريق بينهمـا لأن لـم يستوف هذا الزواج شروطه الشرعية [٥٧].

ومن العادات الأخرى التي ترصدها الوثائق الخاصة بالزواج، هو ما يسمي في عرفهم بـ "الماسكة " وهو مبلغ تحصل عليه الزوجة قبل الدخول بها، وهو خارج نطاق المهر، وقد بلغت قيمة هذه الماسكة في عام ١٨٩٨حوالي ٩٤ قرشا[٥٨].

كما نلاحظ امتلاك بعض عائلات البدو للرقيق، خاصة الرقيق الأسـود الـذين كـانوا يستخدمونهم كرعاة للإبل والماشية والأغنام، لكنهم لم يستخدموهم في الخدمة المنزلية. ففـي حجة مؤرخة بـ ١١مارس ١٨٨٤ قام الحاج محمد الفالوجي العايدي من قبيلة العيايدة بعتق مملوكه فرج السوداني الذي كان يبلغ من العمر ثمانية عشر عاماً، " ابتغاء مرضاة ا وطلبـا لثوابه " [٥٩]. وربما يعكس هذا العتق مراعاة بدو سيناء للنواحي الإنسـانية أو اسـتجابتهم لقانون منع الاتجار في الرقيق الصادر في عام ١٨٧٧م[٦٠].

علي أية حال، فإن مكانة المرأة في العرف القبلي بين بدو سيناء في مرتبة أدنـي مـن مرتبة الرجل، فليس لها حق الإرث، بل إذا توفي أب عن بنات وبنيين قسم البنون التركـة بينهم، وإذا لم يكن للمتوفى أولاد ذكور تولي أمر ماله وبناته أقرب الذكور إليه.

٣. تعداد السكان

ارتبطت عملية التعداد في أذهان سكان شبه جزيرة سيناء طوال القرن التاسـع عشـر وبداية القرن العشرين بأنها محاولة من السلطة المركزية لإدراجهـم فـي سـلك التجنيـد الإجباري أو محاولة لفرض ضريبة ما عليهم كما ذكرنا في الفصل الأول. ولهذا كان رد فعل غالبية بدو سيناء تجاه محاولات تعدادهم كان دائما مشوباً بالحذر من هذه المحـاولات وكان الهروب إلي الشام أو إلي الجبال في غالب الأحيان هو الحل المقبول أمام شباب هـذه القبائل.

فخلال تعداد عام ١٨٤٨ كان محمد علي يطلب من مشايخ القبائل إجراء تعداد قبـائلهم وعلي مسئوليتهم الخاصة، وفي الوقت نفسه كان يحذرهم من الوقوع في الخطأ[٦١]. فـي عام ١٨٥٩ طلب من محافظ العريش تعداد سكان العريش فقام بتعداد سكان مدينة العريش وتعذر عليه تعداد البدو من سكان الخيش، وقد بلغ تعدادها حينئذ ١٩٦٠ نسمة[٦٢].

وخلال تعداد ١٨٨٠ – ١٨٨١ أرادت الحكومة المصرية أن يكون التعداد شاملاً لجميع سكان سيناء، فأصدرت أوامرها إلي محافظ العريش بأن يشمل التعداد الأجانـب والبـدو،

فأرسل المحافظ كشفاً بأسماء الأجانب الذين يعملون بالكورنتينة، لكن مشايخ البدو رفضوا عملية التعداد ورفضوا إمداد مأموري التعداد بالمعلومات ورغبوا في إعفائهم من عملية التعداد، وكان ذلك سببا في سجنهم(٦٣).

وقد حاولت الحكومة المصرية تشجيع البدو علي إجراء التعداد وإزالة شكوكهم بخصوص ارتباط التعداد في أذهانهم بالقرعة العسكرية أو الضرائب، فأصدرت أوامرها ببقاء الامتيازات الممنوحة للبدو فيما يتعلق بإعفائهم من "القرعة العسكرية وأعمال العونة"(٦٤). لكن مع ذلك كان من الصعب إجراء تعداد للقبائل الخارجة عن نطاق مدينة العريش أو الموجودة في وسط وجنوب سيناء، لهذا أرسل مأمور تعداد العريش إلي مصلحة الإحصاء والتعداد يؤكد لها بأن البدو التابعين لمحافظة العريش لم يتم تعدادهم، فطلبت المصلحة من محافظ العريش بضرورة جمع مشايخ وعمد البدو والتنبيه عليهم بضرورة تعداد قبائلهم في جداول خاصة مذكور بها أسماء الرجال والأولاد والنساء(٦٥).

ومن خلال دراسة دفاتر تعداد النفوس، نلاحظ أنه لا يوجد تعداد لكامل شبه جزيرة سيناء، وإنما الموجود فقط تعداد العريش. ومن خلال هذه الدفاتر نلاحظ أن هناك تعدادين الأول عام ١٨٤٨م، ومن مقارنة التعدادين نجد أن إجمالي تعداد العريش في عام ١٨٤٨م بلغ ٢٣١١ نسمة بينما كان تعدادها في عام ١٨٦٨ هو ٢٢٢٢ نسمة أي أنه أقل من تعداد ١٨٤٨، ويعزي ذلك إلي أن التعداد الأول شمل تعداد بعض القبائل التي لم تدرج في التعداد الثاني كبعض بطون قبيلة السواركة بمنطقة الثميلة وبدو المراشدة كما تم تعداد بعض القبائل ممن كانوا في مهام أو أعمال في غزة(٦٦).

وهناك تقديرات إجمالية لعدد سكان سيناء مستقاة من مصادر رسمية حكومية، ورغم الشك في دقتها، لكن لا يمكن إغفال ما تشير إليه. من هذه التقديرات التقدير الذي ذكره تقرير القنصل البريطاني العام عن الحالة في مصر والسودان لعام ١٩٠٦، حيث يقدر التقرير إجمالي عدد سكان سيناء بـ ٣٠،٠٠٠ نسمة(٦٧). بينما يعطي جارفس تقديراً أقل قليلاً عن الرقم السابق لعدد سكان سيناء، حيث يقدرهم بـ ٢٥،٠٠٠ نسمة(٦٨). وهذه التقديرات لا يمكن أن نعول عليها كثيراً لعدم دقتها.

وخلال عمليات التعداد لم تفلح الحكومة المصرية في وضع تعداد حقيقي للقبائل في سيناء نظراً للمخاوف التي ذكرناها لدي البدو. وكان محافظو العريش ونخل والطور والعقبة يقومون بوضع إحصاءات تقديرية تقريبية لكنها لم تكن تمثل العدد الحقيقي لسكان سيناء، حيث يذكر نعوم شقير أن شيوخ القبائل إذا سألتهم عن تعداد قبيلتهم ووضعت له أي رقم افتراضي فإنه يقول " ربما ذلك أو أقل أو أكثر"(٦٩).

لكن الحكومة المصرية خلال التعداد المبدئي الذي تم في عام ١٨٩٢ أرادت أن تقـوم بحصر حقيقي لعدد سكان سيناء بما فيهم البدو، فقامت بوضع كشوف خاصة بالبـدو يـتم علي أساسها حصر البدو بمعرفة شيوخ القبائل حيث يقوم كل شيخ بحصر أفراد قبيلته ثـم يوقع في نهاية الكشف، وبالتالي يكون مسئول مسؤولية كاملة عن محتوي هذه الكشـوف، وقد حذرت الحكومة شيوخ القبائل من التلاعب في هذه الكشوف، حيث سـيقدم للمحاكمـة العسكرية كل من يكشف تلاعبه في هذه الكشوف[٧٠].

ومن خلال دراسة التعدادات التي أجرتها الحكومة المصرية في شبه جزيـرة سـيناء خلال الفترة من ١٨٦٨ وحتى ١٩١٧ نلاحظ أن جميع هذه التعدادات لم تشمل البدو، اللهم إلا أولئك الذين يتبعون محافظة العريش وتحت إدارتها، أي أن جميع الإحصـاءات التـي يبينها الجدول التالي تشمل فقط سكان المدن والمناطق السكنية المأهولة في شبه الجزيـرة. ويرجع سبب ذلك بالطبع إلي صعوبة إجراء تعداد لمثل هؤلاء البدو الرحـل، وصـعوبة العمل الإحصائي في مثل هذه الصحراء القاحلة، راجع الجدول التالي[٧١].

	العريش	الطور	نخل	الشط	الإجمالي
عدد المساكن المأهولة	٩١٩	-	٣٦	٤٥	١٠٠٠
القادرين علي القراءة والكتابة	١٩٩	١٠٨	٢٣	٥	٣٣٥
الأقباط والطوائف المسيحية	٥	١٧٨	٤	١	١٨٨

جدول (٧) يوضح تعداد المساكن والطوائف المسيحية والقادرين علي القراءة والكتابة في شبه جزيرة سيناء وفقا لتعداد ١٩٠٧.

وفيما يتعلق ببدو سيناء فليس لدينا تعداد دقيق لكامل بدو سيناء، لكن تعداد عـام ١٨٨٢ شمل إحصاء القبائل التابعة إدارياً لمحافظة العريش، وهي فروع قبيلة السواركة (الوقاقـدة والعرادات والمحافيظ والخناصرة والدهيمات) بالإضافة إلي الرميلات، وقد بلـغ تعـدادهم حوالي (٩٨٧) شخصاً[٧٢].

أما باقي بدو سيناء فلدينا بعض التقديرات، لكن هذه التقديرات تفتقد بالطبع إلي الإحصاء الدقيق لأنها لم تستند إلي إحصاء فعلي للبدو إنما بناء علي قرائن وتخمينات. ولدينا تقـديران في هذا الصدد، التقدير الأول الذي قام بعمله نعوم شقير، والتقدير الثاني الـذي قامـت بـه مصلحة أقسام الحدود، وهو بدون تاريخ لكن من المرجح أن يكون قد تم عمله عقب الحرب العالمية الأولي مباشرة أي في عام ١٩٢١ علي الأرجح. أما تقدير نعوم شقير فقد بني علي أساس قد لا يصلح لكل قبائل سيناء حيث افترض بأن كل قبيلة بهـا عـدد مـن البـدنات

(الفروع)، وبأن البدنة بها ١٠٠ شخص وقام بحساب عدد "البدنات" بكل قبيلة. أمـا تقـدير مصلحة أقسام الحدود فيبدو أنه بني علي أساس تقدير محـافظي منـاطق سـيناء وفقـا للمعلومات التي حصلوا عليها من شيوخ القبائل، وكان تعداد قبائل سيناء كما يتضـح مـن الجدول [٧٣] :

القبيلة	تعداد القبيلة وفقاً لـ		القبيلة	تعداد القبيلة وفقاً لـ	
	تقدير شقير	تقدير مصـلحة الحدود		تقدير شقير	تقدير مصـلحة الحدود
الجبالية	٤٨٠	١٥٠	بدو بر قطية	٤١٢٠	١٤٥٠
أولاد سعيد	٩٠٠	٤٥٠	السـوارکة والرميلات	١٢٠٠٠	٥٢٠٠
العوارمة	١٥٠٠	غير معلوم	الترلبين	٣٠٠٠	٦٠٠
القرارشة	١٥٠٠	٤٠٠	الحويطات	١٥٠٠	٢٥٠
العليقات	٢٤٠٠	٩٠٠	التياها	٤٢٠٠	١٣٠٠
مزينة	٤٢٠٠	١٥٠٠	اللحيوات	٤٢٠٠	٦١٠
إجمالي	١٠٩٨٠	٣٤٠٠	الإجمالي النهائي	٤٠٠٠٠	١٢٨١٠

جدول (٨) يوضح تعداد بدو سيناء وفقاً لتقدير مصلحة الحدود وتقدير نعوم شقير

ومن الجدول السابق يتضح لنا أن أكثر قبائل سيناء عدداً هـي قبيلـة السـوارکة، وإن لختاف التقديران المذكوران في في تعداد هذه القبيلة، إلا أنهما يتفقان في كونها أكبر القبائـل عدداً. وتلي السوارکة في العدد قبيلة مزينة، بينما أجمع التقديران علي أن أقل القبائل عـدداً هي قبيلة الجبالية، ومن الملاحظ من خلال الجدول زيادة عدد قبائل شمال سيناء عن قبائـل الوسط والجنوب وتتدرج النسبة في الزيادة كلما لتجهنا شمالاً، وكأن العامل الجغرافي هـو المحرك الرئيسي لتوزيع السكان في سيناء.

وفي تعداد عام ١٨٩٧ نجد أن قبيلة السوارکة بفروعها المختلفة (فيما عدا فروع الخناصرة والتي اعتبرها التعداد قبيلة منفصلة) بلغ تعدادها (٤١١٠) نسمة بينما الخناصرة (٢٢٥٥) نسمة وعلي هذا فإن تعداد القبيلتين معاً بلغ حوالي (٦٣٦٥) نسمة، بينما بلغ تعداد قبيلة الرميلات (٢٩٨٩) نسمة، وبهذا يبلغ تعداد السوارکة جميعا (بما فيهم الخناصرة) والرميلات حوالي (٩٣٥٤) نسمة وهو رقم يقرب من تقدير شقير(١٢٠٠٠) إذا ما وضعنا

في الاعتبار الفارق الزمني بين التعدادين وزيادة السكان. أما قبائل بدو بر قطية فقد بلغ تعدادهم وفقا لهذا التعداد (٣٥٥٦) نسمة[٧٤]، بينما قدرهم شقير بحوالي (٤١٢٠) نسمة وهذا الرقم أيضا قريب من الصحة، مما يجعلنا نستريح إلي تقدير شقير بخصوص القبائل الأخري التي لم ترد في التعداد.

٤. حروب القبائل وأثرها علي الاستقرار وتوزيع السكان

كان الهدوء والاستقرار في شبه جزيرة سيناء مرتبطاً إلي حد كبير باستقرار الوضع الأمني والاجتماعي للقبائل. وكانت أكبر المشكلات التي تواجه الإدارة الحكومية في سيناء هي نشوب النزاعات بين القبائل، والتي كانت تعكر صفو الأمن والاستقرار اللازم لمثل هذه المنطقة الحدودية المهمة. وتفاوتت النزاعات والحروب بين القبائل في سيناء ما بين نزاعات بسيطة، وحروب طاحنة تشارك فيها عدة قبائل كنتيجة لسلسلة الأحلاف والمعاهدات التي تربط القبائل بعضها البعض.

ولختلفت الأسباب التي كانت تدعو القبائل إلي الدخول في حروب ومنازعات بين بعضها البعض، منها النزاع علي المياه والمرعي والأرض الزراعية، أو نهب قبيلة لقبيلة لخري أو عدد من القبائل الأخرى كالاستيلاء علي الماشية، أو قضايا خطف البنات والقضايا الماسة بالشرف، ولخيرا النزاع علي الحدود ين القبائل، وكان وجود أي من هذه الأسباب مدعاة لنشوب حروب طاحنة قد تستمر في بعض الأحيان سنين طويلة.

هناك ملاحظة مهمة من خلال دراسة الوثائق المتعلقة بالنزاعات والحروب بين قبائل سيناء وهي أن العامل الاقتصادي كان يلعب دوراً فاعلا في إثارة هذه النزاعات، فالتفاوت الاقتصادي بين قبائل شمال سيناء وبين قبائل وسطها وجنوبها كان عاملاً مهماً في إثارة غيرة وحقد القبائل الأخرى، كما أن الحكومة المصرية قد لتخذت من السواركة قاعدة مهمة لإقرار الأمن في تلك المنطقة، حيث أعطتهم لمتياز حماية درك الحدود وطرقها فكان ذلك مدعاة لحقد القبائل الأخرى فمعظم النزاعات خلال فترة الدراسة وقبلها بسنوات كانت ضد قبيلتي السواركة والرميلات، وهما أغني قبيلتين في سيناء، الهدف الأساسي لهجوم القبائل الأخرى سواء من قبائل الوسط والجنوب أو من القبائل التابعة لحكومة الشام هو محاولة الحصول علي منافع اقتصادية. ووصل التطاحن إلي درجة محاولة إبادة هاتين القبيلتين من الوجود في معركة دموية عام ١٨٥٨ [٧٥]. وما يهمنا من هذه الحرب أنها كانت لها نتائج وآثار لستمرت حتي نهاية القرن التاسع عشر، حيث دمرت قوة السواركة وشلت حركتهم لفترة طويلة من الزمن. وقد أثرت هذه الحرب أيضاً علي التوزيع الجغرافي لبعض القبائل، حيث لضطرت قبيلة الرميلات تحت ضغط الترابين إلي هجرة مناطق سكناها بـ "

القرارة " شمال خان يونس إلي مناطق سكناهم في شمال شرق سيناء، حيث رحب بهم السواركة وأدخلوهم بلاد العريش(٧٦).

وغالبا ما كانت بداية التحرش من قبل بدو الترابين تبدأ بنزاع بسيط علي الأرض الزراعية ثم يتطور إلي حرب ضروس، فقد كانت هناك تحرشات من جانب الترابين بالسواركة. وتجدد الصلح بين السواركة والترابين حيث تدخلت الحكومة المصرية لوضع حد لهذا النزاع بينهما لضمان استتباب الأمن في تلك المنطقة الحدودية الهامة، ففي ٢ فبراير ١٨٨٩ عينت الحكومة المصرية معاوني المحافظة والبوليس للتوجه إلي بيت مهيزع القاضي الترباني بغزة بحضور مشايخ السواركة ومندوب قايمقام غزة، ولانتخاب "القليد " (المندوب) بين القبيلتين، وتم التوصل إلي صلح نهائي بين الطرفين(٧٧).

ولم تقتصر الصراعات بين بدو سيناء علي بدو شمال سيناء وإنما شمل الصراع قبائل وسط وجنوب سيناء. ففي عام ١٨٧٣ نشب صراع بين اللحيوات والشرارات سببه أن الشرارات كانوا يعيشون بالخوه لبنى عطية (من القبائل الهتيم) لكن لما قوي ساعدهم أبوا دفع الخوه، فقامت الحرب بينهم ودارت بين الطرفين معركة " ودعات " التي قتل فيها من اللحيوات ٢٠ رجلا وأربعة من رفاقهم، واسترد الشرارات إبل الضباعين وغنموا إبل القتلى لكنهم خسروا (١٦) رجلا، ثم تجدد الصراع بينهما مرة أخري في عام ١٨٩٥ حيث جرد اللحيوات الصفايحة والشوافين حملة مكونة من ١٥٠ هجاناً ليثأروا من الشرارات، وعند "مشاش الطبيق " قرب "وادي سرحان"، وجدوا من خلال الأثر في الطريق أن الشرارات عددهم كبير ولا قبل لهم بهذا العدد فرجعوا عائدين لكنهم عادوا من طريق تقطع درب الحج الشامي بين رسغ ومعان، وعانوا خلال رحلة العودة الكثير وعادت الحملة بخفي حنين(٧٨). ويبدو أن اللحيوات كانوا من القبائل المكروهة في سيناء، فلم تكد تنتهي حربها الأولي مع الشرارات حتى دخلت في حرب أخرى مع المعازة عام ١٨٧٧.

وفي عام ١٩٠٤ نشبت حرب بين الطورة وحويطات ضبا شياخة عليان أبو طقيقة وبلي " الوجه " شياخة سليمان باشا عفنان، فأرسل الشيخ عليان أخاه أحمد إلي الشيخ موسى بن نصير شيخ الطورة يطلب النجدة لأنهم مرتبطون معهم في حلف فرفض الشيخ موسى التورط في هذه الحرب نظرا للضغوط الحكومية التي كانت تحذر القبائل من التورط في هذه الحرب. والملاحظ هنا دخول قبائل الطورة إلي حلبة الصراع بين القبائل في سيناء علي الرغم من أنهم عناصر ضعيفة مسالمة إلي حد كبير إذا ما قورنت باللحيوات أو المعازة(٧٩).

وكان عام ١٩٠٦ من الأعوام المهمة والفاصلة في تاريخ الحروب بين بدو سيناء حيث اندلعت عدة حروب في هذا العام، تزامنت مع نشوب أزمة الحدود بين مصر والدول

العثمانية، فقد قام خمسة من السعديين والمعازة والقديرات والتياها والكعابنة التابعين لحكومـة الدولة العثمانية بالاعتداء علي اللحيوات التابعين للحكومة المصرية فقتلوا زعيمهم سلامة بن رضوان ونهبوا جملاً وعادوا راجعين، ففتش اللحيوات عن قتلة كبيرهم فوجـدوا الجمـل المنهوب وعباءة القتيل عند السعديين وقام السعديين بقتل ابن عم القتيل الذي قصد التأكد مـن هذه المعلومة فلما علم شيخ السعديين بذلك بعث برسول من البريكات إلي " علي القصـير " شيخ اللحيوات السابق معلنا الحرب علي اللحيوات فأرسل له الشيخ علي القصير رسولا من الترابين يعلمه بأنه مستعد للتحكيم في مجلس عرفي في بيت حماد الصوفي شيخ التـرابين حقنا للدماء فأبي، كان قومندان سيناء وقتئذ المستر براملي، فرفع الشيخ سـليمان القصـير الأمر إليه فألقي القبض علي القاتل ثم أطلقه بضمانه قوية وكتب إلي قائمقام بئر سبع يحثـه علي منع السعديين من التعدي علي اللحيوات، لكن لم يستجب له واستمر السـعديون فـي مهاجمة أراضي اللحيوات[٨٠].

ولم تنته حروب القبائل في سيناء عقب انتهاء الحرب العالمية الأولي وإنمـا سـاعدت الحرب وتوزيع الأطراف المتحاربة للأسلحة علي القبائل علي زيادة حدة الصراع القبلـي بين تلك القبائل وتلك قصة أخري تخرج عن نطاق البحث. لكننـا رأينـا كيـف أن هـذه الحروب كان لها آثارها المتعددة سواء علي الأمن والاستقرار في تلك المنطقـة الحدوديـة التي تمثل شريان التجارة بين مصر وكل من الشام والحجاز، كما كان لها أثرها علي تغيير شكل الخريطة الجغرافية لقبائل سيناء، وذلك من خلال ترك بعض القبائل لمناطق سـكناها الأولي إلي مناطق أخري أكثر أماناً كما حدث مع الرميلات.

٥ـ العرف القبلي

المقصود بالعرف القبلي، هو مجموعة التقاليد والنظم والأحكام التي تحكم مجتمعاً قبلياً، وأخذت بحكم العادة ومضي الزمن إطاراً إلزامياً لأفراد هذا المجتمع، وصارت بذلك قانونـاً اجتماعياً يحكم علاقة القبائل والعشائر والعائلات بعضها ببعض، وذلك بهدف إقامة العـدل وإقرار السلام الاجتماعي بين جماعتين أو أكثر من القبائل التي لا تزال تعيش طور البداوة وليس لديها حكومة مركزية تقوم بهذه المهمة.

ويقول ابن خلدون في هذا الإطار، " إن العرب أشد بداوة من غيرهم من الأمم البدويـة لقيام بداوتهم على رعى الإبل فقط [٨١]. كما أنهم أصعب الأمم انقياداً بعضـهم لـبعض، لغلاظتهم تجتمع أهواؤهم " [٨٢]. لهذا فلا غرابة أن نرى من بين وسائل تحقيق العدالة بـين بدو سيناء وسائل غاية في البدائية، بعضها مرتبط بالبيئة والبعض الآخر مـرتبط بـبعض العادات العربية. وهذا يدفعنا لمحاولة معرفة الجذور التي استمد منها العرف القبلي بين بـدو سيناء أصوله ونصوصه.

هناك رافدان أساسيان استقى منهما العرف القبلي لبدو سيناء مواده وأحكامه. وكان أهم هذين الرافدين هو " العرف أو القانون العربي القديم "، وهو من أقدم القوانين في العالم، لكنه صيغ أساساً ليتلاءم مع طبيعة الشعوب العربية البدوية، والتي تشكل فيها القبيلة أو العشيرة أو العائلة الوحدة الأساسية لبناء المجتمع، ولهذا استندت المسئولية القانونية وفق هذا النظام العربي القديم أولاً على القبيلة ثم على العشيرة وأخيراً على العائلة، لكنها لم تستند على مسئولية الفرد القانونية. والمبرر لذلك واضح تماماً، نظراً لبعد المسافات، واتساع المساحات التي تعيش فيها القبائل في شبه الجزيرة العربية، وتنقلها الدائم بحثاً عن المرعى، كل ذلك يجعل من المستحيل اعتقال مرتكب الجريمة أو التعامل معه. فمثلاً لو تعدى فرد من قبيلة ما على فرد من قبيلة أخرى، فإن التعامل في هذه الحالة يتم مع قبيلة المعتدى وليس مع الفرد الذي قام بالاعتداء[٨٣].

ويؤكد جارفس Jarvis بأن شرائع اليهود التي صيغت في عام ١٥٠٠ ق.م اعتمدت بشكل كبير على تلك القوانين العربية القديمة والتي قام بتلخيصها لموسى عليه السلام، أحد شيوخ قبائل مدين ذات النفوذ، وهو يثرو المدينى JethroThe Midianite [٨٤].

ووصل القانون العربي القديم (العرف القبلي القديم) إلى سكان شبه جزيرة سيناء عن طريق الهجرات العربية القديمة، كهجرات " الكنعانيين "و" المدينين "، الذين امتدت حركاتهم على الساحل الغربي لخليج العقبة حتى برزخ السويس.وكذلك هجرات ما يطلق عليه الكتاب الغربيون اسم "الإسماعيليين "، وهم قبائل نشأت في شمال الحجاز، وحول مكة. واستمرت حركة الهجرة العربية لسيناء منذ الألف الثاني قبل الميلاد، وحتى فترة التوسع الإسلامي، ثم صارت بعد ذلك مجرد طريق مرور للقبائل العربية لفترة طويلة. لكنها لم تلبث أن لجأت إليها بعض القبائل خلال العصر العثماني[٨٥].

على أية حال، فقد كان القانون العربي القديم أهم رافد استقى منه العرف القبلي لبدو سيناء مواده وأحكامه. حيث حمل هذا الرافد معه تقاليد وعادات القبائل العربية البدوية وأخلاقياتها. وهذا واضح تماماً في الأعراف القبلية لبدو سيناء، التي تتشابه تماماً مع الأعراف القبلية العربية بصفة عامة، حيث لم يحدث بدو سيناء علي هذه الأعراف تغيرات جوهرية نظراً لتشابه الظروف البيئية في سيناء مع نظيرتها في شبه جزيرة العرب.

أما الرافد الثاني من روافد العرف القبلي بين بدو سيناء، فهو الرافد الإسلامي، الذي جاء إلي سيناء كنتيجة لمرحلة التوسع الإسلامي وهجرة بعض القبائل العربية التي حملت لواء الإسلام إليها واستقرارها في بعض جهات سيناء.

وكان هذان الرافدان من أهم الروافد التي استقى منها العرف القبلي مواده وأحكامـه. وسوف يتضح لنا مدي أهمية هذين الرافدين في صياغة وتشكيل هذا العرف لـدي بـدو سيناء.

تنقسم درجات التقاضي عند بدو سيناء إلى ثلاث درجات لكل درجـة منهـا قاضـي. فالقاضي الأول بمثابة (محكمة ابتدائية)، والقاضي الثاني بمثابة (محكمة استئناف)، والقاضي الثالث بمثابة (محكمة النقض). وللوصول لمرحلة النقض (القاضي الثالث)، يستلزم ذلك أن يكون حكم القاضي الأول مناقضاً لحكم القاضي الثاني، أما إذا اتفق الأول والثاني على حكم واحد، فلا ترفع الدعوى إلى القاضي الثالث (٨٦).

ولاشك أن وجود ثلاثة قضاة وثلاثة مراحل للتقاضي، يعنى وجـود فكـرة محاولـة الوصول إلى حكم نزيه بقدر الإمكان. وهذا من الإيجابيات التي يتسم بها نظام التقاضي لدى بدو سيناء. وبعد اتفاق أطراف الدعوى على القضاة ،يعين المدعى عليه " كفيـل وفـا " أي كفيلاً ضامناً له يفي بالحق الذي يحكم به القاضي، وكذلك يعين المدعي شخصاً من طرفـه يسمى " كفيل دفا " أي كفيلاً يضمن الوفاء بما قد يقع علي المدعي ويقوم بالدفاع عنه عنـد المدعي عليه أثناء نظر القضية، ويشترط في الضامن أو الكفيل الصـدق والوفـاء. أمـا الشخص الصادق الوفي فلا يطلب منه ضامن ولا كفيل، بل يؤمنه البدو على مـالهم بـلا شاهد (٨٧).

أما رسوم التقاضي فقد كانت تدفع للقاضي مسبقاً من كلا الطرفين المـدعي والمـدعي عليه، وتعرف هذه الرسوم عند بدو سيناء بـ" الرزقة " ومن يخسر الدعوى عليـه تسـديد قيمة الرزقة، والتي تختلف حسب أهمية الدعوى، من " نعجة " إلى ثمانية جمال، وأكثرها ما يؤخذ في القضايا الخاصة بالنساء وقطع الوجه كما سنوضح (٨٨).

أما الشهادة فيكفى في عرف قبائل سيناء شاهد واحد لإثبات الدعوى،لكن شريطه نزاهته وحسن سلوكه الأخلاقي.ومع ذلك تقبل شهادة اللص على اللص، وشهادة المرأة والصـبي كشهادة الرجل البالغ.وللشاهد أجرة يمنحها إياه الطالب قبل أداء الشهادة وتعرف هذه الأجرة " بالآكال "(جمع أُكل وتعنى الثمرة)، وهى في قضايا الإبل تصل إلى خمسة " بينتـو" (٨٩). وإذا أدت شهادة الشاهد إلى اتهام لص نال عن أربعة جنيهات عن كل جمل أثبتت شـهادته أن اللص سرقه. أما إذا كان عدد الجمال كثيراً فيتفق على مقدار الدفع مقدماً، وحجة البـدو في ذلك هو أن الشاهد الذي ينال أجرة عن شهادته يكون أكثر دقة في تأدية شهادته ممن لا ينال أجراً عليها، لأنه يعلم بأن كل كلمة يقولها تمحص جيداً قبل قبولها(٩٠).

ولاشك أن هذا النظام في تأدية الشهادة به خلل كبير،حيث يفسح المجال للتـأثير علـى الشهود من خلال الإغراء بالمال، مما يؤثر على سير العدالة. كما أن طريقـة اسـتجواب

الشاهد نادراً ما يتم فيها تفنيد أقواله عن طريق أساليب الاستجواب التي تعتمد علـى ذكـاء القاضي ووكيل الخصم.

وكان على الشاهد أن يحلف يمين الشهادة قبل تأدية شهادته وأنواع الحلف المقبول عنـد بدو سيناء أربعة أنواع، الأول : ويسمى (الخطة والدين) والخطة هي دائرة ترسـم علـى الأرض برأس السيف، ويجلس الشاهد في وسطها، ويحلف بستة كلمات أولها وآخرها، ثم ينطق بالشهادة وهذا الحلف خاص بالقضايا الهامة وقضايا الإبل [٩١]. أما النـوع الثـاني : من الحلف فهو " الحلف بالرأس" وهو أن يضع المدعى يده علـى رأس المـدعى عليـه، ويذكر اسم ا ثلاثاً قبل تأدية الشهادة. أما النوع الثالث: فهو " الحلف بالحزام "، وهـو أن يضع المدعى بيده في حزام (وسط) المدعى عليه، ويحلف با ثلاثاً أن يقول الحق قبل أن يؤدى شهادته[٩٢]. أما النوع الرابع : فهو " الحلف بالعود"، ويتم هذا الحلف عند القصاص، فيأخذ الشاهد غصن شجرة (عود) بيده ويقول "وحياة هذا العود والـرب المعبـود ومـن أخضره وأيبسه رأيت كذا ....[٩٣] ".

ويضيف جارفس نوعاً آخر من الحلف، وهو الحلف بـ" الطلاق ثلاثاً " وهذا الحلـف على حد تعبيره يحترمه البدو كثيراً، ولا يتم اللجوء إليه كثيراً، حيث يقول الشـاهد ثـلاث مرات " إمرأتي طالق " ثم يؤدى الشهادة، فإذا أعطى شهادة زور وقع الطلاق [٩٤].

ومع أن بدو سيناء يقبلون يمين الشاهد وشهادته،لكنهم مع ذلك لا يقبلون يمين المتهم في حالة الجرائم المذكورة والتي لا شهود لها.وهم في ذلك لا يسيرون على القاعدة الفقهيـة " اليمين على من أنكر، والبينة علي من ادعي"، ويفضلون على أداء اليمين طقساً بدائياً قـديماً يعرف عندهم " بالبشعة "، وربما يرجع السبب في ذلك، إلى أن هناك من البدو ممن يمكـن أن يؤدى شهادة زور حتى رغم أدائه لليمين وحلفه با . أما القضايا أو الجرائم الإنكار التي لا شهود لها، فلا يلجأ بدو سيناء إلى" اليمين" كما قلنا، بل يلجأون إلى قاضـي البشـعة أو المبشع، الذي يقوم باختبار المتهم إما بالنار أو بالماء أو بالرؤيا والحلم[٩٥].

أما الاختبار بالنار فيتم عن طريق إحماء البشع لإناء نحاسي كـ "طاسة البن"، وأحيانـاً ملعقة الطعام على جمرات الفحم، وبعد أن تصل إلى درجة الإحماء يريها المبشع للشـاهدين ثم يمسحها بيديه ثلاثاً، ثم يتناول المتهم الطاسة أو الملعقة المحماة [٩٦]، ويلعقها بلسانه ثلاثاً، ثم يغسل لسانه بالماء ويريه للشاهدين فإذا كان هناك أثر للنار على لسـانه حكـم المبشـع بالدعوى لخصمه، وإلا حكم له[٩٧]. وهم يعتقدون بأن المتهم إذا كان مذنباً جف ريقه مـن الخوف والرعب، وأثرت النار في لسانه، والعكس إذا كان بريئاً. أما الاختيار بالماء، فهـو طقس غريب، إذ يأخذ فيه المبشع إبريقاً من نحاس مملوء بالماء، ويجعل الحضور ومعهـم المتهم في حلقه، ثم يشرع في التعزيم على الإناء فيتحرك الإناء عنده إذا كان مذنباً، ويقـف

عند المبشع إذا كان بريئاً [(٩٨)]!!. أما الاختبار بالحلم والرؤيا، فلا يقل غرابة عن سابقيه حيث يقوم المبشع بالتفكير في المتهم،ثم ينام ليظهر له الجاني في الحلم !، وعندما يصحوا يحكم عليه [(٩٩)]. وعلى أساس نتائج البشعة واختبارات المبشع يتوقف الحكم على المتهم، وإذا برئ المتهم طالب برد شرف كبير قد يصل إلي مائة جنيه، بينما كان المبشع يتقاضى خمسة جنيهات. ولا يوجد في سيناء وفلسطين سوي مبشع واحد للمنطقتين، وهو من قبيلة العيايدة، ويتوارث هذه المهنة عن أجداده، وهي مأخوذة عن عامر بن عياد [(١٠٠)].

ولا شك أن المبشع من أكثر القضاة بين بدو سيناء عرضة للنقد وسط هذا النظام العرفي، حيث أنه يعتمد في أحكامه علي وسائل لا يمكن أن تحقق العدالة بأي حال من الأحوال، فهي ضرب من الشعوذة والسحر إحدى موروثات المرحلة البدائية للمجتمع العربي القديم .

ويتسم نظام القضاء العرفي بين بدو سيناء بتخصص القضاة، حيث أن لديهم قضاة لكل نوع من القضايا. وهذا التخصص يمنح القضاة خبرة كل في مجاله. وهم ينتقون من خواص رجال البدو، حيث يحكمون بينهم بالعرف والعادة التي جروا عليها منذ قرون طويلة.

فهناك " كبار العرب " أو " رجال الصلح "، وهؤلاء ترفع إليهم المسائل الهامة التي لا يمكن حلها إلا بالصلح لعدم توفر الشهود فيها أو لجسامة ما قد ينجم عنها من الأضرار والمخاطر، إذا لم يتلافى أمرها كقضايا القتل، والسلم والحرب، والتعدي على العرض والمال[(١٠١)]. وينتخبون عادة من بين المشايخ، والكبراء الذين بيديهم زمام الأمور، وعليهم يتوقف السلم والأمن العام في شبه الجزيرة.

وكثيراً ما كانت تحدث أحداث خطيرة في سيناء تستدعى تدخل كبار رجال الصلح لفض النزاعات التي من الممكن أن تؤدى إلى نتائج خطيرة، وكان ذلك غالباً يتم بتدخل من الحكومة المصرية، خاصة وأن هذه النزاعات كانت تؤدى إلى حروب القبائل وفوضى النظام والأمن في سيناء. فحينما أغارت قبيلة الترابين على بدو السواركة عام ١٨٩١، اضطرت الحكومتين المصرية والشامية لإيجاد حل لهذا النزاع، فتحدد ميعاداً لجمع شيوخ القبيلتين ببيت أبى مهيزع الترباني بغزة بحضور مندوبين عن حكومة الشام، ومعاون محافظة العريش ومعه ثمانية عساكر كمندوبين عن الحكومة المصرية، وتم أخذ التعهدات القوية بعدم الاعتداء[(١٠٢)].

على أية حال، فقد لعب كبار رجال الصلح دوراً مهماً في إقرار النظام في شبه جزيرة سيناء، ومساعدة السلطات الحكومية على بسط سيادتها على القبائل.

أما " المنشد " أو " المسعودى " فهو قاضى المسائل الشخصية الخطيرة كقطع الوجه، أو مس الشرف والإهانة الشخصية.ويسمى بالمسعودى لأن أهم قضاته من قبيلة المساعيد بالعريش[١٠٣].

وقطع الوجه من المسائل الخطيرة الماسة بالشرف في عرف قبائل سيناء، فإذا هب رجلان أو قبيلتان للقتال، وقال أحد الحضور "رميت وجهى أو وجه فلاناً بينكم" كف الفريقان في الحال عن القتال. فإن للوجه حرمة عظيمة لديهم. وإذا استمر أحد الفريقين في القتال بعد رمى الوجه، قال صاحب الوجه "قطع فلان وجهي"، ودعاه إلى المنشد، وإذا أبى أشهد عليه عدد من الشهود، وشرع في أخذ " الوثاقة " من إبله،حتى يذعن للمنشد[١٠٤]. و" الوثاقة " أو الرهن، هي أخذ الإبل خلسة للحصول على حق قارب أن يضيع بالمماطلة. وكانت الحكومة المصرية تستخدم هذا العرف القبلي في تعاملها مع هذه القبائل، حيث كانت تقوم بأخذ أحد أقارب المحكوم عليهم أو المطلوبين قضائياً أو أحد أفراد قبيلته رهناً حتى يتم إحضار الشخص المطلوب، مثلما جاء في الأمر العالي الصادر في مايو ١٨٨٦ [١٠٥].

فحينما كان سعد بك رفعت قومندلناً لسيناء (١٨٩٢ - ١٩٠٥) خطف شاب من قبيلة الصفايحة بنتاً من قبيلة التياها، فأسرع سعد بك ورمى وجهه عليهم لمنع التياها عنهم، ثم أمر مشايخ الصفايحة بإحضار" الشاردين " (حيث يسمي خطف البنات في عرفهم "الشرود" إليه وعقد سعد بك مجلساً من مشايخ التياها والصفايحة وأقام فيهم "منشداً" للفصل في القضية، فحكم على الصفايحة بأربعين جملاً يؤدونها لأهل البنت فتوسط الحضور مع التياها وجعلوا الغرامة ثمانية جمال فقط[١٠٦].

ولقضايا الجروح في سيناء، قاض خاص يعرف " بالقصاص "، وهو بمثابة قاضى العقوبات، حيث يقوم بتعين الجزاء الذي يستحقه كل جرح حسب طوله وعرضه وموقعه. وهم في ذلك يطبقون قاعدة شرعية إسلامية " العين بالعين والسن بالسن والجروح قصاص"، وهؤلاء القضاة موزعون جغرافياً في شبه الجزيرة [١٠٧]. فهناك قصاصون من عرب بلى في بلاد العريش وآخرون من عرب السلالمة الحويطات في نخل، أما في بلاد الطور فهم من عرب القرارشة ومزينة. وهذا التوزيع الجغرافي المتنوع للقصاصين يعكس رغبة القبائل في سرعة البت في قضايا الجروح، التي لا تتحمل البطء في إجراءات التقاضي[١٠٨].

وكان القصاص في قضايا الجروح، يقيس الجرح بأصابعه وهي ملتصقة بعضها ببعض، ويجعل غرامة كل إصبع بجمل أو أقل، هذا بالنسبة للجرح غير الظاهر، أما الجرح الظاهر للعيان فإما أن يقيسه كما قاس الجرح غير الظاهر مع مضاعفة الغرامة،أو يضع ورقة بيضاء ويتقهقر للوراء، وهو ينظر للورقة حتى تختفي الورقة عن نظره، وكل خطوة

يخطوها للوراء بجمل كبير أو صغير أو جنيهاً ونصف جنيه حسب أهمية الجـرح [١٠٩] وهذه الطريقة الأخيرة يقيناً أنها لا تحقق العدل المقصود من القصاص، لأنها ببساطة تعتمد على قوة إبصار القاضي، فلو كان ضعيفاً أو يعانى من مرض في عينيه فسـوف تختفـي الورقة بعد بضعه خطوات بينما تطول خطوته للوراء إذا كان نظره حاداً، ويتحمل المدعى عليه وزر ذلك.

أما كسر الساق أو الذراع أو إتلاف العين أو أي عضو من الأعضاء الرئيسية للجسـم فغرامتها نصف الدية (٢٠ جملاً)، وغرامة قطع السبابة خمسة جمال، والخنصـر جمـل واحد، وكسر السن جمل واحد. والضربة التي لا تسبب جرحاً غرامتها نقـود إلا إذا كـان الضرب بالكف أو " طاسة البن " أو العصا، فإن غالب البدو يعتبرونهـا إهانـة شخصـية ويطالبون برد شرف[١١٠].

ولقضايا النساء قاض خاص يعرف "بالعقبى"، وهو يحكم في القضايا المتعلقة بالنسـاء من مهر وطلاق أو تعدى على العرض، وقد سمى بالعقبى لأن أكثر قضاة هذا النوع من قبائل بنى عقبة.

أما الإبل، فلأهميتها بالنسبة لبدو سيناء، فإن لها قاض خاص يعرف بـ"الزيادى"، وهو يختص بأمور سرقتها ووثاقها وكل ما يتعلق بها من الأمور. كما أن للإبل خبيرا بشـؤونها يعرف بـ" المسوق "، وهو الذي يحدد قيمة الغرامات علي الإبل[١١١].

فقانون الإبل لدي بدو سيناء غاية في الصرامة، والدليل على ذلك أن الإبل تتـرك فـي المراعى وحدها فلا يجرؤ أحداً أن يمسها.لكن هناك ظروفا خاصة تبيح للبدوي اسـتعمال غير إبله، مثل العطش والفرار من خطر. وهي ظروف اضطرارية قد تواجـه سـاكني الصحراء، ولا مفر من استخدام حاجة الغير. وهذه من الإيجابيات التي يمكن أن تحسـب للعرف القبلي بين بدو سيناء.

وإذا اختلف اثنان على تسمية القاضي الذي يحكم بينهما، رفعا الأمر إلـى "الضـريبي"، وهو قاضي الإحالة، الذي له الحق في تعين القاضي الذي من شأنه الفصل في دعواهمـا، ويختار غالباً من قبيلة الحويطات [١١٢].

ومن المدهش أن نري هذا القانون العرفي لدي بدو سيناء لم ينس البيئة المحيطـة بهـم وضرورة المحافظة عليها. فهذا العرف القبلي يحرم عمل الفحم من الشـجر أو النباتـات الخضراء لأهمية وجود تلك النباتات في الصحراء، وكانوا يصنعونه من النباتات اليابسـة، وإذا حدث ذلك فإن الفاعل يضع نفسه تحت طائلة العرف ويغرم غرامة مادية، لكن بشرط أن يوجد من يزعم مسئوليته عن حماية هذه النباتات بالمنطقة التي يحدث فيها التعدي. أمـا

إذا قام شخص بقطع نباتات أو أشجار في منطقة لا يدعي أحد ملكيتها فإنه فقط يعد شخصاً مسيئاً[١١٣].

وقد أخذ البدو بعض التقاليد البدوية معهم بعد أن استقروا في المدن، حيث نري بعض العادات العرفية التي تمس حرمة البيوت أو الخيام. ومن هذه التقاليد انه إذا دخل شخص حديقة بيت مملوك لشخص آخر عن طريق الخطأ وتم ضبطه بالحديقة، فإنه يعرض نفسه للغرامة عن كل خطوة خطاها من سور الحديقة بعد أن يتم عدها، وربما يجد نفسه يدفع غرامة تصل إلي جمل لمجرد اقترابه من الحديقة، أما الصعود علي حائط السور فإنه ربما يكلفه جملاً آخر، والدخول في أرض الحديقة يكلفه جملاً ثالثاً، والسير نحو شجرة بهدف سرقتها يكلفه جملاً رابعاً وهكذا. أما الشخص الذي يقوم بكسر فرع من شجرة في بستان، يجد نفسه يدفع بمعدل خمسة جنيهات عن كل مقاس إصبع للفرع الذي كسره [١١٤].

ومن العادات التي ترجع بأصولها إلي تاريخ العرب القديم، وهي عادة الأخذ بالثأر، فإذا " قُتل شخص ما، فلأهل القتيل القريبين من الأب والجد حتى الدرجة الخامسة، ومن الابن وابن الابن، والأخ وابن الأخ، والعم وابن العم حتى العقب الخامس أن يأخذوا بثأرهم من القاتل وأهله الأقربين إلي العقب الخامس، فإذا فازوا بثأرهم وقتلوا القاتل أو أحداً من أهل الأقربين ينتهي الأمر.

أما إذا نجح القاتل في الهروب بأهله واحتمي بقبيلة أخري قبل أن يلحقهم أهل الثأر، توسط بينهم عقلاء القبيلة التي احتموا بها، وإذا ارتضي الطرفان الصلح، نقلوا لهم "الجيرة" وهي جمل رباع، وقدموا " كفيل وفاء " يضمن وفاء الدين، وأخذوا منهم " كفيل دفا " وهنا يمتنع أهل القتيل عن مطاردة القاتل. ويجتمع الطرفان ببيت أحد الرجال المشهورين، حيث يأتي أهل القاتل بالدية التي تعرف عندهم بـ" المده " وهي أربعون جملاً وناقة هجين تعرف بـ" الطلبة " [١١٥]. وهذا لا يتم إلا إذا كان القاتل والقتيل من قبيلتين مختلفتين.

أما إذا كان القاتل والقتيل من قبيلة واحدة، وجب علي أهل القاتل أن يقدموا فوق الدية المعتادة "غرة " أي بنتاً بكر يأخذها أحد أقارب القتيل بدون مهر بصفة زوجة وتظل لديه إلي أن تلد ولداً فيصير لها الخيار بين العودة لأهلها حرة وبين أن تجدد زواجها وتبقي مع أبي ولدها بعد أخذ مهرها. لكن هذه العادة كانت تأنف منها البنات لما فيها من امتهان لكرامتهن، لهذا جاز العرف أن تفدي الغرة بخمسة جمال[١١٦].

أما القتل غدراً أو خلسة فإنه يعد من الجرائم المشينة لدي بدو سيناء، فمن يثبت علي القتل غدراً في مكان منقطع طوال بالدية، التي تكون في هذه الحالة بمقدار أربع ديات. وإذا أخذ أهل القتيل بالثأر من أهل القاتل احتسب دية واحدة، ويتصدقون بواحدة ويسامحون في واحدة. وقتل الطفل عندهم يستلزم أن يدفع القاتل أربع ديات، أما قتل المرأة فيستوجب ثماني

ديات. وتدفع الدية غالباً علي أقساط مؤجلة، من قسط إلي أربعة أقساط في ميعاد شهر إلـي سنة، ولكنها في بعض الأحيان تدفع كلها دفعة واحدة، وتوزع بين أقارب المقتول الـذكور الذين يطاردون بدمه، ومن أمثالهم الشهيرة " من طارد في الدم أخذ فيه"[١١٧].

ولاشك أن نظام الدية بما يحمله من حصر عقوبة القتل في الغرامة المالية أو العينية في عدد من الجمال لا يعكس عملاً رادعاً للجريمة أو العقاب، وإن كانت من وجهة نظـرهم بديلاً للأخذ بالثأر الذي ربما يؤدي في النهاية إلي إبادتهم واحداً تلو الآخر.

حاولت الحكومة المصرية منذ بداية القرن التاسع عشر السيطرة علي البدو فـي شـبه جزيرة سيناء إلي الحد الذي معه لا يحدث اختلال للأمن في شبه الجزيرة. لكنها في غالب الأحيان كانت تترك لهم حرية التقاضي أمام محاكمهم وجلساتهم العرفية شريطة ألا يخـل ذلك بالأمن. وكان مفهوم الأمن بالنسبة لشبه جزيرة سيناء في ذلك الوقـت يعنـي الأمـن بمفهومه العام، وأمن طرق التجارة بين مصر وبلاد الشام بصفة خاصة، وطريق الحـج المصري الذي ظل مستخدماً حتى عام ١٨٨٥، وكذلك تأمين طرق الحجـاج المسـيحيين الأوربيين وغيرهم إلي دير سانت كاترين.

ومن الملاحظ أن التدخل الحكومي في شئون البدو في سيناء، كان مرهونـاً بحـدوث اختلال للأمن والنظام. كما كان هذا التدخل مقصوراً علي تلك القضايا التي يتقدم أصـحابها طالبين من السلطات الحكومية التدخل فيها [١١٨]، أو تلك الحوادث المخلة بالأمن في شـبه الجزيرة.

فقد حاولت الحكومة المصرية إدخال البدو تحت سلطة القانون المصـري، فأصـدرت أوامرها في عام ١٨٥٣ إلي مشايخ البدو والبدو " بترك عادات العرب القديمة، ومـن لـه قضية أو دعوى يقوم برفع دعوتها أمـام المحـاكم المصـرية وفـي ظـل الحكومـة المصرية"[١١٩]. وتعد هذه من المحاولات المبكرة لإخضاع بدو سـيناء لسـلطة القـانون المصري.

لهذا أخذت الحكومة تشجع البدو علي رفع دعاواهم أمام المحاكم الشـرعية ومجلـس الأحكام. وقد شجع ذلك بعض بدو سيناء، وخصوصاً بدو العريش والمناطق المحيطة بهـا، علي ترك العادات القبلية واتباع الأساليب القانونية في الحصول علي حقوقهم، وكان ذلـك نتيجة وجود الإدارة الحكومية التي تعززت في المنطقة منذ إنشـاء محافظـة العـريش، ومحكمة العريش الشرعية كما سبق أن ذكرنا.

علي أية حال، فقد كانت الحكومة المصرية تري أن النظام العرفي الذي كان سائداً بـين بدو سيناء نظام مرضي لها طالما كان يحقق الأمن في ربوع شبه الجزيرة، خاصـة وأن

النظام العرفي لم يكن سائداً بين بدو سيناء فحسب وإنما كان سائداً أيضاً بين سائر البدو في مصر.

ومما سبق يتضح أيضاً أن النظام العرفي السائد في سيناء كان يتسم بعدد من السمات أهمها: كثرة عدد القضاة، نظراً لتخصص القضاة وتعدد مراتبهم، فهناك قضاة للشرف، وآخرون مختصون بقضايا المرأة، وآخرين للإبل.. وهكذا. فالغرامة المالية أو المادية هي الجزاء في جميع الأحكام حتى في قضايا القتل و حصول الشاهد علي أجر لشهادته، وسلطة ونفوذ شيوخ القبائل في حل القضايا الكبيرة ذات الطابع الخطير، التي ربما تؤدي إلي اختلال الأمن، وسيطرة الخرافة علي بعض أنظمة وأساليب التقاضي لديهم، و سلب بعض الحقوق الشرعية للمرأة مثل حقها في اختيار الزوج وحقها في الميراث.

كما يتضح لنا أن هذا المجتمع الذي ظل بعيداً عن حركة النهضة التي شهدتها مصر خلال القرن التاسع عشر، وظهر مدي استجابة بدو سيناء لنداء التحديث الذي بدأته الحكومة المصرية في شبه الجزيرة، فهؤلاء البدو لم يعرضوا عن الذهاب للمحكمة كلية، بل إن هناك عدداً كبيراً من القضايا الخاصة بهؤلاء البدو نظرتها محكمة العريش، وفضلوا اللجوء إليها عن اللجوء إلي قاضيهم العرفي وكان هناك أحيانا اصطدام بين أحكام المحكمة مع تقاليدهم العرفية كما رأينا. لكن مع هذا فإن التدرج في محاولة تحديث هؤلاء البدو هو السبيل للحصول علي الثمرة المرجوة، وهو ما حاولت الحكومة المصرية عمله خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مع هؤلاء البدو.

٦- تطور التجمعات الحضرية

نظراً للطبيعة الخاصة التي تتمتع بها شبه جزيرة سيناء من حيث تميزها بالطبيعة الصحراوية البدوية، لهذا فإن العنصر البدوي هو العنصر السكاني الغالب فيها. ولهذا انحصرت المناطق السكنية الحضرية في سيناء في تلك المناطق التي ارتبطت بتواجد حكومي في غالب الأحيان، وخاصة ما ارتبط منها بالمراكز الإدارية، كالعريش ونخل والطور.

فالعريش خلال فترة الدراسة كانت ترقي إلي مستوي المدينة، بالنظر إلي وضعها العمراني والسكاني. لكنها لا يمكن أن تضاهي مدن الدلتا من حيث التعداد السكاني أو المنشآت الحضرية، فقد ظلت فقيرة في هذه النواحي طوال تلك الفترة. إلا أنها بالفعل كانت مدينة نظيفة ومرتبة وذات شوارع متسعة، إلي حدٍ كبير، علي الرغم من إهمال الحكومة المركزية في القاهرة لها، إلا أن التركيب السكاني لها وقربها من مدن الشام جعلها تأخذ طابعاً أقرب إلي هذه المدن منها إلي المدن المصرية، كما كانت تتسم بمميزات المدن الصحراوية من حيث اتساع البيوت والمحال التجارية.

وإذا ما أردنا أن نرسم صورة للعريش فإننا نواجه بمشكلة كبيرة وهي ندرة المصـادر، لكن ما لدينا منها يمكننا من رسم ملامح هذه الصورة. فالمدينة تقع علـي سـاحل البحـر المتوسط عند مصب وادي العريش، ويقطعها الطريق السلطاني الذي تسلكه القوافل القادمـة من الشام إلي مصر أو العكس(١٢٠). بها حوالي ٦٠٠ بيت مبنية علي نظام واحد تقريبـاً، حيث أن معظم هذه البيوت مبنية بالطوب اللبن، وبعضها مسقوف بفروع نبات الآثل الذي يكثر في سيناء، بينما البعض الآخر مسقوف بالأخشاب. وشكل البيت عبارة عن جـزئين أحدهما مبني والآخر عبارة عن فناء متسع يحيط به سور مرتفع لا يمكن لمـن بالخـارج رؤية ما بداخله، والجزء المبني به عدد من الغرف تراوحت بين أربع غرف إلـي سـت غرف في المتوسط(١٢١).

وأهم ما يميز العريش هو قلعتها الشهيرة التي وقعت بها معاهدة العريش عـام ١٨٠٠ بين القوات الفرنسية بقيادة كليبر والقوات العثمانية والتي وضعت حداً لمشروع بونابرت في تكوين قاعدة في مصر. والقلعة عبارة عن مبني من الحجارة مربع الشكل تقريباً، إرتفاعهـا نحو ثمانية أمتار وطول ضلعيها ٨٥ متراً وعرضها ٧٥ متراً وإرتفاعهـا نحـو ثمانيـة أمتار(١٢٢).

وقد جري إصلاح وتجديد هذه القلعة في عام ١٨٨١-١٨٨٢ ـ كما سبق أن ذكرنا في الفصل الأول ـ وتم هدم كافة المساكن الموجودة داخلها وبناء مساكن جديدة كثكنات للجنود كما بني بها مقراً جديداً للمحافظ(١٢٣).

وبالإضافة إلي القلعة نجد ثاني أهم المعالم بالعريش وهو مسجد العريش، حيـث كـان هناك مسجد قديم داخل القلعة وكان هو المسجد الوحيد بالعريش، وقد طالب الأهـالي عـام ١٨٦٠ من الأوقاف المصرية ترتيب مخصصات مالية للصرف منهـا علـي ترميمـه وصيانته وآداء شعائره(١٢٤). لكن هذا المسجد أهمل وصار آيلاً للسقوط فتم إغلاقه في عام ١٨٨٩(١٢٥)، وظلت الوضع علي هذا الحال حتي قام الخديوي عباس حلمي الثاني بزيـارة للعريش عام ١٨٩٩ فأمر ببناء مسجد جديد للعريش أطلق عليه المسجد العباسي نسبة إلـي الخديوي عباس(١٢٦).

وبجانب سور قلعة العريش سوق صغير به عدة حوانيت تجارية تباع فيهـا الأقمشـة والحبوب وغيرها من البضائع الاستهلاكية لسكان العريش، ومن أشهر التجار الذين يبيعون فيه، عبد ا شراب تاجر الأقمشة ذو الأصل الشامي، والحاج الفالوجي تـاجر الأقمشـة أيضاً وهو عرايشي، وحمدان صالح البيك، ومسلم عبد العال البلك(١٢٧).

وقد قامت الحكومة المصرية في عام ١٩٠٦ بحل مشكلة المياه التي كانت تعاني منهـا العريش، وذلك بتركيب " طلمبات " مياه علي الآبار المعدة لشرب الأهالي، فـتم تركيـب

طلمبات علي بيرعطوان، وتكلفت عملية تطوير آبار المياه بالعريش حـوالي ٥٠٠ جنيـه مصري[١٢٨]. وكانت مدينة العريش مقسمة إلي خمسة حواري أهمها، الجرلبجة (الشرلبجة أو الجوربجية)[١٢٩]، والفولخرية[١٣٠]، وأولاد سليمان[١٣١]، ولكل حارة شيخ منوط بـه " حفظ درك " الحارة والحفاظ علي الأمن في منطقتة دركه. لكن نظارة الداخلية قامت عـام ١٨٨٤ بتقسيم المدينة إلي "قراريط " وصار لكل شيخ من مشـايخ العـريش "أصـحاب الدركات" عدد معين من القراريط حسب قوة وحجم العائلة التي يسيطر عليها، وهم يقتسمون المنافع وفقاً لقراريط كل عائلة من عائلاتها، وقد أقرت نظارة الداخلية هذا التقسـيم، وكـان التقسيم وفقاً للتحديد السابق كالتالي[١٣٢]:

إسم الشيخ	عدد القراريط	العائلة
إبراهيم أيوب غزال	٤	الفولخرية
إبراهيم عبيد	٤	الفولخرية
حمدان محمد الخليلي	١٠	أولاد سليمان (عرايشية)
محمد نجيلة	٣	الشرلبجة (عرايشية)
محمد نكري	٣	الكاشف – الشرفا ـ الحجاجوة

جدول (٨) يوضح حصة كل شيخ من مشايخ العريش.

وللعريش عدد من الضولحي أهمها منطقة نخيل أبي سقل، التي تقـع شـمال شـرق العريش عند مصب وادي العريش، وهي منطقة زراعية متسعة يوجد بالقرب منها عدد من الآبار، بها عدد كبير من أشجار النخيل، ويسكنها عدد من الصيادين[١٣٣].

ومن ضولحي العريش أيضاً قرية رفح وهي نقطة حدودية بين مصر والشام، تسـكنها بعض العناصر القبلية وتجار من غزة وخان يونس[١٣٤]. وهناك أيضاً منطقة الفقيرة، وهـي منطقة زراعية تقع علي بعد ميل ونصف الميل جنوب بئر رفح، والفقيـرة نسـبة إلـي شجرتي السدر القديمتان اللتان تسمان الحدود بين مصر والشام منذ زمن طويـل وتطلـق النساء علي هاتين الشجرتين اسم الفقيرة، وتزورهما نساء سيناء وينذرون لهما النذور[١٣٥].

وهناك أيضاً منطقة قبة النبي ياسر علي شاطئ البحر شمال العريش، وقد سميت بهـذا الإسم نسبة إلي ولي يقدسه سكان سيناء كان يدعي ياسر وأطلقوا عليه "النبي ياسـر"، كمـا توجد بالقرب من العريش منطقة حلة المساعيد علي بعد أربعة أميال غربي العريش وهـي تقع بين منطقة مزروعة بأشجار النخيل[١٣٦]. وفيما بين رفح والعريش هناك قريتا الشـيخ

زويد والخروبة التي يسكنها أخلاط من العرايشية وأهل خان يونس جاءوا إلي تلك المنطقـة في منتصف القرن التاسع عشر تقريباً، ونتيجة لوقوعها علي الطريق المؤدي إلي العـريش فقد كانت سوقاً لعابري الطريق والبدو(١٣٧).

أما مدينة الطور، فنراها في زمن الحملة الفرنسية كانت تتشكل من الميناء والقلعة وقريتا الشاذلية والنصاري اللتان كانتا تشكلان الطور القديمة، ويشير علماء الحملة إلي أن المدينـة والقلعة كانتا صورة من صور الخراب، فالميناء كان غير صالح لرسو السفن الكبيـرة، ولا يمتلك أهل الطور أية جمال إذ ليس لديهم ما يحملونه للقاهرة للمقايضة عليه(١٣٨).

وكان بندر الطور يتألف من مدينة الطور وضواحيها هي قري المنشية والجبيل وحمام موسي (١٣٩)، في إشارة إلي مدينة الطور الجديدة. ويصف لنا القنصل الأمريكي في مصر (١٨٧٦ – ١٨٨١) حالة الطور فيقول:" الطور ميناء طبيعي تحيط به الصخور المرجانية ويمثل المرفأ الوحيد للسفن في هذا الخليج بجانب ميناء السويس " وقـد أنشـأت الحكومـة المصرية به محجراً صحياً لفحص الحجاج " وفيما عدا هذا فإن الطـور ليسـت إلا بلـدة صغيرة خاملة "(١٤٠).

وباختصار فإن الطور كانت قد فقدت أهميتها القديمة التي كانت عليهـا فـي العصـر الإسلامي، وظلت مهملة فترة طويلة من القرن التاسع عشر، إلي أن تـم تحويـل سـفر الحجاج عن طريق البحر في عام ١٨٨٤، ومنذ ذلك الحين بدأت الحكومة المصرية تهـتم بإعادة إعمار المدينة وتطويرها بالقدر الذي يحفظ آدائها كميناء بحري. قـد تحسـن حـال الطور بعد أن تحول طريق محمل الحج المصري إلي طريق البحر الأحمر، وبناء مينـاء جديد بالطور كما سبق أن رأينا عام ١٨٩٥، فصار هذا الميناء الجديد هو الميناء الأول في مصر، وساعد ذلك علي تطور المدينة في بداية القرن العشرين، لكن الحرب العالمية الأولي كان لها أثرها علي تدمير الحياة العمرانية بكل مدن سيناء سواء العريش أو نخل أو الطور.

أما نخل التي تقع في وسط سيناء، وكانت عاصمة سيناء الإدارية خلال فترات التـوتر علي الحدود بين مصر الدولة العثمانية، فقد كانت تتألف من قلعة نخل وبلدة نخل، والقلعـة بناها قانصوة الغوري عام ١٩١٦ علي طريق الحج المصري، وكانت تعرف بـ " الخان " قديماً. وتقع البلدة جنوب شرق القلعة، وهي تحتوي علي ٦٠ بيتاً مبنياً بالطوب اللبن، وتـم تجديد عدد من المنازل بها عام ١٩٠٦ علي الطراز الحديث. والبلدة بها سوق صغير بهـا خمسة حوانيت، كما يوجد بها جامع صغير يقع شرق البلدة. ومن أشهر معالم نخل " قبـة النخلاوي" المقامة علي ضريح الشيخ النخلاوي الذي يحظـي بتقـديس البـدو وسـكان نخل(١٤١).

لكن يمكننا القول بأن مدن سيناء الثلاث العريش والطور ونخل قد تفاوت تطورها العمراني وفقاً لموقع وأهمية كل منها. فقد شهدت العريش تطوراً عمرانياً خلال الفترة مجال الدراسة لموقعها المتميز علي البحر المتوسط من ناحية، وعلي طريق التجارة بين مصر والشام من ناحية أخري ولوجود مركز إداري بها منذ بداية القرن التاسع عشر، فكان عامل الاستقرار الأمني مهماً في نمو هذه المدينة وتوسعها، بينما لم تصل كل من الطور أو نخل إلي مستوي التطور الذي وصلت إليه العريش لفقدانهما لنفس المميزات والأهمية التي للعريش. فالطور لم يتم الاهتمام بها إلا بعد إنشاء الحكومة المصرية لمينائها الجديد لاستقبال الحجاج في نهاية القرن التاسع عشر، وكان الاهتمام بها منصباً علي كونها ميناء بحرياً فقط، بينما لم تحظ نخل بأية ميزة استراتيجية سوي كونها قلعة من قلاع طريق الحج المصري، إلا عقب أزمة الحدود عام ١٩٠٦، مما جعل الحكومة المصرية تتخذها مركزاً إدارياً لسيناء، وكانت ندرة وجود الماء في تلك البلدة عائقاً مهماً أمام حدوث طفرة عمرانية بها. وجاءت الحرب العالمية الأولي لتهدم ذلك التطور العمراني التي شهدته بعض المناطق الحضرية في سيناء، فما صاحب تلك الحرب من حملات عسكرية عثمانية وبريطانية وقصف وتدمير تلك المناطق قد حطم وأوقف ذلك التطور.

٧. دير سانت كاترين

لا شك أن وجود دير سانت كاترين في شبه جزيرة سيناء قد أضاف إلي أهمية سيناء أهمية دينية خاصة لدي المسلمين والمسيحيين واليهود علي السواء. كما أن هذا الدير كان ذا أهمية كبيرة بالنسبة للبدو، فقد كان مصدر رزق لهم، حيث يقوم زوار الدير ورهبانه باستئجار إبلهم، كما كان يعول فقراء البدو منهم، خصوصاً المقيمين بالقرب منه.

ويكاد يكون هناك شبه إجماع بين المؤرخين علي أن الإمبراطور جستنيان هو الذي أمر ببناء هذا الدير والكنيسة التي بداخله، خلال النصف الأول من القرن السادس الميلادي، كما يؤكد لنا ذلك معاصره المؤرخ بروكوبيوس، حيث بناه ليكون حصناً يلجأ إليه الرهبان إذا هاجمهم البدو. ويرجح أحد الباحثين أن يكون تاريخ بنائه في عام ٥٥٧م، بينما يرجح مؤرخي الدير أن يكون عام ٥٤٥م هو تاريخ بنائه[١٤٢]، وقد أمر جستنيان ببناء كنيسة وحصن لحماية كنيسة العذراء التي بنتها القديسة هيلانه[١٤٣]، علي مقربة من الشجرة المقدسة " العليقة " [١٤٤]. أما صلة هذا البناء بالقديسة كاترين فهي ترجع إلي العصور الوسطي، حين أمر الإمبراطور جستنيان في منتصف القرن السادس الميلادي ببناء الدير فتم نقل رفاة القديسة كاترين إلي الدير في القرن الثامن الميلادي أي بعد وفاتها بمئات السنيين، حيث عاشت في فجر المسيحية وكانت تدين بالوثنية، لكنها اعتنقت المسيحية وأخذت تدعو لها، مما أقلق العناصر الوثنية فضايقوها ولتنهي الأمر باستشهادها [١٤٥].

وهناك أسطورة ترددها المصادر المسيحية عن أسباب بناء هذا الدير مؤداها أنه حدثت في أحد السنوات مجاعة رهيبة هرب بسببها الرهبان الذين كانوا يقيمون حول جسد القديسة كاترين، فتركوا الجسد بدون حراسة ليتفرقوا في المنطقة بحثاً عن الطعـام، وتجلـت لهـم القديسة وأمرتهم بالعودة فعادوا ليجدوا تلاً ضخماً من القمح أمامهم فشيدوا الدير الذي عرف باسم دير سانت كاترين [١٤٦].

وعلي أية حال، فقد ظل دير سانت كاترين ملاذاً وملجأ لهؤلاء الرهبان طوال العصور الوسطي، غير أنهم مع هذا لم يسلموا من اعتداءات البدو عليهم لسلب المحاصيل والثمـار التي تنتجها أشجار الدير ونخيلهم، خاصة في سنوات الجفاف، حيث يضطر البـدو إلـي أسلوب السلب والنهب، كما حدث أبان العصر المملـوكي حيـث اضـطرت السـلطات المملوكية إلي إصدار العديد من المراسيم الخاصة بمنع العرب من التعرض للرهبان [١٤٧].

وإذا كان علماء الحملة الفرنسية قد أطلقوا علي دير سانت كاترين اسم " السجن المقدس"، وذلك أن علاقات الدير بالعالم الخارجي خلال القرن الثامن عشر لم تكن تتعـد الخـروج لشراء الاحتياجات الضرورية للرهبان[١٤٨]، إلا أن القرن التاسع شهد تطورات كبيرة فـي وسائل النقل والاتصالات مما شجع حركة التنقل للزوار والحجاج والزائرين. وقد سمح هذا التطور بزيادة زوار الدير، وخاصة الزوار الروس، وليست لدينا إحصـائية دقيقـة عـن متوسط زوار الدير، إلا أن شقير يذكر أن متوسط زوار الدير في السنة أكثر مـن مـائتي زائر، حيث تستمر زيارتهم لمدة ثمانية أيام في الغالب، يقوم الزائر خلال تلك الزيارة بزيارة الأماكن المقدسة بمنطقة الطور حول الدير، كقمم جبال موسى، وجبـل المناجـاة وجبـل الصفصافة وجبل كاترين، ويأتي الزوار غالبا بعد زيارة القدس خلال عيد المـيلاد وعيـد الغطاس، وأحياناً يأتون مباشرة إلي الدير من بلادهم لحضور عيد القديسة كاترين فـي ٢٥ نوفمبر من كل عام[١٤٩].

والواقع أن الحجاج الروس كانوا من أكثر زوار دير سانت كاترين، حيث كان أبـاطرة روسيا يعتبرون أنفسهم حماة المسيحية والمسيحيين في العالم الإسلامي كورثة للبيـزنطيين بعد سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣، واستمر أباطرة روسيا في حمل هذه المهمة حتى قيـام الثورة البلشفية عام ١٩١٧[١٥٠].

وفيما يتعلق بإدارة الدير، نجد أن الدير كان له مجلس خاص يدير شئونه بشكل مسـتقل يتكون من المطران وهو رئيس الدير ويلقب بـ" مطران جبل طور سيناء وفيران والطور"، بالإضافة إلي الرهبان والقساوسة والشماسين، وكان هذا المجلس عام ١٩٠٤ يتكون مـن ٤٩ شخصاً ما بين راهب وقسيس وشماس[١٥١]، وهو الذي ينتخب رئيس الدير أو المطران الذي كان يكرسه بطريرك القدس وكان الانتخاب يتم بأغلبية الأصوات ولابـد أن يتمتـع

رئيس الدير بالعديد من الصفات التي تؤهله لمثل هذا العمل منها العلم والديانـة والصـلاح والرشد والخبرة بشؤون الدير[١٥٢]، وفي حالة وقوع خلاف بـين المجلـس والمطـران يحتكمون إلي بطريرك القسطنطينية الذي كان حكمه نافذاً، وكان مطران سيناء في الوقـت نفسه رئيساً لمجلس إدارة المدرسة العبيدية بالقاهرة التي كانت تحت الحماية الروسية، وتعني هذه المدرسة بتعليم الرهبان، وكان المطران بورفيروس الذي تولي رئاسـة الـدير عـام ١٩٠٤ من خريجي هذه المدرسة[١٥٣].

وكان لابد من تصديق السلطان العثماني علي تعين بطريرك دير سانت كاترين وفقاً لـ "نظامنامه الديورة والكنائس". ففي ١٧ سبتمبر ١٨٨٥م توفي بطريرك الدير، فكان لابد من الحصول علي موافقة السلطان العثماني علي تعيين من يخلفه، فأرسل رهبان الدير رسـمياً إلي مجلس النظار طالبين الحصول علي البراءة السلطانية، فصدرت البراءة في ١٢ مـايو ١٨٨٦ بتعين من يخلفه وفقاً لتقاليد الدير[١٥٤].

وكان مطران دير سانت كاترين يعامل باحترام من قبل الحكومة المصرية، حيث كـان عند حضوره إلي القاهرة أو الإسكندرية يعامل معاملة رسمية، حيث يستقبله المحـافظ أو نائب عنه، كما كانت ترافقه كوكبة من رجال البوليس[١٥٥].

تمنح الحكومة المصرية دير سانت كاترين إعانة سنوية بلغـت حـوالي ١٠٠ جنيـه مصري عام ١٩١١ نظير المساعدات التي يقدمها الدير لمن يلتجئون إليه من البـدو[١٥٦]، ووافقت نظارة المالية عام ١٩١٣ علي زيادة هذه الإعانة السنوية إلي ٤٠٠ جنيها للمساعدة علي إجراء توسعات في المدرسة المجانية التي أنشأها الدير لخدمة البدو، وقـد اشـترطت نظارة المالية تقديم نظارة المعارف لتقارير سنوية عن سير هذه المدرسة[١٥٧].

لكن مع ذلك كان رهبان دير سانت كاترين يؤكدون علي تثبيت الامتيازات الممنوحـة لهم بموجب " العهدنامه " (العهد الممنوح لهم من الرسول عليه الصلاة والسلام). فحينمـا قام جمرك السويس بفتح ومعاينة البضائع والطرود الواردة إلي الدير، شكا رئيس الدير من هذا العمل وطالب بمعاملته بما كان يجري في السابق من المعافاة من فتح الطرود والبضائع الواردة إلي الدير، وأفادت الحكومة المصرية رداً علي هذه الشكوى بأن "نظامنامه الديورة " يقضي بضرورة تقديم قائمة للجمارك بما عساه أن يحضر إلي الدير من بضائع وطرود في بحر سنة مع بيان الأثمان، ولما كانت إدارة الدير لم تقدم أية كشوف لجمرك السويس فقد تم معاملة الدير أسوة بالمصالح الحكومية، وتكررت شكاوي إدارة الدير من هذا الإجراء، وفي النهاية وافقت الحكومة المصرية علي إعفاء الدير بصورة استثنائية من عملية فتح الطـرود والبضائع الواردة له خلال تلك السنة، لكنها شددت علي ضرورة تقـديم هـذه الكشـوف لجمرك السويس في العام التالي[١٥٨].

علي أية حال، فقد كان دير سانت كاترين مؤسسة دينية ذات علاقة طيبة بالبدو، كما لم يقتصر دورها علي النواحي الدينية وإنما تعداها إلي النواحي الاجتماعية في محاولة لخدمة مجتمع البدو. فتلك الإعانات التي كان يقدمها للبدو في بعض الأحيان كانت منقذاً لهم خاصة في أوقات الجفاف، وكان إنشاء المدرسة المجانية لتعليم أبناء البدو بمثابة نواة لتعليم البدو في سيناء.

وبهذا يتضح لنا أن مجتمع شبه جزيرة سيناء الذي كانت تغلب عليه الصفة البدوية قـد لعبت عوامل متعددة دورها في توزيع هذا المجتمع في شبه الجزيرة، وكان أهم تلك العوامل هو العامل الجغرافي، ثم جاءت الحروب القبلية لتعطي خريطة توزيع القبائل فـي سـيناء شكلاً آخر. فغلبة العنصر البدوي علي مجتمع سيناء، قد وضعت نظاماً إجتماعياً أخذ نفس السمة البدوية، فالأعراف القبلية كانت بمثابة القانون الذي يحكم هذا النظام، كما أن الموقـع المتميز لشبه جزيرة سيناء وسيطرتها علي طرق التجارة بين مصر من ناحيـة والشـام والحجاز من ناحية أخري قد ساعد علي ظهور ونمو تلك البقع الحضرية التي ظهرت فـي سيناء كالعريش ونخل والطور، وإن كانت تلك المناطق الحضرية لا ترقي إلـي مسـتوي المدن المصرية المعاصرة لها من حيث الخريطة الصناعية أو نمو طبقة التجار، إلا أنهـا كانت بمثابة نقاط لستقطاب لمساعدة العناصر البدوية علي التوطن والاستقرار.

كما لاحظنا أن قناة السويس كانت عاملاً فاعلاً في غلق شبه جزيرة سيناء، وعزلهـا عن تلك النهضة التي شهدتها مصر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كما أبعـدت سكانها عما يجري علي الساحة المصرية، فأعاقت حركة الاتصال الحـر بـين سـيناء والوادي، فكانت كالسدادة التي أغلقت المنطقة علي سكانها.

هوامش الفصل السابع

(١) Burckhardt, Syria and the Holy Land, London 1882, vol.I, p.459.
(٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٧.
(٣) قدري يونس العبد، الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء، رسالة ماجستير غير منشـورة، كليـة الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧، ص ١٢..
(٤) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص ١٤٤- ١٤٥.
(٥) حول هذه العائلات الشامية التي استقرت بالعريش، راجع : محكمة العريش، سجل 5 إعلام شرعي، ص5، وثيقة ٦ بتاريخ ١٨٨٢، سجل ٢٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ١5، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٣ يونيه ١٨٨٤، ص ٢٣، وثيقة ١٦ بتاريخ ٢١ ديسمبر ١٨٨٤.
(٦) دفتر قيد الكشوفات الطبية بصحة العريش، سجل ١٤٤، ص٢، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ أبريل ١٨٩١.
(٧) علي باشا مبارك، الخطط التوفيقية الجديدة، الجزء ١٤، مطبعة بولاق،القاهرة، ص ٣٩.
(٨) الشيخ عثمان مصطفي الطباع الغزي (١٨٨٢- ١٩٥٠ م)، إتحاف الأعزة في تاريخ غزة، المجلد الثاني، تحقيق و دراسة / عبد اللطيف زكي أبو هاشم، مكتبة اليازجي، غزة – فلسطين، الطبعة الأولي ١٩٩٩، ص ١٧.
(٩) سجلات محكمة العريش، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢٤، وثيقة ٢٣ بتاريخ ١٣ أكتوبر ١٩٠١.
(١٠) نعوم شقير المصدر المذكور، ص ١٢١، عمر رضا كحالة، معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة، الجزء الثاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧، ص ٤٤٧.
(١١) نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصري، المطبعة الأميرية ببولاق المحمية ١٨٩٨، ص ١٧٦.
(١٢) سجلات محكمة العريش، سجل ٨ قيد السندات شرعية، ص ١٩، وثيقة ٣٠ بتـاريخ ٢٢ أكتـوبر ١٨٨٤.
(١٣) نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصري، المطبعة الأميرية ببولاق المحمية ١٨٩٨، ص ١٧٦.
(١٤) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢، ص ٦، وثيقة ٤ بتاريخ ٢٥ مارس ١٨٨٤.
(١٥) المصدر نفسه، ص ١٣، وثيقة ٨ بتاريخ ١٣ أبريل ١٨٨٤.
(١٦) المصدر نفسه، ص ٢٢، وثيقة ١5 بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٨٨٤.
(١٧) المصدر نفسه، ص ١٧، وثيقة ١١ بتاريخ ٧ سبتمبر ١٨٨٤.
(١٨) المصدر نفسه، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢٢ يناير ١٨٨٤.
(١٩) Mac Michael, A History of Arab in the Sudan, Vol. 1, Cambridge, 1922, p.297.
(٢٠) محافظ عابدين، محفظة (٢٤٧) وزارة الحربية، متنوعات ١٨٣٣- ١٩٥٠، تقرير باللغة الفرنسية لمصلحة الحدود عن البدو، ص ١١-١٣.
(٢١) G.W. murry ,Sons of Ishmael, Study of Egyptian Bedouin, London 1935, pp. 251- 52.

(٢٢) محافظ عابدين، محفظة ٢٤٧، وزارة الحربية، تقرير باللغة الفرنسية عن البدو في سيناء، ص ١٣.
(٢٣) وصف مصر، العرب في ريف مصر و صحراواتها، المرجع المذكور، ص ٣١١.
(٢٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١١٦.
(٢٥) عارف العارف، تاريخ بير السبع و قبائلها، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.
(٢٦) المصدر نفسه.
(٢٧) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٣٥.
(٢٨) محافظ عابدين، محفظة ٢٩٣، تقرير مصلحة الحدود عن البدو في سيناء، ص٦.
(٢٩) عمر رضا كحالة، المرجع المذكور، الجزء الأول، ص ٣١٨.
(٣٠) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص ١٧٥، ١٧٦.

(٣١) Murry , op.cit., p 245.

(٣٢) Burckhardt , op. cit. , vol.I, p. 594.

(٣٣) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٧٣.

(٣٤) Burckhardt , op. cit. , vol.I, p. 507.

(٣٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١١٢، ريتشارد ف. بيرتون، رحلة بيرتون إلي مصر والحجاز، الجزء الأول، ترجمة عبد الرحمن عبد ا الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤، ص ص ١٢٥، ١٢٦.

(٣٦) محفظة ٢٩٣ عابدين، ١٨٩٠-١٩٣٢/٥/٦، ص ٢ تقرير لمصلحة الحدود بعنوان :
Precis sur les Tribus de la Presqu`lle du Sinai

(٣٧) بيرتون، المصدر المذكور، ص ١٢٥.
(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) Murry , op. cit. , p.259.

(٤٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١١٢.
(٤١) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص١٨١، ١٨٢.
(٤٢) Murry , op. cit. , p. 265 عباس عمار، المرجع المذكور، ص ١٨٣.
(٤٣) راجع الملاحظات التي أوردها تقرير مصلحة أقسام الحدود حول أصل الجبالية، حيث يشير إلي أنهم خليط من الفلاخ و الأقباط Flachs - Coptes الذين أتي بهم جستنيان لحماية الدير راجع: محافظ عابدين، محفظة ٢٩٣، ص ٣. و راجع أيضاً الدراسة الإجتماعية حول عادات و تقاليد ولهجة قبيلة الجبالية في الوقت الحالي التي أعدها جوزيف هوبس،
Joseph J. Hobbs, Mount Sinai, American Uni. In Cairo, Cairo 1996, pp.139-151.

(٤٤) عباس عمار، المرجع المذكور، ص ص١٨١، ١٨٢.
(٤٥) سجلات محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعي، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٢.

(٤٦) المصدر نفسه، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ٢٠، وثيقة ١٣ بتاريخ ٨ أكتوبر ١٨٨٤
(٤٧) المصدر نفسه، سجل ٣٢ لحكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٣ يناير ١٨٩٩.
(٤٨) المصدر نفسه، سجل ٣٢ أحكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٣ يناير ١٨٩٩.
(٤٩) سجلات محكمة العريش، سجل ٣٢ أحكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ١١ ديسمبر ١٨٩٩. و حـول الزواج بأكثر من زوجة، راجع، سجل ١ سندات شرعية، ص ٤، وثيقة ٣ بتاريخ ١٧ ينـاير ١٨٩٨، سجل ١ سندات شرعية، ص ٣، وثيقة ٢ بتاريخ ١٢ يناير ١٨٩٨.
(٥٠) رفعت الجوهري، شريعة الصحراء، المرجع المذكور، ص ١٣٥.
(٥١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤١٧.
(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤١٨.
(٥٣) سجلات محكمة العريش، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢٢، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٢ اسبتمبر ١٩٠١.
(٥٤) المصدر نفسه، سجل ٣٥ أحكام، ص ٩، وثيقة ٨ بتاريخ ١٦ أبريل ١٩٠٠.
(٥٥) راجع : المصدر نفسه، سجل ٨ قيد السندات شرعية، ص ١، وثيقة ١، ص ٢ وثيقة ٣،٢، ص ٣ وثيقة ٤، ٥، ص٤ وثيقة ٦، ص ٥ وثيقة ٧، ص ٦ وثيقة ٨، ص ٧ وثيقة ١٠، ص ٢ وثيقة ٣،٢، ص ٣ وثيقة١١، ١٤، ص ١١ وثيقة ١٦، ص ١٢ وثيقة ١٧، ص ١٢ وثيقة ١٨، ص ١٣ وثيقـة ١٩،٢٠، ص ١٤ وثيقة ٢١، ص ١٥ وثيقة ٢٢، ص ١٥ وثيقة ٢٣، ص ١٦، وثيقة ٢٥، ص ١٧ وثيقة ٢٦، ٢٧، ص ١٨ وثيقة ٢٩،٢٨، ص ١٩ وثيقة ٣٠.
(٥٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٨٧.
(٥٧) سجلات محكمة العريش، سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية، ص ١، وثيقـة ١ بتـاريخ ٢٢ ينـاير ١٨٨٤.
(٥٨) المصدر نفسه، سجل ٣١ أحكام، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٨. و حول عادة " الماسكة " يمكن الرجوع إلي : سجل ٣٥ أحكام، ص ١٠، وثيقة ٩ بتاريخ ٢٤ أبريل ١٩٠٠، ص ٢٩، وثيقـة ٢٣ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٠٠، ص ٣٧، وثيقة ٢٩ بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٠٠.
(٥٩) المصدر نفسه، سجل ٨ قيد السندات الشرعية، ص ٦، وثيقة ١٩ بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٨٨٤.
(٦٠) حول قوانيين منع الرقيق في مصر راجع، عماد أحمد هلال، الرقيق في مصر في القرن التاسـع عشر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٩، ص ص ٣٥٦ - ٣٥٨.
(٦١) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ٢، ص ٤١ صادر للداخلية، وثيقة ١٧٦ بتاريخ ٢٦ محرم١٢٧٥ هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٥٩م.
(٦٢) المصدر نفسه، سجل ٣٣، ص ١٢٢ صادر لمجلـس الأحكـام، وثيقـة ٩ بتـاريخ ٦ صـفر ١٢٧٦هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٥٩ م.
(٦٣) المصدر نفسه، سجل ٣٦ جـ١، ص ٤٩ صادر تلغرافات مستجدة – قلم الداخلية، وثيقة ٢ غـرة ربيع أول ١٢٩٩هـ / ٢٦ يناير ١٨٨٢ م

(٦٤) وارد تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٣ جـ ١، ص٦٢ وارد من الدلخلية، وثيقة ٢٤ بتـاريخ ٢٦ ربيع ثاني ١٢٩٩هـ / ١٧ مارس ١٨٨٢م.

(٦٥) المصدر نفسه، سجل ٣٣ جـ ١، ص٦٧ وارد من مصلحة الإحصاء و التعداد، وثيقة بتاريخ ١٧ ربيع أول ١٢٩٩هـ / ١٠ يناير ١٨٨٢م.

(٦٦) دفتر تعداد النفوس بمحافظة العريش، سجل ٨٦ لسنة ١٢٦٣هـ، و دفتر ٧٨ لسـنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨ – ١٨٦٩م. وتعطي المقتطف رقماً إجمالياً - ربما مستقي من مصادر رسمية - لعدد السكان بدو سيناء عام ١٩٠٦ وهو ٢٥٠٠٠ نسمة، رلجع، المقتطف، الجزء السادس، المجلد ٣١، ١ يونيـو ١٩٠٦، ص ٤٠٦.

(٦٧) Egypt No.1 (1906), op. cit., p.13

(٦٨) Jarvis , op. cit., p.3.

(٦٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٢٥.

(٧٠) وارد قلم الضبط، سجل ١، ص ٣٧ سايرة - قلم البدو، وثيقة ٦ بتاريخ ٩ يونيو ١٨٩٢م.

(٧١) اعتمدت في عمل هذا التعداد علي المصادر التالية : التعداد العام للقطر المصـري سـنة ١٩٣٧، الكراسة الخاصة بمحافظات الحدود. دفتر تعداد النفوس بمحافظة العريش، سجل ٨٧، لسنة ١٢٨٥هـ. و عباس عمار، المدخل الشرقي لمصر، ص ٣٨٧. و أيضاً :
Ministry of Finance,(Egypt), The Census of Egypt 1907, Cairo, 1909.

(72) الحكومة المصرية، تعداد عام القطر المصري عن تعداد ١٥ جماد الثاني ١٢٩٩/ ٢مـايو ١٨٨٢، الجزء الأول، المطبعة المصرية ١٨٨٥ص ٨٦١.

(73) رلجع تقدير نعوم شقير عن تعداد قبائل سيناء في، نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ١٢٨ – ١٢٩. و يذكر شقير (ص ١٢٧)، بأن النتائج التي توصل إليها عن عدد قبائل سيناء بأنها افترلضية و قابلة للخطأ، حيث يقول : " و هكذا بالاستقراء و المزاولة و مقارنة قوي القبائل بعضها بـبعض مـع مشايخها توصلت إلي الأرقام الآتية التي لا أضمن صحتها و لكني أرجح قربها من الحقيقة ".

(74) رلجع في ذلك: نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصري، المطبعة الأميرية ببـولاق المحميـة ١٨٩٨، ص ١٧٦.

(٧٥) يعطي نعوم شقير تاريخاً مختلفاً لهذه المعركة فهو يعتبر أنها حدثت في صيف ١٨٥٦، و يطلـق علي المعركة لسم " واقعة المكسر " حسبما ذكر له بعض من نجا من هذه المعركة، لكن من الولضـح أنه ربما وقع في خطأ نتيجة عملية التحويل من السنوات الهجرية إلي التاريخ الجريجوري (الميلادي)، و بالطبع فإن الوثائق أدق في إعطاء التاريخ الصحيح، كما أن شقير بالتأكيد اعتمد علي الرولية الشفوية لشهود العيان و الذين كانوا يجهلون التاريخ الميلادي. رلجع، نعوم شقير، المصدر المـذكور، ص ص ٥٨٣، ٥٨٤.

(٧٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٥٨٢.

(٧٧) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٣ بتاريخ ٢ فبراير ١٨٨٩. ص ٤٩ بتاريخ ٨ فبراير ١٨٨٩.

(٧٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٥٧٦، ٥٧٧.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٢.
(٨٠) المصدر نفسه، ص ص ٥٧٨، ٥٧٩.
(٨١) لبن خلدون، مقدمة بن خلدون، دار بن خلدون، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر، ص ٨٦.
(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٨٣) Jarvis. , op. cit. , P.33.

(٨٤) Ibid.

(٨٥) عباس مصطفي عمار، المرجع المذكور، ص ص ٩١ – ١٠١.
(٨٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٠٠.
(٨٧) رفعت الجوهري، شريعة الصحراء، عادات و تقاليد، الهيئة العامة لشـئون المطـابع الأميريـة، القاهرة، ١٩٦١، ص ص ١١٦، ١٠٦.
(٨٨) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٠١.
(٨٩) رفعت الجوهري، المصدر المذكور، ص ١١٦.

(٩٠) Egypt , No.1(1906) , Reports by his Majesty's Agent and Consul –General on the Finance , Administration , and Condition of Egypt and the Soudan , in 1905, p. 14.

(٩١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤٠١.
(٩٢) رفعت الجوهري، المصدر المذكور، ص ١١٧.

(٩٣) Egypt. No.1 (1906) , op. cit. , p. 14.

(٩٤) Jarvis , op. cit. , p. 40.

(٩٥) Egypt.No.1 (1906) , op. cit., p.14.

(٩٦) Hobbs, op. cit., p.184.

(٩٧) Jarvis, op. cit. , p.14

(٩٨) Egypt.No.1 (1906) , op. cit., p.14.

(١٠٠) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٣٩٩.
(١٠١) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٢، ص ١٦١ صادر لديوان محافظة مصر، وثيقـة ٩١ بتاريخ ٢٨ جمادى الأولي ١٢٧١ه / ١٧ فبراير ١٨٥٥م.
(١٠٢) كوبيا قسم الإدارة بحافظة العريش، سجل ١، ص ٤٩، و ثيقة بتاريخ ٨ فبراير ١٨٩١.
(١٠٣) عبده مباشر، و إسلام توفيق، سيناء الموقع و التاريخ، دار المعارف، ١٩٨٧، ص ٣٥.
(١٠٤) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٤٠٩، ٤١٠.
(١٠٥) التقارير المرفوعة من المديرين عن أعمال سنة ١٨٨٩، مرفوعة لناظر الداخليـة والماليـة، ص ٢٦١.

(١٠٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ص ٤٢٠، ٤٢١.
(١٠٧) منطقة الشرقية التعليمية، الشرقية و سيناء، القاهرة، ١٩٤٩، ص ١٤٩.
(١٠٨) رفعت الجوهري، سيناء أرض القمر، الدار القومية للطباعة و النشـر، القـاهرة، ١٩٦٥، ص ١٤٩.
(١٠٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤١٥.
(١١٠) عبده مباشر، و إسلام توفيق، المرجع السابق، ص ٤١.
(١١١) رفعت الجوهري، شريعة الصحراء، المرجع المذكور، ص ١٣٦.
(١١٢) سهير الكرداوي، رجاء الشريف، سيناء بين الحرب و السلام، الهيئة العامة للاستعلامات، بـدون تاريخ نشر، ص ٤٣.
(١١٣) Hobbs, Joseph J., op. cit., p. 184
(١١٤) Ibid.
(١١٥) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٤١٤.
(١١٦) Jarvis, op. cit. , p.36.
(١١٧) رفعت الجوهري، سيناء أرض القمر، المرجع المذكور، ص ١٦٨.
(١١٨) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٩ جـ ١، ص ٧١ صادر للدلخلية، وثيقة ٣١ بتاريخ ١٥ جمادى الأولي ١٢٧٤هـ / ١٢ يناير ١٨٥٨
(١١٩) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٢٠، ص٢٧ صادر سايرة ـ الشيخ عايش الوحيـدي، وثيقة رقم ٢ بتاريخ ١٥ رمضان ١٢٧٠ هـ/ ١٣ يونيو ١٨٥٤م.
(١٢٠) محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعي، ص ١ وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٢.
(١٢١) حول شكل بيوت العرايشية و تفاصيل أخري عنها يمكن الرجوع علي سبيل المثال إلي : محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعي ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مـارس ١٨٨٢. و سـجل ٧ سـندات شرعية جـ٢، ص ١٥، وثيقة ١٠ بتاريخ ٢٣ يونيو ١٨٨٤. و سجل ٤ إعلام شرعي، ص ٥، وثيقة ٨ بتاريخ ٢٣ ربيع آخر ١٢٩٨هـ / ٢٦ مارس ١٨٨١م.
(١٢٢) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦١.
(١٢٣) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٠ جـ ١، ص ١٥١ صادر لباشمهندس استحكامات مصرية، وثيقة ١ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٩٨هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٨١م.
(١٢٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٧، ص ٢١ صادر سايرة – ناظر أوقاف الحرمين، وثيقة ٤٠ بتاريخ ٥ ربيع الآخر ١٢٧٧هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٦٠م.
(١٢٥) كوبيا قسم الإدارة، سجل ١، ص ٤٥٦، بتاريخ ١٨٨٩.
(١٢٦) المصدر نفسه، سجل ٢، ص ٢٢٩ (بدون تاريخ).
(١٢٧) محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعي، ص ٥، وثيقة ٦ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٨٨٢. و سجل ٤ إلام شرعي، ص ٢، وثيقة ٣ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٩٨هـ / ١٠ أبريل ١٨٨١م.

(١٢٨) كوبيا قسم المحاسبة، سجل ٢٤١، ص ٥٨ بتاريخ ١٩٠٦.
(١٢٩) محكمة العريش، سجل ٥ إعلام شرعي، ص ١، وثيقة ١ بتاريخ ٢١ مارس ١٨٨٢.
(١٣٠) المصدر نفسه، سجل ٣٢ أحكام، ص ٣٧، وثيقة بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٩.
(١٣١) المصدر نفسه، سجل ٣٢ أحكام، ص ٣٧، وثيقة ٣١ بتاريخ ٢٨ سبتمبر ١٨٩٩.
(١٣٢) وارد بوليس العريش، سجل ٥٧، ص ٩ وارد من محافظة العريش، وثيقة ٢٣ بتاريخ ٨ جمادي الأولي ١٣٠١هـ/ ٧ فبراير١٨٨٤م.
(١٣٣) محكمة العريش، سجل ٣١ أحكام، ص ٢، وثيقة ١ بتاريخ ٩ يناير ١٨٩٨. سجل ٣٢ أحكـام، ص ٤، وثيقة ٤ بتاريخ ٣ مارس ١٩٠١. و ص ١٥، وثيقة ١٤ بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٠١. و ص ٣٦، وثيقة ٣٥ بتاريخ ١٨ ديسمبر ١٩٠١.
(١٣٤) صادر تحريرات محافظة العريش، سجل ٣٦ جـ١، ص ١٤ صادر لمجلس صحة بحريـة، وثيقة ٢ بتاريخ ١٩ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٢ يناير ١٨٨٢م. محكمة العريش، سـجل ٣٦ أحكـام، ص ٢٤، وثيقة ٢٣ بتاريخ ٣ أكتوبر ١٩٠١.
(١٣٥) محكمة العريش، سجل ٧ جـ ٢ سندات شرعية، ص ١٣، وثيقة ٨ بتاريخ ١٣ أبريل ١٨٨٤.
(١٣٦) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٦٦.
(١٣٧) محكمة العريش، سجل ٣٦ أحكام، ص ٢٢، وثيقة ٢٢ بتاريخ ٢٢ سبتمبر ١٩٠١.
(١٣٨) وصف مصر، العرب في ريف مصر و صحراواتها، مرجع سبق ذكره، ص ص ٩٩،١٠٠.
(١٣٩) محافظ عابدين، محفظة ٢٤٧، تقرير مصلحة الحدود، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
(١٤٠) ألبرت فارمان، قنصل أمريكا في مصر (١٨٧٦ – ١٨٨١)، مصر وكيف غدر بها، ترجمـة/ عبد الفتاح عنايت، تحقيق / ابتسام عبد الفتاح عنايت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ص ٨٦، ٨٧.
(١٤١) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ١٥٢.
(١٤٢) أبو الحجاج حافظ، سيناء، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧، ص ٩٠.
(143) هيلانة Helena هي والدة الإمبراطور قسطنطين (٣٠٥ – ٣٣٧ م).
(144) الكنيسة المعلقة أو " العليقة المشتعلة Buisson Ardent " هي مجرد برج يلجأ إليـه النسـاك و الرهبان عندما تداهمهم المخاطر، و يقال أن القديسة هيلانة أم الإمبراطور قسطنطين (٣٠٥ – ٣٣٧) قد بنته في القرن الرابع الميلادي، و يقع البرج علي مقربة من دير سانت كاترين، و أصـل التسـمية ظهور ا عز وجل لموسى وسط نبات الشوك المتوقد و النبات لا يحترق، و قد ورد ذكرها في القرآن الكريم في سورة طه الآيات ٩-١٢ : " هل أتاك حديث موسى. إذ رأي ناراً فقال لأهله إني آنست ناراً لعلي آتيكم منها بقبس أو أجد علي النار هدي. فلما آتاها نودي يا موسى. إني أنا ربك فاخلع نعليك إنك بالوادي المقدس طوي ". راجع : فايز نجيب إسكندر، مصر في كتابات الحجاج الروس في القـرنيين الخامس عشر و السادس عشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د/ ت، ص ص ٧، ٨ حاشية ١٠.

(145) جوزيف نسيم يوسف، دراسات في المخطوطات العربية بدير القديسة كاترين في سيناء، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية،، العدد٢٢، الإسكندرية ١٩٦٩، ص ٩٥.
(146) قاسم عبده قاسم، وثائق دير سانت كاترين مصدراً لدراسة التاريخ الاجتماعي لعصر سلاطين المماليك، مجلة عربيكا، بحوث مؤتمر أدوات البحث في الأرشيف، القاهرة ٦-٨ مايو ٢٠٠٠، دار الكتب والوثائق القومية – المجلس الدولي للأرشيف الفرع العربي، ص ٢٤٥.
(147) المرجع نفسه، ص ص ٢٥٣، ٢٥٨، ٢٥٩.
(148) وصف مصر (٢)، العرب في ريف مصر و صحراواتها، ترجمة / زهير الشايب، دار الشايب، القاهرة، د / ت، ص ١٠٧.
(١٤٩) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٢٧.
(١٥٠) فايز نجيب إسكندر، المرجع المذكور، ص ٦.
(١٥١) الواقع أن عدد رهبان دير سانت كاترين كان يختلف من فترة لأخرى ففي بداية القرن الحادي عشر الميلادي وصل عدد الرهبان إلي مائتي راهب، لكن عقب إقامة العديد من الأديرة في قبرص و كريت و أثينا اجتذبت إليها عدد من رهبان دير سانت كاترين و من ثم بدأ يتضاءل عدد رهبان الدير بشكل تدريجي. راجع : جوزيف نسيم يوسف، المرجع المذكور، ص ١٣٣.
(١٥٢) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، ترجمة محضر انتخاب سرابسقوبس دير طور سيناء الجديد طبقاً للأصل اليوناني المستخرج من دفترخانة الدير المذكور بتاريخ ٢٤ مايو١٩٠٤
(١٥٣) نعوم شقير، المصدر المذكور، ص ٢٤٨.
(١٥٤) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ / ب / ١٩٥ حربية – موضوعات متنوعة، دير طور سيناء ١٢ مايو ١٨٨٦. و محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، صورة ما تحرر من رياسة مجلس النظار للمعية السنية بتاريخ ٨ ذي الحجة ١٣٠٢هـ / ١٨ سبتمبر ١٨٨٥ م نمرة ٥٢.
(١٥٥) محافظ مجلس الوزراء، محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، صورة تلغراف لمحافظة إسكندرية في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٨.
(١٥٦) محفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠، موافقة المالية علي طلب المستشار المالي منح إعانة سنوية قدرها ١٠٠ جنيه لدير طور سيناء نظير المساعدات التي يؤديها لمن يلتجئون إليه من بدو الضولحي، ٢٥ يناير ١٩١١م.
(١٥٧) ومحفظة ٤ / أ شركات و جمعيات، مجموعة ٣٥٠ موافقة المالية علي زيادة ٣٠٠ جنيه علي الإعانة المقررة لدير طور سيناء لإبلاغها إلي ٤٠٠ جنيهاً و ذلك لمساعدتها علي القيام بمصاريف المدرسة المجانية التي أنشأها في الجهة المذكورة، ٥ يوليو ١٩١٣م.

(١٥٨) محافظ مجلس الوزراء، نظارة الحربية، محفظة ١ / ب / ١٩٥ حربية – موضوعات متنوعـة، دير طور سيناء ١٢ مايو ١٨٨٦، من سكندرية بتاريخ ٢٦ يوليه ١٨٨٦ م، و من سكندرية بتـاريخ ٦ أبريل ١٨٨٦م.


الخاتمة

الخاتمة

هكذا رأينا أن شبه جزيرة سيناء خلال الفترة من ١٨٦٩ وحتي عام ١٩١٧ قد لعبت دوراً مهماً في تاريخ مصر الحديث. فقد كانت بمثابة همزة الوصل بين مصر والشام والحجاز، وشريان المرور بينهم. وخلال هذه الفترة ظهر ما يمكن أن نطلق عليه " مسألة سيناء " فبرزت مشكلة سيناء في العلاقات المصرية ـ العثمانية، متمثلة في محاولة الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء منها لاعتبارات خاصة بمصالحها، ومن هنا فإن تلك الفترة تعد من أخصب فترات تاريخ سيناء الحديث.

وكانت **الرؤية الإدارية المصرية لسيناء تقوم علي أساس ترك حياة السكان تسيير وفق العرف والعادات المتبعة لديهم طالما أنه ليس هناك ما يعكر صفو الأمن والاستقرار بها**، ولما لم تكن الإيرادات التي كانت تحصلها الحكومة المصرية من سكان سيناء توازي المصروفات الإدارية التي كانت أضعافاً مضاعفة، قامت تلك الرؤية الإدارية المصرية علي أساس ضمان سيولة حركة مرور الأفراد والقوافل عبر الحدود المصرية مع الشام والحجاز، ومن ثم لم يكن التواجد المصري في سيناء سوي تعبير عن هذه الفلسفة. لهذا وضعت الحكومة المصرية رموزاً للسيادة والإدارة في سيناء تمثلت في النقاط الجمركية ونقاط الحجر الصحي في العريش والطور، وقوات لحفظ الأمن وحراسة الحدود وطرق القوافل. لكن هذا التواجد قد أصيب بالاضطراب عقب افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، خاصة في سيناء الشمالية، نتيجة لانتقال الاهتمام إلي منطقة القناة، ذلك الممر الذي جذب انتباه العالم، وبالتالي تضاءل الوجود الإداري المصري في سيناء تدريجياً، بعد أن انتقل الاهتمام إلي تلك المؤسسات الإدارية التي أنشئت علي ضفتي القناة في القنطرة غرب والإسماعيلية، وكانت النتيجة أن تقلص جمرك العريش إلي مجرد نقطة جمركية فرعية، حيث خطف جمرك القنطرة الأضواء منه. أما سيناء الجنوبية فقد تعزز الوجود الإداري بها لاعتبارات خاصة، نظراً لتحول الحجاج والمحمل المصري إلي الطريق البحري، فتم إنشاء مكتب للتلغراف في الطور، وكذلك إنشاء مركز للحجر الصحي بات أضخم محجر صحي في مصر في ذلك الوقت، وخصص لاستقبال الحجاج القادمين إلي الأراضي الحجازية و المتجهين إليها.

و مع الاحتلال البريطاني لمصر زاد التواجد الإداري في سيناء نظراً لأن **السلطات البريطانية كانت تري في سيناء امتداداً لاستراتيجياً لقناة السويس ومن ثم ألحقت سيناء**

في عام ١٨٨٤ بنظارة الحربية. وعندما رأت الدولة العثمانية اقتطاع أجزاء من سيناء وضعت السلطات البريطانية أمام خيار صعب، فإما أن تسلم بالمطالب العثمانية وتعرض أمن القناة للخطر، وهي الشريان الحيوي للإمبراطورية البريطانية، أو تعمق النظرة البريطانية تجاه سيناء، لهذا كان الموقف البريطاني واضحاً لا يحتمل أي التباس بأنه لا تفريط في أي جزء من سيناء، وذلك خلال أزمتي الحدود عامي ١٨٩٢ و١٩٠٦، ووصل الأمر إلي التلويح باستخدام القوة العسكرية لتحقيق الرغبة العثمانية. وعلي الرغم من الادعاءات العثمانية في سيناء فقد أثبتت هذه الدراسة وجود حدود فاصلة بين سيناء والممتلكات العثمانية قبل بداية الأزمة.

ووسط هذه الرؤى الإدارية المتباينة للحكومة المصرية والسلطات البريطانية وقف سكان سيناء لا حول لهم ولا قوة، فهم غالبية من البدو لم تطلهم يد التحديث. لهذا كانت مشاركتهم في الحياة السياسية المصرية بسيطة بساطة الحياة التي يحيونها، فلم يشاركوا فيها إلا بقدر العلاقة التي تربطهم بالحكومة، فنراهم بحسهم البسيط يشاركون بقدر ما يملكون لمساعدة ودعم الجيش المصري في كفر الدوار أثناء الثورة العرابية بما كانت تجود به أرضهم. وهذا الحس الوطني البسيط أفسدته السياسة البريطانية عقب الاحتلال مباشرة حين استغلت مقتل البرفيسور" بالمر" ورفاقه الذين كانوا في جولة تجسسية في سيناء تهدف إلي رشوة مشايخ القبائل وضم عناصر منهم إلي جانب الإنجليز. كما كانت مشاركتهم في الحياة النيابية المصرية لا تعبر بحال من الأحوال عن حجم وأهمية سيناء، حيث تعمدت الحكومة المصرية ربما بإيعاز من السلطات البريطانية إسقاط حق وسط وجنوب سيناء في التمثيل النيابي، فلم تعترف بهذا الحق سوي لمدينة العريش، لكن ما لبث هذا الحق أن أسقط أيضاً عن العريش في عام ١٩١٣.

وقد خلق الوجود البريطاني في مصر جواً وظروفا مطمئنة لبعض الجماعات اليهودية والصهيونية الطامعة في سيناء، ومن ثم ظهر عدد من المشروعات التي تقدم بها بعض الطامعون والمغامرون بهدف تكوين نواة لدولة تجمع شتات الشعب اليهودي. فكانت محاولة اليهودي الألماني بول فريدمان عام ١٨٩٢ لإحياء " دولة مدين " القديمة علي خليج العقبة لتدق ناقوس الخطر أمام الدولة العثمانية ومصر، حيث أثارت هذه المحاولة أزمة حقيقية بين الطرفين، وطفت علي السطح " مسألة سيناء "، لكن سرعان ما انحسرت الأزمة سريعاً لأن المحاولة نفسها كانت تفتقد إلي النظام.

وعقب تشكيل هيكل الحركة الصهيونية في مؤتمر بال عام ١٨٩٧، بات هناك سعي منظم لإيجاد مأوي للشعب اليهودي، فكانت سيناء أحد البدائل التي اقترحها هرتزل لتكون نواة للوطن اليهودي المزمع، ففي عام ١٩٠٣ ولد المشروع وفيه دفن أيضاً، فقد كان هرتزل يعول كثيراً علي الدعم البريطاني لمشروعه لتأسيس " شركة " في صورة " دولة " علي أرض سيناء فيما عرف "بمشرع العريش "، لكن صدام المصالح البريطانية – الصهيونية قد أنقذ سيناء من الوقوع في قبضة الصهيونية. كما حاول كنـ زوفيتش وكيل قنصل بريطانيا في غزة إحياء المشروع مرة أخري، لكنه لاقي مصير المشروع السابق، ولنفس الاعتبارات.

وتصل " مسألة سيناء " أوجها أبان الحرب العالمية الأولي، حين اجتاحت القوات العثمانية بقيادة جمال باشا سيناء في محاولة لجعلها معبراً وممراً موصلاً للقناة لتحطيم السيطرة البريطانية علي قناة السويس. وصارت سيناء مسرحاً للعمليات العسكرية بين الطرفين البريطاني والعثماني، فالأتراك قد جعلوا من سيناء معسكراً حربياً استغلوا كل ما فيه لتحقيق مصالحهم، فحفروا الآبار، جندوا العديد من البدو لإقحامهم في حرب ليسوا طرفاً فيها. فكانت تلك الحرب تمثل أسوأ استغلال لسكان سيناء فلم تقف الأمور عند حد إقحامهم في تلك الحرب، وإنما سخرت إمكانيات هؤلاء البسطاء لخدمة أغراضهم الحربية، بداية من استغلال الإبل والماشية انتهاءاً بالزج بهم في الصفوف الأولي للمعارك ليلاقوا حتفهم.

أما عن الأنشطة الاقتصادية التي مارسها سكان سيناء، فقد كانت محدودة، فهي موزعة وفق عوامل متعددة، كان أهمها العامل الجغرافي. فكان مجتمع شمال سيناء، الذى تحظى منطقتهم بأكبر قدر من مياه الأمطار، يمارسون حرفاً تتناسب وهذا الوضع الجغرافى، حيث كانت حياتهم تتمتع بقدر كبير من الاستقرار إذا ما قورنت بمجتمع جنوب ووسط سيناء. لكن مع هذا نلاحظ اشتراك معظم بدو سيناء في مهنة نقل البضائع والمسافرين عبر سيناء، نظراً لامتلاك الغالبية العظمي منهم للإبل التي كانت بمثابة سفن الصحراء التي يعرفون دروبها جيداً.

وكان توزيع القبائل في سيناء يسير أيضاً وفق عوامل كثيرة أهمها العامل الجغرافي، فمجتمع الشمال أكثر عدداً من الجنوب، كما أن نسبة عدد السكان تقل تدريجياً كلما اتجهنا جنوباً. كما أن مجتمع شمال سيناء هو المسيطر علي شرايين التجارة بين مصر والشام،

ومن ثم مارسوا مهناً مرتبطة بالنقل والتجارة، وإن كان افتتاح قناة السويس قد أثر بشكل سلبي علي الدخل العام للسكان نتيجة لما سببته القناة من عزلة طبيعية لهؤلاء السكان، فإنه في الوقت نفسه ساعدهم علي توطيد العلاقة مع مدن الشام والحجاز القريبة منهم في محاولة للتغلب علي تلك العزلة عن وادي النيل التي سببتها القناة.

وكان هناك تفاوت في المستوي الاقتصادي بين شمال سيناء وجنوبها، فكانت مدينة العريش أكثر مدن سيناء ازدهاراً نتيجة هذا الوضع الجغرافي والاستراتيجي المتميز لمنطقة شمال سيناء، بينما لم ترق الطور أو نخل إلي نفس المستوي الاقتصادي الذي حققته العريش. فالوضع في وسط وجنوب سيناء كان مختلفاً إلي حدٍ كبير عن الشمال، حيث الأنشطة الاقتصادية فقيرة، تتناسب ووضع الأقليم الجغرافي، فقد مارس بعض السكان مهنة الصيد لوجودهم علي السواحل بينما عمل البعض الآخر في مهنة استخراج الفيروز الموجود في منطقتهم. وأحدث هذا التفاوت بين شمال سيناء ومنطقة الوسط والجنوب نوعاً من الصراع القبلي وقفنا علي نتائجه.

ولما كان العنصر القبلي هو العنصر الغالب علي سكان سيناء، غدت الصبغة القبلية هي الغالبة عليهم بما فيها من عادات وتقاليد وقيم تحكم حياة هذا المجتمع، وعدت هذه العادات وهذا العرف بمثابة القانون الواجب النفاذ علي الجميع، لأن الانتماء للقبيلة وتقاليدها هو القاعدة الأساسية للبدوي.

وبالرغم من أن شبه جزيرة سيناء تمثل العمق الاستراتيجي لمصر وبوابتها الشرقية التي يأتي الخطر دائماً من خلالها منذ أقدم العصور، إلا أننا نلاحظ أنها لم تكن كذلك خلال فترة الدراسة، حيث أن افتتاح قناة السويس كان له أكبر الأثر علي وضع سيناء الاسترتيجي، حيث صارت القناة هي الحد الأمني الذي يحمي حدود مصر الشرقية حتي الحرب العالمية الأولي، بينما كانت سيناء مجرد مانع طبيعي ولم تكن تمثل أهمية بالغة علي خريطة السياسة الأمنية لمصر، فتضاءل الاهتمام ببناء القلاع والحصون والمنشآت العسكرية علي أرضها كنتيجة طبيعية لهذه النظرة إلي سيناء.

أولاً : الوثائق غير المنشورة : (الموجودة بدار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة)

(أ) وثائق الإدارة المحلية : ١- محافظة العريش.

ـ صادر تحريرات

سجل ١٢(٢٠ ذو القعدة ١٢٦٥ ـ ٣ ذو القعدة ١٢٦٦هـ).

سجل ١٤(١٧ ذو القعدة ١٢٦٥ ـ ٣ ذو القعدة ١٢٦٦هـ).

سجل ٢٠ (غرة محرم ١٢٧٠ ـ ١٦ ذو الحجة ١٢٧٠ هـ).

سجل ٢٢ (٢٤ ذو الحجة١٢٧٠ ـ ٢٨ ذو الحجة ١٢٧١ هـ).

سجل ٢٤(٢٠ محرم ١٢٧٢ ـ غاية ذو الحجة ١٢٧٢هـ).

سجل ٢٦ (١٤ محرم ١٢٧٣ ـ ٢٢ محرم ١٢٧٤هـ).

سجل ٢٩ الجزء الأول (١٦ صفر ١٢٧٤ ـ ٥ ذو الحجة ١٢٧٤هـ).

سجل ٣٠ الجزء الأول (غرة صفر ١٢٩٨هـ ـ ٤ شوال ١٢٩٨هـ).

سجل ٣٠ الجزء الثاني (٦ ذو الحجة ١٢٧٤ ـ ٢٩ محرم ١٢٧٥هـ).

سجل ٣١ الجزء الثاني (٧ جمادي الثاني ١٢٨٧ ـ ١٢٨٧هـ).

سجل ٣٣ (١٨ صفر ١٢٧٥ ـ ١٢ صفر ١٢٧٦هـ).

سجل ٣٥ (٢١ صفر ١٢٧٦ ـ ٢٢ صفر ١٢٧٧هـ).

سجل ٣٧ (٦ ربيع أول ـ ٢ ربيع أول ١٢٧٨هـ).

سجل ٣٦ جـ١ (١١ صفر ١٢٩٩ ـ ٢٦ محرم ١٣٠٠هـ).

سجل ٣٧ (٦ ربيع أول ١٢٧٧ ـ ٢ ربيع أول ١٢٧٨هـ).

سجل ٣٩ (١٢ ربيع أول ١٢٧٨ ـ ٢٥ صفر ١٢٧٩هـ).

سجل ٤١ (٣ ربيع آخر ١٢٧٩ ـ ٢٧ ربيع أول ١٢٨٠هـ).

سجل ٤٣ (١٠ ربيع آخر ١٢٨٠ ـ ٢٣ شوال١٢٨١هـ).

صادر وارد محافظة العريش : سجل ١(١٢ ذو القعدة ١٢٦٠ ـ ٧ شعبان ١٢٦١هـ).

وارد تحريرات محافظة العريش :

سجل رقم ٣٣ جـ١ (٨ رجب ١٢٩٩ ـ ١٧ ربيع آخر ١٢٩٩هـ).

سجل٤١(١٣٠١هـ / ١٨٨٤، هذا السجل وضع خطأ ضمن تصنيف محافظة العريش، لكنه يخص محافظة الوجه).

سجل ٤٢ (٢ ربيع أول ١٢٨٠ ـ ١٧ ربيع آخر ١٢٨١هـ).

سجل ٢ (٢١ جماد أول ١٣٠٨ ـ ٢٤ جماد أول ١٣٠٩هـ).

سجل٢٦ (٩ رجب ١٢٩٨ ـ ٢٣ شوال ١٢٩٨هـ).
سجل ٢٧ جـ٣ (١٢ شوال ـ ١٩ محرم ١٢٩٩هـ).
سجل ٢٨ جـ٤ (٢ صفر ١٢٧٤ ـ ١٦ صفر ١٢٧٥هـ).
سجل ٣٤ (٢٠ صفر ١٢٧٦ ـ ٥ ربيع ١٢٧٧هـ).
سجل ٣٦ (٥ ربيع أول ١٢٧٧ ـ ١٢ ربيع أول ١٢٧٧هـ).
سجل ٣٥ جـ٣ (١٥ صفر ١٣٠٠ ـ ٦ ذو الحجة ١٣٠١هـ).
سجل ٣٨ جـ١ (١٢ ربيع أول ١٢٧٨ ـ ٢٥ صفر ١٢٧٩هـ).

وارد عرضحالات :

سجل ١٢٨، وارد عرضحالات محافظة العريش (١٠ شعبان ١٣١١ـ ٦ رجب ١٣١٣).

وارد جندرمة(بوليس) العريش :

سجل ٥٥ (١ يناير ١٨٨٣ ـ ديسمبر ١٨٨٣).
سجل ٥٧ (١١ يناير ١٨٨٤ ـ يناير ١٨٨٥).

وارد قلم الضبط :

سجل ٩٨ (١٣٠٩ ـ ١٣١٠ هـ).
سجل ٩٩ قديم (١٣١٠ ـ ١٣١١هـ).

وارد مستديم :

سجل١١١ (٧ جماد ثاني ١٢٨٧ ـ ١٥ جماد ثاني ١٢٨٧هـ).

صادر محافظة العريش :

سجل ٣٢ (غاية محرم ١٢٩٨ ـ ١٥ صفر ١٢٩٩هـ).

وارد عرضحالات :

سجل ١٢٨ (١٠ شعبان ١٣١١ ـ ٦ رجب ١٣١٣).

صادر تحصيلات قطية :

سجل ١ (ربيع أول ١٣١٢ ـ رجب ١٣١٢).

قيد المنشورات :

سجل ٣٦٠ (١٨٨٣م).
سجل ٣٦١ (١٣٠٠هـ/ ١٨٨٤م).

دفتر قيد الكشوفات الجنائية والطبية بالعريش :

سجل ١٤٢ من ابتدي ١٨٨١ (١٨٨١ ـ ١٨٨٥).

سجل ١٤٤ (١٧ أغسطس ١٨٩٠ ـ ١ ديسمبر ١٨٩١)

كوبيا قسم الإدارة بمحافظة العريش :

سجل (١٨١ قديم) ١ حديث (٤ جماد أول ١٣٠٦ ـ ٥ جماد أول ١٣٠٧هـ).

سجل (١٨٥ قديم) ٢ حديث (٢١ جماد أول ١٣٠٨ ـ ٢٤ جماد أول ١٣٠٩هـ).

دفتر تعداد النفوس بمحافظة العريش

دفتر ٨٦ لسنة ١٢٦٣هـ.

دفتر ٧٨ لسنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨ – ١٨٦٩م.

(٢)ـ محافظة السويس : صادر تحريرات محافظة السويس.

سجل ٢٤ الجزء الثاني (٢٥ رجب ١٢٦٨ ـ ٢٤ ذو القعدة ١٢٦٨هـ).

(ب) : **وثائق محكمة العريش الشرعية**

سجل ٤ إعلام شرعي (١٠ صفر ١٢٩٨ ـ ٣ صـفر ١٢٩٩/ ينـاير ١٨٨١ ـ ديسـمبر ١٨٨٢م).

سجل ٤ سندات ومبايعات (١٨٨١/٧/٢١ ـ ١٨٨١/٧/٢٢م).

سجل ٥ إعلام شرعي (٢٤ جماد أول ١٢٩٩ ـ ٢١ محرم ١٣٠٠هـ/ ١٣ مارس ١٨٨٢ ـ ٢ ديسمبر ١٨٨٢م).

سجل ٧ جـ٢ سندات شرعية (٢٤ ربيع أول ١٣٠١ ـ ٤ ربيع أول ١٣٠٢هـ).

سجل ٨ سندات شرعية (٣٠ رجب ١٣٠١ ـ ٢١ صفر ١٣٠١هـ).

سجل ٣١ أحكام (٩ يناير ١٨٩٨ – ٢٦ ديسمبر ١٨٩٨).

سجل ٣٢ أحكام (٥ يناير ١٨٩٩ ـ ١١ ديسمبر ١٨٩٩).

سجل ٣٥ أحكام (١٩٠٠).

سجل ٣٦ أحكام (٩ يناير ١٩٠٠ ـ سبتمبر ١٩٠١).

(جـ) محفوظات مجلس الوزراء

شركات وجمعيات :

محفظة (٤/أ)، موضوعات مختلفة ١٨٨٠-١٩١٥، مجموعة ٣٥٠.

نظارة الحربية :

محفظة (١٢)، شبه جزيرة سيناء وحدود مصر الغربية، مجموعة (١٩٥) حربية. محفظة (١ / ب / ١٩٥) حربية – موضوعات متنوعة.

محفظة ١- جـ / م١١ حربية.

محفظة (١/ د)، م١١ حربية.
محفظة (١/أ) مجموعة ١٠٢ حربية، موضوعات متنوعة.
محفظة (٨) ثورة العصاة - البدو، مجموعة ١١ حربية.

نظارة الخارجية :
محفظة (٩/ب) مصر في الحرب العالمية الأولي.
نظارة الداخلية :
محفظة (١٠/٢/ جـ)، موضوعات مختلفة.
(د) محافظ عابدين
محفظة (٥٥١) التماسات بدو.
محفظة (٢٥٤)، نظارة المالية – جمارك، ١٨٧٧/٢/١٦ – ١٩٤٧/١/١.
محفظة (٢٩)، مجلس الوزراء – مذكرات وزارة الداخلية من ٢٦ / ٢/ ١٨٨٠ – ١٩٦١.
محفظة (٨)، دفتر ١٤ عابدين.
محفظة (٢٩٣)، تقارير مختلفة، ١٨٩٠م – ١٩٣٢/٥/٦.
محفظة (٢٩٣)، من عام ١٨٩٠ وحتي ١٩٣٢.
محفظة (٢٤٧)، وزارة الحربية.
(هـ) محافظ الثورة العر لبية :
محفظة (٦)، ملف ٨٥.
محفظة (١١) ملف ١٦٧.
(و) محافظ مجلس بلاط الملك :
محفظة ٤ أوراق مجلس بلاط الملك.
(ز) محافظ الوقائع المصرية :
محفظة ١٢ مجموعة " صحة "، من ٢ رمضان ١٢٤٥ – ١٥ ربيع الآخر ١٢٩٤.
(ح) سجلات عابدين : ديوان جلالة الملك، وارد عربي
سجل ٢٥، سجل ٢٢.
(ط) ديوان جلالة الملك : **المكاتبات الصادرة غير الرسمية بقلم عرضحالات**
سجل ٢(٢٨ ربيع أول ١٣٠٣ ـ ٢٨ ربيع ثاني ١٣٠٦ هـ).
سجل ٣٠ صادر تلغرافات (٢٤ رجب ١٢٩٣ ـ ٥ ذو الحجة ١٢٩٣هـ).

(ك) وثائق الحملة الفرنسية :
محفظة ٥٠، ظرف ٧، ٢٥ يونيو ١٨٠٠.
(ل) سجلات المعية السنية :
صادر الإفادات والأوامر الكريمة. سجل ١٤.
(م) ديوان الأشغال : **صادر الدواوين**
سجل ٤٤ الجزء الأول (١٩ رجب ١٢٩٠ ـ ٧ محرم ١٢٩٠هـ).
(ن) مجالس أحكام مصر :
دفتر مجموع أمور إدارة وإجراءات.
سجلات مجلس الأحكام، سجل ٢٢/١٠/٧.
(ص) أدراج الدار :
درج ١٧٧، محفظة ٧٥ معية تركي.
(*) الوثائق البريطانية

F.O. 371 /1110.
F.O. 407/ 179, No.50, No.217.

(*) **دار المحفوظات**
مملفات الخدمة، ملف رقم ٣٢٤٥، محفظة ١٦٢، عين ٤، دولاب ٧، ملف خدمة جمعة حسين طوبجي قلعة نخل.
ملف رقم ٦٩٣٦، محفظة ٢٧٠، عين ٤، دولاب ١٢ملف خدمة سعيد أحمد وكيل قلعة الوجه.

ثانياً : الوثائق المنشورة

(أ) باللغة العربية

مصلحة خفر السواحل ومصايد الأسماك، تقرير عن مصايد القطر المصري في عام ١٩٣٢، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٣٥.
نظارة الداخلية، إدارة التعداد ـ تعداد عموم سكان القطر المصري عن تعداد ١٥ جمادي الثانية ١٢٩٩هـ/ ٣ مايو ١٨٨٢.
نظارة المالية، تعداد سكان القطر المصري، المطبقة الأميرية ببولاق بمصر المحمية ١٨٩٨.
نظارة الداخلية، التقارير المرفوعة من المديرين عن أعمال سنة ١٨٨٩، القاهرة، ١٨٩٠.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٠، د / ت.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨١، مطبعة أركان حرب الجهادية،١٢٩٨هـ.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٣، المطبعة الميرية ببولاق، ١٨٨٢.

نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٤، المطبعة الميرية ببولاق ١٨٨٣.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٨٥، المطبعة الأهليـة ببـولاق المحميـة، ١٨٨٤.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٠، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٨٩.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٠.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩١، المطبعة الأميرية ببولاق، ١٨٩٠.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٢، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩١.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٨٩٣، المطبعة الأميرية ببولاق ١٨٩٢.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة١٩٠٠، المطبعة الأهلية ببولاق ١٨٩٩.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٢، المطبعة الأميرية ١٩٠١.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية ١٩٠٣.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٤، المطبعة الأميرية ١٩٠٣.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٦ المطبعة الأميرية ١٩٠٥.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٧، المطبعة الأميرية ١٩٠٦.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٨، المطبعة الأميرية ١٩٠٧.
نظارة المالية، ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩١٧، المطبعة الأميرية ١٩١٧.
يونان لبيب رزق، وثائق السيادة المصرية علي طابا، مجلة السياسة الدولية، العدد ٩٥، ١٩٨٩.

(ب) باللغة الأجنبية

Documents Diplmatiques Francais 1871-1914, 2eserie (1901-1911), Tom X, (10 Avril 1906- 1916 Mai 1907), Paris 1m primerier National, MCMXL,VII.

BLUE BOOK, Egypt.No.1 (1884) , Furuther Correspondence Respecting the Affairs of Egypt , Inclosure 1 in No.18. No.19.

Egypt No.1 (1906), Reports by his Agent and Consul general on the finance administration and condition, Egypt and Sudan, 1905.

Egypt.No.2(1906), Correspondence Respecting Turco - Egyptian Frontier in the Sinai Peninsula, 1907.

Hansard`s Parlimentary Debats, Hous of Commons, 1906.
Hous of Lords, 1906.

Harold – Temperly, Litt. D. , F.B.A., British Documents on the origins of the war (1898-1914), vol.V, H.M.S.O., The Near East, London.

Ministry of Finance,(Egypt), The Census of Egypt 1907, Cairo, 1909.

ثالثاً : الدوريات

الأخبار : أبريل، ديسمبر ١٩١٥. يناير ١٩١٧.

الأهالي : فبراير ١٩١٦

الأهرام : مارس ١٨٩٦. أغسطس، مايو ١٩٠٦. فبراير ١٩١٥. فبراير ١٩١٦. يناير ١٩١٧. فبراير ١٩٢٨.أكتوبر ١٩٩٦.

البصير : مايو ١٩٠٦.

الحقيقة : فبراير، يوليو١٨٩٢.

العصر الجديد : يونية ١٨٨١.

الغازيتة العسكرية : يوليو، أغسطس ١٩٠٥.

اللواء : ديسمبر ١٩٠٥. مايو ١٩٠٦.

المؤيد : فبراير ١٨٩٢.أغسطس ١٩٠٦. فبراير ١٩١٥.

المقتطف : يوليو، يونيو ١٩٠٦.

المقطم : فبراير ١٨٩٢. فبراير، أبريل، مايو١٩٠٦. يناير، فبراير ١٩١٥. يناير ١٩١٧.

الوقائع المصرية : محرم ١٢٦٤ هـ / ديسمبر ١٨٤٧م. ربيع أول ١٢٩٨ / فبراير ١٨٨١م. ربيع الثاني ١٢٩٨هـ / ١٨٨١م. جماد الأولي ١٢٩٨هـ/ أبريل ١٨٨١م. جماد الثانية ١٢٩٨هـ/ مايو١٨٨١م. رجب ١٢٩٨هـ / يونيه ١٨٨١م. يناير، مارس ١٩٠٦. ديسمبر ١٩١٤.

The Egyptian Mail, March, 1916.
The Times, April 1883.

رابعا : المذكرات

أحمد شفيق باشاً : مذكراتي في نصف قرن، الجزء الأول، القسم الأول، الجزء الثاني، القسم الثاني - الجزء الثالث، والجزء الرابع القاهرة، ١٩٣٤.

: مذكرات عن زيارة إلي طور سيناء، المطبعة الأميرية، القاهرة ١٩٢٧.

سعد زغلول : مذكرات سعد زغلول، جـ١، تحقيق / عبد العظيم رمضان، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، القاهرة ١٩٨٧.

عبد الحميد الثاني (السلطان) : مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، إعداد د / محمد حرب عبد الحميد، كتاب الهلال، أكتوبر ١٩٨٥.

محمد فريد : أوراق محمد فريد، المجلد الأول، مذكراتي بعد الهجرة ١٩٠٤- ١٩١١، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨.
هرتزل، تيودور : يوميات هرتزل، إعداد / أنيس صايغ، ترجمة / هلدا شعبان صايغ، مركز الأبحاث بمنظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ١٩٦٨.

خامساً : المصادر المطبوعة

أحمد الدمرداشي كتخدا عزبان : الدرة المصانة في أخبار الكنانة، تحقيق دانيال كريسيليوس، وعبد الوهاب بكر، دار الزهراء للنشر، القاهرة ١٩٩٢.
أحمد عرابي الحسيني المصري : كشف الستار عن سر الأسرار في النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية، الجزء الأول، الطبعة الأولي، القاهرة د/ ت.
ابن الجوزي : مرآة الزمان في تاريخ الأعيان، جـ ٨، القسم الأول، حيدر آباد – الدكن ١٩٥١.
ابن تغري بردي : أبو المحاسن يوسف : النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، الجزء الأول، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة النشر، القاهرة، ١٩٦٣.
ابن خلدون، عبد الرحمن : مقدمة ابن خلدون، دار ابن خلدون، الإسكندرية، د/ ت.
أمين سامي : تقويم النيل وعصر محمد علي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٢٨.
الجبرتي، عبد الرحمن : عجائب الآثار في التراجم و الأخبار، جـ٣، طبعة الأنوار المحمدية، د/ت.
: مظهر التقديس بزوال دولة الفرنسيس، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٩٨.
القلقشندي، أبو العباس أحمد بن علي : صبح الأعشي في صناعة الإنشا، جـ ٣، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة د/ت.
المقريزي، تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي : المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، جـ، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ١٩٨٧.
النابلسي، عبد الغني بن إسماعيل : الحقيقة والمجاز في الرحلة إلي بلاد الشام ومصر والحجاز، تقديم وإعداد د / أحمد عبد المجيد هريدي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦.
بيرتون، ريتشارد ف. : رحلة بيرتون إلي مصر والحجاز، الجزء الأول، ترجمة عبد الرحمن عبد ا الشيخ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٤.
سليم خليل نقاش : مصر للمصريين، جـ٤، جـ٥، جـ٦ القاهرة، ١٨٨٤.

عثمان مصطفي الطباع الغزي (١٨٨٢- ١٩٥٠ م) : إتحاف الأعزة في تاريخ غزة، المجلد الثاني، تحقيق و دراسة / عبد اللطيف زكي أبو هاشم، مكتبة اليازجي، غزة – فلسطين، الطبعة الأولي ١٩٩٩.

علي باشا مبارك : الخطط التوفيقية الجديدة، الجزء ١٤، مطبعة بولاق،القاهرة.

علي فؤاد بك : الحملة المصرية أو من باريس إلي صحراء التيه، حماة، ١٩٢٢.

: كيف غزونا مصر – مذكرات الجنرال التركي علي فؤاد بك، نقله إلي العربية د. نجيب الأرمنازي، منشورات دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٢.

فارمان، ألبرت، قنصل أمريكا في مصر (١٨٧٦ – ١٨٨١) : مصر وكيف غدر بها، ترجمة/ عبد الفتاح عنايت، تحقيق / ابتسام عبد الفتاح عنايت، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.

فليب يوسف جلاد : قاموس الإدارة والقضاء، الجزء السادس، الإسكندرية ١٨٩٥.

فوشيه الشارتري : تاريخ الحملة إلي القدس، ترجمة د/ زياد جميل العسيلي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٥.

قسم المناخ بمصلحة الأرصاد الجوية : وزارة الحربية، مناخ شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٨٢.

كرومر، لورد : الثورة العرابية، ترجمة عبد العزيز عرابي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

محمد رمزي : القاموس الجغرافي للبلاد المصرية من عهد قدماء المصريين إلي سـنة ١٩٤٥، القسم الثاني، الجزء الرابع، مركز وثائق وتاريخ مصـر المعاصـر، القـاهرة ١٩٩٣.

منطقة الشرقية التعليمية، الشرقية وسيناء، القاهرة ١٩٤٩.

ميخائيل شاروبيم : الكافي في تاريخ مصر القديم والحديث، الجزء الخامس، المجلد الأول ـ القسم الأول، تحقيق عبد الوهاب بكر، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ١٩٩٨.

نعوم بك شقير : تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها مع خلاصة تاريخ مصر والشام والعراق وجزيرة العرب وما كان بينها من العلائق التجارية والحربية وغيرها، مطبعة المعارف بمصر، القاهرة ١٩١٦.

وصف مصر : العرب في ريف مصر و صحراواتها، ترجمة / زهير الشـايب، دار الشـايب، القاهرة ١٩٧٨.

ياقوت الحموي : معجم البلدان، جـ٣، بيروت، ١٩٨٠.

سادساً : الرسائل الجامعية

(١) الماجستير

قدري يونس العبد، الاحتلال الإسرائيلي لشبه جزيرة سيناء، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٧.

نجاة سليمان سيد، شبه جزيرة سيناء في القرن التاسع عشر، رسالة ماجستير غير منشور، كلية الآداب بسوهاج، جامعة أسيوط ١٩٨٤.

(٢) الدكتوراه

حسن أحمد يوسف، البدو في مصر من ١٨٨٢- ١٩٥٢، رسالة دكتوراه غير منشورة، كليـة الآداب، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، ١٩٨٧.

فاروق جميل جاويش، العلاقات المصرية – العثمانية في عهد الخديوي عباس الثاني (١٨٩٢-١٩١٤)، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الأزهر، ١٩٩٠.

مكرم عبد الفتاح عبد الخالق، العلاقات المصرية ـ العثمانية منذ مؤتمر برلين ١٨٧٨، وحتي الوفاق الودي ١٩٠٤، رسالة دكتوراه، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٨٢.

سابعاً : المعاجم ودوائر المعارف

منير البعلبكي، المورد، قاموس انكليزي – عربي، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٩٨.

دار إلياس، قاموس إلياس ، فرنسي - عربي ، القاهرة، ١٩٨١.

Encyclopedia Judaica, Article: Paul Friedman, vol. 7, Israel 1987.

Redhouse, Sir James W., Turkish and English Lexicon, Istanbul 1978.

(ب) المراجع :

١ - باللغة العربية

إبراهيم أمين غالي : الدبلوماسية الخديوية والمطامع اليهودية في شبه جزيـرة سـيناء، مجلـة السياسة الدولية، العدد ٤٣، يناير ١٩٧٦.

: سيناء المصرية عبر التاريخ، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، القـاهرة ١٩٧٦.

: شبه جزيرة سيناء عبر التاريخ، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتـوبر ١٩٧٤.

أبو الحجاج حافظ، سيناء، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.
أحمد أمين عامر : أزمة طابا وانعكاساتها علي الدبلوماسية المصرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٠، أكتوبر ١٩٨٢.
أحمد حسين : موسوعة تاريخ مصر، الجزء الثالث، مطبوعات الشعب، القاهرة ١٩٨٥.
أحمد فؤاد متولي : مشكلة طابا بين الماضي والحاضر من واقع كتابات المسئولين عن الأحداث، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٨٩.
أحمد فخري : تاريخ شبه جزيرة سيناء منذ أقدم العصور حتي ظهور الإسلام، ضمن موسوعة سيناء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.
أحمد لطفي السيد : مبادئ في السياسة والأدب والاجتماع، تقديم / طاهر الطناحي، كتاب الهلال، العدد ١٤٩، القاهرة ١٩٦٣.
أحمد محمد غنيم، أحمد أبوكف، أحمد بهاء الدين : اليهود والحركة الصهيونية في مصر ١٨٩٧-١٩٤٧، كتاب الهلال يونيو١٩٦٩.
أحمد يوسف : سيناء، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٥٨.
أسعد زروق : إسرائيل الكبري، بيروت، ١٩٧٣.
إسماعيل عبد الفتاح : السموم البيضاء بين الدين والقانون، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة د/ت.
آشر، مايكل : لورانس ملك العرب غير المتوج، ترجمة د / فاطمة نصر، كتاب سطور، القاهرة، ٢٠٠٠.
أمين عبد ا محمود : مشاريع الاستيطان اليهودي منذ قيام الثورة الفرنسية حتي الحرب العالمية الأولي، سلسلة عالم المعرفة، (العدد ٧٤) الكويت، فبراير ١٩٨٤.
السيد حسين جلال : قناة السويس والتنافس الاستعماري الأوربي، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٨٠، القاهرة ١٩٩٥.
الشاذلي محمد الشاذلي : التعدين في شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، القاهرة ١٩٨٢ (ص ص ٢٤٧ – ٢٩٨).
بارنز، هاري إلمر : تاريخ الكتابة التاريخية، جـ ١، ترجمة د/ محمد عبد الرحمن برج، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
تمبرلي، هارولد، أ. ج. جرانت : أوربا في القرنين التاسع عشر والعشرين ١٧٨٩ – ١٩٥٠، الجزء الثاني، ترجمة محمد علي درة، لويس إسكندر، مؤسسة سجل العرب، القاهرة ١٩٦٥.

جمال حمدان : سيناء في الاستراتيجية والسياسة والجغرافيا، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.
جوزيف نسيم يوسف : دراسات في المخطوطات العربية بدير القديسة كاترين في سيناء، مجلة كلية الآداب جامعة الإسكندرية، العدد٢٢، الإسكندرية ١٩٦٩.
جولد سميث، آرثر إدوارد : الحزب الوطني المصري (مصطفي كامل - محمد فريد)، ترجمة فؤاد دوارة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٣.
حسان محمد عوض : جغرافية شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة شبه جزيرة سيناء، الهيئـة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٢.
حسن صبحي : مشكلة شبه جزيرة سيناء (تركيا وإنجلترا وفرنسا والمسألة المصرية) ٧ يناير - ١٤ أبريل ١٨٩٢، مطبوعات كلية التربية بالدوحة.
حسن صبري الخولي : سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في النصـف الأول مـن القرن العشرين، المجلد الثاني، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٠.
حسن عبد الوهاب حسين : مقالات وبحوث في التاريخ الاجتماعي للحـروب الصـليبية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٩٧.
خاف عبد العظيم الميري : تاريخ البحرية التجارية المصرية ١٨٥٤- ١٨٧٩، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٢
خيرية قاسمية : قضية الحدود بين مصر وفلسطين، مجلة شئون فلسطينية، بيـروت نـوفمبر ١٩٧١، ص ١٦٥.
درويش مصطفي الفار : سيناء ودرب الحاج، مجلة الدوحة، العدد ٧٩، يوليو ١٩٨٢.
: من تاريخ سيناء، مجلة الدوحة، العدد ٨٩ مايو ١٩٨٣.
رفعت الجوهري : سيناء أرض القمر، الدار القومية للطباعة و النشر، القاهرة، ١٩٦٥.
: شريعة الصحراء، عادات و تقاليد، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦١.
رنسمان، ستيفن : تاريخ الحروب الصليبية، جـ ٢، ترجمة د / الباز العريني، بيروت ١٩٨٣.
سحر علي حنفي : العلاقات التجارية بين مصر وبلاد الشام الكبري في القرن الثامن عشـر، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ١٧٨، الهيئة المصرية العامـة للكتـاب، القـاهرة ٢٠٠٠.
سعد بدير الحلواني : العلاقات بين مصر والحجاز ونجد في القرن التاسـع عشـر، القـاهرة، ١٩٩٣.
سعيد إسماعيل علي : دور الأزهر في السياسة المصرية، كتاب الهلال (٤٣١) نوفمبر ١٩٨٦.

سعيد عبد الفتاح عاشور : الحركة الصليبية، الجزء الأول، الطبعة الخامسة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٣.
سميرة فهمي عمر : إمارة الحج في مصر العثمانية، ١٥١٧ – ١٧٩٨، سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٢٠١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠١.
سهير الكرداوي : رجاء الشريف، سيناء بين الحرب و السلام، الهيئة العامة للاستعلامات (سلسلة دراسات قومية العدد ١٦)، القاهرة، د/ت.
شكري محمود نديم، العميد الركن : حرب فلسطين ١٩١٤ – ١٩١٨، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٦٥.
شوقي عطا ا الجمل : سياسة مصر في البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٤.
صالح العمرو : النزاع التركي – المصري علي شمال الحجاز وسيناء وتدخل الحكومة البريطانية ١٨٨٤-١٩٠٦، مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الخامسة، ربيع الثاني ١٣٩٩هـ/مارس ١٩٧٩، الرياض.
صبري أحمد العدل : حركة القوافل والأشخاص عبر الحدود المصرية – الشامية في القرن التاسع عشر، مجلة مصر الحديثة، دار الكتب والوثائق القومية، العدد الأول، القاهرة ٢٠٠٢.
عارف العارف : تاريخ بئر السبع وقبائلها، مطبعة بيت المقدس، القدس، ١٩٣٤.
عباس مصطفي عمار : المدخل الشرقي لمصر أو أهمية شبه جزيرة سيناء كطريق للمواصلات ومعبر للهجرات البشرية، مجلة الجمعية الجغرافية الملكية، المجلد ٢١، القاهرة ١٩٤٦.
عبد التواب عبد الحي : طابا كيف ضاعت وكيف عادت، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٠.
عبد الحميد سليمان : تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني، تاريخ المصريين (٨٩)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٥.
عبد الرؤوف أحمد عمرو : قناة السويس في العلاقات الدولية (١٨٦٩- ١٨٨٣)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
عبد الرحمن الرافعي : تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر جـ ٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.

:الثورة العرابية و الاحتلال الإنجليزي لمصر، الطبعة الثانيـة، القـاهرة ١٩٤٩.
: الزعيم الثائر أحمد عرابي، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٨.
عبد الرحمن زكي : سيناء أرض المعارك، القاهرة، ١٩٥٧.
عبد الرحمن عزوز : القضاء الشعبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة،١٩٧٧.
عبد العزيز الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، الجزء الثاني، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.
عبد العزيز رفاعي : فجر الحياة النيابية في مصر الحديثـة (١٨٦٦- ١٨٨٢)، المؤسسـة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤.
عبد العزيز سليمان نوار : عبد المجيد النعيمي، التاريخ المعاصر، أوربا من الثورة الفرنسية إلي الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٣
عبد العظيم رمضان : الجيش المصري في السياسة : ١٨٨٢- ١٩٣٦، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٧.
عبد الفتاح محمد وهيبة : النشاط الاقتصادي في شبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء.
عبد الكريم رافق : العرب و العثمانيون (١٥١٦- ١٩١٦)، ط١، مطابع ألف بـاء، دمشـق، ١٩٧٤.
عبد الوهاب المسيري : الأيديولوجية الصهيونية، دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة، القسـم الأول، سلسلة عالم المعرفة، العدد٦٠، الكويت ديسمبر ١٩٨٢.
: موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المجلد الثاني – الجـزء الأول، المجلد السادس، الجزء الثاني، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٩.
عبده مباشر، و إسلام توفيق : سيناء الموقع و التاريخ، دار المعارف، ١٩٨٧.
عطية حسين أفندي : سيناء والحدود الشرقية لمصر، دراسة قانونية سياسية، القاهرة، ١٩٧٧.
عماد أحمد هلال : الرقيق في مصر في القرن التاسع عشر، العربي للنشر والتوزيع، القـاهرة ١٩٩٩.
عمر رضا كحالة : معجم قبائل العرب القديمة و الحديثة، الجزء الثـاني، مؤسسـة الرسـالة، بيروت، ١٩٩٧.
عمر عبد العزيز عمر : تاريخ المشرق العربي (١٥١٧ – ١٩٢٢)، دار النهضة العربيـة، القاهرة ١٩٨٤.

فاروق عثمان أباظة : عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر (١٨٣٩ – ١٩١٨)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٧.

: الحكم العثماني في اليمن ١٨٧٢- ١٩١٨، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

فاطمة علم الدين : تطور النقل والمواصلات الداخلية في مصر في عهد الاحتلال البريطـاني ١٨٨٢ ـ ١٩١٤، سلسلة مصر النهضة، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٩.

فايز نجيب إسكندر : مصر في كتابات الحجاج الروس في القرنيين الخامس عشر و السـادس عشر، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، د/ ت.

فتحي رضوان : من فلسطين المصرية إلي فلسطين العربية، مجلة الدوحة، قطر، العـدد ٧٩، ١٩٨٢.

ق. ب. خويري : الرحلة السورية في الحرب العمومية ١٩١٦، أخطار وأهوال وعجائب عني بنشرها يوسف توما البستاني صاحب مكتبة العرب، طبعت بالمطبعـة اليوسـفية بباب الخلق، القاهرة، ١٩٢١.

قاسم عبده قاسم : وثائق دير سانت كاترين مصدراً لدراسة التاريخ الاجتماعي لعصر سلاطين المماليك، مجلة عربيكا، بحوث مؤتمر أدوات البحث في الأرشيف، القاهرة ٦-٨ مايو ٢٠٠٠، دار الكتب والوثائق القومية – المجلس الـدولي للأرشـيف الفـرع العربي، القاهرة ٢٠٠٠.

كامل الزهيري : النيل في خطر، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٩.

كرم جيد : مصادر المياه بشبه جزيرة سيناء، ضمن موسوعة سيناء، الهيئة المصرية العامـة للكتاب، القاهرة ١٩٨٢.

كوك، إدوارد : تلخيص أسباب انقطاع العلاقات الودية بين بريطانيا العظمي والدولة العثمانيـة المدونة بالمكاتبات الرسمية المنشورة من وزارة الخارجيـة البريطانيـة، لنـدن، ١٩١٥.

كونو، كينيث : فلاحو الباشا، الأرض والمجتمع والاقتصاد في الوجه البحري ١٧٤٠- ١٨٥٨، ترجمة سحر توفيق، مراجعة عاصم الدسوقي، المجلس الأعلى للثقافة، القـاهرة ٢٠٠٠.

كيرزي، أ. : العمليات الحربية في مصر وفلسطين من أغسطس ١٩١٤ إلـي يونيـو١٩١٧، ترجمة يوزباشي / محمد علي فهمي، وأحمد الأورفلي، القاهرة ١٩٤٩.

لاندز، دافيد س. : بنوك وباشوات، ترجمة عبد العظيم أنيس، دار المعارف، القاهرة ١٩٦٦.
لطيفة محمد سالم : الصراع العسكري بين الدولة العثمانية وبريطانيا فـي مصـر (١٩١٤-١٩١٨)، مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، المجلد الثامن والعشـرون ١٩٨١-١٩٨٢.
: القوي الاجتماعية في الثورة العرابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الأولي، القاهرة ١٩٨١.
: تاريخ القضاء المصري الحديث، الجزء الأول، ١٨٧٥ – ١٩١٤، الطبعة الأولي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٨٤.
: مصر في الحرب العالمية الأولي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٤.
ليلي عبد اللطيف : الإدارة في مصر في العصر العثماني (١٥١٧- ١٧٩٨)، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨.
ماجدة محمد حمود : دار المندوب السامي (١٩١٤ – ١٩٢٤)، الجزء الأول، سلسلة تـاريخ المصريين العدد ١٣٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.
محسن علي شومان : اليهود في مصر العثمانية حتي القرن التاسع عشر، الجزء الأول، سلسلة تاريخ المصريين العدد ١٩١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠٠٠.
محمد أنيس : السيد رجب حراز، ثورة يوليو ١٩٥٢ و أصولها التاريخية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٦٤.
محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتـاب الأول، الأسـطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية، دار الشروق، الطبعة الخامسة، ١٩٩٦.
محمد عبد الرحمن برج : قناة السويس، أهميتها السياسية والاستراتيجية وتأثيرها علي العلاقات المصرية البريطانية من سنة ١٩١٤ إلي سنة ١٩٥٦، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٨.
محمود الخفيف : أحمد عرابي الزعيم المفتري عليه، دار الوحدة، بيروت، الطبعـة الرابعـة، ١٩٨٢.
مصطفي علي هويدي : الحركة الوطنية في شرق ليبيا خلال الحرب العالمية الأولي، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين ضد الغزوالإيطالي، طرابلس ١٩٨٨.
هيرالد، كريستوفر : بونابرت في مصر، ترجمة / فؤاد أندراوس، الهيئـة المصـرية العامـة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦.

وجيه ضياء الدين : جيوبوليتكية سيناء والأمن القومي، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، أكتوبر ١٩٧٤.
وجيه عبد الصادق عتيق : العرب والحرب العالمية الأولي، بحث ضمن ندوة العرب وأوربـا عبر عصور التاريخ عقدها إتحاد المؤرخين العـرب فـي ١٩٩٩، حصـاد ٧، القاهرة، ١٩٩٩.
يونان لبيب رزق : الأصول التاريخية لمسألة طابا، دراسة وثائقية، الهيئة المصـرية العامـة للكتاب، القاهرة ١٩٨٣.
: الأهرام ديوان الحياة المعاصرة، الجزء الثالث – القسم الأول، مركز تاريخ الأهرام، القاهرة، ١٩٩٩.

(ب) باللغة الأجنبية

Al-Amer, Saleh, The Higaz under the Ottoman Rule 1869-1914, Riyad 1978.
Blunt, W.S., The Secret History of the English Occupation of Egypt, London, 1909.
Burckhardt, Syria and the Holy Land , vol.I, London 1882.
Clinton, Bailey, The Negev in Ninteenth Century: Reconstructing History from Bedouin Oral Traditions, Asian and African Studies, Jornal of the Israel Oriental Society, Vol. 14. No 1, March 1980.
De Martonne, Reconnaissance Géographique au Sinaï , Bull. De la société de Géographie d'Egypte , Tom XXII, 1948.
Elgood, P. G., Egypt and the Army, London, 1924.
Farnie , D.A.,The East and the west of Suez , London 1968.
Field, Henry M., On the desert, New York 1894.
Fromkin, David, A peace to end all peace, The fall of the Ottman empire and the Modern Middle East, London, Phoenix press, 2000.
George, Lloyd, Davaid, War Memoirs of Davaid Llyod George, vol. IV, London, 1965.
Greenwood, Ned H., The Sinai , A physical Geography, University of Texas Press, 1997.
Grey of Falladon (Viscount), Twenty-Five Years 1892-1916,New Haven, Fredrick A. Stocks, Vol.1, London 1925.
Herzl, Theodor , The Complete Diaries, New York, 1960, vol. IV, London, 1965.
Hobbs, Joseph J., Mount of Sinai , American University Press, Cairo, 1996.
Holt, P. M., Egypt and the Frtile Crescent, 1517 –1922, London, 1980.

Hurewitz, J.C., Diplomacy in the Near and Middle East, A Documentary Record: 1914 – 1956, Vol. II, New York 1959.
Jarvis, Major.C.S, Yesterday and To-day in Sinai, London 1936.
Joseph J. Hobbs, Mount Sinai, American Uni. In Cairo, Cairo 1996.
Macmun G. and C. Falls, Military Oprations , Egypt and Palestine, Official History of the war, London , 1928.
Maurice, F., British Strategy , A Study of the Application of principles of war , London , 1929.
Michael, Mac, A History of Arab in the Sudan, Vol. 1 , Cambridge , 1922.
Murry , G.W., Sons of Ishmael , Study of Egyptian Bedouin , London 1935.
Ninet ,John , Arabi Pacha, Paris, 1884.
Paul, Frankel, Joseph, Fridman`s Midian Project, (Herzl Year Book), New York, 1962 , vol. IV.
Petrie, W.M. Flinders, Researches in Sinai, London, 1906.
Rothenberg, Beno and others, Sinai, Pharaos, Miners, Pilgrims and Soldiers, New York,1979.
Rowlatt, Mary, Founders of Modern Egypt , New York, 1982.
Setton, K. M., A History of Crusades, vol. I., London 1958.
Stewart, Frank Henderson, Bedoun Boundaries in Central Sinai and Southern Negev, Otto Harrassowitz. Wiesbaden, 1986.
Thatcher O.J., and Schwill, F., A General History of Europe, Part II, (1500-1922), London 1923.
Wavell (Field Marshal), The Palestine Campaigns, London 1931.